

ترجيح الرأى بالرواية

في مسائل الهداية

يعني بكيان

القول الرأى

في المسائل الاختلافية في المذهب الحنفي

التميز بها الشيخ برهان الدين الرافعي

في كتابه المسمى بالهداية

تحقيق

المفتي غلام قادر النعماني حفظه الله

الأستاذ بكلية التخصص في الفقه والافتاء

بجامعة دار العلوم الحنافية كوروك

ترتيب: شركاء التخصص في الفقه

ترجيح الراجم بالرواية

في مسائل الهداية

يعني بكان

القول بالراجح

الجزء الأول

في المسائل الإختلافية (في المذهب الحنفي)

التي ذكرها الشيخ برهان الدين المرغيناني

في كتابه المسمى بالهداية

تحقيق:

المفتي غلام قادر النعماني حفظه الله

الأستاذ بكلية التخصص في الفقه والافتاء

بجامعة دار العلوم الحنانية كوره ختك

ترتيب: شركاء التخصص في الفقه

﴿تقريظ﴾

الدكتور شير علي شاه المدني

(الدكتوراه) بمرتبة الشرف الأولى من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة و مبعوثها
استاذ الحديث بجامعة دارالعلوم الحقانية اكوره ختك،

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد : فقد تشرفت بتسريع النظر
على تحقيق المسائل الاختلافية المسمى بترجيح الراجح بالرواية في مسائل الهداية و
طفت حول محتوياتها طوافاً سريعاً ففرحت غاية الفرح و تيقنت بأن الباحث قد بذل
جهوده المشكورة في تنسيق هذه المقالة النافعة القيمة، و تتبع آلاف الصفحات
للمصادر الموثوقة والمراجع المعتمدة وأشكر فضيلة الشيخ المفتي غلام قادر الموقر
على إشرافه المميز وتوجيهاته العلمية فلاشرفه آثار الجودة على هذا التحقيق أسئله
سبحانه أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم و مفيداً للعلماء و عامة المسلمين آمين.

والله من وراء القصد،

شير علي شاه

١٤٢٦/٠١/١٨ هـ

﴿ تقریظ ﴾

الشیخ الحافظ محمد حسن جان مدظله العالی شیخ الحدیث بجامعة

امداد العلوم بشاور صدر سرحد پاکستان فون ۲۷۱۴۹۷

الحمد للولیه والصلوة والسلام علی حبیبہ ونبیہ سیدنا محمد وآله
وصحبہ وعلی من اقتنی بهدیہ فی شئون حیاته فی عمله ومعقدہ
وبعد فقد تصفحت بعض الاوراق فی عجلة المستوفز لا خینا الشیخ المحترم
غلام قادر المفتی حفظہ اللہ تعالی فی موضوع ترجیح الراجح بالروایۃ فی
مسائل الهدایۃ فی اختلاف الفقہاء الکرام فی ماورد فی الهدایۃ فی الفقہ الحنفی
واساس ترجیحہ فی ذلك علی حسب الواقع او علی ضوء ماظهر لیدیہ من
قوة فی الاستدلال من جانب علی آخروانی اراه ناجحاً فی هذا الجهد البلیغ
وادعوله المولی عزوجل مزیداً من التوفیق وهو ولی ذلك والقادر علیہ

اخوہم فی اللہ

محمد حسن جان

﴿تقريظ﴾

فقيه العصر شيخ الحديث وصدر دار الافتاء بجامعه دارالعلوم الحقانية
اكوره ختك العارف بالله المولانا المفتي محمد فريد دامت بركاتهم

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى اما بعد: فان كتاب
الهداية للعلامة برهان الدين المرغيناني كتاب نفيس بل من احسن الشروح للمتون
المختصر القدوري وجامع الصغير وانفعها في فروع الحنفية ولذا كثرت واشترهت
شروح هذا الشرح في افاق العالم ويذكر المصنف في اكثر المباحث من فروع
اختلافية بين الفقهاء والمجتهدين. فالتفريق والتمييز بين المفتي به وغير المفتي به
والقول الصحيح والاصح والمعمول وغير ذلك من الامور الضرورية ولا بد من ايضاح
هذا الامر لامة المسلمة وبالخصوص للعلماء وطلبة العلم فمن منن الله تعالى ان قام
بهذه الخدمة الجليلة لجنة شركاء التخصص في الفقه الاسلامي والافتاء بجامعه
دارالعلوم حقانية اكوره ختك تحت اشراف مولانا مفتي غلام قادر النعماني
استاذ كلية التخصص بجامعة الحقانية قدم للعالم الاسلامي كتاب ترجيح الراجح
بالرواية في مسائل الهداية فتصفت وطالعت ورأيت بامعان من مواضع
متعددة فوجدته نافع للعلماء والفضلاء والمفتيين والمتعلمين
وقد بذلوا جهدا مكشورا واتعبوا نفوسهم تنقيبا عن جميع ما يتعلق بهذه الموضوع
بالرواية والدراية من اقوال الفقهاء والمجتهدين التي حوتها بطون الكتب
فأفادوا واجادوا وانا رواجع الجوانب حسب الطاقة البشرية وادوا حق الموضوع
حسب الاستطاعة وما على طالب الهداية الا ان يرجع اليه ويأخذ ما يريد منه من الاقوال

الراجحة والمفتى به عند الفقهاء الكبار بسهولة تامة واسئل الله العظيم ان يجعل
هذا الكتاب نبراسا وبشرى لارباب الفضل والفتوى والعلماء والمتعلمين وان يقبله
بفضله ويديم به النفع تبعالا صله لطلبة الفقه وعامة المسلمين وموجب الفوز بجنت
النعيم انه على ما يشاء قدير وبالاجابة جدير. وصلى الله تعالى خير خلقه محمد وآله
واصحابه اجمعين.

محمد فريد عفى عنه ٢٤٠٤.٢٠٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ترجمة المؤلف﴾

غلام قادر بن سيد محمود بن سيد غلام رسول المولود في سنة اربع وثمانين
بعد الف وثلاث مائة من الهجر المطابق ١٩٦٢ هـ في قرية خلوداج. الخويزي. من
مضافات مهمنداي جنسي اقليم سرحد باكستان وتصل سلسلة نسبه الى علي رضي
الله تعالى عنه. ومات ابواه وهو صغير ونشأ في حجر اخيه فضل معبود بن
سيد محمود. الخريج من الجامعة الحقانية كوره ختك. وقرأ الكتب الابتدائية من
اخيه الموصوف والتحق بالجامعة الحقانية لحصول العلوم الاسلامية فقرأ الفنون
والعلوم المروجة كلها فيها وتخصص في الفقه مع استاذة الشفيق الشيخ المفتي
غلام الرحمن الهزاروي في الجامعة الحقانية وكتب مقالة التخصص حول
موضوع. تحقيق كتاب الطهارة. من الفتاوى الحقانية وهي الآن مطبوعة في
الفتاوى الحقانية. وتخصص في الدعوة والارشاد سنة واحدة في
الجامعة الاشرفية (كراتشي) وفاز بمرحلة الماجستير في العلوم
الاسلامية والعربية في جامعة بشاور. والتحق بمرحلة الدكتوراه سنتين في
جامعة بشاور وقرأ النصاب الدراسي. لكن لما كتب الاطروحة من اجل
كثرة المشاغل والمصروفات. واشتغل بالتدريس في شهر شوال سنة تسع
بعد الف واربع مائة من الهجر. في الجامعة الحقانية وصار مأموراً بخدمة الافتاء
والتخصص في الفقه في ١٤١٢ هـ في الجامعة الحقانية.

(الاساتذة المشهورة)

- الشيخ المحدث العلامة عبدالحق مؤسس الجامعة الحقانية .
الشيخ المحدث المفتي محمد فريد مدظله العالی (زروبی) .
الشيخ الدكتور السيد شیر علی شاه المدنی مدظله العالی (اکوره ختک)
الشيخ العلامة محمد حسن جان المدنی مدظله العالی (بشاور)
الشيخ المحدث محمد مالک الکاندهلوی (لاهور)
الشيخ المحدث مغفور الله مدظله العالی (هزاره) .
الشيخ المفسر محمد عبد الهادی (شاه منصور)
الشيخ المحدث محمد سرفراز خان صفدر مدظله العالی (کوجرانواله)
الشيخ المفتي محمد یوسف اللدهیانوی (کراتشی)
الشيخ المولانا سمیع الحق رئیس الجامعة الحقانية (اکوره ختک)
تلك عشرة كاملة .

(التألیفات)

المطبوعة .

- (١) ترجیح الراجح بالروایة فی مسائل الهدایة
(٢) فتاوی علماء البلاد فی توحید الصوم والاعیاد (اردو)
(٣) زیارة الحرمین الشریفین (پشتو)
(٤) مسائل السفر (اردو)
(٥) الافیون فی ضوء الشریعة الاسلامیة (اردو)

المباحث المتقدمة في المجالس الفقهية

(١) سعة الفقه الحنفى (عربى)

(٢) البيع بالتقسيط (اردو)

(٣) نقل الاعضاء الانسان (عربى)

الموضوعات المحققة تحت اشرافه

(١) اللطائف العلمية في تذكرة الامارة الاسلامية

(٢) تخريج نفع المفتى والسائل.

(٣) المال الحرام وما يتعلق به

(٤) حكمة المصاهرة في ضوء المذاهب الاربعة.

(٥) الثروة المعيشية حقوق النساء في الشريعة (عربى)

(٦) نظام المدارس الاسلامية

(٧) اهمية الزكاة في المعيشة الاسلامية (اردو)

(٨) الحجاب الشرعى (اردو)

(٩) نقصانات المخدرات (اردو)

(١٠) احكام بيع الثمار والخضروات.

(١١) التصوف والبيعة في الاسلام

(١٢) القضاء في الاسلام

(١٣) الامام ابو حنيفة وكونه محدثاً (اردو)

بسم الله الرحمن الرحيم

المصادر والمراجع

اسم الكتاب	اسم المصنف
(١) القرآن المجيد	
(٢) سنن الترمذى	الامام العلامة ابو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى
(٣) الهداية	الشيخ برهان الدين ابو الحسن على بن عبد الجليل المرغينانى
(٤) فتح القدير	الشيخ الامام كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام
(٥) رد المحتار	خاتمة المحققين محمد امين الشهير بابن عابدين
(٦) الهندية	العلامة الهمام مولانا الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند الاعلام
(٧) البحر الرائق	الشيخ زين الدين الشهير بابن نجيم
(٨) الحلبى	الشيخ ابراهيم الحلبى
(٩) الخانية ق	الامام فخر الدين حسن بن منصور الاوزجندى الفرغانى الحنفى
(١٠) الكفاية	محمد جلال الدين الخوارزمى
(١١) الدر المختار	محمد بن على بن محمد الملقب بعلاء الدين الحصكفى
(١٢) السعاية	علامة الهند محمد عبد الحى اللكنوى
(١٣) بدائع الصنائع	الامام علاء الدين ابو بكر بن مسعود الكاسانى الحنفى
(١٤) العناية	الامام اكمل الدين محمد بن محمود البابر تى
(١٥) التاتارخانية	العلامة عالم بن علاء الانصارى الاندريتى الدهلوى الهندى
(١٦) تبیین الحقائق	العلامة فخر الدين عثمان بن على الزيلعى

- (١٧) حاشية الطحطاوى العلامة السيد احمد الطحطاوى
- (١٨) مجمع الانهر المحقق عبدالله بن الشيخ محمد المعروف بداماد آفندى
- (١٩) المبسوط شمس الدين ابوبكر محمد بن ابى سهل السرخسى
- (٢٠) خلاصة الفتاوى الشيخ الاجل طاهر بن عبدالرشيد البخارى
- (٢١) مراقى الفلاح العالم الجليل حسن بن عمار بن على الشرنبلالى
- (٢٢) الفقه الاسلامى وادلته الاستاذ الدكتور وهبة الزحيلي
- (٢٣) منحة الخالق السيد محمد امين الشهير بابن عابدين
- (٢٤) شرح العقود السيد محمد امين الشهير بابن عابدين
- (٢٥) تقارير الرافعى العلامة عبدالقادر الرافعى
- (٢٦) مجموعة الرسائل السيد محمد امين الشهير بابن عابدين
- (٢٧) النهاية على هامش الهداية العلامة بدر الدين محمود بن احمد العينى
- (٢٨) شرح المجله العلامة محمد خالد الاتاسى
- (٢٩) شرح الوقاية صدر الشريعة عبدالله بن مسعود بن محمود تاج الشريعة
- (٣٠) الجوهرة النيرة ابوبكر بن على الحدادى
- (٣١) الفتاوى السراجية على بن عثمان بن محمد سراج الدين
- (٣٢) ملتقى الابرار العلامة ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبى

بسم الله الرحمن الرحيم

(مقدمه) (ان الحمد لله)

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله ومن علينا فى البداية بالهداية وانقذنا من الضلالة بمحض الفيض والعناية وارشدنا الى اقوى الدلائل وارجح الرواية والصلوة والسلام على خير البرية الذى بلغ الرسالة وادى الامانة ونصح الامة وجاهد فى امحاء الضلالة ونشر الهداية وعلى اله واصحابه الذين بذلوا جهودهم فى اشاعة الدين القويم وهدوا الى صراط مستقيم : وبعد فيقول العبد الفقير الى الله الغنى الخبير ان كتاب الشيخ برهان الدين المرغينانى الموسوم بالهداية من اجل الكتب الفقهية فى المذهب الحنفية واحسن الشروح للمتنون فى المسائل الفرعية وقد شرح الاجلاء من المحققين والعلماء وكانت شروحهم لتوضيح العبارة كافية ولبيان المرام وافية ومع تلك الشروح رأيت كثيرا من المعلمين والمتعلمين متحيرين فى المسائل الاختلافية لا يقدرّون على ترجيح قول على آخر ولا يعرفون الصحيح من غيره فاردنا ان بين القول الراجح المفتى به ليسهل العمل للمعلم والمتعلم فى المسائل الخلافية ولا نتعرض لتوضيح عبارات لان الشراح الذين هم قبلنا اجتهدوا فى ذلك كل الجهد بل تعرضنا لترجيح ما هو الراجح عند المحققين من الحنفية فنذكر اول عبارة الهداية ثم اختلاف الفقهاء فى المسئلة المذكورة ثم بيان القول الراجح وطريقة الترجيح هكذا بان ينقل صريح الترجيح من الكتب المعتمدة فان لم يوجد الترجيح الصريح فى الكتب المعتمدة فيذكر الترجيح من دأب صاحب الهداية ومن اصول الافتاء التى ذكرها الشيخ ابن عابدين الشامى فى كتابه المعروف شرح عقود رسم المفتى ، وما ذكرنا قولنا الاوانتسبنا الى قائله وان كانت العبارة من العبد الضعيف فهى

منسوبة اليه وقد تم هذا الجهد والتحقيق في ثمانى سنين فجاء بحمد الله تعالى مفيداً في
 هذا الزمان للعلماء والطلبة وسميته ترجيح الراجح بالرواية في مسائل الهداية نسئله
 سبحانه وتعالى ان يجعله خالصاً لوجهه الكريم ونافعاً لجميع المسلمين
 وموجباً للفوز العظيم والحمد لله رب العلمين وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وآله
 وصحبه اجمعين . غلام قادر عفى عنه خادم الافتاء فى الجامعة الحقانية اكورة عنك
 ٢٥ جمادى الثانية ١٣٢٥ هـ

﴿ تذكرة مختصرة لشر كاء التحقيق ﴾

الحمد لله رب العلمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله واصحابه اجمعين
 وبعد فان التحقيق الموسوم بترجيح الراجح بالرواية في مسائل الهداية قد وصل الى التمام
 ولله الحمد ولا و آخر او قد شارك معنا الاخوة المتخصصون المخلصون من تلاميذى فى
 التخريج وتصويب المراجع ونشكر مساعيهم وجهودهم الجميلة بارك الله فى علمهم
 وعملهم فى الدنيا وجزاهم احسن الجزاء فى العقبى . ☆ اسماء الشر كاء ☆

(١) صبغت الله بن صيلاجان ... وزيرستان

(٢) محمد ولي بن شاه ولي افغانستان

(٣) شمس العارفين بن عبد العزيز بنون

(٤) نعمت الله بن غلام حضرت ... افغانستان

(٥) محمد عارف بن حلیم الله ... نوشهره (٦) محمد اكرام بن قمر زمان ... صوابى

(٧) شیر عالم بن الحاج غلام مهندي جنسى

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿الجزء الأول﴾

﴿كتاب الطهارات﴾

﴿فرائض الوضوء﴾

﴿دخول المرفقين والكعبين في الغسل﴾

قال العلامة المرغيناني والمرفقان والكعبان يدخلان في الغسل عندنا خلافا لزمرو وهو يقول ان الغاية لا تدخل تحت المغيا الخ (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال علماءنا الثلاثة بدخول المرفقين والكعبين في الغسل ودليلنا ان هذه الغاية لا سقط ما وراءها اذ لو لاها لاستوعبت الوظيفة الكل الخ وقال زفر رحمه الله بعدم دخول المرفقين والكعبين في الغسل دليله ان الغاية لا تدخل تحت المغيا كالليل في باب الصوم (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول علمائنا الثلاثة. قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل هذه المسئلة وهو اوجه القولين بشهادة غلبة الاستعمال به (٣) وقال العلامة ابن عابدين (قوله بعد انعقاد الاجماع على ذلك) اي على افتراض غسل كل واحدة من اليدين والرجلين وعلى دخول المرفقين والكعبين الخ (٤) وهكذا في الهندية (٥)

﴿سنن الوضوء﴾ ﴿تخليل اللحية﴾

قال العلامة المرغيناني وتخليل اللحية لان النبي ﷺ أمره جبريل عليه السلام بذلك وقيل

(١) الهداية ج ١ ص ١٦ (٢) الهداية ج ١ ص ١٦ (٣) فتح القدير ج ١ ص ١٣

(٤) رد المحتار ج ١ ص ٤٣ (٥) الهندي ج ١ ص ٤

هو سنة عند أبي يوسف جائر عند أبي حنيفة ومحمد لأن السنة اكمال الفرض في محله
والداخل ليس بمحل الفرض (١)

﴿ كيفية التخليل ﴾

أن يدخل أصابعه فيها ويخلل من الجانب الأسفل الى فوق وهو المنقول عن شمس
الانمة الكردي (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قول أبي يوسف ودليله وتخليل اللحية سنة عند أبي يوسف (٣) لحديث مارواه أبو داود عن
انس كان النبي اذا توضأ أخذ كفاً من ماء فادخله تحت حنكه فخلل به لحيته وقال
بهذا أمرني ربي (٤) وقال أبو حنيفة ومحمد أن تخليل اللحية جائر فقط وفي
رواية مستحب ودليلهما عدم مواظبة النبي ﷺ ولأن السنة اكمال الفرض في محله
وداخل اللحية ليس محل الفرض لعدم وجوب اتصال الماء الى باطن الشعر (٥)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبي يوسف. لحديث النبي ﷺ هو ما روى الترمذي عن عثمان بن عفان أن النبي
ﷺ كان يخلل اللحية وقال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح (٦) وقال ابن الهمام في
فتح القدير بعد بحث طويل فيترجح قول أبي يوسف كمارجحه في المبسوط ويتضاءل
المعنى المذكور من أن السنة في الوضوء ما كان اكمالاً للفرض في محله وداخل
اللحية ليس به بعد سلامته في نفسه مما نقض به من أن المضضة والاستنشق سنة
وليست في محله اذ ليس في

(١) الهداية ج ١ ص ٩١ (٢) الهندية ج ١ ص ٤ (٣) البحر الرائق ج ١ ص ٢٢

(٤) سنن أبي داود ج ١ ص ٢١ (٥) البحر الرائق ج ١ ص ٢٢ (٦) سنن الترمذي ج ١ ص ٦

الوجه بالمنع وادعاء ان محلّيهما منه حكما اذ لهما حكم الخارج من وجه حتى لا يفسد الصوم
 بادخالهما شيئا (١) وقال ابن عابدين ورجح في المبسوط قول ابي يوسف كما في البرهان
 شرب لالية وفي شرح المنية والادلة ترجحه وهو الصحيح (٢) وقال في الهنديّة (ومنها تحليل
 اللحية) ذكر قاضي خان في شرح الجامع الصغير تحليل اللحية بعد التثليث سنة في قول ابي
 يوسف وبه أخذ كذا في الزاھدي (٣) وهكذا في الحلبي (٤)

﴿ نواقض الوضوء ﴾

﴿ حكم القيء المتفرق ﴾

قال العلامة المرغيناني ولوقاء متفرقا بحيث لو جمع يملأ الفم فعند ابي
 يوسف يعتبر اتحاد المجلس وعند محمد يعتبر اتحاد السبب وهو الغثيان (٥) حذملاء
 الفم والحد الصحيح في ملء الفم أن لا يمكن امساكه الا بكلفة ومشقة (٦)

• اختلاف الفقهاء •

قول ابي يوسف ودليله عند ابي يوسف يعتبر اتحاد المجلس لان لاتحاد المجلس أثر في
 جمع المتفرقات ولهذا اتحد الاقوال المتفرقة في النكاح والبيع
 وسائر العقود باتحاد المجلس وكذلك التلاوات لمتعددة لاية السجدة تتعدد
 بتعدد المجلس وتتحد باتحاد (٧) قول محمد ودليله وعند محمد يعتبر اتحاد السبب
 وهو الغثيان اي اذا قاء ثانيا قبل سكون نفسه من الهيجان والغثيان كان السبب متحدا وان
 قاء بعده كان السبب مختلفا لان لاتحاد السبب أثر ايضا في اتحاد الحكم ولهذا لو جرح
 انسانا جراحات ومات منها قبل تحليل البئر يتحد الموجب ومتى

١) فتح القدير ج ١ ص ٢٦ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٨٦ (٣) الهنديّة ج ١ ص ٤ (٤) الحلبي ج ١ ص ٢٣

٥) الهنديّة ج ١ ص ٢٣ (٦) الجانيّة ج ١ ص ١١٩ (٧) الكفاية في صدر فتح القدير ج ١ ص ٢٠

تخلل البئر يختلف الموجب وكذا لو مرض العبد في يد البائع فبرئى فباعه فمرض في يد المشتري ان كان هذا المرض بالسبب الذي في يد البائع يتمكن من الرد والافلاو كذلك البول في الفراش والسرقة والابق.

القول الرابع

هو قول محمد بن قيس العلامة جلال الدين الخوارزمي والاصح قول محمد بن الاصل اضافة الاحكام الى الاسباب وانما ترك في بعض الصور للضرورة كما في سجدة التلاوة اذ لو اعتبر السبب لايبقى التداحل لان كل تلاوة سبب وفي الاقارير اعتبر المجلس للعرف وفي الايجاب والقبول لدفع الضرر (١) وقال العلامة فخر الدين قاضي خان وان قاء مرتين او مرارا بحيث لو جمع ذلك يكون ملء الفم ان كان قبل سكون الغثيان يجمع (٢) وقال في الهندية وان قاء قليلا قليلا لو جمع يبلغ ملء الفم قال محمد بن اتحد السبب جمع والافلاو وهذا اصح كذا في المضمرة اذا قاء ثانيا قبل سكون نفسه من الهيجان والغثيان كان السبب متحدا (٣) وقال العلامة الحاصكفي (ويجمع متفرق القى) ويجعل كفى واحدا (لاتحاد السبب) وهو الغثيان عند محمد وهو الاصح الخ (٤)

ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا

قال العلامة المرغيناني ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا يروى ذلك عن ابي يوسف وهو الصحيح لانه ليس بنجس حكما حيث لم ينتقض به الطهارة (٥)

اختلاف الفقهاء في توضيح العبارة

قال ابو يوسف ان القى القليل ليس بنجس لانه ليس بحدث وكل ما لا يكون حدثا لا يكون

نجسا وجهه لان القىء القليل هو الماء الذى فى اعلى المعدة وهذا ليس بحدث
والمدكور فى الكتاب قول ابى يوسف فقط (وهو الصحيح) احتراز عن قول محمد فانه
نجس عنده اى القىء القليل وثمره الاختلاف تظهر فيما اذا اخذ ذلك بقطنة وألقى فى
الماء لا يتنجس الماء عند ابى يوسف وكذا اذا اصاب ثوبه منه اكثر من قدر الدرهم منع
الصلاة عند محمد وعند ابى يوسف لا (١)

القول الراجح

هو قول ابى يوسف قال العلامة ابن الهمام وجماعة اعتبروا قول ابى يوسف رفقا باصحاب
القروح حتى لو اصاب ثوب احدهم اكثر من قدر الدرهم لاتهمع الصلاة فيه (٢) وقال
العلامة جلال الدين الخوارزمي والمذكور فى الكتاب قول ابى يوسف خاصة (٣) وقال فى
الهندية ما يخرج من بدن الانسان اذا لم يكن حدثا لا يكون نجسا كالقىء القليل والدم
اذا لم يسيل كذا فى التبيين وهو الصحيح كذا فى الكافى (٤) قال علامة الهند محمد
عبدالحى قال قول ابى يوسف ولنا الخ هذا دليل على المذهب المختار من ان ما ليس
بحدث وهو الدم القليل والقىء القليل كذلك طاهر الى ان قال وقيد الدم المحرم
بالمسفوح فدل ذلك على ان الدم الغير المسفوح ليس بمحرم اكله اذا ثبت ذلك
ثبت انه ليس بنجس لانه لو كان نجسا لكان حراما ايضا (٥)

حكم قىء البلغم

قال العلامة المرغيناني فان قاء بلغما فغير ناقض عند ابى حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف ناقض
اذا قاء ملء الفم والخلاف فى المرتقى من الجوف اما النازل من الرأس فغير ناقض بالاتفاق

بين الأئمة الثلاثة لأن الرأس ليس بموضع النجاسة والقاعدة وكل ما لا يكون حدثاً لا يكون نجساً (١)

اختلاف الفقهاء

قول أبي يوسف. ينقض الوضوء المرتقى من الجوف أن ملاء الفم كسائر أنواع القيء لأنه يتنجس في المعدة بالمجاورة بخلاف النازل من الرأس فإنها ليست محل النجاسة. قول أبي حنيفة ومحمد ودليلهما أنه أي البلغم لزج صقيل لا يتداخله أجزاء النجاسة فصار كالبراق وما يتصل به من القيء القليل فغير ناقض (٢)

القول الراجح

الاختلاف صوري. قال العلامة جلال الدين الخوارزمي لاختلاف في المسئلة حقيقة حكى عن الإمام أبي منصور الماتريدي قال ليس هذا اختلاف حجة بل اختلاف صورة فتصور لأبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى أن البلغم يهيج من جوانب الفم فاجابانه طاهراً وتصور لأبي يوسف أنه يهيج من البطن ويعلم منه فاجابا بأنه نجس (٣) وقال العلامة الحصكفي. (لا ينقضه قيء من بلغم) على المعتد (أصلاً) إلا المخلوط بطعام فيعتبر الغالب الخ وقال العلامة ابن عابدين تحت (قوله أصلاً) أي سواء كان صاعداً من الجوف أو نازلاً من الرأس الخ (٤) وقال العلامة الكاساني في البدائع كما قال العلامة جلال الدين الخوارزمي (٥) كما مر في صفحة السابقة.

حكم قيء الدم

قال العلامة المرعيني ولو قاء دماً وهو علق يعتبر فيه ملاء الفم لأنه سوداء محترقة وإن كان

(١) الهداية ج ١ ص ١٠ (٢) البحر ج ١ ص ٣٣ (٣) الكفاية ج ١ ص ٣١ (٤) رد المحتار ج ١ ص ١٠٣ (٥) بدائع ج ١ ص ٢٤

عندما فكذلك عند محمد اعتبار ابسائر انواعه وعند همام ان سال بقوة نفسه ينقض الوضوء
وان كان قليلا لان المعدة ليست بمحل الدم فيكون من قرحة في الجوف (١) انواع
القيء. انواع القيء خمسة، الطعام، والماء، والمر، والصفراء، والسوداء (٢)

اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة.

ذكر المعلى عن ابي حنيفة وابي يوسف أنه يكون حدثا قليلا كان او كثيرا جامدا كانا و
مائعا. وروى الحسن بن زياد عنهما أنه ان كان مائعا ينقض قل او كثيرا وان كان جامدا لا ينقض
ماله يملاء الفم وروى ابن رستم عن محمد أنه لا يكون حدثا أنه ماله يملاء الفم
كيفما كان وبعض مشائخنا صححواروا اية محمد وحملوا رواية الحسن والمعلى في القليل
من المائع على الرجوع وعليه اعتمد شيخنا لانه الموافق لاصول اصحابنا في
اعتبار خروج النجس واليه أشار في الجامع الصغير من غير خلاف فانه قال واذا قللس أقل
من ملء الفم لم ينقض الوضوء من غير فصل بين الدم وغيره (٣)

القول الراجح.

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن عابدين ان الظاهر ان الكثير منه وهو مالماء الفم ناقض
والحاصل أنه اما ان يكون من الرأس او من الجوف علقا او سائلا فالنازل من الرأس ان
علقا لم ينقض اتفاقا وان سائلا نقض اتفاقا والصاعد من الجوف ان علقا فلا اتفاقا مالم يملاء
الفم وان سائلا فعنده ينقض مطلقا وعند محمد لا مالم يملاء الفم كذا في
المنية وشرحها والتاخر خانية وذكر في البحر قول ابي يوسف مع الامام وقال واختلف
التصحيح في البدائع قولهما قال وبه أخذ عامة المشايخ (٤) وقال في الهنديه وان قاء
دما ان كان

سائل انزل من الرأس ينقض اتفاقا وان كان علقا لا ينقض اتفاقا وان صعد من الجوف ان
كان علقا لا ينقض اتفاقا الا ان يملأ الفم وان كان سائلا فعلى قول ابي حنيفة ينقض وان لم
يكن ملأ الفم كذا في شرح المشية وهو المختار كذا في التبيين وصححه عامة
المشايخ (١) وهكذا في البدائع (٢)

حكم ماء النقطه

قال العلامة المرعيني فان قشرت نقطة فسال منها ماء او صديد او غيره ان سال عن رأس
الجرح نقض وان لم يسال لا ينقض وقال زفر ينقض في الوجهين (٣)

اختلاف الفقهاء

الاختلاف في الصورة الثانية يعني اذا لم يسال الماء والصديد عن رأس الجرح فلا ينقض
الوضوء عند البعض هذا هو المختار عند المصنف وقال زفر ينقض الوضوء في هذه
الصورة.

القول الراجح

هو قول الجمهور قال العلامة فخر الدين والدم والصديد اذا سال من الجرح نقض الوضوء
وان علاو انفتح ولم يسال لا ينقض الوضوء (٤) وقال العلامة ابن عابدين (قوله لا ينقض
السخ) اي لو تورم رأس جرح فظهر به قيح ونحوه لا ينقض ما لم يتجاوز الورم (٥) وقال
العلامة ابراهيم الحلبي وان لم يسال عن رأس الجرح لا ينقضه (٦)

حكم خروج المنى من غير شهوة

قال العلامة المرعيني المعاني الموجبة للغسل انزال المنى على وجه الدفق والشهوة من

(١) الهندية ج ١ ص ١١ (٢) بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٤ (٣) الهداية ج ١ ص ٢٨ (٤) الخانية ج ١ ص ٣٦

(٥) رد المحتار ج ١ ص ١٠٣ (٦) الحلبي ص ١٣١ سهيل اكيدي لاهور

الرجل والمرأة حالة النوم واليقظة ولنا ان الامر بالتطهير يناول الجنب والجنبانة في
 السعة خروج المني على وجه الشهوة يقال اجنب الرجل اذا قضى شهوته من
 امرأة والحديث محمول على الخروج عن الشهوة ثم المعتبر عند ابي
 حنيفة ومحمد انفصاله عن مكانه على وجه الشهوة وعند ابي يوسف ظهوره
 باعتبار الخروج بالمزيلة (١)

• اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة •

لا يجب الغسل اذا انفصل عن مقره من الصلب بشهوة الا اذا خرج على رأس الذكر بالاتفاق
 والاختلاف في انه هل تشترط مقارنة الشهوة للخروج فعند ابي يوسف نعم وعندهما لا (٢) ففي
 دليل ابي يوسف اذا الغسل يتعلق بهما انزال الريب عنه ومن فروع تعلقه بهما لو احتلم فوجد
 المرأة ولم ينزل حتى ترضاء وصلى ثم انزل اغتسل ولا يعيد الصلوة. وقولهما احوط لان
 الجنب قضاء الشهوة بالانزال فاذا وجدت مع الانفصال صدق اسمها (٣)

• القول الراجح •

هو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله. قال العلامة ابن الهمام وكان مقتضى هذا ثبوت
 حكمها وان لم يخرج لكن لا خلاف في عدم ثبوت الحكم الا بالخروج فيثبت بذلك
 الانفصال من وجه وهو أقوى مما بقى والاحتياط واجب وهو العمل بالاقوى من الوجهين
 فوجب (٤) وقال العلامة ابن عابدين. ولكن اكثر الكتب على خلافه حتى
 حرروا النهر ولا سيما قد ذكره أن قوله قياس وقولهما استحسان وانه الاحوط (٥) وقال
 العلامة علاء الدين الحصكفي. ويقول ابي يوسف تأخذ يعني في ضيف خاف ريبة او استحي

كسافى المستصفي وفي القهستاني والتائر خانية معزياً بالنوازل ويقول ابى يوسف نأخذ
لأنه أسر على المسلمين قلت ولا سيما في الشتاء والسفر وقال العلامة ابن عابدين تحت
هذه العبارة فينبغي الافتاء بقوله في مواضع الضرورة فقط (١) قال استاذنا المفتي غلام
قادر النعماني (خلاصة المرام) القول الراجح هو قولهما. والفتوى في اوقات الضرورة على
قول ابى يوسف كما هو الظاهر من عبارات الفقهاء.

﴿باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به﴾

(الغدير العظيم)

قال العلامة المرعيني والغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه بتحريك الطرف
الاخر اذا وقعت نجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الاخر لان الظاهر ان
النجاسة لا تصل اليه (٢)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

انما اختلفوا في جهة التحرك ثم عن ابى حنيفة أنه يعتبر بالاغتسال وهو قول ابى
يوسف ودليله أن الحاجة الى الاغتسال في الحيض أشد منها الى التوضي. وعن ابى
يوسف التحريك باليد لان التحريك بها أخف فكان أولى توسعة على الناس وعن
محمد التحريك بالتوضي لان التحريك بالوضوء أخف من التحريك بالاغتسال
ومبنى الماء في حكم النجاسة على الخفة دفعاً للضرر (٣)

﴿القول الراجح﴾

هو قول محمد. المذكور في الكتاب الهداية روايات ثلاثة التحريك بالاغتسال
او بالوضوء

(١) الهداية ج ١ ص ٣٦ (٢) العناية ج ١ ص ٤٠ (٣) رد المحتار ج ١ ص ١٢١

أوباليد فالأصح ثانيها كما قال العلامة ابن عابدين وهل المعتبر حركة الغسل أو الوضوء
 أو اليد روايات ثانيها أصح لأنه الوسط كما في المحيط والحاوي القدسي وتمامه في
 الحلية وغيرها (١) وقال العلامة المرغيناني وبعضهم قدرُوا بالساعة عشرة في
 عشر وهو أبو سليمان الجوزجاني بذراع الكرباس توسعة للأمر على الناس وعليه
 الفتوى (٢) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي وذكر صاحب النهاية أن ذراع الكرباس
 دون ذراع المساحة وقد ذكر الشيخ الإمام ظهير الدين اسحق بن أبي بكر الولو الجني في
 الفصل الأول من كتاب الصلوة من فتواه فقال فالمعتبر فيه ذراع الكرباس دون ذراع
 المساحة (٣) وقال العلامة ابن عابدين لا يخفى أن المتأخرين الذين افتوا بالعشر كصاحب
 الهداية وقاضيخان وغيرهما من أهل الترجيح هم أعلم بالمذهب منافعنا اتباعهم ويؤيده
 ما قدمه الشارح في رسم المفتى وأما نحن فعلىنا اتباع ما رجحوه وما صححوه
 كما لو أفتونا في حياتهم (٤)

﴿ موضع الوضوء من الغدير ﴾

قال العلامة المرغيناني وقوله في الكتاب جاز الوضوء من الجانب الآخر أشار مطلقاً أنه ينجس
 موضع الوقوع وعن أبي يوسف أنه لا ينجس إلا بظهور النجاسة فيه كالماء الجاري (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

وقوله في الكتاب يعني المختصر القدوري وقوله إشارة إلى أنه ينجس موضع الوقوع لم
 يفرق بين كونها مرئية وغير مرئية وهو المحكي عن مشايخ العراق. ومشايخ بخاري وبلخ
 فرقا بينهما فقالوا في غير المرئية يتوضأ من الجانب الذي وقعت فيه النجاسة بخلاف المرئية

(١) الهداية ج ١ ص ٣٦ (٢) السعاية ج ١ ص ٢٤٤ (٣) الكفاية ج ١ ص ٤١ (٤) رد المحتار ج ١ ص ١٢١ (٥) الهداية ج ١ ص ٣٤

وعن أبي يوسف أنه لا ينجس الا اذا ظهر اثرها فيه اى فى موضع الوقوع كالماء الجارى (١)

• القول الرابع •

هو قول أبي يوسف قال العلامة ابن الهمام بعد توضيح المقام وعن أبي يوسف أنه كالجارى لا ينجس الا بالتغير وهو الذى ينبغى تصحيحه (٢) وقال العلامة الحصى (كذلك) اى وقع فيه نجس لم ير اثره ولو فى موضع وقوع المرئية به يفتى بحر (٣) وقال العلامة ابن عابدين تحت (قوله به يفتى) وقد مناعته أنه اعتبر فى الجارى ظهور الاثر مطلقا وأنه ظاهر المتون وكذا قال فى الكنز هذا وهو كالجارى ومثله فى الملتقى وظاهره اختيار هذه الرواية فلذا اختارها فى الفتح واستحسنها فى الحلية لموافقتها لما مر عنه فى الجارى (٤)

• حكم الماء المستعمل •

قال العلامة المرغينانى تحت الماء المستعمل لا يطهر الاحداث وقال محمد وهو رواية عن أبي حنيفة هو طاهر غير ظهور لان ملاقة الطاهر الطاهر لا توجب التنجس الا انه اقيمت به قرينة فتغيرت به صفته كمال الصدقة وقال ابو حنيفة و ابو يوسف هو نجس لقوله عليه السلام لا يبولن احدكم فى الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة ولانه ماء ازيلت به النجاسة الحكمية فيعتبر بماء ازيلت به النجاسة الحقيقية ثم فى رواية الحسن عن أبي حنيفة نجاسة غليظة اعتبارا بالمستعمل فى الحقيقة وفى رواية أبي يوسف عنه وهو قوله نجاسة خفيفة لمكان الاختلاف (٥)

• تفصيل المقام •

أن الماء المستعمل على ثلاثة أقسام احدهما ما يستعمل فى غسل الاعيان الظاهرة كغسالة

(١) العناية ج ١ ص ٢٠٤ (٢) فتح القدير ج ١ ص ٢٠٤ (٣) الدر المختار ج ١ ص ٢٠٤ (٤) رد المحتار ج ١ ص ٢٠٤ (٥) الهداية ص ٣٨

الحيوب والبقول والثياب الطاهرة والقدر والثمار والقصاص وما أشبهها وهو طاهر بالاتفاق كما في التاترخانية عن فتاوى الحجة وثانيهما استعمال في إزالة النجاسات الحقيقية كما الاستنجاء وغسالة الثياب والأعضاء النجسة وهو نجس اتفاقا ما لم يعط للمغسول حكم الطهارة وبعد ذلك هو طاهر كما في الغنية وغيرها وثالثهما استعمال في إزالة الأحداث الحكمية أو تأدية القرية. واختلفوا في صفة ظهوره وفي طهارته أما الاختلاف في الظهورية فذهب أصحابنا بجمعهم إلى أنه غير ظهور وهو الأصح (١)

• اختلاف الفقهاء •

واختلفوا في طهارته قال العلامة ابن الهمام واختلاف الرواية فالحسن عن أبي حنيفة مغلط النجاسة أبو يوسف عنه مخفها ومحمد عنه طاهر غير ظهور وكل أخذ بماروه (٢)

• القول الراجح •

هو قول محمد قال العلامة ابن الهمام واختار المحققون من مشايخ منوراء النهر طهارته وعليه الفتوى (٣) وقال العلامة الخوارزمي قال في المحيط واختلفوا في طهارة الماء المستعمل قال محمد هو طاهر وهو رواية عن أبي حنيفة وعليه الفتوى (٤) وقال العلامة ابن عابد بن (قوله وهو طاهر الخ) رواه محمد عن الإمام وهذه الرواية هي المشهورة عند واختارها المحققون قالوا عليها التوى وقال بعدا سطران رواية الطهارة طاهر الرواية وعليها الفتوى (٥) وهكذا في الهندية.

• حقيقة الماء المستعمل •

السعاية ج ١ ص ٢٩٤ فتح القدير ج ١ ص ٣١٤ فتح القدير ج ١ ص ٢٩٤ (٢) الكفاية ج ١ ص ٢٩٤

رد المحتار ج ١ ص ١٣٤

قال العلامة المرغيناني. والماء المستعمل هو ماء ازيل به حدث او استعمال في البدن على وجه القربة قال وهذا عند ابي يوسف وقيل هو قول ابي حنيفة ايضا وقال محمد لا يصير مستعملا الا باقامة القربة لان الاستعمال بانتقال نجاسة الاثام اليه وانها تزال بالقربة و ابو يوسف يقول اسقاط الفرض مؤثر ايضا في ثبت الفساد بالامر (١)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

هذا الاختلاف مبني على اختلاف آخر وهو بماذا يصير الماء مستعملا، قال العلامة ابن الهمام قال في الخلاصة هذا بناء على ان الماء بماذا يصير مستعملا قال ابو حنيفة و ابو يوسف اذا ازيل به حدث أو تقرب به وقال محمد اذا قصد به التقرب لا غير (٢) قال الشيخ أبو بكر الرازي و جماعة من مشايخ العراق الماء على اصل أبي حنيفة وأبي يوسف انما يصير مستعملا بأحد الأمرين اما برفع الحدث بأن يتوضأ متبردا وهو محدث أو باستعماله على قصد القربة بأن يتوضأ وهو متوضيء ناويا للوضوء وعلى اصل محمد الماء انما يصير مستعملا بشيء واحد وهو الاستعمال على قصد اقامة القربة وفي الانفع غير المحدث وغير الجنب والحائض اذا توضأ لوجه الله تعالى لا يصير الماء مستعملا بخلاف (٣)

﴿ القول الرابع ﴾

وهو قول الشيخين. قال العلامة فخر الدين قاضي خان أو أخذ الماء بفيه وملاء به الاية كان طاهرا وطهورا وقال أبو يوسف لا يبقى طهورا وهو الصحيح. اما لانه صار مستعملا بسقوط الفرض أو لانه خالطه البزاق فلا يكون طهورا. وقال في صفحة اخرى يصير الماء مستعملا بازالة الحدث والجنابة ويصير مستعملا بالغسل للاكل قبل الطعام وبعده (٤) وقال

(١) الهداية ج ١ ص ٣٩ (٢) فتح القدير ج ١ ص ٤٨ (٣) التاترخانية ج ١ ص ٢١٣ (٤) الخاتبة ج ١ ص ١٦، ١٥

العلامة الزيلعي وأما سببه فاقامة القربة أو إزالة الحدث به عند أبي حنيفة وأبي يوسف
وعند محمد إقامة القربة لا غير وعند زفر أزالة الحدث لا غير والاول اى قول الشيخين أصح
لان الاستعمال بانتقال نجاسة الحدث أو نجاسة الاثم اليه (١) وقال فى الهندية الماء الذى
زيل به حدث أو استعمال على وجه القربة فالصحيح أنه كما زایل
العضو صار مستعملاً هكذا فى الهداية (٢) وهكذا فى التبيين (٣)

﴿ الجنب اذا انغمس فى البئر ﴾

وقال العلامة المرغبى فى الهداية تحت قوله (والماء المستعمل الى ان على وجه
القربة) الى ان قال والجنب اذا انغمس فى البئر لطلب الدلو الخ (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح المقام ﴾

مسئلة البئر جحط اى اذا انغمس الجنب فى البئر لطلب الدلو فعند أبي حنيفة الرجل
والماء نجسان وفى رواية اخرى ان الرجل طاهر وعند أبي يوسف كلاهما بحاله
وعند محمد كلاهما طاهر فالجيم علامة نجاستهما والحاء علامة بقاءهما على حلتهما والطاء
علامة طهارتهما يعنى فى مسئلة البئر اقوال ثلاثة. وجه قول محمد ان الرجل طاهر لعدده
اشراط الصب وكذا الماء لعدم نية القربة وهى شرط عنده وعند بعضهم وقد ذكرناه ووجه
قول أبي يوسف أن الرجل بحاله لعدم الصب وهو شرط عنده وكذا الماء بحاله لعدم
نية القربة وإزالة الحدث ووجه قول أبي حنيفة أن الماء نجس باسقاط الغرض عن البعض
سائل الماقيه والرجن نجس لبقاء الحدث فى بقية الاعضاء أو لنجاسة الماء المستعمل
على اختلاف الاقوال وعنه أن الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل
الاتصال وهو أوفق

الروايات عنه اى عن ابي حنيفة (١)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة يعنى الرواية الاخيرة قال العلامة ابن الهمام وعنه ان الرجل طاهر وهذه الرواية هي صحيحة (٢) قال العلامة ابن نجيم المصرى ان المذهب المختار في هذه المسئلة ان الرجل طاهر والماء غير طهور (٣) وقال العلامة الشلى فى هامش تبين الحقائق (قوله وهو اوفق الروايات) اى القياس وقال الكافى اى اسهل وفى شرح المجمع وهذه الرواية صحيحة (٤) وهكذا فى رد المحتار (٥) والهنديّة (٦)

﴿ نجاسة البثر ﴾

قال العلامة المرغينانى فان بالت فيها اى فى البثر شاة نزع الماء كله عند ابي حنيفة و ابي يوسف وقال محمد لا ينزع الا اذا غلب على الماء فيخرج من أن يكون طهورا الخ (٧)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

أصل هذه المسئلة أن بول ما يؤكل لحمه طاهر عند محمد وان وقع فى الماء القليل لا ينجسه ويجوز به الوضوء الا ان يغلب على الماء فيخرج عن طهوريته نجس عندهما ان وقع منه قطرة فى الماء أفسدته والكثير الفاحش منه يمنع جواز الصلاة. دليل محمد ما رواه الائمة الستة فى كتبهم من حديث أنس كمارواه الترمذى حدثنا الحسن بن محمد الزعفرانى ناعفان بن مسلم ناحماد بن سلمة انا حميد وقتادة وثابت عن أنس ان ناسا من عرنية قدموا المدينة فاجتروها فبعثهم رسول الله ﷺ فى ابل الصدقة وقال اشربوا من البانهاو

(١) تبين الحقائق ج ١ ص ٢٥ (٢) فتح القدير ج ١ ص ٨٠ (٣) البحر الرائق ج ١ ص ٩٨ (٤) تبين ج ١ ص ٢٥ (٥) رد المحتار ج ١ ص ١٢٨ (٦) الهنديّة ج ١ ص ٢٣ (٧) الهداية ج ١ ص ٢٢

أبو الهيثم قتلوا راعي رسول الله ﷺ واستاقوا الأبل وارتدوا عن الإسلام فأتى بهم النبي ﷺ فقطع أيايهم وأرجلهم من خلاف وسمر أعينهم والقاهم بالحرقة قال أنس فكنت أرى أحدهم يكاد الأرض بفيه حتى ماتوا وربما قال حماد يكدم الأرض بفيه حتى ماتوا قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وقد روى من غير وجه عن أنس الخ (١) دليل الشيخين أن بول ما يؤكل لحمه نجس لقوله عليه السلام استنزهوا من البول فإنه عامة عذاب القبر منه أخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة وقال صحيح على شرط الشيخين (٢)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن عابدين والمتون على قولهما ولذا قال في الامداد والفتوى على قولهما (٣) وقال العلامة فخر الدين قاضي خان. (واما ما يفسد ماء البئر) فهو على نوعين أحدهما ينزح فيه كل الماء والثاني ينزح فيه البعض أما الأول اذا وقعت فيه قطرة من الخمر او غيرها من الاشربة التي لا يحل شربها او الدم او البول بول الصبي والجارية فيه سواء وكذا بول ما يؤكل لحمه الخ (٤)

﴿ التداوى بالحرام ﴾

قال العلامة المرغيناني تحت (قوله فان بالت فيها شاة تنزح الماء كله عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا ينزح) (الى أن) يكون طهور) ثم عند أبي حنيفة لا يحل شربه للتداوى لأنه لا يتيقن بالشفاء فيه فلا يعرض عن الحرمة وعند أبي يوسف يحل للتداوى لقصة العريين وعند محمد يحل للتداوى وغيره لطهارته عنده (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة ابن عابدين قوله اختلف في التداوى بالمحرم ففي النهاية عن الذخيرة يجوز ان
علم فيه شفاء ولم يعلم دواء آخر وفي الخانية في معنى قوله عليه السلام ان الله تعالى لم
يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم كما رواه البخاري أن ما فيه شفاء لا بأس به كما يحل
الخمير للعطشان في الضرورة (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول أبي يوسف قال العلامة الحصكفي اختلف في التداوى بالمحرم وظاهر المذهب
المنع كما في رضاء البحر لكن نقل المصنف ثمه هنا عن الحاوي وقيل يرخص اذا علم
فيه الشفاء ولم يعلم دواء آخر كما رخص الخمير للعطشان وعليه الفتوى (٢) وقال
العلامة ابن نجيم ففي النهاية عن الذخيرة الاستشفاء بالحرام يجوز اذا علم أن فيه شفاء ولم
يعلم دواء آخر الخ وقال في صفحة أخرى وقد يقال انه لا اشكال فيه اصلاً (اي في قول أبي
يوسف) لانه قال بنجاسة عملاً بحديث استنزها من البول ، وقال بجواز شربه للتداوى
عملاً بحديث العريين (٣) الخلاصة التداوى بالمحرم مبرخص للضرورة الشديدة.

﴿ نجاسة البئر وطريق طهارته ﴾

قال العلامة المرغيناني فان انتفخ الحيوان فيها وتفسخ نزع جميع ما فيها صغر الحيوان
أو كبر لا انتشار البلة في أجزاء الماء وان كانت البئر معينة بحيث لا يمكن
نزعها اخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء (٤) وطريق معرفة مقدار الماء الطريق الاول ان
تحفر حفرة مثل موضع الماء من البئر ويصب فيها ما ينزع منها الى ان تمتلئ الطريق
الاخر او ترسل فيها قصبة وتجعل لمبلغ الماء علامة ثم ينزع منها مثلاً عشر دلاء ثم
تعاد القصبة

(١) رد المحتار ج ١ ص ٥٣ (٢) الدر المختار ج ١ ص ٥٣ (٣) الحرج ص ٥٠٥ (٤) الهداية ج ١ ص ٣٣

فتنظر كم انتقص فينزع لكل قدر منها عشر دلاء وهذا ان عند ابي يوسف وعن محمد بن زح
ما تبادلو الى ثلاث مائة فكانه بنى قوله على ما شاهد في بلده وعن ابي حنيفة في الجامع
الصغير في مثله ينزع حتى يغلبهم الماء ولم يقدر الغلبة بشيء كما هو دأبه وقيل يؤخذ
بقول رجلين لهما بصارة في امر الماء وهذا اشبه بالفقه (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول محمد قال العلامة الحصكفي وقيل يفتى بمائة الى ثلاثمائة وهذا اليسر وذاك
احوط وقال العلامة ابن عابدين (قوله وقيل) جزم به في الكنز والملتقى وهو مروي عن
محمد وعليه الفتوى خلاصة وقال بعد سطر وجعله في العناية رواية عن الامام و
هو المختار واليسر كما في الاختيار (٢) وقال العلامة العالم بن العلاء الهذلي اذا غلب
الماء ولم ينزع يفتى بقول محمد بثلاثمائة دلوا وعن ابي حنيفة اذا نزع مائتان او ثلاث مائة
فقد غلبهم الماء وهو المختار فظهر ان قول محمد قول ابي حنيفة في الحقيقة.

﴿وقوع الفارة في البئر﴾

قال العلامة المرغيناني ان وجدوا في البئر فارة او غيرها ولا يدري متى وقعت ولم ينتفخ
اعادوا اصلوة يوم وليلة اذا كانوا اتوا وضوا منها وغسلوا كل شيء اصابه ماؤها وان كانت
قد انتفخت او تفسخت اعادوا اصلوة ثلاثة ايام ولياليها وهذا عند ابي حنيفة وقال ليس عليهم
اعادة شيء حتى يتحققوا انها متى وقعت (٣)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

دليلهما ان اليقين لا يزول بالشك وصار كمن راي في ثوبه نجاسة ولا يدري متى اصابته
ولا ي

حنيقة أي دليل أبي حنيفة أن للموت سبباً ظاهراً وهو الوقوع في الماء فيحال به عليه إلا أن الانتفاخ دليل التقادم فيقدر بالثلث وعدم الانتفاخ والتفسخ دليل قرب العهد فقد رناه بيوم وليلة لأن مادون ذلك ساعات لا يمكن ضبطها.

﴿القول الراجح﴾

هو قول الإمام قال العلامة ابن عابدين ورجح دليله في جميع المصنفات وصرح في البدائع بأن قولهما قياس وقوله استحسان وهو الاحوط في العبادات (١) وقال العلامة ابن نجيم المصري في البحر وكان الصباغ يفتي بقول أبي حنيفة فيما يتعلق بالصلوة وقولهما فيما سواه كذا في معراج الدراية وفي غاية البيان ومأقاله أبو حنيفة احتياط في أمر العبادات وقال بعد سطر قلت هو المخالف لعامة الكتب فقد رجح دليله في كثير من الكتب وقالوا أنه الاحتياط فكان العمل عليه (٢) وقال العلامة ابن عابدين في رسالته شرح عقود رسم المفتي في كل أبواب العبادات رجح قول الإمام مطلقاً ما لم تصح عنه رواية بها الغير أخذ. مثل تيمم لمن تمرأبذ. قال في تفصيله بعد اسطر قال فله در الإمام الأعظم ماذق نظره وما اشد فكره ولا مر ما جعل العلماء الفتوى على قوله في العبادات مطلقاً (٣) وهكذا الاستحسان مقدم على القياس كما قال العلامة ابن عابدين ورجحوا استحسانهم على القياس. الامسائل وما فيها الالتباس وقال العلامة ابن عابدين في رد المحتار بعد تفصيل هذه المسئلة. فقد رجحوا قول الإمام بحكمه بالنجاسة من يوم او ثلاثة أيام فانه الاحتياط في أمر العبادات ولا يخفى ان هذا التفصيل خلاف الاحتياط فكان العمل على ما في كتب المذهب اولى (٤) وقال العلامة الصالح كفى. وقال من وقت العلم فلا يلزمهم شيء قبله قيل وبه يفتي وقال العلامة ابن عابدين (قوله قيل وبه يفتي)

(١) رد المحتار ج ١ ص ١٦١ (٢) البحر ج ١ ص ١٦١ (٣) مجموعة الرسائل ج ١ ص ٣٥ (٤) رد المحتار ج ١ ص ١٦١

قاله صاحب الجوهره وقال العلامة قاسم في صحيح القدوري قال في فتاوى العتابي قولهما هو المختار (١) وقال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. فالحاصل ان قول الامام عيسى على الاحتياط وقول صاحبيه مبنى على التيسير وقولهما ارفق بالناس فالاولى ان يحكى بقولهما.

﴿ فصل في الاسار ﴾

﴿ سؤر الهرة طاهر مكروه ﴾

قال العلامة المير غيناني وسؤر الهرة طاهر مكروه وعن ابي يوسف انه غير مكروه لان النبي ﷺ كان يصغى لها الاناء فتشرب منه ثم يتوضاء منه (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

عن ابي يوسف انه غير مكروه ودليله ان النبي ﷺ كان يصغى لها الاناء فتشرب منه ثم يتوضاء منه وعن كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن ابي قتادة دخل عليها فسكبت له وضوا فجاءت هرة تشرب منه فأصغى لها الاناء حتى شربت قالت كبشة فرأى أنظر اليه فقال أتعجبين يا ابنة أخي فقلت نعم فقال ان رسول الله ﷺ قال انها ليست بنجاسة انها من الطوافين عليكم والطوافات رواه الاربعه وقال الترمذي حديث حسن صحيح (٣) ودليل الطرفين قوله عليه السلام الهرة سبع والمراد بيان الحكم الا انه سقطت النجاسة لعله الطواف فبقيت الكراهة وما رواه محمود على ما قبل التحريم.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قولهما اي ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله. قال العلامة اكمل الدين البابر تقي (وقيل لعدم

تحاميهما النجاسة) لانها تناول الجيف وهو قول الكرخي وهو يدل على ان كراهته كراهة تنزيهه قيل وهو الاصح والا قرب الى موافقة الاثر (١) وقال العلامة الصحكفي (وسواكن البيوت) ظاهر للضرورة (مكروه) تنزيها في الاصح ان وجد غيره والا لم يكره اصلاً كأكله لفقيه (٢) وقال العلامة ابن نجيم بعد تفصيل المسئلة قالوا وهو الاصح وظاهر ما في الاصل فانه قال وان توضاء بغيره احب الى (٣) وقال في النهاية الهرة سبع هذا الحديث يدل على النجاسة وحديث عائشة يدل على الطهارة فثبتنا حكم الكراهة عملاً بهما (٤) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني: فالحاصل ، ان وجد غير سور الهرة لا يستعمل سور الهرة وان لم يوجد غيره يجوز استعمال سور الهرة .

﴿ حكم سور الهرة وقت اكل الفارة ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو اكلت الفارة ثم شربت على فوره الماء يتنجس الا اذا مكث ساعة لغسلها فمها بلعابها والاستثناء على مذهب ابي حنيفة وابي يوسف ويسقط اعتبار الصب للضرورة (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

اذا اكلت الهرة فارة وشربت من اناء على فورها يتنجس الماء بلا خلاف وان مكث ساعة او ساعتين ثم شربت لا يتنجس الماء عند ابي حنيفة وقال محمد يتنجس فابو حنيفة يقول اذا مكث ساعة او ساعتين فقد غسلت فمها بلعابها ولعابها طاهر وازالة النجاسة بما سوى الماء من المائعات عندى جائز فشربت بعد ذلك وفمها طاهر ، و ابو يوسف يقول النجاسة وان كانت لاتزول عندى الا بصب الماء عليها لكن فى مثل هذا الموضع يحكم بالزوال بدون الصب

.....

للضرورة. ومحمد يقول ازالة النجاسة بما سوى الماء من المائعات عندى لا يجوز فبقى
فمها نجسا كما كان (١)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين دفع الضرر عن الناس. قال العلامة ابن عابدين (قوله ظاهر للضرورة) بيان
ذلك أن القياس فى الهرقة نجاسة سؤرها لانه مختلط بلعابها المتولد من لحمها النجس
ولكن سقط حكم النجاسة اتفاقا بعللة الطوائف المنصوصة وبعد سطر يعنى انها تدخل
المضائق ولازمه شدة المخالطة بحيث يتعذر صون الاوانى منها وفى معناها سواكن
البيوت للعلة المذكورة فسقط حكم النجاسة للضرورة وبقيت الكراهة (٢) يعنى
ظاهر للضرورة. والضرورات تبيح المحظورات (٣) وقال فى الهندية. وسؤر حشرات
البيت كالحية والفارسة والسنور مكروه كراهة تنزيه هو الاصح كذا فى الخلاصة وفيه
ايضا فان أكلت فارقة وشربت الماء فى فورها يتنجس وان مكثت ساعة او ساعتين ثم
شربت لا يتنجس هو الصحيح كذا فى الظهيرية (٤)

﴿ سؤر الحمار والبغل ﴾

قال العلامة المرغينانى وسؤر الحمار والبغل مشكوك فيه.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة المرغينانى فى الهداية تحت قوله (وسؤر الحمار والبغل مشكوك) ويروى
نص محمد على طهارته وسبب الشك تعارض الادلة فى اباحته وحرمة او اختلاف
الصحابة فى نجاسته وطهارته. وعن أبى حنيفة انه نجس ترجيحاً للحرمة والنجاسة (٥)

﴿القول الراجح﴾

هو قول محمد بن قال العلامة جلال الدين الخوارزمي فاذا تحققت الضرورة من وجه دون وجه بقي مشكلا فلا ينجس الماء بالشبهة ولم يزل الحدث به للشبهة وقيل هذا الوجه من التمسك هو الاصح (١) وقال العلامة ابن عابدين (قوله مشكوك في طهوريته) هذا هو الاصح وهو قول الجمهور وقال الاصح ما قاله شيخ الاسلام ان الحمار أشبه الهرة (٢) وقال العلامة العالم بن العلاء الهذلي واختلف المشايخ المتأخرون في ان الاشكال في طهارته او طهوريته قال بعضهم الاشكال في طهارته وعامتهم على ان الاشكال في طهوريته والاصح ما نقل عن عامة المشايخ ان الاشكال في طهوريته لا في طهارته وفي النصاب وعليه الفتوى (٣) وقال في الهندية وسؤر البغل والحمار مشكوك والصحيح أنه طاهر وانما الشك في طهوريته كذا في فتاوى قاضيخان (٤)

﴿الوضوء بنبذ التمر﴾

قال العلامة المرغيناني فان لم يجد الا نبذ التمر قال ابو حنيفة يتوضأ به ولا يتيمم لحديث ليلة الجن فان النبي ﷺ توضأ به حين لم يجد الماء وقال ابو يوسف يتيمم ولا يتوضأ به وهو رواية عن ابي حنيفة وبه قال الشافعي عملا بآية التيمم لانها أقوى او هو منسوخ بها لانها مدنية وليلة الجن كانت بمكة وقال محمد يتوضأ به ويقيم لان في الحديث اضطرابا وفي التاريخ جهالة فوجب الجمع احتياطا قلنا ليلة الجن كانت غير واحدة فلا يصح دعوى النسخ والحديث مشهور عملت به الصحابة وبمثلته يراى على الكتاب (٥)

﴿اختلاف الفقهاء وبيان الروايات المختلفة﴾

.....

(١) الكفاية ج ١ ص ١٠٢ (٢) رد المحتار ج ١ ص ١٦٦ (٣) تاتر خانية ج ١ ص ٣٢٠ (٤) الهندية ج ١ ص ٢٣ (٥) هداية ج ١ ص ٨

قال أبو حنيفة يتوضأ بنبذ التمر ولا يتيمم بالصعيد هكذا في الجامع الصغير كذا في شرح الطحاوي وهكذا في أكثر المتون وقال في كتاب الصلاة يتوضأ بنبذ التمر وإن تيمم معه فهو أحب إلى وقال أبو يوسف يتيمم ولا يتوضأ بالنبذ بحال وقال محمد يجمع بينهما احتياطاً. وأيهما ترك لا يجوز وأيهما قدم وأخر جاز كذا في شرح الطحاوي وروى أسد بن نجيم ونوح بن أبي مريم والحسن عن أبي حنيفة أنه رجع إلى قول أبي يوسف والصحيح قول أبي حنيفة الآخر وهذا كله إذا كان حلواً أو قارضاً ما دغلي واشتد وقذف بالزبد فإنه لا يجوز التوضؤ به بالاتفاق لأنه صار مسكراً وهو الأصح هذا إذا كان نياً كذا في الشرح الطحاوي وإن طبخ أدنى طبخة يجوز الوضوء به حلواً كان أو مسكراً وهو الأصح كذا في العيني شرح الهداية (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول أبي يوسف قال العلامة الحصكفي (ويقدم التيمم على نبذ التمر على المذهب) المصحيح المفتى به لأن المجتهد إذا رجع عن قول لا يجوز الأخذ به. وقال العلامة ابن عابدين بعد تفصيل المسئلة والثالثة التيمم فقط وهو قوله الأخير وقد رجع إليه وبه قال أبو يوسف والأئمة الثلاثة واختاره الطحاوي وهو المذهب المصحيح المختار المعتمد عندنا (٢) وقال في الهنديّة. والفتوى على قول أبي يوسف كذا في العيني شرح الكثر (٣)

﴿ باب التيمم ﴾

﴿ التيمم عند خوف القتل وزيادة المرض ﴾

قال العلامة المير غيناني ولو خاف الجنب ان اغتسل ان يقتله البرد او يمرضه يتيمم بالصعيد وهذا اذا كان خارج المصر ولو كان في المصر فكذلك عند ابي حنيفة خلافا لهما (١)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح المقام ﴾

اختلفوا في جواز التيمم للجنب في المصر اذا خاف على نفسه فقال ابو حنيفة بجواز التيمم وله ان العجز ثابت حقيقة فلا بد من اعتباره وهما يعني ابو يوسف ومحمد يقولان بعدم جواز التيمم للجنب في المصر لان تحقق هذه الحالة نادر في المصر فلا يعتبر.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قولهما لان الخلاف في ما اذا لم يجد الماء المسخن او اجرة الحمام او لا ما يدفنه. كما في الهندية والخلاف فيما اذا لم يجد ما يدخل به الحمام فان وجد لم يجز اجماعا وفيما اذا لم يقدر على تسخين الماء فان قدر لم يجز هكذا في السراج الوهاج (٢) وقال العلامة الحصكفي (او برد) يهلك الجنب او يمرضه ولو في المصر اذا لم تكن له اجرة حمام ولا ما يدفنه (٣) وقال العلامة ابن الهمام (قوله هما يقولان) منهم من جعل الخلاف بينهم في هذه نشأ عن اختلاف زمان لا برهان بناء على ان اجرة الحمام في زمانهما يؤخذ بعد الدخول الى ان قال وفي زمانه قبله فيعذر (٤) والعمل اليوم في اداء اجرة الحمام على قولهما.

﴿ التيمم بالصعيد ﴾

قال العلامة المير غيناني ويجوز التيمم عند ابي حنيفة ومحمد بكل ما كان من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر والجص والنور قو الكحل والزرنيخ وقال ابو يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل وفي رواية لا يجوز الا بالتراب المنيب لقوله تعالى

(١) الهداية ج ١ ص ٣٩ (٢) الهندية ج ١ ص ٢٨ (٣) الدر المختار ج ١ ص ١٤٢ (٤) فتح القدير ج ١ ص ١٠٩

(فتيمموا صعيدا طيبا أي ترابا منبثا)

﴿اختلاف الفقهاء وتفصيل المقام﴾

ولهما أي دليل أبي حنيفة ومحمد أن الصعيد اسم لوجه الأرض سمي به لصعوده والطيب
يحمل الطاهر فحمل عليه لأنه اليق بموضع الطهارة وهو مراد بالاجماع (١) وتفصيل
المقام. أن ما يضرب عليه منقسم إلى قسمين أحدهما ما هو من جنس الأرض
وثانيهما ما ليس من جنس الأرض والفارق بينهما على ما ذكره الزيلعي وغيره أن كل شيء
يحترق بالنار فيصير مادته كالشجر والحطب وكل يلين ويذوب بها كالحديد والنحاس
والذهب والفضة وكل ما تأكله الأرض كالحنطة والشعير وسائر الحبوب ليس من جنس
الأرض وما ليس كذلك فهو من جنس الأرض فالقسم الثاني لا يجوز به التيمم ولو لم
يكن عليه غبار بشرط أن يكون طاهرا (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قولهما لما في كتب المذهب دالة على ترجيح قولهما يعني أبو حنيفة ومحمد قال
العلامة ابن الهمام ودخل الحجر والجص والنورة والكحل والزرنيخ والمغرة والكبريت
والملح الجبلي لا المائي والسبخة والأرض المحرقة في الأصح (٣) وقال
العلامة قاضي خان. ويجوز التيمم بكل ما كان من أجزاء الأرض كالتراب
والرمل (٤) وهكذا في الهندية (٥)

﴿التيمم على الحجر﴾

قال العلامة المرغيناني ثم لا يشترط أن يكون عليه غبار عند أبي حنيفة لا طلاق ما تلون من
قوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا فلا فصل بين أن يكون غبارا وبين أن لا يكون.

(١) الهداية ج ١ ص ٥١ (٢) السعاية ج ١ ص ٥٢ (٣) فتح القدير ج ١ ص ١١٢ (٤) الخانية ج ١ ص ٩١ (٥) الهندية ج ١ ص ٢٢

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قوله عند أبي حنيفة ومحمد في أحد الروايتين عنه وفي رواية أخرى عنه وهو قول أبي يوسف لا يجوز بدونه لقوله تعالى (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) أي من التراب وهو كما ترى يوجب المسح بشيء من الأرض لكون كلمة من للتبعية والجواب أن الضمير يحتمل أن يكون للحدث أو يحتمل من على ابتداء الغاية (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة قاضي خان ويجوز التيمم بكل ما كان من أجزاء الأرض إلى أن قال والحجر الذي عليه غبار أو لم يكن بان كان مغسولاً وأملس (٢) وقال العلامة ابن عابدين إذا لم يخفى أن الحجر الأملس جزء من الأرض استعمل في العضوين للتطهير إذ ليس المراد بالاستعمال أخذ جزء منها بل جعله آلة للتطهير وعليه فهو استعمال حقيقة وهو ظاهر كلام النهر فلا حاجة إلى قوله أو حكماً كما أفاده (٣) وقال العلامة الزيلعي قوله وإن لم يكن عليه نفع أي يجوز بجنس الأرض وإن لم يكن عليه غبار وقال في حاشيته إذا ضرب يده على صخرة لا غبار عليها أو على الأرض نزعاً ولم يتعلق بيده شيء يجوز عند أبي حنيفة وبه قال مالك كما في (٤) وهكذا في الهندية (٥)

﴿التيمم على الغبار﴾

قال وكذا يجوز بالغبار مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفة ومحمد لأنه تراب رقيق (٦)

﴿اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة﴾

(١) العناية ج ١ ص ١١٣ (٢) الخانية ج ١ ص ٢١ (٣) رد المحتار ج ١ ص ٦١ (٤) تبين الحقائق ج ١ ص ٣٩

(٥) الهندية ج ١ ص ٢٤ (٦) الهداية ج ١ ص ٥١

قال علاء الدين ويجوز التيمم بالغبار بان ضرب يده على ثوب او لبدا وصفة سرج فارفع غبارا و كان على الذهب او الفضة او الحنطة او الشعير او نحوها غبار تيمم به اجزاء في قول ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف لا يجزئ به وبعض المشائخ قالوا اذا لم يقدر على الصعيد يجوز عنده والصحيح انه لا يجوز في الحالين. ودليل ابي يوسف انه قال وليس الغبار عندى من الصعيد وهذا وجه قوله ان المؤمور به التيمم بالصعيد وهو اسم للتراب الخاص والغبار ليس بتراب خالص بل هو تراب من وجه دون وجه فلا يجوز به التيمم (١) ودليلهما اي دليل ابي حنيفة ومحمد انه جزء من اجزاء الارض الا انه لطيف فيجوز التيمم به كما يجوز بالكثيف بل اولى وقد روى ان عبد الله بن عمر كان بالجابية فمطروا فلم يجدوا ماء يتوضؤون به ولا صعيدا يتيممون به فقال ابن عمر ليفض كل واحد منكم ثوبه او صفة سرجه وليتيمم وليصل ولم ينكر عليه احد فيكون اجماعا.

﴿القول الراجح﴾

هو قولهما اي قول ابي حنيفة ومحمد. قال العلامة جلال الدين الخوارزمي. لان الغبار تراب الا انه رقيق فكما يجوز التيمم بالجنس من التراب على كل حال فكذلك بالرقيق كذا في المبسوط (٢) وقال العلامة الحصكفي (وبه مطلقا) عجز عن التراب او لا لانه تراب رقيق وقال العلامة ابن عابدين (قوله وبه مطلقا) اي ويتيمم بالنقيع مطلقا خلافا لابي يوسف فعنده لا يتيمم به الا عند العجز بحر ولا يجوز عنده الا التراب والرمل ونحوهما في الحاوي القدسي من انه هو المختار غريب مخالف لما اعتمدته اصحاب المتون رملي (٣) وقال العلامة الزيلعي. قوله وبه بلا عجز اي يجوز بالنقيع بلا عجز عن الصعيد لانه تراب رقيق (٤) وهكذا في الهندية. ويجوز

بالغبار مع القدرة على الصعيد كذا في سراج الوهاج وهو الصحيح (١)

﴿ حكم نية التيمم ﴾

قال العلامة المرغيناني والنية فرض في التيمم وقال زفر ليس بفرض (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

دليل زفر لانه خلف عن الوضوء والخلف لا يخالف الاصل في وصفه اي في وصفه الذي هو الصحة فان الوضوء بدون النية صحيح دليل الجمهور ولنا انه ينشئ عن القصد فلا يتحقق دونه وقد قيل ايضا في تقريره التيمم يدل على القصد والقصد هو النية (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الجمهور قال العلامة ابن الهمام قال المصنف في التجنيس النية المشروطة هي نية التطهير هو الصحيح انتهى (٤) وقال العلامة اكمل الدين البابر تى والامر للوجوب في شرط النية بخلاف الوضوء (٥)

﴿ تيمم غير المسلم ﴾

قال العلامة المرغيناني فان تيمم نصراني يريد به الاسلام ثم اسلم لم يكن متيمما عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف هو متيمم دليل ابي يوسف لانه نوى قرينة مقصودة بخلاف التيمم لدخول المسجد ومس المصحف لانه ليس بقرينة مقصودة ولهما اي دليل ابي حنيفة ومحمد ان التراب ما جعل ظهور الا في حال ارادة قرينة مقصودة لا تصح بدون الطهارة والاسلام قرينة مقصودة يصح بدونها بخلاف سجدة التلاوة لانها قرينة مقصودة لا تصح

.....

(١) الهندي ج ١ ص ٢٤ (٢) الهداية ج ١ ص ٥١ (٣) العناية ج ١ ص ١١٣ (٤) فتح القدير ج ١ ص ١١٣

(٥) العناية ج ١ ص ١١٣

بدون الطهارة (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قولهما. قال العلامة ابن الهمام فالحاصل انهما لا يصحان منه تيمم الا ببناء على عدم صحة النية منه (٢) وقال العلامة اكمل الدين البابر تيمم نص على هذا شيخ الاسلام في مسوطه بل الامواب في التعليل ان يقال الكافر ليس باهل للنية لانها عبادة والتيمم لا يصح بدون النية فلذلك لا يصح منه التيمم (٣) وقال العلامة قاضي خان ولو تيمم الكافر للاسلام واسلم لا يجوز له اداء الصلوة بذلك التيمم في قول ابي حنيفة ومحمد وكذا التيمم يريد به تعليم الغير لا يجوز له اداء الصلوة بذلك التيمم في ظاهر الرواية (٤) وقال العلامة ابن عابدين وما عندهما فلا يصح اصلا وهو الاصح كما في الامداد وغيره فافهم (٥)

﴿ نواقض التيمم ﴾

قال العلامة المرغيناني تحت قوله (وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء الى) والنائم عند ابي حنيفة قادر تقدير احتي لומר النائم المتيمم على الماء بطل تيممه عنده (٦)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

قال ابن نجيم وفي النائم على غير صفة لا تجب النقض كالنائم ماشيا او راكبا اذا مر على ماء كاف مقدورا الاستعمال انتقض تيممه عند ابي حنيفة خلافا لهما. اما النائم على صفة تجب النقض فلا يتأتى فيه الخلاف اذا التيمم انتقض بالنوم. ولهذا صورة المسئلة في الجمع في النعس لكن يصور في النوم الناقض ايضا بان كان متيمما عن جنابة كما لا يخفى (٧)

الهداية ج ١ ص ٥٢ (٢) فتح القدير ج ١ ص ١١٦ (٣) العناية ج ١ ص ١١٦ (٤) الخانية ج ١ ص ٥٢

ورد المحتار ج ١ ص ١٨٠ (٦) الهداية ج ١ ص ٥٣ (٧) البحر الرائق ج ١ ص ٢٦٨

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول صاحبين. قال العلامة ابن الهمام وفي رواية يجوز لانه غير قادر اذا قدره بدون العلم وقيل هذا قول ابي حنيفة وهو الاصح (١) وقال العلامة ابن عابدين (قوله وابقيا تيممه) اى ابقى صاحبان تيممه لعجزه عن استعمال الماء (قوله وهو) اى قول صاحبين الرواية المصححة عنه اى عن الامام وهو متعلق بالرواية ورؤيت بخط الشارح فى هامش الخزان انه صححها فى التجنيس وشرح المنية ونكت العلامة قاسم تبعا للكمال واختارها فى البرهان والبحر والنهر وغيرها وقال بعد اسطر (قوله المختار للفتوى) عبارة البحر فى الفتاوى (٢) وقال العلامة الحصكفى وابقيا تيممه وهو الرواية المصححة عنه المختارة للفتوى (٣) وقال العلامة ابن نجيم قال فى التوشيح والمختار فى الفتاوى عدم الانتقاض اتفاقا لانه لو تيمم وبقر به ماء لا يعلم به جاز تيممه اتفاقا الى معنى الرابع قول صاحبين عدم الانتقاض (٤)

﴿ اذا حدث الامام فى صلاة العيد ﴾

قال العلامة المرغينانى وان احدث الامام او المقتدى فى صلاة العيد تيمم وبنى عند ابي حنيفة وقال لا يتييمم.

﴿ اختلاف الفقهاء وتفصيل المقام ﴾

ودليلهما اى دليل ابي يوسف ومحمد لان اللاحق يصلى بعد فراغ الامام فلا يخاف الفتور. وله اى دليل ابي حنيفة ان الخوف باق لانه يوم زحمة فيعتريه عارض يفسد عليه صلاته والخلاف فيما اذا شرع بالوضوء ولو شرع بالتيمم تيمم وبنى بالاتفاق (٥)

(١) فتح القدير ج ١ ص ١١٩ (٢) رد المحتار ج ١ ص ١٨٨ (٣) الدر المختار ج ١ ص ١٨٨ (٤) البحر الرائق ج ١ ص ٢٢٨

(٥) الهداية ج ١ ص ٥٣.

والتفصيل. التيمم لصلاة العيد قبل الشروع فيها لا يجوز للإمام لأن القوم ينتظرونه. والوجه الثاني إذا سبقه الحدث بعد الشروع في الصلاة فهذا على وجهين أيضا. الأول. أن يكون الشروع بالتيمم وفي هذا الوجه يتيمم ويبنى بلا خلاف. وإن كان الشروع بالوضوء أن كان يخاف زوال الشمس لو اشتغل بالوضوء يباح له التيمم بالاجتماع. وإن كان لا يخاف زوال الشمس فإن كان يرجو ادراك الإمام قبل الفراغ لا يباح له التيمم بالاجتماع. وإن كان لا يرجو ادراك الإمام قبل الفراغ يتيمم ويبنى عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يتوضؤ ولا يتيمم (١)

﴿ القول الرابع ﴾

قال العلامة العالم بن العلاء الهندي هذا اختلاف عصر وزمان قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني أن كانت الجبانة بعيدة لا يقدر على ادراك الإمام بما بقي من الصلوة فيفتي بقوله أي بقول أبي حنيفة يتيمم ويبنى وإن كانت الجبانة قريبة يقدر على ادراك الإمام بعد اتمام الوضوء فيفتي بقول صاحبين أي يتوضأ ولا يتيمم. وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي فمن مشائخنا من قال هذا اختلاف عصر وزمان فكان في زمن أبي حنيفة يصلى صلاة العيد في جبانة بعيدة من الكوفة إلى أن قال وكان شمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي يقولان في ديارنا لا يجوز التيمم لصلاة العيد لا ابتداء ولا بناء وقال حتى لو خيف الفوت يجوز التيمم (٢) وهكذا في الهندية (٣)

﴿ قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. خلاصة الكلام ﴾

أن صلاة الإمام تتعلق بفوات الوقت وعدمه وصلاة المقتدى تتعلق بادراك صلوة وفواتها.

﴿المسافر اذا نسي الماء في رحله﴾

قال العلامة المرغيناني والمسافر اذا نسي الماء في رحله فتيمم وصلى ثم ذكر الماء لم يعدها عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يعيدها والخلاف فيما اذا وضعه بنفسه او وضعه غيره بامره وذكره في الوقت وبعده اى بعد الوقت سواء (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

دليل ابي يوسف له انه واجد للماء فصار كما اذا كان في رحله ثوب فتنسيه ولان رحل المسافر معد للماء عادة فيفترض الطلب. ولهما اى دليل ابي حنيفة ومحمد انه لا قدرة بدون العلم وهي المراد بالوجود وماء الرحل معد للشرب لا للاستعمال ومسئلة الثوب على الاختلاف ولو كان على الاتفاق ففرض الستريفت لا الى خلف والطهارة بالماء تفوت الى خلف وهو التيمم.

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن عابدين (والحاصل) انه اذا اتفق ابو حنيفة وصاحبا على جواب لم يجز العدول عنه الا للضرورة وكذا اذا وافقه احدهما والثاني ولا امر ما جعل العلماء الفتوى على قوله (اى بقول ابي حنيفة) في العبادات مطلقا وهو الواقع بالاستقراء ما لم يكن عنه رواية (٢) وقال العلامة قاضي خان. او في رحله ماء ولم يعلم به فتيمم فصلى جازت الصلاة في قول ابي حنيفة ومحمد (٣) وقال العلامة الحصكفي (ونسي الماء في رحله) وهو مما ينسى عادة (لاعادة عليه) (٤) وقال في الهندية. تيمم وفي رحله ماء لا يعلم به او

(١) الهداية ج ١ ص ٥٥ (٢) شرح عقود رسم المفتي ص ٨٠٠ (٣) الخاتبة على هامش الهندية ج ١ ص ٢٣

(٤) الدر المختار ج ١ ص ٨٣

نسيه فصلى اجزأته عندهما (١) وهكذا فى الحلبي (٢)

﴿ طلب الماء للوضوء من الغير ﴾

قال العلامة الميرغيناني ولو تيمم قبل الطلب اجزأه عند أبي حنيفة لأنه لا يلزمه الطلب من ملك الغير وقال لا يجزيه لأن الماء مبذول عادة (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

قال ابن نجيم أعلم أن ظاهر الرواية عن أصحابنا الثلاثة وجوب السؤال من الرفيق كما يفيد ما فى المبسوط قال وإذا كان مع رفيقه ماء فعليه أن يسأله الأعلى قول الحسن بن زياد فإنه كان يقول السؤال ذل وفيه بعض الحرج وما شرع التيمم إلا لدفع الحرج ولكن نقول ماء الطهارة مبذول عادة بين الناس وليس فى سؤال ما يحتاج إليه مذلة فقد سأل رسول الله ﷺ بعض حوائجه من غيره (٤)

﴿ تطبيق الروايات ﴾

قال ابن نجيم وفى الذخيرة نقلاً عن الجصاص أنه لا خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه فمراده أى مراد أبى حنيفة فيما إذا غلب على ظنه منعه إياه ومرادهما أى مراد أبى يوسف ومحمد عند غلبة الظن بعدم المنع وفى المجتبى الغالب عدم المظنة بالماء حتى لو كان فى موضع تجرى الظنة عليه لا يجب الطلب منه (٥)

﴿ القول الراجح ﴾

هو ظاهر الرواية أى وجوب السؤال من الرفيق قال العلامة أكمل الدين البابر تى (وإن كان مع رفيقه ماء) ظاهر وقوله (ولو تيمم قبل الطلب اجزأه عند أبى حنيفة) إلى أن قال وقال فى

ففي المبسوط وان كان مع رفيقه ماء فعليه ان يسئله (١) وقال العلامة الحصكفي (ويطلبه) وجوباً على الظاهر من رفيقه (٢) وقال العلامة ابن عابدين (قوله ويطلبه وجوباً على الظاهر) أي ظاهر الرواية عن أصحابنا الثلاثة كما سيذكره مع تعليقه وكونه ظاهر الرواية عنهم اخذه في البحر من قول المبسوط (٣)

﴿ باب المسح على الخفين ، جواز المسح على الجوربين ﴾

قال العلامة المرغيناني ولا يجوز المسح على الجوربين عند أبي حنيفة إلا ان يكونا مجلدين او متعلين وقال لا يجوز اذا كانا ثخينين لا يشفان لما روى ان النبي ﷺ مسح على جوربيه ولانه يمكنه المشي فيه اذا كان ثخيناً وهو ان يستمسك على الساق من غير ان يربط بشيء فاشبه الخف وله اي دليل ابي حنيفة انه ليس في معنى الخف لانه لا يمكن مواظبة المشي فيه الا اذا كان منعلاً وهو محمل الحديث (٤)

• القول الراجح •

هو قول صاحبين قال العلامة برهان الدين المرغيناني وعنه انه رجع الى قولهما وعليه الفتوى وقال العلامة ابن الهمام والدالة عن مقتضاه بغير سبب فلذا رجع الامام الى قولهما وعليه الفتوى (٥) وقال اكمل الدين البابر تبي. وعن ابي حنيفة انه مسح على جوربيه في مرضه ثم قال لعواده فعلت ما كنت امنع الناس عنه فاستدلوا به على رجوعه الى قولهما قال المصنف وعليه الفتوى (٦) وهكذا في الكفاية (٧)

• باب الحيض والاستحاضة •

(١) العناية ج ١ ص ١٢٥ (٢) الدر المختار ج ١ ص ٨٣ (٣) رد المحتار ج ١ ص ٨٣ (٤) الهداية ج ١ ص ٦١ (٥) فتح

القدير ج ١ ص ١٣٩ (٦) العناية ج ١ ص ١٣٩ (٧) الكفاية ج ١ ص ١٣٩

﴿ مدة اقل الحيض ثلاثة ايام ﴾

قال العلامة المير غينائي اقل الحيض ثلاثة ايام ولياليها وما نقص من ذلك فهو استحاضة لقوله عليه السلام اقل الحيض للجارية البكر والشب ثلاثة ايام ولياليها الى ان قال وعن ابي يوسف انه يومان والاكثر من اليوم الثالث اقامة للاكثر مقام الكل. فنهنا هذا نقص عن تقدير الشرع (١)

﴿ القول الراجح ﴾

هو ظاهر الرواية. قال العلامة علاء الدين الكاساني واما الثاني فذكر في ظاهر الرواية ان اقل الحيض ثلاثة ايام ولياليها الى ان قال وحكى عن ابي يوسف في النوادر يومانوا اكثر اليوم الثالث (٢) وقال العلامة الزيلعي. وفي ظاهر الرواية ثلاثة ايام وثلاث ليال (٣) وقال في الهنيدة ومنها النصاب اقل الحيض ثلاثة ايام وثلاث ليال في ظاهر الرواية هكذا في التبيين (٤)

﴿ باب الحيض والاستحاضة، الوان دم الحيض ﴾

قال العلامة المير غينائي وماتراه المراقبة من الحمرة والصفرة والكدرية حيض حتى ترى البياض خالصا وقال ابو يوسف لا تكون الكدرية من الحيض الا بعد الدم لانه لو كان من الرحم لتأخر خروج الكدر عن الصافي ولهما ما روى ان عائشة جعلت ماسوى البياض الخالص حياضا وهذا يعرف الاسماء (٥) وقال العلامة العالم بن العلاء في تفصيل المقام. واما الذي على الخلاف فمن جعلتها الكدرية وهي كالماء الكدر وانها حيض عند ابي حنيفة ومحمد تقدمت على الدم او تأخرت عنه. وقال ابو يوسف ان تقدمت على الدم لا يكون حياضا وان تأخرت يكون حياضا (٦)

(١) الهداية ج ١ ص ٦٢ (٢) بدائع الصنائع ج ١ ص ٣٠ (٣) تبيين الحقائق ج ١ ص ٥٥ (٤) الهندية ج ١ ص ٣٦

(٥) الهداية ج ١ ص ٦٣ (٦) التاترخانية ج ١ ص ٣٢٨

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول أبي حنيفة ومحمد قال العلامة ابن عابدين والصحيح أنها حيض أي الكدرة من ذوات الأقراء دون الأيسة (١) وقال العلامة الزيلعي قلنا هي نوع من الكدرة ولعلها اكلت نوعاً من البقول والثرابية ويقال لها حيض في الصحيح (٢) وقال العلامة الكاساني بعد تفصيل المسئلة وقال بعضهم الكدرة والتربة والصفرة والخضرة انما تكون حيضاً على الإطلاق من غير العجائز (٣)

﴿ حكم الطهر المتخلل ﴾

قال العلامة المرغيناني والطهر اذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم المتوالي هذه إحدى الروايات عن أبي حنيفة ووجهه ان استيعاب الدم مدة الحيض ليس بشرط بالاجماع فيعتبر اوله وآخره كالنصاب في باب الزكاة أي ان كمال النصاب شرط في اوله وآخره ولا يضره النقصان في خلاله (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وعن أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة وقيل هو آخر اقواله ان الطهر اذا كان اقل من خمسة عشر يوماً لا يفصل وهو كله كالدم المتوالي لانه طهر فاسد فيكون بمنزلة الدم والاخذ بهذا القول اسرأ علم ان خمسة من اصحاب أبي حنيفة وهم ابو يوسف ومحمد وزفر والحصن بن زياد وابن المبارك روى كل منهم عنه في هذه المسئلة رواية الا محمداً فإنه روى عنه روايتين واخذ باحدهما فالاصل عند أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة الاخر على ما في المبسوط ان الطهر المتخلل بين الدمين اذا كان اقل من خمسة عشر

(١) رد المحتار ج ١ ص ٢١١ (٢) تبين الحقائق ج ١ ص ٥٥ (٣) بدائع الصنائع ج ١ ص ٣٩ (٤) الهداية ج ١ ص ٤٠

يوماً لا يصير فاصلاً بل يجعل كالدم المتوالى لانه لا يصلح للفصل بين الحيضتين فلا يصلح
للفصل بين الدمين وان كان خمسة عشر يوماً فاصفاً ايكون فاصلاً لكنه لا يتصور ذلك
الا في مدة النفاس (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو رواية ابي يوسف قال العلامة ابن الهمام وروى ابو يوسف عنه وبه اخذ ان الطهر اذا كان
اقل من خمسة عشر يوماً لا يفصل وقيل هو اخر اقوال ابي حنيفة وعليه الفتوى (٢) وقال
العلامة جلال الدين الخوارزمي الاصل عند ابي يوسف وهو قول ابي حنيفة الاخر ان
الطهر المتخلل بين الدمين اذا كان اقل من خمسة عشر يوماً لا يصير فاصلاً بل يجعل كالدم
المتوالى (٣) وقال العلامة اكمل الدين البابر تقي قوله والاخذ بهذا القول اي قول ابي
يوسف ايسر يعني للمفتي والمستفتي (٤) وقال العلامة ابن عابدين... وفي
الهداية الاخذ بقول ابي يوسف ايسر وكثير من المتأخرين افتوا به لانه اسهل على المفتي
والمستفتي سراج وهو الاولى فتح وهو قول ابي حنيفة الاخر نهاية (٥) وقال بعد اسطر قوله
فليحفظ) اشار الى ان اختيار اصحاب المتن له ترجيح اقول لكنه تصحيح التزامي
وقد صرح العلامة قاسم بان التصحيح الصريح مقدم على التزامي وقال في الهندية. وعليه
استقر اي الصدر الشهيد حسام الدين وبه يفتي كذا في المحيط (٦) وهكذا في التبيين (٧)

﴿ حكم وضوء المعذورين ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا خرج الوقت بطل وضوءهم الى ان قال استأنفوا اذا دخل

(١) البحر الرائق ج ١ ص ٣٥٦ (٢) فتح القدير ج ١ ص ٥٣ (٣) الكفاية ج ١ ص ٥٣ (٤) العناية

ج ١ ص ٥٣ (٥) رد المحتار ج ١ ص ٢١٢ (٦) الهندية ج ١ ص ٣٤ (٧) تبيين الحقائق ج ١ ص ٦٠

الوقت فان توضوء حين تطلع الشمس اجزأهم حتى يذهب وقت الظهر وهذا عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف وزفر اجزأهم حتى يدخل وقت الظهر (١)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

قال العلامة المرغيناني وحاصله ان طهارة المعدور تنقض بخروج الوقت بالحدث السابق عند ابى حنيفة ومحمد وتنقض بدخول الوقت عند زفر وبأيهما كان عند ابى يوسف وفائدة الاختلاف لا تظهر الا فيمن توضأ قبل الزوال كما ذكرنا او قبل طلوع الشمس قال زفر ان اعتبار الطهارة مع المنافي للحاجة الى الاداء ولا حاجة قبل الوقت فلا تعتبر ولا بى يوسف ان الحاجة مقصورة على الوقت فلا يعتبر قبله ولا بعده. ولهما (اي لا بى حنيفة ومحمد) انه لا بد من تقديم الطهارة على الوقت ليتمكن من الاداء كما دخل الوقت وخروج الوقت دليل زوال الحاجة فظهر اعتبار الحديث عنده (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابى حنيفة ومحمد. قال العلامة اكمال الدين البابر تى بعد تفصيل المسئلة. وبهذا التقرير يعلم ان العلماء الاربعة كلهم متفقون على ان الحدث السابق انما يعمل عند خروج الوقت لا غيرة وقال العلامة ابن عابدين (قوله فاذا خرج الوقت بطل) افا ان الوضوء انما يبطل بخروج الوقت فقط لا بدخوله خلافا لفرولا بكل منهما خلافا للشانى اى لا بى يوسف (٣) وقال العلامة الزيلعي طهارتهم للعصر فى وقت الظهر كطهارتهم للظهر قبل الزوال والاصح انه لا يجوز لهم ذلك لان هذه طهارة وقعت للظهر حتى لو ظهر فساد الظهر جاز لهم ان يؤدوا بها صلوة الظهر فلا يبقى بعد خروجه (٣) وقال فى الهندية ويبطل الوضوء عند خروج وقت

.....

المفروضة الحدث السابق هكذا في الهداية وهو الصحيح هكذا في المحيط وقال
بعد اسطرو لوتو وضاً مرة للظهر في وقته واخرى فيه للعصر فعندهما ليس له ان يصلي
العصر به هكذا في الهداية وهو الصحيح في السراج الوهاج (١)

﴿ مقدار وضوء المعذور ﴾

قال العلامة المرغيناني والمراد بالوقت وقت المفروضة حتى لو توضع
المعذور لصلوة العيدين ان يصلي الظهر به عندهما وهو الصحيح (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

والمراد بالوقت وقت المفروضة حتى لو توضع المعذور لصلوة العيدين ان يصلي الظهر به
عندهما اي ابي حنيفة ومحمد وهو الصحيح لانها بمنزلة صلوة الضحى وهو الصحيح
احتراز عما قال بعض المشائخ ليس له ان يصلي الظهر به لانه خرج وقت صلوة واجبة لان
صلوة العيد واجبة (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة ومحمد قال العلامة الحصكفي تحت قوله (فاذا خرج الوقت بطل) الى
ان قال لو توضع بعد الطلوع ولو لعيد او ضحى لم يبطل الا بخروج وقت الظهر (٤) وقال
العلامة ابن عابدين افاد ان الوضوء انما يبطل بخروج الوقت فقط (٥) وقال في الهنديه حتى
لو توضع المعذور لصلوة العيدين ان يصلي الظهر به عندهما اي حنيفة ومحمد وهو الصحيح
لانها بمنزلة صلوة الضحى (٦) ﴿ فصل في النفاس ﴾

(١) الهنديه ج ١ ص ٣١ (٢) الهداية ج ١ ص ٢٨ (٣) العناية ج ١ ص ٦٢ (٤) الدر المختار ج ١ ص ٢٢٣ (٥) رد المحتار ج ١ ص

٢٢٣ (٦) الهنديه ج ١ ص ٣١

﴿ النفاس بعد خروج أكثر الولد ﴾

قال العلامة الميرغيناني والدم الذي تراه الحامل ابتداء أو خال ولادتها قبل خروج الولد استحاضة إلى أن قال ولهذا كان نفاسا بعد خروج بعض الولد في ما يروى عن أبي حنيفة ومحمد لأنه ينفث فيتنفس به (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

اختلاف الروايات (قوله ولهذا كان نفاسا بعد خروج بعض الولد عند أبي حنيفة ومحمد) كذا في المحيط (٢) روى خلف بن أيوب عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أن الدم الذي تراه المرأة بعد خروج أكثر الولد نفاس وروى المعلى عن أبي يوسف بعد خروج بعض الولد وروى هشام عن محمد بعد خروج الرأس ونصف البدن أو الرجلين وأكثر من نصف البدن وعنه أنها لا تصير نفساء حتى يخرج جميع ولدها وذكر شيخ الإسلام في مبسوطه أن أبا يوسف مع أبي حنيفة في خروج الأكثر وهو مصحح على ما روى خلف بن أيوب وأما محمد فلم يذكر أنه مع أبي حنيفة (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبي يوسف قال العلامة أكمل الدين الباهرتي وذكر شيخ الإسلام في مبسوطه أن أبا يوسف مع أبي حنيفة في خروج الأكثر وهو مصحح على ما روى خلف بن أيوب (يعني تصير نفساء بخروج أكثر الولد وهو الصحيح على ما روى خلف بن أيوب) وقال العلامة الحصكفي (عقب الولد) أو أكثره ولو متقطعا (٤) وقال العلامة الزيلعي فإن خرج أكثره يكون نفاسا أو لا فلا ولو تقطع فيها وخرج أكثره فهي نفساء وخروج أكثره كخروج كله (٥)

(١) الهداية ج ١ ص ٤٠ (٢) الكفاية ج ١ ص ١٦٥ (٣) العناية ج ١ ص ١٦٥ (٤) الدر المختار ج ١ ص ٢١٩ (٥) تبين ج ١ ص ٦٤

وقال في الهندية. ولو خرج أكثر الولد تكون نفساء والافلا (١)

﴿ النفاس من الولد الاول ﴾

قال العلامة الميرغيناني فان ولدت ولدين في بطن واحد فنفساهما من الولد الاول عند أبي حنيفة وأبي يوسف وان كان بين الولدين اربعون يوما وقال محمد من الولد الاخير وهو قول زفر (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

دليل محمد لانها حامل بعد وضع الاول فلا تصير نفساء كما انها لا تحيض ولهذا تنقضي العدة بالاخير بلا جماع. ولهما ان الحامل انها لا تحيض لان سدا فم الرحم على ما ذكرنا وقد انفتح بخروج الاول وتنفس بالدم فكان نفاسا والعدة تعلق بوضع حمل مضاف اليها فيتناول الجميع (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة جلال الدين الخوارزمي. وقيل لا يجب عليها النفاس اصلا عند أبي حنيفة وأبي يوسف من الولد الثاني بل كما وضعت الولد الثاني تغتسل وتصلي هو الصحيح لان اكثر مدة النفاس اربعون يوما وقد مضت هذه المدة الى ان قال وان كان قال لان نفاس من الولد الثاني وان زعم انف أبي يوسف ولكنها تغتسل وتصلي كما تضع الولد الثاني كذا في المحيط (٤) وقال العلامة البارتني. وانما الصحيح ما اختاره المصنف لان اكثر مدة النفاس اربعون يوما وقد مضت فلا يجب النفاس (٥) وقال العلامة ابن عابدين (قوله من الاول) والمرئي عقيب الثاني ان كان في الاربعين فمن نفاس الاول والافاستحاضة وقيل

إذا كان بينهما أربعون يجب عليها نفاس من الثاني والصحيح هو الأول نهاية وبحرثم
ما ذكره المصنف قولهما (١)

﴿باب الانجاس وتطهيرها﴾

﴿حكم تطهير الانجاس بالمائعات﴾

قال العلامة المرغيناني ويجوز تطهيرها بالماء وبكل مائع طاهر يمكن ازالته به كالخل
وماء الورد ونحوه مما اذا عصر انعصر وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال
محمد وزفر والشافعي لا يجوز الا بالماء (٢)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

وقال محمد وزفر والشافعي لا يجوز الا بالماء ودليلهم لانه اى الماء يتنجس باول
الملاقاة والنجس لا يفيد الطهارة الا ان هذا القياس ترك في الماء للضرورة. ولهما اى دليل
الشيخين ان المائع قانع والطهورية بعلية القلع والازالة (٣)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن عابدين (قوله به يفتى) اى خلافاً لمحمد لانه
لا يجوز ازالة النجاسة الحقيقية الا بالماء المطلق (٤) وقال
العلامة الطحطاوى (وتطهير النجاسة) اى الحقيقية مرئية كانت او غير مرئية عن الثوب
والبدن وفي الصحيح بكل مائع طاهر على الاصح مزيل لوجود ازالته (٥) وقال في
الهندية. يجوز تطهير النجاسة بالماء وبكل مائع طاهر يمكن ازالته به كالخل وماء
الورد ونحوه

(١) رد المحتار ج ١ ص ٢٢١ (٢) الهداية ج ١ ص ٤١ (٣) الهداية ج ١ ص ٤٢ (٤) رد المحتار ج ١ ص ٢٢٦

(٥) حاشية الطحطاوى على مراقى الفلاح ص ١٤ قديمى كتب خانة

مما اذا عصر انعصر كذا في الهداية (١)

﴿ حكم تطهير البدن من النجاسة بماسو الماء ﴾

قال العلامة المرغيناني والنجاسة للمجاورة فاذا انتهت اجزاء النجس يبقى طاهر او جواب الكتاب لا يفرق بين الثوب والبدن وهذا قول ابي حنيفة واحدى الروايتين عن ابي يوسف وعنه انه فرق بينهما فلم يجوز في البدن بغير الماء (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

دليل ابي يوسف لان ما كان على البدن نظير الحدث اذ في تطهيره معنى العبادة بخلاف الثوب (قوله فلم يجوز في البدن بغير الماء) لان حرارة البدن جاذبة والماء ادخل فيه من غيره فتعين (٣) ودليل ابي حنيفة لان الكلام فيما اذا كانت عين النجاسة قائمة بالبدن ولا فرق بين ازالته منه وازالته من الثوب (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام وكذا اذا لحس اصبعه من نجاسة بها حتى ذهب الاثر او شرب خمرا ثم تردد ريعه في فيه مرارا طهر حتى لو صلى صحت (٥) وقال العلامة اكمل الدين البابر تى (لا يجوز في البدن الا بالماء) لان غسل البدن طريقة العبادة فاختص بالماء كالوضوء وغسل الثوب طريقة ازالة النجاسة فلم يختص بالماء كالاحت وهو ضعيف (٦) وقال قاضي خان اذا قاء ملاء الفم ينبغي ان يغسل فمه فان لم يغسل حتى صلى جازت صلوته لانه يطهر بالبزاق عند ابي حنيفة و ابي يوسف وكذا اذا شرب الخمر ثم صلى بعد زمان وكذا اذا

١ الهندية ج ١ ص ٢١ (٢) الهداية ج ١ ص ٢ (٣) فتح القدير ج ١ ص ١٤١ (٤) العناية ج ١ ص ١٤١ (٥) فتح

القدیر ج ١ ص ١٤١ (٦) العناية ج ١ ص ١٤١

أصابته النجاسة بعض أعضائه ولحسها بلسانه حتى ذهب أثرها (١)

﴿ تطهير الخف بالعلك ﴾

قال العلامة الميرغيناني وإذا أصاب الخف نجاسة لها جرم كالروث والعذرة والدم والمني فجفت فذلك بالارض جاز وهذا استحسان وقال محمد لا يجوز وهو القياس الا في المني خاصة (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

دليل محمد لان المتداخل في الخف لا يزيله الجفاف والدلك بخلاف المني على ما ذكره. ولهما اي دليل (ابي حنيفة وابي يوسف) قوله عليه السلام فان كان بهما اذى فليمسحهما بالارض فان الارض لهما طهور ولان الجلد لصلابته لا يتداخله اجزاء النجاسة الا قليلا ثم يجتنبه الجرم اذا جف فاذا زال زال ما قام به (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قولهما. قال العلامة قاضي خان (الخف) اذا اصابته النجاسة ان كانت النجاسة متجسدة كالعذرة والروث والمني يطهر بالحك اذا بيست الى ان قال اذا مسحها على وجه المبالغة بحيث لا يبقى لها اثر يطهر وعليه الفتوى لعموم البلوى (٤) وقال العلامة ابن نجيم. وفي الكافي والفتوى انه يطهر لو مسح بالارض بحيث لم يبق اثر النجاسة (٥) قال في الهندية. الخف اذا اصابته النجاسة ان كانت متجسدة كالعذرة والروث والمني يطهر بالحت اذا بيست وان كانت رطبة في ظاهر الرواية لا يطهر الا بالغسل وعند ابي يوسف اذا مسح على

(١) الخانية ج ١ ص ١١ (٢) الهداية ج ١ ص ٤٢ (٣) الهداية ج ١ ص ٤٢ (٤) الخانية ج ١ ص ١٢

(٥) البحر الرائق ج ١ ص ٣٨٤

وجه المبالغة بحيث لا يبقى لها اثر يطهر وعليه الفتوى لعموم البلوى (١)

﴿ تطهير الخف من النجاسة الرطبة ﴾

قال العلامة المرغيناني وفي الرطب لا يجوز حتى يغسله لان المسح بالارض يكثره ولا يطهره وعن ابي يوسف انه اذا مسح بالارض حتى لم يبق اثر النجاسة يطهر لعموم البلوى واطلاق ما يروى وعليه مشائخنا (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

دليل ابي يوسف (قوله واطلاق ما يروى) وهو قوله عليه السلام فان كان بهما قدر من غير فصل بين الرطب واليابس لا يقال اطلاق ما يروى لا يفصل بين التي لا جرم لها وبين التي لها جرم ايضا لاننا نقول التي لا جرم لها خرجت بالتعليل وهو قوله عليه السلام فان الارض لهما طهورا يزيل نجاستهما (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي يوسف قال العلامة ابن الهمام ان ابا يوسف لم يقيده بالجفاف وعلى قول ابي يوسف اكثر المشائخ وهو المختار لعموم البلوى (٤) وقال العلامة اكمل الدين البابر تبي فانه لم يفرق بين الرطب واليابس وعليه اكثر مشائخنا قال شمس الانمة السرخسي وهو الصحيح وعليه الفتوى للضرورة (٥) وقال العلامة عبد الرحمن دما دافندي (وكذا ان لم يجف عند ابي يوسف وبه يفتى) اي جواز الدلك في رطب ذي حرم انه لا يشترط الجفاف ولكن يشترط ذهاب الرائحة وعليه اكثر المشائخ لعموم البلوى (٦) قال العلامة ابن نجيم قول ابي يوسف هنا

مسندية ج ١ ص ٣٣ (٢) الهداية ج ١ ص ٤٣ (٣) الكفاية في صدر فتح القدير ج ١ ص ٤٢ (٤) فتح

الشرح ج ١ ص ٤٢ (٥) العناية على هامش الفتح ج ١ ص ٤٢ (٦) مجمع الانهر ج ١ ص ٥٩

هو الاصح فان عنده لاتفصيل بين الرطب واليابس وهما قيدهما بالجفاف وعلى قوله
اكثر المشائخ وفي النهاية والعناية والخانية والخلاصة وعليه الفتوى (١)

﴿ حكم تطهير المنى بالفرك ﴾

قال العلامة المرغيناني والمنى نجس يجب غسله ان كان رطبا فاذا جف على الثوب اجزاء
فيه الفرك الى قوله وذكر منها المنى ولو اصاب البدن قال مشائخنا يطهر بالفرك لان
البلوى فيه اشد وعن ابي حنيفة انه لا يطهر الا بالغسل لان حرارة البدن جاذبة فلا يعود الى
الجرم والبدن لا يمكن فركه (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

قال العلامة علاء الدين اذا اصاب المنى الثوب وجف وفرك طهر استحسانا والقياس ان
لا يطهر الا بالغسل وان كان رطبا لا يطهر الا بالغسل والاصل فيه ما روى عن النبي ﷺ انه
قال لعائشة اذا رايت المنى في ثوبك ان كان رطبا فاغسله وان كان يابسا فافركيه ولانه
شيء غليظ لزج لا يتشرب في الثوب الا رطوبة ثم تنجذب تلك الرطوبة بعد الجفاف
فلا يبقى الا عينه وانها تنزل بالفرك بخلاف الرطب الى ان قال وان اصاب البدن فان
كان رطبا لا يطهر الا بالغسل لمابينا وان جف فهل يطهر بالاحت روى الحسن عن ابي
حنيفة انه لا يطهر وذكر الكرخي انه يطهر وجه رواية الحسن ان القياس ان لا يطهر في الثوب
الا بالغسل وانما عرفناه بالحديث وانه ورد في الثوب بالفرك فبقى البدن مع انه
لا يحتمل الفرك على اصل القياس وجه الكرخي ان النص الوارد في الثوب يكون
وارد في البدن من طريق الاولى لان البدن اقل تشربا من الثوب والاحت في البدن يعمل
عمل الفرك في الثوب في ازالة العين (٣)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الجمهور. قال العلامة الحصكفي (ويطهر منى) أى محله (يابس بفرك) ولا يضر بقاء أثره إلى أن قال (وبدن على الظاهر) من المذهب (١) وقال العلامة ابن نجيم وشمل البدن والشوب فى أن كلا منهما يطهر بالفرك وهو ظاهر الرواية للبلوى (٢) وقال العلامة الطحطاوى (ويطهر المنى الجاف) ولو منى امرأة على الصحيح (بفركه عن الشوب) ولو جديدا مبطنا (و) عن (البدن) بفركه فى ظاهر الرواية (٣) وهكذا فى الهندية (٤)

﴿ القول المتوسط ﴾

قال ابن الصمام^ص عن محمد^ص أنه قال أن كان المنى غليظا فجف يطهر بالفرك وأن كان رقيقا لا يطهر بالفرك (٥) قال استاذنا المفتى غلام قادر النعمانى. وقول محمد^ص الیق بهذا الزمان لأن المنى فى هذا الزمان يكون رقيقا لا يزيل إلا بالغسل وأما الفرك فأنما يفيد فى شىء غليظ لا رقيق.

﴿ حكم جواز الصلوة مع النجاسة الخفيفة ﴾

قال العلامة المرغينانى وأن كانت مخففة كبول ما يؤكل لحمه جازت الصلوة معه حتى يبلغ ربع الشوب (قوله حتى يبلغ ربع الشوب فإذا بلغ ربع الشوب كان نجسا غير معفو عنه) يروى ذلك عن أبى حنيفة لأن التقدير فيه بالكثير الفاحش والربع ملحق بالكل فى بعض الأحكام (قوله فى بعض الأحكام كمسح الرأس وانكشاف العور أو غيرهما عناية) وعنه ربع أدنى ثوب تجوز فيه الصلوة كالميزر وقيل ربع الموضع الذى أصابه كالذيل والفتة هريص وعن أبى يوسف شبر فى شبر.

﴿ اختلاف الفقهاء واختلاف الرواية في حد الربع ﴾

قال في حاشية الهداية واما حد الكثير في النجاسة الخفيفة فهو الكثير الفاحش ولم يذكر حده في ظاهر الرواية واختلف الروايات عن الامام روى عن ابي يوسف انه قال سألت ابا حنيفة عن الكثير الفاحش فكره ان يحدله حد وقال الكثير الفاحش ما يستفحشه الناس ويستكثرونه وروى الحسن عنه انه قال شبر في شبر و ذكر الحاكم في مختصره عن الطرفين الربع وهو الاصح لان الربع له حكم الكل واختلف المشايخ في تفسير الربع قال بعضهم هو ربع جميع الثوب والبدن وقيل ربع كل عضو وطرف اصابته النجاسة من اليد والرجل والكم هو الاصح (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو رواية ربع العضو المصاب ان كان بدنا وربع الطرف المصاب ان كان ثوبا. وقال العلامة ابن عابدين اعلم انهم اختلفوا في كيفية اعتبار على ثلاثة اقوال الى ان قال ان كان المصاب ثوبا وربع العضو المصاب كاليد والرجل ان كان بدنا وصححه في التحفة والمحيط والمجتبى والسراج وفي الحقائق وعليه الفتوى (٢) وقال العلامة الحسكفي ورجحه في النهر على التقدير بربع المصاب كيد وكم وان قال في الحقائق وعليه الفتوى (٣) وقال العلامة الكاساني واختلف المشايخ في تفسير الربع قيل ربع جميع الثوب لانهما قد راه بربع الثوب اسم للكل وقيل ربع كل عضو وطرف اصابته النجاسة من اليد والرجل والكيل والكم والدخريص لان كل قطعة منها قبل الخياطة كان ثوبا على حدة فكذلك بعد الخياطة وهو الاصح (٤) وقال في الهندية. اختلفوا في كيفية اعتبار الربع قبل

(١) الهداية ج ١ ص ٤٥ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٢٣٥ (٣) الدر المختار ج ١ ص ٢٣٥ (٤) بدائع الصنائع ج ١ ص ٨٠

المعتبر ربع طرف اصابته النجاسة كالذيل والكم والدخريص ان كان المصاب ثوبا وربع
العضو المصاب كاليد والرجل ان كان بدنا وصححه صاحب التحفة والمحيط والبدائع
والمجتبى والسراج الوهاج وفي الحقائق وعليه الفتوى (١)

﴿حكم الصلوة في الثوب الذي اصابه الروث والخشاء﴾

قال العلامة المرغيناني قوله (واذا اصاب الثوب من الروث او من اخشاء البقرة اكثر من
قدر الدرهم لم يجز الصلوة فيه عند ابي حنيفة) دليل ابي حنيفة لان النص الوارد في نجاسته
وهو ما روى انه عليه السلام رمى بالروثة وقال هذا رجس اور كس كما روى في صحيح البخاري
من حديث ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم العائظ فامرني ان اتيه بثلاثة احجار فوجدت حجرين
والتفتت الثالثة فلم اجد فاخذت روثه فاتيته بها فاخذ الحجرين والقي الروثة وقال
هذا رجس ولهذا ثبت التغليظ عنه اي عند ابي حنيفة والتخفيف بالتعارض. وقال اي
ابو يوسف ومحمد يجزيه حتى يفحش ودليلهما لان للاجتهاد فيه مساعا وبهذا ثبت
التخفيف عندهما ولان فيه ضرورة لا متلاء الطريق بها وهي مؤثرة في التخفيف (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي يوسف ومحمد. قال العلامة الحصكفي تحت قوله (وروث
وخشى) وقال لا مخففة وفي الشرنبلالية قولهما اظهروا طهرهما محمد آخر اللبوى (٣) وقال
العلامة ابراهيم الحلبي (وعندهما) نجاسة الارواث والاخشاء سوى خث الفيل
(حنيفة) لوقوع الاختلاف في نجاستها فعند مالك هي طاهرة وبهذا ثبت التخفيف
عندهما على ما تقدم من اصلهما في تعريف الغليظة والخفيفة (٤) وقال العلامة الشيخ
احمد الطحطاوي عندهما خفيفة

(١) الهندية ج ١ ص ٢٦ (٢) الهداية ج ١ ص ٤٥ (٣) الدر المختار ج ١ ص ٢٣٣ (٤) الحلبي كبير ١٤٨

لاختلاف العلماء وهو الاظهر لعموم البلوى (١) وقال العلامة ابن نجيم وعندهما خفيفة فان
مالكا يرى طهارتها و لعموم البلوى لامتلاء الطريق وقال بعد اسطر وهو ترجيح لقولهما في
الارواث كما لا يخفى (٢)

• حكم نجاسة بول الفرس •

قال العلامة المرغيناني وان اصابه بول الفرس لم يفسده حتى يفحش عند ابي حنيفة و ابي
يوسف وعند محمد لا تمنع وان فحش لان بول ما يؤكل لحمه طاهر عنده (٣)

• القول الراجح •

هو قولهما قال العلامة الحصكفي (من) نجاسة (مخففة كبول ما كُول) ومنه الفرس (٤) وقال
العلامة عثمان بن علي الزيلعي (ومادون ربع الثوب من مخفف كبول ما يؤكل و الفرس
و خمر طير لا يؤكل) اي عفى مادون ربع الثوب من النجاسة المخففة (٥) وقال
العلامة الشيخ احمد الطحطاوي (واما) الثاني وهي النجاسة الخفيفة فكبول الفرس على
المفتي به لانه ما كُول (٦) وقال في الهندية (والثاني المخففة) الى ان قال وبول ما يؤكل
لحمه و الفرس و خمر طير لا يؤكل مخفف هكذا في الكنز (٧)

• حكم بول ما يؤكل لحمه •

قال العلامة المرغيناني وان اصابه بول الفرس لم يفسده حتى يفحش عند ابي حنيفة و ابي
يوسف وعند محمد لا تمنع وان فحش لان بول ما يؤكل لحمه طاهر عنده مخفف نجاسته
عند ابي يوسف و لحمه ما كُول عندهما و اما عند ابي حنيفة فالتخفيف لتعارض الآثار (٨)

(١) حاشية الطحطاوي ج ١ ص ٨٣ (٢) البحر الرائق ج ١ ص ١٠٤ (٣) الهندية ج ١ ص ٤٦ (٤) الدر المختار ج ١ ص ٢٣٥ (٥)

تبين ج ١ ص ٤٣ (٦) حاشية الطحطاوي ج ١ ص ٨٣ (٧) الهندية ج ١ ص ٤٦ (٨) الهندية ج ١ ص ٤٦

﴿اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة﴾

قال ابن نجيم ومثل المصنف للمخففة بثلاثة الاول ببول مايؤ كل لحمه وهو مخفف عندهما طاهر عند محمد لحديث العرنيين وابو يوسف قال بالتخفيف لاختلاف العلماء على اصله وابو حنيفة قال به ايضا لتعارض النصين وهما حديث العرنيين وحديث استنزهوا البول الى ان الثاني بول الفرس وهو داخل فيما قبله لكن لما كان في اكل لحمه اختلاف صرح به لتلايتوهم انه داخل في بول ما لا يؤ كل لحمه عند الامام فيكون مغلظا وليس كذلك فانه مخفف عندهما طاهر عند محمد كبول مايؤ كل لحمه وانما كره الامام لحمه اما تنزيها او تحريما مع اختلاف التصحيح لانه الة الجهاد لالان لحمه نجس بدليل ان سورة طاهر اتفاقا (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة وابي يوسف قال العلامة الشيخ احمد الطحطاوى (واما) القسم الثاني وهي النجاسة الخفيفة فقبول الفرس على المفتي به الى ان قال (وكذا بول) كل (ما يؤ كل لحمه) من النعم (٢) وقال العلامة الكاساني في البدائع في تعريف الخفيف فقال والخفيفة ما تعارض نصان في طهارته ونجاسته وعند ابي يوسف ومحمد الى ان قال والخفيفة ما اختلف العلماء في نجاسته وطهارته فقبول مايؤ كل لحمه نجس نجاسة خفيفة لاختلاف النصان والعلماء في نجاسته (٣) وقال العلامة زين الدين ابن نجيم اذا كانت النجاسة مخففة لان التقدير فيها بالكثير الفاحش للمنع (٤) وقال في الهندية. وبول مايؤ كل لحمه والفرس وخرء طير لا يؤ كل مخفف هكذا في الكنز (٥)

(١) البحر ج ١ ص ٣٠٦ (٢) طحطاوى ج ١ ص ٨٣ (٣) بدائع ج ١ ص ٨٠ (٤) البحر ج ١ ص ٣٠٥ (٥) الهندية ج ١ ص ٣٦

﴿ حكم خمر الطيور ﴾

قال العلامة الميرغينانيّ وإن أصابه خمر ما لا يؤكل لحمه من الطيور أكثر من قدر الدرهم اجزأت الصلوة فيه عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يجوز فقد قيل إن الاختلاف في النجاسة وقد قيل في المقدار وهو الأصح هو أي محمد يقول إن التخفيف للضرورة ولا ضرورة لعدم المخالطة فلا يخفف. ولهما أي دليل أبي حنيفة وأبي يوسف أنها تذرق من الهواء والتحامى عنه متعذر فتحققت الضرورة ولو وقع في الأناء قيل يفسده لتعذر صون الأواني عنه (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

اختلفت الرواية في النجاسة من خمر ما لا يؤكل لحمه من الطيور ذكر في المبسوط (و خمر ما لا يؤكل لحمه) من الطيور ذكر في الجامع الصغير أنه تجوز الصلاة فيه وإن كان أكثر من قدر الدرهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد لا يجوز بمنزلة خمر ما لا يؤكل لحمه من السباع واختلف مشايخنا على قول أبي حنيفة وأبي يوسف فمنهم من قال هو نجس عندهما لكن التقدير فيه بالكثير الفاحش لمعنى البلوى والأصح أنه طاهر عندهما فإن الخمر لا فرق فيه بين مأكول اللحم وغير مأكول اللحم في النجاسة ثم خمر ما يؤكل لحمه من الطيور طاهر فكذلك ما لا يؤكل لحمه (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف. قال العلامة ابن الهمام وجعل المصنف الأصح التخفيف بناء على أن الضرورة فيه لا تؤثر أكثر من ذلك فإنه قلما يصل إلى أن يفحش فيكفي تخفيفه (٣) وقال

.....

العلامة جلال الدين الخوارزمي. وقال شمس الائمة السرخسي الاصح انه طاهر عندهما (١) وقال العلامة الحصكفي امام ائمة اذرق فيه فان ما كولا فطاهروا الا فمخفف وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله (قوله فطاهر) وقيل معفو عنه لو قليلا لعموم البلوى والاول اشبه وهو ظاهر البدائع والخانية حلية (قوله الا فمخفف) اي والا يكن ما كولا كالصقرو البازي والحدأة فهو نجس عنده مغلظ عندهما وهذه رواية الهندواني وروى الكرخي انه طاهر عندهما مغلظ عند محمد وتمايه في البحر (٢) وقال الشيخ احمد الضحطاوي (و) من المخففة (خرء طير لا يؤكل) كالصقرو الحدأة في الاصح لعموم الضرورة وفي رواية طاهر وصححه السرخسي (٣)

﴿ حكم دم السمك ولعاب البغل والحمار ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء في ضمن العبارة ﴾

قال العلامة المرغيناني وان اصابه من دم السمك او من لعاب البغل او الحمار اكثر من قدر الدرهم اجزأت الصلوة فيه اما دم السمك فلانه ليس بدم على التحقيق فلا يكون نجسا وعن ابي يوسف انه اعتبر فيه الكثير الفاحش فاعتبره نجسا واما لعاب البغل والحمار فلانه مشكوك فيه فلا يتنجس به الطاهر (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة ومحمد. قال العلامة ابن عابدين. والمذهب ان دم السمك طاهر لانه دم صورة لا حقيقة وان سؤرهذين اي البغل والحمار طاهر قطعاً والشك في ظهوريته فيكون لعابهما طاهرا (٥) وقال العلامة زين الدين ابن نجيم ودم السمك ولعاب البغل والحمار وبول

انتضح كرؤس الابري (١) وعفى دم السمك وما عطف عليه اما دم السمك فلانه ليس بدم على التحقيق وانما هو دم صورية لانه اذا يبس يبض والدم يسود وايضا الحرارة خاصة الدم والبرودة. اصابة الماء فلو كان للسمك دم لم يدم سكونه في الماء اطلقه فشمّل السمك الكبير اذا سال منه شيء فان ظاهر الرواية طهارة دم السمك مطلقا وعن ابي يوسف نجاسته مطلقا وانه مقدر بالكثير الفاحش وعنه نجاسة دم الكبير وما عن ابي يوسف ضعيف وفي المجمع ويلحق بالخفيفة لعاب البغل والحمار وطهرا والظاهر من غاية البيان انه رواية عن ابي يوسف وان ظاهر الرواية عنه كقولهما (١) وقال العلامة الحصكفي (و) وعفى (دم سمك ولعاب بغل وحمار) والمذهب طهارتها (٢) وقال في الهندية ودم السمك وما يعيش في الماء لا يفسد الثوب في قول ابي حنيفة ومحمد كذا في فتاوى قاضيخان (٣)

﴿ حكم اعتبار موضع الاستنجاء في النجاسة ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو تجاوزت النجاسة مخرجها لم يجز الا الماء وفي بعض النسخ الا المائع وهذا يحقق اختلاف الروايتين في تطهير العضو بغير الماء على ما بينا وهذا لان المسح غير مزيل الا انه اكتفى به في موضع الاستنجاء فلا يتعداه ثم يعتبر المقدار المانع وراء موضع الاستنجاء عند ابي حنيفة وابي يوسف لسقوط اعتبار ذلك الموضع وعند محمد مع موضع الاستنجاء اعتبار ايسائر المواضع (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول محمد. قال العلامة ابن الهمام (قوله لسقوط اعتبار ذلك الموضع) تقدم ان كون قدر

(١) البحر ج ١ ص ٣٠٨ (٢) الدر المختار ج ١ ص ٢٣٦ (٣) الهندية ج ١ ص ٣٦ (٤) الهداية ج ١ ص ٤٩

الدرهم ليس مانعا ما خوذ من سقوط غسل احد السبيلين ومعنى هذا ليس الا انه سقط شرعاً بدليله فعرفنا ذلك الدليل ان قدره وهو الدرهم معفو عنه شرعاً واذا كان هو المعروف فسقوطه ايضا هو لانه قدره فيلزم الغسل اذا زاد بالاصل (١) وقال العلامة ابن عابدين في الحلية قول محمد بن ابيده بكلام الفتح حيث بحث في دليلهما (٢) وقال العلامة عبدالحى فان كان على طرف احليله نجاسة اقل من قدر الدرهم وعلى موضع اخر اقل من درهم لكن لو جمع الكل يزيد على قدر الدرهم يجمع (٣) وقال في الهندية اذا كان على طرف احليله نجاسة اقل من قدر الدرهم وعلى موضع اخر اقل من قدر الدرهم لكن لو جمع الكل يزيد على قدر الدرهم يجمع كذا في الخلاصة وهو الصحيح هكذا في التجنيس (٤)

﴿ كتاب الصلوة ﴾

اوقات الصلوة (وقت الظهر) قال العلامة المرغيناني واول وقت الظهر اذا زالت الشمس لامامة جبرئيل عليه السلام في اليوم الاول حين زالت الشمس واخر وقتها عند ابي حنيفة اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى فيء الزوال وقالوا اذا صار الظل مثله وهو رواية عن ابي حنيفة وفيء الزوال هو الفيء الذي يكون للاشياء وقت الزوال.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

دليل ابي يوسف ومحمد امامة جبرئيل عليه السلام في اليوم الاول للعصر في هذا الوقت دليل ابي حنيفة قوله عليه السلام ابرءوا بالظهر فان شدة الحر من فيح هنم واشد الحر في ديارهم في هذا الوقت واذا تعارضت الآثار لا ينقضى الوقت بالشك (٥)

(١) فتح القدير ج ١ ص ١٩٠ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٢٢٩ (٣) خلاصة ج ١ ص ٢٢٩ (٤) هندية ج ١ ص ٢٩ (٥) هداية ج ١ ص ٨١

﴿القول الراجح﴾

هو قول الامام ابي حنيفة. وقال العلامة ابن عابدين (قوله الى بلوغ الظل مثليه) هذا ظاهر الرواية عن الامام نهاية وهو لصحيح بدائع ومحيط وينابيع الى ان قال (قوله وهو نص في الباب) فيه ان الادلة تكافأت ولم يظهر ضعف دليل الامام بل ادلته قوية ايضا كما يعلم من مراجعة المطولات وشرح المنية وقد قال في البحر لا يعدل عن قول الامام الى قولهما او قول احدهما الا للضرورة من ضعف دليل او تعامل بخلافه كالميزارعة وان صرح المشائخ بان الفتوى على قولهما كما هنا (١) قال العلامة ابن نجيم والاولى قول ابي حنيفة قال في البدائع انها المذكورة في الاصل وهو الصحيح وفي النهاية انها ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وفي غاية البيان وبها اخذ ابو حنيفة وهو المشهور عنه وفي المحيط. والصحيح قول ابي حنيفة وفي الينابيع وهو الصحيح عن ابي حنيفة وفي تصحيح القدوري للعلامة قاسم ان برهان الشريعة المحبوبة اختاره وعول عليه النسفي ووافقه صدر الشريعة ورجح دليله وفي الغياثية وهو المختار وفي شرح المجمع للمصنف انه مذهب ابي حنيفة واختاره اصحاب المتون وارتضاه الشارحون فثبت انه مذهب ابي حنيفة فقول الطحاوي وبقولهما ناخذ لا يدل على انه المذهب مع ما ذكرناه الى ان قال وذكر شيخ الاسلام ان الاحتياط ان لا يؤخر الظهر الى المثل وان لا يصلى العصر حتى يبلغ المثلين ليكون موديا للصلاتين في وقتهم ابالاجامع (٢) ترجيح قولهما ، قال العلامة الحصكفي (الى بلوغ الظل مثليه) وعنه مثله وهو قولهما وزفر الى ان قال وهو نص في الباب وفي الفيض وعليه عمل الناس اليوم وبه يفتى (٣)

﴿ خلاصة الكلام ﴾

قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. الاحوط ان يصلى الظهر فى المثل الاول لكن اذا تأخر عن المثل الاول فجاز اداءها فى المثل الثانى لان الاداء فى الوقت المختلف فيه اولى من التفويت رأسا.

﴿ وقت المغرب ﴾

قال العلامة المرغيناني واول وقت المغرب اذا غربت الشمس واخروقتها ما لم يغيب الشفق الى ان ثم الشفق هو البياض الذى فى الافق بعد الحمرة عند ابى حنيفة وعندهما هو الحمرة وهو رواية عن ابى حنيفة وهو قول الشافعى لقوله عليه السلام الشفق الحمرة ولا بى حنيفة اى دليل ابى حنيفة قوله عليه السلام واخروقت المغرب اذا اسود الافق وما رواه موقوف على ابن عمر ذكره مالك فى الموطا وفيه اختلاف الصحابة (١)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

(قوله وهو البياض) اى الشفق هو البياض عند الامام وهو مذهب ابى بكر الصديق وعمر ومعاذ وعائشة وعندهما وهو رواية عنه هو الحمرة وهو قول ابن عباس وابن عمر وصرح فى المجموع بان عليها الفتوى ورده المحقق فى فتح القدير بانه لا يساعده رواية ولا دراية اما الاول فلانه خلاف الرواية الظاهرة عنه واما الثانى فلما فى حديث ابن فضيل وان اخروقتها حين يغيب الافق وغيبوبته سقوط البياض الذى يعقب الحمرة والا كان باديا ويحيى ما تقدم يعنى اذا تعارضت الاخبار لم ينقض الوقت بالشك ورجحه ايضا تلميذه قاسم فى صحيح القدورى وقال فى اخره فثبت ان قول الامام هو الاصح وبهذا

ظهر انه لا يفتى ولا يعمل الا بقول الامام الاعظم ولا يعدل عنه الى قولهما او قول
احدهما او غيرهما الا للضرورة من ضعف دليل او تعامل بخلافه كالمزارعة وان صرح
المشائخ بان الفتوى على قولهما كما في هذه المسئلة وفي السراج الوهاج فقولهما اوسع
للناس وقول ابي حنيفة احوط (١)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الامام ابي حنيفة لكن الفتوى على قولهما. قال العلامة جلال الدين
الخوارزمي بعد تفصيل المسئلة فقول ابي حنيفة اوثق لان الاصل في باب الصلوة ان
لا يثبت منها ركن ولا شرط الا بما فيه يقين وقولهما اوسع للناس كذا ذكره في
الاسرار (٢) وقال العلامة ابن عابدين (قوله واليه رجع الامام) اي الى قولهما الذي
هو رواية عنه ايضا وصرح به في المجمع بان عليها الفتوى ورده المحقق في الفتح بانه
لا يساعده رواية ولا دراية الخ وقال تلميذه العلامة قاسم في تصحيح القدوري ان رجوعه
لم يثبت لمانقله الكافة الى ان قال اذا تعارضت الاخبار والاثار فلا يخرج وقت المغرب
بالشك كما في الهداية وغيرها وقال العلامة قاسم فثبت ان قول الامام هو الاصح ومشى
عليه في البحر (٣) وقال العلامة عثمان بن علي الزيلعي (وهو البياض) اي الشفق هو البياض
وهذا عند ابي حنيفة وهو قول ابي بكر الصديق وانس (٤)

﴿ الخلاصة ﴾

قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. وان كان قول الامام راجحا باعتبار الاصول لكن
الفتوى على قولهما لانه ايسر وارفق بالناس. قال في الهندية وقت المغرب منه الى غيبوبة

.....

(١) البحر الرائق ج ١ ص ٢٢٤ (٢) الكفاية ج ١ ص ١٩٦ (٣) رد المحتار ج ١ ص ٢٦٥ (٤) تبين الحقائق ج ١ ص ٨٠

الشفق وهو الحمرة عندهما وبه يفتى هكذا في شرح الوقاية وقولهما اوسع وقول ابي حنيفة احوط (١) وقال حسن بن عمار الشرنبلالي واول وقت المغرب منه اى من غروب الشمس الى قبيل غروب الشفق الاحمر على المفتى به وهو رواية عن الامام وعليها الفتوى وبها قال لقول ابن عمر الشفق الحمرة وهو مروي عن اكابر الصحابة (٢)

﴿فائدة﴾

الشفق الاحمر يغيب قبل الشفق الابيض باثنتى عشرة دقيقة اعنى يزيد وقت المغرب باعتبار الشفق الابيض باثنتى عشرة دقيقة من الشفق الاحمر. ووقت المغرب يطول بطول الايام ويقصر بقصر الايام ففي اطول الايام يصير وقت المغرب في بلادنا ساعة واحدة وخمسة اربعون دقيقة باعتبار الشفق الابيض وساعة واحدة وثلاثة وثلاثون دقيقة باعتبار الشفق الاحمر. وفي اقصر الايام يصير وقت المغرب ساعة واحدة وتسعة وعشرون دقيقة باعتبار الشفق الابيض وساعة واحدة وسبعة عشر دقيقة باعتبار الاحمر. فالحاصل ان وقت المغرب لا ينقص من ساعة واحدة وسبعة عشر دقيقة ولا يزيد من ساعة واحدة وثلاثة وثلاثين دقيقة على قول الصحابين.

﴿وقت الوتر﴾

﴿اختلاف الفقهاء في ضمن العبارة﴾

قال العلامة المرغيناني واول وقت الوتر بعد العشاء واخره ما لم يطلع الفجر لقوله عليه السلام في الوتر فصلوها ما بين العشاء الى طلوع الفجر قال هذا عندهما وعند ابي حنيفة وقته وقت العشاء الا انه لا يقدم عليه عند التذكير للترتيب (٣)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة أكمل الدين الباهلي وعند أبي حنيفة وقته وقت العشاء لأن الوتر عنده فرض عملا والوقت اذا جمع بين الصلاتين واجبتين كان وقتا لهما جميعا (١) وقال العلامة علاء الدين الحصكفي ووقت العشاء والوتر منه إلى الصباح (و) لكن لا يصح أن (يقدم عليها الوتر) الاناسيا (لوجوب الترتيب) لانهما فرضان عند الامام (٢) وقال العلامة ابن نجيم (والعشاء والوتر منه إلى الصباح) أي وقتها من غروب الشفق على الخلاف فيه وكون وقتها واحدا مذهب الامام إلى أن قال ولانهما فرضان عند الامام وان كان احدهما اعتقادا والاخر عملا (٣) وقال العلامة ابراهيم الحلبي ووقت صلوة الوتر ما (أي الوقت الذي (هو وقت العشاء) هذا عند أبي حنيفة إلى أن قال والوقت متى جمع بين صلاتين واجبتين فهو وقت لهما (٤) وقال الشيخ احمد الطحطاوي وابتداء وقت صلوة العشاء والوتر منه (أي من غروب الشفق على الاختلاف الذي تقدم إلى قبيل طلوع الصبح الصادق لاجماع السلف (٥)

﴿ باب الاذان ﴾

﴿ حكم النداء للامير بعد الاذان ﴾

قال العلامة المرغيناني وقال ابو يوسف لا ارى باسا أن يقول المؤذن للامير في الصلوات كلها السلام عليك ايها الامير ورحمة الله وبركاته حتى على الصلوة حتى على الفلاح يرحمك الله واستبعده محمد لأن الناس سواسية في امر الجماعة و ابو يوسف خصهم بذلك لزيادة اشتغالهم بأمور المسلمين كيلا تفوتهم الجماعة وعلى هذا القاضي والمفتي (٦)

(١) العناية ج ١ ص ١٩٤ (٢) الدر المختار ج ١ ص ٢٢٦ (٣) البحر الرائق ج ١ ص ٣٢٨ (٤) الحلبي الكبير ص ٢٢٩

(٥) حاشية الطحطاوي ص ٩٥ (٦) الهداية ج ١ ص ٨٩

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

واقادانه لا يخص شخصادون اخر فالامير وغيره سواء وهو قول محمد لان الناس
سواسية في امر الجماعة وخص ابو يوسف الامير وكل من كان مشغلا بمصالح المسلمين
كال مفتي والقاضي والمدرس بنوع اعلام بان يقول السلام عليك ايها الامير حتى على
الصلوة حتى على الفلاح الصلوة يرحمك الله واختاره قاضي خان وغيره لكن ذكر ابن
الملك ان ابا حنيفة مع محمد وعاب عليه محمد قال اف لا يبي يوسف حيث خص الامراء
بالذكر والتوبيخ ومال اليهم (١)

﴿ التطبيق بين الروايات ﴾

قال العلامة ابن نجيم ولكن ابو يوسف انما خص امراء زمانه لانهم كانوا مشغولين
بامور الرعية واما اذا كان مشغولا بالظلم والفسق فلا يجوز للمؤذن المرور على بابه
ولا التوبيخ لهم الاعلى وجه الامر بالمعروف والنصيحة كما في السراج الوهاج (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول محمد قال العلامة اكمل الدين البابر تقي (والمتأخرون استحسوه) اي
التوبيخ المحدث في الصلوات كلها لظهور التواني في الامور الدينية الى ان
قال واحداث المتأخرون التوبيخ بين الاذان والاقامة على حسب ما تعارفوه
في جميع الصلوات سوى المغرب (٣) وقال العلامة جلال الدين
الحوارزمي وما استحسنه المتأخرون وهو التوبيخ في سائر الصلوات
لزيادة غفلة الناس (٤) وقال العلامة علاء الدين الحصكفي ويثوب بين الاذان

والاقامة في الكل للكل بماتعارفوه وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله في الكل كل الصلوات لظهور التواني في الامور الدينية قال في العناية احدث المتأخرون الشويب الى ان قال يعني الاصل وهو تشويب الفجر وماراه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن (١) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني لان الاذان هو الاعلام شرعا ولو جاز النداء للامراء لا تكون للاذان فائدة ويكون الامير منتظر النداء بعد الاذان وربما لا يستطيع المؤذن الوصول الى باب الامير. كما نشاهد اليوم

﴿ مقدار الفصل بين الاذان والاقامة ﴾

قال العلامة المرعيني ويجلس بين الاذان والاقامة الا في المغرب وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يجلس في المغرب ايضا جلسة خفيفة لانه لا بد من الفصل اذا وصل مكروه ولا يقع الفصل بالسكته لو جودها بين كلمات الاذان فيفصل بالجلسة كما بين الخطبتين ولا يبي حنيفة ان التأخير مكروه فيكتفى بادن في الفصل احترازا عنه (٢) وقال في الهندية. واما اذا كان في المغرب فالمستحب ان يفصل بينهما بسكته يسكت قائما مقدار ما يتمكن من قراءة ثلاث آيات قصار هكذا في النهاية فقد اتفقوا على ان الفصل لا بد منه فيه ايضا كذا في العتبية. واختلفوا في مقدار الفصل فعند ابي حنيفة المستحب ان يفصل بينهما بسكته قائما ساعة ثم يقيم ومقدار السكته عنده قدر ما يتمكن فيه من قراءة ثلاث آيات قصار او اية طويلة وعندهما يفصل بينهما بجلسة خفيفة مقدار الجلسة بين الخطبتين (٣)

﴿ القول الرابع ﴾

الاختلاف في الافضلية فالافضل هو قول ابي حنيفة قال في الهندية وذكر الامام الحلواني الخلاف في الافضلية حتى ان عند ابي حنيفة ان جلس جازوا الافضل ان لا يجلس

(١) رد المحتار ج ١ ص ٢٨٦ (٢) الهداية ج ١ ص ٨٩ (٣) الهندية ج ١ ص ٥٤

وعندهما على العكس كذا في النهاية (١) وقال الشيخ ابن الهمام فيقع الفصل بالسكته في جامع قاضيخان والتمرتاشي السكته الفاصلة عنده قدر ثلاث آيات قصار أو آية طويلة وعنه قدر ثلاث خطوات أو أربع (٢) وقال العلامة الحصكفي الأفي المغرب فيسكت قائما قدر ثلاث آيات قصار ويكره له صل اجماعا (٣)

﴿التوفيق بين كلام الأصحاب﴾

قال العلامة زين الدين ابن نجيم الاختلاف في الأفضلية وبما تقرر علم أنه يستحب التحول للإقامة إلى غير موضع الاذان وهو متفق عليه وعلم أن تأخير المغرب قدر أداء ركعتين مكروه وقدمنا عن القنية أن التأخير القليل لا يكره فيجب حمله على ما هو أقل من قدرهما إذا توسط فيهما ليتفق كلام الأصحاب كذا في فتح القدير (٤) قال استاذنا مفتي غلام قادر نعماني والعمل اليوم على قول أبي حنيفة.

﴿حكم الاذان قبل دخول الوقت﴾

قال العلامة المرغيناني ولا يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها ويعاد في الوقت لأن الاذان للإعلام وقبل الوقت تجهيل وقال أبو يوسف وهو قول الشافعي يجوز للفجر في النصف الأخير من الليل لتوارث أهل الحرمين والحجة على الكل قوله صلى الله عليه وسلم لبلا لا تؤذن حتى يبين لك الفجر (٥)

﴿القول المراجع﴾

هو قول الطرفين قال العلامة ابن الهمام قوله ولا يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها ويكره ذلك

ويعاد الى ان قال ان بلا الاذن قبل الفجر فغضب رسول الله ﷺ وقال بعد اسطرور روى ابن عبد البر عن ابراهيم قال كانوا اذا اذن المؤذن بليل قالوا له اتق الله واعدا اذ انك وهذا يقتضى ان العادة الغاشية عندهم انكار الاذان قبل الوقت (١) وقال العالم بن العلاء الهندي وفي الحجة ثم اذا طلع الفجر يعيد الاذان عند ابي حنيفة وعندهما لا يعيدو الفتوى على قول ابي حنيفة (٢) وقال في الهندية تقديم الاذان على الوقت في غير الصبح لا يجوز اتفاقا وكذا في الصبح عند ابي حنيفة ومحمد وان قدم يعاد في الوقت هكذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك وعليه الفتوى (٣) وهكذا في البدائع (٤) والبحر (٥) والدر المختار (٦)

﴿ باب شروط الصلوة ﴾

﴿ ستر العورة ﴾

قال العلامة المرغيناني فان صلت وربع ساقها مكشوف او ثلثها تعيد الصلوة عند ابي حنيفة ومحمد وان كان اقل من الربع لا تعيد. وقال ابو يوسف لا تعيدان كان اقل من النصف ودليله لان الشيء انما يوصف بالكثرة اذا كان ما يقابله اقل منه اذ هما من اسماء المقابلة وفي النصف عنه روايتان فاعتبر الخروج عن حد القلة وعدم الدخول في ضده. ولهما اي دليل ابي حنيفة ومحمد ان الربع يحكي حكاية الكمال كما في مسح الرأس والحلق في الاحرام (٧)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة ومحمد. قال العلامة علاء الدين الحصكفي (ويمنع) حتى انعقادها (كشف ربع عضو) قدر اداء ركن بلا صناعته من عورة غليظة او خفيفة على المعتمد (٨) وقال العلامة

(١) فتح القدير ج ١ ص ٢٢١ (٢) التاترخانية ج ١ ص ٥٢٢ (٣) الهندية ج ١ ص ٥٣ (٤) بدائع الصنائع ج ١ ص ٥٣

(٥) البحر الرائق ج ١ ص ٣٥٦ (٦) الدر المختار ج ١ ص ٢٨٣ (٧) الهداية ج ١ ص ٩٣ (٨) الدر المختار ج ١ ص ٣٠٠

الشيخ عبد الله داماد أفندي وكشف ربع عضو هو عورة من الرجل والمرأة غليظة أو خفيفة والعورة الغليظة قبل ودبر وما حولهما والخفيفة ما عدا ذلك يمنع) صحة الصلوة عند الطرفين أي عند أبي حنيفة ومحمد وهو الصحيح لأن للربع حكم الكل (١) وقال قاضي خان. ولو انكشف ربع شعر المرأة أو ساقها في الصلوة فسدت صلواتها (٢) وقال العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخاري. والكثير مقدر برربع العضو قال في الجامع الصغير امرأة صلت وربع ساقها مكشوفة أو ثلثها تعيد الصلوة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد إلى أن قال والأصح أن التقدير فيها بالربع حتى لو كان ربع عضوها مكشور فالأجوز صلواتها عندهما (٣) وقال في الهندية والأصح أن التقدير في العورة الغليظة والخفيفة بالربع هكذا في الخلاصة (٤)

﴿ حكم الصلوة مع النجاسة حين عدم المزيل ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء في ضمن العبارة ﴾

قال العلامة المرغيناني ولولم يجد ما يزيل به النجاسة صلى معها ولم يعد وهذا على وجهين أن كان ربع الثوب أو أكثر منه طاهر يصلى فيه ولو صلى عريانا لا يجزيه لأن ربع الشيء يقوم مقام كله وإن كان الطاهر أقل من الربع فكذلك عند محمد وهو أحد قولي الشافعي. دليل محمد لأن في الصلوة فيه ترك فرض واحد وفي الصلوة عريانا ترك الفروض وهي القيام والركوع والسجود الخ هامش الهداية وعند أبي حنيفة وأبي يوسف يتخير بين أن يصلى عريانا وبين أن يصلى فيه وهو الأفضل أي في الثوب الذي كان طاهر الأقل من الربع لأن كل واحد منهما مانع لجواز الصلوة حالة الاختيار ويستويان في حق المقدار فيستويان في حكم الصلوة (٥)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة وابي يوسف قال العلامة علاء الدين الكاساني وان كان كله نجسا او الطاهر منه اقل من الربع فهو بالخيار في قول ابي حنيفة وابي يوسف ان شاء صلى عريانا وان شاء مع الثوب لكن الصلوة في الثوب افضل وقال محمد لا تجزيه الامع الثوب الى ان قال الا ان الصلوة في الثوب افضل لماذا ذكر محمد (١) وقال العلامة عثمان بن علي الزيلعي (وخير ان طهر اقل من ربعه) اي اذا كان الطاهر اقل من الربع يخير بين ان يصلي فيه وهو الافضل لما فيه من الاتيان بالركوع والسجود وستر العورة وبين ان يصلي عريانا الى ان قال وقال محمد ومن تابعه لا يجوز له ان يصلي عريانا لان خطاب التطهير سقط عنه لعجزه ولم يسقط عنه خطاب الستر لقدرته عليه وقال بعد اسطر ثم الاصل في جنس هذه المسئلة ان من ابتلى ببليتين وهما مستويتان يأخذ بايهما شاء وان اختلفا يختار اهو نهما (٢) وقال العلامة علاء الدين الحصكفي (او اقل من ربعه طاهر ندب صلوته فيه) وجاز الايماء كما مرو حتم محمد لبسه واستحسنه في الاسرار وبه قالت الثلاثة (٣) وقال في الهندية ان كان اقل من ربعه طاهرا او كله نجسا خير من ان يصلي عاريا قاعدا بايماء وبين ان يصلي فيه قائما بركوع وسجود وهو افضل (٤) اي الافضل الثوب الذي اقل من ربعه طاهر او كله نجسا كما قال محمد لكن يجوز ان صلى عريانا كما قال ابو حنيفة وابي يوسف.

﴿وقت رفع اليدين عند التحريمة﴾

قال العلامة المرغيناني (ويرفع يديه مع التكبير وهو سنة) لان النبي ﷺ واظب عليه وهذا اللفظ يشير الى اشتراط المقارنة وهو المروى عن ابي يوسف والمحكى عن الطحاوي والاصح انه

(١) بدائع الصنائع ج ١ ص ١١٤ (٢) تبين الحقائق ج ١ ص ٩٨ (٣) الدر المختار ج ١ ص ٣٠٣ (٤) الهندية ج ١ ص ٦٠

يرفع يديه او لا ثم يكبر لان فعله نفى الكبرياء من غير الله تعالى والنفي مقدم (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

المروى عن ابي يوسف رفع اليدين مع التكبير مقارنة. والمروى عن الطرفين رفع اليدين قبل التكبير لان فعله نفى الكبرياء من غير الله والنفي مقدم.

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام قوله والاصح عليه عامة المشائخ (٢) اى على الرفع قبل التكبير. وقال العلامة اكمل الدين البابر تى. وقال شمس الانمة السرخسى والذى عليه اكثر مشائخنا انه يرفع يديه او لا فاذا استقر فى موضع المحاذاة كبر وجعله المصنف اصح لان فى فعله وقوله معنى النفي والاثبات (٣) وقال العلامة الحصكفى ورفع يديه قبل التكبير وقيل معه وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله قبل التكبير وقيل معه الاول نسبة فى المجمع الى ابي حنيفة ومحمد وفى غاية البيان الى عامة علمائنا وفى المبسوط الى اكثر مشائخنا وصححه فى الهداية الى ان قال وما فى الهداية اولى كما فى البحر والنهر ولذا اعتمدته الشارح فافهم (٤) وقال العلامة عالم العلاء الاندريتى وكذلك اختلفوا فى وقت رفع اليدين قال بعضهم يرفع ثم يكبر وفى الانفع وهو الاصح (٥) وقال فى الهندية. والرفع قبل التكبير هو الاصح هكذا فى الهداية (٦)

﴿حكم تبديل لفظ التكبير﴾

قال العلامة المرغينانى فان قال بدل التكبير الله اجل واعظم او اكبر او لا اله الا الله او غيره من

(١) الهداية ج ١ ص ١٠٠ (٢) فتح القدير ج ١ ص ٢٢٢ (٣) العناية ج ١ ص ٢٢٢ (٤) رد المحتار ج ١ ص ٣٥٦

(٥) التاترخانية ج ١ ص ٣٣٤ (٦) الهندية ج ١ ص ٤٣

اسماء الله تعالى اجزأه عند أبي حنيفة ومحمد (١).

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وقال أبو يوسف أن كان يحسن التكبير لم يجز الا قوله الله اكبر او الله الاكبر او الله الكبير. دليل أبي يوسف يقول ان افعل وفعيلا في صفات الله تعالى سواء بخلاف ما اذا كان لا يحسن لانه لا يقدر الا على المعنى ولهما ان التكبير هو التعظيم لغة وهو حاصل.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة جلال الدين الخوارزمي وقال محمد بكل ذكر تام هو تعظيم لله تعالى كقوله الرحمن اكبر والحمد لله وسبحان الله ولا اله الا الله وقال أبو حنيفة باسم من اسمائه كلفظة الله او الرحمن وهو الصحيح الى ان قال والظاهر والاصح انه بكل اسم من اسمائه كذا ذكره الكرخي وافتي به المرغيناني (٢) وقال العلامة ابن عابدين بعد بحث في المسئلة قوله وخصه الثاني فلا يصح الشروع عنده الا بهذه الالفاظ المشتقة من التكبير والصحيح قولهما كما في النهرو والحلية عن التحفة والزاد (٣) وقال العلامة ابن نجيم. وارا المصنف بالتسبيح والتهليل ما ذكرنا من اللفظ الدال على التعظيم لا خصوص سبحان الله والحمد لله فافاد باطلا لانه لا فرق بين الاسماء الخاصة والمشاركة حتى يصير شارعا بالرحيم اكبر او اجل كما نص عليه في المحيط والبدائع والخلاصة وصرح في المجتبى بانه اصح وافتي به المرغيناني (٤) وقال العلامة وهبة الذحيلي مد ظله العالي. واجاز أبو حنيفة ومحمد افتتاح الصلوة بكل تعبير خالص لله تعالى. فيه تكبير وتعظيم كقول المصلي الله اجل الله الى ان قال يشتمل على معنى التعظيم فاشبه قوله الله اكبر ولو

.....

افتتح بقوله اللهم فالأصح أنه يجزئه لأن معناه يا الله (١)

﴿ حكم القراءة بالفارسية ﴾

قال العلامة المرغيناني فإن افتتح الصلوة بالفارسية أو قرأ فيها بالفارسية أو ذبح وسمى بالفارسية وهو يحسن العربية أجزاءه عند أبي حنيفة وقال لا يجزيه إلا في الذبيحة وإن لم يحسن العربية أجزاءه أما الكلام في الافتتاح فمحمّد مع أبي حنيفة في العربية ومع أبي يوسف في الفارسية (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

ولو شرع بالتسبيح أو بالتهليل أو بالفارسية صح كما قال أبو حنيفة وقال لا يصح وفي البحر ولو شرع أي بالفارسية صح لكن يكره فالمراد كراهة التحريم لأنها في رتبة الواجب من جهة الترك (٣) أو قرأ فيها بالفارسية أي لو قرأ بالفارسية حالة العجز عن العربية فإنه يصح وهذا بالاتفاق قيد بالعجز لأنه لو كان قادراً بالعربية فإنه لا يصح اتفاقاً على الصحيح. وكان أبو حنيفة لا يقول بالصحة نظر إلى عدم أخذ العربية في مفهوم القرآن ولذا قال الله تعالى ولو جعلناه قرآناً أعجمياً فإن يستلزم تسمية قرآننا أيضاً لو كان أعجمياً ثم رجع أبو حنيفة عن هذا القول وهو القهمل في عدم الجواز وهو الحق (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول صاحبين. قال العلامة أكمل الدين البابر تقي (ويروى رجوعه) روى أبو بكر الرازي أن أبا حنيفة رجع إلى قولهما (وعليه الاعتماد) لتنزله منزلة الأجماع (٥) وقال عثمان بن علي بن زيدي. ويروى رجوعه إلى قولهما وعليه الاعتماد وقال في الحاشية تحت قوله ويروى

رجوعه الى اخره) قال العيني واما الشروع بالفارسية او القرآنها فهو جائز عند ابي حنيفة مطلقا وقال لا يجوز الا عند العجز وبه قالت الثلاثة وعليه الفتوى وصح رجوع ابي حنيفة الى قولهما (١) وقال العلامة الحصكفي (او قرأ بها عا جزا) فجائز اجماعا قيد القراءة بالعجز لان الاصح رجوعه الى قولهما وعليه الفتوى وقال العلامة ابن عابدين (قوله وعليه الفتوى) وفي الهداية وشرح المجموع لمصنفه وعليه الاعتماد (٢) وقال في الهندي ولا تجوز القرآنها بالفارسية الا بعدد عند ابي يوسف ومحمد وبه يفتي هكذا في شرح النقاية الى ان قال ويروى رجوعه الى قولهما وعليه الاعتماد (٣)

﴿ كل قيام فيه ذكر مسنون يعتمد فيه ﴾

قال العلامة المرغيناني ثم الاعتماد سنة القيام عند ابي حنيفة وابي يوسف حتى لا يرسل حالة الشاء دليلهما والاصل ان كل قيام فيه ذكر مسنون يعتمد فيه اي يعتمد بيده اليمنى على اليسرى وما لا فلاي ما لا يكون فيه ذكر مسنون فلا يعتمد بيده اليمنى على اليسرى. وقال محمد يرسل يديه عند الشاء فاذا اخذ في القراءة اعتمدها مش الهداية (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة الخوارزمي (قوله ما لا فلا هو الصحيح) احتراز عن قول الامام الزاهدي الى ان قال وبه كان يفتي شمس الائمة السرخسي والصدر الكبير برهان الائمة والصدر الشهيد حسام الائمة كذا في المحيط وذكر في فتاوى قاضي خان فكما فرغ من التكبير يضع يده اليمنى على اليسرى تحت السرة (٥) وقال العلامة الحصكفي ووضع الرجل

.....

(١) تبين ج ١ ص ١١١ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٣٥٤ (٣) هندية ج ١ ص ٦٩ (٤) زهداية ج ١ ص ١٠٢ (٥) كفاية ج ١ ص ٢٥٠

(يمينه على يساره تحت سرتة آخذار سغها بخنصره وابهامه) هو المختار الى ان كما فرغ من التكبير) بلا ارسال في الاصح وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله بلا ارسال هو ظاهر الرواية وقال بعد اسطر واليه ذهب الحلواني والسرخسي وغيرهما وفي الهداية انه الصحيح ومشى عليه في المجمع وغيره (١) وقال في الهندية ووضع يده اليمنى على اليسرى تحت السرة كما فرغ من التكبير هكذا في المحيط الى ان قال كل قيام فيه ذكر مسنون فالسنة فيه الاعتماد كما في حالة الشاء والقنوت وصلوة الجنازة وكل قيام ليس فيه ذكر مسنون كما في تكبيرات العيدين فالسنة فيه الا ارسال كذا في النهاية وهو الصحيح (٢)

﴿ مقدار الشاء عند التكبير ﴾

قال العلامة المرغيناني ثم يقول سبحانه اللهم وبحمدك الى اخره) وعن ابي يوسف انه يضم اليه قوله انى وجهت وجهى الى اخره لرواية على ان النبي ﷺ كان يقول ذلك هذا دليل ابي يوسف ولهما اى دليل الطرفين) رواية انس ان النبي ﷺ كان اذا افتتح الصلوة كبر وقرأ سبحانه اللهم وبحمدك الى اخره ولم يزد على هذا وما رواه محمود على التهجد اى قول ابي يوسف وقوله وجل ثناؤك لم يذكر في المشاهير فلا يأتى به في الفرائض والاولى ان لا يأتى بالتوجه اى هو وجهت الخ قبل التكبير ليتصل النية به هو الصحيح (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين. قال عبد الله داماد افندى ولا يضم وجهت وجهى الى اخره) الى ان قال قبل الشروع ولا بعده وهو الصحيح المعتمد (٤) وقال العلامة الحصكفى سبحانه اللهم تاركاً مقتصر اعليه) فلا يضم وجهت وجهى الا فى النافلة ولا تفسد بقوله وانا اول المسلمين فى

(١) رد المحتار ج ١ ص ٣٥٩ (٢) الهندية ج ١ ص ٤٣ (٣) الهداية ج ١ ص ١٠٢ (٤) مجمع الانهر ج ١ ص ٩٢

الاصح وقال العلامة ابن عابدين لكن في الحلية الحق ان قراءته قبل النية او بعدها قبل التكبير لم يثبت عن النبي ﷺ ولا عن اصحابه وفي الخزائن وماورد محمود علي النافلة بعد الشاء في الاصح (١) وقال في الهندية. ثم يقول سبحانك اللهم الى اخره كذا في الهداية وقال ولم يذكر في الاصل ولا في النوادر وجل ثناؤك كذا في المحيط فلا يأتي به في الفرائض (٢) وقال العلامة ابن نجيم (قوله مستفتح) هو حال من الوضع اي يضع قائلا سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك الى ان قال واثار المصنف الى انه لا يزيد على الاستفتاح فلا يأتي بدعاء التوجه وهو وجهت وجهي لاقبل الشروع ولا بعده هو الصحيح المعتمد وقال بعد اسطر وفي البدائع ان ظاهر الرواية الاقتصار على المشهور (٣) وقال عثمان بن علي الزيلعي وقوله مستفتح هو حال من الوضع اي يضع قائلا سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ولا يزيد عليه في الفرائض (٤)

﴿ محل الاستعاذة ﴾

قال العلامة المرغيناني ويستعيذ بالله من الشيطان الرجيم الى ان قال ثم التعوذ تتبع للقراءة دون الشاء عند ابي حنيفة ومحمد لما تلونا حتى يأتي به المسبوق دون المقتدى ويؤخر عن تكبيرات العيد خلافا لابي يوسف (٥) هو يقول انه اي التعوذ تتبع للشاء دون القراءة لانه شرع بعد الشاء وانه من جنسه لانه دعاء كالاول. هامش الهداية نقلا عن النهاية.

﴿ القول الراجح ﴾

(١) رد المحتار ج ١ ص ٣٦٠ (٢) الهندية ج ١ ص ٤٣ (٣) البحر الرائق ج ١ ص ٥٢٠ (٤) تبين الحقائق ج ١ ص ١١١

(٥) الهداية ج ١ ص ١٠٣

هو قول الطرفين. قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. قد اختلفت الفاظ الفتوى في الترجيح لكن الراجح قول الطرفين لان قولهما موافق لنص القرآن قال الله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله (١) وقال العلامة ابن نجيم وصحح صاحب الخلاصة قول ابي يوسف انه اى التعوذ تبع للثناء و اشار المصنف الى ان محل التعوذ بعد الثناء ومقتضاه انه لو تعوذ قبل الثناء اعاده بعده لعدم وقوعه في محله والى انه لو نسي التعوذ فقراء الفاتحة لا يتعوذ لفوات المحل وقيدنا بقراءة القرآن للاشارة الى ان التلميذ لا يتعوذ اذا قرأ على استاذه كما نقله في الذخيرة (٢) وقال العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخاري والاصح قول ابي يوسف (٣) وقال العلامة الكاساني واما وقت التعوذ فما بعد الفراغ من التسبيح قبل القراءة عند عامة العلماء (٤) وقال العلامة ابن عابدين ويأتى به الامام والمقتدى في العيد بعد الثناء قبل التكبيرات ومشى عليه في المنية وفي الخلاصة انه الاصح لكن مختار قاضي خان والهداية وشروحه والكافي والاختيار واكثر الكتب هو قولهما انه تبع للقراء قوبه ناخذ شرح المنية (٥) وقال في الهندية ويؤخر عن تكبيرات العيد هكذا في الهداية واكثر المتون (٦)

﴿ محل التسمية ﴾

قال العلامة المرغيناني ويقرأ بسم الله الرحمن الرحيم الى ثم عن ابي حنيفة انه لا يأتى بها في اول كل ركعة كالتعوذ وعنه اى عن ابي حنيفة انه يأتى بها بسم الله في اول كل ركعة احتياطاً وهو قولهما اى الصاحبين انه يأتى بها في اول كل ركعة (٧)

﴿ القول الراجح ﴾

سورة النحل الآية ٩٨ (٢) البحر الرائق ج ١ ص ٥٣٣ (٣) خلاصة الفتاوى ج ١ ص ٥٢ (٤) بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٠٢

رد المحتار ج ١ ص ٣٦٢ (٦) الهندية ج ١ ص ٤٣ (٧) الهداية ج ١ ص ١٠٣

هو قول صاحبين. قال العلامة عبد الله داماد أفندي أول كل ركعة عندهما وعند الإمام في رواية أخرى عنه في الركعة الأولى فقط والأول أحوط وعليه الفتوى (١) وقال في الهندية ويأتي بها في أول كل ركعة وهو قول أبي يوسف كذا في المحيط وفي الحجة وعليه الفتوى (٢) وقال العلامة علاء الدين الحصكفي. سمي سرافي أول كل ركعة (ولو جهرية). وقال العلامة ابن عابدين (قوله سرافي أول كل ركعة) كذا في بعض النسخ وسقط سرامي بعضها ولا بد منه قال في الكفاية عن المجتبى (٣) وقال العلامة عثمان بن علي الزيلعي. وقوله في كل ركعة أي في أول كل ركعة وهو قول أبي يوسف ومحمد ورواية أبي حنيفة ولا يأتي بها إلا في الأولى في رواية أخرى عنه الخ وقال في الحاشية تحت قوله (قوله إلا في الأولى في رواية إلى آخره) هي رواية الحسن عنه اه فتح وفي شرح الزاهدي والاحسن أن يسمى في أول الفاتحة في كل ركعة قبل القراءة عند عامة العلماء (٤) وقال العلامة ابن عابدين ويأتي به الإمام والمقتدى في العيد بعد الشاء قبل التكبيرات ومشى عليه في المنية وفي الخلاصة أنه الأصح لكن مختار قاضي خان والهداية وشروحهما والكافي والاختيار واكثر الكتب وهو قولهما أنه تبع للقراءة وبه نأخذ شرح المنية (٥) وقال في الهندية ويؤخر عن تكبيرات العيد كذا في الهداية واكثر المتون (٦) الفاتحة في كل ركعة في قول أصحابنا كلهم لا تختلف الرواية عنهم ومن قال مرة فقط غلط إنما الاختلاف في وجوبها فعندهما تجب في الثانية كالأولى إلى أن ثم قال الحسن والصحيح هو الوجوب في كل ركعة (٧) وقال العلامة أكمل الدين البابر تبي (أنه يأتي بها احتياطاً لأن العلماء اختلفوا في التسمية أنها من فاتحة الكتاب أم لا وعليه قراءة الفاتحة

(١) مجمع الأنهر ج ١ ص ٩٥ (٢) الهندية ج ١ ص ٣٢ (٣) رد المحتار ج ١ ص ٣٦٢ (٤) بدائع الصنائع

ج ١ ص ٢٠٢ (٥) رد المحتار ج ١ ص ٣٦٢ (٦) الهندية ج ١ ص ٤٢ (٧) تبيين الحقائق ج ١ ص ٢١١

في كل ركعة فكان عليه قراتها في كل ركعة ليكون ابعده عن الاختلاف قال المصنف (١) وهو قولهما وقال في الهداية ولا يأتي بهابيين السورة والفاتحة الا عند محمد فانه ياتيه بهابي صلوة المخافتة (٢)

﴿ التسمية عند كل سورة، اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

اما عند رأس كل سورة في الصلوة فلا يأتي بالتسمية عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يأتي بها احتياطاً.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة الكاساني بعد تفصيل المسئلة والصحيح قولهما (٣) وقال في الهندية. ولا يسمى بين الفاتحة والسورة هكذا في الوقاية والنقاية وهو الصحيح هكذا في البدائع (٤)

﴿ حكم التسميع والتحميد للامام والمقتدى والمنفرد ﴾

قال العلامة المرغيناني ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده ويقول المؤتم ربنا لك الحمد ولا يقولها الامام عند ابي حنيفة ولا يقولها في نفسه لما روى ابو هريرة ان النبي ﷺ كان يجمع بين الذكرين ولانه حرص غيره فلا ينسى نفسه ولا ابي حنيفة قوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده قولوا ربنا لك الحمد هذه قسيمة وانها تنافي الشر كقول هذا الا ياتي المؤتم بالتسميع عندنا (٥)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة. قال في الهندية. فان كان اماما يقول سمع الله لمن حمده بالاجماع وان كان مقتديا ياتي بالتحميد ولا ياتي بالتسميع بالاخلاف وان كان منفردا الاصح انه ياتي بهما كذا في المحيط وعليه الاعتماد كذا في التاتارخانية وهو الاصح هكذا في الهداية (٦) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي (قوله ولا يقولها الامام عند ابي حنيفة) فان قيل ما جواب ابي حنيفة عماروى عن ابن مسعود خمس يخفيهن الامام وفي رواية اربع يخفيهن الامام وذكر

منها التحميد قلنا قال في الاسرار انه غريب وحديث القسمة معروف ومرفوع الى
النبى ﷺ برواية ابي موسى الاشعري فيرجح عليه (١) وقال العلامة ابن نجيم (و اكتفى
الامام بالتسميع والمؤتم والمنفرد بالتحميد) لحديث الصحيحين اذا قال الامام سمع الله
لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد فقسم بينهما والقسمة تنافى الشركة فكان حجة على
ابى يوسف ومحمد القائلين بان الامام يجمع بينهما. وقال واما المنفرد ففيه ثلاثة اقوال الى
ان قال الثالث الجمع بينهما وصححه صاحب الهداية وقال الصدر الشهيد وعليه
الاعتماد واختاره صاحب المجمع وقال بعد اسطر وحيث اختلف التصحيح كما رأيت
فلا بد من الترجيح فالمرجح من جهة المذهب ما في المتن لانه ظاهر الرواية كما صرح به
قاضى خان في شرحه والمرجح من جهة الدليل ما صححه في الهداية (٢) وقال
العلامة الحصكفى (ويكتفى به الامام) وقال لا يضم التحميد سر الى ان قال ويجمع
بينهما لو منفردا على المعتمد وقال العلامة ابن عابدين تحت (قوله) وقال لا يضم
التحميد) هو رواية الامام ايضا واليه مال الفضلى والطحاوى وجماعة من المتأخرين الى ان
قال لكن المتن على قول الامام وقال بعد اسطر تحت قوله على المعتمد اى من اقوال
ثلاثة مصححة قال في الخزان وهو الاصح كما في الهداية (٣)

﴿حكم القومة والجلسة والطمأنينة﴾

قال العلامة المرغينانى ثم اذا استوى قائما كبيرا وسجدا ما التكبير والسجود فلما بينا واما الاستواء
قائما اى بعد الركوع فليس يفرض وكذا الجلسة بين السجدين والطمأنينة فى الركوع
والسجود وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يفترض ذلك كله (اى
المذكور) وهو قول الشافعى دليل ابي يوسف قوله عليه السلام قم فصل فانك لم تصل قال له

لاعرابى حين اخف الصلوة ولهما اى دليل ابي حنيفة ومحمد ان الركوع هو الانحناء
والسجود هو الانخفاض لغة فيتعلق الركنية بالادنى فيهما وكذا فى الانتقال
اذ هو غير مقصود (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة ومحمد. يعنى انها واجبة ويلزم سجود السهو بتركها ساهيا. قال العلامة جلال
الدين الخوارزمي (قوله ثم القومة والجلسة سنة) اى القومة بعدما رفع رأسه من الركوع
والجلسة بين السجدين سنة عندهما وكذا الطمانينة فى الركوع والسجود عند عبد الله
الجرجاني اعتبار هذه الطمانينة بالطمانينة التى فى القومة والجلسة فهى سنة اجماعا فكذا هذه
وهى كذا فى العناية (٢) وقال العلامة ابن نجيم. (وتعديل الاركان) وهو تسكين الجوارح فى
الركوع والسجود حتى تطمئن مفاصله وادناه مقدار تسبيحة وهو واجب على تخريج
الكرخى وهو الصحيح كما فى شرح المنية الى ان قال والذى نقله الجهم الغفير انه واجب
عند ابي حنيفة ومحمد وقال بعد صفحة وفى فتاوى قاضيخان فى فصل ما يوجب السهو قال
المصلى اذا ركع ولم يرفع رأسه من الركوع حتى خرسا جدا ساهيا تجوز صلاته فى قول ابي
حنيفة ومحمد وعليه السهو وفى المحيط لو ترك تعديل الاركان او القومة التى بين الركوع
والسجود ساهيا لزمه السجود للسهو فيكون حكم الجلسة بين السجدين كذلك لان الكلام
فيهما واحد والقول بوجوب الكل هو مختار المحقق ابن الهمام وتلميذه ابن امير حاج حتى قال
انه الصواب وقال على صفحة ٥٦١ ومتقضى الدليل من المواظبة عليها وجوبها لكن المذهب
على خلافه وما فى شرح المنية من ان الاصح وجوبها ان كان بالنظر الى الدراية (٣) و

قال العلامة ابن الهمام (قوله ثم القومة والجلسة) أي بين السجدين سنة عندهما أي باتفاق المشائخ بخلاف الطمانينة على ما سمعت من الخلاف (أي بين الكرخي والجرجاني) إلى أن قال وينبغي أن تكون القومة والجلسة واجبتين للمواظبة ولما روى أصحاب السنن الأربعة والدارقطني والبيهقي وقال بعد اسطر ولعله كذلك عندهما ويدل عليه إيجاب سجود السهو فيه فيما ذكر في فتاوى قاضيخان إلى أن قال وانت علمت أن مقتضى الدليل في كل من الطمانينة والقومة والجلسة الوجوب (١) وقال في الهندية. وأما الاعتدال في الركوع والسجود إلى أن قال أنه واجب على قولهما هكذا في الظهيرية وهو الصحيح كذا في شرح المنية (٢) وقال الشيخ وهبة الذحيلي الركن الخامس الرفع من الركوع والاعتدال قال أبو حنيفة ومحمد القيام من الركوع والاعتدال (الاستواء) والجلوس بين السجدين واجب لأركان إلى أن قال وروى وجوبها وهو الموافق للدلالة وهو الصواب وقول الكمال بن الهمام ومن بعده من متأخري الحنفية وقال بعد صفحة الاطمئنان في السجود إلى أن قال والطمانينة فرض عند الجمهور وواجب عند الحنفية وقال الركن السابع الجلوس بين السجدين مطمئنان ركن عند الجمهور وواجب عند الحنفية (٣)

﴿ حكم الاقتصار على الأنف في السجود ﴾

قال العلامة المرغيناني فإن اقتصر على أحدهما جاز عند أبي حنيفة وقال أي صاحبان لا يجوز الاقتصار على الأنف إلا من عذر وهو رواية عنه (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

دليل صاحبين قوله عليه السلام أمرت أن أسجد على سبعة أعظم وعدمها الجهة ولا بي حنيفة أن

(١) فتح القدير ج ١ ص ٢٦٢ (٢) الهندية ج ١ ص ٤١ (٣) الفقه الإسلامي ج ١ ص ٢٦٢ (٤) الهداية ج ١ ص ١٠٨

السجود يتحقق بوضع بعض الوجه وهو المأمور به الا ان الخد والذقن خارج بالاجماع.

﴿القول الراجح﴾

هو قول صاحبين. قال العلامة ابن الهمام وتحمل الكراهة المروية عنه على كراهة التحريم وعلى هذا فجعل بعض المتأخرين الفتوى على الرواية الاخرى الموافقة لقولهم (١) وقال العلامة داماد افندي. وقال لا يجوز الاقتصار على الانف من غير عذر وهو مذهب الاثمة الثلاثة ورواية عن الامام وعليه الفتوى (٢) وقال العلامة ابن عابدين (فعنده يجوز مطلقا) قال في الشرنبلالية هذا قول ابي حنيفة او لا والاصح رجوعه الى قولهم بعدم جواز الاقتصار في السجود على الانف بلا عذر في الجبهة كما في البرهان وفي شرح الشيخ اسمعيل ثم في الهداية ان قولهم رواية عن ابي حنيفة وفي المجمع وروى عنه قولهما وعليه الفتوى وفي الحقائق وروى عنه مثل قولهما قال في العيون وعليه الفتوى الى ان قال وفي شرح الملتقى للحصكفي وعليه الفتوى كما في المجمع وشروحه والوقاية وشروحه والجواهر وقواعد الشريعة والعيون (٣)

﴿الجمع بين الروايات﴾

قال المحقق الكمال بن الهمام ولو حمل قولهما لا يجوز الاقتصار الا من عذر على وجوب الجمع كان احسن اذ يرتفع الخلاف بناء على حملنا الكراهة عنه عليه من كراهة التحريم ولم يخرجوا عن الاصول (٤)

﴿نية الامام وقت السلام﴾

قال العلامة المرغيناني ولا بد للمقتدى من نية امامه فان كان الامام من الجانب الايمن او

الايسر نواه فيه وان كان بخذانه نواه في الاولى عند ابي يوسف ترجيح الجانب الايمن
وعند محمد وهو رواية عن ابي حنيفة نواه فيهما لانه ذو حظ من الجانبين (١)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

والمقتدى كذلك الى ان قال يعنى ان كان الامام عن يمينه نواه في التسليم الاول وان
كان في شماله نواه في الثانى وانما خص الامام بالنية مع دخوله في الحاضرين لانه احسن
اليه بالتزام صلاته صحة وفسادا وفيهما ان حاذاه اى ان كان المأموم محاذيا للامام نواه في
التسليمين عند محمد وهو رواية عن الامام لان للامام حظا من الجانبين وقال
ابو يوسف نواه في الاولى فقط (٢)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول محمد قال العلامة جلال الدين الخوارزمي (قوله لا بد للمقتدى من
نية امامه) تخصيص الامام بالذكر يؤيد قول من يقول انه ينوى من يشاركه في
الصلوة كذا في الجامع الصغير لقاضي خان (٣) وقال العلامة الحصكفي (ويزيد) المؤتمر
السلام على امامه في التسليم الاولى ان كان الامام فيها والا ففى الثانية ونواه
فيهما لم يحاذيا الخ وقال في التقريرات على صفحة ٦٣ (قول المصنف ونواه
فيهما) تخصيص الامام بالذكر يشعر بانه لا حاجة ان ينوى من كان في محاذاته من
المؤمنين في الجانبين (٤) وقال علامة الهند عبد الحى الكهنوي قال وفيهما اى ينوى
المؤمن الامام في كلا الجانبين ان كان محاذيا له بان كان خلفه لانه ذو حظ من الجانبين
فينويه في الجهتين كذا وري عن محمد الى ان قال قال الصدر الشهيد في شرح الجامع
الصغير والمختار هو ما ذكره المصنف (٥)

.....

وهكذا في البدائع (١) والتبيين (٢)

﴿فصل في القراءة﴾

﴿اذا ترك القراءة في الاولين هل يقضى في الاخرين﴾

قال العلامة الميرغيناني ومن قرأ في العشاء في الاولين السورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يعد في الاخرين وان قرأ الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الاخرين الفاتحة والسورة وجهرو هذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يقضى واحدة منهما لان الواجب اذافات عن وقته لا يقضى الا بدليل (٣)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

لهما دليلان طرفين وهو الفرق بين الوجهين ان قراءة الفاتحة شرعت على وجه يترتب عليها السورة فلو قضاها في الاخرين تترتب الفاتحة على السورة وهذا خلاف الموضوع بخلاف ما اذا ترك السورة لانه امكن قضاءها على الوجه المشروع.

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة اكمل الدين البابر تبي (١) ومن قرأ في العشاء في الاولين السورة ولم يقرأ الفاتحة لم يعد في الاخرين وان قرأ الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الاخرين الفاتحة والسورة (وجهه) يعني بهما على الصحيح (٢) وقال العلامة ابن الهمام وفي الاصل بلفظ الاستحباب وانه اصرح فيجب التعويل عليه في الرواية وقال قبل ذلك واعلم ان المسئلة مربعة فظاهر الرواية ما ذكر (٥) وقال العلامة ابن نجيم وصرح في الاصل بالاستحباب فانه قال احب الي ان يقضى السورة في الاخرين وانما كان مستحباً الى ان قال وفي غاية

١ البدائع ج ١ ص ٢٢٣ (٢) تبيين ج ١ ص ١٢٦ (٣) الهداية ج ١ ص ١١٦ (٤) العناية ج ١ ص ٢٨٦ (٥) فتح القدير ج ١ ص ٢٨٦

بيان والاصح ما قاله في الجامع الصغير لانه اخر التصنيفين (١) وقال العلامة الكاساني فانه

قال اذا ترك القراءة في الاولين يقضيها في الاخرين فقد جعل القراءة في الاخرين قضاء
عن الاولين (٢) وقال في الهندية. وان قرأ الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الاخرين
الفاتحة والسورة ويجهربهما هو الصحيح هكذا في الهداية (٣)

﴿ مقدار القراءة المفروضة في الصلوة ﴾

قال العلامة المرغيناني وادنى ما يجزى من القراءة في الصلوة اية عند ابي حنيفة وقال لا ثلاث
ايات قصار او اية طويلة لانه لا يسمى قاريا بدونه فاشبهه قرأ ما دون الاية قوله اي لا يبي
حنيفة قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن من غير فصل الا ان مادون الاية خارج
والاية ليست في معناه (٤)

﴿ توضيح المقام ﴾

قال العلامة ابن الهمام (قوله وادنى ما يجزى الخ) القراءة فرض وواجب وسنة ومكروه
فال فرض عنده في رواية ما يطلق عليه اسم القرآن ولم يشبهه قصد خطاب احدث ونحوه وفي
رواية اية وفي رواية كقولهما والواجب قراءة الفاتحة وثلاث ايات قصار او اية طويلة (٥)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول صاحبين. قال العلامة ابن الهمام. وفي الاسرار ما قاله احتياط فان قوله لم يلدثم
نظر لا يتعارف قرآن او هو قرآن حقيقة فمن حيث الحقيقة حرم على الحائض والجنب ومن
حيث العرف لم تجز الصلوة به احتياط فيهما (٦) وقال العلامة ابن نجيم. وفي رواية ثلاث ايات
قصار او اية طويلة وهو قولهما ورجحه في الاسرار بانه احتياط (٧) وقال العلامة جلال الدين

.....

(١) البحر الرائق ج ١ ص ٥٩٠ (٢) بدائع ج ١ ص ١١١ (٣) الهندية ج ١ ص ٤١ (٤) الهداية ج ١ ص ١١٨ (٥) فتح القدير ج ١ ص

٢٨٩ (٦) فتح القدير ج ١ ص ٢٩٠ (٧) البحر الرائق ج ١ ص ٥٩١

الخوارزمي. لو قراء اية قصيرة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب جاز في قول ابي حنيفة ويكره
وعندهما لا يجوز (١) وقال ابراهيم الحلبي فان قرأ (مع الفاتحة اية قصيرة او ايتين) قصيرتين
(لم يخرج عن حد الكراهة) اي كراهة التحريم لا خلا له بالواجب (وان قرأ ثلاث ايات
قصار) او كانت الاية او الايتان تعدل ثلاث ايات قصار (خرج عن
حد الكراهة) المذكورة (٢) وقال العلامة الشرنبلالي (وقال ابو يوسف ومحمد رجحه في
الاسرار والاحتياط في قولهما وهو مطلوب لاسيما في العبادات (٣) وقال في
الهندية. وتجب قراءة الفاتحة وضم السورة او ما يقوم مقامها من ثلاث ايات
قصار او اية طويلة في الاولين بعد الفاتحة كذا في النهر الفائق (٤)

﴿حكم تطويل الركعة الاولى﴾

قال العلامة المرغيناني ور كعتا الظهر سواء وهذا عند ابي حنيفة و ابي يوسف وقال
محمد احب الي ان يطيل الركعة الاولى على الثانية في الصلوات كلها ما روى ان
النبي ﷺ كان يطيل الركعة الاولى على غيرها في الصلوات كلها ولهما ان الركعتين
استويا في استحقاق القراءة فيستويان في المقدار بخلاف الفجر لانه وقت نوم وغفلة (٥)

﴿القول الرابع﴾

هو قول محمد. قال العلامة عالم بن العلاء الهندي. وقال محمد احب الي ان بطول
الركعة الاولى على الثانية في الصلوات كلها وفي الحجة وهو المأخوذ للفتوى (٦) وقال
العلامة الحصكفي (وتطال اولى الفجر على ثانيها) فقط (وقال محمد ولي الكل حتى التراويح

(١) الكفاية ج ١ ص ٢٩٠ (٢) الحلبي ص ٣٠٩ (٣) مرافق الفلاح ص ٢٣ (٤) الهندية ج ١ ص ٤١ (٥) الهداية ج ١ ص ٢٠

(٦) الفاتر خانية ج ١ ص ٣٥٦

قيل وعليه الفتوى وقال العلامة ابن عابدين قوله حتى التراويح عزاه في الخزائن الى الخانية وبعد سطرين (قوله قيل وعليه الفتوى) قائله في معراج الدراية ومثله في المجتبى وفي التاترخانية عن الحجة وهو المأخوذ للفتوى (١) وقال العلامة ابن الهمام فلا بد من كونها بحيث بعد اطالة لكن كون التشبيه في ذلك غير المتبادر ولذا قال في الخلاصة في قول محمد انه احب وقال في العناية وقلنا بعارض غير اختياري ليخرج صلوة الفجر لان تطويل الركعة الاولى متفق عليه فيها ولنا ليرد ما يقال في جانب محمدان معنى تطويل الركعة الاولى على الثانية موجود في سائر الصلوات الا ان الغفلة في الفجر بسبب النوم وفي غيره باشتغال الناس بالكسب (٢) وهكذا في الهندية (٣)

﴿قراءة المقتدى خلف الامام﴾

قال العلامة المرغيناني ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد ويكره عندهما لما فيه من الوعيد (٤)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال العلامة الخوارزمي المقتدى اذا قرأ خلف الامام في صلاة لا يجهر فيها اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكره وبعض مشايخنا ذكروا في شرح كتاب الصلاة ان على قول محمد لا يكره وعلى قولهما يكره كذا في الذخيرة (٥)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين قال العلامة ابن الهمام تقتضي هذه العبارة انها ليست ظاهر الرواية عنه الى ان قال ثم قال في الفصل الرابع الاصح انه يكره والحق ان قول محمد كقولهما فان عباراته في

(١) رد المحتار ج ١ ص ٢٠١ (٢) فتح القدير ج ١ ص ٢٩٣ (٣) هندية ج ١ ص ٤٨ (٤) هداية ج ١ ص ٢١ (٥) كفاية ج ١ ص ٢٩٤

كتبه مصرحة بالتجافي عن خلافه (١) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي والاصح انه يكره (٢) وقال العلامة الحصكفي والمؤتم لا يقرأ مطلقا ولا الفاتحة في السرية اتفاقا وما نسب لمحمد ضعيف كما بسطه الكمال فان قرأ كره تحريما الى ان قال انها تفسد ويكون فاسقا وهو مروي عن عدة من الصحابة فالمنع احوط. وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله كما بسطه الكمال حاصله ان محمدا قال في كتابه الاثار لا نرى القراءة خلف الامام في شيء من الصلوات يجهر فيه او يسر ودعوى الاحتياط ممنوعة بل الاحتياط ترك القراءة لانه العمل باقوى الدليلين وقد روى الفساد بالقراءة عن عدة من الصحابة فاقواهما المنع (٣) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني ولكن اذا قرأ لا تفسد الصلوة في الاصح.

﴿ باب الامامة، الاحق بالامامة ﴾

قال العلامة المرغيناني واولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة وعن ابي يوسف اقرأهم لان القراءة لا بد منها والحاجة الى العلم اذا نابت نائبة ونحن نقول القراءة مفتقر اليها لركن واحد والعلم لسائر الاركان (٤) فمن هذا الوجه اولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة خلافا لابي يوسف.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة علاء الدين الحصكفي والاحق بالامامة الاعلم باحكام الصلوة وقال العلامة ابن عابدين (باحكام الصلوة فقط) وان كان غير متبحر في بقية العلوم وهو اولى من المتبحر (٥) وقال العلامة ابن نجيم والاعلم احق بالامامة اي اولى بها ولم يبين المعلوم وفسره في المضمرة باحكام الصلوة وفي السراج الوهاج بما يصلح الصلوة ويفسدها وفي غاية البيان بالفقه واحكام الشريعة والظاهر هو الاول ويقرب منه الثاني

.....

(١) فتح ج ١ ص ٢٩٤ (٢) كفاية ج ١ ص ٢٩٤ (٣) رد المحتار ج ١ ص ٣٠٢ (٤) هداية ج ١ ص ٢٢١ (٥) رد المحتار ج ١ ص ٣١٢

الى ان قال وفي فتح القدير واحسن ما يستدل به للمذهب حديث مروا البابكر فليصل
بالناس وكان ثمه من هو اقر آمنه (١) وقال العلامة الشرنبلالي. فالاعلم باحكام
الصلوة (صحة وفساد او غيرهما وهذا مراد من قال اعلمهم بالفقه واحكام
الشريعة (٢) وقال العلامة داماد افندي. واولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة اي باحكام
الصلوة ثم اقرؤهم اي احسنهم تلاوة وعند ابى يوسف بالعكس (٣) وهكذا فى الهندية (٤)

﴿مقام المقتدى الواحد عند الامام﴾

قال العلامة المرغيناني ومن صلى مع واحدا قامه عن يمينه لحديث ابن عباس فانه عليه
السلام صلى به واقامه عن يمينه ولا يتأخر عن الامام وعن محمد انه يضع اصابعه عند عقب
الامام والاول هو الظاهر (٥)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الاول. اي ومن صلى مع واحدا قامه عن يمينه كما رجحه فى الهداية بقوله والاول
هو الظاهر (٦) وقال العلامة اكمل الدين البايرتي. ولا يتأخر المقتدى الواحد عن الامام فى
ظاهر الرواية (٧) وقال العلامة الحصكفى. ويقف
الواحد ولو صبيا اما الواحد فتأخر محاذيا اي مساويا ليمين امامه على المذهب. وقال
العلامة ابن عابدين تحت قوله اما الواحد فتأخر فلو كان معه رجل ايضا يقيمه عن يمينه الى
ان قال قوله على المذهب خلافا لما مر عن محمد من انه يجعل اصابعه عند عقب الامام
بحر (٨) وقال العلامة ابن نجيم قوله ويقف الواحد عن يمينه والاثنان خلفه لحديث ابن
عباس انه عليه السلام صلى به

(١) البحر الرائق ج ١ ص ٦٠٤ (٢) مراقى الفلاح ص ٦٣ (٣) مجمع الانهرج ج ١ ص ١٠٤ (٤) الهندية ج ١ ص ٨٣

(٥) الهداية ج ١ ص ٢٣ (٦) الهداية ج ١ ص ٢٣ (٧) العناية ج ١ ص ٣٠٨ (٨) رد المحتار ج ١ ص ٣١٩

واقامه عن يمينه هو ظاهر في محاذاة اليمين وهي المساواة وهذا هو المذهب (١) وقال في الهندية. اذا كان مع الامام رجل واحد وصبي يعقل الصلوة قام عن يمينه وهو المختار ولا يتأخر عن الامام في ظاهر الرواية هكذا في المحيط (٢)

﴿ تقدم الامام على الاثنين ﴾

قال العلامة المرغيناني وان ام اثنين تقدم عليهما وعن ابي يوسف يتوسطهما ونقل ذلك عن عبد الله بن مسعود الى هذا الحديث ولنا انه عليه السلام تقدم على انس واليتم حين صلى بهما فهذا الافضلية والاثردليل الاباحة (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح المقام ﴾

قال العلامة علاء الدين الكاملاني ولذلك اذا كان سواه اثنان يتقدمهما في ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف انه يتوسطهما لما روى عن عبد الله بن مسعود انه صلى بعلقمة والاسود وقام وسطهما وقال هكذا صنع بنارسل الله ﷺ ولنا ما رويناه ان النبي ﷺ صلى بانس واليتم واقامهما خلفه وهو مذهب علي وابن عمر واما حديث ابن مسعود فهذه الزيادة وهي قوله هكذا صنع بنارسل الله ﷺ لم ترو في عامة الروايات فلم يثبت وبقي مجرد الفعل وهو محمول على ضيق المكان كذا قال ابراهيم النخعي وهو كان اعلم الناس باحوال عبد الله ومذهبه الى ان قال غير ان ههنا لوقام الامام وسطهما لا يكره لورود الاثر (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الجمهور. قال العلامة البائري بعد تفصيل المسئلة فهذا اي تقدم النبي ﷺ دليل الافضلية والاثردليل الاباحة ولم يعكس ليكون من باب تعليم الجواز والاباحة كما هو زعم ابي

يوسف حمل الفل على النبي ﷺ على الافضلية وقال ابراهيم النخعي وماروي عن ابن مسعود كان لضيق المكان فاذا لا يكون ثبنا (١) وقال العلامة الحصكفي والزائد يقف خلفه فلو توسط اثنين كره تنزيها وتحريرا لوالاكثر وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله والزائد خلفه عدل تبعا للوقاية عن قول الكثر والاثنان خلفه لانيه غير خاص بالاثنين بل المراد ما زاد على الواحد اثنان فاكثر نعم يفهم حكم الاكثر بالاولى الى ان قال قوله كره تنزيها وفي رواية لا يكره والاولى اصح كما في الامداد (٢) وقال العلامة احمد الطحطاوي ويقف الواحد رجلا كان او صبيا الى ان قال ويقف الاكثر من واحد خلفه (٣) وقال في الهندية. واذا كان معه اثنان قاما خلفه (٤)

﴿ اقتداء الرجل بالصبى والمرأة ﴾

قال العلامة المرغيناني ولا يجوز للرجال ان يقتدوا بامرأة او صبى الى ان واما الصبى فلانه متنفل فلا يجوز اقتداء المفترض به وفي التراويح والسنن المطلقة جوزه مشائخ بلخ ولم يجوز مشائخنا ومنهم من حقق الخلاف في النفل المطلق بين ابي يوسف وبين محمد والمختار انه لا يجوز في الصلوات كلها لان نفل الصبى دون نفل البالغ حيث لا يلزمه القضاء بالافساد بالاجماع ولا يبنى القوي على الضعيف (٥) صورة الاختلاف قال ابو يوسف لا يجوز اقتداء الرجال خلف الصبى وقال محمد يجوز.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي يوسف. قال العلامة ابن الهمام قوله جوزه مشائخ بلخ قياسا على المظنون ولم يجوز مشائخنا البخاريون وقالوا لا يجوز عندهم ومنهم من حقق الخلاف بين ابي يوسف ومحمد في النفل المطلق فقالوا لا يجوز بالاخلاف بين اصحابنا في السنن وكذا في

(١) العناية ج ١ ص ٩٠٣ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٣٢٠ (٣) طحطاوي ١٦٤ (٤) هندية ج ١ ص ٨٨ (٥) الهداية ج ١ ص ٢٣

النفل المطلق عند أبي يوسف ويجوز فيه عند محمد والمختار قول أبي يوسف (١) وقال العلامة الحصكفي لا يصح اقتداء رجل بامرأة وخشي وصبي مطلقا ولو في جنازة ونفل على الأصح (٢) وقال العلامة ابن عابدين والمختار أنه لا يجوز في الصلوات كلها (٣) وقال في الهندية ولا يجوز اقتداء الرجل بامرأة هكذا في الهداية وبعد أسطر وإمامة الصبي المراهق إلى أن قال المختار أنه لا يجوز في الصلوات كلها كذا في الهداية وهو الأصح هكذا في المحيط وهو قول العامة وهو ظاهر الرواية (٤)

﴿حكم حضور النساء للجماعة﴾

قال العلامة المرغيناني ولا بأس للعجوز أن تخرج في الفجر والمغرب والعشاء وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يخرجن في الصلوات كلها.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

دليل صاحبين. لأنه لافتة لقلّة الرغبة فلا يكره كما في العيد وله أي دليل أبي حنيفة أن فرط الشبق حاصل فتقع الفتنة غير أن الفساق انتشارهم في الظهر والعصر والجمعة أما في الفجر والعشاء هم نائمون وفي المغرب بالطعام مشغولون وإجاب المصنف عن قياسهما على صلوة العيد بقوله والجبانة متسعة فيمكنها الاعتزال عن الرجال فلا يكره (٥)

﴿القول الراجح﴾

هو عدم الجواز مطلقا. قال العلامة البابر تبي والفتوى اليوم على كراهة حضورهن في الصلوات كلها لظهور الفساد (٦) وقال العلامة ابن الهمام بل عمن المتأخرون المنع للعجائز والشواب

.....

(١) فتح القدير ج ١ ص ٣١٠ (٢) الدر المختار ج ١ ص ٢٢٤ (٣) رد المحتار ج ١ ص ٣٢٨ (٤) الهندية ج ١ ص ٨٥ (٥) الهداية ج ١

ص ١٢٦ (٦) العناية على هامش الفتح القدير ج ١ ص ٣١٨

في الصلوات كلها الغلبة الفساد في سائر الاوقات (١) وقال العلامة الحصكفي ويكره حضورهن الجماعة ولو لجمعة وعيد ووعظ مطلقا ولو عجوزا ليعلى المذهب المفتي به لفساد الزمان وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله على المذهب المفتي به اى مذهب المتأخرين الى ان قال كما في زماننا بل تحريمهم اياها كان المنع فيها اظهر من الظاهر (٢) وهكذا في المجمع (٣)

﴿ امامة المتيمم المتوضئين ﴾

قال العلامة المرغيناني ويجوز ان يؤم المتيمم المتوضئين وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يجوز لانه طهارة ضرورية والطهارة بالماء اصلية ولهما اى دليل الشيخين انه اى التيمم طهارة مطلقة ولهذا لا يتقدر بقدر الحاجة (٤)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الشيخين قال العلامة ابن الهمام بعد بسط المسئلة ودل على صحة هذا الاعتبار حديث عمرو بن العاص انه بعثه النبي ﷺ اميرا على سرية فاجنب وصلى باصحابه بالتيمم لخوف البرد وعلم النبي ﷺ فلم يأمرهم بالاعادة (٥) وقال العلامة احمد الطحاوي وصح اقتداء متوضيء بمتيمم عندهما وقال محمد لا يصح والخلاف مبنى على ان الخلقة بين الاليتين التراب والماء او الطهارة بين الوضوء والتيمم فعندهما بين الاليتين وظاهر النص يدل عليه (٦) وقال العلامة قاضي خان ويجوز اقتداء المتوضيء بالمتيمم في قول ابي حنيفة وابي يوسف (٧) وهكذا في البحر (٨)

﴿ تجوز صلوة القائم خلف القاعد ﴾

(١) فتح القدير ج ١ ص ٣١٤ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٣١٨ (٣) مجمع الانهر ج ١ ص ١٠٩ (٤) الهداية ج ١ ص ١٢٦

(٥) فتح القدير ج ١ ص ٣٢٠ (٦) طحاوي ص ١٦١ (٧) الخانية ج ١ ص ٩٠ (٨) البحر الرائق ج ١ ص ٦٣٦

قال العلامة المرغيناني ويصلي القائم خلف القاعد وقال محمد لا يجوز وهو القياس لقوة حال القائم ونحن تركناه بالنص وهو ما روى ان النبي ﷺ صلى اخر صلاته قاعدا والقوم خلفه قيام (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال محمد لا يجوز اقتداء القائم خلف القاعد لان حال القائم اقوى من حال القاعد فلا يجوز بناء القوي على الضعيف ولهما حديث عائشة الى اخره (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة قاضي خان. وصح اقتداء القائم بالقاعد الذي يركع ويسجد (٣) وقال العلامة اكمال الدين البابر تتي ويصلي القائم خلف القاعد ظاهر وقوله انه عليه السلام صلى اخر صلاته قاعدا والقوم خلفه قيام وهو ما روى الى ان قال بان الامام الخطابي في شرح الصحيح رجع هذه الرواية التي اخذ بها ابو حنيفة وابو يوسف وهي رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة (٤) وهكذا في الدر المختار (٥) والحبلى (٦) قال استاذنا العفتي غلام قادر النعماني. قولهما استحسان وقوله قياس فالاستحسان مقدم على القياس.

﴿ اقتداء القاري بالامي ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا صلى امي يقوم يقرأون ويقوم اميين فصلاتهم فاسدة عند ابي حنيفة وقال اصولو الامام ومن لم يقرأ تأمنا لانه معذور ام قوما معذورين فصار كما اذا ام العاري عراقل لا بسين وله اي لابي حنيفة ان الامام ترك فرض القراءة عليها ففسد صلاته و

١ الهداية ج ١ ص ١٢٤ (٢) تبين الحقائق ج ١ ص ١٢٣ (٣) الخانية ج ١ ص ٣٢

٣ العناية ج ٢ ص ٣٢٠ (٥) الدر المختار ج ١ ص ٣٣٥ (٦) الحبلى ص ٥١٨

هذا لانه لو اقتدى بالقارى تكون قراته قراءة له بخلاف تلك المسئلة وامثالها لان
الموجود فى حق الامام لا يكون موجودا فى حق المقتدى (١) صورة المسئلة. اقتدى امى
وقارىء بامى فسدت صلوة الكل عند الامام سواء علم الامام ان فى خلفه قارئاً ولم يعلم
فى ظاهر الرواية وقالوا صلوة القارى فقط (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابى حنيفة قال العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخارى واختلف المشائخ على قول
ابى حنيفة والاصح انه يفسد صلواتهم (٣) وقال العلامة قاضى خان ولا يصح اقتداء امى
وقارى بامى ولا بالآخرس (٤) وقال العلامة الحصكفى واذا اقتدى امى وقارى بامى
تفسد صلوة الكل للقراءة على القراءة بالاقتداء بالقارى سواء علم به او لا نواه او لا على
المذهب وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله على المذهب وجهه ان الفرائض لا يختلف
فيها الحال بين العلم والجهل بحر واذالم يشترط العلم فالنية اولى زيلعى (٥) وهكذا فى
البحر (٦) والتبيين (٧) والهندية (٨)

﴿ باب الحدث فى الصلوة ﴾

﴿ العجز عن القراءة ﴾

قال العلامة المرغينانى وان خصر الامام عن القراءة فقدم غيره اجزاء هم عند ابى
حنيفة وقالوا لا يجزيهم لانه يندرو جوده فاشبهه الجنبه ولا بى حنيفة ان الاستخلاف
بعلة العجز وهو هنالزم والعجز عن القراءة غير نادر فلا يلحق بالجنبه هذا جواب عن
قولهما لانه يندرو جوده (٩)

(١) الهداية ج ١ ص ١٢٤ (٢) مجمع الانهر ج ١ ص ١١٣ (٣) خلاصة الفتاوى ج ١ ص ٩٩ (٤) خانية ج ١ ص ٨٩ (٥) رد المحتار

ج ١ ص ٣٣٨ (٦) البحر الرائق ج ١ ص ٢٣١ (٧) تبيين الحقائق ج ١ ص ١٢٣ (٨) الهندية ج ١ ص ٨٥ (٩) هداية ج ١ ص ١٣٠

﴿توضيح العبارة﴾

قال في الهندية إذا حصر عن القراءة له أن يستخلف وهذا إذا لم يقرأ قدر ما تجوز به الصلوة أو اعتراه حجل أو خوف فحصر عن القراءة من غير نسيان أو إذا قرأ ما تجوز به الصلوة فلا يستخلف بل يركع ويضمي على صلوته فلو استخلف فسدت صلوته لأنه لا حاجة إليه (١) وقال صاحب مجمع الأنهر والخلاف فيما إذا لم يقرأ ما تجوز به الصلوة أو إذا قرأ قدر ما تجوز به فعليه أن يركع ولا يجوز الاستخلاف إجماعاً (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة ابن الهمام وفي النهاية أنما يجوز الاستخلاف إذا حقه حجل أو خوف فامتنعت عليه القراءة (٣) وقال العلامة ابن نجيم لما صرحوا في فتح المصلي على إمامه بأنها لا تفسد على الصحيح سواء قرأ الإمام ما تجوز به الصلوة أو لا فكذلك هنا يجوز الاستخلاف مطلقاً (٤) وقال العلامة علاء الدين الحصكفي وكذا يجوز له أن يستخلف إذا حصر عن قراءة قدر المفروض لحديث أبي بكر الصديق فإنه لما أحس بالنبي ﷺ حصر عن القراءة فتأخر فتقدم النبي ﷺ وأتم الصلوة فلو لم يكن جائز المافعله بدائع. وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله عن قراءة قدر المفروض فلو قرأ ما تجوز به الصلوة لا يجوز الاستخلاف بالاجماع كما في الهداية والدرر وكثير من كتب المذهب قال في البحر إلى أن قال وهو الذي ينبغي اعتماده لما صرحوا به في فتح المصلي على إمامه بأنها لا تفسد على الصحيح سواء قرأ الإمام ما تجوز به الصلوة أو لا فكذلك هنا يجوز الاستخلاف مطلقاً وقال تحت قوله لما فعله أي النبي ﷺ وما كان جائزاً له يكون جائزاً لأمته هو الأصل

لكونه قدوة لهم بدائع (١) وقال العلامة الزيلعي. كمالو حصر عن القراءة أي استخلف في الحدث كما يستخلف إذا عجز عن القراءة وهذا عند أبي حنيفة وقال بعد تفصيل المسئلة وهذا إذا لم يقرأ قدر ما تجوبه الصلوة واعتراه حجل أو خوف فحصر عن القراءة وقال في حاشيته قوله وصار أميا فاستخلفه لا يجوز أجماعا إلى آخره قال العلامة كمال الدين وفي النهاية أنما يجوز الاستخلاف إذا لحقه حجل أو خوف فامتنعت عليه القراءة (٢) وهكذا في البدائع (٣)

﴿ وجود العوارض بعد التشهد ﴾

قال العلامة المرغياني فان راه بعدما قعد قدر التشهد أو كان ماسحا فانقضت مدة مسحه أو خلع خفيه بعمل يسير أو كان أميا فتعلم سورة أو عريانا فوجد ثوبا أو مؤميا فقدر على الركوع والسجود أو تذكر فائتة عليه قبل هذه أو أحدث الإمام القاري فاستخلف أميا أو طلعت الشمس في الفجر أو دخل وقت العصر وهو في الجمعة أو كان ماسحا على الجيرة فسقطت عن براء أو كان صاحب عذر فانقطع عذره كالمستحاضة ومن بمعناها بطلت الصلوة في قول أبي حنيفة.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وقالاتمت صلواته وقيل الأصل فيه أن الخروج عن الصلوة بصنع المصلي فرض عند أبي حنيفة وليس بفرض عندهما فاعتراض هذه العوارض عنده في هذه الحالة كاعتراضها في خلال الصلوة وعندهما كاعتراضها بعد التسليم لهما ما روينا من حديث ابن مسعود قوله إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلواتك وله أي دليل أبي حنيفة أنه لا يمكنه أداء صلوة أخرى إلا

(١) رد المحتار ج ١ ص ٣٣٦ (٢) تبين الحقائق ج ١ ص ٣٤ (٣) بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٢٦

بالخروج من هذه وما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضاً ومعنى قوله تمت جواب عن استدلالهما بحديث ابن مسعود قاربت الاتمام والاستخلاف ليس بمفسد حتى يجوز في حق القارى وانما الفساد لضرورة حكم شرعى وهو عدم صلاحية الامامة (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن عابدين ثم قال الشرنبلالى بعدما طال فى رده ومن المقرر طلب الاحتياط فى صحة العبادة لتبرأ ذمة المكلف بها وليس الاحتياط الا بقول الامام الاعظم انها تبطل قلت وعليه المتون اى بطلانها كما قال الامام (٢) وهكذا فى منحة الخالق على هامش البحر للعلامة ابن عابدين (٣) قال استاذنا المفتى غلام قادر النعمانى. ولان ابتداء الصلوة من التحريمة وانتهاءها بالتسليم فى اى جزء من اجزائها ورد الفساد فقد فسدت الصلوة لان الفساد اذا ورد على شىء واحد يفسد جميعها ومجموع الاركان صلوة واحدة.

﴿ حكم المسبوق حين قهقهة الامام بعد التشهد ﴾

قال العلامة المرغينانى فان لم يحدث الامام الاول وقعد قدر التشهد ثم قهقهه او حدثت عمنه افسدت صلوة الذى لم يدرك اول صلاته عند ابي حنيفة وقال لا تفسد (٤)

﴿ القول الخامس ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة وهكذا قهقهة الامام وحديثه عند اصلوة المسبوق اى يبطل بعد التشهد صلوة المسبوق لوقوعه فى خلال صلوته (٥) وقال العلامة الحصكفى (وتفسد صلوة مسبوق) عند الامام بقهقهة امامه وحديثه العمد فى اى بعد

الهداية ج ١ ص ١٣٠ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٣٣٩ (٣) منحة الخالق على هامش البحر ج ١ ص ٦٥٩

الهداية ج ١ ص ١٣٢ (٥) شرح الوقاية ج ١ ص ١٨٦

(قعوده قدر التشهد (١) وقال العلامة وهبة الزحيلي. وقهقهة امام المسبوق او حدث
العمداى اذا قهقهه الامام وان لم يتعمدا او احدث عمدا بعد قعوده قدر التشهد تمت صلوات
الى ان قال وفست صلوة المسبوق وخلفه لوقوع المفسد قبل تمام اركانها الا اذا قام قبل
سلام (٢)

﴿ وجه ترجيح قول الامام ﴾

قال استاذنا مفتي غلام قادر نعماني. قول الامام هو قول المتون. وقول المتون مقدم على
غيره.

﴿ حكم نسيان الترتيب في اركان الصلوة ﴾

قال العلامة المرغيناني ولوتذكروا ركوعا وساجدانا عليه سجدة فانحط من ركوعه
لها ورفع رأسه من سجوده فسجد بها بعيد الركوع والسجود وهذا بيان الاولى لتقع الافعال
مرتبة بالقدر الممكن وان لم يعد اجزا عند الطرفين ودليلهما لان الترتيب في افعال
الصلوة ليس بشرط ولان الانتقال مع الطهارة شرط وقد وجدوا عن ابي يوسف انه يلزمه
اعادة الركوع لان القومة فرض عنده (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح الاختلاف في هذه المسئلة ﴾

قال العلامة السرخسي وعن ابي يوسف ان عليه اعادة الركوع لامحالة وهو بناء على اصله
ان القومة التي بين الركوع والسجود ركن حتى لو تركها لا تجوز صلاته واصل المسئلة ان
الاعتدال في اركان الصلاة سنة مؤكدة او واجب عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي
يوسف والشافعي هو ركن حتى انه ان لم يتم ركوعه وسجوده في الصلوة ولم يقم عليه
تجوز صلاته عند ابي حنيفة ومحمد ويكره اشد الكراهة وقال وان اعاده فهو اوجب الى (٤)

(١) الدر المختار ج ١ ص ٢٥٢ (٢) الفقه الاسلامي ج ٢ ص ٢٨ (٣) الهداية ج ١ ص ١٣٣ (٤) المبسوط ج ١ ص ١٨٨

﴿القول الراجح﴾

وقال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة والاصح ما في الكتاب للقاعدة التي قدمناها في اول باب صفة الصلوة من ان الترتيب بين ما يتحد في كل الصلوة من الاركان وهو القعدة وبين غيرها مطلقا شرط لا بين المتحد في كل ركعة وهو المتعدد في كل الصلوة وبين المتعدد في كل ركعة الخ وقال قبل ذلك قال فاما ما قبل ذلك الى المتروكة هل يرتفع ان كان ما تخلل بين المتروكة وبين الذي تذكروا فيه ركعة تامة لا ترتفع باتفاق الروايات فلا تلزمه اعادته وان لم تكن ركعة تامة فكذلك في ظاهر الرواية (١) قال العلامة عبيد الله بن مسعود وان تذكروا في ركوعه او سجوده انه ترك سجدة هو في الركعة الاولى فقضاها لا يجب عليه اعادة الركوع او السجود الذي تذكروا فيه لكن ان اعاد ان يكون مندوبا (٢) وقال العلامة علاء الدين الحصكفي ولو تذكروا في ركوعه او سجوده انه ترك سجدة صلبية او تلاوية الى ان قال فسجدها عقب التذكر اعادها ما في الركوع والسجود ندب بالسقوطه بالنسيان وسجد للسهو ولو اخرها لاخر صلوته قضاها فقط وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله لسقوطه اي سقوط وجوب الاعادة المبني على وجوب الترتيب فان الترتيب فيها شرع مكررا من افعال الصلوة واجب ياتم بتركه عمدا ويسقط بالنسيان الى ان قال قوله قضاها فقط يعني من غير اعادة الركوع والسجود لا افتراضا ولا وجوبا ولا ندبا (٣) وقال العلامة ابن نجيم ولو ذكر اركعا او ساجدا سجدة فسجدها لم يعد هما لان الانتقال مع الطهارة شرط وقد وجد لان الترتيب ليس بشرط فيها شرع مكررا من افعال الصلوة الى ان

قال وفي فتح القدير

له ان يقضى السجدة المتبركة عقب التذكرة وله ان يؤخرها الى اخره
الصلوة فيقضيها هناك (١)

﴿باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها﴾

﴿حكم البكاء وغيرها في الصلوة﴾

قال العلامة الميرغيناني فان ان فيها أو تأوه أو بكى فارتفع بكأوه فان كان من ذكر الجنة أو النار لم
يقطعها لانه يدل على زيادة الخشوع وان كان من وجع أو مصيبة قطعها لان فيه اظهار الجزع
والتأسف فكان من كلام الناس وهذا عند الطرفين. وعن ابي يوسف ان قوله آه لم يفسده في
الحالين أي الخشوع والجزع (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين. أي وان كان من وجع أو مصيبة يقطعها. قال العلامة الحصكفي. والانيين
هو قوله آه بالقصر والتأوه هو قوله آه بالمد والتأفيف اف أو تف والبكاء بصوت يحصل به
حروف لوجع أو مصيبة وقال العلامة ابن عابدين وان كان من وجع أو مصيبة صار كانه يقول
انا مصاب فعزوني ولو صرح به تفسد كذا في الكافي درر (٣) وقال العلامة جلال الدين
الخوازمي قوله فان كان من ذكر الجنة أو النار لم يقطعها سلت عائشة عن الانبياء في
الصلوة فقالت ان كان من خشية الله تعالى لا تفسد صلوته وان كان من الالم تفسد الى ان قال
وان كان من وجع أو مصيبة صار كانه قال انا مصاب وانه مفسد (٤) وقال العلامة اكمل الدين
البايرتي ولو صرح باظهار الوجع فقال اني مصاب فسدت صلوته فكذلك بالدلالة اذ ليس
ثمة صريح يخالفها (٥) وقال العلامة الزيلعي. يفسد الصلوة التكلم الى ان قال والانيين والتأوه
وارتفاع بكائه من وجع أو مصيبة لا من ذكر الجنة أو النار لان فيه اظهار التأسف والجزع فكانه

(١) البحر ج ١ ص ٢٦٨ (٢) هداية ج ١ ص ١٣٥ (٣) رد المحتار ج ١ ص ٣٥٥ (٤) كفاية ج ١ ص ٣٣٥ (٥) عناية ج ١ ص ٣٣٥

قال اعيونى فانى متوجع (١) وقال فى الهيدة ولوان فى الصلوة اوتأوه اوبكى الى ان قال وان كان من وجع او مصيبة فسدت صلوته (٢) وقال العلامة الشرنبلالى باب ما يفسده الصلوة وهو ثمانية وستون شيئا الى ان قال والتأيف والانىن والتأوه وارتفاع مكانه من وجع او مصيبة لا من ذكر الجنة او النار (٣)

الجواب فى الصلوة بذكر الله

قال العلامة المرغينانى فلو اجاب فى الصلوة رجا بلا اله الا الله فهذا كلام مفسد عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يكون مفسدا.

اختلاف الفقهاء

وهذا الخلاف فيما اذا اراد به جوابه له اى دليل ابى يوسف انه ثناء بصيغته فلا يتغير بعزيمته ولهما انه اخرج الكلام مخرج الجواب وهو يحتمله فيجعل جوابا كالشميت والاسترجاع على الخلاف فى الصحيح (٤)

القول الراجح

هو قول الطرفين. وقال العلامة ابن الهمام وهذا الخلاف فيما اذا اراد جوابه بان قبل مثلامع الله الله اخر فقال لا اله الا الله امان اراد اعلامه انه فى الصلوة فلا يترغ للجواب فلا تفسد فى قول الكن وكذا اذا اخبر بخبر يسره فقال الحمد لله تفسد فى قصد الجواب وهكذا فى الكفاية وقال كذا فى الجامع الصغير لقاضى خان (٥) وقال العلامة الحصكفى وكذا يفسدها كل ما قصد به الجواب كان قيل امع الله الله فقال لا اله الا الله او مالک فقال الخيل والبغال والحمير الى ان

١- السبع الحقائق ج ١ ص ١٥٥ (٢) الهيدية ج ١ ص ١٠٠ (٣) مرآة القلاخ ص ٢٦١ (٤) الهداية ج ١ ص ١٣٦

٢- فتح القدير ج ١ ص ٢٢٩

قال والصحيح قولهما عملاً بقصد التكلم (١) وقال العلامة طاهرين
 الرشيد البخاري وكذا لو قال رجل بين يدي المصلي امع الله اله اخر فقال المصلي لا اله
 الا الله و اراد به جوابه تفسد صلوته ذكره في بعض شروح الجامع الصغير وذكره القاضي
 الامام في نسخته (٢) وقال العلامة عبد الله داماد افندي وقصد الجواب
 بالحمد لله او الهيللة او البسملة او الاسترجاع او الحوقلة صورته رجل اخبر للمصلي
 بما يسره او قال هل مع الله الهة اخر او اخبر بما يتعجب منه او اخبر بموت رجل
 او اخبر بما يسوؤه فقال المصلي الحمد لله او قال لا اله الا الله او سبحان الله او ان الله
 وانا اليه راجعون او لاحول ولا قوة الا بالله يريد به جوابه تفسد صلوته عند الطرفين لانه
 اخرجه جوابا له وهو صالح له لانه يستعمل في موضعه عرفا خلافا لابي يوسف الى ان قال
 لكن الصحيح قولهما اي قول ابي حنيفة ومحمد ولو اراد بذلك اعلامه انه في
 الصلوة لا تفسده اتفاقا (٣)

﴿ حكم القراءة من المصحف في الصلوة ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا قرأ الامام من المصحف فسدت صلوته عند ابي حنيفة وقال اي
 صاحبان هي تامة لانه عبادة انضافت الى عبادة الا انه يكره لانه يشبه بصنع اهل الكتاب
 ولا يبي حنيفة ان حمل المصحف والنظر فيه وتقليب الاوراق عمل كثير ولانه تلقن من
 المصحف فصار كما اذا تلقن من غيره والتلقن من الغير مفسد وعلى هذه الا فرق بين
 المحمول والموضوع (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الامام ابي حنيفة قال العلامة قاضي خان اذا قرأ المصلي من المصحف فسدت صلوته

.....

(١) الدر المختار ج ١ ص ١٥٩ (٢) خلاصة الفتاوى ج ١ ص ١٢٢ (٣) مجمع الانهرج ص ١١٩ (٤) الهداية ج ١ ص ١٣٤

في قول ابي حنيفة ولو نظر في المصحف او المحراب ففهم ولم يقرأ لا تفسد صلواته وهو الصحيح (١) وقال العلامة علاء الدين الحصكفي وقرأته من مصحف اى ما فيه قرآن مطلقا لانه تعلم وقال العلامة ابن عابدين قوله اى ما فيه قرآن عممه ليشمل المحراب فانه اذا قرأ ما فيه فسدت في الصحيح بحر قوله مطلقا اى قليلا او كثيرا اماما او منفردا اميالا يمكنه الامنه (٢) وقال العلامة ابن نجيم المصري قوله وقرأته من مصحف اى يفسدها عند ابي حنيفة الى ان قال ولا يبي حنيفة وجهان احدهما ان حمل المصحف والنظر فيه وتقليب الاوراق عمل كثير الثاني انه تلقن من المصحف فصار كما اذا تلقن من غيره وعلى هذا الثاني لا فرق بين الموضوع والمحمول عنده وعلى الاول يفرقان وصحح المصنف في الكافي الثاني وقال انها تفسد بكل حال تبعا لما صححه شمس الاثمة السرخسي وربما يستدل الى ان قال فان الصحيح انه لو قرأ من المحراب فسدت كما هو مقتضى الوجه الثاني كما صرح حوايه واطلقه فشمّل القليل والكثير (٣) وقال في الهندية ويفسدها قرأته من مصحف عند ابي حنيفة الى ان قال ولان التلقن من المصحف تعلم ليس من اعمال الصلوة وهذا يوجب التسوية بين المحمول وغيره فتفسد بكل حال وهو الصحيح هكذا في الكافي (٤)

عند الآيات في الصلوة

قال العلامة المرغيناني ويكره عد الآى اى آيات القرآن والتسبيحات باليد في الصلوة وكذلك عد السور لان ذلك ليس من اعمال الصلوة وهذا عند ابي حنيفة وعن ابي يوسف ومحمد انه لا بأس بذلك في الفرائض والنوافل جميعا مراعاة لسنة القراءة والعمل بما جاء به السنة قلنا يمكنه ان يعد ذلك قبل الشروع فيستغنى عن العد بعده والله اعلم (٥)

(١) الخاتبة ج ١ ص ٦٥ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٣٦١ (٣) بحر ج ٢ ص ١٠ (٤) هندية ج ١ ص ١٠١ (٥) هداية ج ١ ص ١٣٣

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة الحصكفي ويكره تنزيها عدد الآي والسور والتسبيح باليد في الصلوة مطلقا ولو نفلا وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله ولو نفلا بيان للاطلاق وهذا باتفاق اصحابنا في ظاهر الرواية (١) وقال العلامة قاضي خان يكره عدد الآي والتسبيح في الصلوة المكتوبة والتطوع في قول ابي حنيفة (٢) وقال العلامة ابن نجيم قوله وعدد الآي والتسبيح اي ويكره عدد الايات من القران والتسبيح وكذا السور لانه ليس من اعمال الصلوة اطلقه فشمّل العد في الفرائض والنوافل جميعا باتفاق اصحابنا في ظاهر الرواية (٣) وقال في الهندية ويكره عدد الآي والتسبيح باليد الى ان قال ثم قيل الخلاف في الفرائض ويجوز في النوافل بالاجماع وقيل الخلاف في النوافل ولا يجوز في الفرائض بالاجماع والظاهر ان الخلاف في الكل كذا في التبيين (٤)

﴿ باب صلوة الوتر ﴾

﴿ الوتر واجب ام سنة ﴾

قال العلامة المرغيناني واجب عند ابي حنيفة وقال اي صاحبان الوتر سنة دليلهما الظهور اثار السن فيه حيث لا يكفر جاحده ولا يؤذن له ولا يبي حنيفة قوله عليه السلام ان الله تعالى زادكم صلوة الا وهي الوتر فصلوها ما بين العشاء الى طلوع الفجر امر وهو للوجوب ولهذا وجب القضاء بالاجماع وانما لا يكفر جاحده لان وجوبه ثبت بالسنة وهو المعنى بما روى عنه انه سنة وهو يؤدى في وقت العشاء فاكتفى باذانه واقامته (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

(١) رد المحتار ج ١ ص ٣٨١ (٢) خاتبة ج ١ ص ٥٨ (٣) بحر ج ٢ ص ٢٩ (٤) هندية ج ١ ص ١٠٥ (٥) هداية ج ١ ص ١٣٣

هو قول أبي حنيفة. وقال الشيخ أكمل الدين البابر تقي روى يوسف ابن خالد المسمتي أبي حنيفة أنها واجبة وهو الظاهر من مذهبه (١) وقال العلامة ابن عابدين (قوله بين الروايات) أي الثلاث المروية عن أبي حنيفة فإنه روى عنه أنه فرض وأنه واجب وأنه سنة والتوفيق أولى من التفريق فرجع الكل إلى الوجوب الذي مشى عليه في الكنز وغيره قال في البحر وهو أقوال الإمام وهو الصحيح محيط والأصح خانية وهو الظاهر من مذهبه مبسوط (٢) وقال العلامة ابن نجيم قوله الوتر واجب وهذا آخر أقوال أبي حنيفة وهو الصحيح كذا في المحيط والأصح كما في الخانية وهو ظاهر من مذهبه (٣) وقال في الهندية عن أبي حنيفة عنه في الوتر ثلاث روايات في رواية فريضة وفي رواية سنة مؤكدة وفي رواية واجب وهي آخر أقواله وهو الصحيح (٤) ومثله في مراقي الفلاح (٥)

﴿ القنوت في صلاة الفجر ﴾

قال العلامة المرغيناني فإن قنت الإمام في صلاة الفجر يسكت من خلفه عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يتبعه لأنه تبع لإمامه والقنوت في الفجر مجتهد فيه

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

ولهما أنه منسوخ ولا متابعة فيه ثم قيل يقف قائماً ليتابعه فيما يجب متابعتة وقيل يقعد تحقيقاً للمخالفة لأن الساكت شريك الداعي والأول أظهر يقف قائماً إن قنت الإمام (٦)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين. وقال العلامة عبد الله داماد أفندي. وفي هذه المسئلة دلالة على جواز اقتداء

(١) العناية ج ١ ص ٣٦٩ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٣٩١ (٣) البحر ج ١ ص ٣٤

(٤) الهندية ج ١ ص ١١٠ (٥) مراقي الفلاح ص ٤١ (٦) الهداية ج ١ ص ١٣٥

الحنفى بالشافعى اذا كان الامام يحتاط فى موضع الخلاف كما بين فى فصل الجماعة (١) وقال العلامة اكمل الدين الباورتى ودلت المسئلة على جواز الاقتداء بالشفعية يعنى ان هذه المسئلة تدل على شيئين احدهما ان اقتداء الحنفى المذهب بشافعى المذهب جائز والثانى ان المقتدى يتابع امامه فى قراءة القنوت فى الوتر (٢) وقال العلامة ابن نجيم قال فى الهداية والظاهر وقوفه ساكتا وصححه قاضيخان وغيره (٣) وقال فى الهندية ان قنت الامام فى صلوة الفجر يسكت من خلفه كذا فى الهداية ويقف قائما وهو الصحيح كذا فى النهاية هكذا فى مجمع الانهر (٤) وهكذا فى الفقه الاسلامى (٥)

﴿ باب النوافل ﴾

﴿ عدد ركعات النفل بتسليمة واحدة ﴾

قال العلامة المرغينانى ونوافل النهار ان شاء صلى بتسليمة ركعتين وان شاء اربعاً وتكره الزيادة على ذلك فاما نافلة الليل قال ابو حنيفة ان صلى ثمان ركعات بتسليمة جاز وتكره الزيادة على ذلك وقال لا يزيد بالليل على الركعتين بتسليمة ودليل كراهة الزيادة على ثمانية فى الليل انه عليه السلام لم يزد على ذلك ولولا الكراهة لزااد تعليم للجواز (٦)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابى حنيفة قال الشيخ احمد الطحطاوى وتكره الزيادة على اربع بتسليمة فى نفل النهار والزيادة على ثمان ليلا بتسليمة واحدة لانه عليه السلام لم يزد عليه وهذا اختيار اكثر المشايخ (٧) وقال العلامة الحصكفى وتكره الزيادة على اربع فى نفل النهار و

(١) مجمع الانهر ج ١ ص ١٢٩ (٢) العناية ج ١ ص ٣٨١ (٣) البحر ج ١ ص ٣٥ (٤) الهندية ج ١ ص ١١١

(٥) الفقه الاسلامى ج ١ ص ٨١٢ (٦) الهداية ج ١ ص ١٣٤ (٧) حاشية الطحطاوى ص ٢١٣

على ثمان ليلا بتسليمة لانه لم يرد وقال العلامة ابن عابدين قوله لانه لم يرد اى لم يرد عنه
 ﷺ انه زاد على ذلك الى ان قال وصحح في البدائع الكراهة قال وعليه عامة المشائخ
 وتمايمه في الحلية والبحر (١) وقال العلامة ابن نجيم قوله وكره الزيادة على اربع في نفل
 النهار وعلى ثمان ليلا بتسليمة والاصل فيه ان النوافل شرعت توابع للفرائض والتبع
 لا يخالف الاصل الى ان قال الا ان الزيادة على الاربع الى الثمان عرفناه بالنص. وقال
 ايضا واختلف المشائخ في الزيادة على الثمان بتسليمة واحدة مع اختلاف التصحيح
 فصحح الامام السرخسي عدم الكراهة معللا بان فيه وصل العباد بالعبادة وهو افضل ورده
 في البدائع بانه يشكل بالزيادة على الاربع في النهار قال والصحيح انه يكره الى ان قال
 وفي منية المصلي ان الزيادة المذكورة مكروهة بالاجماع اى باجماع ابي حنيفة وصاحبيه
 وبه يضعف قول السرخسي (٢) وقال في الهندية وكره الزيادة على اربع في نوافل
 النهار وعلى ثمان ليلا بتسليمة واحدة (٣)

❦ الافضل في النوافل الاربع ❦

قال العلامة برهان الدين المرغيناني والافضل في الليل عند ابي يوسف ومحمد مشي مشي وفي
 النهار اربع وعند ابي حنيفة فيهما اربع اربع دليل صاحبين الاعتبار بالتراويح دليل ابي
 حنيفة انه عليه السلام كان يصلي بعد العشاء اربعاً وروته عائشة وكان يواظب على الاربع في
 الضحى ولانه ادوم تحريمه فيكون اكثر مشقة وازيد فضيلة (٤) وقال
 العلامة الحصكفي والافضل فيهما الرباع بتسليمة وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله
 والافضل فيهما اى في صلاتي الليل والنهار الرباع الى ان قال وترجحت الاربع بزيادة منفصلة

لما انها اكثر مشقة على النفس وقد قال عليه السلام انما اجر ك على قدر نصبك (١) وقال الطحاوى والافضل فيهما اى الليل والنهار ربا ع عند ابي حنيفة الى ان قال فى مراقى الفلاح وقد ورد فعله عليه السلام على كلا النحويين لكن عقلنا زيادة فضيلة الاربع بانها اكثر مشقة على النفس بسبب طول تقيدها فى مقام الخدمة ورأينا عليه السلام قال انما اجر ك على قدر نصبك (٢) وقال فى الهندية والافضل فيهما ربا ع لانه اذوم تحريمة فيكون اكثر مشقة وازيد فضيلة (٣) وقال العلامة ابن نجيم والافضل فيهما الربا ع اى الافضل فى الليل والنهار اربع ركعات بتسليمة واحدة عند ابي حنيفة الى ان قال لكن عقلنا زيادة فضيلة الاربع لانها اكثر مشقة على النفس بسبب طول تقيدها فى مقام الخدمة ورأينا عليه السلام قال انما اجر ك على قدر نصبك (٤)

﴿ فصل فى القراءة، لزوم النفل بالشروع ﴾

قال العلامة المرغينانى ومن شرع فى نافلة ثم افسدها قضاها الى قوله وان صلى اربع ركعات نافلة وقرأ فى الاولين وقعد ثم افسد الاخيرين قضى ركعتين لان الشفع الاول قد تم والقيام الى الثالثة بمنزلة تحريمة مبتدئة فيكون ملزما هذا اذا افسد الاخيرين بعد الشروع فيهما. ولو افسد قبل الشروع فى الشفع الثانى لا يقضى الاخيرين عندهما وعن ابي يوسف انه يقضى اعتبار الشروع بالنذر ولهما ان الشروع ملزم ما شرع فيه وما لا صحة له الا به وصحة الشفع الاول لا تتعلق بالثانى بخلاف الركعة الثانية (٥)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين. اى لو افسد قبل الشروع فى الشفع الثانى لا يقضى الاخيرين عند الطرفين. قال

(١) الدر المختار ج ١ ص ٥٠٠ (٢) مراقى الفلاح مع حاشية الطحاوى ص ٢١٥، ٢١٣

(٣) الهندية ج ١ ص ١١٣ (٤) البحر الرائق ج ١ ص ٥٣ (٥) الهداية ج ١ ص ١٢٨

العلامة ابن الهمام. وقد رجع أبو يوسف عن هذا القول (١) وقال العلامة عبد الله داماد أفندي. ولو نوى اربعاً وفسد بعد القعود الأول يعني بعد ما قام الى الثالثة وقبله قضى ركعتين فقط عند الطرفين لما مرو وقال أبو يوسف يقضى اربعاً وفسد قبله اعتبار الشروع بالنذر والاصح رجوعه الى رجوع أبي يوسف الى قولهما (٢) وقال العلامة ابن نجيم قوله وقضى ركعتين لو نوى اربعاً وفسد بعد القعود الأول او قبله يعني فيلزمه الشفع الثاني ان افسده بعد القعود الأول والشروع في الثاني والشفع الأول فقط ان افسده قبل القعود بناء على انه لا يلزمه بتحريمه النفل اكثر من الركعتين وان نوى اكثر منهما وهو ظاهر الرواية عن اصحابنا لا يعارض الاقتداء وصحح في الخلاصة رجوع أبي يوسف الى قولهما (٣)

﴿ حكم من ترك القراءة في جميع ركعات النفل ﴾

قال العلامة المرغيناني وان صلى اربعاً ولم يقرأ فيهن شيئاً عادر ركعتين وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف يقضى اربعاً وهذه الى ان قال اذا ثبت هذا نقول اذا لم يقرأ في الكل قضى ركعتين عندهما اي عند الطرفين دليلهما التحريم قد بطلت بترك القراءة في الشفع الأول عندهما فلم يصح الشروع في الثاني وبقيت عند أبي يوسف فصح الشروع في الشفع الثاني ثم اذا فسد الكل بترك القراءة فيه فعليه قضاء الاربع عنده اي عند أبي يوسف (٤)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين اي وان صلى اربعاً ركعات ولم يقرأ فيهن شيئاً عادر ركعتين فقط. قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. وقد علم من هذا انه لا خلاف في الاخذ بقول الامام اذا وافقه احدهما ولذا قال الامام قاضي خان وان كانت المسئلة مختلفاً فيهما بين اصحابنا فان كان مع أبي

حنيفة أحد صاحبه يأخذ بقولهما أي بقول الامام ومن وافقه (١) وقال ايضا وفي كل ابواب العبادات رجح قول الامام ما لم تصح عنه رواية بها الغير اخذ (٢) وقال العلامة ابن نجيم بناء على انه لا يلزمه بتحريمه النقل اكثر من ركعتين وان نوى اكثر منهما وهو ظاهر الرواية عن اصحابنا لا يعارض الاقتداء. وصح في الخلاصة رجوع ابي يوسف الى قولهما فهو باتفاقهم لان الوجوب بسبب الشروع لم يثبت وضعابل لصيانة المودى وهو حاصل بتمام الركعتين فلا تلزم الزيادة بلا ضرورة (٣)

﴿ حكم ترك القراءة في احدى الركعتين ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قرأ في احدى الاوليين واحدى الاخرين على قول ابي يوسف قضاء الاربع وكذا عند ابي حنيفة الخ انما قال كذا اشارة الى انه ليس قوله باتفاق بينهما بل انما هو قوله على رواية محمد هاشم الهداية. دليل ابي يوسف لان التحريم باقية وعند محمد قضاء الاوليين فقط دليل محمد لان التحريم قد ارتفعت بترك القراءة في احدى الاوليين وقد انكر ابو يوسف هذه الرواية عنه وقال رويت لك وعن ابي حنيفة انه يلزمه قضاء ركعتين كما قال محمد ومحمد لم يرجع عن رواية عنه (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول محمد قال العلامة ابن الهمام قوله ومحمد لم يرجع عن روايته عنه واعتمدت المشايخ رواية محمد مع تصريحهم في الاصول (٥) وقال العلامة ابن عابدين بعد تفصيل المسئلة لكن انكر ابو يوسف على محمد رواية ذلك عن ابي حنيفة الى ان قال وما رواه محمد هو ظاهر الرواية

(١) شرح عقود رسم المفتى ص ٤١ (٢) شرح عقود رسم المفتى ص ٨٠

(٣) البحر الرائق ج ١ ص ٥٩ (٤) الهداية ج ١ ص ١٣٩ (٥) فتح القدير ج ١ ص ٣٩٩

واعتمده المشائخ (١) وقال العلامة عثمان بن علي الزيلعي بعد بسط
المسئلة واعتمد المشائخ قول محمد (٢) وقال العلامة ابن نجيم وذكر قاضي خان في شرح
الجامع الصغير ان ما رواه محمد هو ظاهر الرواية عن ابي حنيفة (٣)

﴿ حكم ترك القراءة في النفل ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قرأ في احدى الاولين لا غير قضى
اربعا عندهما وعند محمد قضى ركعتين . دليل الشيخين قضى اربعا بقاء التحريم لان
ترك القراءة في احدى الاولين لا يبطل التحريم عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف لا يبطل
التحريم اصلا هامش الهداية ودليل محمد لبطلان التحريم لان ترك القراءة في احدى
الاوليين لا يصح الشروع في الشفع الثاني فقضى ركعتين (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول محمد . قال العلامة وهبة الزحيلي . القراءة واجبة في جميع ركعات النفل وفي جميع
لوتر اما النفل فلان كل شفع منه صلوة على حدة والقيام الى الثالثة كتحرمة مبتداء
قوله لا يجب بالتحريم الاول الاربعتان على المشهور وفي الصورة المذكورة لما ترك
قراءة في الركعة الاولى بطل الشروع في الشفع الثاني فيقض ركعتين كما قال
محمد (٥) وقال في الهنديه اي لو ترك القراءة في ركعة او ركعتين فسد ذلك
الشفع (٦) وقال في الهداية ولو قرأ في احدى الاخيرين لا غير قضى اربعا عند ابي
يوسف وعندهما الركعتين (٧) قال

رد المحتار ج ١ ص ٥١٣ (٢) تبين الحقائق ج ١ ص ٤٥ (٣) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٠

الهداية ج ١ ص ١٣٩ (٥) الفقه الاسلامي ج ٢ ص ٥١ (٦) الهنديه ج ١ ص ١١٣ (٧) الهداية ج ١ ص ١٣٩

استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. الراجع في هذه المسئلة يعنى اذا قرأ في احدى الاوليين
لا غير قول محمد لان التحريمة ارتفعت عند محمد وقدر جح قوله في
المسئلة السابقة فكذا ههنا. قال العلامة ابن عابدين. وقوله احدى الاول فيه صورتان لان
هذه الواحدة اما اولاه او ثانيته في هذه الست يقضى اربعاً عندهما ور كعتين فقط
عند محمد بناء على اصله المار من فساد التحريمة بترك القراءة في ركعة من الشفع الاول
وفي هذه الست قد وجد ذلك فلم يصح عنده الشروع في الشفع الثاني
منها واما عندهما فلا تفسد التحريمة الى ان قال ومارواه محمد هو ظاهر الرواية واعتمده
المشائخ (١)

﴿ حكم القعود في النفل بعد الافتتاح قائماً ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة المرغيناني وان افتتحها قائماً ثم قعد من غير عذر جاز عند ابي
حنيفة وهذا استحسان وعندهما لا يجزئيه وهو قياس لان الشروع معتبر بالنذر له انه لم
يباشر القيام فيما بقي ولما باشر صحة بدونه بخلاف النذر لانه التزمه نصاً حتى لو لم ينص
على القيام لا يلزمه القيام عند بعض المشائخ (٢)

﴿ القول الراجع ﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة الحصكفي ويتنفل مع قدرته على القيام قاعداً ابتداءً وكذا بناءً
بعد الشروع بلا كراهة في الاصح وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله وكذا بناء الخ فصله
بكذا المافية من خلاف صاحبين قال في الخرائن ومعنى البناء ان يشرع قائماً ثم يقعد في
الاولى او الثانية بلا عذر استحساناً خلافاً لهما وهل يكره عنده الاصح لا وقوله في الاصح راجح

الى قوله بلا كراهة كما علمته فافهم (١) وقال العلامة ابن الهمام. وعلى هذا التقرير ينبغي اذا اطلق نذر الصلوة تجب بصفة القيام لانها عبادة عن القيام والقراءة الى اخرها فهو الركن الاصلى غير انه يجوز تركه الى القعود رخصة في النفل فلا ينصرف المطلق الا اليه (٢) وقال حسن بن عمار الشرنبلالى و جاز اتمامه اى اتمام القادر نفل قاعدا بعد افتتاحه قائما عند ابي حنيفة لان القيام ليس ركنا فى النفل فجاز تركه بلا كراهة على الاصح لان البقاء اسهل من الابتداء وابتداءه جالسا لا يكره فالبقاء اولى و كان صلى الله عليه وسلم يفتح التطوع ثم ينتقل من القيام الى القعود ومن القعود الى القيام روت العائشة (٣) وقال العلامة ابن نجيم. واما قوله ياء بان شرع فيه قائمائم قعد من غير عذر فهو قول ابي حنيفة وهذا استحسان وعندهما لا يجزيه وهو قياس (٤) وقال فى الهندية. واذا افتتح التطوع قائمائم اراد ان يقعد من غير عذر فله ذلك عند ابي حنيفة استحسانا كذا فى المحيط (٥)

﴿ حكم النفل على الدابة ﴾

قال العلامة المرغينانى ومن كان خارج المصر تنقل على دابته الى اى جهة توجهت يؤمى ياء لحديث ابن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى على حمار وهو متوجه الى خير يؤمى ياء (٦)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو يوسف يجوز ان يتنقل على دابته فى المصر والحاجة الى الركوب فيه اغلب. دليل ابي يوسف لما روى ان النبى صلى الله عليه وسلم ركب الحمار فى المدينة يعود سعد بن عباد وهو يصلى عليه و

١- رد المحتار ج ١ ص ٥١٥ (٢) فتح القدير ج ١ ص ٢٠٢ (٣) مراقى الفلاح ص ٢٦٦

٢- البحر الرائق ج ٢ ص ٦٣ (٥) الهندية ج ١ ص ١١٣ (٦) الهداية ج ١ ص ١٥٠

حكى ان ابا يوسف احتج به على ابي حنيفة فلم يرفع رأسه قيل انما لم يرفع رأسه رجوعاً منه الى الحديث وقيل بل هذا حديث شاذ فيما تعم به البلوى فلا يكون حجة الخ وذكر في الهارونيات ان عند ابي حنيفة لا يجوز التطوع على الدابة في المصر لان النص ورد خارج المصر على خلاف القياس والمصر ليس في معناه لان السير على الدابة فيه لا يكون متديداً عادة فرجعنا فيه الى القياس (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة برهان الدين المرغيناني ووجه الظاهر ان النص ورد خارج المصر والحاجة الى الركوب فيه اغلب (٢) وقال العلامة ابن عابدين قوله خارج المصر هذا هو المشهور وعندهما يجوز في المصر لكن بكرة عند محمد (٣) وقال العلامة ابن نجيم وقيد بخارج المصر لانه لا يجوز التنقل عليها في المصر (٤) وقال في الهندية ولا يجوز في المصر عند ابي حنيفة كذا في المحيط (٥) وقال العلامة ابن عابدين ايضا وفي كل ابواب العبادة رجح قول الامام نطقاً ما لم تصح عنه رواية بها الغير آخذ (٦)

﴿ حكم الصلوة النافلة راكبا ونازلا ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة المرغيناني فان افتتح التطوع راكبا ثم نزل يني وان صلى ركعة نازلا ثم ركب استقبل الى ان قال وعن ابي يوسف انه يستقبل اذا نزل ايضا وكذا عن محمد اذا نزل بعد ما صلى ركعة والاصح هو الظاهر (٧)

.....

(١) فتح القدير ج ١ ص ٢٠٣ (٢) الهداية ج ١ ص ١٥٠ (٣) رد المحتار ج ١ ص ٥١٦

(٤) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٣ (٥) الهندية ج ١ ص ١٥٢ (٦) شرح عقود ص ٨٠ (٧) الهداية ج ١ ص ١٥٠

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام والاصح هو الظاهر عنهم يعني اذ انزل يبنى مطلقاً (١) وقال العلامة اكمل الدين البابر تى والاصح هو الظاهر وهو ان الراكب اذ انزل يبنى والنازل اذ اركب استقبال لما ذكرنا (٢) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمى قوله والاصح وهو الظاهر وهو ان الراكب اذ انزل لا يستقبل وفي عكسه يستقبل (٣) وقال العلامة الحصكفى ولو افتتح النفل راكبا ثم نزل يبنى وفي عكسه لا لان الاول ادى اكمل مما وجب والثانى بعكسه (٤) وقال العلامة احمد الطحطاوى واذا افتتح النفل راكبا ثم نزل يبنى وفي عكسه لا لان الاول ادى اكمل مما وجب عليه والثانى بعكسه (٥) وقال العلامة ابن نجيم قوله وبني بنزوله لا بعكسه اى اذا افتتح النفل راكبا ثم نزل يبنى ولا يبنى اذا افتتحه نازلا ثم ركب الى ان قال والاصح هو الظاهر كذا فى الهداية (٦) وهكذا فى الهندية (٧)

﴿ باب ادراك الفريضة ﴾

﴿ ترتيب سنن الظهر ﴾

قال العلامة المرغينانى بخلاف سنة الظهر حيث يتركها فى الحالين لانه يمكنه اداؤها فى الوقت بعد الفرض هو الصحيح وانما الاختلاف بين ابي يوسف ومحمد فى تقديمها على الركعتين وتأخيرها عنهما (٨)

﴿ اختلاف الفقهاء وصورة المسئلة ﴾

ويقضيها اى سنة الظهر فى وقته قبل شفعه اى قبل الركعتين اللتين بعد الفرض قيل هذا عند ابي

١ (فتح القدیر ج ١ ص ٣٠٦) (٢) العناية ج ١ ص ٣٠٦ (٣) الكفاية ج ١ ص ٣٠٦ (٤) الدر المختار ج ١ ص ٥١

(٥) حاشية الطحطاوى ص ٢٩٣ (٦) البحر ج ٢ ص ٦٥ (٧) الهندية ج ١ ص ١٣٣ (٨) الهداية ج ١ ص ١٥٢

يوسف بناء على ان الابتداء بالفاتحة اولى وفي المحيط ان الامام الاعظم معه وقال محمد بن عبد الله بن ابي ابيان على ان الاولى فاتت عن محلها ضرورة فلا معنى لتفويت الثانية ايضا اختيارا و قيل ان الاختلاف على العكس اى قال محمد بن يقضى قبل الركعتين وقال ابو يوسف بعد الركعتين (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول محمد بن قال العلامة كمال الدين ابن الهمام والاولى تقديم الركعتين لان الرابع فاتت عن الموضع المسنون فلا تفوت الركعتين عن موضعهما قصد ابلا ضرورة (٢) وقال العلامة ابن عابدين (قوله وبه يفتى) اقول وعليه المتن لكن رجح في الفتح تقديم الركعتين قال في الامداد وفي فتاوى العتابي انه المختار وفي مبسوط شيخ الاسلام انه الاصح الى ان قال وهو قول ابي حنيفة وكذا في جامع قاضي خان (٣) وقال احمد الطحطاوى وفي فتاوى العتابي المختار تقديم اثنتين على الرابع وفي مبسوط شيخ الاسلام هو الاصح لحديث عائشة انه عليه الصلوة والسلام كان اذا فاتته الرابع قبل الظهر يصليهن بعد الركعتين (٤) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني قد اختلف الفاظ الفتوى في تقديم الركعتين على الرابع في سنن الظهر والاضهر ان هذا الاختلاف في الافضلية لا في الجواز وعدمه فمن قدم الركعتين او الرابع فلا حرج.

﴿ قضاء سنة الفجر ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا فاتته ركعتا الفجر لا يقضيها قبل طلوع الشمس لانه يبقى نفلا

(١) مجمع الانهرج ١ ص ١٣٢ (٢) فتح القدير ج ١ ص ٥١٥ (٣) رد المحتار ج ١ ص ٥١٣ (٤) حاشية الطحطاوى ص ٢٣٦

مطلقاً وهو مكروه بعد الصبح ولا بعد ارتفاعها عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد أحب إلى أن يقضيهما إلى وقت الزوال لأنه عليه السلام قضاهما بعد ارتفاع الشمس غداة ليلة التعريس هذا دليل محمد ولهما أن الأصل في السنة أن لا تقضى باختصاص القضاء بالواجب والحديث ورد في قضائهما تبعاً للفرض فبقى ما رواه على الأصل إلى أن قال وأما سائر السنن سواها أي سنة الفجر فلا تقضى بعد الوقت (١)

• القول الرابع •

هو قول الشيخين قال العلامة ابن عابدين (قوله وتقضى) أي إلى قبيل الزوال وقوله معه تنازعه قوله تقضى وفاتت فلا تقضى إلا معه حيث فات وقتها ما إذا فاتت وحدها فلا تقضى ولا تقضى قبل الطلوع ولا بعد الزوال ولو تبعاً على الصحيح (٢) وقال العلامة أحمد الطحاوي وأفاد الكلام أنها لا تقضى قبل طلوع الشمس وحدها أصلاً ولا بعد الطلوع وهو المعتمد (٣) وقال صدر الشريعة عبد الله بن مسعود فان فاتت بدون الفرض لا يقضى قبل طلوع الشمس وكذا بعد الطلوع عند الشيخين (٤) وقال الشيخ حسن بن عمار الشرنبلالي قيل لا خلاف بينهم في الحقيقة لأنهما يقولان ليس عليه القضاء وإن فعل لإبأس به ومحمد يقول أحب إلى أن يقضى وإن لم يفعل لا شيء عليه ولا بعد الزوال اتفاقاً على الصحيح وقيل يقضيهما تبعاً بعده ولا يقضيهما مقصوداً جماعاً كما في الكافي وغاية البيان (٥) وقال في الهنديّة إذا فاتت مع الفرض يقضيهما بعد طلوع الشمس إلى وقت الزوال ثم يسقط هكذا في محيط السرخسي وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق وإذا فاتتا بدون

(١) هندية ج ١ ص ١٥٢ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٣٩٩ (٣) حاشية الطحاوي ص ٣٠٠

(٤) شرح الوفاية ج ١ ص ١٤٩ (٥) مراقي الفلاح ج ١ ص ٢٢٦

الفرض لا يقضى عندهما خلافاً لمحمد هكذا في السر خسي (١) وقال العلامة ابن نجيم قوله ولم تقض الاتباع اي لم تقضى سنة الفجر الا اذا فاتت مع الفرض فتقضى تبعاً للفرض سواء قضاها مع الجماعة او وحده لان الاصل في السنة ان لا تقضى لاختصاص القضاء بالواجب (٢)

﴿باب قضاء الفوائت﴾

﴿الترتيب بين الفائتة﴾

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال العلامة المرغيناني وان فاتته اكثر من صلوات يوم وليلة اجزأته التي بدأ بها لانه اذا زاد على يوم وليلة تصير ستاً (وهذا عند الشيخين) وعن محمدانه اعتبر دخول وقت السادسة والاول هو الصحيح لان الكثرة بالدخول في حد التكرار وذلك في الاول (كما قال الشيخان) (٣)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة علاء الدين الحصكفي لدخولها في حد التكرار المقتضى للخرج بخروج وقت السادسة على الاصح وقال العلامة محمد امين بن عابدين تحت قوله (على الاصح) الى ان قال ولا يسقط الترتيب لافقوت ست صلوات وصرح في المحيط بانه ظاهر الرواية وصححه في الكافي وهو الموافق لما في المتون (٤) وقال الشيخ عبد الله داماد افندي وبصيرورة الفوائت ستا لدخولها في حد الكثرة المقتضية للخرج والكثرة تحصيل بالدخول في حد التكرار والدخول في حد التكرار يحصل بكون الفوائت ستاً وذا يحصل بخروج وقت السادسة وهو ظاهر الرواية عن ائمتنا الثلاثة واكتفى محمد بدخول وقت السادسة في رواية عنه والاول الصحيح اي بخروج السادسة (٥) وقال العلامة ابن نجيم

(١) هندية ج ١ ص ١١٢ (٢) بخرج ٢ ص ٤٢ (٣) هداية ج ١ ص ٥٥ (٤) رد المحتار ج ١ ص ٥٣٩ (٥) مجمع الانهر ج ١ ص ١٣٦

المصري. قوله وصيرورتها ستاى اى ويسقط الترتيب بصيرورة الفوائت ست صلوات لدخولها فى حد الكثرة المقضية للخرج لوقلتا بوجوبه والكثرة بالدخول فى حد التكرار وهو ان تكون الفوائت ستا وهو الصحيح وبه اندفع ما روى عن محمدان المعتبر دخول السادسة (١) وقال احمد الطحطاوى (اذا صارت الفوائت) الحقيقة او الحكمية ستا) لانه لو وجب الترتيب فيها لوقعوا فى حرج عظيم وهو مدفوع بالنص والمعتبر خروج وقت السادسة فى الصحيح (٢)

﴿ عود الترتيب فى مادون الخمسة ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة المرغينانى ولو قضى بعض الفوائت حتى قل ما بقى عاد الترتيب عند البعض وهو الاظهر وانه روى عن محمد وقال بعضهم لم يعد الترتيب (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو عدم عود الترتيب. قال العلامة علاء الدين الحصكفى ولا يعود لزوم الترتيب بعد سقوطه بكثرتها اى الفوائت بعود الفوائت الى القلة بسبب القضاء لبعضها على المعتمد لان الساقط لا يعود وكذا لا يعود الترتيب بعد سقوطه بباقي المسقطات وقال العلامة ابن عابدين (قوله بسبب القضاء لبعضها كما اذا ترك رجل صلوة شهر مثلاثم قضاها الا صلوة ثم صلى الوقتية ذاكرها فانها صحيحة الى ان قال (قوله على المعتمد) هو اصح الروايتين وصححه ايضا فى الكافى والمحيط وفى المعراج وغيره وعليه الفتوى (٤) وقال الشيخ احمد الطحطاوى ولم يعد الترتيب بين الفوائت التى كانت كثيرة بعودها الى القليلة بقضاء

بعضها لان الساقط لا يعود في اصح الروايتين وعليه الفتوى وترجيح عود الترتيب ترجيح
 بلا مرجح (١) وقال العلامة ابن نجيم قوله ولم يعد بعودها الى القلة اي لم يعد وجوب
 الترتيب بعود الفوائت الى القلة بسبب القضاء بعد سقوطه بكثرتها كما اذا ترك رجل
 صلاة شهر مثلاً ثم قضاها الاصلوة ثم صلى الوقتية اذا كررها فانها صحيحة لان الساقط
 قد تلاشى فلا يحتمل العود كالماء القليل اذا تنجس فدخل عليه الماء الجاري حتى
 كثروا سال ثم عاد الى القلة لا يعود نجسا واختاره الامام السرخسي والامام البزدوي الى ان
 قال وعليه الفتوى (٢) وقال في الهندية الترتيب اذا سقط بكثرة الفوائت ثم قضى بعض
 الفوائت اقل من ستة الاصح انه لا يعود هكذا في الخلاصة قال الامام الزاهد ابو حفص
 الكبير وعليه الفتوى كذا في المحيط (٣)

﴿ حكم صلاة الوقت قبل الفائتة ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن صلى العصر وهو ذاكرانه لم يصل الظهر فهي فاسدة فانه يقضى
 الظهر ثم يصلى العصر الا اذا كان في اخر الوقت وهي مسألة الترتيب واذا فسدت
 الفرضية لا يبطل اصل الصلوة عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند محمد تبطل دليل محمد لان
 التحريم عقدت للفرض فاذا بطلت الفرضية بطلت التحريم اصلاً ولهما انهاى
 التحريم عقدت لاصل الصلوة بوصف الفرضية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف
 بطلان الاصل (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين قال العلامة قاضي خان رجل افتتح العصر في اخر وقتها فلما صلى ركعتين

(١) حاشية الطحطاوى ص ٢٢١ (٢) البحر الرائق ج ٢ ص ٨٦ (٣) الهندية ج ١ ص ٢٣ (٤) الهداية ج ١ ص ١٥٦

غربت الشمس ثم تذكر أنه لم يصل الظهر فإنه يتم العصر ثم يقضى الظهر لأنه لو افتتح
العصر في آخر وقتها مع تذكر الظهر يجوز فهذا الولي (١) وقال العلامة ابن عابدين (قوله
المستحب) أي الذي لا كراهة فيه فهستأني وقيل أصل الوقت ونسبه الطحاوي إلى
الشيخين والأول إلى محمد بن علي بن أحمد الثاني قاضي خان في شرح الجامع وفي
المسبوط أن أكثر مشائخنا على أنه قول علمائنا الثلاثة وقال في آخر الصفحة فاعتبار أصل
الوقت هو قول أئمتنا الثلاثة كما مر عن المسبوط وأن عليه أكثر المشائخ وهو مقتضى
إطلاق المتون ولذا جزم به فقيه النفس الإمام قاضي خان بلفظ عندنا فاقضى أنه المذهب
(٢) وقال العلامة حسن بن عمار الشرنبلالي المستحب لم يذكر هذا في ظاهر الرواية فوقع
الاختلاف بين المشائخ فنسب الطحاوي اعتبار أصل الوقت لهما واعتبار وقت
المستحب لمحمد ورجح في المحيط قول محمد وإضافي الظهيرية لما في الملتقى من
أنه إذا افتتح العصر في أول وقتها وهو ناس للظهر ثم احمرت الشمس ثم ذكر الظهر مضى
في العصر قال فهذا نص على أن العبرة للوقت المستحب وحينئذ انقطع الاختلاف بين
المشائخ لأن المسئلة حيث لم تذكر في ظاهر الرواية وثبت في رواية أخرى تعيين
المصير إليها (٣) وقال أحمد الطحاوي وليس من الحكمة إضاعة الموجود في طلب
المفقود بضيق الوقت المستحب لأنه يلزم من مراعاة الترتيب وقوع
الحاضرة ناقصة فيغير به حكم الكتاب فيسقط بضيق الوقت المستحب الترتيب
ولا يعود بعد خروجه في الأصح (٤) وهكذا في الهندية (٥)

﴿ فساد الصلوة قسمان ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة المرغيناني^١ ثم العصر يفسد فساداً موقوفاً حتى لو صلى ست صلوات ولم يعد الظهر انقلب الكل جائزاً وهذا عند أبي حنيفة^٢ وعندهما يفسد فساداً باتاً لا جواز لها بحال وقد عرف ذلك في موضعه (١)

﴿صورة المسئلة﴾

المعروفة في موضعها فقال رجل ترك الصلوة الفجر وصلى بعدها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر في اليوم الثاني والظهر مع التذكر جاز ظهر اليوم الثاني اجماً عاوماً صلى قبله فيه اختلاف وفي المبسوط هذه هي المسئلة التي يقال واحدة تصح الخمس وواحدة تفسد الخمس فالواحدة المصححة هي السادسة قبل قضاء المتروك والواحدة المفسدة هي المتروكة تقضي قبل السادسة والاصل فيه ان العلة انما تؤثر في غيرها لا في نفسها لانها صفة تحل بالمحل فيعتبر بها حال المحل ومحال ان تكون العلة محلاً ثم سقوط الترتيب حكم والكثرة علة وانما ثبت الحكم اذا ثبتت العلة في حق ما بعدها لا في حق نفسها لئلا يؤدي الى تقديم الحكم على السبب كما اذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت يثبت الاذن فيما يتجر بعده لا في ذلك البيع الذي راه الى ان قال فثبت الجواز للكل (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبي حنيفة^٣ قال العلامة ابن الهمام وجه قولهما وهو القياس ان سقوط الترتيب الى ان قال وجه قوله وهو الاستحسان ان المسقط الكثرة وهي قائمة بالكل فوجب ان تؤثر السقوط ولهذا لو اعادها بالترتيب جاز عندهما ايضاً (٣) وقال العلامة الحصكفي^٤ وفساد اصل الصلوة

(١) الهداية ج ١ ص ٥٦ (٢) الكفاية ج ١ ص ٣٣٢ (٣) فتح القدير ج ١ ص ٣٣٣

بترك الترتيب موقوف عند أبي حنيفة سواء ظن وجوب الترتيب أو لا فإن كثرت وصارت الفوائت مع الفائتة ستأظهر صحتها الخ وقال العلامة ابن عابدين (قوله عند أبي حنيفة) وأما عندهما فالفسادات قال في التقريرات صلى الله عليه وسلم هذا القول (قوله وأما عندهما فالفسادات لكن عند محمد فسد الأصل مع فساد الوصل وعند أبي يوسف فسد الوصف فقط فساداً باتاً) (١) وقال العلامة قاضي خان رجل ترك الظهر وصلى بعدها ست صلوات وهو ذاكر للمتروكة كان عليه قضاء المتروكة لا غير وقال أبو يوسف ومحمد أنه يقضى المتروكة وخمساً بعدها (٢) وهكذا في الهندية (٣) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني ثبت ترجيح قول الإمام على ترتيب أصول الافتاء التي ذكر العلامة ابن عابدين في شرح العقود رسم المفتي الاستحسان مقدم على القياس وقول الإمام هو الاستحسان. وهكذا صاحبان خالفوا في ما بينهما كما في عبارة رد المحتار وهكذا ثبت من طريق الإمام قاضي خان لأنه ذكر أو لا قول الإمام كما هو الظاهر من عبارته.

﴿ الترتيب بين الوتر والفجر ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو صلى الفجر وهو ذاكر أنه لم يوتر فهي فاسدة عند أبي حنيفة خلافهما وهذا بناء على أن الوتر واجب عنده أي عند أبي حنيفة وسنة عندهما ولهذا قال صاحبان لا ترتيب فيما بين الفرائض والسنن وقال أبو حنيفة الوتر واجب والترتيب بين الفرائض والواجبات واجب ولهذا الوصلى حرج وهو ذاكر أنه لم يوتر فهي فاسدة أي صلاة الفجر إذا كان في آخر الوقت (٤)

.....

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة الحصكفي الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر اداء وقضاء لازم وقال العلامة ابن عابدين (قوله اداء وقضاء) الواو بمعنى او مانعة الخلو فيشمل ثلاث صور ما اذا كان الكل قضاء او البعض قضاء والبعض اداء هو الكل اداء كالعشاء مع الوتر (١) وقال العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخاري وفي الاصل لو تذكر في الفجر انه لم يصل الوتر فسد فجره عند ابي حنيفة الا ان يكون في اخر الوقت (٢) وقال العلامة عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة فلم يجز فرض فجر من ذكر انه لم يوتر هذا تفريع لقوله والوتر وهذا عند ابي حنيفة (٣) وقال العلامة ابن عابدين قوله ولو لم يسع الوقت كل الفوائت صورته عليه العشاء والوتر مثلاً لم يصل الفجر حتى بقي من الوقت ما يسع الوتر مثلاً وفرض الصبح فقط ولم يسع الصلوات الثلاث فظاهر كلامهم ترجيح انه لا تجوز صلاة الصبح ما لم يصل الوتر (٤) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني والمتون على قول الامام كما في الهداية والكنز والوقاية وغيرها.

﴿حكم الوتر قبل صلاة العشاء﴾

قال العلامة المرغيناني وعلى هذا اذا صلى العشاء ثم توضع وصلى السنة والوتر ثم تبين انه صلى العشاء بغير طهارة فعنده اي عند ابي حنيفة يعيد العشاء والسنة دون الوتر لان الوتر فرض على حدة عند ابي حنيفة وعندهما يعيد الوتر ايضا لكونه تبعاً للعشاء (٥)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة اي لا يعيد الوتر في صورة المذكورة كما مر ان الوتر واجب وصلاة على حدة

.....

(١) رد المحتار ج ١ ص ٥٣٦ (٢) خلاصة ج ١ ص ٨٩ (٣) شرح الوقاية ١٨٢

(٤) رد المحتار ج ١ ص ٥٣٨ (٥) هداية ج ١ ص ١٥١

عند أبي حنيفة قال العلامة جلال الدين الخوارزمي (قوله وعلى هذا) أي على أن الوتر واجب عنده وقداؤه في وقته بطهارة أذوقته وقت العشاء لا بعده وقد سقط الترتيب بعذر النسيان فلا تلزمه الإعادة (١) وقال العلامة ابن عابدين لو صلى العشاء بلا وضوء والوتر والسنة به يعيد العشاء والسنة لا الوتر لأنه أداه ناسيان العشاء في ذمته فسقط الترتيب (٢) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. الراجح في كلتا المسئلتين قول الإمام لأن الوتر واجب على الصحيح عند الأحناف وهو قول الإمام فالترتيب بين الفرائض والواجبات واجب كما هو في كتب الفقه وهكذا الوتر صلوة على حدة إذا أداه بالنسيان سقط الترتيب بينه وبين العشاء.

﴿ باب سجود السهو ﴾

﴿ حكم الصلوة بترك القعدة الأخيرة ﴾

قال العلامة مرغيناني. وإن قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه عندنا إلى أن قال وتحولت صلواته نفلًا أي التي لم يقعد للرابعة وقال إلى الخامسة وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافاً لمحمد علي ما مر في باب قضاء الفوائت (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة أكمل الدين البابر تبي. ولا شك أن بطلان وصف الغرضية وتحوله نفلًا أولى من بطلان أصل الصلوة ووصفها (٤) وقال العلامة الحصكفي. ولو سها عن القعود الأخير عاد ما لم يقيد بها بسجدة وإن قيد بها بسجدة عاد ما لا ناسيا أو ساهيا أو مخطئا تحول فرضه نفلًا برفعها عند محمد وقال العلامة ابن عابدين قوله عند محمد ظاهره أنه راجع لكل المتن فيكون محمدًا قائلًا بتحولها نفلًا وليس

كذلك لبطلان الفريضة وكلمة بطل الفرض عنده بطل الاصل فتعين ان يكون راجعاً لقوله برفعه فيكون المتن اختار قول ابي حنيفة وابي يوسف في عدم بطلان الاصل الى ان قال فضم السادسة مبنى على قولهما فقط كما نص عليه في الحلية (١) وقال العلامة ابن نجيم قوله فان سجد بطل فرضه برفعه لانه استحکم شروعه في النافلة قبل اكمال اركان المكتوبة الى ان قال قوله وصارت نفلاً فيضم اليها السادسة لما سبق مراراً من انه لا يلزمه من بطلان الوصف بطلان الاصل (٢) وقال في الهندية وتحوّلت صلواته نفلاً عند الشيخين ويضم اليها ركعة سادسة ولو لم يضم فلا شيء عليه وبطل الفرض باتصال ركعة الخامسة (٣) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني هذه المسئلة مبنية على اصل هو ان بطلان الوصف لا يلزم منه بطلان الاصل عند الشيخين فاذا بطلت الفريضة لا يلزم منه بطلان اصل الصلوة فصارت نفلاً وان بطلان الوصف يلزم معه بطلان الاصل في مسئلة الصلوة عند محمد فاذا بطلت الفريضة بطلت اصل الصلوة.

﴿ وقت بطلان الفرض بترك القعدة الاخيرة ﴾

قال العلامة المرغيناني ثم انما يبطل فرضه بوضع الجبهة عند ابي يوسف لانه سجود كامل وعند محمد برفعه لان تمام الشيء باخيره وهو الرفع ولم يصح مع الحدث وثمرة الاختلاف تظهر فيما اذا سبقه الحدث في السجود بنى عند محمد خلافاً لابي يوسف (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول محمد قال العلامة كمال الدين بن الهمام قوله وعند محمد برفعه لان تمام الشيء باخيره وهو الرفع ولم يصح مع الحدث واختاره فخر الاسلام وغيره للفتوى لانه ارفق واقيس

(١) رد المحتار ج ١ ص ٥٥٢ (٢) البحر ج ٢ ص ١٠٢ (٣) الهندية ج ١ ص ١٢٩ (٤) الهداية ج ١ ص ١٥٩

(١) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي قوله وعند محمد برفعه الجبهة وهو المختار للفتوى (٢) وهكذا في العناية (٣) وقال العلامة الحصكفي عند محمد به يفتى لان تمام الشيء باخره (٤) وقال العلامة ابن نجيم وقوله برفعه اي برفع الوجه عن الارض اشارة الى ان المختار للفتوى الى ان قال لان تمام الشيء واخر السجدة الرفع (٥) وقال العلامة عبد الله داماد افندي وعند محمد يصلي ستا وهو اقيس وعليه الفتوى كما في الكافي (٦) وقال العلامة ابن نجيم وفي المحيط وان شرع معه رجل في الخامسة يصلي ركعتين عند ابى يوسف وعند محمد ستا الى ان قال وعند محمد لم ينقطع احرام الفرض وهو الاصح لانه صار شارعا في النفل من غير تكبيرة جديدة (٧) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني وانما يصلي ستا لان المقتدى شرع مع الامام في النافلة لان الاخيرين للامام نافلة فتكون الشفعة الاخيرة نافلة فلو ادى اربع فقط تكون الركعتان نافلة والركعتان فرضا وهذا الاصح لان الفرض رباعية ولو ادى ستا تكون الاربع فرضا والاثنان نفلا ويعلم منه حكم الفجر والمغرب ففي الفجر يؤدى اربع وفي المغرب يؤدى خمس.

﴿ حكم اقتداء بعد قيام الامام الى الخامسة ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو اقتدى به انسان فيهما اي بالساهي يصلي ستا عند محمد لانه يؤدى بهذه التحريمة وعندهما يصلي ركعتين لانه استحکم خروجه عن الفرض (٨)

﴿ توضيح العبارة ﴾

يؤدى بالساهي في الخامسة فيأتي المقتدى بعد الامام بربع ركعات وان اقتدى به في

صح القدير ج ١ ص ٣٣٦ (٢) الكفاية ج ١ ص ٣٣٦ (٣) العناية ج ١ ص ٣٣٦ (٤) الدر المختار ج ١ ص ٥٥٢

البحر الرائق ج ٢ ص ١٠٣ (٦) مجمع الانهر ج ١ ص ١٥٢ (٧) البحر الرائق ج ٢ ص ١٠٥ (٨) الهداية ج ١ ص ١٦٠

السادسة يأتي بعده بخمس ركعات يصلي ركعة ويقعد ثم يصلي ركعتين ويقعد ثم يصلي ركعتين ويقعد لانه لما شرع في تحريمه الامام لزمه ما أدى بها الامام وقدا أدى الامام ستا (١)

﴿القول الرابع﴾

هو قول محمد قال العلامة الحصكفي ولو اقتدى به فيهما صلاهما ايضا وقال العلامة ابن عابدين قوله ولو اقتدى به اي لو اقتدى شخص بالذي قعد على الرابعة ثم قام وضم السادسة صلاهما اي ركعتين ايضا الى ان قال وعند محمد ستا وهو الاصح لانه لو انقطعت التحريم لا احتاج الى تكبير جديدة فصار شارعا في الكل (٢) وقال العلامة ابوبكر الحدادي فان اقتدى به احد في هاتين الركعتين لزمه ان يقضي ستا عند محمد قال في الوجيز وهو الاصح الى ان قال صار المقتدى شارعا في الكل فلزمه ما أدى الامام بهذه التحريم وقدا أدى ستا (٣)

﴿حكم صلاة المقتدى بعد فسادها حين الاقتداء في الخامسة﴾

قال العلامة المرغيناني ولو افسده المقتدى اي ما شرع فيه لا قضاء عليه عند محمد اعتبارا بالامام وعند ابى يوسف يقضى ركعتين لان السقوط بعارض يخص الامام (٤)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

ولو افسد المقتدى لا قضاء عليه عند محمد اعتبارا بما اذا افسده الامام فان حال المأموم لا يكون اقوى حالا من الامام والالزم زيادة الفرع على الاصل وعند ابى يوسف يقضى ركعتين لان السقوط بعارض يخص الامام تقريره ان المقتضى للوجوب وهو الشروع من المخاطب

(١) العناية ج ١ ص ٣٣٨ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٥٥٢ (٣) الجوهر ج ١ ص ٩٢ (٤) الهداية ج ١ ص ١٦٠

بالنهي عن الابطال قام في حق الامام فكذا في حق المأموم لبناء صلاته على صلاة الامام
وحينئذ يجب القضاء عليهما جميعا عملا بالمقتضى (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي يوسف قال العلامة كمال الدين بن الهمام قوله عند ابي يوسف يقضى ركعتين
الى ان قال ثم الفتوى هنا على قول ابي يوسف (٢) وقال العلامة الحصكفي وان
افسد قضاءهما به يفتى نقاية (٣) وقال العلامة داماد افدى ولو افسد المقتضى
ايهما قضاهما عند ابي يوسف لان السقوط بعارض يخص الامام كما في الهداية وفيه
دلالة على ان لانص عن الامام لكن في التبيين وغيره ان هذا قول الشيخين وهو الصحيح
وعليه الفتوى (٤) وقال العلامة ابن نجيم وقال ابو يوسف يلزمه قضاء الركعتين وهو الاصح
الى ان قال وفي السراج الوهاج وعليه الفتوى (٥) وهكذا في الجوهرية (٦)

﴿ حكم الاقتداء عند سجدة السهو ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن سلم وعليه سجدة السهو فدخل رجل في صلوته بعد التسليم
فان سجد الامام كان داخلا ولا فلا اي وان لم يسجد لم يدخل وهذا عند ابي حنيفة وابي
يوسف وقال محمد هو داخل سجد الامام او لم يسجد دليل محمد لان عنده سلام من عليه
سهوا لا يخرج عن الصلوة اصلا لانها وجبت جبر النقصان فلا بد ان يكون في احرام
صلوة وعندهما يخرج على سبيل التوقف لانه محلل في نفسه (٧)

﴿ القول الخامس ﴾

الغاية ج ١ ص ٢٢٨ (٢) فتح القدير ج ١ ص ٢٢٨ (٣) الدر المختار ج ١ ص ٥٥٣

مجمع الانهر ج ١ ص ١٥١ (٥) البحر الرائق ج ٢ ص ١٠٥ (٦) الجوهرية ج ١ ص ٩٣ (٧) الهداية ج ١ ص ١٦٠

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن الهمام. بعد تفصيل المسئلة والتوقف في بقاء
التحرمة وبطلانها اصح لان التحريم واحدة فاذا بطلت لا تعود الا باعادة ولم توجد (١) وقال
العلامة الحصكفي. سلام من عليه سجود سهو يخرج من الصلوة خروجا موقوفا ان
سجد عاد اليها والا لا وعلى هذا فيصح الاقتداء به الى ان قال ان سجدا للسهو في المسائل
الثلاث والا لا يسجد لا تثبت الاحكام المذكورة وقال العلامة محمد امين ابن عابدين في تفصيل
العبارة والحاصل ان الصواب في التعبير ان يقول كما قال ابن الكمال سلام من عليه
السهو يخرج منها خروجا موقوفا عندهما خلافا لمحمد فيصح الاقتداء به ان
سجد بعد الافلا (٢) وقال العلامة الزيلعي. وانما التوقف في عود التحريم ثانيا بمعنى انه ان
عاد الى سجود السهو تعود التحريم والافلا وهذا السهل لتخريج المسائل والاول اصح لان
التحرمة اذا بطلت لا تعود الا باعادة لم توجد (٣) وقال العلامة عبيد الله بن
مسعود صدر الشريعة حتى ان سلم ثم اقتدى به انسان ثم سجدا للسهو يكون الاقتداء
صحيحا ولو لم يسجد بل رفض الصلوة لم يصح الاقتداء (٤) وهكذا في حاشية الطحطاوي (٥)

﴿ باب صلوة المريض ﴾

﴿ الايماء بالعين والقلب والحاجبين في الصلوة ﴾

قال العلامة المرغيناني. فان لم يستطع الايماء برأسه اخرت عنه ولا يؤمى بعينه ولا بقلبه
ولا بحاجبيه خلافا لرفرلماروين من قبل (٦)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

(١) فتح القدير ج ١ ص ٣٥٠ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٥٥٣ (٣) تبين الحقائق ج ١ ص ١٩٨

(٤) شرح الوقاية ج ١ ص ١٨٤ (٥) حاشية الطحطاوي ص ٢٥٦ (٦) الهداية ج ١ ص ١٦١

وقال زفر يَوْمِي بعينه وقلبه واذا صح يعيد وذكر في المختلفات قال زفر يَوْمِي بالحاجبين
اولا لقربه من الرأس فان عجز فبالعينين فان عجز فبقليه وقال الحسن بحاجبيه وقلبه
ويعيد اذا صح وعن ابي يوسف ان المريض اذا عجز عن الايماء بالرأس يَوْمِي بعينه
ولا يَوْمِي بقلبه وسئل محمد عن ذلك فقال اشك ان الايماء بالرأس يجوز ولا اشك ان
الايماء بالقلب لا يجوز واشك في الايماء بالعين انه هل يجوز (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول علمائنا الثلاثة ما هو ظاهر الرواية عنهم. قال العلامة قاضي خان اذا عجز المريض عن
الايماء بالرأس في ظاهر الرواية يسقط عنه فرض الصلوة ولا يعتبر الايماء بالعينين
والحاجبين (٢) وقال العلامة ابن نجيم قوله ولم يَوْم بعينه وقلبه وحاجبه وقال زفر يَوْمِي
بحاجبه فان عجز فبعينه فان عجز فبقليه الى ان قال والصحيح مذهبنا لحديث عمران
وابن عمران (٣) وقال العلامة الحصكفي ولم يَوْم بعينه وقلبه وحاجبه
خلاف الزفر (٤) وهكذا في الهندية (٥)

﴿ حكم الصلوة صح المريض فيه ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن صلى قاعداير كع ويسجد لمرض ثم صح بنى على صلواته
قائما عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد استقبل بناء على اختلافهم في الاقضاء
وقد تقدم بيانه في باب الامامة (٦)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

قوله ومن صلى قاعداير كع ويسجد لمرض به ثم صح بنى على صلاته قائما وهذا عند الشيخين

(١) الكفاية ج ١ ص ٣٥٩ (٢) الخانية ج ١ ص ٨٣ (٣) البحر الرائق ج ٢ ص ١١٦

(٤) الدر المختار ج ١ ص ٣٦٢ (٥) الهندية ج ١ ص ١٣٤ (٦) الهداية ج ١ ص ١٦٢

دليلهما لان من اصلهما ان القاعدة يوم القائم فكذا يجوز ان يبنى الانسان في حق نفسه
صلاة القائم على تحريم القاعدة وقال محمد يستقبل دليله لان من اصله ان القائم لا يصلى
خلف القاعدة فكذا لا يبنى في حق نفسه (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الشيخين قال العلامة اكمال الدين البابر تبنى بناء على اختلافهم في الاقتداء يعنى
ان كل فصل يجوز الاقتداء فيه جواز بناء اخر الصلوة على اولها ههنا (٢) وقال
العلامة الحصكفى ولو صلى قاعد ابركوع وسجد فصح بنى (٣) وقال
العلامة الزينعى ولو صلى قاعد ابركع ويسجد فصح بنى اى صلى بعض صلاته قاعد ابركع
ويسجد فصح بنى وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف (٤) وقال العلامة طاهر بن
عبد الرشيد البخارى وهى فرع مسئلة اخرى وهى ان من شرع فى الصلوة قاعد اثم زال
العذر فى خلال الصلوة عندهما يبنى على صلوته الى ان قال فما صح الاقتداء
جاز البناء (٥) قال استاذنا المفتى غلام قادر النعمانى فاقتداء القائم خلف القاعدة صحيح
عندهما اى عند ابى حنيفة وابى يوسف فكذا البناء ايضا يصح.

﴿ حكم القعود فى وسط التطوع ﴾

قال العلامة مرغينانى ومن افتتح التطوع قائما الى ان قال وان قعد بغير عذر يكره بالاتفاق
وتجوز الصلوة عنده اى عند الامام ولا تجوز عندهما وقدم فى باب النوافل (٦)

﴿ القول الخامس ﴾

(١) الجوهرية ج ١ ص ٩٤ (٢) العناية ج ١ ص ٢٠ (٣) الدر المختار ج ١ ص ٥٦٣ (٤) تبين الحقائق
ج ١ ص ٢٠٢ (٥) خلاصة الفتاوى ج ١ ص ٩٦ (٦) الهداية ج ١ ص ١٦٢

هو قول الامام. قال العلامة ابن الهمام ولذا كان الاصح خلاف ما ذكره المصنف من قوله وان قعد بغير عذر يكره بالاتفاق (١) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي. قال اي فخر الاسلام لو قعد في النفل من غير عذر لا يكره في الصحيح (٢) وهكذا في العناية (٣) وقال العلامة الحصكفي. وله القعود بلا كراهة مطلقا هو الاصح ذكره الكمال وغيره وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله وله القعود اي بعد الافتتاح قائما قوله بلا كراهة مطلقا اي بعذر ودونه امام مع العذر فاتفقا واما بدونه فيكره عند الامام على اختيار صاحب الهداية ولا يكره على اختيار فخر الاسلام وهو الاصح لانه مخير في الابتداء بين القيام والقعود فكذا في الانتهاء (٤) وقال في الهندية واذا افتتح التطوع قائما ثم اراد ان يقعد من غير عذر فله ذلك عند ابي حنيفة استحسانا كذا في المحيط (٥) وهكذا في البحر (٦)

﴿ الصلوة في السفينة ﴾

قال العلامة المرغيناني. ومن صلى في السفينة من غير علة اجزأه عند ابي حنيفة والقيام افضل وقال لا يجزيه الا من عذر (٧)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

دليل صاحبين. لان القيام مقدور عليه فلا يترك وله اي لابي حنيفة ان الغالب فيها دوران الراس وهو كالتحقق الا ان القيام افضل عند الامام لانه ابعد عن شبهة الخلاف.

﴿ وتوضيح المقام ﴾

قال العلامة اكمل الدين البابر تقي في هذه المسئلة ومن صلى في السفينة قاعدا المصلي في

(١) فتح القدير ج ١ ص ٢٢٢ (٢) الكفاية ج ١ ص ٢٢٢ (٣) العناية ج ١ ص ٢٦١ (٤) رد المحتار ج ١ ص ٥٢٣

(٥) الهندية ج ١ ص ١١٣ (٦) البحر الرائق ج ٢ ص ١١٤ (٧) الهداية ج ١ ص ١٢٢

السفينة اما ان يكون عاجزا عن القيام اولافان كان عاجزا جازا ان يصلى قاعدا بالاتفاق وان لم يكن فاما ان تكون السفينة راسية او سائرة فان كانت راسية لم تجز الصلوة قاعدا بالاتفاق وان كانت سائرة جاز عند ابي حنيفة والقيام افضل وقال لا يجوز وهو القياس لان القيام مقدور عليه والمقدور عليه لا يترك وله وهو وجه الاستحسان ان الغالب من حال راكب السفينة دورا ان الرأس عند القيام والغالب كالمحقق الا ترى ان نوم المضطجع جعل حدثا لان الغالب من حاله ان يخرج منه شيء لزوال الاستمساك (١)

القول الرابع

هو قول صاحبين قال العلامة الحصكفى وقال لا يصح الا بعدد وهو الاظهر برهان وقال العلامة ابن عابدين قوله وهو الاظهر وفي الحلية بعد سوق الادلة والاظهر ان قولهما شبه فلا جرم ان فى الحاوى القدسى وبه نأخذ (٢) وقال العلامة حسن بن عمار الشرنبلالى صلوة الفرض فيها وهى جارية قاعدا بلا عذر صحيحة عند ابي حنيفة بالركوع والسجود وقال لا تصح الا من عذر وهو الاظهر (٣) وقال الشيخ احمد الطحطاوى وقال لاى ابو يوسف ومحمد لا تصح جالسا الا من عذر وهو الاظهر لحديث ابن عمران النبى صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلوة فى السفينة فقال صل فيها قائما الا ان تخاف الغرق وقال مثله لجعفر الى ان قال ودليل الامام اقوى فيتبع لان ابن سيرين قال صلينا مع انس فى السفينة فعودا ولو شئنا لخرجنا الى الجدر وقال مجاهد صلينا مع جنادة (٤) وقال العلامة العالم بن العلاء الاندلسى فان صلى فيها قاعدا وهو يقدر على القيام او الخروج اجزاؤه عند ابي حنيفة استحسانا وفى الطحاوى وقد اساء (٥) وقال فى الهندية. واذا صلى قاعدا فى السفينة وهى تجرى مع القدرة على القيام تجوز مع الكراهة

(١) العناية ج ١ ص ٦٢ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٦٣ (٣) نور الايضاح ص ٩٤ (٤) طحطاوى ٢٢٣ (٥) تاتر خانية ج ١ ص ٢٢

عند أبي حنيفة (١)

حكم صلاة المغمى عليه

قال العلامة المرغيناني ومن اغمى عليه خمس صلوات ودونها قضى وان كان اكثر من ذلك لم يقض الى ان قال ثم الزيادة تعتبر من حيث الاوقات عند محمد لان التكرار يتحقق به وعندهما من حيث الساعات هو المأثور عن علي وابن عمر (٢)

اختلاف الفقهاء وتوضيح المقام

قال العلامة اكمل الدين البابر تبي قال ابو جعفر الزيادة تعتبر عند أبي يوسف من حيث الساعات وهو رواية عن أبي حنيفة وعن محمد تعتبر من حيث الصلوات ما لم تصر الفوائت متاليسقط عنه القضاء وان كانت من حيث الساعات اكثر من يوم وليلة وانما تظهر ثمرة الخلاف فيما اذا اغمى عليه عند الضحوة ثم افاق من الغد قبل الزوال بساعة فهذا اكثر من يوم وليلة من حيث الساعات فلا قضاء عليه في قول أبي يوسف وعلي قول محمد يجب عليه القضاء لان الصلوات لم تزد على الخمس (٣)

القول الرابع

هو قول محمد قال العلامة ابن الهمام وعند محمد من حيث الاوقات فاذا زاد على ذلك وقت صلاة كامل سقط والا لا وهو الاصح (٤) وقال العلامة ابن عابدين قوله وقت صلاة الى ان قال واعتبر الزيادة بالاوقات على قول الثالث (يعني على قول محمد) وهو الاصح (٥) وقال العلامة ابن نجيم وظاهر كلامه ان الاكثرية من حيث الصلوات فان الاكثر من خمس صلوات

(١) الهندية ج ١ ص ١٢٣ (٢) الهداية ج ١ ص ٢٤ (٣) الغنية ج ١ ص ٢٣

(٤) فتح القدير ج ١ ص ٢٣ (٥) رد المحتار ج ١ ص ٢٣

ست فاكثرو هو قول محمد بن زكريا عن ابي حنيفة وهو الاصح (١) وقال العلامة عالم بن
العلاء الاندريسي وعند محمد بن حيث الصلوات ما لم تصر الصلوات ستا لا يسقط عنه
القضاء وان كان من حيث الساعات اكثر من يوم وليلة وهو الاصح (٢)

﴿ باب في سجدة التلاوة ﴾

﴿ قراءة المأموم اية السجدة خلف الامام ﴾

قال العلامة المير غيناني واذا تلا المأموم لم يسجد الامام ولا المأموم في
الصلوة ولا بعد الفراغ عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يسجدونها اذا فرغوا لان
السبب قد تقرر ولا مانع بخلاف حالة الصلوة لانه يؤدي الى خلاف وضع
الامامة او التلاوة ولهما ان المقتدى محجور عن القراءة لنفاذ تصرف الامام عليه وتصرف
المحجور لا حكم له (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. وقال العلامة الحصكفي ولو تلاها المؤتم لم يسجد المصلي اصلا لا في
الصلوة ولا بعدها (٤) وقال عبد الله بن مسعود صدر الشريعة. وان تلا المؤتم لم
يسجد اصلا لا في الصلوة ولا بعدها (٥) وقال الشيخ طاهر بن الرشيد البخاري رجل
قرأ اية السجدة خلف الامام ليس عليه ان يسجد ولا على الامام ولا على من سمعها من القوم
في الصلوة ولا بعد الفراغ من الصلوة (٦) وهكذا في البحر (٧) والهندية (٨) قال
استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. وتلاوة المأموم اية السجدة انما يتصور اذا خطأ الامام في
القراءة في اية السجدة وفتح المأموم له والا فلا يتصور هذه المسئلة على مسلك الاحناف

.....

(١) البحر الرائق ج ٢ ص ١١٨ (٢) التاترخانية ج ٢ ص ٢٦١ (٣) الهداية ج ١ ص ٢٣ (٤) الدر المختار ج ١ ص ٥٦٦

(٥) شرح الوقاية ج ١ ص ١٩١ (٦) خلاصة الفتاوى ج ١ ص ٨٥ (٧) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٠ (٨) الهندية ج ١ ص ١٣٣

لان المأموم ممنوع عن القراءة خلف الامام.

﴿ نية الاقامة في بلاد اهل البغى ﴾

قال العلامة المرغيناني. وكذا اذا حاصروا اهل البغى في دار الاسلام في غير مصر او حاصروهم في البحر لان حالهم مبطل عزيمتهم وعند فرّ يصح في الوجهين اذا كانت الشوكة لهم للتمكن من القرار ظاهر او عند ابي يوسف يصح اذا كانوا في بيوت المدبر لانه موضع اقامة (١)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح المقام ﴾

حاصروا (عسكر المسلمين) اهل البغى في دار الاسلام في غير المصر لان نية الاقامة في دار الحرب او البغى لا تصح لان حالهم يخالف عزيمتهم للتردد بين القرار والفرار فصار كالمفازة والجزيرة والسفينة وعند فرّ تصح نيتهم في الوجهين اذا كانت الشوكة لهم للتمكن من الاستقرار ظاهر او عند ابي يوسف تصح اذا كانوا في بيوت المدبر وجوابه ما ذكرنا من التردد (٢) وقال العلامة محمد امين بن عابدين. وفي معراج الدراية ثم التقييد بقوله في غير مصر وفي البحر يوهّم انهم لو نزلوا مدينة اهل البغى وحاصروهم في الحصن تصح نية الاقامة لكن اطلاق ما ذكر في المبسوط يدل على انه ليس كذلك الى ان قال والحاصل ان المفهوم من عبارات المتون كالهداية ان عسكرنا لو حاصروا اهل البغى والعسكر داخل المصر من ديار الاسلام تصح نيتهم الاقامة والمفهوم من اطلاق المبسوط والسراج والذخيرة وهو مقتضى التعليل انها لا تصح وظاهر كلام العناية والمعراج اختياره وبه جزم الشرنبلالي في نور الايضاح (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

(١) الهداية ج ١ ص ١٦٦ (٢) تبين الحقائق ج ١ ص ٢١٢ (٣) منحة الخالق ج ٢ ص ١٣٣

هو قول الجمهور. قال العلامة علاء الدين الحصكفي. او حاصر اهل البغي في دارنا في غير مصر مع نية الاقامة مدتها لتردد بين القرار والفرار قال عبد القادر الرافي اما لو حاصروا اهل البغي في مصر او قرية فتصح نية الاقامة الى ان قال اما في زماننا فيبغي ان يكونوا (اي اهل البغي) كما اهل الحرب في هذا الحكم لوجود العلة وهي خشية غلبتهم لقوة الجور واهله (١) وقال العلامة عالم بن العلاء اهل البغي اذا امتنعوا في دار البغي وحاصروا هم لا تصح منانية الاقامة (٢) وقال العلامة ابن نجيم مع اهل البغي في غير مصر لان نية الاقامة في دار الحرب او البغي لا تصح (٣)

﴿ حكم اقامة اهل الاخبية ﴾

قال العلامة المرغيناني. ونية الاقامة من اهل الكلاء وهم اهل الاخبية قيل لا تصح والاصح انهم مقيمون يروى ذلك عن ابي يوسف لان الاقامة اصل فلا تبطل بالانتقال من مرعى الى مرعى (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة اكمل الدين البابرتي. ونية الاقامة من اهل الكلاء وهم اهل الاخبية مختلف فيها فمنهم من يقول لا تصح ابدانهم ليسوا في موضع الاقامة (٥) ورواية ابي يوسف مرفى عبارة الهداية.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي يوسف. قال العلامة الحصكفي. بخلاف اهل الاخبية كعرب وتركمان نووها في

(١) الدر المختار ج ١ ص ٥٨٢ (٢) التاترخانية ج ٢ ص ٦ (٣) البحر الرائق ج ٢ ص ١٣٣

(٤) الهداية ج ١ ص ١٠٦ (٥) العناية ج ١ ص ١١

المفازة فأنه تصح في الأصح وبه يفتى (١) وقال العلامة ابن نجيم قوله بخلاف أهل
الآخية حيث تصح منهم نية الإقامة في الأصح (٢) وقال العلامة عالم بن العلاء
الهندى. واختلف المتأخرون في الذين يسكنون في الخيام والآخية إلى أن قال قال
الشيخ الإسلام شمس الأئمة السرخسى والصحيح أنهم مقيمون وفي الغياثة وعليه
الفتوى (٣)

﴿ باب صلاة الجمعة، تعريف المصر ﴾

قال العلامة المرغينانى والمصر الجامع كل موضع له أمير وقاض ينفذ الأحكام ويقيم
الحدود وهذا عند أبى يوسف وعنه أنهم إذا اجتمعوا فى أكبر مساجدهم لم يسعهم (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال فى حاشية الهداية والمصر الجامع الخ قد اختلفوا فيه فعن أبى حنيفة هو ما يجتمع فيه
مرافق أهله وعن أبى يوسف كل موضع فيه أمير وقاض ينفذ الأحكام ويقيم
الحدود وهكذا روى الحسن عن أبى حنيفة فى كتاب الصلوة وعن أبى عبد الله البلخى أنه
قال أحسن ما سمعت أنه إذا اجتمعوا فى أكبر مساجدهم لم يسعوا فيه فهو مصر جامع وعن
أبى حنيفة هو بلدة كبيرة فيها سكك وأسواق ولها رساتيق ويرجع الناس إليه فى ما وقعت
لهم من الحوادث (٥) وعن أبى يوسف فى رواية آخر أنهم إذا اجتمعوا من تعجب عليهم
الجمعة إلى أن قال بحيث لو اجتمعوا فى أكبر مساجدهم لم يسعهم (٦)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبى حنيفة. قال العلامة كمال الدين بن الهمام وقال أبو حنيفة المصر كل بلدة فيها

الدر المختار ج ١ ص ٥٨٣ (٢) البحر الرائق ج ٢ ص ١٣٣ (٣) التاترخانية ج ٢ ص ٤ (٤) الهداية ج ١ ص ٦٨

(٥) حاشية الهداية المرفوع ٥ ص ٦٨ (٦) العناية على هامش فتح القدير ج ٢ ص ٢٣

سكك واسواق ولهارساتيق ووال ينصف المظلوم من الظالم وعالم يرجع اليه في
 الحوادث وهذا خص مما اختاره المصنف قيل وهو الاصح (١) وقال
 العلامة قاضي خان. ولا يكون الموضع مصرافي ظاهر الرواية الا ان يكون فيه مفت وقاض
 يقيم الحدود وينفذ الاحكام (٢) وقال العلامة ابن عابدين قوله ظاهر المذهب قال في شرح
 المنية والحد الصحيح ما اختاره صاحب الهداية انه الذي له امير وقاض الى ان قال عن ابي
 حنيفة انه بلدة كبيرة فيها سكك واسواق ولهارساتيق وفيها وال يقدر على انصاف
 المظلوم من الظالم بحشمته وعلمه او علم غيره الى ان قال وهذا هو الاصح الا ان صاحب
 الهداية ترك ذكر السكك والرساتيق (٣) وقال العلامة عالم بن العلاء الهندي. وروى
 عن ابي حنيفة وهو بلدة كبيرة فيها سكك واسواق الى ان قال وهذا هو الاصح (٤) وقال
 العلامة الحصكفي المصرو وهو ما لا يسع اكبر مساجده اهلته المكلفين بها وعليه فتوى
 اكثر الفقهاء وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله وعليه فتوى اكثر الفقهاء وقال ابو شجاع
 هذا احسن ما قيل فيه وفي الولوالجية وهو صحيح بحر وعليه مشى في الوقاية و متن
 المختار و شرحه (٥) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. قد اختلف الفتوى في تعريف
 المصر لكن الراجح ما قال الامام ابو حنيفة لانا شاهدنا اليوم في قرى صغيرة لا يسع
 اهلها اكبر مساجدها.

﴿ صلاة الجمعة بمنى ﴾

قال العلامة المرغيناني ويجوز صلاة الجمعة بمنى ان كان الامير امير الحجاز او كان
 الخليفة مسافرا عند ابي حنيفة و ابي يوسف وقال محمد لا الجمعة بمنى لانها اى منى من القرى

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٢٥ (٢) خانية ج ١ ص ٨٣ (٣) رد المحتار ج ١ ص ٥٩٠

(٤) تاتر خانية ج ٢ ص ٥٠ (٥) رد المحتار ج ١ ص ٥٩٠

حتى لا يعيد بها ولهما انها تتمصرف في ايام الموسم وعدم التعيد للتخفيف (١)

﴿اختلاف الفقهاء وتوضيح المقام﴾

قال العلامة جلال الدين الخوارزمي لهما اي ابي حنيفة وابي يوسف في ذلك طريقان احدهما ان منى من فناء مكة فانه من الحرم قال الله تعالى هديا بالغ الكعبة سماه باسم الكعبة لكونه تبعا لهما ان الهدايا والضحايا لا تنحر بمكة بل بمنى دل ذلك على انه في حكمها وفي فنائها واقامة الجمعة كما يجوز في المصر يجوز في فنائها الى ان قال والثاني ان منى تتمصرف في ايام الموسم لاجتماع شرائط المصر من السلطان والقاضي والابنية والاسواق (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين قال العلامة الحصكفي وجازت الجمعة بمنى في الموسم فقط وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله فقط اي فلا تصح في منى في غير ايام اجتماع الحاج فيها فقد بعض الشروط (٣) وقال العلامة ابن نجيم المصري بعد تفصيل المسئلة فترجح تخصيص جوازا بايام الموسم وانها تصير مصر في تلك الايام وقرية في غيرها (٤) وقال العلامة الزيلعي وقولهم تتمصرف في ايام الموسم يشير الى ان الجمعة لا تجوز فيها في غير ايام الموسم (٥) وقال في الهندية وجازت بمنى في الموسم للخليفة الى ان قال ولا تجوز في غير هذه الايام كذا في محيط السر حسي (٦)

﴿مقدار خطبة الجمعة﴾

قال العلامة المرغيناني فان اقتصر على ذكر الله جاز عند ابي حنيفة وقال لا بد من ذكر طويل

(١) الهداية ج ١ ص ٦٨ (٢) الكفاية ج ٢ ص ٢٥ (٣) رد المحتار ج ١ ص ٥٩٥ (٤) البحر الرائق ج ٢ ص ١٢٢

(٥) تبين الحقائق ج ١ ص ٢١٨ (٦) الهندية ج ١ ص ١٢٥

يسمى خطبة لان الخطبة هي الواجبة والتسيحة والتحميدة لا تسمى خطبة (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وله اى دليل امام ابى حنيفة قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله من غير فصل وعن عثمان انه قال الحمد لله فارتج عليه فنزل وصلى وقال لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة وهو مقدار ثلاث ايات عند الكرخى وقيل مقدار التشهد من قوله التحيات الى قوله عبده ورسوله (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابى حنيفة لان قوله قول المتون. قال العلامة الحصكفى. وكفت تحميدة او تهليلة او تسيحة للخطبة المفروضة مع الكراهة وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله مع الكراهة ظاهر القهستانى انها تنزيهية تأمل (٣) وقال فى الهندية وكفت تحميدة او تهليلة او تسيحة كذا فى المتون (٤) قال استاذنا المفتى غلام قادر النعمانى. ان التسيحة والتحميدة جائزة فى الخطبة لكن مع الكراهة التنزيهية والذكر الطويل سنة فالاختلاف فى الجواز وعدم الجواز وليس الاختلاف فى ان الذكر الطويل افضل.

﴿ تعداد افراد الجمعة ﴾

قال العلامة المرغينانى ومن شرائطها الجماعة لان الجمعة مشتقة منها واقلهم عند ابى حنيفة ثلاثة سوى الامام وقال اثنان سواه والاصح ان هذا قول ابى يوسف وحده.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

له اى دليل ابى يوسف ان فى المشى معنى الاجتماع وهى منبئة عنه ولهما اى دليل الطرفين ان

(١) الهداية ج ١ ص ١٦٩ (٢) العناية على هامش فتح القدير ج ٢ ص ٣٠ (٣) رد المحتار ج ١ ص ٥٩٨

(٤) الهندية ج ١ ص ١٢٦

الجمع الصحيح انما هو الثلاث لانه جمع تسمية ومعنى والجماعة تشترط على
حدقه كذا الامام فلا يعتبر منهم (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين قال العلامة جلال الدين الخوارزمي. ولان الاصل في كل ثابت كماله
اذفى النقصان شبهة العدم خصوصاً في شرائط الجمعة اذ الظاهر فرض في الاصل فلا يسقط
عنه باداء الجمعة الا باليقين ولا غاية لكل فتعين الاقل وهو الثلاث فانه جمع
اسماء ومعنى (٢) وقال العلامة الحصكفي والسادس الجماعة واقلها ثلاثة رجال
ولو غير الثلاثة حضروا الخطبة سوى الامام بالنص لانه لا بد من الذاكر وهو الخطيب
وثلاثة سواء بنص فاسعوا الى ذكر الله وقال العلامة ابن عابدين قوله سوى الامام
هذا عند ابي حنيفة ورجح الشارحون دليله واختاره المحبوبي والنسفي كذا في تصحيح
الشيخ قاسم (٣) وقال في الهندية ومنها الجماعة واقلها ثلاثة سوى الامام (٤) وقال
العلامة عالم بن العلاء الهندي قال ابو حنيفة ومحمد هم ثلاثة نفر سوى الامام وعن ابي
يوسف في غير رواية الاصول اثنان سوى الامام (٥) وقال العلامة وهبة الزحيلي واقلهم
عند ابي حنيفة ومحمد في الاصح ثلاثة رجال سوى الامام ولو كانوا مسافرين او مرضى لان
قل الجمع المصحح انما هو الثلاث (٦)

﴿ ان نفر الناس في الجمعة قبل سجود الامام ﴾

قال العلامة المرغيناني وان نفر الناس قبل ان يركع الامام ويسجد الا النساء والصبيان استقبال
ظهر عند ابي حنيفة وقالوا اذا نفروا عنه بعدما افتتح الصلوة صلى الجمعة فان نفروا عنه بعدما ركع

١ الهداية ج ١ ص ١٦٩ (٢) الكفاية في صدر فتح القدير ج ٢ ص ٣٢ (٣) رد المحتار ج ١ ص ٦٠٠ (٤) الهندي ج ١ ص ١٣٨

٥ الناقية ج ٢ ص ٥٤ (٦) الفقه الاسلامي ج ٢ ص ٤٥

وسجد سجدة بنى على الجمعة خلافاً لغيره.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

لهما إى دليل الصالحين. ان الجماعة شرط الانعقاد فلا يشترط دوامها كالخطبة ولا بى حنيفة ان الانعقاد بالشروع فى الصلوة ولا يتم ذلك الا بتمام الركعة لان مادونها إى مادون الركعة ليس بصلوة فلا بد من دوامها اليها (١)

﴿القول الراجح﴾

وقال العلامة اكمل الدين البابر تى فان كان قبل التقييد الركعة بالسجدة استقبل الظهر عند ابى حنيفة (٢) وقال العلامة الحصى فان نفروا قبل سجوده بطلت وان بقى ثلاثة رجال وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله فان نفروا إى بعد شروعهم معه نهر الى ان قال وشرط انعقاد الاداء عند ابى حنيفة ولا يتحقق الاداء الا بوجود تمام الاركان وهى القيام والقراءة والركوع والسجود فلو نفروا بعد التحريمة قبل السجود فسدت الجمعة ويستقبل الظهر عنده (٣) وقال فى الهندية ان نفروا بعد الافتتاح قبل التقييد بالسجدة لم يجمع عند ابى حنيفة خلافاً لهما كذا فى التمر تاشى (٤) وقال العلامة عبيد الله بن مسعود صدر الشريعة فان نفروا قبل سجوده بداء بالظهر وان بقى ثلاثة رجال او نفروا بعد سجوده اتمها (٥) وقال العلامة الكاسانى. ومنها فوت الجماعة الجمعة قبل ان يقيد الامام الركعة بالسجدة بان نفر الناس عنه عند ابى حنيفة وعندهما لا تفسد واما فواتها بعد تقييد الركعة بالسجدة فلا تفسد عند اصحابنا الثلاثة (٦)

(١) الهندية ج ١ ص ٢٩١ (٢) العناية على هامش فتح القدير ج ٢ ص ٣١ (٣) رد المحتار ج ١ ص ٢٠٠ (٤) الهندية ج ١ ص ٢٨٨

(٥) شرح الوقاية ج ١ ص ٢٠٠ (٦) بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٦٩

﴿السعي الى الجمعة بعد اداء الظهر﴾

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال العلامة الميرغيناني فان بداله اي لمن صلى الظهر قبل صلاة الامام ان يحضرها فتوجه اليها والامام فيها بطل ظهره الذي صلى في منزله عند ابي حنيفة بالسعي وقال لا يبطل حتى يدخل مع الامام لان السعي دون الظهر فلا ينقضه بعد تمامه والجمعة فوقها فينقضها وصار كما اذا توجه بعد فراغ الامام وله اي دليل ابي حنيفة ان السعي الى الجمعة من خصائص الجمعة فينزل منزلتها في حق ارتفاع الظهر احتياطاً جواب عن قياسهما بخلاف ما بعد الفراغ منها لانه ليس بسعي اليها (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة كمال الدين ابن الهمام قوله بطلت ظهره عند ابي حنيفة بالسعي هذا اذا كان الامام في الصلوة بحيث يمكنه ان يدركها وان لم يدركها لو كان لم يشرع بعلمه لا يخرجوا دراكها بعده نحوه لا تبطل عند ابي حنيفة عند العراقيين وتبطل عنده في تخريج البلخيين وهو الاصح ثم المعتبر في السعي الانفصال عن داره فلا تبطل قبله على المختار (٢) وقال العلامة ابن عابدين "واطلق اي في البطان فتأمل ما اذا لم يدركها بعد المسافة مع كون الامام فيها وقت الخروج او لم يكن شرع وهو قول البلخيين قال في السراج وهو الصحيح (٣) وقال العلامة الشرنبلالي وكان الامام فيها وقت انفصاله ادركها بها ولم يدركه لبعده مسافة ونحوه الى ان قال وهذا تخريج اهل بلخ عن الامام وهو الاصح وقال العلامة احمد الضحطاوي كان الامام فيها وقت انفصاله عن داره الى ان قال وان لم

(١) الهداية ج ١ ص ١٤٠ (٢) فتح القدير ج ٢ ص ٣٣ (٣) رد المحتار ج ١ ص ١٦٠

مركباني الاصح (١) وهكذا في الهندية (٢)

﴿ متى يدرك المسبوق صلوة الجمعة ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة المرغيناني. وان كان ادركه في التشهد او في سجود السهو بنى عليها الجمعة عندهما وقال محمدان ادرك معه اكثر الركعة الثانية بان ادركه في الركوع بنى عليها الجمعة وان ادرك اقلها بنى عليها الظهر لانه جمعة من وجه ظهر من وجه لفوات الشرائط في حقه فيصلي اربعاً اعتباراً بالظهر ويقعد لا محالة على رأس الركعتين اعتباراً للجمعة ويقرأ في الاخرين لاحتمال النفلية ولهما انه مدرّك للجمعة في هذه الحالة حتى يشترط نية الجمعة وهي ركعتان ولا وجه لما ذكر لانهما مختلفان فلا يبنى احدهما على الآخر (٣)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة كما يصح ان يقال قضى صلواته على تقدير ادراك اولها ثم فعل باقية كذلك يصح ان يقال على تقدير ادراك اخرها ثم فعل تكميلها اتم صلواته واذا تكافأ الاطلاقان يرجع الى ان قال ان المدرّك ليس الاخر صلوة الامام حساً والمتابعة وعدم الاختلاف على الامام واجب على المأموم ومن متابعتة كون ركعته ركعته (٤) وقال العلامة الحصكفي. ومن ادركها في تشهد او سجود سهو على القول به فيها يتمها جمعة خلافاً لمحمد كما يتم في العيد اتفاقاً الى ان قال لكن في السراج انه عند محمد لم يصرم مدرّك كاله وقال العلامة ابن عابدين قوله لكن في السراج الى ان قال ثم ذكر

(١) مرافق الفلاح مع حاشية الطحطاوي ص ٢٨٣ (٢) الهندي ج ١ ص ١٣٩ (٣) الهداية ج ١ ص ٤٠

(٤) فتح القدير ج ٢ ص ٣٦

بعضهم انه يصير مدر كبا لا خلاف وقال وهو الصحيح (١) وقال العلامة علاء الدين الكاساني واما اذا دركه في سجود الركعة الثانية او في التشهد كان مدر كاللجمعة عند ابي حنيفة وابي يوسف لوجود المشاركة في التحريم وعند محمد لا يصير مدر كافي رواية لعدم المشاركة في ركعة وفي رواية مدر كا (٢) وهكذا في الهندية (٣) والفقهاء الاسلامي (٤)

﴿ الانصات عند خرج الامام ﴾

قال العلامة المرغيناني واذ اخرج الامام يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام حتى يفرغ من خطبة قال وهذا عند ابي حنيفة.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قالاى ابو يوسف ومحمد لا بأس بالكلام اذا خرج الامام قبل ان يخطب واذ انزل قبل ان يكبر لان الكراهة لا خلال بفرض الاستماع هنا بخلاف الصلوة لانها قد تمتد ولا يبي حنيفة قوله عليه السلام اذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام من غير فصل بين ان يكون قبل ان يخطب او بعده والجواب عما قاله صاحبان لان الكلام قديم متد طبعاً فاشبه الصلوة الخ وهكذا قال ابو حنيفة قوله واذ اخرج الامام الخ قال ابن ابي شيبة عن علي وابن عباس وابن عمر كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام والحاصل ان قول الصحابي حجة فيجب تقليده عندنا (٥)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة والحاصل ان قول الصحابي

١- رد المحتار ج ١ ص ٦٠٥ (٢) بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٦٤ (٣) الهندية ج ١ ص ١٢٩ (٤) الفقه الاسلامي

ج ٢ ص ٢٤٣ (٥) الهدا يجمع الهامش ج ١ ص ١٤١

حجة فيجب تقليده عندنا اذ لم ينفه شيء اخر من السنة (١) قول الصحابي المذكور في ضمن اختلاف الفقهاء) وقال العلامة الحصكفي اذا خرج الامام من الحجر ان كان والا فقيامه للصعود شرح المجمع فلا صلوة ولا كلام الى تمامها وان كان فيها ذكر الظلمة في الاصح (٢) وقال العلامة عبيد الله بن مسعود صدر الشريعة واذا خرج الامام حرم الصلوة والكلام حتى يتم الخطبة (٣)

﴿باب العيدين﴾

﴿التكبيرات في طريق المصلي﴾

قال العلامة المرغيناني ويتوجه الى المصلي ولا يكبر عند ابي حنيفة في طريق المصلي وعندهما يكبر اعتبارا بالاضحى وله ان الاصل في الثناء الاخفاء والشرع ورد به اى الجهر في الاضحى لانه يوم تكبير ولا كذلك الفطر وقال في الهامش ولا يكبر الخ الخلاف في التكبير بالجهر لا في اصله وفي الخلاصة ما يفيد ان الخلاف في اصله وليس بشيء (٤)

﴿اختلاف الفقهاء وتوضيح المقام﴾

قال عبيد الله بن مسعود صدر الشريعة ويخرج الى المصلي غير مكبر جهر اى طريقة نفى التكبير بالجهر حتى لو كبر من غير جهر كان حسنا وعلى هامش الوقاية قوله غير مكبر الخ اختلفوا فيه فمن الفقهاء من قال لا يكبر في عيد الفطر في اثناء الطريق ويكبر في الاضحى عنده وعندهما يكبر فيهما اى في العيدين ومنهم من قال ان الخلاف في الجهر وعدمه ولا خلاف في جوره وعدم كراهته وهذا هو الاصح كما في الفتح والبدائع الى ان قال وقد ورد الشرع

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٣٤ (٢) الدر المختار ج ١ ص ٦٠٦ (٣) شرح الوقاية ج ١ ص ٢٠١

(٤) الهداية ج ١ ص ٤٣

بالجهر في عيد الاضحى فيقتصر ذلك على مورد (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن عابدين بعد تفصيل المسئلة وقد ذكر الشيخ قاسم في تصحيحه ان المعتمد قول الامام (٢) وقال العلامة قاضي خان ولا يكبر يوم الفطر في قول ابي حنيفة (٣) ولم يذكر قول صاحبين وقال في الهندية ويكبر في الطريق في الاضحى جهر الى ان قال وفي الفطر المختار من مذهبه انه لا يجهر وهو المأخوذ به كذا في الغياثية اما سراف مستحب كذا في الجواهر النيرة (٤)

﴿ تطبيق الروايات ﴾

قال ابو حنيفة لا يكبر اي لا يجهر في يوم الفطر بتكبيرات في الطريق بل يكبر خفاء وقال لا يكبر يوم الفطر خفاء.

﴿ رفع اليدين في تكبيرات العيدين ﴾

قال العلامة المرغيناني ويرفع يديه في تكبيرات العيدين يريد به ما سوى التكبيرات في الركوع لقوله ﷺ لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن وذكر من جملتها تكبيرات الاعياد وعن ابي يوسف انه لا يرفع والحجة عليه ما روينا (٥) ودليل ابي يوسف لان الرفع سنة الافتتاح ولا افتتاح في الزوائد فلا رفع (٦)

﴿ القول الخامس ﴾

هو قول ابي حنيفة ومحمد يعني قول الجمهور قال العلامة اكمل الدين البابر تتي والحجة

(١) شرح الوقاية ج ١ ص ٢٠٢ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٦١٣ (٣) الخاتبة ج ١ ص ٨٨ (٤) الهندية ج ١ ص ١٥٠

(٥) الهداية ج ١ ص ١٤٣ (٦) العناية على هامش الفتح ج ٢ ص ٢٥

عليه ماروينا لان مقاله قياس ترك بالاثور (١) وقال العلامة قاضي خان ويرفع يديه مع كل تكبير في قول ابي حنيفة ومحمد (٢) وقال العلامة عالم بن العلاء الهندي ويرفع يديه في التكبيرات الزوائد في العيدين وفي الخلاصة والخانية عند عامة العلماء (٣) وقال في الهندية ويرفع يديه في الزوائد ويسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسبيحات كذا في التبيين وبه افتى مشايخنا كذا في الغياثية (٤) وقال العلامة ابن نجيم المصري وعن ابي يوسف لا يرفع يديه فيها وهو ضعيف (٥)

﴿ فصل في تكبيرات التشريق ﴾

﴿ ايام التكبيرات ﴾

قال العلامة المرغيناني ويبدأ بتكبيرات التشريق بعد صلاة الفجر من يوم عرفة ويختتم عقيب صلاة العصر من يوم النحر عند ابي حنيفة وقالوا ويختتم عقيب صلاة من اخر ايام التشريق والمسئلة مختلفة بين الصحابة (٦)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة اكمل الدين البائرتي اختلف الصحابة في ابتداء التشريق وانتهائه فاما ابتداءه فكبار الصحابة كعمر وعلي وابن مسعود قالوا ابدأ بالتكبير بعد صلاة الفجر من يوم عرفة وبه اخذ علمائنا في ظاهر الرواية وصغارهم كعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو وزيد بن ثابت قالوا ابدأ بالتكبير من صلاة الظهر من يوم النحر واليه رجع ابو يوسف في بعض الروايات عنه واما انتهائه فقال ابن مسعود صلاة العصر من اول ايام النحر فعنده ثمان صلوات يكبر فيها

(١) العناية على هامش الفتح ج ٢ ص ٣٥ (٢) الخانية ج ١ ص ٨٩ (٣) التائر خانية ج ٢ ص ٨٨ (٤) الهندية ج ١ ص ١٥٠

(٥) البحر الرائق ج ٢ ص ١٦٢ (٦) الهداية ج ١ ص ٤٢

وبه اخذ ابو حنيفة وقال علي وابن عمر في احدى الروايتين عنه التهاؤه من صلوة العصر من
اخر ايام التشريق فيكون ثلاث وعشرون صلوة وبه اخذ ابو يوسف ومحمد (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي يوسف ومحمد. قال العلامة جلال الدين الخوارزمي بعد تفصيل
المسئلة وذكر العلامة نجم الدين الرازي في شرحه للقدوري والفتوى والعمل في
عامه الامصار وكافة الاعصار على قوليهما (٢) وقال العلامة الحصكفي اوله من فجر عرفة الى
ان قال الى عصر يوم الخامس ايام التشريق وعليه الاعتماد والعمل والفتوى في
عامه الامصار وكافة الاعصار وقال العلامة ابن عابد بن تحت قوله وعليه الاعتماد هذان
على انه اذا اختلف الامام وصاحبه فالعبرة بقوة الدليل الى ان قال او على ان قوليهما في كل
مسئلة مروي عنه ايضا والافكيف يفتى بقول غير صاحب المذهب وبه اندفع ما في الفتح
من ترجيح قوله هنا ورد فتوى المشايخ بقوليهما بحر (٣) وهكذا في التاترخانية (٤) والفقهاء
الاسلامية (٥) وقال في الهندية. واما وقتها فاوله عقيب صلوة الفجر من يوم عرفة واخره في
قول ابي يوسف ومحمد عقيب صلوة العصر من ايام التشريق والفتوى والعمل في
عامه الامصار وكافة الاعصار على قوليهما كذا في الرازي (٦)

﴿ حكم تكبيرات العيد بعد الصلوة ﴾

قال العلامة المرغيناني وهو عقيب الصلوات المفروضة على المقيمين في الامصار في
جماعات المستحبة عند ابي حنيفة وليس على جماعات النساء اذ لم يكن معهن رجل ولا

(١) العناية على هامش فتح القدير ج ٢ ص ٢٩ (٢) الكفاية في صدر فتح القدير ج ٢ ص ٢٩ (٣) رد المحتار ج ١ ص ٢٢١

(٤) التاترخانية ج ٢ ص ١٠٢ (٥) الفقه الاسلامي ج ٢ ص ١٨٣ (٦) الهندية ج ١ ص ١٥٢

على جماعة المسافرين اذا لم يكن معهم مقيم وقالوا هو على كل من صلى المكتوبة (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة اكمل الدين البابر تى وقالوا هو واجب على كل من صلى المكتوبة لانه تبع لها وله ماروينا من قبل يريد به ما ذكر فى اول باب الجمعة (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول صاحبين وقال العلامة الحصكفى وقال ابو جوبه فور كل فرض مطلقا ولو منفردا او مسافرا او امرأة لانه تبع للمكتوبة (٣) وقال العلامة ابن نجيم واما عندهم فهو واجب على كل من صلى المكتوبة لانه تبع لها فيجب على المسافرين والمرأة والقروى قال فى السراج الوهاج والجوهرة والفتوى على قولهما فى هذا ايضا فالحاصل ان الفتوى على قولهما فى اخر وقتها وفيمن يجب عليه (٤) وقال العلامة وهبة الزحيلي والكثير واجب عقيب الصلوات المفروضة على كل من صلى المكتوبة ولو منفردا او مسافرا او مقتديا لانه تبع لها على المفتى به من قول صاحبين (٥)

﴿ باب صلاة الكسوف ﴾

﴿ القراءة فى صلاة الكسوف ﴾

قال العلامة المرغينانى ويطول القراءة فيهما ويخفى عندي ابى حنيفة وقالوا لا يجهر وعن محمد مثل قول ابى حنيفة.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

.....

(١) الهداية ج ١ ص ١٤٥ (٢) العناية على هامش الفتح ج ٢ ص ٥٠ (٣) الدر المختار ج ١ ص ٢٢٠

(٤) البحر الرائق ج ٢ ص ٦٦ (٥) الفقه الاسلامى وادلته ج ٢ ص ٣٨٣

دليل ابي يوسف حديث على انه جهر بالقراءة في صلاة الكسوف ولانها صلاة مخصوصة تقام
بجمع عظيم فيجهر فيها بالقراءة كالجمعة والعيد (١) وجه قول ابي حنيفة حديث ابن
عباس وسمر بن جندب ان النبي ﷺ لم يسمع منه حرف من قرأته في صلاة الكسوف
ولانها صلاة النهار وفي الحديث صلاة النهار عجماء اى ليس فيها قراءة مسموعة (٢)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة واذا حصل التعارض وجب
الترجيح بان الاصل في صلاة النهار الاخفاء (٣) وقال العلامة اكمل الدين
البايرتى والترحيع قدم من قبل يعنى قوله والحال اكشف على الرجال لقربهم فان قيل
ذكر في المبسوط ان علياً روى حديثاً فان صح ذلك فما جوابه اجيب بان الجواب
بالرجوع الى الاصل فانها صلاة نهارية والاصل فيها الاخفاء (٤) وقال
العلامة الكاسانى ولا يجهر بالقراءة في صلاة الجمعة في كسوف الشمس عند ابي
حنيفة وعند ابي يوسف يجهر بها وقول محمد مضطرب ذكر في عامة الروايات قوله مع قو
ل ابي حنيفة (٥) وقال العلامة ابن نجيم قوله بلا جهر تصريح بما علم من قوله كالنفل لان
النفل النهارى لا يكون جهراً (٦) وقال فى الهندية ولا يجهر بالقراءة في صلاة الجماعة في
كسوف الشمس فى قول فى ابي حنيفة كذا فى المحيط والصحيح قوله كذا فى
المضمرات (٧) وهكذا فى الدر المختار (٨) والتاخر خانية (٩)

﴿ باب الاستسقاء، الجماعة فى الاستسقاء ﴾

.....

(١) الهندية ج ١ ص ٤٥ (٢) المبسوط للسرخسى ج ١ ص ٤٦ (٣) فتح القدير ج ٢ ص ٥٦

(٤) العناية ج ٢ ص ٥٦ (٥) بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٨١ (٦) بحر ج ٢ ص ١٦٤ (٧) هندية ج ١ ص ٥٣

(٨) الدر المختار ج ١ ص ٦٢٢ (٩) تاخر خانية ج ٢ ص ١١٣

قال ابو حنيفة ليس في الاستسقاء صلوة مسنونة في جماعة فان صلى الناس وحدها جاز وانما الاستسقاء الدعاء والاستغفار لقوله تعالى فقلت استغفروا ربكم انه كان غفار الاية روى ان النبي ﷺ صلى فيه ركعتين كصلوة العيد ورواه ابن عباس قلنا فعله مرة وثمرة اخرى فلم يكن سنة (١)

﴿ تطبيق الروايات ﴾

قال العلامة ابن عابدين قوله بل هي اي الجماعة جائزة لا مكروهة وهذا موافق لما ذكره شيخ الاسلام من ان الخلاف في السنة لا في اصل المشروعية (٢) وقال العلامة احمد الطحطاوى والاجماع له صلوة جائزة بلا كراهة وليست سنة (٣) وقال العلامة ابن تيميم والظاهر ما في الكتاب من انها جائزة وليست بسنة (٤) وقال العلامة وهبة الزحيلي اتفق الجمهور غير ابي حنيفة على ان صلوة الاستسقاء ركعتان بجماعة في المصلى بالصحراء خارج البلد (٥) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني والعمل اليوم على قول الصحابين

﴿ الخطبة في الاستسقاء ﴾

قال العلامة المرغيناني ثم يخطب لما روى ان النبي ﷺ خطب ثم هي كخطبة العيد عند محمد وعند ابي يوسف خطبة واحدة ولا خطبة عند ابي حنيفة لانها تبع للجماعة ولا جماعة عنده (٦)

﴿ القول الراجح ﴾

(١) الهداية ج ١ ص ٤٦ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٢٤٣ (٣) حاشية الطحطاوى ص ٣٠٠ (٤) البحر الرائق

ج ٢ ص ٦٨ (٥) الفقه الاسلامي وادلته ج ٢ ص ١٥ (٦) الهداية ج ١ ص ٤٦

هو قول ابي يوسف قال العلامة ابن الهمام وعند ابي يوسف خطبة واحدة ولا صريح في المرويات يوافق قول محمد أنها خطبتان (١) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي وعند ابي يوسف خطبة واحدة لان المقصود الدعاء فلا يقطعها بالجلسة كذا في المبسوط (٢) وقال العلامة عالم بن العلاء الهندي وعن ابي يوسف انه يخطب خطبة واحدة (٣)

﴿ قلب الرداء في الاستسقاء ﴾

قال العلامة المرغيناني ويقلب ردائه لما روي اني وهو قول رداء ه قال هذا قول محمد اما عند ابي حنيفة فلا يقلب رداء ه لانه دعاء فيعتبر بسائر الادعية وما رواه كان تفاؤلا (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول محمد قال العلامة ابن عابدين (قوله خلافاً لمحمد) فانه يقول يقلب الامام رداء ه اذ مضى صدر من خطبته فان كان مربعاً جعل اعلاه اسفله واسفله اعلاه وان كان مدوراً جعل الايمن على الايسر والايسر على الايمن وان كان قباء جعل البطانة خارجاً والظهارة داخلية وعن ابي يوسف روايتان واختار القدوري قول محمد لانه عليه السلام فعل ذلك نهراً وعليه الفتوى كما في شرح درر البحار (٥) وقال في الهندي قلب رداء ه هذا مذهب محمد وعليه الفتوى (٦) وقال العلامة ابن نجيم وقال لا يقلب الامام رداء ه واختاره القدوري (٧)

﴿ باب صلوة الخوف ﴾

﴿ مشروعية صلوة الخوف ﴾

قال العلامة المرغيناني والاصل فيه رواية ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الخوف على

فتح القدير ج ٢ ص ٢٠ (٢) الكفاية ج ٢ ص ٢٠ (٣) التاتبيخانية ج ٢ ص ١١٩ (٤) الهداية ج ١ ص ٤٦

شرح المختار ج ١ ص ٢٢٢ (٦) الهندي ج ١ ص ١٥٣ (٧) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٨

الصفة التي قلنا و أبو يوسف وان انكر شرعيتها في زماننا فهو محجوج عليه بما روينا في
رواية ابن مسعود (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وكان يقول اي أبو يوسف او لا مثل ما قال ثم رجع وقال كانت مشروعة في حياة النبي
ﷺ خاصة لقوله تعالى واذا كنت فيهم الاية لينال كل طائفة فضيلة الصلوة خلفه
ﷺ وقدر ترفع ذلك بعده ﷺ وكل طائفة تتمكن من اداء الصلوة بامام على
حدة فلا يجوز اداءها بصفة الذهاب والمجيء (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة كذلك انتهى بعده بفعل
الصحابية من غير تكير فدل اجماعهم على علمهم من جهة الشارع بعدم اختصاصها بحال كونه
فيهم فمن ذلك ما في ابي داود انهم عزوا مع عبد الرحمن بن سمرة كابل فصلى بناء
صلوة الخوف وكذا في الكفاية (٣) وقال العلامة عالم بن العلاء الهندي يجب ان يعلم بان
صلوة الخوف بقيت مشروعة بعد رسول الله ﷺ في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن بن زياد عن
ابي يوسف انها لم تنق مشروعة وفي الزاد والصحيح هو الاول حتى لو صلى الامام صلوة الخوف
في زماننا الى ان قال جاز في ظاهر الرواية عن اصحابنا (٤) وقال في الهندي لا خلاف ان
صلوة الخوف كانت مشروعة في زمن النبي ﷺ اما بعده فعلى قول ابي حنيفة ومحمد بقيت
مشروعة وهو الصحيح (٥) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني قد علم

(١) الهداية ج ١ ص ١٤٤ (٢) العناية ج ٢ ص ٢٣ (٣) فتح القدير مع الكفاية ج ٢ ص ٢٣

(٤) النائر خانية ج ٢ ص ١٠٤ (٥) الهندي ج ١ ص ١٥٣

مما سبق ان صلوة الخوف مشروعة وليست بمنسوخة لكن الافضل في هذا الزمان العمل على قول ابي يوسف لان كثير من الناس لا يقدرّون على اداؤها على حسب ما ورد به الشرع ولان ائمة الجماعات في المرتبة سواء فلا يبالى المقتدى في اداء الصلوة خلف اى امام اديت وكثير من العسكر اليوم لا يصلون المفروضة حين القتال فاين الجماعة منهم.

﴿باب الجنائز﴾

﴿حكم تكبيرة الافتتاح للمسبوق﴾

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال العلامة المرغيناني ولو كبر الامام تكبيرة او تكبيرتين لا يكبر الا تلى حتى يكبر اخرى بعد حضوره عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يكبر حين حضر لان الاولى للافتتاح والمسبوق يأتى به ولهما ان كل تكبير قائمة مقام ركعة والمسبوق لا يتدى بمافاته اذ هو منسوخ (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي يوسف قال العلامة عبد الله داماد افندى قال ابو يوسف يكبر المسبوق تكبيرة الافتتاح كما حضر ولا ينتظر تكبير الامام وبه نأخذ (٢) وقال العلامة حسن بن عمار الشرنبلالى وظاهر الكافى ترجيح قول ابي يوسف قال فى الدرر وعليه الفتوى (٣)

﴿موضع اقامة الامام عند الجنائز﴾

قال العلامة المرغيناني ويقوم الذى يصلى على الرجل والمرأة بجذاء الصدر لانه موضع القلب وفيه نور الايمان فيكون القيام عنده اشارة الى الشفاعة لايمانه وعن ابي حنيفة انه يقوم من

الرجل بحذاء رأسه ومن المرأة بحذاء وسطها لان السافل كذلك (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو ظاهر الرواية التي ذكرها المتون. قال العلامة ابن نجيم. لانه موضع القلب وفيه نور الايمان الى ان قال وهو ظاهر الرواية وهو بيان الاستحباب حتى لو وقف في غيره اجزأه (٢) وقال العلامة الحصكفي. ويقوم الامام ندباً بحذاء الصدر مطلقاً للرجل والمرأة لانه محل الايمان والشفاعة لاجله (٣) وقال العلامة وهبة الزحيلي. فقال الحنفية يندب ان يقوم الامام بحذاء الصدر مطلقاً للرجل والمرأة لانه محل الايمان والشفاعة لاجل ايمانه (٤)

﴿ باب الشهيد، غسل الجنب ﴾

قال العلامة المرغيناني. واذا استشهد الجنب غسل عند ابي حنيفة وقال لا يغسل لان ما وجب بالجنابة سقط بالموت لم يجب للشهادة ولا يبي حنيفة ان الشهادة عرفت مانعة غير رافعة فلا ترفع الجنابة الى ان قال وعلى هذا الخلاف الحائض والنفساء (٥)

﴿ القول الخامس ﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة عبد الله داماد افندي. مجنوناً الى ان قال وكذا قبل الانقطاع في الاصح (٦) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي وعن ابي حنيفة في اصح الروايتين عنه لان يغسلان الانقطاع حصل بالموت (٧) وقال العلامة ابن الهمام. وهو ما صح من حديث حنظلة وبه يندفع قولهما (٨) وقال العلامة اكمل الدين الباهرتي. وفي رواية وهو الصحيح يغسلان الانقطاع حصل بالموت (٩) وقال العلامة الحصكفي. هو كل مكلف مسلم ظاهر

(١) الهداية ج ١ ص ١٨١ (٢) البحر الرائق ج ٢ ص ٨٦ (٣) الدر المختار ج ١ ص ٢٢٢ (٤) الفقه الاسلامي ج ٢ ص ٩٠٩

(٥) الهداية ج ١ ص ٨٣ (٦) مجمع الانهر ج ١ ص ١٨٩ (٧) كفاية ج ٢ ص ١٠٤ (٨) فتح القدير ج ٢ ص ١٠٤ (٩) غناية ج ٢ ص ١٠٤

فالحائض ان رأت ثلاثة ايام غسلت و الا لا لعدم كونها حائضا ولم يعد عليه السلام غسل حنظلة لحصوله بفعل الملكة بدليل قصة ادم عليه السلام وقال العلامة ابن عابدين قوله لم يعد الخ استدلال الامام علي وجوب الغسل لمن قتل جنبا بما صح عنه عليه السلام (١) وقال العلامة ابن نجيم بعد بسط المسئلة وقد صح ان حنظلة استشهد جنبا غسلته الملكة وعلي هذا الخلاف الحائض والنفساء اذا طهرتا وكذا قبل الانقطاع في الصحيح من الرواية (٢)

﴿ حكم الارثاث ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو بقي حيا حتى مضى وقت صلوة وهو يعقل فهو مرث الخ وقال اي المصنف وهذا مروى عن ابي يوسف ولو اوصى بشيء من امور الآخرة كان ارثا عند ابي يوسف لانه ارتفاق وعند محمد لا يكون لانه من احكام الاموات (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

اختلف فيه المتأخرون فقليل الاختلاف في ما اذا اوصى بشيء من امور الآخرة فاما اذا اوصى بامور الدنيا يغسل بالاتفاق وقيل اذا اوصى بامور الآخرة لا يغسل اتفاقا وانما الخلاف في ما اذا اوصى بامور الدنيا.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الامام محمد قال العلامة جلال الدين الخوارزمي وما قال محمد علي ما اذا اوصى بامور الآخرة وعند ذلك لا يغسل اجماعا (٤) وقال العلامة الحصكفي وان اوصى بامور الآخرة لا يصير مرثا عند محمد وهو الاصح جوهره لانه من احكام الاموات (٥)

﴿ خلاصة الكلام ﴾

١- رد المحتار ج ١ ص ٢٦٩ (٢) البحر الرائق ج ٢ ص ٩٨ (٣) الهداية ج ١ ص ١٨٣

(٤) الكفاية في صدر فتح القدير ج ٢ ص ١٠٩ (٥) الدر المختار ج ١ ص ٢٤٢

قال العلامة عالم بن العلاء الهندي. لا خلاف بينهما في الحقيقة لان ما قاله
ابو يوسف محمول على ما اذا كانت الوصية بامور الدنيا والاهتمام لا ولادته وعند ذلك
يغسل بالاجماع وما قاله محمد محمول على ما اذا كانت الوصية بامر الاخرة وعند ذلك
لا يغسل بالاجماع (١) وهكذا في رد المحتار (٢)

﴿ كتاب الزكاة ﴾

﴿ الزكاة على الصبي والمجنون ﴾

قال العلامة المرعيني. وليس على الصبي والمجنون زكاة الى ان قال ولو افاق في بعض
السنة فهو بمنزلة افاقته في بعض الشهر في الصوم (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وهذا قول محمد هاشم الهداية ٢١ وعن ابي يوسف انه يعتبر اكثر الحول ولا فرق بين
الاصلي والعارض وعن ابي حنيفة انه اذا بلغ مجنوناً يعتبر الحول من وقت
الافاقة بمنزلة الصبي اذا بلغ

﴿ توضيح العبارة ﴾

قال ابو بكر بن علي الحدادي. قوله وليس على صبي ولا مجنون ولا مكاتب زكاة الى ان
قال وكذا المجنون لازكاة عليه عندنا اذا وجد منه المجنون في السنة كلها لا خلاف وان
وجد منه افاقه في بعض الحول ففيه اختلاف والصحيح عن ابي حنيفة انه يشترط
الافاقة في اول السنة واخرها وان قل يشترط في اولها لا انعقاد الحول وفي اخرها ليتوجه
عليه خطاب الاداء (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

(١) التاترخانية ج ٢ ص ١٣١ (٢) رد المحتار ج ١ ص ٦٤٣ (٣) الهداية ج ١ ص ١٨٦ (٤) الجوهر ج ١ ص ١٣٩

هو قول ابي حنيفة قال العلامة قاضي خان ولا يجب الزكوة على المجنون اذا كان مطبقا الى ان قال ولوجن في اول الحول ثم افاق قبل ان يتم الحول كان عليه الزكوة وقال بعد سطرو عن ابي حنيفة اذا بلغ الصبي مجنونا ثم افاق بعد سنين يعتبر الحول من يوم افاق (١) وقال في الهندية ومنها العقل والبلوغ فليس الزكوة على صبي ومجنون الى ان قال فلو افاق في جزه من السنة بعد ملك النصاب في اولها و آخرها قل ذلك او كثر يلزمه الزكوة كذا في العيني شرح الهداية وهو ظاهر الرواية هكذا في الكافي قال صدر الاسلام ابو اليسر وهو الاصح كذا في شرح النقاية (٢) وقال العلامة حسن بن عمار الشرنبلالي والصحيح عند الامام اشتراط الافاق اول السنة لان عقاد الحول و آخرها ليخاطب بالاداء وتمامه فيها (٣)

﴿ دين الزكوة مانع حال بقاء النصاب ﴾

قال العلامة المرغيناني ودين الزكوة مانع حال بقاء النصاب لانه ينتقص به النصاب وكذا بعد الاستهلاك خلافا لفرق فيهما ولا يي يوسف في الثاني على ما روى عنه لان له عطايا وهو الامام في السوائم ونائبه في اموال التجارة (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

صور المسئلتين العلامة ابن الهمام صورة المسئلة الاولى قوله ودين الزكوة مانع حال بقاء نصاب صورته له نصاب حال عليه حولان لم يركه فيهما لازكاة عليه في الحول الثاني لان خمسة منه مشغولة بدين الحول الاول فلم يكن الفاضل في الحول الثاني عن الدين نصابا كاملا صورة المسئلة الثانية قوله كذا بعد الاستهلاك صورته له نصاب حال عليه الحول فلم يركه ثم استهلكه ثم استفاد غيره وحال على النصاب المستفاد الحول لازكاة فيه لاشتغال

خمسة منه بدين المستهلك بخلاف ما لو كان الاول لم يستهلك بل هلك فانه يجب في المستفاد لسقوط زكاة الاول بالهلاك (١) دليل زفر في المسئلتين لانه لا مطالب له من جهة العباد فصار كدين النذر والكفارة (٢) ودليل ابي يوسف لان له مطالبا.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الاول يعنى دين الزكاة مانع حال بقاء النصاب الخ قال العلامة قاضي خان رجل ملك مائتي درهم فمضى عليه حولان ليس عليه زكاة السنة الثانية لان زكاة السنة الاولى صارت مانعا لوجوب الزكاة في السنة الثانية ولو حال الحول على المائتين فاستهلك النصاب قبل اداء الزكاة ثم استفاد مائتي درهم وحال الحول على المستفاد لا يجب عليه زكاة المستفاد لان زكاة نصاب الاول دين في ذمته فمنع زكاة المستفاد (٣)

﴿ حكم الزكاة في الدين ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو كان الدين على مقر مليء اى غنى مقتدر ٢١ او معسر تجب الزكاة لا مكان الوصول اليه الى ان قال وكذا اى تجب الزكاة لو كان على جاحد وعليه بينة او علم به القاضي لما قلناه اى هو امكان الاصول ٢١ ولو كان على مقر مفلس فهو نصاب عند ابي حنيفة لان تفليس القاضي لا يصح عنده وعند محمد لا يجب لتحقيق الافلاس عنده بالتفليس و ابو يوسف مع محمد في تحقق الافلاس حتى تسقط المطالبة الى وقت اليسار ٢٢ او مع ابي حنيفة في حكم الزكاة يعنى يجب الزكاة لما مضى ٢٢ رعاية لجانب الفقراء (٤)

﴿ القول الخامس ﴾

(١) فتح القدير ج ٢ ص ١١٨ (٢) العناية ج ٢ ص ١١٩ (٣) الخاتبة ج ١ ص ٢٣ (٤) الهداية ج ١ ص ١٨٤

هو قول ابي حنيفة. وقال الامام قاضي خان وان كان على مفلس فلسه القاضي وهو مقريكون نصابا في قول ابي حنيفة وابي يوسف الاول (١) وقال العلامة ابن عابدين. ونقل الباقي تصحيح الوجوب عن الكافي قال وهو المعتمد واليه مال فخر الاسلام ولذا جزم به في الهداية والغرر وملتقى وتبعهم المصنف (٢) وقال العلامة الحصكفي. ولو كان الدين على مقرا وعلى معسرا ومفلس اي محكوم بافلاسه او على جاحد عليه بينة وعن محمد لازكوة عليه وهو الصحيح وقال العلامة ابن عابدين قوله وهو الصحيح صححه في التحفة كما في غاية البيان وصححه في الخانية ايضا وعزاه الى السرخسي وفي باب المصرف من النهر عن عقد الفرائدينبغي ان يعول عليه (٣) وقال العلامة ابن عابدين. على صفحة ثمانية وستين قلت وقد تناول الزكوة اختلاف التصحيح فيه ومال الرحمتي الى هذا وقال بل في زماننا يقدر المديون بالدين وبملاءته ولا يقدر الدائن على تخليصه منه فهو بمنزلة العدم (٤) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. قول الامام مبني على الاحتياط وقول محمد ارفق للناس فينبغي ان يكون المرجح قول محمد في هذا الزمان.

﴿ متى يصير الاموال للتجارة ﴾

قال العلامة المرغيناني وان اشترى شيئا ونواه للتجارة لا اتصال النية بالعمل الى ان قال ولو ملكه بالهبة او بالوصية او النكاح او الخلع او الصلح عن القوداي القصاص ١٢ ونواه للتجارة كان للتجارة عند ابي يوسف لا فترانها بالعمل وعند محمد لا يصير للتجارة لانها لم تقارن عمل التجارة وقيل الاختلاف على عكسه (٥)

الخاتمة ج ١ ص ١٢٢ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ١٠ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ١٠

رد المحتار ج ٢ ص ٦٨ (٥) الهداية ج ١ ص ١٨٤

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول محمد قال العلامة كمل الدين البابر تى. وقيل^١ لاختلاف على عكسه يعنى ما نقل
 الاسيىجاسى فى شرح الطحاوى عن القاضى الشهيد انه ذكر فى مختلفه هذا الاختلاف
 على عكس ما ذكر فى الكتاب وهو انه فى قول الشيخين لا يكون للتجارة وفى قول
 محمد يكون للتجارة (١) وقال العلامة الحصى. وما ملكه بصنعة كهبة او وصية او نكاح
 او خلع الى ان قال وتواه لها كان له عند الثانى والاصح انه لا يكون لها وقال العلامة ابن
 عابدين قوله والاصح انه لا يكون لها لان التجارة كسب المال ببدل هو مال والقبول
 اكتساب بغير بدل فلم تكن النية مقارنة لعمل التجارة (٢) وقال فى الهندية وما ملكه
 بعقد ليس فيه مبادلة اصلا كالهبه والوصية والصدقة او ملكه بعقد هو مبادلة مال بغير مال
 كالمهر وبدل الخلع والصلح عن دم العمد وبدل العتق فانه لا يصح فيه
 نية التجارة وهو الاصح (٣) وقال العلامة ابن نجيم. وخرج ما ملكه بعقد ليس فيه
 مبادلة اصلا كالهبه والوصية والصدقة او ملكه بعقد هو مبادلة مال بغير مال كالمهر وبدل
 الخلع والصلح عن دم العمد وبدل العتق فانه لا تصح فيه نية التجارة وهو الاصح لان
 التجارة كسب المال ببدل هو مال والقبول هنا اكتساب المال بغير بدل اصلا فلم يكن من
 باب التجارة فلم تكن النية مقارنة لعمل التجارة (٤) وان كان الاختلاف على العكس
 فالقول الرابع هو قول الشيخين كما قال فى الهداية وقيل لاختلاف على عكسه قال
 استاذنا المفتى غلام قادر النعمانى. والحاصل ان نية التجارة انما تعتبر اذا كانت مقارنة مع
 العمل والا فلا يكفى مجرد نية التجارة.

﴿ هل تسقط الزكوة بهبة بعض النصاب ﴾

(١) العناية ج ٢ ص ٢٥٥ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ١٥٥ (٣) الهندية ج ١ ص ١٠٤ (٤) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٠٩

قال العلامة المرغيناني. ولو أدى بعض النصاب سقط زكوة المؤدى عند محمد لأن الواجب شائع في الكل وعند أبي يوسف لا يسقط لأن البعض غير متعين لكون الباقي محالاً للواجب بخلاف الأول (١)

• القول الرابع •

هو قول أبي يوسف. قال العلامة قاضي خان. ولو وهب خمسة من المائتين ولم ينو شيئا قال أبو يوسف لا تسقط عنه زكوة الخمسة وكذا لو وهب من المديون مائة وخمسة وتسعين وبقي عليه خمسة لا يسقط عنه شيء من الزكوة في قول أبي يوسف (٢) ذكرنا قول أبي يوسف وهذا هو عادته في ذكر المختار عنده. وقال العلامة ابن عابدين. قوله واختلفوا في سقوط زكوة ما تصدق به الخ آخر في الهداية قول أبي يوسف ودليله وعادته تأخير ما هو المختار عنده ولذا قال في متن الملتقى لا تسقط حصته عند أبي يوسف (٣)

• فصل في البقر، نصاب البقر •

قال العلامة المرغيناني ليس في أقل من ثلاثين من البقر صدقة إلى قوله فاذا زادت على أربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك إلى ستين عند أبي حنيفة ففي الواحدة الزائدة ربع عشر سنة وفي الاثنين نصف عشر سنة وفي الثلاثة ثلثة أرباع عشر سنة وهذا رواية الأصل لأن العفو ثبت نصاب خلاف القياس ولأن نص هنا (٤)

• اختلاف الفقهاء •

وروي الحسن عنه أنه لا يجب في الزيادة شيء حتى تبلغ خمسين ثم فيها سنة وربع سنة أو ثلث تبع لأن مبنى هذا النصاب على أن يكون بين كل عقدين وقص وفي كل عقد

واجب وقال أبو يوسف ومحمد لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين وهو رواية عن أبي حنيفة لقوله عليه السلام لمعاذ لا تأخذ من أوقاص البقر شيئا وفسروه بما بين أربعين إلى ستين.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الصحيبين قال العلامة الحصكفي. وفيما زاد على الأربعين بحسابه في ظاهر الرواية عن الإمام وعنه لا شيء فيما زاد إلى ستين ففيها ضعف ما في ثلاثين وهو قولهما وعليه الفتوى بحر عن الينابيع وتصحيح القدوري وقال العلامة ابن عابدين قوله بحر عن الينابيع عزاه في البحر إلى الأسبيجاني وتصحيح القدوري وليس فيه ذكر الينابيع وفي النهروهي عدل كما في المحيط وفي الجوامع الفقه المختار قولهما وفي الينابيع والأسبيجاني وعليه الفتوى (١) وقال العلامة ابن نجيم. وعنه أنه لا شيء في الزيادة إلى ستين وهو قولهما إلى أن قال وفي جوامع الفقه قولهما هو المختار وذكر الأسبيجاني أن الفتوى على قولهما (٢) وقال العلامة عالم بن العلاء الهندي. وروى أسد بن عمرو أنه لا شيء في الزيادة حتى يبلغ عشرين فإذا بلغ عشرين وصارت جملة نصاب البقر ستين يجب فيها تبعة أو تبعة في الفتوى العتابية وهو المختار وهو قول أبي يوسف ومحمد (٣) وقال العلامة عبد الله داماد أفندي. ولا شيء فيما زاد على أربعين إلى أن يبلغ ستين عندهما وهو رواية عن الإمام وفي جوامع الفقه هو المختار وذكر الأسبيجاني أن الفتوى على قولهما وهو لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين (٤)

﴿ فصل في الغنم، زكاة الغنم ﴾

قال العلامة المرغيناني. والضأن والمعز سواء لأن لفظة الغنم شاملة لكل والنص ورد به

.....

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٢٠ (٢) البحر الرائق ج ٢ ص ٢١٥ (٣) التاترخانية ج ٢ ص ٢٢٢ (٤) مجمع الأنهر ج ١ ص ١٩٩

ويؤخذ الشئ في زكوتها ولا يؤخذ الجذع من الضأن الا في رواية الحسن عن ابي حنيفة والشئ منها ماتمت له سنة والجذع ماتى عليه اكثرها وعن ابي حنيفة وهو قولهما انه يؤخذ الجذع لقوله عليه السلام انما حقنا الجذعة والشئ الى قوله لا يؤخذ في الزكاة الا الشئ فصاعدا ولان الواجب هو الوسط وهذا من الصغار ولهذا لا يجوز فيها الجذع من المعز وجواز التضحية به عرف نصاب المراد بما وري الجذعة من الابل (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو القول الثانى يعنى ما رواه الصحابان عن ابي حنيفة ولا يؤخذ في الزكاة الا الشئ ولا يؤخذ الجذع من الضأن. قال العلامة ابن الهمام فيجب ترجيح غير ظاهر الرواية اعنى ما روى عن ابي حنيفة من جواز اخذ الجذعة على ظاهر الرواية عنه في تعيين الشئ (٢) وقال العلامة الحصكفى. ويؤخذ في زكوتها اي الغنم الشئ من الضأن والمعز وهو ماتمت له سنة لا الجذع الا بالقيمة (٣) وقال العلامة ابن نجيم والمعز كالضأن ويؤخذ الشئ في زكوتها لا الجذع الى ان قال فمافى المختصر ظاهر الرواية ويقابله جواز الجذع وهو قولهما قياسا (٤) لكن ترجيح قول الاول يعنى وعن ابي حنيفة وهو قولهما انه يؤخذ الجذع كما قال العلامة ابن الهمام واما ما روى عن على لا يؤخذ في الزكاة الا الشئ فغريب والله اعلم فالدليل يقتضى ترجيح هذه الرواية (٥) وقال العلامة الحصكفى. وعنه جواز الجذع من الضأن وهو قولهما والدليل يرجحه (٦)

﴿ فصل فى الخيل، حكم زكوة فى الخيل ﴾

(١) الهداية ج ١ ص ١٩٠ (٢) فتح القدير ج ٢ ص ١٣٦ (٣) الدر المختار ج ٢ ص ٢١
(٤) البحر الرائق ج ٢ ص ٢١٦ (٥) فتح القدير ج ٢ ص ١٣٦ (٦) الدر المختار ج ٢ ص ٢١

قال العلامة الميرغيناني إذا كانت الخيل سائمة ذكورا أو أنثا فصاحبها بالخيار أن شاء أعطى من كل فرس دينار أو أن شاء قومها وأعطى من كل مائتين خمسة دراهم وهذا عند أبي حنيفة وهو قول زفر.

• اختلاف الفقهاء •

وقال الأوزكوفي في الخيل لقوله عليه السلام ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة وله أي دليل أبي حنيفة قوله عليه السلام في كل فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم (١)

• القول الراجح •

هو قول صاحبين قال العلامة قاضي خان وعلي قول أبي يوسف ومحمد والشافعي لازم كونه في الخيل قالوا والفتوى على قولهما واجمعوا على أن الإمام لا يأخذ منه صدقة الخيل جبراً (٢) وقال العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخاري وعندهما لازم كونه في الخيل والفتوى على قولهما (٣) وقال في الهندية لأشياء في الخيل وهذا عندهما وهو المختار للفتوى إلا أن تكون للتجارة (٤) وقال العلامة وهبة الزحيلي وقال صاحبان وبقولهما يفتى لازم كونه في الخيل (٥)

• حكم زكاة العجايل والجمالان •

قال العلامة الميرغيناني وليس في الفصالان والعجايل والجمالان صدقة عند أبي حنيفة إلا أن يكون معها كبار وهذا آخر أقواله وهو قول محمد وكان يقول أو لا يجب فيها ما يجب في المسان وهو قول زفر ومالك ثم رجع وقال فيها واحد منها وهو قول أبي يوسف والشافعي وجه قوله الأول أن الاسم المذكور في الخطاب ينظم الصغار والكبار وجه الثاني تحقيق النظر من الجانبين كما يجب في المهازيل واحد منها وجه الأخير أن المقادير لا يدخلها القياس فإذا

امتنع ايجاب ماورد به الشرع امتنع اصلا الى ان قال ثم عند ابي يوسف لا يجب في مادون
الاربعين من الحملان وفي مادون الثلثين من العجا جيل (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين قال العلامة الحصكفي ولا في حمل بفتحين ولد الشاة وفصيل
ولد الناقة وعجول بوزن ستور ولد البقرة وصورته ان يموت كل الكبار ويتم الحول على
اولادها الصغار الاتبع الكبير الخ وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله وصورته اي اذا كانت
له سوائم كبار وهي نصاب فمضت ستة اشهر مثلا فولدت اولاد اثم ماتت وتم الحول على
الصغار لا تجب الزكوة فيها عندهما وعند الثاني تجب واحدة منها الى ان قال وفي
القهيستاني عن التحفة الصحيح قولهما (٢) وقال العلامة قاضي خان فصل في
صدقة الحملان والفصالان والعجا جيل لا تجب فيها الزكوة ولا يتعقد بها النصاب عند ابي
حنيفة ومحمد (٣) وقال في الهندية ليس في الحملان والفصالان والعجا جيل
صدقة عند ابي حنيفة وهو اخر اقواله وهو قول محمد (٤) وقال العلامة طاهر بن
عبد الرشيد البخاري وليس في الحملان والفصالان والعجا جيل زكوة وهو قول محمد (٥)
﴿ الزكوة فيما زاد على النصاب ﴾

قال العلامة المرغيناني قال والزكوة عند ابي حنيفة وابي يوسف في النصاب دون
العفو وبقي النصاب بقي كل الواجب عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد وزفر يسقط
بقدره ولهما اي دليل الشيخين قوله عليه السلام في خمس من الابل السائمة شاة وليس في
الريادة شيء حتى

(١) الهداية ج ١ ص ١٩١ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٢٢ (٣) الخانية ج ١ ص ١١٩

(٤) الهندية ج ١ ص ١٤٨ (٥) خلاصة الفتاوى ج ١ ص ٢٣٦

تبلغ عشر او هكذا قال في كل نصاب نفى الوجوب عن العفو ولان العفو تبع للنصاب فيصرف الهلاك او لا الى التبع كالربح في مال المضاربة ولهذا قال ابو حنيفة يصرف الهلاك بعد العفو الى النصاب الاخير الى ان قال وعند ابى يوسف يصرف الى العفو ولا ثم الى النصاب شائعا (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الشيخين قال العلامة عالم بن العلاء الهندي ان المال اذا شتمل على النصاب والعفو فالواجب يتعلق بالنصاب وحده استحسانا عند ابى حنيفة و ابى يوسف حتى لو هلك العفو وبقي النصاب بقي كل الواجب (٢) وقال في الهندي الزكوة عند ابى حنيفة و ابى يوسف في النصاب دون العفو ولو بقي النصاب بقي كل الواجب لان العفو تبع للنصاب (٣) وقال العلامة وهبة الزحيلي الزكوة في النصاب دون العفو (الوقاص) (٤)

﴿ باب زكوة المال ﴾

﴿ حكم ما زاد على نصاب الفضة ﴾

قال العلامة المرغيناني ولا شيء في الزيادة حتى تبلغ اربعين فيكون فيها درهم ثم في كل اربعين درهما درهم وهذا عند ابى حنيفة وقال ما زاد على المائتين فزكاته بحسابها وهو قول الشافعي لقوله عليه السلام في حديث علي وما زاد على المائتين فبحسابه ولان الزكاة وجبت شكر النعمة المال واشترط النصاب في الابتداء لتحقيق الغناء وبعد النصاب في السوائم تحرزا عن التشقيص ولا بى حنيفة قوله عليه السلام في حديث معاذ لا تأخذ من الكسور شيئا وقوله في حديث عمرو بن حزم وليس فيما دون الاربعين صدقة (٥)

(١) الهداية ج ١ ص ١٩٣ (٢) التلخيص ج ٢ ص ٢٩٣ (٣) الهندي ج ١ ص ١٨٠

(٤) الفقه الاسلامي ج ٢ ص ٨٥٩ (٥) الهداية ج ١ ص ١٩٣

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة فانهما يفيدان ان تمام حكم مازاد ان يجب في كل اربعين درهم (١) وقال العلامة الحصكفي وفي كل خمس بضم الخاء بحسابه ففي كل اربعين درهما درهم (٢) وقال في الهندية وليس في الزيادة على مائتي درهم وعشرين مثقالا زكاة في قول أبي حنيفة ما لم تبلغ الزيادة اربعين درهما الى ان قال ثم في كل اربعين درهما درهم (٣) وقال العلامة وهبة الزحيلي اما الزيادة على النصاب فلا شيء فيها عند أبي حنيفة حتى تبلغ اربعين درهما فيكون فيها درهم ثم في كل اربعين درهما درهم ولا شيء في ما بينهما كذلك لازكاة في زيادة الدنانير حتى تبلغ اربعة دنانير وهذا هو الصحيح عند الحنفية لقوله عليه السلام من كل اربعين درهما درهم (٤)

﴿ حكم مازاد على نصاب الذهب ﴾

قال العلامة المرغيناني وليس فيما دون اربعة مثاقيل صدقة عند أبي حنيفة وعندهما تجب بحساب ذلك وهي مسئلة الكسور وكل دينار عشرة دراهم في الشرع فيكون اربعة مثاقيل في هذا اكاربعين درهما (٥)

﴿ القول الخامس ﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة قاضي خان وليس في الزيادة على مائتي درهم وعشرين مثقال ذهب زكاة في قول أبي حنيفة ما لم يبلغ الزيادة اربعين درهما او اربع مثاقيل (٦) وقال العلامة عالم بن العلاء الهندي فعلى قول أبي حنيفة لا شيء في الزيادة في الدراهم حتى يبلغ

(١) فتح القدير ج ٢ ص ١٢٠ (٢) الدر المختار ج ٢ ص ٣٣ (٣) الهندية ج ١ ص ٤٩

(٤) الفقه الاسلامي ج ٢ ص ٦٢ (٥) الهداية ج ١ ص ٩٦ (٦) الخانية ج ١ ص ١٢٠

اربعين درهما وفي الذهب اربعة مثاقيل (١) وقال في الهندية وليس في الزيادة على مائتي درهم وعشرين مثقالا زكافى قول ابي حنيفة ما لم تبلغ الزيادة اربعين درهما او اربعة مثاقيل كذا في فتاوى قاضيخان (٢) وقلا العلامة عبد الله داماد افندي ولا شيء فيما دون ذلك عند الامام وهو الصحيح كما في التحفة لقوله عليه السلام ليس فيما دون الاربعين صدقة (٣)

﴿ فصل في العروض ﴾

﴿ يعتبر القيمة بالنصاب الذي هو انفع للفقير ﴾

قال العلامة المرغيناني ثم قال يقومها بما هو انفع للمساكين احتياطا لحق الفقراء قال وهذا رواية عن ابي حنيفة وفي الاصل خيره لان الثمين في تقدير قيم الاشياء بهما سواء وتفسير الانفع ان يقومها بما يبلغ نصابا عن ابي يوسف انه يقومها بما اشترى ان كان الثمن من النقود لانه ابلغ في معرفة المالية وان اشترى بها بغير النقود يقومها بالنقد الغالب وعن محمد انه يقومها بالنقد الغالب على كل حال كما في الغصوب والمستهلك (٤)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة وليس كذلك بل لا خلاف في تعيين الانفع بهذا المعنى على ما يفيد لفظ النهاية والخلاصة قال في النهاية في وجه هذه الرواية ان المال كان في يد المالك ينتفع به زمانا طويلا فلا بد من اعتبار منفعة الفقراء عند التقويم الا ترى انه لو كان يقوم به باحد النقيدين يتم النصاب وبالاخر فانه يقوم به بما يتم به النصاب بالاتفاق فهذا مثله انتهى (٥) وقال العلامة اكمل الدين البائري يقومها بما هو انفع للمساكين

(١) التاترخانية ج ٢ ص ٢٣١ (٢) الهندية ج ١ ص ١٤٩ (٣) مجمع الانهر ج ١ ص ٢٠٥

(٤) الهداية ج ١ ص ١٩٥ (٥) فتح القدير ج ٢ ص ١٦٤

أحد الأقوال في التقويم إلى أن قال ووجهه ما ذكره بقوله احتياط الحق الفقراء فإنه لا بد من مراعاته (١) وقال العلامة عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة التقويم بالدراهم النفع للفقير قوم عروض التجارة بالدراهم وإن كان بالدنانير النفع قومت بها (٢) وقال العلامة الحصكفي وقيمة العروض للتجارة تضم إلى الثمنين لأن الكل للتجارة ووضعوا جعلوا قال العلامة ابن عابد بن قوله ويضم كما مروى في البدائع أيضاً إن ما ذكر من رجوب الضم إلى أن قال ولكن يجب أن يكون التقويم بما هو نفع للفقراء وراجعاً (٣)

• الجمع بين الروايتين •

قال العلامة ابن الهمام في الجمع بين الروايتين بأن المذكور في الأصل في التحجير هو ما إذا كان التقويم بكل منهما لا يتفاوت (٤)

• المعتبر في الانضمام القيمة •

قال العلامة المرغيناني ويضم الذهب إلى الفضة للمجانسة إلى قوله ثم تضم بالقيمة عند أبي حنيفة وعندهما بالاجزاء وهو رواية عنه حتى أن من كان له مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب بلغ قيمتهما مائة درهم فعليه الزكاة عنده خلافاً لهماهما يقولان المعتبر فيهما القدر دون القيمة حتى لا تجب الزكاة في مصنوع وزنه أقل من مائتين وقيمته فوقها هو يقول أن الضم لمجانسة وهو يتحقق باعتبار القيمة دون الصورة فيضم بها والله أعلم (٥)

• القول الراجح •

في قول أبي حنيفة قال العلامة الحصكفي ويضم الذهب إلى الفضة وعكسه يجمع القيمة وقال بالاجزاء الخ وقال العلامة ابن عابد بن قوله قيمة أي من جهة القيمة فمن له مائة

درهم وخمسة مثاقيل قيمتها مائة عليه زكاتها الى ان قال وعكسه كمالو كان له مائة وخمسون درهما وخمسة دنائير لا تساوي خمسين درهما تجب على الصحيح عنده ويضم الاكثر الى الاقل لان المائة والخمسين بخمسة عشر دينار او هذا دليل انه لا اعتبار بتكامل الاجزاء عنده وانما يضم احد النقيدين الى الاخر قيمة (١) وقال العلامة ابن نجيم. واختلفوا على قوله والصحيح الوجوب لان ان لم يمكن تكميل نصاب الدراهم باعتبار قيمة الدنانير امكن تكميل نصاب الدنانير باعتبار قيمة الدراهم لان قيمتها تبلغ عشرة دنائير فتكمل احتياطا لا يجب الزكوة (٢) وهكذا في التبيين (٣) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني . اتى الفقهاء على قول ابي حنيفة لان قوله احوط والفتوى على قوله موافق لاصول الافتاء لان الاصل في العبادات الفتوى على قول ابي حنيفة لكن قولهما اوفق للقياس لان على قول ابي حنيفة يصير نصاب الذهب تابعا لقيمة الفضة مع ان القيمة تابع للذهب والفضة في تعيين النصاب وايضا في صورة الذهب والعروض يكون النصاب تابعا للمعدوم وهو الفضة واما على قولهما فيكون القيمة تابعا للذهب والفضة ولا يكون الموجود تابعا للمعدوم وان قولهما ارفق بالناس فينبغي ان يفتى بقولهما في هذا الزمان وخصو صافي مسئله الاضحية ترفقا بالنساء لان اكثر النساء يوجد معهن شيء من الذهب وهو يساوي نصاب الفضة باعتبار القيمة وهو لا يستعدن لبيع الذهب ولشراء الاضحية واذا كان الانضمام بالاجزاء فحينئذ يكون الحكم اسهل عليهن. وقول الامام قول المتون.

صورة انضمام الذهب والفضة على صفحہ ۵۳۲

﴿ حكم عشر الخمر والخنزير من الذمي ﴾

قال العلامة المرغيناني وان مر ذمي بخمر او خنزير عشر الخمر دون الخنزير وقوله عشر الخمر

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٣٤ (٢) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٣٠ (٣) تبيين الحقائق ج ١ ص ٢٨١

من قيمتها الى ان قال وقال زفر يعشرهما لايستوائهما في المالية اي عند الكفار وان لم يكن
مالا عندنا وقال ابو يوسف يعشرهما اذا مر بهما جملة كانه جعل الخنزير تبعا للخمر فان
مر بكل واحد على الانفراد عشر الخمر دون الخنزير ووجه الفرق على الظاهر ان القيمة في
ذوات القيم لها حكم العين والخنزير منها فاخذ قيمته كاخذه بعينه فلا يجوز (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة الخوارزمي فان امر بكل واحد على الانفراد عشر الخمر دون الخنزير اي
عند ابي يوسف واما عندهما اي عند ابي حنيفة ومحمد فالحكم كذلك سواء
مر بهما او على الانفراد (٢) وقال زفر يعشرهما لايستوائهما في المالية عند الكفار

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين قال في الهندية ولو مر الذمي بالخمر والخنزير بنية التجارة وهما يساويان
عائتي درهم فصاعدا عشر الخمر من قيمتها ولم يعشر الخنازير في ظاهر الرواية وهو قول ابي
حنيفة ومحمد هكذا في السراج الوهاج (٣) وقال العلامة الحصكفي لا يؤخذ من خنزيره
مطلقا لانه قيمى فاخذ قيمته كعينه بخلاف الشفعة (٤)

﴿ حكم خمس معدن الدار ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو وجد في داره معدن فليس فيه شيء عند ابي حنيفة وقال فيه
الخمس لا طلاق ماروينا وله انه من اجزاء الارض مركب فيها ولا مؤنة في سائر الاجزاء
كذا في هذا الجزء لان الجزأ لا يخالف الجملة بخلاف الكنز لانه غير مركب فيها (٥)

الهداية ج ١ ص ١٩٨ (٢) الكفاية ج ٢ ص ١٤٤ (٣) الهندية ج ١ ص ١٨٣

الدر المختار ج ٢ ص ٣٦ (٥) الهداية ج ١ ص ١٩٩، ٢٠٠

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح المقام ﴾

قال العلامة اكمل الدين البابرتي. ولورجد في داره معدن فليس فيه شيء عند أبي حنيفة وقال فيه الخمس لهما اطلاق قوله عليه السلام وفي الركاز الخمس من غير فصل بين الارض والدار ودليل أبي حنيفة ظاهر واعتراض بانه لو كان من اجزائها لجاز التيمم به ولم يجز بالاجماع (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول أبي حنيفة. قال العلامة الحصكفي فللو احد المعدن لاشيء فيه ان وجدته في داره وحائوته وارضه في رواية الاصل واختارها في الكثر (٢) وقال العلامة قاضي خان. اذا وجد في داره معدن ذهب او فضة لاشيء فيه في قول أبي حنيفة (٣) وقال العلامة ابن نجيم قوله لا داره وارضه اي لا خمس في معدن وجدته في داره وارضه (٤) وقال العلامة عالم بن العلاء وان وجدته في دار فليس له فيه شيء وهو لصاحب الدار (٥)

﴿ حكم خمس معدن الارض المملوكة ﴾

قال العلامة المرغيناني وان وجدته في ارض مملوكة فكذلك الحكم عند أبي يوسف لان الاستحقاق الحيازة وهو منه وعند أبي حنيفة ومحمد هو للمختط له وهو الذي ملكه الامام هذه البقعة اول الفتح لانه سبقت يده اليه وهي يد الخصوص فيملك به ما في الباطن وان كانت يده على الظاهر (٦)

﴿ القول الخامس ﴾

هو قول أبي حنيفة ومحمد. قال العلامة ابن الهمام قوله فكذلك الحكم عند أبي يوسف اي

.....

(١) العناية ج ٢ ص ١٨١ (٢) الدر المختار ج ٢ ص ٥٠ (٣) الحانية ج ١ ص ١٣٢

(٤) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٣٥ (٥) التاترخانية ج ٢ ص ٣٣٠ (٦) البهانية ج ١ ص ٢٠٠

الخمس للفقراء واربعة اخماسه للواجدين الى ان قال قلنا لا نقول ان الامام يملك المختط
له الكنز بالقسمة بل يملكه البقعة ويقرر يده فيها ويقطع مزاحمة بسائر الغانمين
فيها واذا صار مستوليا عليها اقوى الاستيلاآت وهو بيد خصوص الملك السابقة فيملك
بهما في الباطن من المال المباح للاتفاق على ان الغانمين لم يعتبر لهم ملك
هذا الكنز بعد الاختطاط والالوجب صرفه اليهم وهكذا في العناية (١) وقال العلامة ابن
نجيم قوله باقية للمختط له اي الاخماس الاربعة للذي ملكه الامام البقعة اول الفتح وان
كان ميتا فلورثته ان عرفوا والا فهو لاقصى مالك الارض او لورثته الى ان قال ورجحه في
فتح القدير وفي التحفة جعله لبيت المال ان لم يعرف الاقصى ورثته وهذا كله
عندهما (٢) وهكذا في التاترخانية (٣)

﴿ الحكم في الزيق ﴾

قال العلامة المرغيناني وفي الزيق الخمس في قول ابي حنيفة اخرجوه ووقول
محمد خلافا لابي يوسف (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

قال العلامة ابن الهمام حكى عنه اي ابي يوسف انه قال كان ابو حنيفة يقول لا خمس فيه فلم
ازل به اناظره واقول هو كالرصا ص الى ان رجعت ثم رأيت انا ان لا شيء فيه فقلت به ثم
المراد الزيق المصاب في معدنه احترازا عما ذكرنا (٥) قال العلامة اكمل الدين البائري انه
على قول ابي حنيفة الاخر وهو قول ابي يوسف الاول وهو قول محمد فيه الخمس وعلى قول

١ فتح القدير ج ٢ ص ١٨٣ (٢) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٣٥ (٣) التاترخانية ج ٢ ص ٣٢٠

٢ البداية ج ١ ص ٢٠٠ (٥) فتح القدير ج ٢ ص ١٨٥

ابى يوسف الآخر وهو قول ابى حنيفة الاول لاشيء فيه (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن نجيم. قوله وزيبق اى خمس الزئبق عند ابى حنيفة ومحمد (٢) وقال العلامة عالم بن العلاء اما الزئبق ان كان ينطبع ففيه الخمس (٣) وقال فى الهندية ويجب الخمس فى الزئبق كذا فى محيط السر حسى (٤)

﴿ الزكوة فى اللؤلؤ والعنبر ﴾

قال العلامة المرغينانى ولا خمس فى اللؤلؤ والعنبر عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف فيهما وفى كل حلية تخرج من البحر خمس لان عمر اخذ الخمس من العنبر ولهما ان قعر البحر لم يرد عليه القهر فلا يكون المؤخر ذمته غنيمة (٥)

﴿ القول الخامس ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام ولا خمس فى اللؤلؤ يعنى اذا استخرج من البحر لا اذا وجد اذ فى الكفار وهذا لان العنبر حشيش واللؤلؤ ماء مطر الربيع يقع فى الصدف فيصير لؤلؤا والصدف حيوان يخلق فيه اللؤلؤ ولا شيء فى الماء ولا فيما يؤخذ من الحيوان الى ان قال ولا دليل اخر يوجب فبقى على العدم (٦) وقال العلامة الحصكفى. ولا فى لؤلؤ هو مطر الربيع وعنبر حشيش يطلع فى البحر او حتى دابة وكذا جميع ما يستخرج من البحر من حلية ولو ذهب كان كنزا فى قعر البحر لانه لم يرد عليه القهر فلم يكن غنيمة. وقال العلامة ابن عابدين. قوله لانه لم يرد عليه القهر حاصله ان محل الخمس الغنيمة والغنيمة ما

(١) العناية ج ٢ ص ١٨٣ (٢) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٣٥ (٣) التاتارخانية ج ٢ ص ٣٣٢

(٤) الهندية ج ١ ص ١٨٥ (٥) الهداية ج ١ ص ٢٠١ (٦) فتح ج ٢ ص ١٨٥

كانت للكفرة ثم تصير للمسلمين بحكم القهر والغلبة وباطن البحر لم يرد عليه قهر فلم يكن غنمة قاضي خان (١) وقال العلامة عالم بن العلاء ولا خمس في الذهب والفضة يستخرجان من البحر وكذلك جميع ما يستخرج من البحر كالعنبر واللؤلؤ (٢) وقال في الهندية ولا شيء فيما يستخرج من البحر كالعنبر واللؤلؤ والسماك الى ان قال ولو اخرج النقيدين من البحر لا شيء فيهما كذا في التهذيب (٣)

﴿ الزكوة في الزروع والثمار ﴾

قال العلامة المرغيناني قال ابو حنيفة في قليل ما اخرجته الارض وكثيره العشر سواء سقى سيحاً وسقته السماء الا القصب والخطب والحشيش وقال لا يجب العشر الا فيماله ثمرة باقية اذا بلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعاً بصاع النبي ﷺ وليس في الخضراوات عندهما عشر.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

الخلافاً في موضعين في اشتراط النصاب وفي اشتراط البقاء لهما اي دليل الصاحبين في الاول قوله عليه السلام ليس في مادون خمسة اوسق صدقة ولانه صدقة فيشترط فيه النصاب لتحقق الغناء. ولا يبي حنيفة قوله عليه السلام ما اخرجته الارض ففيه العشر من غير فصل وتأويل ما روياه زكوة التجارة لانهم كانوا يتبايعون بالاوساق وقيمة الوسق اربعون درهماً ولا معتبر بالمالك فيه فكيف بصفته وهو الغناء ولهذا لا يشترط الحول لانه للاستمناء وهو كله نماء. ولهما في الثاني قوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة والزكوة غير منفى فتعين العشر. وله ما رويناه من رويهما محمول على صدقة يأخذها العاشر وبه يأخذ ابو حنيفة (٤)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة قاضي خان العشر في كل ما يخرج من الارض من الحنطة والشعير الى ان قال يجب فيه العشر في قول ابي حنيفة قل او كثر (١) وقال العلامة ابن عابدين قوله بلا شرط نصاب وبقاء فيجب فيمادون النصاب بشرط ان يبلغ صاعا و قيل نصفه وفي الخضر اوات التي لا تبقى وهذا قول الامام وهو الصحيح كما في التحفة (٢) وقال في الهندية. ويجب العشر عند ابي حنيفة في كل ما يخرج من الارض من الحنطة والشعير الى ان قال والبطيخ والقثاء والخيار والبادنجان والعصفر (٣) وقال العلامة طاهر بن عبد الرشيد واما العشر في كل ما يخرج من الارض من الحنطة والشعير والدخن الى ان قال مالها ثمر باقية او غير باقية يجب العشر عند ابي حنيفة قل او كثر (٤)

﴿ الزكوة في العسل ﴾

قال العلامة المرغيناني وفي العسل العشر اذا اخذ من ارض العشر وقال الشافعي لا يجب لانه متولد من الحيوان فاشبهه الابريسم ولنا قوله سبحانه في العسل العشر ولان النحل يتناول من الانوار والثمار وفيهما العشر فكذا فيما يتولد منها بخلاف دود القز لانه يتناول الاوراق ولا عشر فيها (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

ثم عند ابي حنيفة يجب فيه العشر قل او كثر لانه لا يعتبر النصاب لاطلاق الحديث المذکور عن ابي يوسف انه يعتبر فيه قيمة خمسة اوساق كما هو اصله وعنه انه لا شيء فيه

(١) الخالية ج ١ ص ١٣٢ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٥٣ (٣) الهندية ج ١ ص ١٨٦

(٤) الخلاصة ج ١ ص ٢٣٦ (٥) هداية ج ١ ص ٢٠٢

حتى يبلغ عشر قرب لحديث النبي ﷺ شبابة انهم كانوا يؤدون الى رسول الله ﷺ كذلك وعنه خمسة امناء ايضا في رواية امالي وعن محمد خمسة افراق كل فرق ستة وثلاثون رطلا لانه اقصى ما يقدر به.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة. وقد صح العلامة ابن الهمام دليل ابي حنيفة قال عن ابي سياره المتعنى قال قلت يا رسول الله ان لي نحلا قال اد العشر قلت يا رسول الله احمها لي فحماها وكذا رواه الامام احمد و ابو داود والطيالسي و ابو يعلى الموصلي في مسانيدهم قال البيهقي هذا صح ما روى في وجوب العشر فيه (١) وثبت من تفصيل ابن الهمام ترجيح قول الامام. وقال العلامة قاضي خان. ويجب العشر في العسل اذا كان في ارض العشر (٢) وقال العلامة الحصكفي يجب العشر في عسل وان قل وقال العلامة ابن عابدين قوله يجب العشر ثبت ذلك بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول (٣) وقال في الهندية ويجب العشر في العسل اذا كان في ارض العشر وكذا المن اذا سقط على الشوك الا حضر في ارضه كذا في خزائن المفتين (٤)

﴿ اخذ العشر من ارض تغلبى ﴾

قال العلامة المرغيناني تغلبى له ارض عشر فعليه العشر اي سواء كان الارض ملكا له او اشتراها من مسلم مضاعفا عرف ذلك باجماع الصحابة وهذا عند الشيخين. وعن محمدان فيما اشتراه التغلبى من المسلم عشر او احدا لان الوظيفة عنده اي عدم محمد لا تتغير بتغير المالك (٥)

فتح ج ٢ ص ١٩١ (٢) الخانية ج ١ ص ١٣٢ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٥٣

(٤) الهندية ج ١ ص ١٨٦ (٥) الهداية ج ١ ص ٢٠٣

القول الرابع

هو قول الشيخين قال العلامة الحصكفي ويجب ضعفه في أرض عشرية لتغلي مطلقا وان كان طفلا وانثى او اسلم او ابتاعها من مسلم او ابتاعها منه مسلم او ذمي لان التضعيف كالخراج فلا يتبدل. وقال العلامة ابن عابدين قلت ويؤيده قول الامام قاضيخان في شرحه على الجامع الصغير في تعليل المسئلة لان ما يؤخذ من المسلم يؤخذ من التغلي ضعفه (١) وقال العلامة داماد افندي يؤخذ عشرا من أرض عشرية لتغلي عند الشيخين (٢) وقال العلامة ابن نجيم وضعفه في أرض عشرية لتغلي وان اسلم اربابها منه مسلم او ذمي اي يجب عشرا في الارض (٣) وقال في الهنديه تغلي له أرض عشرية عليه العشر مضاعفا (٤)

الخراج على أرض غير مسلم

قال العلامة المرغيناني ولو كانت الارض لمسلم باعها من نصراني يريد به ذميا غير تغلي وقبضها فعليه الخراج عند ابي حنيفة لانه اليق بحال الكافر. وعند ابي يوسف عليه العشر مضاعفا ويصرف مضارفا الخراج اعتبارا بالتغلي وهذا هو من التبديل وعند محمد بن علي حاله لانه صار مؤنة لها فلا يتبدل كالخراج (٥)

القول الرابع

هو قول الامام قال العلامة الحصكفي واخذ الخراج من ذمي غير تغلي اشترى ارضا عشرية من مسلم وقبضها منه (٦) وقال العلامة ابن نجيم قوله وخراج ان اشترى ذمي ارضا عشرية من

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٥٦ (٢) مجمع الانهر ج ١ ص ٢١٤ (٣) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٣٨

(٤) الهنديه ج ١ ص ١٨٦ (٥) الهداية ٢٠٣ (٦) الدر المختار ج ٢ ص ٥٦

مسلم اى يجب الخراج لان فى العشر معنى العبادۃ والكفر ينافيها (١) وقال فى الهندية ولو كانت الارض لمسلم باعها من ذمى غير تغلبى وقبضها فعليه الخراج عند ابى حنيفة (٢)

❦ الفرق بين الماء العشرى والخراجى ❦

قال العلامة المرغينانى وان جعلها بستانا فعليه الخراج الى ان قال قوله ثم الماء العشرى ماء السماء والابار والعيون والبحار التى لا تدخل تحت ولاية احدى الماء الخراجى الانهار التى شققها الاعاجم وماء جيحون وسيحون ودجلة عشرى عند محمد لانه لا يحميها احدى كالبهار وخراجى عند ابى يوسف لانها يتخذ عليها القناطير من السفن وهذا يدعيها (٣)

❦ القول الرابع ❦

هو قول ابى يوسف وقال العلامة قاضي خان والسيحون والجيحون والدجلة والفرات خراجية فى قول ابى يوسف (٤) وقال العلامة عالم بن العلاء الهندى فاماماء السيحون وماء الجيحون وماء دجلة وماء الفرات فعلى قول ابى يوسف خراجى وعلى قول محمد عشرى وذكر محمد فى اول كتاب العشر والخراج انه خراجى وهكذا روى عن ابى يوسف (٥) وقال فى الهندية واماماء سيحون ودجلة والفرات فخراجى عند الشيخين كذا فى الكافى (٦)

❦ باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز ❦

❦ الفرق بين الفقير والمسكين ❦

(١) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٣٨ (٢) الهندية ج ١ ص ١٨٦ (٣) الهندية ج ١ ص ٢٠٢

(٤) الخالية ج ١ ص ١٢٩ (٥) النثر الخالية ج ٢ ص ٣٣٦ (٦) الهندية ج ١ ص ١٨٤

قال العلامة الميرغنيّ الأصل فيه قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين
والعاملين الآية. والفقير من له أدنى شيء والمساكين من لا شيء له وهذا مروي عن أبي
حنيفة وقد قيل على العكس ولكل وجه (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة الخوارزمي وروي عن أبي يوسف أنهما صنف واحد (٢) والفائدة تظهر في
الوصايا والأوقاف والدور لا في الزكوة فإن صرفها إلى صنف واحد جائز عندنا (٣) يعني
عند أبي حنيفة الفقير والمساكين هما صنفان وعند أبي يوسف صنف واحد. قال
العلامة الحصكفي هو فقير وهو من له أدنى شيء ومساكين من لا شيء له على المذهب قال
العلامة ابن عابدين قوله على المذهب من أنه أسوأ حالا من الفقير وقيل على العكس
والأول أصح يعني والفقير من له أدنى شيء والمساكين من لا شيء له (٤) وقال العلامة ابن
نجيم والأولى أن يفسر الفقير بمن له ما دون النصاب كما في النقاية أخذاً من قولهم
يجوز دفع الزكوة إلى من يملك ما دون النصاب أو قدر نصاب غير تام وهو مستغرق في
الحاجة (٥)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبي حنيفة. قال العلامة ابن الهمام إذا وصى بثلاثة لزيد وللفقراء والمساكين أو وقف
فلزيد ثلث الثلث ولكل ثلثه على قول أبي حنيفة وعلى قول أبي يوسف لفلان نصف الثلث
وللفريقين نصفه بناء على جعلهما صنفاً واحداً والصحيح قول أبي حنيفة (٦) وقال
العلامة جلال الدين الخوارزمي وعند أبي حنيفة لفلان ثلث الثلاثة فجعلهما صنفين وهو

(١) البداية ج ١ ص ٢٠٣ (٢) الكفاية في صدر فتح القدير ج ٢ ص ٢٠٣ (٣) العناية ج ٢ ص ٢٠٣

(٤) رد المحتار ج ٢ ص ٢٣ (٥) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٣٠ (٦) فتح ج ٢ ص ٢٠٣

الصحيح (١) وقال العلامة أكمل الدين البابر تبي فجعلهما صنفين وهو الصحيح كذا ذكره
فخر الاسلام لانه عطف وهو يقتضى المغايرة (٢) وقال العلامة ابن نجيم وانما الخلاف فى
انهم صنفان او صنف واحد فى غير الزكوة كالوصية والوقف والنذر فقال ابو حنيفة بالاول
وهو الصحيح (٣)

﴿ مصداق قوله تعالى وفى سبيل الله ﴾

قال العلامة المرغينانى وفى سبيل الله منقطع الغزاة عند ابي يوسف لانه المتفاهم
عند الاطلاق وعند محمد منقطع الحاج لما روى ان رجلا جعل بغيره فى سبيل الله فامر به
رسول الله ﷺ ان يحمل عليه الحاج (٤)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي يوسف قال العلامة ابن عابدين قوله وهو منقطع الغزاة اى الذين عجزوا عن
اللحوق بجيش الاسلام لفقرهم الى قوله والاول قول ابي يوسف اختاره المصنف
تبعاً للكنز قال فى النهرو غاية البيان انه الاظهر اى قول ابي يوسف وفى الاسيى جابى انه
الصحيح (٥) وقال فى الهندية ومنها فى سبيل الله وهم منقطعوا الغزاة الفقراء منهم عند ابي
يوسف وعند محمد منقطعوا الحاج الفقراء منهم هكذا فى التبيين والصحيح قول ابي
يوسف (٦) وقال العلامة داماد افندى ومنقطع الغزاة عند ابي يوسف وفى رواية عن
محمد وهو الصحيح وهو المراد فى سبيل الله (٧) وهكذا فى البحر (٨) والفقهاء الاسلامى
وادلته (٩)

(١) الكفاية ج ٢ ص ٢٠٣ (٢) العناية ج ٢ ص ٢٠٣ (٣) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٢٠ (٤) التهذيب ج ١ ص ٢٠٥

(٥) رد المحتار ج ٢ ص ٦٤ (٦) الهندية ج ١ ص ١٨٨ (٧) مجمع الانهر ج ١ ص ٢٢١ (٨) البحر ج ٢ ص ٢٢٢

(٩) الفقه الاسلامى ج ٢ ص ٨٤٢

﴿ اعطاء زكوة احد الزوجين الى الآخر ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة المرغيناني. ولا تدفع المرأة الى زوجها عند أبي حنيفة لما ذكرنا وقال لا تدفع اليه لقوله عليه السلام لك اجران اجر الصدقة واجر الصلة قاله لامرأة ابن مسعود وقد سأله عن التصديق عليه قلنا هو محمول على النافلة (١)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبي حنيفة. قال العلامة وهبة الزحيلي هل يجوز دفع الزوجة الى زوجها كزوجهها، قال ابو حنيفة والحنابلة على الراجح لا يجوز لان الزكوة تعود اليها بانفاقه عليها (٢) وقال العلامة الحصكفي. او بينهما زوجية ولو مبانة وقال لا تدفع هي لزوجها (٣) وقال العلامة ابن نجيم قوله وزوجته وزوجه اي لا يجوز الدفع لزوجته ولا دفع المرأة لزوجها لما قدمناه من عدم قطع المنفعة (٤) وقال في الهندية ولا تدفع المرأة الى زوجها عند أبي حنيفة (٥)

﴿ زكوة المولى الى المملوك ﴾

قال العلامة المرغيناني ولا يدفع الى مديرة ومكاتبه وام ولده لفقدان التمليك اذ كسب المملوك لسيدته وله حق الى قوله ولا الى عبد قد اعتق بعضه عند أبي حنيفة لانه بمنزلة المكاتب عنده وقال لا يدفع اليه لانه حر مديون عندهما (٦)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الامام أبي حنيفة. قال العلامة الحصكفي ولا الى عبد اعتق المزرعي بعضه سواء كان

(١) الهداية ج ١ ص ٢٠٦ (٢) الفقه الاسلامي ج ٢ ص ٨٨٥ (٣) الدر المختار ج ٢ ص ٦٩

(٤) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٣٣ (٥) الهندي ج ١ ص ٨٩ (٦) الهداية ج ١ ص ٢٠٦

كله له او بينه وبين ابنه فاعتق الاب حظه معسر الا يدفع له لانه مكاتبه او مكاتب ابنه (١) وقال العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخاري ومعتق البعض كما لمكاتب عند ابى حنيفة (٢) وقال في الهندية ولو ظهر انه عبده او مدبره او ام ولده او مكاتبه فانه لا يجوز وعليه ان يعيدها وكذا المستسعى يعنى معتق البعض عند ابى حنيفة (٣)

﴿ الخطأ في مصارف الزكاة ﴾

قال العلامة مرغيناني قال ابو حنيفة ومحمد اذا دفع الزكاة الى رجل يظنه فقير اثم بان انه غنى او هاشمي او كافر او دفع في ظلمة فبان انه ابوه او ابنه فلا إعادة عليه وقال ابو يوسف عليه الاعادة (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

دليل ابى يوسف لظهور خطائه بيقين وامكان الوقوف على هذه الاشياء وصار كالاولاني والثياب اى اذا اختلطت الاولاني الطاهرة بالنجسة ان كانت الغلبة للطاهرة فيتحرى ولا يجوز ان يترك التحرى اذا كانت الغلبة للنجسة. ولهما حديث معن بن يزيد فانه عليه السلام قال فيه يا يزيد لك مانويت ويا معن لك ما اخذت.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابى حنيفة ومحمد قال العلامة اكمل الدين البائري والظاهر هو الاول يعنى الاجزاء في الكل (٥) وقال العلامة الحصكفي دفع بتحر الى ان قال وان بان غناه او كونه ذميا او انه ابوه او ابنه او امراته او هاشمي لا يعيده لانه اتى بما في وسعه حتى لو دفع بلا تحر لم يجز ان اخطأ وقال

(١) الدر المختار ج ٢ ص ٤٠ (٢) خلاصة الفتاوى ج ١ ص ٢٢٢ (٣) الهندية ج ١ ص ١٩١

(٤) الهندية ج ١ ص ٢٠٤ (٥) العناية ج ٢ ص ٢١٢

العلامة ابن عابدين (قوله لانه اتى بما فى وسعه اى اتى بالتمليك الذى هو الركن على قدر وسعه اذ ليس مكلفا اذا دفع فى ظلمة بان يسأل من القابض من انت وبقولنا اتى بالتمليك يندفع ما يقال انه لو دفع الى عبده او مكاتبه يكون اتيا بما فى وسعه (١) وقال العلامة ابن نجيم قوله ولو دفع بتحر فبان انه غنى او هاشمى او كافر او ابوه او ابنه صح الى ان قال لحديث البخارى لك مانويت يزيد ولك ما اخذت الى ان قال لان الزكوة حق الله تعالى فاعتبر فيها الوسع (٢) وقال فى الهندية واما اذا ظهر انه غنى او هاشمى او كافر او مولى الهاشمى او الوالدان والمولودون او الزوج او الزوجة فانه يجوز وتسقط عنه الزكوة فى قول ابى حنيفة ومحمد (٣) وهكذا فى الفقه الاسلامى وادلته (٤)

﴿ حكم صدقة الفطر على الصغير ﴾

قال العلامة المرغينانى ومما ليكه الى ان قال ولا مال للصغار فان كان لهم مال يؤدى من مالهم عند ابى حنيفة وابى يوسف خلاف لمحمد لان الشرع اجراه مجرى المؤنة فاشبه النفقة (٥)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين قال العلامة اكمل الدين البابر تى فان كان لهم مال يؤدى عن مالهم عند ابى حنيفة وابى يوسف وهو الاستحسان (٦) وقال العلامة ابن عابدين قوله الفقير قيده لان الغنى تجب صدقة فطره فى ماله على ما مر لعدم وجوب نفقته نهرو قال العلامة عبد القادر الراعى قوله لان الغنى تجب صدقة فطره الا انه لم يتضح وجود السبب فى حقه لعدم ولايته على نفسه وكذا المجنون الغنى (٧) وقال فى الهندية وتجب عن نفسه وطفله الفقير كذا فى الكافى الى

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٤٢ (٢) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٢٨ (٣) الهندية ج ١ ص ١٩٠

(٤) الفقه الاسلامى ج ٢ ص ٨٨٢ (٥) الهندية ج ١ ص ٢٠٩ (٦) العناية ج ٢ ص ٢٢١ (٧) رد المحتار ج ٢ ص ٨١

ان قال ثم اذا كان لولد الصغير او المجنون مال فان الاب او وصيه او جدهما او وصيه
يخرج صدقة فطر انفسهما ورقيقهما من مالهما عند ابي حنيفة و ابي يوسف (١) وقال
العلامة ابن نجيم وقيد الطفل بالفقر لان الطفل الغني بملك نصاب تجب صدقة فطره في
ماله (٢)

﴿ صدقة فطر العبد المشترك ﴾

قال العلامة المرغيناني والعبد بين شريكين لا فطرة على واحد منهما لقصور الولاية والمؤنة في
كل واحد منهما وكذا العبد بين اثنين عند ابي حنيفة وقال على كل منهما ما يخصه من
الرؤس دون الاشخاص بناء على انه لا يرى قسمة الرقيق (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال داماد افندي. وعندهما تجب على كل واحد من الشريكين فطرة بما يخصه من الرؤس اي
رؤس العبد دون الاشخاص يعني لو كان لهما عبد واحد لا يجب شيء ولو كان اثنين تجب على
كل صدقة عبد واحد ولو كانوا ثلاثة فكذا ولا يجب عن الثالث شيء ولو كانوا اربعة تجب على
كل صدقة عبيدين الى ان قال وقيل لا تجب عليهم بالاجماع والصحيح انه على
الخلافا (٤) وقال العلامة ابن عابدين. قوله فتجب في قول اي ضعيف كما في بعض النسخ
لخالفته لعموم اطلاق المتون والشروح رحمتي قلت وهذا الفرع نقله في شرح المجمع
وشرح درر البحار عن الحقائق ووجه ضعفه قصور الولاية بدليل ان احدهما لا يملك تزويجه
وقصور المؤنة ايضا فان نفقته عليهما (٥) قول ابي يوسف في هذه المسئلة مع ابي حنيفة على
الصح كما قال المحقق ابن الهمام قوله قال هذا بناء على كون قول ابي يوسف كقول محمد

١ الهداية ج ١ ص ٩٢ (٢) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٥٣ (٣) الهداية ج ١ ص ٢٠٩

٢ مجمع الانهر ج ١ ص ٢٢٨ (٥) رد المحتار ج ٢ ص ٨٢

بل الاصح ان قوله مع ابي حنيفة هكذا في العناية ومذهب ابي يوسف مضطرب والاصح ان قوله كقول ابي حنيفة (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة لان الشراح نقل الاجماع على قوله قال العلامة اكمل الدين البابر تى. وقيل هو بالاجماع اى عدم وجوب الفطرة فى العبيدين اثنين باجماع علمائنا الثلاثة (٢) وقال العلامة ابن عابدين. قوله وتوقف لان الملك والولاية موقوفان فكذا ما يتنى عليهما بحر (٣) وقال العلامة عبد القادر الراعى قوله وفى المحيط ذكر ابا يوسف وان كان يرى قسمة الرقيق الا ان الفطرة تتعلق بالولاية ولا ولاية لاحد منهما كاملة فلا تلزمه الفطرة (٤) وقال فى الهندية ولا تجب عن عبدا وعبيد مشترك بين اثنين (٥) وهكذا فى التاترخانية (٦)

﴿ مقدار صدقة الفطر ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة المرغينانى. الفطرة نصف صاع من بر او دقيق او سويق او زبيب او صاع من تمر او شعير وقال الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية عن ابي حنيفة والاول رواية الجامع الصغير (٧)

﴿ القول الخامس ﴾

هو قول صاحبين. قال العلامة ابن الهمام قوله وهو رواية عن ابي حنيفة رواها الحسن عنه وصحها ابو اليسر لما ثبت الحديث (٨) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمى قوله وقال ابو يوسف ومحمد الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية عن ابي حنيفة وقال ابو اليسر فى جامعه

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٢٢٢ (٢) العناية ج ٢ ص ٢٢٢ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٨٢ (٤) تقريرات الراعى ج ٢ ص ٢٢٣

(٥) الهندية ج ١ ص ١٩٣ (٦) التاترخانية ج ٢ ص ٢٢٢ (٧) الهداية ج ١ ص ٢١٠ (٨) فتح القدير ج ٢ ص ٢٢٥

الصغير هذا هو الصحيح فإنه روى في بعض الروايات أو صاعاً من زبيب (١) وقال العلامة الحصكفي يجب من بر أو دقيقه أو سويقه أو زبيب وجعلاه كالتمر وهو رواية عن الإمام وصححه البهسي وغيره وفي الحقائق والشرنبلالية وعن البرهان وبه يفتى. وقال العلامة ابن عابدين قال في البحر وصحها أبو اليسر ورجحها المحقق في فتح القدير من جهة الدليل وفي شرح النقاية والأولى أن يراعى في الزبيب القدر والقيمة لكن فيه أن الصاع من الزبيب منصوص عليه في الحديث الصحيح فلا تعتبر فيه القيمة كما يأتي تأمل (٢) وقال العلامة عبد الله داماد أفندي وهي نصف صاع من بر أو دقيقه أو سويقه أو صاع من تمر أو شعير أو زبيب كالبر عندهما كالشعير وهو رواية الحسن عن الإمام إلى أن قال وعليه الفتوى وفي الشرح لكن الأولى أن يراعى فيه القدر والقيمة (٣) وقال في الهندية والاحوط أن يراعى فيه القيمة هكذا في محيط السر خسي (٤)

﴿المعتبر في القدر الوزن﴾

قال العلامة المرغيناني ثم يعتبر نصف صاع من بروز نافيما يروى عن أبي حنيفة أي رواه أبو يوسف وعن محمد أنه يعتبر كيلاً (٥) الاختلاف في الوزن والكيل قال قاضي خان قدر والصاع بالوزن بعضهم بشمانية أطل وبعضهم بخمسة أطل وثلاث رطل فإن كان تقدير الصاع بالوزن يجوز الإعطاء بالوزن (٦)

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبي حنيفة. قال العلامة ابن الهمام قوله ثم يعتبر نصف صاع من بر من حيث الوزن

(١) الكفاية ج ٢ ص ٢٢٥ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٨٣ (٣) مجمع الأنهر ج ١ ص ٢٢٩

(٤) الهندية ج ١ ص ١٩١ (٥) الهداية ج ١ ص ٢١٠ (٦) الخانية ج ١ ص ١١١

عند أبي حنيفة وجهه ان العلماء لما اختلفوا في ان الصاع ثمانية ارطال او خمسة وثلاث كان اجماعهم انه يعتبر بالوزن اذ لا معنى لاختلافهم فيه (١) وقال في الهندية ثم يعتبر نصف صاع من بر الى ان قال لان اختلاف العلماء في الصاع بانه كم رطلا وهو اجماع منهم بانه معتبر بالوزن كذا في التبيين (٢)

❦ القيمة افضل من البر ❦

قال العلامة المرغيناني والدقيق اولى من البر والدرهم اولى من الدقيق فيما يروى عن أبي يوسف وهو اختيار الفقيه أبي جعفر لانه ادفع للحاجة واعجل به وعن أبي بكر الاعمش تفضيل الحنطة لانه ابعده من الخلاف اذ في الدقيق والقيمة خلاف الشافعي (٣)

❦ القول الرابع ❦

هو قول الاول اي والدرهم اولى من الدقيق فيما يروى عن أبي يوسف قال العلامة الحصكفي ودفع القيمة اي الدرهم افضل من دفع العين على المذهب المفتى به (٤) وقال العلامة داماد افندي وعند أبي يوسف الدرهم افضل من الدقيق لانه ادفع لحاجة الفقير واعجل بها والدقيق افضل من البر قال محمد بن سلمة ان كان في زمن الشدة فالاداء من الحنطة او دقيقه افضل وفي زمن السعة الدرهم افضل وفي الظهيرية ان الفتوى على ان القيمة افضل (٥) وقال في الهندية وذكر في الفتاوى ان اداء القيمة افضل من عين المنصوص عليه وعليه الفتوى (٦) وقال العلامة ابن نجيم ولم يعترض المصنف لافضلية العين

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٢٢٩ (٢) الهندية ج ١ ص ١٩٢ (٣) الهداية ج ١ ص ٢١٠

(٤) الدر المختار ج ٢ ص ٨٢ (٥) مجمع الانهر ج ١ ص ٢٢٩ (٦) الهندية ج ١ ص ١٩٢

والقيمة فقليل بالاول وقيل بالثاني والفتوى عليه (١) وكذا في الجوهرة النيرة ان اداء
القيمة افضل وعليه الفتوى (٢)

﴿ مقدار الصاع ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة المرغيناني قال والصاع عند ابي حنيفة ومحمد ثمانية ارطال بالعراقي وقال
ابو يوسف خمسة ارطال وثلاث رطل وهو قول الشافعي لقوله ﷺ صاعنا اصغر الصعين
ولنا اي دليل الطرفين ما روى انه ﷺ كان يتوضأ بالمدرطين ويغسل بالصاع ثمانية ارطال
وهكذا كان صاع عمر (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين قال العلامة ابن الهمام وقيل لا خلاف بينهم فان ابا يوسف لما حرره
قدره وجده خمسة وثلاثين رطل اهل المدينة وهو اكبر من رطل اهل بغداد لانه ثلاثون
سار او البغدادي عشرون واذا قايست ثمانية بالبغدادي بخمسة وثلاث بالمديني
وجدت هما سواء وهو اشبه لان محمد الم يذكر في المسئلة خلاف ابي
يوسف ولو كان لذكره على المعتاد وهو اعرف بمذهبه وحينئذ فالاصل كون
الصاع الذي كان في زمن عمر هو الذي كان في زمن النبي ﷺ قول
الاستصحاب الي ان ثبت خلافه ولم يثبت (٤) وقال العلامة الكاساني والصاع
ثمانية ارطال بالعراقي عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف خمسة ارطال وثلاث
رطل بالعراقي وهو قول الشافعي وجه قوله ان اصاع المدينة خمسة ارطال وثلاث
ونقلوا ذلك عن رسول الله ﷺ خلفاء عن السلف ولهما ما روى عن

انسأنه قال كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالمدو والمدر طالان ويغتسل بالصاع والصاع
ثمانية ارطال وهذا نص ولان هذا صاع عمرالى ان قال فالعمل بصاع عمرالى من العمل
بصاع عبد الملك (١) وقال فى الهندية والصاع ثمانية ارطال بالبغدادى والرطل
البغدادى عشرون استارا كذا فى التبيين (٢) وقال العلامة الزيلعى وهو ثمانية ارطال اى
الصاع ثمانية ارطال بالبغدادى وهذا عند ابى حنيفة ومحمد وهو مذهب اهل
العراق (٣) وقال العلامة ابن عابدين مثل المحقق (٤)

﴿ كتاب الصوم ﴾

﴿ حكم تعيين النية فى رمضان ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة المرغينانى. وهذا الضرب من الصوم يتأدى بمطلق النية وبنية النفل
وبنية واجب اخرالى ان قال ولا فرق بين المسافر والمقيم والصحيح والسقيم عند ابى
يوسف ومحمد لان الرخصة كى لا تلزم المعذور مشقة فاذا تحملها التحق
بغير المعذور وعند ابى حنيفة اذا صام المريض والمسافر بنية واجب اخريقع عنه لانه شغل
الوقت بالاهم لتحتمه فى الحال وتخيره فى صوم رمضان الى ادراك العدة (٥)

﴿ القول الراجح ﴾

قول صاحبين. قال العلامة الحصكفى ولكن فى اوائل الاشباه الصحيح وقوع الكل عن
رمضان (٦) وقال العلامة داماد افندى عندهما يقع عن رمضان الى قوله فالاصح انه يقع عن

(١) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٤٣ (٢) الهندية ج ١ ص ١٩٢ (٣) تبيين الحقائق ج ١ ص ٣٠٩

(٤) رد المحتار ج ٢ ص ٨٣ (٥) الهداية ج ١ ص ٢١٢ (٦) الدر المختار ج ٢ ص ٦٣

رمضان على جميع الروايات كالمرضى (١) وقال في الهندية واذنوى واجب آخر في يوم
رمضان يقع عن رمضان ولا فرق بين المسافر والمقيم عند أبي يوسف ومحمد وعند أبي
حنيفة إذا صام المسافر بنية واجب آخر يقع عنه إلى أن قال والأصح أنه يقع عن رمضان
كذافي محيط السرخسي وأما المريض فالصحيح أن صومه يقع عن رمضان كذافي
الكافي (٢) وهكذا في التاترخانية (٣)

﴿ اذ اثبت رمضان بشهادة واحد يجوز الفطر به ﴾

قال العلامة المرغيناني وإذا كان بالسما علة قبل الإمام شهادة الواحد العدل في
رؤية الهلال رجلا كان أو امرأة إلى أن قال ثم إذا قبل الإمام شهادة الواحد وصاموا ثلثين
يوماً لا يفطرون فيمارى الحسن عن أبي حنيفة للاحتياط ولأن الفطر لا يثبت
بشهادة الواحد عن محمد أنهم يفطرون ويثبت الفطر بناء على أن ثبوت
الرمضانية بشهادة الواحد (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول محمد قال العلامة ابن الهمام وفي قوله لغيم اخذ بقول
محمد فامالوصاموا بشهادة رجلين فانهم يفطرون اذا صاموا ثلثين ولم يروا ذكره في
التجريد وعن القاضي أبي علي السعدي لا يفطرون وهكذا في مجموع النوازل وصحح
الأول في الخلاصة (٥) وقال العلامة ابن عابدين وإنما الخلاف فيما إذا لم يغم ولم ير الهلال
فعندهما لا يحل الفطر وعند محمد يحل كما قال شمس الأئمة الحلواني وحرره الشرنبلالي في
الامداد قال في غاية البيان وجه قول محمد وهو الأصح (٦) وقال العلامة ابن نجيم وغم هلال

١ مجمع الأنهر ج ١ ص ٢٣٣ (٢) الهندية ج ١ ص ١٩٦ (٣) التاترخانية ج ٢ ص ٣٥٩ (٤) الهداية ج ١ ص ٢١٥

(٥) فتح القدير ج ٢ ص ٢٥١ (٦) رد المحتار ج ٢ ص ١٠٣

شوال فانهم لا يفطرون فثبت الرضائية بشهادته لا الفطر خلافا لما روى عن محمدانهم
يفطرون وصححه في غاية البيان وقال العلامة ابن عابدين في المنحة الخالق وقوله في
غاية البيان قول محمد هو الاصح (١) وقال في الهنذية اذا صاموا بشهادة الواحد
وكملا اثلاثين يوما ولم يروا هلال شوال لا يفطرون فيماروى الحسن عن الامام للاحتياط
وعن محمدانهم يفطرون كذا في التبيين وفي غاية البيان قول محمد اصح كذا في
النهر الفائق (٢)

باب ما يوجب القضاء والكفارة

اكل ما بين الاسنان

قال العلامة ولو اكل لحم بين اسنانه فان كان قليلا لم يفطروا ان كان كثيرا يفطروا وقال
زفر يفطر في الوجهين لان الفم له حكم الظاهر حتى لا يفسد صومه بالمضمضة ولنا ان
القليل تابع لاسنانه بمنزلة ريقه بخلاف الكثير وان اخرج به بيده ثم اكله ينبغي ان
يفسد صومه كما روى عن محمد ان الصائم اذا ابتلع سمسة بين اسنانه لا يفسد صومه
ولو اكلها ابتداء يفسد صومه ولو مضغها لا يفسد لانها تتلاشى وفي مقدار الحمصة عليه
القضاء دون الكفارة عند ابي يوسف وعند زفر عليه الكفارة ايضا لانه طعام متغير ولا يبي
يوسف انه يعافه الطبع (٣)

القول الراجح

هو قول علمائنا الثلاثة في القليل والكثير وقول ابي يوسف في القضاء والكفارة وقال
العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخاري صائم اكل الطعام فبقى اللحم بين اسنانه ان كان
قليلا لا يفسد صومه وان كثيرا يفسد والكثير قدر الحمص ولو ادخل ذلك القدر في فيه فابتلعه

(١) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٦٤ (٢) الهنذية ج ١ ص ١٩٨ (٣) الهداية ج ١ ص ٢١٨

متعمداً فعليه القضاء والكفارة وان أخرجه وأخذ به ثم ابتلعه يجب ان يفسد صومه وفي الكفارة اقاويل اربعة قال الفقيه والاصح انه لا يجب الكفارة (١) وقال في الهندية وان اكل صابن اسنانه لم يفسدان كان قليلا وان كان كثيرا يفسدو الحمصة وما فوقها كثير ومادونها قليل هذا هو الفرق بين القليل والكثير. وان أخرجه وأخذ به ثم اكل ينبغي ان يفسد كذا في الكافي. وفي الكفارة اقاويل قال الفقيه والاصح انه لا تجب الكفارة (٢)

﴿ التوفيق بين الروايتين ﴾

قال العلامة ابن الهمام والتحقيق ان المفتى في الوقائع لا بد له من ضرب اجتهد ومعرفة باحوال الناس وقد عرف ان الكفارة تفتقر الى كمال الجنابة فينظر في صاحب الواقعة ان كان ممن يعاف طبعه ذلك اخذ بقول ابي يوسف وان كان ممن لا اثر لذلك عنده اخذ بقول زفر (٣)

﴿ الدواء في الصوم ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو دأوى جائفة (هي الجراحة التي وصلت الى الجوف) او امة بدواء فوصل الى جوفه او دماغه افطر عند ابي حنيفة والذي يصل هو الرطب.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة المرغيناني وقال لا يفطر لعدم التيقن بالوصول لانضمام المنفذ مرة واتساعه اخرى كما في اليابس من الدواء وله ان رطوبة الدواء تلاقى رطوبة الجراحة فيزداد ميلا الى الاسفل فيصل الى الجوف بخلاف اليابس لانه ينشف رطوبة الجراحة فينسد فمها (٤) وقال العلامة ابن الهمام انما الخلاف فيما اذا كان الدواء رطبا فقال يعفّر للوصول عادة وقال لا لعدم العلم به فلا يفطر بالشك وهو يقول سبب الوصول قائم وتقريره ظاهر من الكتاب وهو دليل الوصول

(١) وقال في الهندية وفي دواء الجائفة والامة اكثر المشائخ على ان العبرة للوصول الى الجوف والدماغ لالكونه رطبا او يابس حتى اذا علم ان اليابس وصل يفسد صومه ولو علم ان الرطب لم يصل لم يفسد هكذا في العناية (٢) وقال في السراجية وقال اكثر المشائخ العبرة للوصول الى الجوف لالرطب واليابس (٣)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول اكثر المشائخ اى ان العبرة للوصول الى الجوف والدماغ قال العلامة الحصكفى او داوى جائفة او آمة فوصل الدواء حقيقة الى جوفه ودماغه وقال العلامة ابن عابدين قوله فوصل الدواء حقيقة اشار الى ان ما وقع فى ظاهر الرواية من تقييد الافساد بالدواء الرطب مبنى على العادة من انه يصل والا فالمعبر حقيقة الوصول حتى لو علم وصول اليابس افسدا وعدم وصول الطرى لم يفسد (٤) وقال العلامة اكمل الدين البابر تى واكثر مشائخنا على ان العبرة للوصول حتى اذا علم ان الدواء اليابس وصل الى جوفه فسد صومه وان علم ان الرطب لم يصل الى جوفه لم يفسد صومه (٥)

﴿ اقطار الدواء فى الاحليل والفرج ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة المرغينانى ولو اقطر فى احليله لم يفطر عندابى حنيفة وقال ابو يوسف يفطر وقول محمد مضطرب فيه فكانه وقع عندابى يوسف ان بينه وبين الجوف منفذ ولهذا يخرج منه البول ووقع عندابى حنيفة ان المثانة بينهما حائل والبول يترشح منه (٦)

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٢٦٤ (٢) الهندية ج ١ ص ٢٠٣ (٣) فتاوى السراجية ج ١ ص ٢٩

(٤) رد المحتار ج ٢ ص ١١٢ (٥) العناية ج ٢ ص ٢٦٦ (٦) الهداية ج ١ ص ٢٢٠

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة الحصكفي واقطر في احليله ماء او دهنًا وان وصل الى المثانة على المذهب واما في قبلها فمفسد اجماعا لانه كالحقنة. وقال العلامة ابن عابدين قوله على المذهب اي قول ابي حنيفة ومحمد معه في الاظهر (١) وقال العلامة ابن نجيم قوله وان اقطر في احليله لا اي لا يفطر اطلقه فشمّل الماء والدهن وهذا عندهما (٢) وقال في الهندية واذا اقطر في احليله لا يفسد صومه عند ابي حنيفة ومحمد كذا في المحيط سواء اقطر فيه الماء او الدهن وهذا الاختلاف فيما اذا وصل المثانة واما اذا لم يصل بان كان في قصبة الذكر بعد لا يفطر بالاجماع كذا في التبيين وفي الاقطار في اقبال النساء يفسد بخلاف وهو الصحيح هكذا في الظهيرية (٣)

﴿ حكم النذر بالصوم حالة المرض ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو صح المريض واقام المسافر ثم ماتا لزمهما القضاء بقدر الصحة والاقامة الى ان قال وذكر الطحاوي خلافا فيه بين ابي حنيفة وابي يوسف وبين محمد وليس بصحيح وانما الخلاف في النذر والفرق لهما ان النذر سبب فيظهر الوجوب في حق الخلف وفي هذه المسئلة السبب ادراك العدة فيقدر بقدر ما ادرك (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ومحل الخلاف ﴾

قال ابن الهمام وان الخلاف انما هو في النذر وهو ما اذا قال المريض لله على صوم شهر مثل تصح يوما فعندهما يلزمه الكل والا يضاء به وعند محمد قدر ما صح وجه الفرق لهما ان النذر هو السبب في وجوب الكل فاذا وجد منه في المرض ومات من ذلك المرض فلا شيء

عليه فان صح صار كانه قال ذلك في الصحة والصحيح لو قاله ومات قبل ادراك
عدة المنذور لزمه الكل فكذلك هذا بخلاف القضاء (١)

• القول الرابع •

هو قول ابي حنيفة وابي يوسف قال العلامة الحصكفي ولو قال المريض لله على ان اصوم
شهر افمات قبل ان يصح لاشي عليه وان صح ولو يوم ما ولم يصمه لزمه الوصية بجميعه
على الصحيح الخ وقال العلامة ابن عابدين قوله على الصحيح هو قولهما (٢) وقال
العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخاري المريض لو قال لله على ان اصوم شهر افمات قبل ان
يصح لا يلزمه شيء ولو صح يوم ما لزمه ان يوصي بجميع الشهر (٣) وقال في
الهندية المريض لو قال لله على ان اصوم شهر افمات قبل ان يصح لا يلزمه شيء ولو صح
يوم ما لزمه ان يوصي بجميع الشهر (٤) وهكذا في التاترخانية (٥)

• اذا افاق المجنون في شهر رمضان •

قال العلامة المرغيناني وان افاق المجنون في بعضه قضى ماضى خلافا لفرق الشافعي
هما يقولان لم يجب عليه الاداء لانعدام الاهلية والقضاء يترتب عليه وصار كالمستوعب
ولنا ان السبب قد وجد وهو الشهر والاهلية بالذمة وفي الوجوب فائدة (٦)

• القول الخامس •

هو قول الجمهور قال العلامة جلال الدين الخوارزمي قال شمس الائمة الحلواني المراد منه
انه افاق فيما يمكنه ابتداء الصوم فيه حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخير من شهر رمضان

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٢٤٥ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٣٠٣ خلاصة الفتاوى ج ١ ص ٢٦٣

(٣) الهندية ج ١ ص ٣١٠ (٤) التاترخانية ج ٢ ص ٢٠١ (٥) الهندية ج ١ ص ٢٢٤

لا يلزمه القضاء لان الصوم لا يوضح فيه كالليل وهو الصحيح (١) وهكذا في العناية (٢)

﴿ لا فرق بين الجنون الاصلى والعارضى فى عدم توجه الخطاب ﴾

قال العلامة المرغينانى ثم لا فرق بين الاصلى والعارضى قيل هذا فى ظاهر الرواية وعن محمدانه فرق بينهما لانه اذا بلغ مجنونا التحق بالصبي فانعدم الخطاب بخلاف ما اذا بلغ عاقلا ثم جن وهذا مختار بعض المتأخرين (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

قال العلامة جلال الدين الخوارزمى قوله ثم لا فرق بين الاصلى بان بلغ مجنونا والعارضى بان جن بعد البلوغ وفى المبسوط فان كان جنونه اصليا بان بلغ مجنونا ثم افاق فى بعض اشهر فالمحفوظ عن محمدانه ليس عليه قضاء ماضى لان ابتداء الخطاب يتوجه عليه الان فيكون بمنزلة الصبي ويبلغ وروى هشام عن ابي يوسف قال فى القياس لا قضاء عليه ولكن استحسن فاوجب عليه قضاء ماضى من الشهر لان الجنون الاصلى لا يفارق الجنون الطارى فى شىء من الاحكام وليس فيه رواية عن ابي حنيفة واختلف فيه المتأخرون على قياس مذهبه (٤)

﴿ القول الراجع ﴾

هو ظاهر الرواية (يعنى لا فرق بين الاصلى والعارضى) قال العلامة اكمل الدين البابر تى والاصح انه ليس قضاء ماضى كذا فى المبسوط وقال العلامة جلال الدين الخوارزمى والاصح انه ليس عليه قضاء ماضى (٥) وقال العلامة الحصكفى وان استوعب لجميع ما يمكنه انشاء الصوم فيه على ما مر لا يقضى مطلقا للخرج وقال العلامة ابن عابدين قوله لا يقضى مطلقا

١/ الكفاية ج ٢ ص ٢٨٥ (٢) العناية ج ٢ ص ٢٨٥ (٣) الهداية ج ١ ص ٢٢٢ (٤) الكفاية ج ٢ ص ٢٨٤ (٥) العناية ج ٢ ص ٢٨٤

سواء كان الجنون أصلياً أو عارضاً بعد البلوغ قيل هذا ظاهر الرواية إلى أن قال وفي الشرب لالية عن البرهان عن المبسوط ليس على المجنون الأصلي قضاء ماضى في الأصح (١)

﴿ حكم من أصبح غير ناو للصوم ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة المير غينائي ومن أصبح غير ناو للصوم فاكل لا كفارة عليه عند أبي حنيفة وقال زفر عليه الكفارة لأنه يتأدى بغير النية عنده أي عند زفر وقال أبو يوسف ومحمد إذا اكل قبل الزوال تجب الكفارة دليلهما لأنه فوات إمكان التحصيل فصار كغاصب الغاصب. دليل أبي حنيفة أن الكفارة تعلقت بالافساد وهذا امتناع إذا صوم الأبالنية (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبي حنيفة. قال العلامة الحصكفي أو أصبح غير ناو للصوم فاكل عمداً ولو بعد النية قبل الزوال وقال العلامة ابن عابدين قوله قبل الزوال هذا عند أبي حنيفة وعندهما كذلك أن اكل بعد الزوال وإن كان قبل الزوال تجب الكفارة إلى أن قال والاول ظاهر الرواية كما في البدائع ثم المراد بالزوال نصف النهار الشرعي (٣) وقال العلامة علاء الدين الكاساني وروى الحسن عن أبي حنيفة فيمن أصبح لا ينوي صوماً ثم نوى قبل الزوال ثم جامع في بقية يومه فلا كفارة عليه وروى عن أبي يوسف أن عليه الكفارة إلى أن قال وجه ظاهر الرواية (يعني قول أبي حنيفة) أنه لو جامع في اول النهار لا كفارة عليه فكذا إذا جامع في آخره لأن اليوم في كونه محلاً للصوم لا يتجزأ (٤) وقال في الهندية وإذا أصبح غير ناو للصوم ثم نوى قبل الزوال ثم

(١) رد المحتار ج ٢ ص ١٣٣ (٢) الهداية ج ١ ص ٢٢٣ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ١١٢ (٤) بدائع الصنائع ج ٢ ص ١٠١

اكل فلا كفارة عليه كذا في الكشف الكبير (١)

﴿حكم من اكل ظانا بفساد الصوم﴾

قال العلامة المرغيناني ولو احتجم وظن ان ذلك يفطره ثم اكل متعمدا عليه القضاء والكفارة لان الظن ما استند الى دليل شرعي الا اذا افتاه ففيه بالفساد لان الفتوى دليل شرعي في حقه ولو بلغه الحديث فاعتمده فكذلك عند محمد لان قول الرسول ﷺ لا ينزل عن قول المفتي وعن ابي يوسف خلاف ذلك لان على العامي الاقتداء بالفقهاء لعدم الاهتداء في حقه الى معرفة الاحاديث (٢) قال العلامة قاضي خان. وان احتجم فظن ان ذلك فطره او اكله او ادهن شاربه فظن ان ذلك فطره فان كان جاهلا لم يسمع في ذلك ولم يفت له احد بالفطر فعليه الكفارة لان هذا شيء لا يكون مفطرا بحال وان كان سمع في الحجة حديثا وعرف تأويله فكذلك وان لم يعرف تأويله قال ابو حنيفة ومحمد عليه الكفارة كما لو كان عالما وقال ابو يوسف لا كفارة عليه (٣)

﴿القول الرابع﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام اما الحجة فلا تطرق فيها الى الدخول بعد الخروج فيكون تعمدا كنه بعده موجبا للكفارة الا اذا افتاه مفت بالفساد الى ان قال فاكل بعده لا كفارة عليه لان الحكم في حق العامي مفتيه (٤) وقال العلامة ابن عابدين قوله يعتمد على قوله الى ان قال قال في البحر لان العامي يجب عليه تقليد العالم اذا كان يعتمد على فتواه ثم قال وقد علم من هذا ان مذهب العامي فتوى مفتيه من غير تقييد بمذهب ولهذا قال في الفتح الحكم في حق العامي فتوى مفتيه (٥) وقال العلامة الزيلعي ولو احتجم فظن ان ذلك يفطره

١ هندية ج ١ ص ٢٠٦ (٢) هداية ج ١ ص ٢٢٦ (٣) خانية ج ١ ص ١٠٢

٢ فتح ج ٢ ص ٢٩٢ (٥) رد المحتار ج ٢ ص ١١٨

فاكل متعمدا فعليه القضاء والكفارة الى ان قال الا اذا افتاه فقيه بذلك لان الفتوى دليل شرعى فى حقه وقال فى الحاشية قوله الا اذا افتاه فقيه بذلك الى ان قال وتصير فتوى المفتى شبهة ولا يصير ظاهر الحديث كما كى (١) وقال فى الهندية ولو ارجتم فظن ان ذلك يفطره ثم اكل متعمدا فعليه القضاء والكفارة الا اذا افتاه فقيه بالفساد (٢) وقال العلامة وهبة الزحيلي مد ظله ومنها الاكل عمدا الى ان قال او بعد حجابة الى ان قال الا اذا افتاه فقيه (٣) وهكذا فى البحر (٤) والبدائع (٥)

﴿ اذانوى اليمين فى النذر يكون نذرا او يمينا ﴾

قال العلامة المرغيناني وان نوى يمينا فعليه كفارة يمين الى ان قال وان نوهما يكون نذرا او يمينا عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف يكون نذرا ولو نوى اليمين فكذلك عندهما اي يكون نذرا او يمينا وعنده يكون يمينا. لابي يوسف ان النذر فيه حقيقة واليمين مجازا حتى لا يتوقف الاول على النية ويتوقف الثانى فلا ينتظمهما ثم المجاز يتعين بنية وعند نيتهم ما ترجح الحقيقة ولهما انه لا تنافى بين الجهتين لانهما يقضيان الوجوب (٦)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين. كما هو ظاهر من داب المصنف قال العلامة قاضي خان ومن نوى بالنذر يمينا فافطر فعليه القضاء والكفارة (٧) وقال العلامة الحصكفي وان نواهما او نوى اليمين بالانفى النذر كان فى الصورتين نذرا او يمينا حتى لو افطر يجب القضاء للنذر والكفارة لليمين عملا بعموم المجاز (٨) وهكذا فى البحر (٩)

.....

(١) تبين الحقائق ج ١ ص ٣٣٤ (٢) الهندية ج ١ ص ٢٠٦ (٣) الفقه الاسلامى ج ٢ ص ٢٥٥

(٤) البحر ج ٢ ص ٢٩٣ (٥) بدائع ج ٢ ص ١٠٠ (٦) هداية ج ١ ص ٢٢٨

(٧) اخاينة ج ١ ص ١٠٦ (٨) الدر المختار ج ٢ ص ١٣٦ (٩) البحر ج ٢ ص ٢٩٣

﴿ باب الاعتكاف ﴾

﴿ الاعتكاف التطوع ساعة ﴾

قال العلامة المرغيناني ثم الصوم شرط الى ان قال ولصحة التطوع فيماروي الحسن عن ابي حنيفة لظاهر ماروينا وعلى هذه الرواية لا يكون اقل من يوم وفي رواية الاصل وهو قول محمد اقله ساعة فيكون من غير صوم لان مبنى النفل على المساهلة (١)

﴿ القول الراجح ﴾

هو رواية الاصل. قال العلامة اكمل الدين البابر تقي وفي رواية الاصل قالوا هي ظاهر الرواية عن علمائنا الثلاثة (٢) وقال العلامة الحصكفي واقله نفلا ساعة من ليل او نهار عند محمد وهو ظاهر الرواية عن الامام لبناء النفل على المسامحة وبه يفتي (٣)

﴿ الخروج من المسجد في الاعتكاف ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو خرج من المسجد ساعة بغير عذر فسد اعتكافه عند ابي حنيفة لوجود المنافي وهو القياس وقال لا يفسد حتى يكون اكثر من نصف يوم وهو الاستحسان لان في القليل ضرورة (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الامام ابي حنيفة. قال العلامة ابن الهمام قوله ولو خرج من المسجد ساعة من ليل او نهار وتقيده في الكتاب الفساد بما اذا كان الخروج بغير عذر (٥) وقال العلامة الحصكفي فلو خرج ولو ناسيا ساعة زمانية لا رملية كما مر بلا عذر فسد الى ان قال وبحث فيه الكمال وقال العلامة ابن عابدين قوله بحث فيه الكمال حيث قال قوله وهو استحسان

(١) هداية ج ١ ص ٢٢٩ (٢) غنية ج ٢ ص ٣٠٨ (٣) الدر المختار ج ٢ ص ١٣٢

(٤) هداية ج ١ ص ٢٣٠ (٥) فتح ج ٢ ص ٢١٠

يقتضى ترجيحه لانه ليس من المواضع المعدودة التي رجع فيها القياس على الاستحسان الى ان قال وبه علم انه لم يسلم كونه استحسانا حتى يكون ممارجح فيه القياس على الاستحسان (١) وقال العلامة قاضي خان ولو خرج المعتكف عن المسجد بغير عذر ساعة بطل اعتكافه في قول ابي حنيفة (٢) وقال صدر الشريعة فلو خرج ساعة بلا عذر فسد (٣) وقال العلامة وهبة الزحيلي يبطل الاعتكاف او يفسد بما يأتي الخروج بلا عذر شرعي (٤) وقال في الهندية واما مفسداته فمنها الخروج من المسجد الى ان قال وان خرج من غير عذر ساعة فسد اعتكافه في قول ابي حنيفة كذا في المحيط سواء كان الخروج عامدا او ناسيا (٥)

﴿ كتاب الحج ﴾

﴿ وجوب الحج على الفور ﴾

قال العلامة المرغيناني ولا يجب في العمر الامرة واحدة الى ان قال ثم هو واجب على الفور عند ابي يوسف وعن ابي حنيفة ما يدل عليه اي وفي المحيط اصح الروايتين عن ابي حنيفة انه على الفور وعند محمد والشافعي على التراخي لانه وظيفة العمر فكان العمر فيه كالوقت في الصلوة وجه الاول اي دليل الشيخين انه يخص بوقت خاص والموت في سنة واحدة غير نادر فيتضيق احتياطوا ولهذا كان التعجيل افضل (٦)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين قال العلامة الحصكفي على الفور في العام الاول عند الثاني واصح الروايتين

(١) رد المحتار ج ٢ ص ١٢٥ (٢) الخالية ج ١ ص ١٠٤ (٣) شرح الوقاية ج ١ ص ٣٥٥

(٤) الفقه الاسلامي ج ٢ ص ١٩٤ (٥) الهندية ج ١ ص ٢١٢ (٦) الهداية ج ١ ص ٣٢٣

عن الامام (١) وقال العلامة قاضي خان في قول ابي يوسف واصح الروايتين عن ابي حنيفة يجب على الفور حتى لا يباح له التأخير بعد الامكان الى العام الثاني (٢) وقال العلامة ابن نجيم واما كونه على الفور فهو قول ابي يوسف واصح الروايتين عن ابي حنيفة الى ان قال والتعجيل افضل كذا في الخلاصة (٣) وقال في الهندية وهو فرض على الفور وهو الاصح فلا يباح له التأخير بعد الامكان الى العام كذا في خزانة المفتين (٤)

﴿ وجوب الحج على الاعمى ﴾

قال العلامة المرغيناني. وكذا صحة الجوارح الى ان قال والاعمى اذا وجد من يكفيه اى من يقوده مؤنة سفره ووجد زاد او راحلة لا يجب عليه الحج عند ابي حنيفة خلافا لهما وقد مر في كتاب الصلوة (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

قال العلامة قاضي خان والاعمى اذا ملك الزاد والراحلة وان لم يجد قائد الا يلزمه الحج بنفسه في قولهم وهل يجب الاحجاج بالمال عند ابي حنيفة لا يجب وعندهما يجب وان وجد قائد عند ابي حنيفة لا يجب الحج بنفسه كما لا يلزمه الجمعة وعن صاحبيه فيه روايتان هما فرق اعلى احد الروايتين بين الحج والجمعة (٦) وقال العلامة ابن عابدين والحاصل انه (اى صحة البدن) من شرائط الوجوب عنده ومن شرائط وجوب الاداء عندهما وثمرة الخلاف تظهر في وجوب الاحجاج والايصاء كما ذكرنا وهو مقيد بما اذا لم يقدر على الحج (٧) وقال العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخاري. اما الاعمى الى قوله وان جد القائد ومؤنة القائد عند ابي

رد المحتار ج ٢ ص ١٥٢ (٢) الخاية ج ١ ص ١٣٥ (٣) البحر الرائق ج ٢ ص ٣٠٩ (٤) الهندية ج ١ ص ٢١٦

الهندية ج ١ ص ٢٣٢ (٦) الخاية ج ١ ص ١٣٣ (٧) رد المحتار ج ٢ ص ١٥٢

حنيفة لا يلزمه وهما يقولان باللزوم وهو فرع مسئلة الجمعة وهي معروفة أي
مسئلة الجمعة كما في الهداية أي ولا تجب الجمعة على مسافرو ولا امرأة ولا مريض
ولا عبد ولا أعمى (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول أبي حنيفة في المسئلة الأولى يعنى أداء الحج بنفسه قال
العلامة الحصكفى صحيح البدن بصير غير محبوس وقال العلامة ابن عابدين فلا يجب على
مقعد إلى أن قال وأعمى وإن وجد فاند إلى أن قال لا بانفسهم ولا بالنيابة فى ظاهر المذهب
عن الامام وهور رواية عنهما (٢) وهكذا قال العلامة قاضى خان كما مر فى توضيح
العبارة وهكذا فى الهندية (٣)

﴿ القول الخامس ﴾

هو قول صاحبين يعنى وجوب الاحجاج قال العلامة ابن
عابدين وظاهر التحفة اختيار قولهما وكذا الاسي جابى وقواد فى الفتح ومشى على أن
الصحة من شرائط وجوب الاداء من البحر والنهر وحكى فى اللباب اختلاف التصحيح
وفى شرحه الى أن قال وإن الثانى صححه قاضى خان فى شرح الجامع واختاره كثير من
المشائخ ومنهم ابن الهمام (٤) وهكذا فى البحر (٥)

﴿ الحج على المفلوج والزمن ﴾

قال العلامة مرغينانى وأما المقعد فعن أبي حنيفة أنه يجب لأنه مستطيع بغيره فاشبهه المستطيع

(١) خلاصة الفتاوى ج ١ ص ٢٤٦ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٥٠٤ (٣) الهندية ج ١ ص ٢١٨

(٤) رد المحتار ج ٢ ص ١٥٣ (٥) البحر الرائق ج ٢ ص ٣١١

بالراحلة وعن محمدآنه لا يجب لانه غير قادر على الاداء بنفسه بخلاف الاعمى (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو ظاهر الرواية. قال العلامة جلال الدين الخوارزمي واما في ظاهر الرواية عنه انه لا يجب الحج على الزمن والمفلوج والمقعد ومقطوع الرجلين وان ملكوا الزاد والراحلة وهو رواية عنهما (٢) وقال العلامة اكمل الدين البابر تتي واما المقعد فعن ابي حنيفة ظاهر الرواية عنه في الزمن والمفلوج والمقعد ومقطوع الرجلين ان الحج لا يجب عليهم (٣) وقال العلامة ابن عابدين فلا يجب على مقعد ومفلوج (٤) وقال العلامة قاضي خان فلا يجب على المقعد والمفلوج والزمن والاعمى وان ملك الزاد والراحلة (٥) وهكذا في الهندية (٦)

﴿ باب الاحرام ﴾

﴿ استلام الركن اليماني ﴾

قال العلامة المرغيناني ويستلم الركن اليماني وهو حسن اى مستحب في ظاهر الرواية وعن محمدآنه سنة (٧)

﴿ القول الخامس ﴾

هو ظاهر الرواية. قال العلامة ابن الهمام قوله وعن محمدآنه سنة هذا هو مقابل ظاهر الرواية في قوله وهو حسن في ظاهر الرواية (٨) وقال العلامة ابن عابدين قوله واستلم ركن اليماني اى في كل شوط الى ان قال في شرح الباب ان ظاهر الرواية الاول كما في الكافي والهداية وغيرهما

الهداية ج ١ ص ٢٣٢ (٢) الكفاية ج ١ ص ٣٢٦ (٣) العناية ج ٢ ص ٣٢٦ (٤) ذوالسجنان ج ٢ ص ١٥٢

الغاية ج ١ ص ١٣٣ (٦) الهندية ج ١ ص ٢١٨ (٧) الهداية ج ١ ص ٢٣٢ (٨) فتح القدير ج ٢ ص ٣٥٩

وفى الكرماني وهو الصحيح (١) وقال فى الهندية ويستلم الركن وهو حسن فى
ظاهر الرواية كذا فى الكافى (٢)

﴿من شرائط الجمع بين الصلوتين فى عرفات الجماعة﴾

قال العلامة المرغينانى ومن صلى الظهر فى رحله وحده صلى العصر فى وقته عند ابى
حنيفة وقال لا يجمع بينهما المنفرد لان جواز الجمع للحاجة الى امتداء الوقوف
والمنفرد محتاج اليه ولا بى حنيفة ان المحافظة على الوقت فرض بالنصوص
فلا يجوز تركه الا فيما ورد الشرع به وهو الجمع بالجماعة مع الامام والتقديم
لصيانة الجماعة لانه يعسر عليهم الاجتماع للعصر بعدما تفرقوا فى الموقف (٣)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابى حنيفة. قال العلامة ابن الهمام لاحاجة الى تعليل الجمع الوارد بانه
لصيانة الجماعة ابطاً لا لتعليلهما بل يكفى فى بيانه انه لا يجوز ارتكابه فى غير مورد من
حالة الانفراد (٤) وقال العلامة الحصكفى فلا تجوز العصر للمنفرد فى احدهما فلو صلى
وحده لم يصل العصر مع الامام (٥) وقال فى الهندية ومنا الجماعة الى ان قال فمن صلى
الظهر وحده فى رحله صلى العصر فى وقته عند ابى حنيفة وقال لا يجمع بينهما المنفرد الى ان
قال والصحيح قول ابى حنيفة كذا فى الزاد (٦)

﴿من شرائط الجمع بين الصلوتين اتحاد الامام﴾

قال العلامة المرغينانى ثم عند ابى حنيفة الامام شرط فى الصلوتين جميعاً وقال زفر فى العصر

(١) رد المحتار ج ٢ ص ١٨٣ (٢) الهندية ج ١ ص ٢٢٦ (٣) الهداية ج ١ ص ٢٤٥ (٤) فتح القدير ج ٢ ص ٢٤١

(٥) رد المحتار ج ٢ ص ١٨٩ (٦) الهندية ج ١ ص ٢٢٨

خاصة لانه هو المغير عن وقته وعلى هذا الخلاف الاحرام بالحج ولا بى حنيفة ان التقديم على خلاف القياس عرفت شرعيته فيما اذا كانت العصر مرتبة على ظهر مؤدى بالجماعة مع الامام فى حالة الاحرام بالحج فيقتصر عليه (١)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

قال الخوارزمي وعلى هذا الخلاف الاحرام بالحج اى الاحرام بالحج شرط فى الصلوتين حتى ان الجلال اذا صلى الظهر مع الامام ثم احرم بالحج فصلى العصر معه لم يجره العصر الا فى وقتها وعند زفر يجره وحاصله ان جواز الجمع عند ابى يوسف ومحمد معلق باحرام الحج فى الصلوتين لا غير وعند ابى حنيفة معلق باحرام الحج وبالجماعة وبالايام الاكبر وهو قول زفر ايضا غير انه يشترط هذه الشرائط فى العصر لا غير و ابو حنيفة يشترط فى الظهر والعصر جميعا (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الامام ابو حنيفة قال العلامة الحصكفى وقال لا يشترط لصحة العصر الا الاحرام وبه قالت الثلاثة وهو الاظهر شرنا لية عن البرهان وقال العلامة ابن عابدين قوله وهو الاظهر لعله من جهة الدليل (٣) وايضا قال العلامة ابن عابدين والافالمتون على قول الامام وصححه فى البدائع وغيرها ونقل تصحيحه العلامة قاسم عن الاسيبجى وقال واعتمده برهان الشريعة والنسقى (٤) وقال العلامة الكاسانى ومنها ان يكون اداء الصلوتين امام وهو الخليفة او نائبه فى قول ابى حنيفة الى ان قال وعندهما هذا ليس بشرط والصحيح قول ابى حنيفة (٥)

﴿ حكم صلاة المغرب في طريق المزدلفة ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن صلى المغرب في الطريق أي قبل أن يأتي إلى المزدلفة لم تجزه عند أبي حنيفة ومحمد وعليه أعادتهما لم تطلع الفجر وقال أبو يوسف يجزيه وقد أساء وعلى هذا الخلاف إذا صلى المغرب بعرفات لأبي يوسف أنه إذا هافى وقتها فلا يجب أعادتها كما بعد طلوع الفجر إلا أن التأخير من السنة فيصير مسئلة بتركة ولهما أي دليل الطرفين ما روى أنه عليه السلام قال لا سامة في طريق المزدلفة الصلاة أمامك معناه وقت الصلاة الحديث وهذا إشارة إلى أن التأخير واجب (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين قال العلامة الحصكفي ولو صلى المغرب والعشاء في الطريق أو في عرفات أعاده للحديث الصلاة أمامك فتوقفنا بالزمان والمكان (٢) وقال العلامة ابن نجيم قوله ولم تجز المغرب في الطريق فإذا صلاهما أو أحدهما فقد ارتكب كراهة التحريم فكل صلاة أدت معها وجب أعادتها فيجب أعادتهما ما لم يطلع الفجر فإن طلع الفجر سقطت الإعادة (٣) وقال في الهندي ولو صلى المغرب بعد غروب الشمس قبل أن يأتي المزدلفة فعليه أن يعيدها إذا أتى بمزدلفة في قول أبي حنيفة ومحمد (٤)

﴿ وقت الرمي في اليوم الرابع ﴾

قال العلامة المرغيناني وإن قدم الرمي في هذا اليوم الرابع قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عند أبي حنيفة هذا استحسان وقال لا يجوز اعتبار أسائر الأيام وإنما التفاوت في الرخصة إلى أن قال ومذهب مروى عن ابن عباس (٥)

(١) هداية ج ١ ص ٢٣٨ (٢) الدر المختار ج ٢ ص ١٩٢ (٣) بحر ج ٢ ص ٣٣١ (٤) هندية ج ١ ص ٢٣٠ (٥) هداية ج ١ ص ٢٣٨

﴿القول الراجح﴾

هو قول الامام ابو حنيفة قال العلامة قاضي خان وان اقام حتى طلع الفجر من اليوم الرابع ويلزمه الرمي قبل الزوال جاز في قول ابي حنيفة ولا يجوز عند الصاحبين (١) وقال العلامة ابن عابدين قوله جاز اي صح عند الامام استحسانا مع الكراهة التنزيهية (٢) وقال العلامة ابن نجيم قوله ولو رميت في اليوم الرابع قبل الزوال صح يعني عند ابي حنيفة اقتداء بابن عباس وقياسا على الترك الى قوله فعلم انه قبل الزوال صحيح مكروه عنده (٣)

﴿الاحرام عن المغمى عليه﴾

قال العلامة المرعيني ومن اغمى عليه فاهل عنه رفقاؤه جاز عند ابي حنيفة وقال لا يجوز (٤)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام قوله ومن اغمى عليه فاهل عنه رفقاؤه جاز الى ان قال حتى لو اهل غير رفقاؤه عنه جاز وهو الاولى لان هذا من باب الاعانة (٥) وقال العلامة الحصكفي او مغمى عليه وكذا لو اهل عنه رفيقه وكذا غير رفيقه (٦) وقال في الهندية ومن اغمى عليه فاهل عنه رفقاؤه جاز عند ابي حنيفة (٧)

﴿باب التمتع، اشعار البدنة﴾

قال العلامة المرعيني واشعر البدنة عند ابي يوسف ومحمد ولا يشعر عند ابي حنيفة ويكره والاشعار هو الادماء بالجرح لغة اي اخراج الدم من البدنة بجرحها وصفته ان يشق سنامها بان يطعن في اسفل السنام من الجانب الايمن (٨)

(١) خاتمة ج ١ ص ١٣١ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٢٠٠ (٣) البحر الرائق ج ٢ ص ٣٥٩ (٤) الهداية ج ١ ص ٣٥٥

(٥) فتح القدير ج ٢ ص ٣٠٢ (٦) الدر المختار ج ٢ ص ٢٠٣ (٧) الهداية ج ١ ص ٢٣٥ (٨) الهداية ج ١ ص ٢٦٢

﴿ تطبيق الروايات ﴾

قال العلامة الحصكفي وكره الاشعار وهو شق سنامها من الايسر او الايمن لان كل احد لا يحسنه فاما من احسنه بان قطع الجلد فقط فلا بأس به وقال العلامة ابن عابدين قوله لان كل احد لا يحسنه الى ان قال وانما كره اشعار اهل زمانه الذي يخاف منه الهلاك خصوصاً في حر الحجاز فرأى الصواب حينئذ سد هذا الباب على العامة فاما من وقف على الحد بان قطع الجلد دون اللحم فلا بأس بذلك كما قال صاحبان وقال الكرماني وهذا هو الاصح اي قطع الجلد دون اللحم اتفاقاً ولا مكروه ولا سنة (١) وقال العلامة السيد احمد الطحطاوي قوله وكره الاشعار قال الطحطاوي انما كره الامام الاشعار المحدث الذي يفعل على وجه المبالغة ويخاف منه السراية الى الموت لا مطلق الاشعار واختاره الاتقاني وصححه الكمال انه اولى من حمل قول الامام على الكراهة مطلقاً لثبوته بفعله عليه الصلوة والسلام في حجة الوداع (٢) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني فالحاصل ان هذا اختلاف عصر وزمان وليس الخلاف في الجواز.

﴿ اذا عاد المتمتع الى بلده بعد العمرة ﴾

قال العلامة المرغيناني. واذا عاد المتمتع الى بلده بعد فراغه من العمرة ولم يكن ساق الهدى بطل تمتعه الى قوله واذا ساق الهدى فالمامة لا يكون صحيحاً ولا يبطل تمتعه عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يظل لانه اذا هما يسفرتين. ولهما اي دليل الشيخين. ان العود مستحق عليه مادام على نية المتمتع لان السوق يمنعه من التحلل فلا يصح المامة بخلاف المكي اذا خرج (٣)

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٢١٣ (٢) الطحطاوي ج ١ ص ٤١٥ (٣) الهداية ج ١ ص ٢١٣

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة الحصكفي ومن اعتمر بلا سوق هدى ثم بعد عمرته عاد الى بلده وحلق فقد المام صاحب حافط تمتعه ومع سوقه تمتع وقال العلامة ابن عابدين قوله ومع سوقه تمتع اى لا يبطل تمتعه بعوده عندهما (١) وقال العلامة ابن نجيم فان عاد الممتع الى بلده بعد العمرة ولم يسق الهدى بطل تمتعه اتفاقا وان ساق الهدى لا اى لا يبطل (٢) وقال العلامة عالم ابن العلاء واذا ساق الهدى لا يكون المامه صحيحا ولا يبطل تمتعه عند ابى حنيفة وابى يوسف (٣) وقال فى الهندية اما اذا ساق الهدى فالمامه فاسد ولا يمنع صحة التمتع كذا فى السراج الوهاج (٤)

﴿ من اعتمر فى اشهر الحج ثم رجع الى بلده ﴾

قال العلامة المرغيناني قال واذا قدم الكوفى بعمرة فى اشهر الحج وفرغ منها وحلق او قصر ثم اتخذ مكة او البصرة دارا وحج من عامه ذلك فهو متمتع اما الاول فلانه ترفق بسكين فى سفر واحد فى اشهر الحج واما الثانى فقليل هو بالاتفاق وقيل هو قول ابى حنيفة وعندهما لا يكون متمتعا (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء وتوضيح العبارة ﴾

قال العلامة ابن الهمام قوله اما الاول وهو ما اذا اتخذ مكة دارا حتى صار متمتعا بالاتفاق واما الثانى وهو ما اتخذ البصرة دارا فقليل هو بالاتفاق اى حتى صار متمتعا كالاول قاله الجصاص لانه ذكره فى الجامع الصغير من غير خلاف وقيل هو قول ابى حنيفة وفى قولهما لا يكون متمتعا

.....

(١) المختار ج ٢ ص ٢١٥ (٢) البحر الرائق ج ٢ ص ٣٦٤ (٣) التاترخانية ج ٢ ص ٥٣٣

(٤) الهندية ج ١ ص ٢٢٨ (٥) الهداية ج ١ ص ٢٦٣

كما قاله الطحاوى (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابى حنيفة اى ان يكون متمتعاً بالصورتين سواء اتخذ مكة داراً او البصرة. قال العلامة الحصى كوفى اى افاقى حل من عمرته فيها اى الاشهر وسكن بمكة اى داخل المواقيت او بصرة اى غير بلده وحج من عامه متمتع ببقاء سفره وقال العلامة ابن عابدين قوله بقاء سفره اما اذا اقام بمكة او داخل المواقيت الى ان قال فى الحقائق كثير من مشايخنا قالوا الصواب ما قاله الطحاوى وقال الصفار كثير اجربنا الطحاوى فلم يجده غلطاً (٢)

﴿ والاصح عدم الاختلاف بين علمائنا الثلاثة ﴾

قال العلامة جلال الدين الخوارزمى والاتفاق الذى ذكره الجصاص فى كونه متمتعاً قال فخر الاسلام فى شرح الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابى حنيفة فى كوفى اى بعمره فى اشهر الحج فطاف لها الى ان قال ثم اتخذ مكة داراً او اتى البصرة فاتخذها داراً ثم حج من عامه قال هو متمتع الى ان قال وذكر الجصاص ان المذكور فى الكتاب قول الكل لا خلاف لهما (٣) وقال العلامة ابن عابدين يكون متمتعاً اتفاقاً لان محمد اذ ذكر المسئلة ولم يحك فيها خلافاً قال ابو اليسر وهو الصواب وفى المعراج انه الاصح (٤) وقال فى الهندية. ولو اعتمر كوفى فى اشهر الحج واقام بمكة او ببصرة وحج من عامه ذلك صار متمتعاً هكذا فى المتن (٥)

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٢٣٥ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٢١٦ (٣) شرح الكفاية ج ٢ ص ٢٣٥

(٤) رد المحتار ج ٢ ص ٢١٦ (٥) الهندية ج ١ ص ٢٣٠

﴿ حكم التمتع لاهل مكة ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة الميرغيناني فان قدم بعمره فافسدها و فرغ منها و قصر ثم اتخذ البصرة دارا ثم اعتمر في اشهر الحج و حج من عامه لم يكن متمتعا عند ابي حنيفة و قالوا هو متمتع دليلهما لانه انشاء سفر و قد تفرق بنسكين وله انه باق على سفره ما لم يرجع الى وطنه (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن عابدين اي لم يكن متمتعا كما قال الامام لان سفره انتهى بالفساد و صارت عمرته الصحيحة مكية و لا تمتع لاهل مكة (٢) و قال العلامة ابن نجيم اما الاول فلان سفره انتهى بالفساد فلما قضاه صارت عمرته مكية و لا تمتع لاهل مكة (٣) و قال في الهندية ولو اعتمر في اشهر الحج ثم افسدها الى ان قال و لو لم يقض الفاسدة حتى رجع الى موضع لاهله المتعة و القران ثم عاد و قضى العمرة الفاسدة و حج من عامه ذلك قال ابو حنيفة لا يكون متمتعا الى ان قال هذا اذا اعتمر في اشهر الحج و افسدها (٤)

﴿ باب الجنایات ﴾

﴿ حكم تطيب المحرم اقل من عضو ﴾

قال العلامة الميرغيناني و ان طيب اقل من عضو فعليه الصدقة لقصور الجناية عند الشيخين و قال محمد يجب بقدره من الدم اعتبار الجزء بالكل اي بقدره فان كان نصفان نصف الدم و ان كان ربعا فربعه هذا عند محمد (٥)

﴿ الفرق بين القليل والكثير ﴾

واختلف المشائخ في الحد الفاصل بين القليل والكثير فبعض
 مشائخنا اعتبروا الكثرة بالعضو الكبير نحو الفخذ والساق وبعضهم اعتبروا الكثرة بربع
 العضو الكبير والشيخ الامام ابو جعفر اعتبر القلة الكثرة في نفس الطيب ان كان الطيب في
 نفسه بحيث يستكثره الناس ككفين من ماء الورد وكف من الغالية والمسك
 بقدر ما استكثره الناس فهو كثير وما لا فلا (١)

﴿ خلاصة الكلام ﴾

والصحيح ان يوفق ويقال ان كان الطيب قليلا فالعبرة للعضو لا للطيب حتى لو طيب به
 عضوا كاملا يكون كثيرا يلزم دم وفيما دونه صدقة وان كان الطيب كثيرا فالعبرة للطيب
 لا للعضو حتى لو طيب به ربع عضو يلزمه دم هكذا في محيط السرخسي وقال العلامة ابن
 الهمام ووفق شيخ الاسلام وغيره بينهما بان ان كان كثيرا ككفين من ماء الورد وكف من
 الغالية وفي المسك ما يستكثره الناس ففيه الدم وان كان في نفسه قليلا وهو ما يستقله
 الناس فالعبرة لتطيب عضوه وعدمه فان طيب به عضوا كاملا ففيه الدم
 والا فصدقة وانما اعتبر الهندواني الكثرة والقلة في نفسه والتوفيق هو التوفيق (٢) وقال
 العلامة ابن عابدين ثم ما ذكر من ان فيما دون الكامل صدقة هو قولهما وقال محمد يوجب
 بقدره فان بلغ العضو تجب صدقة قدر نصف قيمة الشاة او ربعا فربح وهكذا قال في
 البحر واختاره الامام الاسي جابي مقتصر اعليه بلا نقل خلاف (٣) وهكذا قال العلامة ابن
 نجيم المصري في البحر (٤)

﴿ حكم الخضاب للمحرم ﴾

(١) هندية ج ١ ص ٢٢١ (٢) فتح القدير ج ٢ ص ٣٣٩ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٢١٨ (٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٣

قال العلامة المرغيناني ولو خضب رأسه بالوسمة لاشيء عليه لانها ليست بطيب اي
ليست لها رائحة وعن ابي يوسف انه اذا خضب رأسه بالوسمة لاجل المعالجة من الصداع
فعليه الجزاء باعتبار انه يغلق رأسه.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي يوسف قال العلامة اكمل الدين البائري وهذا في تأويل ابي يوسف بالتغليب
صحيح لان تغطية الرأس توجب الجزاء (١) وقال في الهندية ولو خضب رأسه
بالوسمة لاشيء عليه وعن ابي يوسف اذا خضب رأسه بالوسمة لاجل المعالجة من الصداع
فعليه الجزاء باعتبار انه يغلق رأسه وهذا صحيح (٢) وهكذا في الهداية باعتبار انه يغلق رأسه
وهذا هو الصحيح (٣)

﴿ حكم الادهان عند الاحرام ﴾

قال العلامة المرغيناني فان ادهن بزيت فعليه دم عند ابي حنيفة وقال عليه الصدقة الى ان
قال ولهم انه من الاطعمة الا ان فيه ارتفاقا بمعنى قتل الهوام وازالة الشعث فكانت
حناية قاصرة ولا يبي حنيفة انه اصل الطيب ولا يخلو عن نوع طيب ويقتل الهوام ويلين
شعر ويزيل الثفت والشعث فيتكامل الجنابة بهذه الجملة فيوجب الدم (٤)

﴿ القول الخامس ﴾

هو قول ابي حنيفة كما هو ظاهر من دأب المصنف وايضا قول الامام قول المتون. قال الشيخ
عبد الشريعة ثم الادهان ان كان بزيت خالص او بحل خالص يجب الدم عند ابي
حنيفة (٥) وقال العلامة الحصكفي او ادهن بزيت او حل بفتح المهملة الشيرج ولو كانا خالصين

١ هداية ج ١ ص ٢٢٦ (٢) عناية ج ٢ ص ٣٣٠ (٣) هندية ج ١ ص ٢٣١ (٤) هداية ج ١ ص ٢٢٦

٢ شرح الوقاية ج ١ ص ٢٤٣

لا فلهما اصل الطيب (١) وقال في الهندية وان كان غير مطيب بان ادهن بزيت وشيرج فعليه دم في قول ابي حنيفة كذا في البدائع (٢) وهكذا في البحر (٣)

﴿ حكم لبس الثوب المخيط ﴾

قال العلامة المرغيناني وان لبس ثوبا مخيطا او غطى رأسه يوما كاملا فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وعن ابي يوسف انه اذا لبس اكثر من نصف يوم فعليه دم وهو قول ابي حنيفة ولا اى كان يقول به اولاً ثم رجع عنه وقال لا يلزمه الدم حتى يكون يوما كاملا الى ان قال ولنا ان معنى الترفق مقصود من اللبس فلا بد من اعتبار المدة ليتحصل على الكمال ويجب الدم فقد ربا اليوم لانه يلبس فيه ثم ينزع عادة وتتقاصر فيما دونه الجنابة فتجب الصدقة غير ان ابا يوسف اقام الاكثر مقام الكل (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الجمهور. قال العلامة الحصكفي اول لبس مخيط البسامعتاد او ستر رأسه بمعتاد يوما كاملا او ليلة كاملة وفي الاقل صدقة (٥) وقال في الهندية اذا لبس المحرم المخيط على الوجه المعتاد يوما الى الليل فعليه دم وان كان اقل من ذلك فصدقة كذا في المحيط الى ان قال ولو غطى المحرم رأسه او وجهه يوما فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة كذا في الخلاصة (٦)

﴿ القاء القباء على الكمين ﴾

قال العلامة المرغيناني وكذا لو ادخل منكبيه في القباء ولم يدخل يديه في الكمين خلافا لفرق

(١) الدر المختار ج ٢ ص ٢١٩ (٢) الهندية ج ١ ص ٢٣١ (٣) البحر ج ٣ ص ٨ (٤) الهداية ج ١ ص ٢٦٤

(٥) الدر المختار ج ٢ ص ٢٢٠ (٦) الهندية ج ١ ص ٢٣٢

﴿ حلق الابط ﴾

قال العلامة المرغيناني وان حلق الابطين او احدهما فعليه دم لان كل واحد منهما مقصود بالحلق لدفع الاذى ونيل الراحة الى قوله وقال ابو يوسف ومحمد اذا حلق عضو فعليه دم وان كان اقل فطعام (١) قوله وقال ابو يوسف ومحمد تنخصيص قولهما ليس بخلاف ابي حنيفة بل لان الرواية في ذلك منصوصة عنهما ايضا هاشم الهداية رقم ١٢

﴿ حلق المحاجم ﴾

قال العلامة المرغيناني قال وان حلق موضع المحاجم فعليه دم عند ابي حنيفة وقال عليه الصدقة دليل الصاحبين لانه انما يحلق لاجل الحجامة وهي ليست من المحظورات فكذا ما يكون وسيلة اليها الا ان فيه ازالة شئ من التفت فتجب الصدقة ولا يبي حنيفة ان حلقه مقصود لانه لا يتوسل الى المقصود الا به وقد وجد ازالة التفت عن العضو الكامل فيجب الدم (٢)

﴿ القول الراجع ﴾

هو قول الصاحبين. قال العلامة الحصكفي او حلق محاجمه يعني واحتجم والا فصدقة وقال العلامة ابن عابدين قوله الا فصدقة اي وان لم يحتجم بعد الحلق فالواجب صدقة (٣) وقال العلامة ابن نجيم فلو حلقها ولم يحتجم لزمه صدقة لانه غير مقصود كما في الفتح (٤) وقال العلامة الدكتور وهبة الزحيلي وان حلق موضع الحجامة فعليه دم عند ابي حنيفة وقال الصاحبان عليه صدقة لانه غير مقصود في ذاته (٥) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني والحاصل ان الصدقة في الحلق فقط والدم في الحلق والحجامة كليهما.

١) الهداية ج ١ ص ٢٦٨ (٢) الهداية ج ١ ص ٢٦٨ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٢٢١ (٤) بخر ج ٣ ص ١٢

(٥) فقه اسلامي ج ٣ ص ٢٥٨

﴿ حكم قلم الاظفار ﴾

قال العلامة المرغيناني وان قص اظفار يديه ورجليه فعليه دم ولا يزد على دم ان حصل في مجلس واحد لان الجنابة من نوع واحد فان كان في مجالس فكذلك عند محمد اي يجب دم واحد لان منها على التدخّل فاشبه كفارة الفطر الا اذا تخللت الكفارة لارتفاع الجنابة الاولى بالتكفير وعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف تجب اربعة دماء (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الشيخين. يعنى ان كفر للاولى تجب كفارة اخرى للثانية لارتفاع الجنابة الاولى بالتكفير وكذلك ان اختلف المجلس في تعدد الدم. قال العلامة اكمل الدين ابي رتي واما اذا اختلفت المجالس فيترجح جانب اختلاف المحال ويلزم لكل واحد دم عملاً بالوجهين (٢) وقال العلامة الحصكفي او قص اظفار يديه او رجليه او الكل في مجلس واحد فلو تعدد المجلس تعدد الدم (٣) وقال في الهندية ولو قلم خمسة اظفار من يد واحدة ولم يكثر ثم قلم اظفار يده الاخرى الى ان قال ان كان في مجلسين فيلزمه الدمان (٤)

﴿ حكم قلم الاظفار المختلفة ﴾

قال العلامة المرغيناني وان قص خمسة اظفار متفرقة من يديه ورجليه فعليه صدقة عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد دم دليله اعتبار ايمال وقصها من كف واحد وبما اذا حلق ربيع لرأس من مواضع متفرقة ولهما اي دليل الشيخين ان كمال الجنابة بنيل واحدة الزينة والقلم على هذا الوجه يتأذى ويشنيه ذلك بخلاف الحلق جواب عن سئال محمد لانه معتاد على ما مر واذ اتقاصرت الجنابة تجب فيها الصدقة فيجب قلم كل غير طعام مسكين (٥)

﴿القول الرابع﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن نجيم قوله او قصص اظفار يديه ورجليه بمجلس او يد اورجل
والا تصدق كخمسة متفرقة الى قوله وان لم يقص يدا كاملة ولا رجلا كاملة فعليه
صدقة لتقاصر الجناية وايضا قال العلامة ابن نجيم وانما صرح بالخمسة المتفرقة مع انها فهمت
مما ذكره لدفع قول محمد المنقول في المجمع ان الخمسة المتفرقة كطرف كامل فيجب ده
فافاد ان في كل ظفر من الخمسة المتفرقة صدقة كما قررناه (١) وقال العلامة عالم بن العلاء
وفي شرح الطحاوي لو قلم خمسة اظفيره من الاعضاء الاربعة المتفرقة ففي قولهما عليه
صدقة لكل ظفر نصف صاع من حنطة (٢) وقال في الهندية ولو قلم خمسة اظفير من الاعضاء
الاربعة المتفرقة تجب الصدقة لكل ظفر نصف صاع في قول ابي حنيفة وابي يوسف (٣) وقال
العلامة قاضي خان ولو قص خمسة اظفير من يدين او رجلين عليه الصدقة (٤)

﴿حكم لبس وتطيب﴾

قال العلامة المرعيني وان تطيب او لبس او حلق من عذر فهو مخير ان شاء ذبح شاقرا
شاء تصدق الى ان قال ولو اختار الطعام اجزاه فيه التغذية والتعشية عند ابي
يوسف اعتبارا بكفارة اليمين وعند محمد لا يجزيه لان الصدقة عن التملك
وهو المذكور (٥)

﴿القول الخامس﴾

هو قول محمد قال العلامة الحصكفي وان طيب او حلق او لبس بعذر خير ان شاء ذبح في الحرم
او تصدق بثلاثة اصوع طعام على ستة مساكين اين شاء وقال العلامة ابن عابدين قوله او تصدق

(١) البحر الرائق ج ٣ ص ٢١ (٢) التاترخانية ج ٢ ص ٥٠٣ (٣) الهندية ج ١ ص ٢٣٣

(٤) الخانية ج ١ ص ١٣٤ (٥) الهداية ج ١ ص ٢٤٠

افاد انه لا بد من التمليك عند محمد في البحر (١) وقال العلامة ابن نجيم
المصري وأشار المصنف بلفظ التصديق الموافق للفظ الصدقة. بذكره في الآية الى ان
طعام الاباحة لا يكفي الى قوله فالحاصل ترجيح قول محمد ولهذا قيل ان قول ابي
حنيفة كقول محمد كما في الظهيرية لكن ذكر الاسيحي ان ابا حنيفة مع ابي
يوسف (٢) وهكذا في الهندية وعند محمد لا يجوز فيه الا التمليك كذا في البدائع
والظهيرية وشرح الطحاوي (٣)

﴿ حكم الجماع في احد السبيلين ﴾

قال العلامة المرغيناني وان جامع في احد السبيلين قبل الوقوف الى ان قال ثم سوى بين
السبيلين وعن ابي حنيفة ان في غير القبل منهما لا يفسده لتقاصر معنى الوطى فكان عنه
روايتان الاولى ان يفسد والثانية انه لا يفسد (٤)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الاول يعنى التسوية بين السبيلين ، قال العلامة الحصكفي ووطؤه في احد السبيلين
عن ادمي الخ وقال العلامة ابن عابدين قوله في احد السبيلين الى ان قال في النهر ثم هذا في
الدبر اصح الروايتين وهو قولهما (٥) وقال العلامة ابن نجيم وفي غاية البيان وما اختاره
المصنف من الفساد بالجماع في الدبر هو اصح الروايتين عند ابي حنيفة (٦) وقال الشيخ
داماد افندي وان جامع المحرم في احد السبيلين على اصح الروايتين عن الامام
كقولهما الكمال الجنائية (٧) وهكذا في التاترخانية (٨)

﴿ حكم الطواف على غير طهارة ﴾

١- المختار ج ٢ ص ٢٢٨ (٢) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٢ (٣) الهندية ج ١ ص ٢٨٢ (٤) الهداية ج ١ ص ٢٤١
٢- المختار ج ٢ ص ٢٢٨ (٦) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٢ (٧) مجمع الاطهر ج ١ ص ٢٩٥ (٨) التاترخانية ج ٢ ص ٢٩٨

قال العلامة المرغيناني ومن طواف الزيارة على غير وضوء وطواف الصدر في آخر أيام التشريق طاهر فعليه دم فإن كان طواف الزيارة جنباً فعليه دمان عند أبي حنيفة وقال عليه دم واحد، دليلهما لأن في الوجه الأول وهو ما إذا طاف طواف الزيارة على غير وضوء لم ينقل طواف الصدر إلى طواف الزيارة لأنه واجب وإعادة طواف الزيارة بسبب الحدث الأصغر غير واجب وإنما هو مستحب فلا ينقل إليه. وفي الوجه الثاني، وهو ما إذا طاف طواف الزيارة جنباً، ينقل طواف الصدر إلى طواف الزيارة إلى قوله ويتأخير الآخر على الخلاف أي بين أبي حنيفة وصاحبيه فيجب عنده دمان وعندهما دم واحد (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الإمام أبو حنيفة. قال العلامة قاضي خان وإن طاف للزيارة جنباً وطاف للصدر على غير وضوء يصير طواف الصدر طواف الزيارة وعليه دم لترك طواف الصدر ودم لتأخير في قول أبي حنيفة (٢) وقال العلامة السرخسي وإن طاف للزيارة جنباً وطاف للصدر طاهر في آخر أيام التشريق إلى قوله عليه دمان أحدهما لترك طواف الصدر عندهم جميعاً والآخر لتأخير طواف الزيارة إلى آخر أيام (٣) وقال العلامة ابن نجيم وأما في الثانية إلى أن قال فيجب دم لتأخيرها عن أيام النحر ودم لترك طواف الصدر (٤) وقال في الهنذية إذا طاف للزيارة جنباً وجبت عليه إعادة طاف للصدر في آخر أيام التشريق على الطهارة وقع طواف الصدر عن طواف الزيارة وصارتا ركناً طواف الصدر فيجب عليه دم لتركه وهذا بخلاف ويجب عليه دم آخر لتأخير طواف الزيارة عند أبي حنيفة كذا في المحيط (٥) وهكذا في التاترخانية (٦)

(١) الهداية ج ١ ص ٢٤٣ (٢) الخانية ج ١ ص ١٣٢ (٣) المسوط ج ٣ ص ٣١

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٣٨ (٥) الهنذية ج ١ ص ٢٣٦ (٦) التاترخانية ج ٢ ص ٥١٦

﴿ دم ترك الجمار ﴾

قال العلامة الميرغيناني ومن ترك رمي الجمار في الايام كلها فعليه دم لتحقق ترك الواجب ويكفيه دم واحد الى قوله ثم بتأخيرها يجب الدم اي عن ايامها عند ابي حنيفة خلافا لهما (١)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الامام اي يجب دم بتركها رأسا وكذا بتأخيرها عن وقتها قال العلامة قاضي خان وان لم يرم الجمار كان عليه دم لترك الواجب (٢) وقال العلامة الحصكفي او الرمي كله او في يوم واحد او الرمي الاول الخ وقال العلامة ابن عابدين قوله او الرمي كله انما وجب بتركه كله دم واحد الى ان قال ثم بتأخيرها يجب الدم عنده خلافا لهما بحر وبه علم ان الترك غير قيد لجوب الدم بتأخير الرمي كله او تأخير رمي يوم الى ما يليه (٣) وقال العلامة ابن نجيم اي تجب شاة بتأخير النسك عن زمانه الى ان قال وكذا بتأخير الرمي عن وقته (٤) وقال في الهندية وتجب شاة بتأخير النسك عن مكانه (٥) وهكذا في التبيين (٦)

﴿ حكم تأخير الحلق وطواف الزيارة ﴾

قال العلامة الميرغيناني ومن اخر الحلق حتى مضت ايام النحر فعليه دم عند ابي حنيفة وكذا اذا اخر طواف الزيارة وقال لا شيء عليه في الوجهين وكذا الخلاف في تأخير الرمي (٧)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

لهما ان مافات مستدرك بالقضاء ولا يجب مع القضاء شيء اخر وله حديث ابن مسعود انه

(١) الهداية ج ١ ص ٢٤٥ (٢) الخانية ج ١ ص ١٢١ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٢٢٥

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٣١ (٥) الهندية ج ١ ص ٢٣٤ (٦) تبيين الحقائق ج ٢ ص ٦٣ (٧) الهداية ج ١ ص ٢٤٦

قال من قدم نسكا على نسك فعليه دم ولان التأخير عن المكان يوجب الدم
فيما هو موقت بالمكان .

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة الحصكفي او اخر الحاج الحلق او طواف الفرض عن ايام
النحر لتوقيتها بها او قدم نسكا على اخر فيجب قال العلامة ابن عابدين قوله فيجب لما كان
قوله او قدم بيانا لجوب الدم بعكس الترتيب فرع عليه ان الترتيب واجب (١) وقال
العلامة ابن نجيم قوله او اخر الحلق او طواف الركن الى قوله فاذا اخرهما عن ايام
النحر ترك واجبا فيلزمه دم وكذا بتأخير الرمي عن وقته كما قدمناه وهذا عند ابي
حنيفة وعندهما الاشياء عليه الى قوله اعلم ان ما يفعل في ايام النحر اربعة اشياء الرمي
والنحر والحلق والطواف وهذا الترتيب واجب عند ابي حنيفة ومالك واحمد لاثر ابن
مسعود وابن عباس من قدم نسكا على نسك لزمه دم الى فالحاصل انه ان حلق قبل الرمي
لزمه دم مطلقا (٢) وقال العلامة الزيلعي او اخر الحلق او طواف الركن اى اذا اخر الحلق
او طواف الزيارة عن وقته هو ايام النحر في المشهور من الرواية يجب عليه دم وهذا عند ابي
حنيفة (٣) (هذا صريح في الترجيح) وتفصيل الفتح والعناية والكفاية دالة على ترجيح قول
الامام (٤)

﴿ حكم الحلق في غير الحرم ﴾

قال العلامة المرغيناني فان حلق في ايام النحر في غير الحرم فعليه دم ومن اعتمر فخرج من
الحرم وقصر فعليه دم عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا شيء عليه قال ذكر في الجامع
الصغير قول ابي يوسف في المعتمر ولم يذكره في الحاج وقيل هو بالاتفاق لان السنة جرت

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٢٢٦ (٢) البحر ج ٣ ص ٣٢، ٣١ (٣) تبين الحقائق ج ٢ ص ٦٢ (٤) فتح القدير ج ٢ ص ٢٦٩

فى الحج بالحلق بمنى وهو من الحرم والاصح انه على الخلاف اى عندهما يجب الدم
وعنده لا يجب الخ وهو يقول اى ابو يوسف الحلق غير مختص بالحرم لان
النبي ﷺ واصحابه احرصوا بالحديبية وحلقوا فى غير الحرم ولهما اى دليل الطرفين ان
الحلق لما جعل محللا صار كالسلام فى اخر الصلوة فانه من واجباتها واذا كان
محلا فاذا صار نسكا اختص بالحرم كالذبح والجواب عن دليل ابى يوسف وبعض
الحديبية من الحرم فلعلهم حلقوا فيه (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين قال العلامة الحصكفى او حلق فى حل بحج فى ايام النحر فلو بعدها فدمان
او عمرة لاختصاص الحلق بالحرم وقال العلامة ابن عابدين قوله لاختصاص الحلق اى
لهمما بالحرم وللحج فى ايام النحر (٢) وقال العلامة ابن نجيم او حلق فى الحل اى تجب
شاة بتأخير النسك عن مكانه كما اذا خرج من الحرم وحلق رأسه سواء كان الحلق للحج
او للعمرة عند ابى حنيفة ومحمد (٣) وقال العلامة الزيلعى او حلق فى الحل اى يجب الدم
اذا حلق فى الحل للحج او العمرة (٤) وقال فى الهندية وتجب شاة بتأخير النسك عن
مكانه كما اذا خرج من الحرم وحلق رأسه سواء كان الحلق للحج او للعمرة (٥)

﴿ حكم الحلق قبل الذبح ﴾

قال العلامة المرغينانى فان حلق القارن قبل ان يذبح فعليه دمان عند ابى حنيفة دم بالحلق فى
غير اوانه لان اوانه بعد الذبح ودم بتأخير الذبح عن الحلق وعندهما يجب الدم واحد وهو

(١) الهداية ج ١ ص ٢٤٦ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٢٢٥ (٣) البحر الرائق ج ٣ ص ٣٢

(٤) تبين الحقائق ج ٢ ص ٢٢ (٥) الهندية ج ١ ص ٢٢٤

الاول اى دم القران ولا يجب بسبب التأخير على ما قلنا (١)

القول الراجح

هو قول ابي حنيفة لان قوله رواية الاصول كما قال العلامة جلال الدين الخوارزمي وذكر محمد في رواية الجامع الصغير قارن حلق قبل الذبح فعليه دمان دم للحلق قبل الذبح ودم للقران (٢) وقال العلامة الحصكفي ويجب دمان على قارن حلق قبل ذبحه دم للتأخير ودم للقران على المذهب كما حرره المصنف قال وبه اندفع ما تروهمه بعضهم من جعل الدمين للجناية وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله ما تروهمه بعضهم اى صاحب الهداية حيث قال دم بالحلق في غير اوانه لان اوانه بعد الذبح ودم بتأخير الذبح عن الحلق وقد خطاه شراح الهداية من وجوه منها مخالفته لمائص عليه في الجامع الصغير من ان احد الدمين للقران والاخر للتأخير (٣) وقال العلامة عبد الله داماد افندى ولو حلق القارن قبل الذبح لزمه دمان الى ان قال وعندهما واحد وهو دم القران ليس غيره لالحلق قبل اوانه ولو وجب ذلك لزم في كل تقديم نسك على نسك دمان لانه لا ينفك عن الامرين ولا قائل به كما في الفتح (٤) وقال في الهندية ويجب دمان عند ابي حنيفة بتقديم القارن والمتمتع الحلق على الذبح وعندهما يلزمه دم واحد هكذا في البحر الرائق (٥) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني فالحاصل ترجيح قول الامام بلزوم الدمين دم القران ودم تقديم الحلق على الذبح ولا يلزم الدمان بتقديم الحلق على الذبح فقط كما ذكره بعض الفقهاء.

جزاء الصيد

(١) الهداية ج ١ ص ٢٤٤ (٢) الكفاية في صدر فتح القدير ج ٢ ص ٢٤٢ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٢٢٦

(٤) مجمع الانهر ج ١ ص ٢٩٤ (٥) الهندية ج ١ ص ٢٣٤

قال العلامة المرغيناني والجزء عند أبي حنيفة وأبي يوسف أن يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه أو في أقرب المواضع منه إذا كان في بر فبقومه ذوا عدل ثم هو أي القاتل مخير في القداء أن شاء ابتاع بها هديا وذبحه أن بلغت هديا وأن شاء اشترى بها طعاما وتصدق على كل مسكين نصف صاع من برا أو صاعا من تمر أو شعير وأن شاء صام على ما ذكر وقال محمد والشافعي تجب في الصيد النظيف قيمته نظير إلى أن قال وماليس له نظير عند محمد تجب القيمة مثل العصفور والحمام وأشباههما وإذا وجبت القيمة كان قوله كقولهما (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الشيخين قال العلامة الحصكفي والجزء ما قومه عدلان وقال العلامة ابن عابدين وأطلق في كون الجزء هو القيمة فشمّل الصيد الذي له مثل وغيره وهو قولهما إلى أن قال وله أن يجمع بين الثلاثة في جزء صيد واحد (٢) وقال العلامة شيخان وجزء الصيد عند أبي حنيفة وأبي يوسف قيمة الصيد يقومه الحكماء إلى آخره (٣) وقال في الهندية ثم هو مخير في القيمة أن شاء اشترى بها هديا وذبحه أن بلغت القيمة هديا وأن شاء اشترى طعاما وتصدق على كل مسكين نصف صاع من برا أو صاعا من تمر أو شعير وأن شاء تصدق وأن شاء صام كذا في الكفاية (٤) وقال العلامة وهبة الزحيلي رابعاً ما وجب الصدقة نصف صاع من برا أو قيمة ذلك من الدراهم عند الحنفية (٥)

﴿ التخير في جزء الصيد ﴾

قال العلامة المرغيناني ثم الخيار إلى القاتل في أن يجعله هديا أو طعاما أو صوما عند أبي حنيفة

(١) الهندية ج ١ ص ٢٤٩ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٢٣٢ (٣) الخانية ج ١ ص ٢٨

(٤) الهندية ج ١ ص ٢٣٤ (٥) الفقه الإسلامي ج ٣ ص ٢٦٦

وابى يوسف وقال محمد والشافعي الخيار الى الحكمين في ذلك فان حكما بالهدى
يجب النظر على ما ذكرنا وان حكما بالطعام او بالصيام فعلى ما قال
ابو حنيفة وابو يوسف لهما دليل الشيخين ان التخيير شرع رفقا بمن عليه فيكون الخيار اليه
كما في كفارة اليمين ولمحمد والشافعي قوله تعالى يحكم به ذو اعدل منكم هديا قلنا في
الجواب عن دليل محمد والشافعي الكفارة عطفت على الجزاء لا على الهدى بدليل انه
مرفوع (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الشيخين قال العلامة الحصكفي ثم له اي للقاتل ان يشتري به هديا ويذبحه
بمكة او طعاما يتصدق اين شاء الى اخره وقال العلامة ابن عابدين قوله ثم له اي للقاتل
وقيل الخيار للعدلين وله ان يجمع بين الثلاثة في جزاء الصيد (٢) وقال العلامة قاضي خان ثم
القاتل في تلك القيمة بالخيار ان شاء اشترى بها هديا ويذبح بمكة وان شاء اشترى
بتلك القيمة طعاما الى ان قال وقال محمد والشافعي ان كان الصيد ممالا مثل له من
النعم (٣) وهكذا في الهندية (٤)

﴿ حكم صغار النعم في جزاء الصيد ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا وقع الاختيار على الهدى يهدى ما يجزيه في الاضحية لان مطلق اسم
الهدى منصرف اليه وقال محمد والشافعي يجزى صغار النعم فيها لان الصحابة
أوجبوا عناقا وجفرا وعند ابي حنيفة وابي يوسف يجوز الصغار على وجه الاطعام يعني اذا تصدق (٥)

﴿ القول الخامس ﴾

(١) الهداية ج ١ ص ٢٨٠ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٢٣٣ (٣) الخاتمة ج ١ ص ١٣٨

(٤) الهندية ج ١ ص ٢٣٤ (٥) الهداية ج ١ ص ٢٨١، ٢٨٠

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن الهمام وعند أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز الصغار على وجه الاطعام الخ يتضمن جوابهما يعني ان المنفى وقوع الصغار هديا تتعلق القرية فيه بنفسه بمجرد الارقاة لا جوازها مطلقا بل نجيزها باعتبار القيمة اطعاما فيجوز كون حكم الصحابة كان على هذا الاعتبار في الصغار فمجرد فعلهم ذلك حينئذ لا ينافي ما ذهب اليه فلا ينتهض عليه واما صيرورة الهدى هديا فللتبعية كولد الاضحية (١) وقال العلامة الزيلعي ولا يجوز في الهدايا الا ما يجوز لان مطلق اسم الهدى ينصرف اليه وهو المذكور في قوله تعالى فما استيسر من الهدى واوجب محمد والشافعي صغار النعم لان الصحابة اوجبوا جفيرة وعناقا قلنا يجوز ذلك على سبيل الاطعام كالمدبوح في غير الحرم وهو تاويل ما روى عنهم واذا وقع الاختيار على الاطعام اشترى بالقيمة طعاما (٢)

﴿ حكم ما اكل المحرم من جزاء الصيد ﴾

قال العلامة المرغيناني وان اكل المحرم الذابح من ذلك شيئا فعليه قيمة ما اكل عند أبي حنيفة وقال ليس عليه جزاء ما اكل (٣)

﴿ توضيح المقام ﴾

قال العلامة ابن الهمام قوله فعليه قيمة ما اكل عند أبي حنيفة يعني سواء ادى ضمان المدبوح قبل الاكل او لا غير انه ان ادى قبله ضمن ما اكل على حدته بالغامابغ وان كان اكل قبل دخل ضمان ما اكل في ضمان الصيد فلا يجب له شيء بانفراده وقال القدوري في شرحه لمختصر الكرخي لا رواية في هذه المسئلة فيجوز ان يقال يلزمه جزاء اخر ويجوز ان يقال يتداخلان وسواء تولى صيده بنفسه او امر غيره او ارسل كلبه ولا فرق بين ان يأكل المحرم او

يطعم كلابه في لزوم قيمة ما اطعم لانه انتفع بمحظور احرامه (١)

القول الرابع

هو قول ابي حنيفة قال العلامة السر جسي واذا اكل المحرم من جزاء الصيد فعليه قيمة ما اكل لان حق الله تعالى بالتصدق تعلق بالمذبح فاذا صرفه الى حاجته صار ضامنا قيمته للمساكين (٢) وقال عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة ولو اكل منه غرم قيمة ما اكل اى المحرم ومعنى الغرامة ومفهومه هو الضمان (٣) وقال العلامة عالم بن العلاء الهندي فاذا اكل المحرم الجزاء ثم اكل منه ضمن قيمة ما اكل عند ابي حنيفة (٤) وهكذا في الهندية (٥)

ضمن الصيد اذا اصابه حلال ثم احرم

قال العلامة المرغيناني فان اصاب حلال صيد ثم احرم فارسله من يده غيره يضمن عند ابي حنيفة وقال لا يضمن لان المرسل امر بالمعروف ناه عن المنكر وما على المحسنين من سبيل ولله ان (اى الحلال الذى احرم) ملك الصيد بالاخذ ملكا محترما فلا يبطل احترامه باحرامه وقد اتلفه المرسل فيضمنه بخلاف ما اذا اخذه في حالة الاحرام لانه لم يملكه والواجب عليه ترك التعرض ويمكنه ذلك بان يخيله في بيته (٦)

القول الخامس

هو قول ابي يوسف ومحمد قال العلامة الحصكفي ولو اخذ حلال صيدا فاحرم ضمن مرساه من يده الحكمية اتفاقا ومن الحقيقة عنده خلافا لهما وقرلها استحسن كما في البرهان وقال

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٢٢٢ (٢) المبسوط ج ٣ ص ١٠٠ (٣) شرح الوفاية ج ١ ص ٢٨٢

(٤) النثر خانية ج ٢ ص ٨٨٥ (٥) الهدية ج ١ ص ٢٥١ (٦) الهدية ج ١ ص ٢٨٢

العلامة ابن عابد بن قوله وقولهما استحسان وجهه ان المرسل امر بالمعروف ناه عن المنكر الى ان قال قال في البحر وهو يقتضى ان يفتى بقولهما لان الفتوى على قولهما في عدم الضمان بكسر المعازف قال وأشار الشارح الى ذلك لان الفتوى على الاستحسان (١) وقال العلامة ابن نجيم قوله ولو اخذ حلال صيدا فاحرم ضمن مرسله يعنى عند الامام وقال لا يضمن لان المرسل امر بالمعروف ناه عن المنكر وما على المحسنين من سبيل الى ان قال في الهداية ونظيره الاختلاف في كسر المعازف وهو يقتضى ان يفتى بقولهما لان الفتوى على قولهما في عدم الضمان بكسر المعازف وهى الات للهو كالطنبور اطلق في الارسال فشمّل ما اذا ارسله من يده الحقيقية او الحكمية اى من بيته (٢)

﴿ اذ ارجع المحرم الى الميقات بعد ما جاوز بغير احرام ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا اتى الكوفى بستان بنى عامر فاحرم بعمره فان رجع الى ذات عرق ولبي بطل عنه دم الوقت وان رجع اليه ولم يلب حتى دخل مكة وطاف لعمرته فعليه دم وهذا عند ابى حنيفة وقالان رجع اليه محرما فليس عليه شيء لبي اولم يلب وقال زفر لا يسقط لبي اولم يلب (٣)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابى حنيفة قال العلامة قاضي خان وان رجع الى الميقات ولم يلب عند الميقات الى ان قال ولا يسقط عنه دم المجاوزة في قول ابى حنيفة (٤) وقال العلامة الحصكفى دخل كوفى اى افاقى البستان اى مكانا من الحل داخل الميقات لحاجة قصدها ولو عند المجاوزة على ما مر (٥) وقال فى الهندية بعد تفصيل المسئلة وان عاد الى الوقت محرما قال ابو حنيفة ان لبي

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٢٢١ (٢) بحر ج ٣ ص ٤٥ (٣) هداية ج ١ ص ٢٨٨ (٤) تحانية ج ١ ص ١٣ (٥) الدر المختار ج ٢ ص ٢٢١

سقط عنه الدم وان لم يلب لا يسقط (١)

﴿ حكم من احرم للعمرة ثم احرم للحج قبل تمام العمرة ﴾

قال العلامة المرغينان قال ابو حنيفة اذا احرم المكي بعمرة وطاف لها شوطا ثم احرم بالحج فانه يرفض الحج وعليه لرفضه دم وعليه حجة وعمرة وقال ابو يوسف ومحمد يرفض العمرة احب اليها وقضاها وعليه دم لرفضها لانه لا بد من رفض احدهما لان الجمع بينهما في حق المكي غير مشروع والعمرة اولى بالرفض لانها ادنى حالا واقل اعمالا والسير قضاء لكونها غير موقته اي العمرة (٢)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة الحصكفي مكي ومن بحكمه طاف لعمرته ولو شوطا اي اقل اشوطها فاحرم بالحج رفضه وجوباً بالحلق لنهي المكي عن الجمع بينهما وعلى الرفض وحج وعمرة وقال العلامة ابن عابدين قوله رفضه اي تركه من باب طلب وضرب كما في المغرب وهذا اي رفض الحج اولى عند الامام (٣) وقال العلامة ابن نجيم المصري وقال الامام الاعظم رفض الحج اولى ولهذا قال في المختصر رفضه اي الحج لان احرام العمرة قد تأكد بقاء شيء من اعمالها واحرام الحج لم يتأكد ورفضه غير المتأكد ايسر ولان في رفض العمرة والحالة هذه ابطال العمل وفي رفض الحج امتناع عنه (٤) قال العلامة قاضي خان ولو طاف للعمرة شوطا وشوطين ثم احرم لحجته يرفض الحجة ثم يقضيها بعد العمرة في قول ابي حنيفة وقالافانه يرفض العمرة (٥) وهكذا في الهندية (٦)

(١) الهندية ج ١ ص ٢٥٣ (٢) الهداية ج ١ ص ٢٩٠ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٢٢٨

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٩٠ (٥) الخانية ج ١ ص ١٢٣ (٦) الهندية ج ١ ص ٢٥٣

﴿ حكم احرام على احرام الحج ﴾

قال العلامة الميرغيناني ومن احرم بالحج ثم احرم يوم النحر بحجة اخرى فان حلق في الاولى لزمته الاخرى ولا شيء عليه وان لم يحلق في الاولى لزمته الاخرى وعليه دم قصر او لم يقصر عند ابي حنيفة وقالوا ان لم يقصر فلا شيء عليه لان الجمع بين احرامى الحج او احرامى العمرة بدعة فاذا حلق فهو ان كان نسكا في الاحرام الاول فهو جنابة على الثاني لانه في غير او انه فلزمه الدم بالاجماع وان لم يحلق حتى حج في العام القابل الى ان قال فلهذا سوى بين التقصير وعدمه عنده وشرط التقصير عندهما (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة الحصكفي ومن احرم بحج وحج ثم احرم يوم النحر باخر فان كان قد حلق للاول لزمه الاخر في العام القابل بلا دم لانتفاء الاول والا يحلق للاول فمع دم قصر عبر به ليعم المرأة والجنابة على احرامه وقال العلامة ابن عابدين قوله فمع دم الفاء داخل على فعل مقدرا فيلزمه الاخر مع دم قوله قصر او لا اي اذا لم يحلق للاول ثم احرم بالثاني لزمه دم سواء حلق عقب الاحرام الثاني او لا بل اخره حتى حج في العام القابل وهذا عنده (٢) وقال العلامة ابن نجيم وان كان قبل الحلق لزمه دم عند ابي حنيفة مطلقا لانه ان حلق للاولى فقد جنى على احرام الثانية وان كان نسكا في احرام الاولى وان لم يحلق فقد احرى النسك عن وقته الى ان قال وبهذا علم ان المراد بالتقصير في قوله قصر او لا الحلق وانما اختاره اتباعا للجامع الصغير كما في غاية البيان (٣) وقال في الهندية واذا احرم بحج الى

قوله وان كان لم يحلق بينهما فعليه دم سواء حلق بعد الاحرام الثانى او لم يحلق كذا فى التبيين (١)

﴿ زمان ذبح دم الاحصار ﴾

قال العلامة المرغينانى ولا يجوز ذبح دم الاحصار الا فى الحرم ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند ابي حنيفة وقال لا يجوز الذبح للمحصر بالحج الا فى يوم النحر ويجوز بالاجماع للمحصر بالعمرة متى شاء اعتبار ابهى المتعة والقران وربما يعتبر انه بالحلق اذ كل واحد منهما محلل ولا يى حنيفة انه دم كفارة حتى لا يجوز الا كل منه فيختص بالمكان دون الزمان كسائر دماء الكفارات بخلاف دم المتعة والقران لانه دم نسك ، جواب عن اعتبارهما ، وبخلاف الحلق لانه فى اوانه لان معظم افعال الحج وهو الوقوف ينتهى به الح هذا جواب عن اعتبارهما الاخر (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة الحصكفى ويذبحه فى الحرم ولو قبل يوم النحر خلافا لهما (٣) وقال العلامة ابن نجيم ويتوقت بالحرم لا بيوم النحر يعنى فيجوز ذبحه فى اى وقت شاء لا طلاق قوله له تعالى فما استيسر من الهدى البقرة ٩٦ من غير تقييد بالزمان (٤) وقال فى الهندية ويجوز ذبحه قبل يوم النحر وبعده عند ابي حنيفة (٥) وقال العلامة وهبة الزحيلي قال الحنفية لا يجوز ذبح هدى المتعة والقران الا فى يوم النحر لانه دم نسك الى قال ويجوز ذبح بقية الهدايا فى وقت شاء لانها دماء كفارات فلا تختص بيوم

(١) الهندية ج ١ ص ٢٥٣ (٢) الهداية ج ١ ص ٢٩٣ (٣) الدر المختار ج ٣ ص ٢٥٣

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٩٤ (٥) الهندية ج ١ ص ٢٥٦

النحر لانهما وجبت لجبر النقصان لكن في ايام النحر افضل ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم (١)

﴿حكم من احصر بمكة﴾

قال العلامة المرغيناني ومن احصر بمكة وهو ممنوع عن الطواف والوقوف فهو محصر لانه تعذر عليه الاتمام فصار كما اذا احصر في الحل الى ان قال وقد قيل في هذه المسئلة خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف (٢)

﴿توضيح المقام﴾

قال العلامة جلال الدين الخوارزمي اراد بالمسئلة من احصر بمكة وهو ممنوع من الطواف والوقوف محصر ذكر في المبسوط قال ابو يوسف سألت ابا حنيفة عن المحصر يحصر في الحرم قال لا يكون محصر اقلت اليس ان النبي ﷺ احصر بالحديبية وهي بالحرم فقال ان مكة يومئذ كانت دار حرب واما اليوم فهي دار الاسلام فلا يتحقق الا حصار فيها قال ابو يوسف اما انا فاقول اذا غلب العدو على مكة حتى حالوا بينه وبين البيت كان محصرا (٣)

﴿القول الراجح﴾

مواصح الروايات عن اصحابنا قال العلامة اكمل الدين البابر تقي والصحيح من الرواية ان الممنوع عن الوقوف والطواف يكون محصرا باتفاق اصحابنا وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي والاصح ان يقول اذا كان محرما بالحج فان منع عن الوقوف والطواف فهو محصر (٤) وقال العلامة الحصكفي والممنوع لو بمكة عن الركنتين محصر على الاصح (٥)

(١) الفقه الاسلامي ج ٣ ص ٣٠٤ (٢) الهداية ج ١ ص ٢٩٥ (٣) الكفاية في صدر فتح القدير ج ٣ ص ٥٩

(٤) الكفاية مع العناية في صدر فتح القدير وعلى هامش الفتح ج ٣ ص ٥٩ (٥) الدر المختار ج ٢ ص ٢٥٥

﴿باب الحج عن الغير﴾

﴿دم الاحصار في الحج عن الغير﴾

قال العلامة الميرغيناني وكذلك اي وجوب الدم على المأمور ان امره واحد بالحج عنه الى ان قال ودم الاحصار على الأمر وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف على الحاج لانه وجب للتحلل دفع الضرر امتداد الاحرام وهذا الضرر راجع اليه فيكون الدم عليه ولهما ان الأمر هو الذي ادخله في هذه العهدة فعليه خلاصه (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين لان قولهما قول المتون. قال العلامة الحصكفي ودم الاحصار لا غير على الأمر في ماله ولو ميتا وقال العلامة ابن عابدين قوله على الأمر هذا عندهما وعليه المتون (٢) وقال العلامة ابن نجيم المصري ودم الاحصار على الأمر لان الأمر هو الذي ادخله في هذه العهدة فعليه خلاصه (٣) وقال العلامة عبد الله داماد افندي ودم الاحصار على الأمر عند الطرفين لدخوله في العهدة بامر فعليه تخليصه (٤) وقال العلامة عالم بن العلاء الهندي وان احصر المأمور بالحج فالدم على الأمر عند أبي حنيفة ومحمد (٥)

﴿دم الاحصار في الحج عن الميت﴾

قال العلامة الميرغيناني فان كان يحج عن ميت فاحصر بالدم في مال الميت اي دم الاحصار عندهما خلافا لابي يوسف (٦)

(١) الهداية ج ١ ص ٢٩٨ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٢٦٤ (٣) البحر الرائق ج ٣ ص ١١٥

(٤) مجمع الأنهر ج ١ ص ٣٠٩ (٥) التاترخانية ج ٢ ص ٥٢٨ (٦) الهداية ج ١ ص ٢٩٨

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين لان قولهما قول المتون. قال العلامة الحصكفي ودم الاحصار لا غير على الامر هذا عندهما وعليه المتون (١) وقال العلامة قاضي خان والاصل فيه ان كل دم يجب على المأمور بالحج يكون على الحاج لافي مال الميت الا دم الاحصار في قول ابي حنيفة فان ذلك يكون في مال الميت (٢) وهكذا في البحر (٣)

﴿ حكم الحج حين مات المأمور في الطريق ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن اوصى بان يحج عنه فاحجوا عنه رجلا فلما بلغ الكوفة مات وسرقت نفقته وقد انفق النصف يحج عن الميت من منزله بثلاث مابقي وهذا عند ابي حنيفة وقالايحج عنه من حيث مات الاول اي المأمور ١٢

﴿ صورة المسئلة ﴾

رجل اربع الاف درهم مثلا و اوصى لورثته ان يحجوا عنه وكان مقدار الحج الف درهم فدفعها الوصي الى من يحج عنه فسرقت في الطريق قال ابو حنيفة يوخذ ثلث مابقي وهو الف درهم فان سرقت مرة ثانية يوخذ ثلث مابقي مرة اخرى وهكذا قال ابو يوسف يوخذ من ثلث جميع المال وهو ثلث مائة وثلاثة وثلاثون درهما وثلث درهم فان سرقت ثانيا لا يوخذ مرة اخرى وقال محمد اذا سرقت الالف التي دفعها الوصي بطلت الوصية (٤)

﴿ القول الخامس ﴾

هو قول ابي حنيفة. قال محمد ابراهيم الحلبي. وان مات الحاج بنفسه او المأمور في الطريق ووصى يحج عن منزل امره بثلاث مابقي من ماله قياسا وعليه المتون فليحفظ وقال العلامة

الحصكفى الى خرج المكلف الحج ومات فى الطريق واوصى بالحج عنه الى ان قال
والا فيحج عنه من بلده قياسا لاستحسانا فليحفظ وقال العلامة ابن عابدين قوله
قياسا لاستحسانا الاول قول الامام والثانى قولهما الى ان قال لكن المتون على الاول
وذكر تصحيحه العلامة قاسم فى كتاب الوصايا فهو مما قدم فيه القياس على الاستحسان
واليه اشار بقوله فليحفظ (١) والتفصيل فى الفتح (٢) وقال فى الهندية اوصى بحج فاحج
الوصى عنه رجلا وهلك النفقة او سرقت قبل الخروج اوفى الطريق اوفى يد الوصى قبل
ان يدفع اليه قال ابو حنيفة يحج من ثلث ما بقى من المال كذا فى التمر تاشى وهكذا فى
التاخر خانية (٣) قدمت الجزء الاول من الهداية بعون الله تعالى جل وعلى والحمد لله
اولا واخرا

(١) ملتقى الابحر ج ١ ص ٣٠٩ (٢) الدر المختار ج ٢ ص ٢٦٣ (٣) الهندية ج ١ ص ٢٥٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزء الثاني

كتاب النكاح

نكاح المسلم بدمية بشهادة ذميين

قال العلامة المرغيناني: وان تزوج مسلم دمية بشهادة ذميين جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد وزفر لا يجوز (١)

اختلاف الفقهاء

قال أبو حنيفة وأبو يوسف يجوز نكاح المسلم الدمية بشهادة الذميين. وقال محمد وزفر لا يجوز دليلهما لأن السماع في النكاح شهادة ولا شهادة للكافر على المسلم فكأنهما لم يسمعا كلام المسلم دليل الشيخين. أن الشهادة شرطت في النكاح على اعتبار إثبات الملك لزوجه على محل ذي خطر لا على اعتبار وجوب المهر إذا لا شهادة تشترط في لزوم المال وهما شاهدان عليها بخلاف ما إذا لم يسمعا كلام الزوج لأن العقد ينقد بكلاميهما والشهادة شرطت على العقد.

القول الراجح

هو قول الشيخين. قال العلامة فخر الدين قاضي خان ويجوز نكاح المسلم الدمية بشهادة الذميين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف (٢) قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة فعلم أن اشتراط الشهادة لصحة العقد ليس لملك كل منهما التمتع بكل والالم يختص بلزومه ولا على اعتبار وجوب المهر لها عليه ليكونا شاهدين عليه إذا لا شهادة تشترط في لزوم المال فيماعد من

تقريرات الشرع في موضع (١) وقال العلامة الحصكفي كماصح نكاح مسلم
 ذمية عند ذميين ولو مخالفيين لدينها الى ان قال والاصل عندنا ان كل من ملك قبول
 النكاح بولاية نفسه انعقد بحضرته وقال العلامة ابن عابدين قوله كماصح لان
 الشهادة انما شرطت في النكاح لما فيه من اثبات ملك المتعة له عليها تعظيم الجزء
 الا دمي لا لثبوت ملك المهر لها عليه الى ان قال قوله والاصل عندنا عبارة النهر قال
 الاسي جابي والاصل ان كل من صلح ان يكون وليا فيه بولاية نفسه صلح ان يكون
 شاهدا فيه (٢) وقال في الهندية ولو كان الزوج مسلما والمرأة ذمية فالنكاح
 ينعقد بشهادة الذميين سواء كانا موافقين لها في الملة او مخالفيين كذا في السراج
 الوهاج (٣)

﴿ تزوج الامة على الحرية في العدة ﴾

قال العلامة المرعشي فان تزوج امة على حرية في عدة من طلاق بائن لم يجز عند ابي
 حنيفة ويجوز عندهما اي عند الصاحبين (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال محمد و ابو يوسف يجوز تزوج امة على حرية في عدة من طلاق بائن ودليلهما لان
 هذا ليس بتزوج عليها وهو المحرم ولهذا لو حلف لا يتزوج عليها لم يحث بهذا. وقال
 ابو حنيفة لا يجوز دليله ان نكاح الحرية باق من وجه لبقاء بعض الاحكام فيبقى المنع
 احتياط بخلاف اليمين لان المقصود ان لا يدخل غيرها في قسمها وقال العلامة ابن
 الهمام ان العدة لما كانت من اثار النكاح وباعتبارها بعد قائما من وجه كان بالتزوج
 فيها متزوجا عليها من وجه فكان حراما لان الشبهة في الحرمان كالحقيقة احتياط (٥)

(١) فتح القدير ج ٣ ص ١١٣ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٢٩٤ (٣) هندية ج ١ ص ٢٦٤ (٤) هداية ج ٢ ص ١١١ (٥) فتح ج ٣ ص ١٢٣

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة فخر الدين قاضي خان ولو تزوج الامه وحره في عدته لا يجوز في قول ابي حنيفة (١) وقال العلامة الحصكفي وحره على امة لا يصح عكسه ولو ام ولد في عدة حره ولو من بائن (٢) وقال العلامة ابن نجيم والحره على امة لا عكسه الى ان قال ولو في عدة الحره اي لا يحل ادخال الامه في عدة الحره اطلقه فافاد انه لا فرق ان تكون العدة عن طلاق رجعي او بائن الى ان قال انه حرام لان نكاح الحره باق من وجه لبقاء بعض الاحكام فبقي المنع احتياطاً (٣) وقال في الهنديه فان تزوج امة على حره في عدة من طلاق بائن او ثلاث لم يجر عند ابي حنيفة (٤) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني قول الامام راجح لان فيه احتياطاً وهكذا ذكر الامام الكبير قاضي خان اولاً في الاختلاف.

﴿ حكم النكاح مع الحبلى من الزناء ﴾

قال العلامة المرغيناني وان تزوج حبلى من زناء جاز النكاح ولا يطاقها حتى تضع حملها وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف النكاح فاسد وان كان الحمل ثابت النسب فالنكاح باطل بالاجماع (٥)



﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو يوسف النكاح فاسد دليله ان الامتناع في الاصل لحرمة الحمل وهذا الحمل محترم لانه لا جنائية منه ولهذا لم يجر اسقاطه وقال ابو حنيفة ومحمد يجوز ان يتزوج امرأة

(١) الخاتبة ج ١ ص ١٢٩ (٢) الدر المختار ج ٢ ص ٣١٦ (٣) البحر الرائق ج ٣ ص ١٨٥، ١٨٦

(٤) الهنديه ج ١ ص ٢٤٩ (٥) الهنديه ج ٢ ص ٣١٢

حاملا من الزنا ولا يطؤها حتى تضع. دليل الطرفين انها من المحلات بالنص
وحرمة الوطى كيلا يسقى ماؤه زرع غيره والامتناع فى ثابت النسب لحق صاحب الماء
ولا حرمة للزاني.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة الحصكفى. وصح نكاح حبلى من زنا وقال العلامة ابن
عابدين قوله وصح نكاح حبلى من زناى عندهما وقال ابو يوسف لا يصح والفتوى على
قولهما كما فى القهستانى عن المحيط (١) وقال العلامة داماد افندى. وصح نكاح حبلى
من زنا عند الطرفين وعليه الفتوى لدخولها تحت النص وفيه اشعار بانه لو نكح الزانى فانه
جائز بالاجماع (٢) وقال فى الهنديّة قال ابو حنيفة ومحمد يجوز ان يتزوج امرأة حاملا من
الزنا ولا يطؤها حتى تضع وقال ابو يوسف لا يصح والفتوى على قولهما كذا فى
المحيط (٣)

﴿ نكاح جاريتة الموطوءة قبل النكاح ﴾

قال العلامة المرغينانى ومن وطى جاريتة ثم زوجها جاز النكاح لانها ليست بفراش
لمولاها فانها لو جاءت بولد لاثبت نسبه من غير دعوة الا ان عليه ان يستبرأها صيانة لماله
واذا جاز النكاح فللزواج ان يطأها قبل الاستبراء عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال
محمد لا احب له ان يطأها قبل الاستبراء (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة وابو يوسف واذا جاز النكاح فللزواج ان يطأها قبل الاستبراء دليل الشيخين

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٣١٦ (٢) مجمع الابهرج ١ ص ٣٢٩

(٣) الهداية ج ١ ص ٢٨٠ (٤) الهداية ج ٢ ص ٣١٢

ان الحكم بجواز النكاح اماراة الفراغ فلا يؤمر بالاستبراء لاستحبابه ولا وجوبه بخلاف
 الشراء لانه يجوز مع الشغل وقال محمد لا احب له ان يطأها قبل ان يستبرأها لانه احتمال
 الشغل بماء المولى فوجب التنزه كما في الشراء (١)

﴿موضع الخلاف﴾

قال العلامة العيني. وهذا الخلاف فيما اذا لم يستبرئ المولى اما لو استبرأها ثم زوجها
 يجوز وطئ الزوج بالاجماع قبل الاستبراء (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول محمد. قال العلامة اكمال الدين البايرتي وقال محمد لا احب له ان يطأها حتى
 يستبرأها لانه احتمال الشغل بماء المولى ولو تحقق الاشتغال بماء الغير كان الوطء
 حراما فاذا احتمل ذلك ثبت التنزه (٣) وقال العلامة الحصكفي. وصح نكاح
 الموطوءة بملك يمين ولا يستبرئها زوجها بل سيدها وجوبا على الصحيح وقال العلامة ابن
 عابد بن قوله ولا يستبرئها زوجها اي لاستحبابه ولا وجوبا عندهما وقال محمد لا احب ان
 يطأها قبل ان يستبرئها لانه احتمال الشغل بماء المولى فوجب التنزه كما في الشراء
 هداية وقال ابو الليث قوله اقرب الى الاحتياط وبه نأخذ بنائية (٤) وقال العلامة ابن نجيم
 المصري. والصحيح انه ههنا يجب الاستبراء واليه مال شمس الائمة السرخسي (٥) وقال
 في الهندية وقال الفقيه ابو الليث قول محمد اقرب الى الاحتياط وبه نأخذ كذا في
 النهاية (٦)

١ البناية ج ٢ ص ٥٦٣ (٢) البناية ج ٢ ص ٥٦٣ (٣) العناية ج ٢ ص ١٢٨

٢ رد المحتار ج ٢ ص ٣١٤ (٥) البحر الرائق ج ٣ ص ١٨٨ (٦) الهندية ج ١ ص ٢٨٠

• حكم نكاح الموقت •

قال العلامة المير غيثاني والنكاح الموقت باطل مثل ان يتزوج امرأة بشهادة شاهدين عشرة ايام وقال زفره هو صحيح لازم (١)

• اختلاف الفقهاء •

قال علمائنا الثلاثة النكاح الموقت باطل مثل ان يتزوج امرأة بشهادة شاهدين عشرة ايام. دليلهم انه اتى بمعنى المتعة والعبرة فى العقد للمعاني ولا فرق بين ما اذا طالت مدة التاقيت او قصرت لان التاقيت هو المعين لجهة المتعة وقد وجد وقال زفر النكاح الموقت هو صحيح لازم لان النكاح لا يطل بالشروط الفاسدة (٢)

• القول الراجح •

هو قول الامام زفر. قال العلامة ابن الهمام ومقتضى النظر ان يترجح قوله (اى قول زفر) (٣) وقال العلامة ابن عابدين. فى باب النفقة ذكر عشرين مسائل التى يفتى بها بقول زفر قال فى نظمه وايضا نكاح فيه توقيت مدة يصح وذا التوقيت يجعل مرسلا. وقال ايضا ثم رجع قول زفر بصحة الموقت على معنى انه ينعقد موبدا ويلغو التوقيت لان غاية الامر ان الموقت متعة وهو منسوخ لكن المنسوخ معناها الذى كانت الشريعة عليه وهو ما ينتهى العقد فيه بانتهاء المدة فالغاء شرط التوقيت اثر النسخ واقرب النظر اليه نكاح الشعار وهو ان يجعل بضع كل من المرأتين مهر الاخرى فانه صح النهى عنه وقلنا يصح موجب المهر المثل لكل منهما فلم يلزم منا النهى (٤)

• حكم المهر فيما اذا تزوج امرأتين فى عقدة واحدة و احدهما لا يحل له نكاحها •

(١) الهداية ج ٢ ص ٣١٣ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ١٥٢ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٢٦٤ (٤) رد المحتار ج ٢ ص ٣١٨

قال العلامة المير غينائي ومن تزوج امرأتين في عقد واحد أو أحدهما لا يحل له
نكاحها صح نكاح التي حل نكاحها وبطل نكاح الأخرى لأن المبطل في أحدهما بخلاف
ما إذا جمع بين حرو وعبد في البيع لأنه يبطل بالشروط الفاسدة وقبول العقد في الحر شرط
فيه (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

ثم جميع المسمى للتي حل نكاحها عند أبي حنيفة وعندهما يقسم على مهر مثليهما وهي
مسألة الأصل.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبي حنيفة. قال العلامة ابن الهمام قوله ثم جميع المسمى للتي يحل
نكاحها عند أبي حنيفة وعندهما يقسم على مهر مثليهما إلى أن قال فالمدكور في الأصل أن
لها مهر مثليها بالغام بالغ والالف كلها للمحللة قال في المبسوط وهو الأصح على قول أبي
حنيفة (٢) وقال العلامة الحصكفي. وصح نكاح المضمومة إلى محرمة والمسمى كله
لها ولو دخل بالمحرمة فلها مهر المثل وقال العلامة ابن عابدين قوله والمسمى كله لها
للمحللة عند الإمام نظر إلى أن ضم المحرمة في عقد النكاح لغو إلى أن قال قوله
فلها مهر المثل أي بالغام بالغ كما في المبسوط وهو الأصح (٣) وهكذا في البحر (٤)

﴿ حكم النكاح بشهادة الزور ﴾

قال العلامة المير غينائي ومن ادعت عليه امرأة أنه تزوجها وأقامت بينة فجعلها القاضي
أمراته ولم يكن تزوجها وسعها المقام معه وإن تدعه يجامعها وهذا عند أبي حنيفة وهو

(١) الهداية ج ٢ ص ٣١٣ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ١٥٣

(٣) رد المحتار ج ٢ ص ١٨٨ (٤) البحر الرائق ج ٣ ص ١٨٩

قول ابي يوسف او لا وفي قوله الاخر وهو قول محمد لا يسعه ان يطأها وهو قول الشافعي (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وقال محمد وهو قول ابي يوسف اخر او هو قول الشافعي اذا قضى القاضي بنكاحها بينة اقامتها ولم يكن في نفس الامر تزوجها لا يسعه ان يطأها لان القاضي اخطأ الحجة اذا شهدت كذبة فصار كما اذا ظهر انهم عبيد او كفار وقال الامام ابو حنيفة ان الشهود صدقة عنده وهو الحجة لتعذر الوقوف على حقيقة الصدق بخلاف الكفر والبرق لان الوقوف عليهما متيسر واذا ابتنى القضاء على الحجة وامكن تنفيذه باطنا بتقديم النكاح نفذ قطعاً للمنازعة بخلاف الاملاك المرسلة لان في الاسباب تراخيا فلا مكان.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول صاحبين قال العلامة الحصكفي لو ادعى هونكا حها خلافا لهما وفي الشربلالية عن المواهب وبقولهما يفتى (٢) وقال العلامة ابن نجيم المصري وذكر في فتح القدير ان الاوجه عدم الاشتراط ويدل عليه اطلاق المتون وذكر الفقيه ابو الليث ان الفتوى على قولهما في اصل المسئلة اعني عدم النفاذ باطنا فيما ذكر (٣) وقال العلامة شمس الحق افغانى ماده ٣٨٢ ولو قضى بشهادة الزور فيما عدا المذكور كمن اقام بينة زور على امرأته انه تزوجها وادعت امرأته على زوجها انه طلقها ثلاثا واقامت بينة زور وحكم القاضي بتلك الشهادة فالقضاء ينفذ ظاهر او باطنا عند الامام وقال صاحبان وزفروا الثلاثة ينفذ ظاهر الا باطنا وعليه الفتوى (٤) وهكذا في الهندية (٥)

(١) هداية ج ٢ ص ٣١٣ (٢) الدر المختار ج ٢ ص ٣١٩

(٣) بخر ج ٣ ص ١٩١ (٤) هندية ج ١ ص ٢٨٣ (٥) معين ٢٩

﴿ حكم نكاح الحرة بغير اذن الولي ﴾

قال العلامة المرغيناني. وينعقد نكاح الحرة العاقلة البالغة برضاها وان لم
يعقد عليها وليها بكر اكانت او ثيبا (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

عند ابي حنيفة وابي يوسف في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه لا ينعقد الا بولي
عند محمد ينعقد موقوفا وقال مالك والشافعي لا ينعقد النكاح بعارة النساء اصلا لان
نكاح يراد لمقاصده والتفويض اليهن محل بها الا ان محمد يقول يرتفع الخلل
بجائزة الولي ووجه الجواز انها تصرفت في خالص حقها وهي من اهلها
كزنها عاقلة مميزة ولهذا كان لها التصرف في المال ولها اختيار الازواج وانما يطالب الولي
بازواجه كيلا تنسب الى الوقاحة ثم في ظاهر الرواية لا فرق بين الكفو وغير الكفو لكن
يولي الاعتراض في غير الكفو وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه لا يجوز في غير الكفو لانه
كم من واقع لا يرفع ويروي رجوع محمد الى قولهما هو رواية الحسن بن زياد يعني
بجواز النكاح في غير الكفو بغير اذن الولي. قال العلامة ابن الهمام ورواية الحسن عنه ان
عقدت مع كفء جازومع غيره لا يصح واختيرت للفتوى لماذا كان كم من واقع لا يرفع
وليس كل ولي يحسن المرافعة والخصومة (٢) وقال العلامة قاضي خان. والمختار في
ما نال للفتوى رواية الحسن قال العلامة الامام شمس الائمة السرخسي رواية الحسن اقرب
في الاحتياط (٣) وقال العلامة الحصكفي. ويفتي في غير الكفء بعدم جوازه اصلا وهو

١- بداية ج ٢ ص ٣١٢ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ١٥٤

٣- حاشية ج ١ ص ١٥٤

المختار للفتوى لفساد الزمان وقال العلامة ابن عابدين قوله بعدم جوازه اصلا هذه رواية الحسن عن ابي حنيفة الى ان قال قوله وهو المختار للفتوى وقال شمس الائمة وهذا اقرب الى الاحتياط كذا في تصحيح العلامة قاسم لانه ليس كل ولي يحسن المرافعة والخصومة (١) وقال عبد الله داماد افندي. وروى الحسن عن الامام وهو رواية عن ابي يوسف عدم جوازه اى عدم جواز نكاحها اذا زوجت نفسها بلا ولي في غير الكفوء به اخذ كثير من مشائخنا لان كم من واقع لا يرفع وعليه الفتوى قاضيخان وهذا اصح واحوط والمختار للفتوى في زماننا (٢) وقال في الهندية والمختار في زماننا للفتوى رواية الحسن وقال العلامة السرخسي رواية الحسن اقرب الى الاحتياط (٣)

﴿ حكم النكاح بالسكوت بخبر الفضولي ﴾

قال العلامة المرعيني ولو زوجها فبلغها الخبر فسكت فهو على ما ذكرنا اى ان كان المخبر وليها او رسوله يعتبر السكوت والافلالان وجه الدلالة في السكوت لا يختلف ثم المخبر ان كان فضولا يشترط فيه العداوة عند ابي حنيفة خلافا لهما اى للصاحبين ولو كان رسولا لا يشترط اجماعا وله نظائر (٤) قال العلامة ابن الهمام تحت قوله وله نظائر كاخبار الوكيل بالعزل والماذون بالحجر الى ان قال ووجوب الاحكام على المسلم الذي لم يهاجر في دار الحرب ان كان المخبر رسولا لا يشترط اتفاقا ولو فاسقا او عبدا لانه قائم مقام المرسل فاخباره كاخباره وان كان المخبر فضولا فعلى الخلاف عنده يشترط في لزوم الحكم العداوة والواحد فلو اخبر

(١) رد المحتار ج ١ ص ٣٢٢ (٢) مجمع الانهر ج ١ ص ٢٣٢

(٣) الهندية ج ١ ص ٢٩٢ (٤) الهداية ج ٢ ص ٣١٥

غير المهاجر بحكم شرعى لا يثبت فى حقه الا باثنتين او عدالة الواحد (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الامام ابى حنيفة. قال العلامة فخر الدين قاضى خان فان اخبرها فضولى لا بد من العدد او العدالة (٢) وقال العلامة الحصكفى. و اخبرها رسوله او فضولى عدل وقال العلامة ابن عابدين قوله او فضولى عدل الشرط فى الفضولى العدالة او العدد فى كفى اخبار واحد او مستورين عند ابى حنيفة (٣) وقال العلامة ابن نجيم المصرى و علمها به يكون باخبار وليها او رسوله مطلقا او فضولى عدل او اثنين مستورين عند ابى حنيفة (٤) وقال فى الهندية وان كان المخبر فضولى بشرط فيه العدد او العدالة عند ابى حنيفة خلافا لهما كذا فى الكافى (٥)

﴿ حكم ازالة البكارة بالزنا ﴾

قال العلامة المرغينانى و اذا زالت بكارتها بوثبة او حيضة او جراحة او تعنيس فهى فى حكم الابكار الى ان قال و لو زالت بكارتها بزنا فهى كذلك عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف و محمد و الشافعى لا يكتفى بسكوته (٦)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة و لو زالت بكارتها بزنا فهى فى حكم الابكار و قال ابو يوسف و محمد و الشافعى لا يكتفى بسكوته لانها ثيب حقيقة لان مصيبتها عائد اليها و منه المشوبة و المشابة و الشريب. دليل ابى حنيفة ان الناس عرفوها بكارا

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٦٨ (٢) الخاتبة ج ١ ص ٣٢٢ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٣٢٢

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٩٩ (٥) الهندية ج ١ ص ٢٨٤ (٦) الهداية ج ٢ ص ٣١٥

فيعيونها بالنطق فتمتنع عنه فيكتفى بسكوتها كيانا تتعطل عليها مصالحها بخلاف ما اذا وطيت بشبهة او نكاح فاسد لان الشرع اظهره حيث علق به احكاما اما الزناء فقد ندب الى ستره حتى لو اشتهر حالها لا يكتفى بسكوتها.

• القول الرابع •

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام والاولى ان الغرض ان الزناء غير مشهور ففي الزامها النطق اشاعة له فيعارض دليل الزامها النطق دليل المنع من اشاعة الفاحشة في هذه الصورة والمنع يقدم عند التعارض فيعمل دليل نطق الشيب فيما وراء هذه وأيضا الظاهر من مراد الشارع من البكر المعتبر سكوتها رضا البكر ظاهر اكما هو في امثاله لا في نفس الامر ولذا لم يوجب على الولي استكشاف حالها عند استئذانها هي بكر الان ليكتفى بسكوتها ام لا بل اكتفى بالبناء على الاصل الذي لم يظهر خلافه والكلام هنا في ثبوتة بزناء لم يظهر فيجب كونها بكر اشرعنا ولذا قلنا لو ظهر لا يكفي سكوتها (١) وقال العلامة فخر الدين قاضي خان ولو صارت ثيبا بالوثبة او بمبالغة الاستنجاء الى ان قال وكذا اذا صارت ثيبا بالزناء في قول ابي حنيفة (٢) وقال العلامة الحصكفي او زنا وهذه فقط بكر حكما ان لم يتكرر ولم تحديه وقال العلامة ابن عابدين قوله ان لم يتكرر ولم تحديه هذا معنى قولهم ان لم يشتهر زناها يكتفى بسكوتها لان الناس عرفوها بكر افعيونها بالنطق فيكتفى بسكوتها كي لا تتعطل عليها مصالحها وقد ندب الشارع الى ستر الزنا فكانت بكر اشرعنا بخلاف ما اذا اشتهر زناها (٣) وقال في الهندية وان زالت بكارتها بوثبة او حيضة الى ان قال وان زالت بكارتها بزنا فذلك عند ابي حنيفة (٤)

(١) فتح القدير ج ٣ ص ١٤٠ (٢) مخانية ج ١ ص ١٦٠ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٣٢٨ (٤) الهندية ج ١ ص ٢٩٠

﴿ حكم اليمين في النكاح ﴾

قال العلامة المرغيناني وإن أقام الزوج البينة على سكوتها ثبت النكاح لأنه نور دعواه بالحجة وإن لم تكن له بينة فلا يمين عليها عند أبي حنيفة وهي مسألة الاستحلاف في الأشياء الستة ونيأتيك في الدعوى إن شاء الله (١)

﴿ توضيح العبارة ﴾

قال العلامة العيني في البناية وإن لم يقم بينة فلا يمين عليها عند أبي حنيفة وعندهما والشافعي ومالك وأحمد تستحلف وهي مسألة الاستحلاف في الأشياء الستة وهي النكاح والرجعة والفيء في الإيلاء والاستيلاء والرق والولاء (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول صاحبين. قال العلامة ابن الهمام وعندهما عليها فإن نكلت بقي النكاح عندهما وهي مسألة الاستحلاف في الأشياء الستة إلى أن قال ونيأتى في الدعوى صورها والفتوى على قولهما فيها (٣) وقال العلامة الحصكفي قال الزوج للبكر البالغة بلغك النكاح فسكت وقالت رددت النكاح ولا بينة لهما على ذلك ولم يكن دخل بها طوعاً في الأصح فالقول قولها بيمينها على المفتي به وقال العلامة ابن عابدين قوله على المفتي به وهو قولهما وعنده لا يمين عليها كما سيأتى في الدعوى في الأشياء الستة بحر (٤) وقال العلامة ابن نجيم ولم يذكر المصنف أن عليها اليمين للاختلاف فعند الإمام لا يمين عليها وعندهما عليها اليمين وعليه الفتوى (٥)

(١) الهداية ج ٢ ص ٣١٦ (٢) البناية ج ٣ ص ٥٩٦ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ١٤٢

(٤) رد المحتار ج ٢ ص ٣٢٩ (٥) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٠٦

وهكذا في الهندية (١)

﴿حكم خيار البلوغ﴾

قال العلامة المرغيناني وان زوجهما غير الاب والجد فلكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء اقام على النكاح وان شاء فسخ وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا خيار لهما اعتبارا بالاب والجد (٢)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة ومحمد ان كان المزوج غير الاب والجد ولو اما او قاضيا على الصحيح فلكل واحد منهما اي للصغير والصغيرة الخيار اذا بلغ ان شاء اقام على النكاح وان شاء فسخ. وقال ابو يوسف لا خيار لهما اعتبارا بالاب والجد. دليل الطرفين ان قرابة الاخ ناقصة والنقصان يشعر بقصور الشفقة فيتطرق الخلل الى المقاصد عسى والتدارك ممكن بخيار الادراك.

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة الحصكفي وان كان المزوج غيرهما اي غير الاب وابيه ولو الام او القاضى او وكيل الاب وقال العلامة ابن عابدين قوله غير الاب وابيه الاولى ان يزيدوا الابن والمولى لما مر قوله ولو الام او القاضى هو الاصح لان ولايتهما متأخرة عن ولاية الاخ والعم فاذا ثبت الخيار في الحاجب ففي المحجوب اولى (٣) وقال العلامة اكمل الدين البائرتي واطلاق الجواب في غير الاب والجد يتناول الام والقاضى يعنى في اثبات الخيار عند البلوغ وارا دبالا طلاق قوله فان زوجهما غير الاب والجد فلكل

(١) الهندية ج ١ ص ٢٨٩ (٢) الهداية ج ٢ ص ٣١٤

(٣) رد المحتار ج ٢ ص ٣٣١

واحد منهما الخيار (١) وقال العلامة ابن نجيم المصري ولهما خيار الفسخ بالبلوغ في غير الأب والجدة بشرط القضاء الى ان قال ويدخل تحت غير الأب والجدة الأم والقاضي على الاصح لان ولايتهم متأخرة عن ولاية الاخ والعم فاذا ثبت الخيار في الحاجب ففي المحجوب أولى (٢) وقال في الهندية وان زوج القاضي او الامام يثبت الخيار هو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الكافي (٣)

﴿ ولاية التزويج لغير العصابات ﴾

قال العلامة المرغيناني ولغير العصابات من الاقارب ولاية التزويج عند ابي حنيفة معناه عند العصابات وهذا استحسان وقال محمد لا يثبت وهو القياس وهو رواية عن ابي حنيفة وقول ابي يوسف في ذلك مضطرب والاشهر انه مع محمد (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

دليل صاحبين قوله عليه السلام النكاح الى العصابات ولان الولاية انما تثبت صونا للقرابة عن نسبة غير الكفو اليها والى العصابات الصيانة قال ابو حنيفة ولغير العصابات من الاقارب ولاية التزويج ودليله ان الولاية نظرية والنظر يتحقق بالتفويض الى من هو المختص بالقرابة الباعثة على الشفعة وقال العلامة عبد الله داماد افندي فان لم يكن عصبه قلام ثم للاخت لا بوزن ثم للاخت لا ب ثم لولد الام ثم لذوي الارحام الاقرب فالاقرب التزويج عند الامام وهو استحسان (٥)

﴿ القول الراجح ﴾

(١) العناية على هامش ج ٣ ص ٥٤٥ (٢) البحر الرائق ج ٣ ص ٢١٢ (٣) الهندية ج ١ ص ٢٨٦

(٤) الهداية ج ٢ ص ٣١٨ (٥) مجمع الانهر ج ١ ص ٢٣٨

هو قول ابي حنيفة وابو يوسف معه على الاصح. قال العلامة ابن الهمام وقال في الكافي الجمهور ان ابا يوسف مع ابي حنيفة وفي شرح الكنز وابو يوسف مع ابي حنيفة في اكثر الروايات (١) وقال العلامة قاضي خان وعند عدم العصة كل قريب يرث الصغير والصغيرة من ذوى الارحام يملك تزويج الصغير والصغيرة في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة (٢) وقال العلامة ابن عابدين قوله فالولاية للام اي عند الامام ومعه ابو يوسف في الاصح وقال محمد ليس لغير العصابات ولاية انما هي للحاكم والاول الاستحسان والعمل عليه الا في مسائل ليست هذه منها فما قيل من ان الفتوى على الثاني غريب لمخالفته المتون الموضوعية لبيان الفتوى (٣) وقال العلامة عبد الله داماد افندي وفي القهستاني وعندهما وفي رواية عن الامام لا ولاية لغير العصابات وعليه الفتوى كما في المضمرات لكن هو غريب لمخالفته المتون الموضوعية لبيان الفتوى (٤) وقال في الهندية وعند عدم العصة كل قريب يرث الصغير والصغيرة من ذوى الارحام يملك تزويجهما في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة (٥) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني قول الامام استحسان والاستحسان مقدم في الترجيح على القياس.

﴿ ولاية المجنونة في النكاح لابنها ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا اجتمع في المجنونة ابوها وابنها فالولي في انكاحها ابنها في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ابوها لانه او فرشفقة من الابن (٦)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

.....

(١) فتح القدير ج ٣ ص ١٨٢ (٢) الخاتبة ج ١ ص ١٦٥ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٣٣٩

(٤) مجمع الانهر ج ١ ص ٣٣٨ (٥) الهندية ج ١ ص ٤٨٣ (٦) الهداية ج ٢ ص ٣١٩

قال ابو حنيفة وابو يوسف ابن المجنونة يقدم على ابوها في ولاية النكاح وقال محمد يقدم الاب لانه اشفق. دليل الشيخين. ان الابن هو المقدم في العسوبة وهذه الولاية مبنية عليها ولا معتبر بزيادة الشفقة كاب الام مع بعض العصبات اى كابن ابن العم.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن الهمام قوله في وجه قولهما وهذه الولاية مبنية على العسوبة بالنص السابق والابن هو المقدم في العسوبة شرعا لانفرادها بالاخذ بالعسوبة عند اجتماعه معه ثم اذا زوج المجنونة او المجنون الكبيرين ابوهما او جداهما لا خيار لهما اذا افاقت تمام شفقتهم ولو زوج الرجل المجنون او المرأة ابنتهما فلا رواية فيه عن ابي حنيفة وينبغي ان لا يكون لهما خيار لانه يقدم على الاب والجد ولا خيار لهما في تزويجها فالابن اولى (١) وقال العلامة قاضي خان واختلف اصحابنا في الاب والابن اذا اجتمعوا للمجنونة قال ابو حنيفة وابو يوسف الابن احق بتزويجها (٢) وقال العلامة الحصكفي وولى المجنونة والمجنون ولو عارض في النكاح اما التصرف في المال فلا باب. اتفاقا ابنتها وان سفل دون ابوها كما مروا الاولى ان يأمر الاب به ليصح اتفاقا وقال العلامة ابن عابدين قوله دون ابوهاى او جداهما والمراد انه اذا اجتمع في المجنونة ابوها او جداهما مع ابنتها فالولاية لابن عندهما دون الاب والجد كما في الفتح (٣) وقال العلامة العيني واذا اجتمع في المجنونة ابوها وابنتها فالولى في انكاحها ابنتها في قول ابي حنيفة وابي يوسف وبه قال مالك واحمد (٤) وقال في الهندية والاب اذا جن او عته لا تثبت للابن الولاية في ماله وفي حق التزويج تثبت عند ابي

(١) فتح القدير ج ٣ ص ١٨٥ (٢) الخانية ج ١ ص ١٦٥

(٣) رد المحتار ج ٢ ص ٣٢٣ (٤) البناية ج ٣ ص ٢١٥

حنيفة و أبي يوسف كذا في الوجيز للكردي وهو الصحيح هكذا في الغياثة (١)

﴿ القريش بعضهم اكفاء بعض بلافضيلة ﴾

قال العلامة المرعيني ثم الكفاء تعتبر في النسب لانه يقع به التفاخر فقريش بعضهم اكفاء لبعض والعرب بعضهم اكفاء لبعض والاصل فيه قوله عليه السلام قريش بعضهم اكفاء لبعض بطن بطن والعرب بعضهم اكفاء لبعض قبيلة بقيلة والموالي بعضهم اكفاء لبعض رجل برجل ولا يعتبر التفاضل فيما بين قريش لماروين وعن محمد الا ان يكون نسبا مشهورا كاهل بيت الخلافة كانه قال تعظيما للخلافة (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين قال العلامة اكمل الدين الباهرتي ولا يعتبر التفاضل فيما بين قريش لماروين اعني من قوله عليه السلام قريش بعضهم اكفاء لبعض قابل البعض بالبعض من غير اعتبار الفضيلة بين قبائلهم الا يرى ان النبي ﷺ زوج ابنته رقية من عثمان وكان من بني عبد الشمس (٣) وقال العلامة قاضي خان وهي النسب فقريش بعضهم اكفاء لبعض كيف كانوا حتى ان القرشي الذي ليس بهاشمي يكون كفوا للهاشمي (٤) وقال العلامة الحصكفي وتعتبر الكفاء للزوم النكاح خلافا لما لك نسبا فقريش بعضهم اكفاء بعض وقال العلامة ابن عابدين قوله بعضهم اكفاء بعض اشار به الى انه لا تفاضل فيما بينهم من الهاشمي والنوفلي والتميمي والعدوي وغيرهم ولهذا زوج علي وهو هاشمي ام كلثوم بنت فاطمة لعمر وهو عدوي قهستاني (٥) وهكذا في المجمع (٦)

.....

(١) هندية ج ١ ص ٢٨٣ (٢) هداية ج ٢ ص ٣١٩ (٣) عنابة ج ٣ ص ٩٠ (٤) خانية ج ١ ص ١٦٣

(٥) رد المحتار ج ٣ ص ٣٣٥ (٦) مجمع ٣٣٠

﴿ الكفاء في اسلام الاءاء ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن اسلم بنفسه اوله اب واحد في الاسلام لا يكون كفوا لمن له ابوان في الاسلام لان تمام النسب بالاب والجد و ابو يوسف الحق الواحد بالمشي كما هو مذهبه في التعريف (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ومحمد ومن اسلم بنفسه اوله اب واحد في الاسلام لا يكون كفوا لمن له ابوان في الاسلام لان تمام النسب بالاب والجد وقال ابو يوسف ومن له اب واحد في الاسلام يكون كفوا لمن كان له ابوان في الاسلام (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة العيني والصحيح ظاهر الرواية والمدكور في الكتاب رواية عنه كما هو مذهبه في تعريف الشخص في الشهادة (٣) وقال العلامة ابن الهمام كان ابو يوسف انما قال ذلك في موضع لا يعد كفر الجد عيبا بعد ان كان الاب ملسما وهما قالا في موضع يعد عيبا والدليل على ذلك انهم قالوا جميعا ان ذلك ليس عيبا في حق العرب لانهم لا يعيرون بذلك وهذا حسن وبه ينتفي الخلاف (٤) وقال العلامة قاضي خان ومن له اب واحد في الاسلام لا يكون كفوا لمن كان له ابوان في الاسلام (٥) وهكذا في رد المحتار (٦)

﴿ الكفاء في الديانة ﴾

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٢٠ (٢) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ٩٩ (٣) النباية ج ٣ ص ٢٢٣

(٤) فتح القدير ج ٣ ص ١٩١ (٥) الخانية ج ١ ص ٢٣ (٦) رد المحتار ج ٢ ص ٣٣٦

قال العلامة المرغيناني وتعتبر ايضا في الدين اى الديانة وهذا قول ابي حنيفة و ابي يوسف هو الصحيح لانه من اعلى المفاخر والمرأة تعير بفسق الزوج فوق ماتعير بضعة نسبه وقال محمد لا يعتبر لانه من امور الاخرة فلا تبتنى احكام الدنيا عليه الا اذا كان يصفع ويسخر منه او يخرج الى الاسواق سكران ويلعب به الصبيان لانه مستخف به (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين. لانه قول المتون لكن افتى الفقهاء بقول محمد لانه موافق باحوال الزمان. قال العلامة ابن الهمام وفي المحيط الفتوى على قول محمد وهو موافق لاختيار السرخسي (٢) وقال العلامة اكمل الدين البابر تى وقال محمد لا تعتبر الكفاءة في الديانة الى ان قال قيل وعليه الفتوى (٣) وقال العلامة قاضي خان قال الشيخ الامام شمس الانمة السرخسي لم ينقل عن ابي حنيفة في ظاهر الرواية في هذا شئ والصحيح ان عند الفسق لا يمنع الكفاءة (٤) وهكذا في الهندية (٥) وقال العلامة ابن عابد بن قوله ديانة اى عندهما وهو الصحيح وقال محمد لا تعتبر الا اذا كان يصفع ويسخر منه او يخرج الى الاسواق سكران ويلعب به الصبيان لانه مستخف به هداية ونقل في الفتح عن المحيط ان الفتوى على قول محمد لكن الذى فى التاترخانية عن المحيط قيل وعليه الفتوى وكذا فى المقدسى عن المحيط البرهاني ومثله فى الذخيرة قال فى البحر وهو الموافق لما صححه فى المبسوط وتصحيح الهداية معارض له فالافتاء بما فى المتون اولى (٦)

﴿الكفاءة فى المال﴾

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٢٠ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ١٩٢ (٣) العناية ج ٣ ص ٩٢ (٤) الخانية ج ١ ص ١٦٣

(٥) الهندية ج ١ ص ٢٩١ (٦) رد المحتار ج ٢ ص ٣٤٤

قال العلامة المرغيناني. فاما الكفاء ففي الغنى فمعتبرة في قول ابي حنيفة ومحمد حتى ان الفائقة في اليسار لا يكافئها القادر على المهر والنفقة لان الناس يتفاخرون بالغنى ويتعبدون وقال ابو يوسف لا يعتبر لانه لا ثبات له اذ المال غادر رائج (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ومحمد امرأة فائقة في اليسار لا يكافئها القادر على المهر والنفقة لان الناس يتفاخرون بالغنى ويتعبدون بالفقر. وقال ابو يوسف ان الكفاء ففي الغنى لا يعتبر لانه لا ثبات له لان المال غادر رائج.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي يوسف. قال العلامة ابن الهمام قوله فاما الكفاء ففي الغنى الى ان قال قال معتبرة في قول ابي حنيفة ومحمد لكن صرح السرخسي في مبسوطه وصاحب الذخيرة بان الاصح ان ذلك لا يعتبر لان كثرة المال مذمومة (٢) وقال العلامة قاضي خان ومنها الكفاء ففي المال والثروة في ظاهر الرواية لا يعتبر ذلك فمن كان قادرا على المهر والنفقة يكون كفو الذات اموال عظيمة (٣) وقال العلامة ابن عابدين قوله بان يقدر على المعجل اى على ما تعارفوا تعجيله من المهر وان كان كله حالا فتح فلا تشترط القدرة على الكل ولا ان يساويها في الغنى في ظاهر الرواية وهو الصحيح زيلعي (٤) وهكذا في التبيين (٥) وقال العلامة عبد الله داماد افندي. والقادر عليهما اى المهر والنفقة كفو لذات اموال عظام عند ابي يوسف وهو الصحيح كما في اكثر المعبرات لان المال غادر رائج فلا عبرة لكثرتة مع ان الكثرة في الاصل مذمومة قال عليه السلام هلك

(١) هداية ج ٢ ص ٣٢١ (٢) فتح ج ٣ ص ٩٣ (٣) خاتمة ج ١ ص ١٦٣

(٤) رد المحتار ج ٢ ص ٣٢٨ (٥) تبيين ج ٢ ص ١٣٠

المكثرون الامن قال بماله هكذا وهكذا يعني تصدق به (١) قال استاذنا المفتي غلام
قادر النعماني. وقول ابي يوسف ارفق للفقراء.

﴿ الكفاء في الصنائع ﴾

قال العلامة المرغيناني وتعتبر في الصنائع وهذا عند ابي يوسف ومحمد وعن ابي حنيفة في
ذلك روايتان وعن ابي يوسف انه لا يعتبر الا ان يفحش كالحجامة والحائك والدباغ
وجه الاعتبار ان الناس يتفاخرون بشرف الحرف ويتعبرون بدناءتها. وجه القول الاخر ان
الحرفة ليست بلازمة ويمكن التحول عن الخسيسة الى النفيسة منها (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول صاحبين. قال العلامة ابن الهمام قيل هذا اختلاف عصر وزمان في زمن ابي
حنيفة لا تعد الدناءة في الحرفة منقصة فلا تعتبر وفي زمنهما تعد فتعتبر والحق اعتبار ذلك
سواء كان هو المبنى اولا (٣) وقال العلامة قاضي خان في قول محمد و ابي يوسف واحدى
الروايتين عن ابي حنيفة صاحب الحرفة الدنية كالبيطار والحجام والحائك والكناس
والدباغ لا يكون كفوا للعطار والبراز والصراف وهو الصحيح لان الناس يستنكفون
عنهم (٤) وقال العلامة عبد الله داماد افندى وتعتبر الكفاء حرفة هي اسم من الاحتراف اى
الاكتساب عندهما في اظهر الروايتين وبه يفتى اى باعتبار الحرفة كما في
اكثر المعبرات (٥) وقال العلامة ابن نجيم وقد حقق في غاية البيان ان اعتبار الكفاء في
الصنائع هو ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وصاحبيه لان الناس يتفاخرون بشرف الحرف و

(١) مجمع الانهر ج ١ ص ٣٣٢ (٢) الهداية ج ٢ ص ٣٣١ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٩٣

(٤) الخانية ج ١ ص ١٦٣ (٥) مجمع الانهر ج ١ ص ٣٣٢

يتعرون بدناءتها وقال في الهندية وفي قول أبي يوسف ومحمد وأحدى الروايتين عن أبي حنيفة صاحب الحرفة الدينية إلى أن قال لا يكون كفوا للعتار والبراز والصراف هو الصحيح (١)

﴿ أن نقصت المهر فللاولياء حق الاعتراض ﴾

قال العلامة المرغيناني وإذا تزوجت المرأة ونقصت عن مهر مثلها فللاولياء الاعتراض عليها عند أبي حنيفة حتى يتم لها مهر مثلها أو يفارقها وقال صاحبان ليس لهم ذلك وهذا الوضع إنما يصح على قول محمد على اعتبار قوله المرجوع إليه في النكاح بغير الولي وقد صح ذلك وهذه شهادة صادقة عليه (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو حنيفة ولو تزوجت المرأة ونقصت عن مهر مثلها وللولي أن يفرق إن لم يتم مهر مثلها. وقال صاحبان ليس للولي الاعتراض عليها دليل صاحبين أن ما زاد على العشرة حقها ومن اسقط حقه لا يعترض عليه كما بعد التسمية دليل لأبي حنيفة أن الأولياء يفتخرون بغلاء المهور ويتعرون بنقصانها فاشبه الكفاء بـ خلاف الأبراء بعد التسمية لأنه لا يتعير به.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة قاضي خان ونقصت من مهرها نقصا فاحشا كان لأولياءها أن يطالبوه بالتبليغ إلى تمام مهر المثل أو بالفسخ (٣) وقال العلامة الحصكفي ولو نكحت باقل من مهرها فللولي العصبية الاعتراض حتى يتم مهر

مثلها أو يفرق القاضى بينهما دفعاً للعار وقال العلامة ابن عابدين قوله دفعاً للعار أشار إلى الجواب عن قولهم ليس للولى الاعتراض لأن ما زاد على عشرة دراهم حقها ومن اسقط حقه لا يعترض عليه ولا بى حنيفة أن الأولياء يفتخرون بغلاء المهور ويتعبرون بنقصانها فاشبه الكفاء ببحر و المتون على قول الامام وقال فى الهندية ولو تزوجت المرأة ونقصت من مهر مثلها فللولى الاعتراض عليها حتى يتم لها مهرها أو يفارقها.

﴿يجوز للاب والجد الزيادة والنقصان فى المهور﴾

قال العلامة المرغينانى وإذا زوج الاب ابنته الصغيرة ونقص من مهرها أو ابنه الصغير وزاد فى مهر امرأته جاز ذلك عليهما ولا يجوز ذلك لغير الاب والجد وهذا عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز الحط والزيادة الا بما يتغابن الناس فيه (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة ولو زوج الاب او الجد الصغير والصغيرة بغبن فاحش فى المهر بان زوج البنت ونقص من مهرها أو زوج ابنه وزاد على مهر امرأته جاز ذلك. وقال صاحبان لا يجوز الحط والزيادة الا بما يتغابن الناس فيه ومعنى هذا الكلام انه لا يجوز العقد عندهما لان الولاية مقيدة بشرط النظر فعند فواته يبطل العقد وهذا لان الحط عن مهر المثل ليس من النظر فى الشئ كما فى البيع ولهذا لم يملك ذلك غيرهما دليل الامام ان النكاح عقد عمر وهو يشمل على مقاصد واغراض ومصالح باطنة فالظاهر ان الاب مع وفور شفقتة وكمال رأيه ما اقدم على هذا النقص الا لمصلحة تربوا وتزيد عليه هى انفع من القدر الفائت من المال والكفاء بخلاف المال لان المقصود المالية لا غير (٢)

.....

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال في الهندية أو زوج بغين فاحش بان زوج البنت ونقص من مهرها أو زوج ابنه وزاد على مهر امرأته جاز وهذا عند ابي حنيفة الى ان قال والصحيح قول ابي حنيفة كذا في المصمرات (١) وقال العلامة ابن نجيم ولو زوج طفله غير كفوا وبغين فاحش صح ولم يجر ذلك لغير الاب والجد يعني لو زوج الاب الصاحي ولده الصغيرة أو ابنته الصغيرة عبد أو زوجة وزاد على مهر المثل زيادة فاحشة أو زوجها ونقص عن مهر مثلها نقصا فاحشا فهو صحيح من الاب والجد دون غيرهما عند ابي حنيفة (٢) وقال العلامة قاضي خان. وإذا زوج الرجل ابنه امرأة باكثر من مهر مثلها أو زوج ابنته الصغيرة باقل من مهر مثلها الى ان قال جاز في قول ابي حنيفة (٣) وهكذا في التبيين (٤)

﴿ يجوز للاب تزويج الاولاد الى العبيد ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن زوج ابنته وهي صغيرة عبد أو زوج ابنه وهو صغيرة فهو جائز قال المصنف وهذا عند ابي حنيفة ايضا لان الاعراض عن الكفاءة لمصلحة تفوقها وعندهما اي الصاحبين هو ضرر ظاهر لعدم الكفاءة فلا يجوز والله اعلم (٥)

﴿ موضع الخلاف ﴾

قال في الهندية والخلاف فيما اذا لم يعرف سوء اختيار الاب مجانية أو فسقا ما اذا عرف

١ الهندية ج ١ ص ٢٩٣ (٢) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٣٦ (٣) الخانية ج ١ ص ١٦٦

(٤) تبيين الحقائق ج ٢ ص ١٣١ (٥) الهداية ج ٢ ص ٣٢٢

ذلك منه فالنكاح باطل اجماعاً (١)

القول الراجح

هو قول ابي حنيفة قال العلامة قاضي خان واذا زوج الرجل ابنه امرأة باكثر من مهر مثلها او زوج ابنته الصغيرة باقل من مهر مثلها او وضعها في غير كفوف او زوج ابنه الصغيرة او امرأة له بكفوف له جاز في قول ابي حنيفة (٢) وقال في الهندية ولو زوج ولده الصغير من غير بان زوج ابنه امة او ابنته عبداً او زوج بغين فاحش الى ان قال والصحيح قول ابي حنيفة كذا في المصمرات (٣) وهكذا في البحر (٤)

الواحد لا يصلح فضولي من الجانبين

قال العلامة المرغي نى ومن قال اشهدوا انى قد تزوجت فلانة فبلغها الخبر فجازت فهو باطل وان قال آخر اشهدوا انى زوجها منه فبلغها الخبر فجازت وكذلك ان كانت المرأة هي التى قالت جميع ذلك وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال بويوسف اذا زوجت نفسها غائباً فبلغه فجاز جاز وحاصل هذا ان الواحد لا يصلح فضولي من الجانبين او فضولي من جانب واصيلاً من جانب عندهما اى الطرفين خلافاً لاي لابي يوسف (٥)

اختلاف الفقهاء

قال ابو حنيفة ومحمد ان الواحد لا يصلح فضولي من الجانبين او فضولي من جانب واصيلاً من جانب. قول ابي يوسف ودليله انه يقول لو كان وكيل من الجانبين ينعقد وينفذ اذا كان فضولياً ينعقد ويتوقف وصار كالخلع والطلاق والاعتاق. دليل

(١) الهندية ج ١ ص ٢٩٣ (٢) الخانية ج ١ ص ١٢٦ (٣) الهندية ج ١ ص ٢٩٣

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٣٦ (٥) الهداية ج ٢ ص ٢٢٢

الطرفين. ان الموجود شرط العقد لانه شرط حالة الحضرة فكذا عند الغيبة و شرط العقد لا يتوقف على ما وراء المجلس كما في البيع بخلاف المأمور من الجانبين لانه ينتقل كلامه الى العاقدين وما جرى بين الفضولين عقد تام وكذا الخلع واختاره لانه تصرف يمين من جانبه حتى يلزم فيتم به (١)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة ومحمد. قال العلامة ابن الهمام وان الخلاف فيما اذا تكلم بكلام واحد قيده بعضهم قول الهداية والحق الاطلاق ويتكلمه بكلامين لا يخرج عن كونه فضوليا من الجانبين (٢) وقال العلامة الحصكفي ليس ذلك الواحد بفضولي ولو من جانب وان تكلم بكلامين على الراجح لان قبوله غير معتبر شرعا لما تقرر ان الايجاب لا يتوقف على قبول غائب (٣) وقال في الهندية. اما الواحد فهل يصلح فضوليا من الجانبين او وليا من جانب فضوليا من جانب او اصيلا من جانب فضوليا من جانب او وكيلا من جانب فضوليا من جانب حتى يتوقف العقد على الاجازة عند ابي حنيفة ومحمد لا يصلح كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان (٤) وقال العلامة ابن نجيم المصري وهو الحق خلافا لما ذكر في الحواشي (٥)

﴿ تزويج الوكيل الامة الى الامير ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن امره امير بان يزوجه امرأة فزوجه امة لغيره جاز عند ابي حنيفة

(١) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ٩٨ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٢٠٠

(٣) الدر المختار ج ٢ ص ٣٥٣ (٤) الهندية ج ١ ص ٢٩٩ (٥) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٣٥

رجوعاً الى اطلاق اللفظ وعدم التهمة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز الا ان يزوجه
كفوا (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ولو امره ان يزوجه امرأة فزوجه امة يصح وقال ابو يوسف ومحمد لا يصح
الا ان يزوجه كفوا لان المطلق ينصرف الى المتعارف وهو التزوج بالا كفاء (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول صاحبين. قال العلامة ابن الهمام قال الاسي جابى قولهما احسن للفتوى واختاره
الفقه ابو الليث الى ان قال اشارة الى اختيار قولهما لان الاستحسان مقدم على غيره الا في
المسائل المعلومة (٣) وقال العلامة الحصكفى امره بتزويج امرأة فزوجه امة جاز وقال اى
الصاحبان لا يصح وهو استحسان ملتقى بعاللهداية وفى شرح الطحاوى قولهما احسن
للفتوى واختاره ابو الليث واقره المصنف وقال العلامة ابن عابدين فيه اشارة الى
اختيار قولهما لان الاستحسان مقدم على غيره الا في المسائل المعلومة وليس
هذا منها (٤) وقال العلامة ابن نجيم وظاهره ترجيح قولهما لان الاستحسان مقدم على
القياس الا في مسائل معدودة ليس هذا منها ولذا قال الاسي جابى قولهما احسن للفتوى
واختاره ابو الليث (٥)

﴿ حكم المهر بعد طلاق المجبوب ﴾

قال العلامة المرغينانى واذا خلا المجبوب بامرأته ثم طلقها فلها كمال المهر عند ابي حنيفة

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٢٣ (٢) البناية ج ٣ ص ٢٣٣ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٢٠٣

(٤) رد المحتار ج ٢ ص ٣٥٢ (٥) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٣٤

وقال عليه نصف المهر (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ان خلوة المجهول خلوة صحيحة فلها يجب المهر التام بالخلوة. وقال
الصاحبان يجب عليه نصف المهر لوجود المانع قطعاً وهو اعجز من المريض بخلاف العنين
لان الحكم ادير على سلامة الالة دليل الامام لان تزوجه للاستمتاع لا للايلاج وقد سلمت
نفسها لذلك فتستحق كل البدل (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة ابن الهمام. واعلم ان اصحابنا اقاموا الخلوة الصحيحة مقام
الوطء في حق بعض الاحكام تأكد المهر وثبوت النسب والعدة (٣) وقال العلامة جلال
الدين الخوارزمي وقد حكى الطحاوي اجماع الصحابة في هذه المسئلة وعن الخلفاء
الراشدين ان من اغلق بابا على امرأته او ارخى سترها وجب لها الصداق
كاملاً (٤) وقال العلامة قاضي خان وان علم الزوج وهو يقدر على وطئها صحت الخلوة وكان
عليه كل المهر خلوة العنين صحيحة وكذا خلوة المجهول في قول ابي حنيفة (٥) وقال
العلامة الحصكفي بعد تفصيل المسئلة في ثبوت النسب ولو من المجهول وفي
تأكد المهر المسمى وقال العلامة ابن عابدين. قوله في ثبوت النسب الذي حققه في
الحرب حثائم رآه منقولا عن الخصاف ان الخلوة لم تقم مقام الوطء الا في حق
تكميل المهر (٦) وقال في الهندية وخلوة المجهول خلوة صحيحة عند ابي

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٢٦ (٢) مجمع الانهر ج ١ ص ٣٥٠ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٣١٨

(٤) الكفاية ج ٣ ص ٢١٨ (٥) الخانية ج ١ ص ١٨٢ (٦) رد المحتار ج ٢ ص ٣٤٠

حنيفة وخلوة العنين والخصى خلوة صحيحة كذا في الذخيرة (١)

﴿ حكم النكاح على تعليم القرآن والخدمة ﴾

قال العلامة المرغيناني: وإن تزوج حراً امرأة على خدمته أياها سنة أو على تعليم القرآن فلها مهر مثلها وقال محمد لها قيمة خدمته (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو حنيفة وأبو يوسف ولو تزوجها وهو حر على أن يخدمها سنة أو أن يعلمها القرآن كان لها مهر مثلها عجز عن التسليم لمكان المناقضة فصار كالتزوج على عبد الغير. دليل الشيخين أن المشروع إنما هو الابتغاء بالمال والتعليم ليس بمال وكذا المنافع على أصلنا لأن الخدمة ليست بمال إذ لا يستحق فيه بحال فصار كتسمية الخمر والخنزير وهذا لأن تقومها بالعقد للضرورة فإذا لم يجب تسليمه في العقد لا يظهر تقومه فيبقى الحكم على الأصل وهو مهر المثل (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة قاضي خان ولو تزوجها وهو حر على أن يخدمها سنة كان لها مهر مثلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف (٤) وقال العلامة ابن عابد بن قوله وفي خدمة زوج حر أي يجب مهر المثل عندهما في جعله المهر خدمته أياها سنة وقال بعد صفحة قوله في تعليم القرآن أي يجب مهر المثل إلى آخره (٥) وقال في الهندية المهر إنما يصح بكل ما هو مال متقوم والمنافع تصلح مهرًا غير أن الزوج إذا كان حرًا وقد تزوجها على خدمته أياها جاز النكاح ويقضى لها بمهر المثل عند أبي حنيفة وأبي

(١) هندية ج ١ ص ٣٠٥ (٢) هندية ج ٢ ص ٣٢٤ (٣) بناية ج ٢ ص ٢٨٣ (٤) خالية ج ١ ص ١٤٣ (٥) زاد المحتار ج ٢ ص ٣٦٢، ٣٦١

يوسف هكذافي الظهيرية (١) وقال العلامة الحصكفي وفي تعليم القران للنص بالابتغاء
بالمال وباء زوجتك بمامعك من القران للسببية او للتعليل لكن في النهري ينبغي ان يصح
على قول المتأخرين وقال العلامة ابن عابدين قوله لكن في النهر اصله لصاحب
البحر حيث قال وسيأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الاجارات ان الفتوى على
جواز الاستئجار لتعليم القران والفقهاء فينبغي ان يصح تسميته مهر الان
ما جاز اخذ الاجرة في مقابلته من المنافع جاز تسميته صداقا كما قدمنا نقله عن
البدائع (٢) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. القول الراجح قول الشيخين لكن
المتأخرين افتوا على جواز الاستئجار على تعليم القران فيصح النكاح على تعليم القران
عند المتأخرين ولها قيمة الخدمة و اجرة التعليم لا التعليم فقط لانه ليس بمال.

﴿ حكم المهر قبل الدخول فيما لو قبضت خمس مائة ثم وهبت الالف كلها ﴾

قال العلامة المرغيناني. ولو قبضت خمس مائة ثم وهبت الالف كلها المقبوض وغيره
او وهبت الباقي ثم طلقها قبل الدخول بهالم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء عند ابي
حنيفة وقالوا اي الصاحبان يرجع عليها بنصف ما قبضت اعتبار البعض بالكل (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ولو قبضت النصف من المهر ثم وهبت الكل او الباقي في ذمته ثم طلقها قبل
الدخول بهالم يرجع واحد منهما بشيء على صاحبه. وقال الصاحبان يرجع عليها بنصف
ما قبضت اعتبار البعض بالكل ولان هبة البعض حط فليحق باصل العقد دليل ابي
حنيفة انه ان مقصود الزوج قد حصل وهو سلامة نصف الصداق بلا عوض فلا يستوجب

الرجوع عند الطلاق والخط لا يلتحق باصل العقد الا يرى ان الزيادة لا تلتحق حتى
لاتنصف (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام وقال لا يرجع بنصف المقبوض كائنا ما كان من
النسبة (٢) وقال العلامة ابن نجيم المصري المسألة الثانية ما اذا قبضت النصف ثم وهبت
الكل المقبوض وغيره ثم طلقها قبل الدخول بها فانه لا يرجع واحدا منهما على صاحبه
بشيء عند ابي حنيفة الى ان قال وله ان مقصوده سلامة النصف بالطلاق وقد حصل
والخط لا يلتحق باصل العقد في النكاح كالزيادة ولذا لاتنصف الزيادة مع الاصل
اتفاقا هكذا في الهداية وغاية البيان والتبيين وكثير من الكتب (٣) وقال في
الهندية ولو قبضت خمسمائة ثم وهبت الالف كلها المقبوض وغيره او وهبت الباقي ثم
طلقها قبل الدخول به لم يرجع واحدا منهما بشيء على صاحبه عند ابي حنيفة الى ان قال
كذا في الهداية (٤)

﴿يرجع الزوج عليها الى تمام نصف المهر﴾

قال العلامة المرغيناني ولو كانت وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي فعنده اى
عند الامام يرجع عليها الى تمام النصف وعندهما اى الصاحبين بنصف المقبوض (٥)

﴿صورة المسئلة﴾

قال العلامة اكمل الدين البابر تى ولو كانت وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي مثل

(١) مجمع الانهر ج ١ ص ٣٥٢ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٢٢٦ (٣) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٤٤

(٤) الهندية ج ١ ص ٣١٦ (٥) الهداية ج ١ ص ٣٢٩

ما اذا تزوجها على الف فوهبت المرأة مأتين وقبضت الباقي فعند أبي حنيفة يرجع عليها بمائة درهم حتى يتم النصف لان عنده ما سلم للزوج معتبر (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة ابراهيم الحلبي ولو وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي رجع عليها الى تمام النصف عند الامام (٢) وقال العلامة عابدين قوله او قبضت نصفه احتراز عما لو قبضت اكثر من النصف فانه ترد عليه ما زاد على النصف الى ان قال ولو وهبت اقل من نصفه ترد ما زاد على النصف (٣) وقال العلامة ابن نجيم وقيد قبض النصف للاحتراز عما اذا قبضت اكثر من النصف وهبت الباقي فانها ترد عليه ما زاد على النصف عنده كما لو قبضت ستمائة وهبت اربع مائة فانه يرجع بمائة (٤) وقال في الهندية ولو كانت وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي فعنده يرجع عليها الى تمام النصف كذا في الهداية (٥) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني قول الامام موافق لقول الله عز وجل وان طلقتموهن الى ان فنصف ما فرضتم.

﴿ حكم المهر في النكاح على احد الشرطين ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو تزوجها على الف ان اقام بها وعلى الفين ان اخرجها فان اقام بها فلها الالف وان اخرجها فلها مهر المثل لا يزد على الفين ولا ينقص عن الالف وهذا عند أبي حنيفة وقال اي صاحبان الشرطان جميعا جائز ان حتى كان لها الالف ان قام بها والالف ان اخرجها وقال زفر الشرطان جميعا فاسدان ويكون لها مهر مثلها لا

(١) العناية ج ٣ ص ٢٢٤ (٢) ملتقى الابحراج ١ ص ٣٥٢ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٢٤٣

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٤٨ (٥) الهندية ج ١ ص ٣١٦

ينقص من الف ولا يزداد على الفين واصل المسئلة في الاجارات في قوله ان خطته اليوم
فلك درهم وان خطته غدا فللك نصف درهم وسببها فيه ان شاء الله تعالى (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال صاحبان الشرطان جائزان جميعا حتى كان لها الالف ان اقام بها والالفان ان
اخرجها. دليل صاحبين ان كل واحد منهما فيه غرض صحيح وقد سمي فيه
بلامعلوما فصار كالخياطة الفارسية والرومية (٢) قال ابو حنيفة ولو تزوجها على الف ان اقام
بها وعلى الفين ان اخرجها من بلدها فان اقام بها فلها الالف وان
اخرجها فلها مهر المثل. دليل الامام ان الشرط الاول صحيح بالاتفاق فتعلق العقد به
وصحت التسمية التي معه والشرط الثاني غير صحيح لان الجهالة نشأت منه ولانه مناف
لموجب ماصح وهو الشرط الاول لان موجب مهر المثل عند عدم الايفاء ومنافي موجب
ماصح غير صحيح والنكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة ومهر المثل هو الاصل فوجب
الرجوع اليه (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة فخر الدين قاضي خان. ولو تزوجها على الف ان اقام بها وعلى
الفين ان اخرجها من بلدها وعلى الف ان لم يكن له امرأة وعلى الفين ان كان له امرأة قال
ابو حنيفة الشرط الاول جائزان وافق الشرط كان لها الالف لا غير وان خالف كان
لها مهر المثل لا يزداد على الفين ولا ينقص عن الف (٤) وقال
العلامة الحصكفي او انكحها على الف ان اقام بها وعلى الفين ان اخرجها فان وفي بما

(١) هداية ج ٢ ص ٣٢٩ (٢) الاختيار ج ٣ ص ١٠٦ (٣) مجمع الانهر ج ١ ص ٣٥٢ (٤) الخاتبة ج ١ ص ٤٣

شرطه في الصورة الاولى واقام بها في الثانية فلها الالف الى ان قال والايوف ولم يقيم
فمهر المثل لقوت رضاها بقوات النفع ولكن لا يزاد المهر في المسئلة الاخيرة على الفين
ولا ينقص عن الالف لاتفاقهما على ذلك (١) وقال في الهندية وتزوجها على الف ان لم
يخرجها من بلدها وعلى الفين ان اخرجها منها الى ان قال وان لم يقع الوفاء به فان كان
على خلاف ذلك او فعل خلاف ما شرط فلها مهر مثلها لا ينقص من الاقل ولا يزاد على
الاكثر وهذا قول ابي حنيفة (٢) وهكذا في البحر (٣)

حكم المهر على احد الشينين

قال العلامة المرغيناني ولو تزوجها على هذا العبد او على هذا العبد فاذا احدهما او كس
والاخر ارفع فان كان مهر مثلها اقل من او كسهما فلها الاو كس وان كان اكثر من
ارفعهما فلها الارتفاع وان كان بينهما فلها مهر مثلها وهذا عند ابي حنيفة وقال لا ي
الصاحبان لها الاو كس في ذلك كله فان طلقها قبل الدخول بها فلها نصف الاو كس في
ذلك كله بالاجماع (٤)

اختلاف الفقهاء

قال صاحبان لها الاو كس بكل حال دليلهما ان المصير الى مهر الشل لتعذر ايجاب
المسمى وقد امكن ايجاب الاو كس اذا اقل متقن وصار كاخلع والاعتاق على مال
ه قال ابو حنيفة وان تزوجها على هذا العبد او هذا فلها الشينين سائر الشل وان كان
مهر المثل بينهما فلها مهر المثل دليل الامام ان الدرر جيب المصلى مهر الشل ادهوا لا عدل
والعدول عن صحة التسمية عند فسادت يمكن الجهالة بخلاف الخلع والاعتاق لانه

لاموجب له في البدل الا ان مهر المثل اذا كان اكثر من الرفع فالمرأة رضية بالحط وان كان انقص من الاوكس فالزوج رضى بالزيادة الواجب في الطلاق قبل الدخول في مثله المتعة ونصف الاوكس يزيد عليها في العادة فوجب لاعترافه بالزيادة.

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن عابدين تحت قوله حكم مهر المثل هذا قوله وعندهم لها الاقل والمتون على الاول (١) وقال العلامة قاضي خان ولو اشار الى مالين فقال تزوجتك على هذا العبد او على هذا العبد واحد هما او كس والاخر ارفع قال ابو حنيفة ان كان مهر المثل مثل الاوكس او اقل منه فلها الاوكس وان كان مهر المثل مثل الرفع او اكثر من الرفع فلها الرفع وان كان اكثر من الاوكس واقل من الرفع كان لها مهر المثل لا يزداد على الرفع ولا ينقص عن الاوكس وان طلقها قبل الدخول بها كان لها نصف الاوكس على كل حال (٢) ومثله في الهندية (٣)

﴿اذا فسدت التسمية يجب مهر المثل﴾

قال العلامة المرغيناني فان تزوج امرأة على هذا الدن من الخل فاذا هو خمر فلها مهر مثلها عند ابي حنيفة وقال اي صاحبان لها مثل وزنه خلا (٤)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة قاضي خان ولو تزوجها على هذا العبد فاذا هو خمر او على هذا الدن من الخل فاذا هو خمر الى ان قال كان لها مهر المثل (٥) ويقبل ترجيحه لانه التزم

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٣٤٦ (٢) خانية ج ١ ص ١٤٣ (٣) هندية ج ١ ص ٣١٠ (٤) هندية ج ٢ ص ٣٣١ (٥) خانية ج ١ ص ١٤٣

تقديم القول المعتمد كما قال في اول فتاواه وفيما كثرت فيه الاقاويل من المتأخرين
اختصرت على قول او قولين وقدمت ما هو الاظهر وافتتحت بما هو الاشهر (١) وقال
العلامة ابن نجيم. وعلى ثوب او خمر او خنزير او على هذا الخل فاذا هو خمر او على
هذا العبد فاذا هو حريجب مهر المثل بيان لثلاث مسائل الحكم فيها واحد وهو وجوب
مهر المثل لفساد التسمية الى ان قال او على هذا الدن الخل فاذا هو خمر فالتسمية فاشدة في
جميع ذلك ولها مهر المثل في قول ابي حنيفة (٢) وقال في الهندية ان تزوج مسلم
امراة على هذا الدن من الخل فاذا هو خمر فلها مهر مثلها عند ابي حنيفة (٣)

﴿ اذا اجتمعت الاشارة والتسمية في المهر تعتبر الاشارة ﴾

قال العلامة المرغيناني وان تزوجها على هذا العبد فاذا هو حريجب مهر المثل عند ابي
حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف تجب القيمة (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو يوسف تجب القيمة دليله انه اطعمها مالا وعجز عن تسليمه فتجب قيمته او مثله ان
كان من ذوات الامثال كما اذا هلك العبد المسمى قبل التسليم الى الزوجة. قال
ابو حنيفة ومحمد ولو تزوجها على هذا العبد فاذا هو حريجب كان لها مهر المثل. دليل ابي
حنيفة هو يقول اجتمعت الاشارة والتسمية فتعتبر الاشارة لكونها ابلغ في
المقصود وهو التعرف فكانه تزوج على خمر او حر قال محمد الاصل ان المسمى اذا كان
من جنس المشار اليه يتعلق العقد بالمشار اليه لان المسمى موجود في
المشار ذاتا والوصف يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى لان المسمى

(١) خانية ج ٢ ص ٢ (٢) بخرج ٣ ص ٢٩٠ (٣) هندية ج ١ ص ٣١١ (٤) هداية ج ٢ ص ٣٣٢، ٣٣١

مثل للمشار اليه وليس يتابع له والتسمية ابلغ في التعريف من حيث انها تعرف
 الماهية والاشارة تعرف الذات الاترى ان من اشترى فصاعلى انه ياقوت فاذا هو زجاج
 لا ينعد العقد لاختلاف الجنس ولو اشترى على انه ياقوت
 احمر فاذا هو اخضر ينعد العقد لاتحاد الجنس وفي مسألتنا العبد مع الحر جنس
 واحد لقلّة التفاوت في المنافع.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام. وصورة الخل
 والخمرو الحر والعبد واحدة فاتحد الجنس فالعبرة للاشارة فيهما والمشار اليه غير صالح
 فوجب مهر المثل (١) وقال العلامة قاضي خان. ولو تزوجها على هذا العبد فاذا هو حر الى ان
 قال كان لها مهر المثل (٢) وقال في الهنديّة وان تزوجها على هذا العبد فاذا هو حر يجب
 مهر المثل عند أبي حنيفة كذا في الهداية (٣) وهكذا في البحر (٤)

﴿ حكم المهر فيما اذا جمع بين حر وعبد ﴾

قال العلامة المرغيناني. فان تزوجها على هذين العبدين فاذا احدهما حر فليس لها الا الباقي
 اذا ساوى عشرة دراهم عند أبي حنيفة لانه مسمى ووجوب المسمى وان قل يمنع وجوب
 مهر المثل. وقال ابو يوسف لها العبد وقيمة الحر لو كان عبدا دليله لانه اطمعها سلامة العبد
 وعجز عن تسليم احدهما فتجب قيمته وقال محمد وهو رواية عن أبي حنيفة لها العبد الباقي
 الى تمام مهر مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من قيمة العبد لانهما لو كانا حريين يجب تمام
 مهر المثل عنده فاذا كان احدهما عبدا يجب

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٢٢٠ (٢) خانية ج ١ ص ١٤٣ (٣) هندية ج ١ ص ٣١١ (٤) بحر ٢٨٩، ٢٩٠

العبد الى تبتاع مهر المثل (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة التمرتاشي. وان امهرها العبدان والحال ان احدهما حر فمهرها العبد عند الامام ان ساوى اقله اى عشرة دراهم والاكمل لها عشرة دراهم لان وجوب المسمى وان قل يمنع مهر المثل وعند الثاني اى ابي يوسف لها قيمة الحر لو كان عبدا ورجحه الكمال فى الفتح (٢) وقال العلامة ابن عابدين لها قيمة الحر لو كان عبدا الى ان قال ورجحه الكمال و المتون على قول الامام وفى القهستاني عن الخانية انه ظاهر الرواية (٣) وقال العلامة قاضي خان. ولو جمع بين مال وغير مال فقال تزوجتك على هذين العبدين فاذا احدهما حر الى ان قال فى ظاهر الرواية عن ابي حنيفة لهما ما هو مال ان كانت تساوى عشرة دراهم وان كان لا يساوى عشرة دراهم يكمل عشرة كانه سمي المال لا غير (٤) وقال فى الهندية ولو تزوج على هذين العبدين الى ان قال فاذا احدهما حر فلها العبد لا غير عند ابي حنيفة كذا فى محيط السر حسي (٥) وهكذا فى البحر (٦)

﴿دفع تعارض الترجيح﴾

رجح ابن الهمام فى الفتح قول ابي يوسف وما قاضى خان وابن عابدين وغيرهما رجحوا قول الامام قال فى شرح عقود رسم المفتى لو كان احدهما اعلم فانه يختار تصحيحه كما لو كان احدهما فى الخانية والاخر فى البرازية الخ وبالنظر الى

(١) الهداية ج ٢ ص ٣١٢ (٢) شرح تويرج ص ٣٨٠ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٣٨٠ (٤) الخانية ج ١ ص ٤٣

(٥) الهندية ج ١ ص ٣١١ (٦) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٩٣

قواعد الافتاء يرجح ويقدم ترجيح قاضي خان لانه مجتهد في المسائل في المذهب على غيره (١)

﴿ حكم منع المرأة نفسها اذا كان المهر مؤجلاً ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو كان المهر كله مؤجلاً ليس لها ان تمنع نفسها لاسقاطها حقها بالتأجيل كما في البيع وفيه خلاف ابي يوسف وان دخل بها فذلك الجواب عند ابي حنيفة وقال اي صاحبان ليس لها ان تمنع نفسها والخلاف فيما اذا كان الدخول برضاها حتى لو كانت مكرهة او كانت صبية او مجنونة لا يسقط حقها في الحبس بالاتفاق وعلى هذا الخلاف الخلوة بها برضاها ويبنى على هذا استحقاق النفقة (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الامام. قال العلامة ابن الهمام وفيه خلاف ابي يوسف فيما رواه المعلى عنه لان موجب النكاح تسليم المهر او لا فلما رضى بتأجيله كان راضياً بتأخير حقه لعلمه بموجب العقد بخلاف البيع فان تسليم الثمن او لا ليس من موجباته كما في المقائضة واختار الوالد الجي الفتوى به (٣) وقال العلامة الحصكفي ان لم يؤجل او يعجل كله فكما شرط لان الصريح يفوق الدلالة الا اذا جهل الاجل جهالة فاحشة فيجب حالاً غاية الا بالتأجيل لطلاق او موت فيصح للعرف بزانية وعن الثاني لها منعه ان اجله كله وبه يفتى استحساناً والوالدية وقال العلامة ابن عابدين قوله وبه يفتى استحساناً لانه لما طلب تأجيله كله فقد رضى باسقاط حقه في الاستمتاع وفي الخلاصة ان الاستاذ

.....

(١) شرح عقود رسم المفتي ص ٨٨ (٢) الهداية ج ٢ ص ٣٣٣ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٢٣٩

ظهير الدين كان يفتى بانه ليس لها الامتناع والصدر الشهيد كان يفتى بان لها ذلك الخ
فقد اختلف الافتاء بحرقلت والاستحسان مقدم فلذا جزم به الشارح (١) وقال
العلامة عبد الله داماد افندي وليس لها ذلك اى المنع لو اجل كله اى المهر وكذا لو اجلته
بعد العقد مدة معلومة لاسقاطها حقها بالتاجيل خلافا لابي يوسف اى قال لها ان تمنع
نفسها اذا كان مؤجلا استحسانا وقال الولوالجي وبه يفتى وقال صدر الشهيد هذا احسن
وبه يفتى لكن فى الخلاصة وغيرها الفتوى على الاول فاخترنا ما فى الخلاصة (٢) وهكذا فى
البحر (٣) والهندية (٤)

﴿ اذا اختلف فى المهر بعد الطلاق فالقول قول الزوج ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن تزوج امرأة ثم اختلف فى المهر فالقول قول المرأة الى تمام
مهر مثلها والقول قول الزوج فيما زاد على مهر المثل وان طلقها قبل الدخول بها فالقول
قوله فى نصف المهر وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف القول قوله بعد الطلاق
وقبله الا ان ياتى بشيء قليل ومعناه ما لا يتعارف مهرها هو الصحيح (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو يوسف القول قوله بعد الطلاق وقبله الا ان ياتى بشيء قليل دليله ان المرأة تدعى
الزيادة والزوج ينكر والقول قول المنكر مع يمينه الا ان ياتى بشيء يكذبه الظاهر فيه
وهذا لان تقوم منافع البضع ضرورى فمتى امكن ايجاب شيء من المسمى لا يصار اليه
قال ابو حنيفة ومحمد اذا اختلف الزوجان فى قدر المهر حال قيام النكاح يحكم مهر

.....

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٣٨٩ (٢) مجمع الانهر ج ١ ص ٣٥٩ (٣) البحر الرائق ج ٣ ص ٣١٠

(٤) الهندية ج ١ ص ٣١٨ (٥) الهداية ج ٢ ص ٣٣٥

المثل دليل الطرفين أن القول في الدعاوى قول من يشهد له الظاهر والظاهر شاهد لمن يشهد له مهر المثل لأنه هو الموجب الأصلي في باب النكاح وصار كالصباغ مع رب الثوب إذا اختلفا في مقدار الاجر يحكم فيه قيمة الصبغ ثم ذكر ههنا أن بعد الطلاق قبل الدخول القول قوله في نصف المهر وهذا رواية الجامع الصغير والأصل وذكر في الجامع الكبير أنه يحكم متعة مثلها وهو قياس قولهما.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين قال العلامة قاضي خان إذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح عند أبي حنيفة ومحمد يحكم مهر المثل فإن شهدا أحدهما كان القول قوله مع اليمين إلى أن قال وإن اختلفا في المهر بعد الطلاق قبل الدخول عند أبي حنيفة ومحمد يحكم بمتعة مثلها إلى أن قال فإن كانت المتعة بينهما تحالف في جواب الجامع الكبير وفي جواب الجامع الصغير القول قول الزوج مع يمينه (١) وقال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة وجه ما ذكر أن المتعة موجهة بعد الطلاق قبل الدخول فتحكم كمهر المثل وقد يمنع بأن المتعة موجهة فيما إذا لم يكن فيه تسمية وهنا اتفاق على التسمية فقلنا بقاء ما اتفقا عليه وهو نصف ما أقربه الزوج ويحلف على نفى دعواها الزائد (٢) وقال العلامة ابن عابدين وذكر في البحر أن في رواية الأصل والجامع الصغير أن القول للزوج في نصف المهر من غير تحكيم للمتعة وأنه صححه في البدائع وشرح الطحاوي ورجحه في الفتح (٣) وهكذا في الهنديّة (٤) قول الطرفين هو رواية الأصول.

﴿ أن كان الاختلاف بعد الموت فالقول لورثة الزوج ﴾

.....

(١) خاتمة ج ١ ص ١٨٢ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٢٥٢ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٣٩٣ (٤) الهنديّة ج ١ ص ٣١٩

قال العلامة المرغيناني. ولو كان الاختلاف بعدموتهما في المقدار فالقول قول ورثة الزوج عند أبي حنيفة ولا يستثنى القليل. وعند أبي يوسف القول قول الورثة إلا أن ياتوا بشيء قليل وعند محمد الجواب فيه كالجواب في حالة الحياة أي يحكم بمهر المثل (١)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبي حنيفة. قال العلامة قاضي خان. وإن ماتا جميعا واختلفت ورثتهما في قدر المسمى قال أبو حنيفة القول قول ورثة الزوج قل أو كثر (٢) وقال العلامة ابن عابدin. القول لورثته فيلزمهم ما اعترفوا به بحر ولا يحكم بمهر المثل لأن اعتباره يسقط عند أبي حنيفة بعدموتهما درر (٣) وقال العلامة ابن نجيم ولو ماتا ولو في القدر فالقول لورثته أي إذا مات الزوجان واختلف ورثتهما فالقول لورثة الزوج (٤) وقال في الهنديّة وإن مات الزوجان ووقع الاختلاف بين الورثة في مقدار المسمى فالقول قول ورثة الزوج ولا يستثنى المستنكر وهذا عند أبي حنيفة كذا في التبيين (٥) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. إن قول الإمام موافق لأصول الدعوى لأن في الدعوى يعتبر قول منكر وههنا المنكر ورثة الزوج وورثة المرأة تدعى.

﴿ وإن وقع الاختلاف بين ورثتهما في أصل التسمية كان القول قول المنكر ﴾

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

في أبو حنيفة وإن وقع الاختلاف بين ورثتهما في أصل التسمية كان القول قول منكر

الهيداية ج ٤ ص ٣٣٤ (٢) الخانية ج ١ ص ١٨٣ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٢٩٣

البحر الرائق ج ٣ ص ٣٢٠ (٥) الهنديّة ج ١ ص ٢٢١

التسمية ولا يقضى لها بشيء. دليل الامام ان موتهما يدل على انقراض اقرانهما فبمهر من يقدر القاضى مهر المثل. قال صاحبان. لورثتها المهر فى الوجهين معناه المسمى فى الوجه الاول ومهر المثل فى الثانى اما الاول فلان المسمى دين فى ذمته وقد تكذب بالموت فيقضى من تركته الا اذا علم انها ماتت او لا فيسقط نصيبه من ذلك واما الثانى فوجه قولهما ان مهر المثل صار ديناً فى ذمته كالمسمى فلا يسقط بالموت كما اذا مات احدهما (١)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول صاحبين. قال العلامة ابن الهمام وان كان فى اصل المسمى فعند ابى حنيفة القول لمن انكره ولا يقضى بشيء وعندهما يقضى بمهر المثل وبه قال الشافعى واحمد وعليه الفتوى (٢) وقال العلامة قاضى خان. وان وقع الاختلاف بين ورثتهما فى اصل التسمية كان القول قول منكر التسمية لا يقضى لها بشيء فى قول ابى حنيفة وقال لا يقضى بمهر المثل وقالوا والفتوى على قولهما (٣) وقال العلامة الحصى وفى الاختلاف فى اصله القول لمنكر التسمية لم يقض بشيء ما لم يبرهن على التسمية وقال لا يقضى بمهر المثل كحرر حياته وبه يفتى وقال العلامة ابن عابدين قوله وبه يفتى ذكره فى الخانية وتبعه فى الملتنقى وبه قالت الائمة الثلاثة (٤) وقال العلامة ابن نجيم بعد تفصيل المسئلة وفى فتاوى قاضى خان الفتوى على قولهما (٥) وهكذا فى الهندية (٦)

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٣٤ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٢٥٣ (٣) الخانية ج ١ ص ١٨٣ (٤) رد المحتار ج ٢ ص ٢٩٣

(٥) البحر الرائق ج ٣ ص ٣٢١ (٦) الهندية ج ١ ص ٢٢١

﴿حكم نكاح النصارى على ميتة﴾

قال العلامة المرغيناني واذا تزوج النصراني نصرانية على ميتة او على غير مهر وذلك في دينهم جائز ودخل بها او طلقها قبل الدخول بها او مات عنها فليس لها مهر وكذلك الحربيان في دار الحرب وهذا عند ابي حنيفة وهو قولهما في الحربيين واما في الذمية فلها مهر مثلها ان مات عنها ودخل بها او المتعة ان طلقها قبل الدخول بها وقال (فرلها مهر المثل في الحربيين ايضا) (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة ولو نكح النصراني بميتة او غيرها والحال ان ذلك في دينهم جائز فوطئت وطلقت قبل الوطء او مات الذمي عنها لا مهر عند ابي حنيفة وكذلك الحربيين في دار الحرب اي لا مهر لها عند الامام. قال صاحبان مثل قول الامام في الحربيين واما في الذمية فلها مهر مثلها ان مات عنها ودخل بها. دليل صاحبين ان اهل الحرب غير ملتزمين بحكام الاسلام وولاية الالزام منقطعة لتباين الدار بخلاف اهل الذمة لانهم تزموا احكامنا فيما يرجع الى المعاملات كالربوا والزنا وولاية الالزام حقيقة لاتحاد الدار. دليل الامام ان اهل الذمة لا يلتزمون احكامنا في الديانات فيما يعتقدون خلافه في المعاملات وولاية الالزام بالسيف او بالمحاجة وكل ذلك سقط عنهم باعتبار عقد الذمة فانا امرنا بان نتركهم وما يدينون فصاروا كاهل الحرب بخلاف الزنا لانه حرام في الاديان كلها والربوا مستثنى عن عقودهم.

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة الحصكفي نكح ذمي او مستأمن ذمية او حربى
حربية ثمة بميتة او بلا مهر بان سكتاعنه او نقياه والحال ان اذا جاز عندهم فوطئت او خالقت
قبله او مات عنها فلا مهر لها وقال العلامة ابن عابدين قوله ثمة اى فى دار الحرب قوله
بميتة المراد بها كل ماليس بمال كالدّم بحر قوله واذ جاز عندهم بان كان لا يلزم عندهم
مهر المثل بالنفى وبماليس بمال قوله قبله اى قبل الوطاء قوله فلا مهر لها هذا قوله (١) وقال
العلامة ابن نجيم المصرى ولو نكح ذمي ذمية بميتة او بغير مهر واذ جاز عندهم فوطئت
او طلقت قبله او مات عنها فلا مهر لها وكذا الحربيان ثم الى ان قال وحاصله ان نكاحهم
مشروع بغير مهر وبمسمى غير مال حيث كانوا يعتقدونه عند ابي حنيفة لافرق عنده بين
اهل الذمة واهل الحرب فى دار الحرب (٢) وهكذا فى الهندية (٣) قال استاذنا المفتى علامه
قادر النعمانى قول الامام راجح لان قوله قول المتون كما هو الظاهر.

﴿ حكم نكاح اهل الذمة على خمر او خنزير ﴾

قال العلامة المرغينانى فان تزوج الذمي ذمية على خمر او خنزير ثم اسلما واسلم
احدهما فلها الخمر والخنزير ومعناه اذا كانا باعيا بينهما والاسلام قبل القبض وان
كانا بغير اعيانها فلها فى الخمر القيمة وفى الخنزير مهر المثل وهذا عند ابي حنيفة وقال
ابو يوسف لها مهر المثل فى الوجهين وقال محمد لها القيمة فى الوجهين (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو يوسف لها مهر المثل فى الحالين وقال محمد القيمة فيهما دليل الصحاح ان

١ رد المحتار ج ٢ ص ٣٩٩ (٢) البحر ج ٣ ص ٣٢٢ (٣) الهندية ج ١ ص ٣٢٤ (٤) الهداية ج ٢ ص ٣١٨

يتأكد بالقبض فاشبه العقد والاسلام مانع منه فصار كما اذا كانا دينين واذا امتنع القبض قال ابو يوسف لو كانا مسلمين عند العقد يجب مهر المثل فكذا عند القبض وقال محمد صحت التسمية وعجز عن التسليم بالاسلام فتجب القيمة كما اذا كان عبدا فهلك قبل القبض. قال ابو حنيفة ان الملك تم بنفس العقد في المعين حتى جاز لها التصرف فيه وبالقبض ينتقل الى ضمانها من ضمانه والاسلام غير مانع من ذلك كاسترداد الخمر المعصوب وخمر المكاتب الذمي اذا عجزوا والمأذون اذا حجر عليه وفي غير المعين انما يملكه بالقبض والاسلام مانع منه واذا امتنع القبض فالخمر من ذوات الامثال والخنزير من ذوات القيم في الخمر لانها تقوم مقامها (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة لان قوله قول المتون. قال العلامة محمود بن صدر الشريعة وان نكحها بخمر او خنزير عين ثم اسلما اي قبل قبض المهر عمدة او اسلم احدهما فلها ذلك وفي غير عين فقيمة الخمر فيها ومهر المثل في الخنزير (٢) وقال العلامة عبد الله بن حمد بن محمود النسفي ولو تزوج ذمي ذمية بخمر او خنزير عين فاسلما او اسلم احدهما لهما الخمر والخنزير وفي غير المعين لهما قيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير (٣) وقال العلامة الحصكفي وان نكحها بخمر او خنزير عين اي مشار اليه ثم اسلما او اسلم احدهما قبل القبض فلها ذلك الى ان قال ولها في غير عين قيمة الخمر ومهر المثل في خنزير اذا اخذ قيمة القيمي كاخذ عينه (٤)

﴿ حكم مهر نكاح العبد اذا نكح نكاحا فاسدا ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن قال لعبدته تزوج هذه الامة فتزوجها نكاحا فاسدا ودخل بها فانه يباع في المهر عند ابي حنيفة وقال ابو حنيفة اذا عتق واصله ان الاذن في النكاح ينتظم الفاسد والجائز عنده فيكون هذا المهر ظاهر افي حق المولى وعندهما ينصرف الى الجائز لا غير فلا يكون ظاهر افي حق المولى فيؤاخذ به بعد العتاق (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة واذن السيد لعبدته بالنكاح مطلقا يشمل جائزة وفاسدة فيباع في المهر لو نكح فاسدا فوطأ ولو لم يطأ لاشيء عليه (٢) وقال صاحبان يشمل الجائز فقط دليلهما ان المقصود من النكاح في المستقبل الاعفاف والتحسين وذلك بالجائز ولهذا لو حلف لا يتزوج ينصرف الى الجائز بخلاف البيع لان بعض المقاصد حاصل وهو ملك التصرفات (٣) دليل الامام ان اللفظ مطلق فيجرى على اطلاقه كما في البيع وبعض المقاصد في النكاح الفاسد حاصل كالنسب ووجوب المهر والعدة على اعتبار وجود الوطء ومسألة اليمين ممنوعة على هذه الطريقة.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة ابن الهمام فالمعول عليه طريقة الاطلاق ويجاب عن مسألة اليمين بان الايمان مبنية على العرف (٤) وقال العلامة الحصكفي واذنه لعبدته في النكاح ينتظم جائزة وفاسدة فيباع العبد لمهر من نكحها فاسدا بعد اذن فوطئها خلا فالحما (٥) وقال في الهندية والاذن بالنكاح يتناول الفاسد ايضا عند ابي حنيفة

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٢٠ (٢) مجمع الانهر ج ١ ص ٣٦٥ (٣) العناية ج ٣ ص ٢٢٨

(٤) فتح القدير ج ٣ ص ٢٦٨ (٥) الدر المختار ج ٢ ص ٣٠٦

وقال لا يتناول الا الصحيح كذا في التبيين (١) وقال العلامة ابن نجيم المصري. والاذن في
النكاح يتناول الفاسد ايضا كما يتناول الصحيح وهذا قول ابي حنيفة (٢)

﴿ حكم مهر الامة اذا قتلها مولها ﴾

قال العلامة المرغيناني. ومن زوج امته ثم قتلها قبل ان يدخل بها زوجها فلا مهر لها عند ابي
حنيفة وقال اي صاحبان عليه المهر لمولها اعتبارا بموتها حتف انفها (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ومن زوج امته ثم قتلها قبل ان يدخل بها الزوج فلا مهر لها وبه قال
الشافعي واحمد (٤) وقال صاحبان عليه المهر لمولها اعتبارا بموتها حتف انفها وهذا لان
المقتول ميت باجله فصار كما اذا قتلها اجنبى. دليل ابي حنيفة انه منع المبدل قبل التسليم
فيجازى بمنع البدل كما اذا ارتدت الحرة والقتل في احكام الدنيا جعل اتلاف حتى وجب
القصاص والدية فكذلك في حق المهر.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة ابن الهمام انه منع المبدل قبل التسليم والتسليم فيجازى
بمنع البدل اذا كان من اهل الجماراة كما لو ارتدت الحرة قبل الدخول الى
حره (٥) وهكذا قال العلامة اكمل الدين البابرثي (٦) وقال العلامة الحصكفي ولو قتل
مولى امته قبل الوطء وهو مكلف فلو صيالم يسقط على الراجح سقط المهر لمنعه
لمبدل كحرارة ارتدت ولو صغيرة وقال العلامة ابن عابدين قوله سقط المهر هذا عنده

سبيل ج ١ ص ٣٣٢ (٢) البحر ج ٣ ص ٣٣٩ (٣) الهداية ج ٢ ص ٣٣١ (٤) البناية ج ٣ ص ٤٥٦

الراجح القدير ج ٣ ص ٢٤١ (٦) العناية ج ٣ ص ٣٤١

خلافهما لانه منع المبدل قبل التسليم فيجazy بمنع البدل وان كان مقبوضا لزمه رد جميعه على الزوج (١) وقال العلامة ابراهيم الحلبي. وان زوج امته ثم قتلها قبل الدخول اى الزوج بهاسقط المهر عند الامام (٢) وقال العلامة عبد الله داماد افندى. لانه منع المبدل وهو البضع قبل التسليم فيجazy بمنع البدل وهو المهر كالحرة اذا ارتدت وذكر شيخ الاسلام هذا اذا كان السيد من اهل المجازاة لانه لو لم يكن منه بان كان صبيا لا يسقط اتفاقا (٣)

◉ الاذن فى العزل لمولى الامة ◉

قال العلامة المرغينانى. واذا تزوج امة فالاذن فى العزل الى المولى عند ابى حنيفة وعن ابى يوسف ومحمدان الاذن اليها لان الوطىء حقها حتى ثبت لها ولاية المطالبة وفى العزل تنقيص حقها فيشترط رضاها كما فى الحرة بخلاف الامة المملوكة لانه لا مطالبة لها فلا يعتبر رضاها. وجه ظاهر الرواية ان العزل يخل بمقصود الولد وهو حق المولى فيعتبر رضاها وبهذا افارق الحرة (٤)

◉ اختلاف الفقهاء ◉

قال ابو حنيفة والاذن فى العزل لمولى الامة وقال صاحبان الاذن اليها دليلهما لان الوطىء حقها والعزل تنقيص له فيشترط رضاها. دليل ابى حنيفة ان العزل يخل بحق المولى وهو حصول الولد الذى هو ملكه فيشترط رضاها بخلاف الحرة لان الولد والوطىء حقها (٥)

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٣١١ (٢) ملتقى الابحار ج ١ ص ٣٢٦ (٣) مجمع الانهر ج ١ ص ٣٦٦

(٤) الهداية ج ٢ ص ٣٣٢ (٥) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ١١١

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول أبي حنيفة. وقال العلامة ابن الهمام عن أبي يوسف ومحمد وهي النسخة الصحيحة لأنه لم يذكر الخلاف في ظاهر الرواية بل ذكر الجواب في الجامع الصغير أنه لمولاهما من غير حكاية خلاف وبقرينة قوله في وجه قول أبي حنيفة وجه ظاهر الرواية ووجه المروي عنهما أن الوطاء حقها حتى أن لها المطالبة به وفي العزل تنقيصه فيشترط رضاها به كالحرقة وجه الظاهر أن حقها في نفس الوطاء قد تأدى بالجماع فإن قضاء الشهوة به وإما سفع الماء فإنما فائدته الولد والحق فيه لمولاهما لأنه عبده ومستفاده فيشترط إذنه (١) وهكذا في الكفاية (٢) وقال العلامة الحصكفي والأذن في العزل وهو الانزال من خارج الفرج لمولى الأمة لالهالان الولد حقه وقال العلامة ابن عابدين قوله لمولى الأمة ولو مدبرة أو أم ولد وهذا هو ظاهر الرواية عن الثلاثة (٣) وقال العلامة ابن نجيم والأذن في العزل لسيد الأمة لأنه يدخل بمقصود المولى وهو الولد فيعتبر رضاه وهذا قول أبي حنيفة وصاحبيه في ظاهر الرواية (٤)

﴿ حكم المهر فيما إذا كانت الأمة تحت عبد ﴾

قال العلامة المرغيناني وإذا كانت الحرقة تحت عبد فقالت لمولاه اعتقه عني بالف ففعل ففسد النكاح إلى أن قال ولو قالت اعتقه عني ولو تسم ما لم يفسد النكاح والولاء للمعتق وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف هذا أول سواء (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٢٤٣ (٢) الكفاية ج ٣ ص ٢٤٣ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٢١١

(٤) البحر ج ٣ ص ٣٢٨ (٥) الهداية ج ٢ ص ٣٣٣

قال ابو حنيفة ومحمد وان لم تقل الحره بالف لا يفسد النكاح لعدم الملك والولاء له اى
 للسيد لانه المعتقد (١) قال ابو يوسف هذا الاول سواء دليله لانه يقدم التمليك
 بغير عرض صحيحا تصرفه ويسقط اعتبار القبض كما اذا كان عليه كفارةظهار فامر غيره
 ان يطعم عنه دليل الطرفين ان الهبة من شرطها القبض بالنص فلا يمكن اسقاطه ولا اثباته
 اقتضاء لانه فعل حسي بخلاف البيع لانه تصرف شرعى وفى تلك المسألة الفقير ينوب
 عن الامر فى القبض اما العبد فلا يقع فى يده شىء لينوب عنه (٢)

• القول الرابع •

هو قول الطرفين قال العلامة ابن الهمام وهذا ظاهر اى قول الطرفين وقول ابى اليسر قول
 ابى يوسف اظهر لا يظهر بخلاف ما قاس (٣) وقال العلامة الحصكفى حرمة متزوجة برقيق
 قالت لمولى زوجها الحر المكلف اعتقه عنى بالف الى ان قال ففعل ففسد النكاح الى ان
 قال ولو لم تقل بالف لا يفسد لعدم الملك فقال العلامة ابن عابدين قوله لا يفسد اى
 النكاح (٤) وقال العلامة ابن نجيم وهذا ظاهر اى قول ابى حنيفة ومحمد وقول ابى
 يسر وقول ابى يوسف اظهر لا يظهر (٥) وقال فى الهندية حرمة تحت عبد قالت لسيدة اعتقه
 عنى بالف ففعل عتق العبد وفسد النكاح الى ان قال ولو قالت اعتقه عنى ولم تس
 مالا فاعتقه لم يفسد النكاح والولاء للمعتقد عند ابى حنيفة ومحمد كذا فى الكافى (٦)

• باب نكاح اهل الشرك •

• حكم النكاح فيما اذا تزوج الكافر بغير شهود •

(١) مجمع الانهر ج ١ ص ٣٦٩ (٢) البحر ج ٣ ص ٢٠ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٢٨٢

(٤) رد المحتار ج ٣ ص ١٨ (٥) البحر ج ٣ ص ٢٠ (٦) الهندية ج ١ ص ٢٢٤

قال العلامة المرغيناني وإذا تزوج الكافر بغير شهود أو في عدة كافر أو ذلك في دينهم جائز ثم أسلما أقرا عليه وهذا عند أبي حنيفة وقال زفر النكاح فاسد في الوجهين إلا أنه لا يعترض لهم قبل الإسلام والمرافعة إلى الحكام وقال أبو يوسف ومحمد في الوجه الأول كما قال أبو حنيفة وفي الوجه الثاني كما قال زفر (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو يوسف ومحمد إذا تزوجها في العدة فهو فاسد فإن أسلما أو أحدهما أو ترافعا لينا فرق بينهما لأن نكاح المعتدة حرام بالاجماع وحرمة النكاح بغير شهود مختلف فيه وهم التزموا الأحكام ولم يلتزموها بجميع الاختلافات. قال أبو حنيفة وإن تزوجها بغير شهود أو في عدة كافر أخرجها من دأنه ولو أسلما أقرا عليه. دليل أبي حنيفة أنهم غير مخاطبين بفروع الشريعة فلا تثبت الحرمة حقاً للشرع ولا للمطلق لأنه لا يعتقدها بخلاف العدة من المسلم لأنه يعتقدوها حالة المرافعة أو الإسلام حالة البقاء والعدة لا تنافيها كالموطوءة بشبهة وكذا الشهادة ليست شرطاً حالة البقاء (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبي حنيفة. قال العلامة الحصكفي والثاني أن كل نكاح حرم بين المسلمين لفقد شرطه كعدم شهود يجوز في حقهم إذا اعتقدوه عند الإمام ويقرون عليه بعد الإسلام وقال العلامة ابن عابدين قوله كعدم شهود وعدة من كافر قوله عند الإمام هو الصحيح كما في المضمرات قهستاني (٣) وقال في الهندية إذا تزوج الكافر في عدة كافر أو ذافي دينهم جائز ثم أسلما أقرا عليه هذا قول أبي حنيفة إلى أن قال والصحيح قول أبي حنيفة

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٣٥ (٢) الاختيار ج ٣ ص ١١٢ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٣١٩

كذافي المضممرات (١)

﴿ حكم تزوج المجوسى بامه او ابنته ﴾

قال العلامة المرغينانى فاذا تزوج المجوسى امه او ابنته ثم اسلما فارق بينهما لان نكاح المحارم له حكم البطلان فيما بينهم عندهما كما ذكرنا فى المعتدق ووجب التعرض بالاسلام فيفارق وعنده له حكم الصحة فى الصحيح الا ان المحرمية تنافى بقاء النكاح فيفارق بخلاف العدة لانها لا تنافيه ثم بالاسلام احدهما يفرق بينهما وبمرافعة احدهما لا يفرق عند الامام خلافا لهما والفرق عند الامام ان استحقاق احدهما لا يبطل بمرافعة صاحبه اذ لا يتغير به اعتقاده اما اعتقاد المصر بالكفر لا يعارض اسلام المسلم لان الاسلام يعلو ولا يعلى ولو ترافعا يفرق بالاجماع لان مرافعتهمما كتحكيمهمما (٢)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابى حنيفة قال العلامة جلال الدين الخوارزمى ورفع احدهما الى القاضى ومطالبته بحكم الاسلام لا يكون حجة على الاخر فى ابطال الاستحقاق الثابت له باعتقاده بل اعتقاده صار معارضا لاعتقاده الاخر فبقى حكم الصحة على ما كان بخلاف ما اذا اسلم احدهما لان الاسلام يعلو ولا يعلى فلا يكون اعتقاده الاخر معارضا لاسلام المسلم منهما (٣) وقال العلامة الحصكفى وبمرافعة احدهما لا يفرق لبقاء حق الاخر بخلاف اسلامه لان الاسلام يعلو ولا يعلى وقال العلامة ابن عابدين قوله بخلاف اسلامه اى اسلام احدهما جواب عن قولهما بانه يفرق بمرافعة احدهما الزوجين كما يفرق

.....

باسلامه وبيان الجواب على قوله بالفرق وهو انه باسلام احدهما ظهرت حرمة
 الاخر لتغير اعتقاده واعتقاد المصير لا يعارض اسلام المسلم لان الاسلام يعلو ولا يعلى عليه
 بخلاف مرافعة احدهما ورضاه فانه لا يتغير به اعتقاده الاخر (١) وقال في الهندية وان رفع
 احدهما الامر الى القاضي وطلب حكم الاسلام لم يفرق بينهما اذا كان الاخر يابى
 ذلك (٢) وقال العلامة عبدالرحمن داما دافندي وبمرافعة احدهما لا يفرق عند الامام
 اذ بمرافعة احدهما لا يبطل حق الاخر لعدم التزامه احكام الاسلام وليس لصاحبه
 ولاية الزامه بخلاف ما اذا اسلم لان الاسلام يعلو ولا يعلى عليه (٣)

﴿ حكم النكاح فيما اذا اسلم احد الزوجين ﴾

قال العلامة المير غيناني واذا اسلمت المرأة وزوجها كافر عرض القاضي عليه الاسلام فان
 اسلم فهي امراته وان ابى فرق بينهما وكان ذلك طلاقا عند ابى حنيفة ومحمد وان اسلم
 الزوج وتحتته مجوسية عرض عليها الاسلام فان اسلمت فهي امراته وان ابت فرق
 القاضي بينهما ولم تكن الفرقة بينهما طلاقا وقال ابو يوسف لا يكون الفرقة طلاقا في
 الوجهين (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ومحمد واذا اسلمت امرأة الكافر عرض عليه الاسلام فان اسلم فهي امراته
 والا فرق بينهما وتكون الفرقة طلاقا وان اسلم زوج المجوسية فان اسلمت والا فرق
 بينهما بغير الطلاق (٥) قال ابو يوسف لا يكون الفرقة طلاقا في الوجهين دليله ان الفرقة

.....

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٣٢٠ (٢) الهندية ج ١ ص ٣٣٤ (٣) مجمع الانهرج ١ ص ٣٤٠

(٤) الهداية ج ٢ ص ٣٣٥ (٥) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ١١٣

بسبب يشترك فيه الزو حان فلا يكون طلاقاً كالفرقة بسبب الملك . دليل الطرفين ان
بالاباء امتنع عن الامساك بالمعروف مع قدرته عليه بالاسلام فينوب القاضي منابه (اى
الزوج) فى التسريح بالاحسان فيكون قوله كقول الزوج فيكون طلاقاً كما فى العجب
والعنة واما المرأة فليست باهل للطلاق فلا ينوب منابها عند اباء هائم اذا فرق القاضي
بينهما ابائهما فلها المهر ان كان دخل بهالتاكده بالدخول وان لم يكن دخل
بها فللمهر لها لان الفرقة من قبلها والمهر لم يتاكدها شبه الردة (١)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين . قال العلامة قاضي خان ذمية اسلمت فى دار الاسلام يعرض الاسلام على
زوجها فان اسلم والافرق بينهما ويكون طلاقاً فى قول ابى حنيفة ومحمد الى ان قال وان
اسلم الزوج وامراته حربية او مجوسية يعرض الاسلام عليها فان اسلمت والافرق
بينهما ولا يكون طلاقاً (٢) وقال العلامة عبد الله داماد افندى . وبه يفتى كما فى المطلق اى
بقول الطرفين (٣) وقال العلامة الحصكفى واذا اسلم احد الزوجين المجوسيين
او امرأة الكتابى عرض الاسلام على الاخر فان اسلم فبها والابان ابى اوسكت فرق بينهما
الى ان قال والفتريق بينهما طلاق ينقص العدد لو ابى لالو ابى لان الطلاق لا يكون من
النساء (٤) وهكذا فى الهندية (٥)

﴿ حكم عدة الحربية بعد الفرقة ﴾

قال العلامة المرغينانى واذا وقعت الفرقة والمرأة حربية فلا عدة عليها وان كانت هى

.....

(١) البحر ج ٣ ص ٢١١ (٢) الخالية ج ٢ ص ٢٦٨ (٣) مجمع الانهر ج ١ ص ٣٤١

(٤) الدر المختار ج ٢ ص ٢٢٣ (٥) الهندية ج ١ ص ٣٣٨

المسلمة فكذلك عند أبي حنيفة خلافهما وسيأتيك إن شاء الله تعالى وقال المصنف بعد أسطروا إذا خرجت المرأة ليئامها جرة جاز أن تتزوج ولا عدة عليها عند أبي حنيفة وقالوا أي صاحبان عليها العدة (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو حنيفة وإذا خرجت المرأة ليئامها جرة لا عدة عليها وقال صاحبان عليها العدة دليلهما لأن العدة من أحكام الإسلام والفرقة وقعت بعد الدخول في دار الإسلام فليزِمها حكم الإسلام (٢) دليل أبي حنيفة أنها اثر النكاح المتقدم وجبت اظهار خطره ولا خطر لملك الحربى ولهذا لا تجب العدة على المسبية وفي الاختيار وله قوله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر نزلت في هذه القضية نقلا عن بعض المفسرين ولأنها وجبت اظهار الخطر النكاح ولا خطر لنكاح الحربى ولهذا قلنا لا عدة على المسبية (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة قاضي خان والمهاجرة لا عدة عليها ولها أن تتزوج للحال في قول أبي حنيفة إلى أن قال وإن كانت المهاجرة حاملا لا تتزوج في رواية محمد عن أبي حنيفة (٤) وقال العلامة الحصكفى ومن هاجرت اليئام مسلمة أو ذمية حائلا بانت بلا عدة فيحل تزوجها ما الحامل فمتى تضع على الاظهر لا للعدة بل لشغل الرحم بحق الغير وقال العلامة ابن عابدين قوله ومن هاجرت اليئام المهاجرة التاركة دار الحرب إلى دار الإسلام على عزم عدم العود وذلك بان تخرج مسلمة أو ذمية أو صارت كذلك إلى أن

قال والقصود من هذه انه اذا كانت المهاجرة المرأة وقعت الفرقة فلا عدة عليها عند ابي حنيفة سواء كانت حاملا او حائلا فتزوج للحال الا الحامل فتتربص لاعلى وجه العدة قبل ليرتفع المانع بالوضع الى ان قال قوله على الاظهر مقابله رواية الحسن انه يصح نكاحها قبل الوضع لكن لا يقربها زوجها حتى تضع كالحبلى من الزناء ورجحها الا قطع لكن الاولى ظاهر الرواية نهرو وصححها الشارحون وعليها الاكثر (١) وهكذا في الهندية (٢) وقال العلامة محمد ابراهيم الحبلى ومن هاجرت اليها مسلمة او ذمية اى تركت ارض الحرب وهاجرت الى دار الاسلام بانت من زوجها ولا عدة عليها عند الامام اذا لم تكن حاملا وان كانت حاملا لا تنكح قبل الوضع وهو الصحيح (٣)

﴿ حكم نكاح المهاجرة اذا كانت حاملا ﴾

قال العلامة المرغينانى وان كانت اى المرأة الخارجة اليها مهاجرة حاملا لم تتزوج حتى تضع حملها وعن ابي حنيفة انه يصح النكاح ولا يقربها زوجها حتى تضع حملها كما فى الحبلى من الزناء وجه الاول انه ثابت النسب فاذا ظهر الفراش فى حق النسب يظهر فى حق المنع من النكاح احتياطا (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو ظاهر الرواية. قال العلامة ابن الهمام قوله وان كانت يعنى المهاجرة حاملا لم تتزوج حتى تضع وقد مناه عنه عند ابي حنيفة لا بطريق العدة الى ان قال ولا يقربها حتى تضع حملها كالحامل من الزناء وجه الظاهر ان حملها ثابت النسب فظهر فى حق المنع احتياطا (٥) وقال العلامة اكمل الدين البابر تى عن ابي حنيفة انه يصح النكاح ولا يقربها

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٢٢٥ (٢) هندية ج ١ ص ٣٣٨ (٣) ملتقى ج ١ ص ٣٤٢ (٤) هداية ج ٢ ص ٣٢٨ (٥) فتح القدير ج ٣ ص ٢٤٩

زوجه حتى تضع حملها لانه لا حرمة للحربي فجرؤ ه اولى كما فى الحبلى من الزناء فانه
لا حرمة لماء الزانى قيل والاول اصح لانه حمل ثابت النسب (١) وقال العلامة ابن
عابدين تحت قوله على الاظهر مقابله رواية الحسن انه يصح نكاحها قبل الوضع لكن
لا يقربها زوجه حتى تضع كالحبلى من الزناء ورجحها لا قطع لكن الاولى
ظاهر الرواية نهرو صححها الشارحون وعليها الاكثر (٢) وقال العلامة عبد الرحمن
داماد افندى وان كانت حاملا لا تنكح قبل الوضع وهو الصحيح (٣) وهكذا فى الخانية (٤)
﴿ حكم الفرقة اذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام ﴾

قال العلامة المرغينانى واذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام وقعت الفرقة بغير طلاق
وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمدان كانت الردة من الزوج فهى فرقة بطلاق
هو يعتبر بالاباء والجامع ما بيناه يعنى قوله امتنع عن الامساك بالمعروف
وابى يوسف مر على ما اصلنا له فى الاباء وابى حنيفة فرق بينهما ووجهه ان
الردة منافية للنكاح لكونها منافية للعصمة والطلاق رافع فتعذر ان تجعل طلاقا بخلاف الاباء
لانه يفوت الامساك بالمعروف فيجب التسريح بالاحسان على ما مر ولهذا تتوقف
الفرقة بالاباء على القضاء ولا تتوقف بالردة (٥)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين قال العلامة ابن الهمام وعامة مشايخ بخارى افتوا بالفرقة وجبرها على

(١) العناية ج ٣ ص ٢٩٦ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٢٢٥ (٣) مجمع الانهر ج ١ ص ٢٤٢

(٤) الخانية ج ١ ص ١٦٩ (٥) الهداية ج ٢ ص ٢٢٨

الاسلام وعلى النكاح مع زوجها الاول لان الحسم بذلك يحصل ولكل قاض ان يجدد النكاح بينهما بمهر يسير ولو بدینار رضيت ام لا وتعزر خمسة وسبعين ولا تسترق المرتدة مادامت في دار الاسلام في ظاهر الرواية (١) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي وعامتهم على انه تقع الفرقة لانها تجبر على الاسلام والنكاح مع زوجها الاول لان الحسم يحصل بالجبر بالنكاح مع الاول ومشائخ بخارى كانوا على هذا (٢) وقال العلامة الحصكفي وارتداد احدهما في الزوجين فسخ فلا ينقص عددا عاجلا بلا قضاء (٣) وقال العلامة ابن نجيم المصري وعامة مشائخ بخارى افتوا بالفرقة لکنها تجبر على الاسلام والنكاح مع زوجها الاول لان الحسم يحصل بهذا الجبر فلا ضرورة الى اسقاط اعتبار المنافي (٤) وقال العلامة الحصكفي وارتداد احد الزوجين فسخ في الحال فلا يتوقف على القضاء ولا ينقص به عدد الطلاق بلافرق بين المدخول بها وغيرها وهذا في الرجل ظاهر ولا تجبر المرأة على النكاح بعد اسلامه وامافي المرأة فهو ظاهر الرواية لکنها تجبر على الاسلام وعلى تجديد النكاح زجرها بمهر يسير ولو دينار رضيت او ابت هذا هو الصحيح قال الولوالجي وعليه الفتوى (٥)

﴿ مدة الرضاع ﴾

قال العلامة المرغيناني ثم مدة الرضاع ثلاثون شهرا عند أبي حنيفة وقالوا اي صاحبان سستان وهو قول الشافعي وقال زفر ثلاثة احوال لان الحول حسن للتحول من

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٢٩٤ (٢) الكفاية ج ٣ ص ٢٩٤ (٣) الدر المختار ج ٢ ص ٢٢٥

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٣٤٣ (٥) الدر المنقذ ج ١ ص ٣٤٢

حال الى حال ولا بد من الزيادة على الحولين لمائين فتقدر به (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة مدة الرضاع ثلثون شهرا دليله قوله تعالى وحمله وفصاله ثلثون شهرا او التمسك بها ان الله تعالى ذكر الحمل والفصال وضرب لهما مدة ثلاثين شهرا فتكون المدة لكل واحد منهما كما اذا باعه عبدا وامة الى شهر فان الشهر يكون اجالا لكل واحد منهما (٢) قال ابو يوسف ومحمد سنتان وهو قول الشافعي دليله صاحبين قوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة وقال تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا الاية (٣) وادنى مدة الحمل ستة اشهر فبقي للفصال سنتان.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول صاحبين. قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة فكان الاصح قولهما وهو مختار الطحاوي (٤) وقال العلامة الحصكفي هو حولان ونصف عنده وحولان فقط عندهما وهو الاصح وبه يفتي (٥) وقال العلامة عبد الله داماد افندي. وعندهما حولان وهو قول الشافعي وعليه الفتوى كما في المواهب وبه اخذ الطحاوي (٦) وقال العلامة ابن حزم المصري والاصح ان العبرة بقوة الدليل ولا يخفى قوة دليلهما (٧)

﴿ لا يعتبر الفطام قبل المدة ﴾

١ بداية ج ٢ ص ٣٩٢ (٢) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ١١٨ (٣) سورة البقرة الاية ٢٣٣ (٤) فتح

مختار ج ٣ ص ٣٠٩ (٥) الدر المختار ج ٢ ص ٣٣٤ (٦) مجمع الزوائد ج ١ ص ٣٤٤ (٧) البحر الرائق ج ٣ ص ٣٨٩

قال العلامة المرغيناني ولا يعتبر الفطام قبل المدة الألفي رواية عن أبي حنيفة إذا استغنى عنه
ووجهه انقطاع النشوب تغير الغذاء وهل يباح الارضاع بعد المدة قد قيل لا يباح لان اباحته
ضرورية لكونه جزء الادمي (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو ظاهر الرواية. قال العلامة ابن الهمام وفي واقعات الناطقى الفتوى على
ظاهر الرواية انها ثبت ما لم تمض اقامة للمظنة مقام المثنة فان ما قبل المدة مظنة عدم
الاستغناء (٢) ومثله في العناية (٣) وقال العلامة الحصكفي ويثبت التحريم في المدة فقط
ولو بعد الفطام والاستغناء بالطعام على ظاهر المذهب وعليه الفتوى فتح وغيره قال في
المصنف كالبحر فما في الزيلعي خلاف المعتمد لان الفتوى متى اختلفت رجع
ظاهر الرواية (٤) وقال العلامة قاضي خان وفي ظاهر الرواية اذا ارضع في مدة الرضاع يثبت به
الحرمة على كل حال (٥) وقال العلامة عبد الله داماد افندى بعد تفصيل المسئلة لكن في
الفتح وغيره الفتوى على ظاهر الرواية وهو ثبوت الحرمة مطلقا فطم او لا وترجيح
ظاهر الرواية وهو المذهب اولى خصوصا في مقام الاحتياط (٦)

﴿ اذا اختلط اللبن بالطعام لا يثبت به التحريم ﴾

قال العلامة المرغيناني وان اختلط بالطعام لم يتعلق به التحريم وان كان اللبن
غالب عند أبي حنيفة (٧)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٥٠ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٣١٠ (٣) العناية ج ٣ ص ٣٠٩ (٤) الدر المختار ج ٢ ص ٣٣٨

(٥) الحانية ج ١ ص ١٩١ (٦) مجمع الانهر ج ١ ص ٣٤٦ (٧) الهداية ج ٢ ص ٣٥٢

هذا عند أبي حنيفة وقال لا إى صاحبان. إذا كان اللبن غالباً يتعلق به التحريم قال المصنف قولهما فيما إذا لم تمسه النار حتى لو طبخ بها لا يتعلق به التحريم فى قولهم دليل صاحبين أن العبرة للغالب كما فى الماء إذا لم يغيره شيء عن حاله دليل أبى حنيفة أن الطعام أصل واللبن تابع له فى حق المقصود وهو التغذى فصار كالْمَغْلُوب ولا معتبر بتقاطر اللبن من الطعام عنده هو الصحيح لأن التغذى بالطعام اذ هو الأصل.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول أبى حنيفة قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة والصحيح إطلاق عدم الحرمة لأن التغذى حينئذ بالطعام والتغذى مناط التحريم (١) وقال العلامة أكمل الدين البابر تى. والأصح أنه لا يثبت على كل حال عنده لأن التغذى بالطعام لأنه الأصل دون اللبن والمعتبر لما يقع به التغذى (٢) وقال العلامة قاضى خان. وإذا جعل لبن المرأة فى طعام فاطعم صبيين أن طبخ الطعام بأن طبخ بلبنها رزاً لا يثبت الحرمة بينهما فى قولهم جميعاً كان اللبن غالباً ومغلوباً وإن لم يطبخ الطعام باللبن أن كان الطعام غالباً لا يثبت الحرمة به فى قولهم قيل هذا إذا كان لا يتقاطر منه اللبن عند رفع القمة وإن كان يتقاطر يثبت الحرمة والأصح أنه لا يثبت وإن كان الطعام مغلوباً باللبن لا يثبت عند أبى حنيفة (٣) وقال العلامة الحصكفى. لا يحرم المخلوط بطعام مطلقاً وقال العلامة ابن عابدين قوله مطلقاً إى سواء كان غالباً ومغلوباً عند الإمام إى أن قال والأصح عدم اعتبار التقاطر على قوله وقال بعد أسطر عن مجمع الأنهر عن الخانية أنه قيل أنه لا يثبت الحرمة بكل حال وإليه مال السرخسى وهو الصحيح كما فى أكثر الكتب (٤)

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٣١٦ (٢) العناية ج ٣ ص ٣١٦ (٣) الخانية ج ١ ص ١٩١ (٤) رد المحتار ج ٢ ص ٣٣٣

﴿ إذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم بهما ﴾

قال العلامة المير غينائي وإذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم باغلبهما عند أبي يوسف لأن الكل صار شينا واحدا فيجعل الأقل تابعاً لأكثر في بناء الحكم عليه. وقال محمد وزفر تعلق التحريم بهما لأن الجنس لا يغلب الجنس فان الشيء لا يصير مستهلكاً في جنسه لاتحاد المقصود وعن أبي حنيفة في هذا روايتان واصل المسئلة في الايمان (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو يوسف وإذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم باغلبهما دليله ان منفعة المغلوب لا تظهر في مقابلة الغالب فان قليل الماء اذا وقع في البحر لا يبقى لاجزائه منفعة لكثرة الفرق واذا فأتت المنفعة بسبب الغلبة بقي حكم الرضاع لكثير (٢) وقال محمد وزفر ثبت الحرمة بهما لان الشيء لا يصير مستهلكاً بجنسه بل يتقوى به وكل واحد منهما سبب لانيات اللحم وانتشار العظم.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول محمد. قال العلامة ابن الهمام بعد بسط المسئلة ورجح بعض المشائخ قول محمد ايضا وهو ظاهر (٣) وقال العلامة ابن عابدين قال في البحر وهو رواية عن أبي حنيفة قال في الغاية وهو اظهر واحوط وفي شرح المجموع قيل انه الاصح وفي الشرنبلالية ورجح بعض المشائخ قول محمد واليه مال صاحب الهداية لتأخير دليل محمد (٤) وقال في الهندية وإذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم باغلبهما عندهما وقال

.....

محمد تعلق بهما كيفما كان وهو رواية عن ابي حنيفة وهو اظهر واحوط هكذا في التبيين
وقيل الاصح قول محمد كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك (١) وهكذا في
البحر (٢)

❖ لآ حرمة بالاحتقان ❖

قال العلامة المرغيناني واذا احتقن الصبي باللبن لم يتعلق به التحريم وعن محمد انه يثبت
به الحرمة كما يفسد به الصوم ووجه الفرق على الظاهر ان المفسد في الصوم اصلاح
البدن ويوجد ذلك في الدواء فاما المحرم في الرضاع معنى النشؤ ولا يوجد ذلك في
الاحتقان لان المغذى وصوله من الاعلى (٣)

❖ اختلاف الفقهاء ❖

وعن محمد ان الاحتقان ثبت به الحرمة قياسا على فساد الصوم وقال الجمهور ان
المفسد في الصوم التغذى او التداوى وانه حاصل بالاحتقان اما الرضاع انما يثبت بمعنى
النشؤ وانه معدوم في الاحتقان هذا وجه الفرق (٤)

❖ القول الراجح ❖

هو ظاهر الرواية. قال العلامة ابن الهمام ثم الاحتقان باللبن لا يوجب الحرمة من
غير ذكر خلاف بين اصحابنا في كثير من الاصول وهو قول الائمة الاربعة (٥) وقال
العلامة قاضي خان ولا يحصل الرضاع بالاقطار في الاذن والاحليل
والجائفة والامة ولا بالحقنة في ظاهر الرواية (٦) وقال العلامة الحصكفي ولا الاحتقان

(١) الهندي ج ١ ص ٣٣٣ (٢) البحر الرائق ج ٣ ص ٣٩٨ (٣) الهداية ج ٢ ص ٥٣ (٤) الاختيار ج ٣ ص ٢٠

(٥) فتح القدير ج ٣ ص ٣١٩ (٦) الخانية ج ١ ص ١٩١

والاقتطار في اذن واحليل وجائفة وامة (١) وقال العلامة ابن نجيم المصري لا الاحتقان اي الاحتقان باللبن لا يوجب الحرمة لانه ليس مما يتغذى به ولذا لا يثبت بالاقتطار في الاحليل والاذن والجائفة والامة (٢) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني فائدة يقاس على هذا اذا دخل اللبن في جسم الصبي بآبرة الاطباء لا يتعلق به التحريم ولم يثبت الرضاع هذه المسئلة مشهورة،

﴿ كتاب الطلاق ﴾

﴿ تعتبر الشهور بالاهلة في الطلاق والعدة ﴾

قال العلامة المرغيناني ثم ان كان الطلاق في اول الشهر يعتبر الشهور بالاهلة وان كان في وسطه فبالايام في حق التفريق وفي حق العدة كذلك عند ابي حنيفة وعندهما اي صاحبين يكمل الاول بالاخير والمتوسطان بالاهلة وهي مسئلة الاجارات (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول صاحبين. وقال العلامة ابن الهمام وقيل الفتوى على قولهما لانه اسهل وليس بشيء (٤) وقال العلامة ابن عابدين قوله وفي ثلاثة اشهر اي هلالية ان طلقها في اول الشهر وهو الليلة التي روى فيها الهلال الى ان قال وعندهما شهر بالايام وشهران بالاهلة قال في الفتح قيل الفتوى على قولهما لانه اسهل وليس بشيء (٥) وقال العلامة ابن نجيم المصري قالوا ان كان الطلاق في اول الشهر فتعتبر الشهور بالاهلة وان كان في وسطه ففي حق تفريق الطلاق يعتبر كل شهر بالايام وذلك ثلاثون يوما بالاتفاق

(١) الدر المختار ج ٢ ص ٣٣٣ (٢) البحر الرائق ج ٣ ص ٣٩٩ (٣) الهداية ج ٢ ص ٣٥٦

(٤) فتح القدير ج ٣ ص ٣٣٥ (٥) رد المحتار ج ٢ ص ٣٥٣

وكذلك في حق انقضاء العدة عند أبي حنيفة وعندهما يعتبر شهر واحد بالأيام وشهران بالاهلة كذا في المبسوط وفي الكافي الفتوى على قولهما لأنه أسهل والمراد بآول الشهر الليلة التي روى فيها الهلال (١) ومثله في حاشية منحة الخالق.

﴿ طلاق الحامل ﴾

قال العلامة المرغيناني وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع لأنه لا يؤدي إلى اشتباه وجه العدة وزمان الحمل زمان الرغبة في الوطى لكونه غير معلق أو فيها مكان ولده منها فلا يقل الرغبة بالجماع ويطلقها للسنة ثلاثاً يفصل بين كل تطليقتين بشهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يطلقها للسنة إلا واحدة (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو حنيفة وأبو يوسف وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع ويطلقها للسنة ثلاثاً يفصل بين كل تطليقتين بشهر. وقال محمد لا تطلق للسنة إلا واحدة دليله لأن الشهر إنما قام مقام الحيضة في الصغيرة واليسة والحامل ليست في معناهما لأنها من ذوات الحيض فصارت كالمتدة طهرها. دليل الشيخين أن الشهر دليل الحاجة لأنه زمان تجدد الرغبة على ما عليه الطباع السليمة فصارت في معنى اليسة والباحة بقدر الحاجة فصلاح الشهر دليلاً بخلاف المتدة طهرها لأن دليل تجدد الرغبة الطهر وهو مرجو في حقها في كل زمان دون الحامل فافترقا (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن الهمام وعلى هذا التقرير سقط ما رجح به شارح قول

[illegible]

(٢) التائيدية وحدها وفي الواقع لا يقع شيء في الأولى إلا وفي الثانية

[illegible]

(٥) محمد بن أبي الهيثم (٢) والنجاشي (٣) وهو مقيم دهنه و الحاصل لهم التمسك بـ

[illegible]

قال ابو حنيفة ولو قال انت طالق من واحدة الى ثنتين او مابين واحدة الى ثنتين فهي واحدة وان قال من واحدة الى ثلث او مابين واحدة الى ثلث فهي ثنتان. وقال صاحبان. في صورة الاولى تقع ثنتان وفي الثانية ثلث دليلهما هو الاستحسان ان مثل هذا الكلام متى ذكر في العرف يراد به الكل كما تقول لغيرك خذ من مالي من درهم الى مائة (١) دليل ابي حنيفة ان المراد به اى بمثل هذا الكلام الاكثر من الاقل والاقل من الاكثر فانهم يقولون سنى من ستين الى سبعين او مابين ستين الى سبعين ويريدون به ما ذكرناه واردة الكل فيما طريقه طريق الاباحة كما ذكر اى صاحبان والاصل في الطلاق هو الحظر (٢)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام و ابو حنيفة يقول انما وقع كذلك فيما مرجعه اباحة كالمثل المذكورة اما ما اصله الحظر حتى لا يباح الا لدفع الحاجة فلا و الطلاق منه فكان قرينة على عدم ارادة الكل غير ان الغاية الاولى لا بد من وجودها ليرتب عليها الطلقة الثانية في صورة ايقاعها وهي صورة من واحدة الى ثلاث اذ لا ثانية بلاولى ووجود الطلاق عين وقوعه بخلاف الغاية الثانية وهي ثلاث في هذه الصورة فانه يصح وقوع الثانية بلا ثلاثة اما صورة من واحدة الى ثنتين فلا حاجة الى ادخالها لانها انما دخلت ضرورة ايقاع الثانية وهو منتف (٣) وقال العلامة الحصكفي ويقع بقوله من واحدة الى ثنتين او مابين واحدة الى ثنتين بقوله من واحدة او مابين واحدة الى ثلاث ثنتان الاصل فيما اصله الحظر دخول الغاية الاولى فقط عند الامام وفيما مرجعه الاباحة كخذ من مالي

من مائة الى الف الغايتين اتفاقا وهكذا قال العلامة ابن عابدين (١) وهكذا في الهندية (٢)

﴿ حكم الضرب والحساب في الطلاق ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال انت طالق واحدة في ثنتين ونوى الضرب والحساب اولم تكن له نية فهي واحدة وقال زفر تقع ثتان لعرف الحساب وهو قول حسن بن زياد ولنا ان عمل الضرب في تكثير الاجزاء لا في زيادة المضروب وتكثير اجزاء التطبيق لا يوجب تعددها (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قالت الائمة الثلاثة من اصحابنا ولو قال انت طلاق واحدة في ثنتين ونوى الضرب والحساب اولم تكن له نية فهي واحدة ودليلهم ان عمل الضرب في تكثير الاجزاء لا في زيادة المضروب وتكثير اجزاء التطبيق لا يوجب تعددها وقال زفر وحسن بن زياد تقع ثتان لعرف الحساب وهو قول الائمة الثلاثة (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الامام زفر. قال العلامة ابن الهمام ان عرف الحساب في التركيب اللفظي كون احد العددين مضعفا بعدد الاخر فان العرف لا يمنع والفرض انه تكلم بعرفهم و اراده فصار كمالا وقع بلغة اخرى فارسية او غيرها وهو يدريها (٥) وقال العلامة ابن عابدين في باب النفقة في نظمها وبعد فلا يفتى بما قاله زفر سوى صور عشرين تقسيمها انجلي الى ان قال وزد ضرب حساب اراد مطلق يصح بترجيح الكمال تعدلا معناه قال العلامة الشامي

(١) الدر المختار ج ٢ ص ٤٥ (٢) الهندية ج ١ ص ١٥٣ (٣) الهداية ج ٢ ص ٢٢٣

(٤) الهداية ج ٢ ص ١٥٣ (٥) فتح القدير ج ٣ ص ٢٢٦

إذا قال أنت طالق واحدة في ثنتين وأراد الضرب تقع ثنتان عنده ورجحه المحقق الكمال والاتقاني في غاية البيان (١) وقال العلامة ابن نجيم قوله واحدة في ثنتين واحدة إن لم ينوشئاً ونوى الضرب والحساب عالم يعرف الحساب خلافاً لفرق في الثاني إلى أن قال ورجح في فتح القدير والتحرير قول زفر بن الكلام في عرف الحساب في التركيب اللفظي كون أحد العددين مضعفاً بعدد الآخر والعرف لا يمنع (٢) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني يدل كلام الشيخ ابن الهمام على أن العرف معتبر في مسألة الضرب في باب الطلاق.

﴿ ذكر في وعده في الظرفية ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال أنت طالق في غد وقال نويت آخر النهار دين في القضاء عند أبي حنيفة وقال أي صاحبان لا يدين في القضاء خاصة (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو حنيفة ولو قال أنت طالق في غد وقال نويت آخر النهار دين في القضاء أي يصدق في القضاء أيضاً كما يصدق ديانة وقال صاحبان يصدق في القضاء خاصة دليلهما لأنه وصفها بالطلاق في جميع الغد فصار بمنزلة قوله غداً ولهذا يقع في أول جزء منه عند عدم النية وهذا لأن حذف في أي لفظ في وإثباته سواء لأنه ظرف في الحالين دليل أبي حنيفة أنه نوى حقيقة كلامه لأن كلمة في للظرفية والظرفية لا تقتضي الاستيعاب وتعيين الجزء الأول ضرورة عدم المزاحم فإذا عين آخر النهار كان التعيين القصدى أولى بالاعتبار من الضروري بخلاف قوله غداً لأنه يقتضي الاستيعاب حيث وصفها بهذه

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٢٢٦ (٢) البحراني ج ٣ ص ٣٢١ (٣) الهداية ج ٢ ص ٣٦٣

الصفة مضافا الى جميع الغدو نظيره اى الغدا اذا قال والله لا صوم من عمرى فانه يقتضى الاستيعاب ونظير الاول اى فى الغد والله لا صوم من فى عمرى فانه لا يقتضى الاستيعاب وعلى هذا الدهر وفى الدهر (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة. كما ظهر من كلام المحقق ابن الهمام. قال العلامة ابن الهمام ان ذكر لفظة فى يفيد وصل متعلقها بجزء من مدخولها اعم من كونه متصلا بجزء اخر او كله او لا وانما يعرف خصوص احدهما من خارج كما فى صمت فى يوم يعرف الشمول واكملت فى يوم يعرف عدمه لامدلول اللفظ فاذا نوى جزاء من الزمان خاصا فقد نوى حقيقة كلامه لان ذلك الجزء من افراد المتواطى بخلاف ما اذا لم يذكر (٢) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي. وهذا لانه ايقاع الطلاق فى الغد لانه جعل الغد ظرفا والظرفية تليق بالايقاع والظرف لا يقتضى استيعاب المظروف كقولك زيد فى الدار بل يقتضى وجوده فى جزء من اجزاء المظروف غير انه متى لم ينو شيئا يعين الجزء الاول باعتبار السبق وعدم المعارض ومتى نوى جزاء كان تعيين الجزء المنوى وهو قصدى اولى بالاعتبار من الجزء الاول وهو ضرورى (٣) وقال العلامة الحصكفى وبقوله انت طالق غدا اوفى غديقع عند طلوع الصبح وصح فى الثانى نية العصر اى فى اخر النهار قضاء وصدق فيهما ديانة (٤) وهكذا فى الهندية (٥) والبحر (٦)

﴿ تعليق الطلاق بعدم التطليق ﴾

.....

(١) البناية ج ٥ ص ٥٦ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٣٤١ (٣) الكفاية ج ٣ ص ٣٤١ (٤) الدر المختار ج ٢ ص ٤٨

(٥) الهندية ج ١ ص ٣٦٦ (٦) البحر الرائق ج ٣ ص ٦٤

قال العلامة المير غيناني ولو قال انت طالق اذالم اطلقك او اذالم اطلقك لم تطلق حتى يموت عند ابي حنيفة وقالوا اي الصاحبان تطلق حين سكت (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة وان قال اذالم اطلقك او اذالم اطلقك لم تطلق حتى يموت. وقالوا تطلق حين سكت لان كلمة اذ الوقت قال الله تعالى اذ الشمس كورت وقال قائلهم شعروا اذا تكون كريهة ادعى لها. واذا يحاس الحيس يدعى جندب. فصار بمنزلة متى ومتى ما ولها قال لامرأته انت طالق اذا شئت لا يخرج الامر من يدها بالقيام من المجلس كما في قوله متى شئت. دليل ابي حنيفة ان لفظ اذ يستعمل في الشرط ايضا قال قائلهم شعروا استغن ما اغناك ربك بالغنى. واذا تصبى خصاصة فتجمل. فان اريد به الشرط لم تطلق في الحال وان اريد به الوقت تطلق فلا تطلق بالشك والاحتمال بخلاف مسألة المشية لانه على اعتبارانه للوقت لا يخرج الامر من يدها وعلى اعتبارانه للشرط يخرج والامر صار في يدها فلا يخرج بالشك والاحتمال وهذا الخلاف فيما اذالم تكن له تية اما اذا نوى الوقت يقع في الحال ولو نوى الشرط يقع في اخر العمر لان اللفظ يحتملهما (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة الحصكفي وفي ان لم اطلقك لا تطلق بالسكوت بل يمتد النكاح حتى يموت احدهما قبله اي قبل تطليقه فتطلق قبيل الموت لتحقيق شرط. وقال العلامة ابن عابدين قوله حتى يموت احدهما اشارة الى ان موته كموتها

وهو الصحيح (١) وقال في الهندية ولو قال اذالم اطلقك فانت طالق او اذالم اطلقك فانت طالق فانه يرجع الى نيته الى ان قال وان قال نويت به في اخر العمر فهو بمنزلة قوله ان لم اطلقك فانت طالق فان لم تكن له نية فعند ابي حنيفة لا يقع عليها الطلاق حتى يموت احدهما (٢) وهكذا في الخانية (٣) والبحر (٤)

﴿التشكيك في الطلاق﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال انت طالق واحدة او لا فليس بشيء قال المصنف هكذا ذكر في الجامع الصغير من غير خلاف وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف اخر او على قول محمد وهو قول ابي يوسف او لا تطلق واحدة رجعية ذكر قول محمد في كتاب الطلاق من المبسوط فيما اذا قال لامرأته انت طالق واحدة او لا شيء ولا فرق بين المسئلتين ولو كان المذكور ههنا في الجامع الصغير قول الكل فعن محمد روايتان (٥)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة وابي يوسف ولو قال انت طالق واحدة او لا فليس بشيء وقال محمد تطلق واحدة رجعية دليله انه ادخل الشك في الواحدة لدخول كلمة او بينها وبين النفي فيستبعد اعتبار الواحدة ويبقى قوله انت طالق بخلاف قوله انت طالق او لا لانه ادخل الشك في اصل الايقاع فلا يقع. دليل الشيخين ان الوصف متى قرن بالعدد كان الوقوع بذكر العدد لا ترى انه لو قال لغير المدخول بها انت طالق ثلاثا تطلق ثلاثا ولو كان الوقوع بالوصف للغا ذكر الثلاث وهذا لان الواقع في الحقيقة انما هو المنعوت المحذوف معناه

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٢٨٢ (٢) هندية ج ١ ص ٣٤٠ (٣) خانية ج ١ ص ٢٢١ (٤) بحر ج ٣ ص ٤٤ (٥) هداية ج ٢ ص ٢٤٤

انت طالق تطليقة واحدة على ما مروا اذا كان الواقع ما كان العدد نعتاله كان الشك
داخلا في اصل الايقاع فلا يقع شيء.

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن الهمام ان الوصف متى قرن بذكر العدد كان الوقوع
بذكر العدد واستدل على هذا باثنا عشر جماعية منها انه لو قال لغير المدخول بها انت طالق
ثلاثا تطلق ثلاثا ولو كان الوقوع بالوصف للغا ذكر الثلاث لانها حينئذ بانت بطالق لا الى
عدة فلم تنق محل الوقوع الزائد (١) وقال العلامة الحصكفي انت طالق واحدة او لا او مع
موتى او مع موتك لغواما الاول فلحرف الشك الخ وقال العلامة ابن عابدين قوله
فلحرف الشك هذا قول الامام والثاني آخر الى ان قال ولهما ان الوصف متى قرن
بذكر العدد كان الوقوع بالعدد بدليل ما اجمعوا عليه (٢) وقال في الهندية ولو قال لا امرأته
انت طالق واحدة او لا او لا شيء لا يقع شيء (٣) وهكذا في البحر (٤)

﴿الحكم فيما اذا ملك الزوج امرأته﴾

قال العلامة المرغيناني واذا ملك الزوج امرأته او شقصا منها او ملكت
المرأة زوجها او شقصا منه وقعت الفرقة لمنافاة بين الملكين اما ملكها اياه فلا اجتماع بين
المالكية والمملوكية اما ملكه اياها فلا ملك النكاح ضروري ولا ضرورة مع قيام ملك
ليمين فينتفى ولو اشترها ثم طلقها لم يقع شيء لان الطلاق يستدعي قيام النكاح ولا بقاء
له مع المنافى لامن وجهه ولا من كل وجه وكذا اذا ملكته او شقصا منه لا يقع الطلاق
لما قلنا من المنافاة وعن محمد انه يقع لان العدة واجبة بخلاف الفصل الاول اى

إذا اشتراها لانه لا عدة هنالك حتى حل وطيهاله (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة فخر الدين قاضي خان رجل اشترى امرأته أو شيئاً منها بطل النكاح فان طلقها قبل ان يمضي مدة تنقضي فيها العدة لا يقع الطلاق لان الطلاق لا يقع الا في النكاح او في عدة النكاح والمملوكة تحل لمولاها بملك اليمين فلم يكن عليها العدة لالحق المولى ولالحق الشرع ولو اعتقها بعد ما اشتراها ثم طلقها قبل ان يمضي مدة تنقضي فيها العدة يقع طلاقه عليها في قول محمد وأبي يوسف الأول ثم رجع أبو يوسف عن هذا وقال لا يقع وهو قول زفر وعليه الفتوى (٢) وقال العلامة ابن الهمام قوله وإذا ملك الرجل امرأته أو شقصاً منها أي سهماً بان كان تزوج أمة لغيره ثم اشتراها جميعاً منه أو سهماً منها أو وهبها أو ورثها أو ملكت المرأة زوجها أو شقصاً منه بان تزوجت الحرة عبد الغير ثم اشترته جميعه منه أو سهماً منه أو وهبه لها أو ورثته وقعت الفرقه بينهما فسخاً للمنافاة بين الملكين ملك الرقبة وملك النكاح (٣) وهكذا في الكفاية (٤) والبحر (٥)

﴿إذا تعارض طلاق الزوج مع تحرير المولى﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال إذا جاء غدفانت طالق ثنتين وقال المولى إذا جاء غدفانت حرة فجاء الغدلم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وعدتها ثلث حيض وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد وزوجها يملك الرجعة (٦)

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٦٤ (٢) الخانية ج ٢ ص ٢٦٤ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٣٨٢

(٤) الكفاية ج ٣ ص ٣٨٢ (٥) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٩١ (٦) الهداية ج ٢ ص ٢٦٨

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وقال محمد بن زوجه يملك الرجعة لان الزوج قرن الايقاع باعتاق المولى حيث علقه بالشرط الذى علق به المولى العتق وانما يعتق المعلق سببا عند الشرط والعتق يقارن الاعتاق لانه علته اصله الاستطاعة مع الفعل فيكون التطليق مقارنا للعتق ضرورة فتطلق بعد العتق فصار كالمسئلة الاولى اى اذا قال انت طالق مع عتق مولاك اياك ولهذا يقدر عدتها بثلاث حيض (١) دليل الشيخين انه علق الطلاق بما علق به المولى العتق ثم العتق يصادفها وهى امة فكذا الطلاق والطلقتان تحرمان الامة حرمة غليظة بخلاف المسئلة الاولى لانه علق التطليق باعتاق المولى فيقع الطلاق بعد العتق على ما قررناه وبخلاف العدة لانه يؤخذ فيها بالا احتياط وكذا الحرمة الغليظة يؤخذ فيها بالا احتياط ولا وجه الى ما قال محمد بن لان العتق لو كان يقارن الاعتاق لانه علته فالطلاق يقارن التطليق لانه علته فيقتربان اى الطلاق والعتق.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الشيخين قال العلامة جلال الدين الخوارزمي ولهما انه اذا ثبت المقارنة بين العتق والطلاق والعتق يصادفها وهى امة فيكون الطلاق مصادفا لامة ايضا والطلقتان تحرمان الامة حرمة غليظة الى ان قيل اولانه لما وقع التعارض بين دليل الحرمة رجحنا المحرم حذبا لا احتياط وانما تعتد بثلاث حيض احتياط ايضا على ان العدة وجبت بعد الطلاق (٢) وقال العلامة اكمل الدين البابر تى بعد تفصيل المسئلة واعلم ان دليل محمد بن على ما ذكره فى الكتاب ليس بصحيح ولا يقبل الاصلاح (٣) وقال العلامة

الحصكفى ولو علق بالبناء للمجهول عتقها وطلاقها بمجئء الغد فجاء الغد لا رجعة له
لتعلقهما بشرط واحد وعدتها فى المسئلتين ثلاث حيض احتياطاً وقال العلامة ابن
عابدين قوله احتياطاً متعلق بالمسئلة الثانية فقط يعنى ان التعليل بالاحتياط لوجوب
الاعتداد بثلاث حيض خاص بالشائنة الى ان قال وجبت العدة بثلاث حيض
للاحتياط (١) وهكذا فى الهندية (٢)

﴿ توصيف الطلاق بالشدة والزيادة ﴾

قال العلامة المرغينانى واذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة والشدة كان بائناً مثل ان
يقول انت طالق بائن او البتة الى ان قال وكذا اى يقع بائناً اذا قال طلاق الشيطان او طلاق
البدعة لان الرجعى هو السنة فيكون البدعة وطلاق الشيطان بائناً وعن ابى يوسف فى قوله
انت طالق للبدعة انه لا يكون بائناً الا بالنية لان البدعة قد تكون من حيث الايقاع فى
حالة حيض فلا بد من النية وعن محمد بن اذ قال انت طالق للبدعة او طلاق الشيطان يكون
رجعياً لان هذا الوصف قد يتحقق بالطلاق فى حالة الحيض فلا يشترط
البنونة بالشك. وكذا اذا قال كالجيل او قال مثل الجبل لان التشبيه به يوجب
زيادة لا محالة وذلك باثبات زيادة الوصف وقال ابو يوسف يكون رجعياً لان الجبل شئ
واحد فكان تشبيهه فى توحيده (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابى حنيفة قال العلامة ابن عابدين فعلم ان ما ذكره اولاً قول الامام وعبد
المتون (٤) وقال العلامة قاضى خان ولو قال انت طالق مثل الاساطين او مثل الجبال او مثل

.....

البحار يقع واحدة بائنة في قول أبي حنيفة وزفر (١) وقال في الهندية ولو قال أنت طالق بائن
أو البتة أو افحش الطلاق أو طلاق الشيطان أو البدعة أو اشد الطلاق أو كالجبل
أو تطليقة شديدة أو عريضة أو طويلة فهي واحدة بائنة إن لم ينو ثلاثاً (٢)

﴿ تشبيه الطلاق بشيء آخر ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال لها أنت طالق اشد الطلاق أو كالف أو ملء البيت فهي
واحدة بائنة إلا أن ينوى ثلاثاً أما الأول فلأنه وصفه بالشدة وهو البائن لأنه لا يحتمل
الارتفاض والاستفاض أما الرجعي فيحتمله وانما تصح نية الثلث لذكره
المصدر وأما الثاني فلأنه قد يراد بهذا التشبيه في القوة تارة وفي العدد أخرى يقال هو الف
رجل ويراد به القوة فيصح نية الأمرين وعند فقدانها ثبت اقلهما وعن محمد أنه يقع الثلث
عند عدم النية لأن الف عدد فيراد به التشبيه في العدد ظاهر افصار كما إذا قال أنت طالق
كعدد الف (٣) ثم الأصل عند أبي حنيفة أنه متى شبه الطلاق بشيء يقع باننا أي شيء كان
المشبه به ذكر العظم أو لم يذكر لما مر أن التشبيه يقتضي زيادة وصف. وعند أبي يوسف أن
ذكر العظم يكون باننا أو لا فلا أي شيء كان المشبه به لأن التشبيه قد يكون في التوحيد على
التجريد من العظمة أما ذكر العظم فللزيادة لا محالة وعند زفر أن كان المشبه به مما يوصف
بالعظم عند الناس يقع باننا أو لا فهو رجعي وقيل محمد مع أبي حنيفة وقيل مع أبي
يوسف (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين قال العلامة ابن الهمام قوله ولو قال لها أنت طالق اشد الطلاق أو كالف

او ملء البيت فهي واحدة بئنة الا ان ينوى ثلاثا اما الاول وهو قوله اشد الطلاق فلانه وصفه
بالشدة فان قيل بل بالاشدية فيجب وقوع الثلاث وكذا كل ما كان مثله مثل اقبح الطلاق
اجيب بان افعول يراد به ايضا الوصف كقولهم الاقبح والناقص عادلا بنى مروان اى
عادلاهم فلا يحمل على الثلاث بالاحتمال ولا يخفى ان الاعتبار للظاهر ولذا ثبت البائن
كالجبل مع احتمال ارادة كون وجه التشبيه الوحدة والاوجه ان هذا الاحتمال يجعل
ظاهر الحرمة الثلاث فيصار الى الواحدة البائنة وتتوقف الثلاث على النية (١) وقال
العلامة قاضى خان. رجل قال لامرأته انت طالق كالف ان نوى ثلاثا فثلاث وان لم يصر
شيئا فهي واحدة فى قول ابى حنيفة وابى يوسف الاخر (٢) وقال العلامة الحصكفى ويقع
بقوله انت طالق بائن الى ان قال او كالف او ملء البيت او تطليقة شديدة الى ان قال
واحدة بئنة فى الكل لانه وصف الطلاق بما يحتمله ان لم ينو ثلاثا فى الحرة وثنتين فى
الامة فيصح لما مر (٣) وهكذا فى الهندية (٤)

﴿ توصيف الطلاق بالعريضة وطويلة ﴾

قال العلامة المرغينانى ولو قال انت طالق تطليقة شديدة او عريضة او طويلة فهي
واحدة بئنة لان ما لا يمكن تداركه يشتد عليه وهو البائن وما يصعب تداركه يشال
لهذا الامر طول وعرض. وعن ابى يوسف انه يقع بهار جعية لان هذا الوصف لا يليق
فيبلغو ولنوى الثلاث فى هذه الفصول صحت نيته لتنوع البيونة على ما مر والواقع
بها بائن (٥)

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٢٩٠ (٢) الخانية ج ٢ ص ٢١٨ (٣) الدر المختار ج ٢ ص ٣٨٤

(٤) الهندية ج ١ ص ٣٤٢ (٥) الهداية ج ٢ ص ٣٤١

﴿ توضيح المقام ﴾

قال في الهندية. الاصل انه متى وصف الطلاق ان كان وصفا لا يوصف به الطلاق
يلغو الوصف ويقع رجعي امثل ان يقول انت طالق طلاقا لم يقع عليك او على اني
بالخيار. ومتى وصف بصفة يوصف بها الطلاق فلا يخلو اما ان لا تبني عن زيادة كقوله
احسن الطلاق او افضله الى ان قال او تبني عن زيادة كقوله اشد الطلاق ونحوه فالاول
رجعي والثاني بائن على اصولهم (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام قوله ولو قال انت طالق
تطبيقا شديدا او عريضة او طويلة فهي واحدة بآئنة الى ان قال وفي الكافي للحاكم لو قال
انت طالق طول كذا او عرض كذا كذا فهي واحدة بآئنة (٢) وقال
العلامة الحصكفي. ويقع الى ان قال تطبيقا شديدا او طويلة او عريضة الى ان قال
واحدة بآئنة في الكل لانه وصف الطلاق بما يحتمله وقال العلامة ابن عابدين قوله
او تطبيقا شديدا الخ لان ما يصعب تداركه يشتد عليه ويقال فيه لهذا الامر طول وعرض
وهو البائن الخ وقال قيل هذا فعل ان ما ذكره او لا قول الامام وعليه المتون (٣) وقال
العلامة ابن نجيم. قوله انت طالق بائن الى ان قال او تطبيقا شديدا او طويلة او عريضة فهي
واحدة بآئنة ان لم ينو ثلاثا ببيان للطلاق البائن بعد بيان الرجعي وانما كان بائنا في هذه لان
وصف الطلاق بما يحتمله وهو البينة (٤) وهكذا في الهندية (٥)

(١) الهندية ج ١ ص ٢٤٣ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٣٩١ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ١٨٠

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٠٠ (٥) الهندية ج ١ ص ٢٤٢

﴿ فصل في الطلاق قبل الدخول ﴾

﴿ الحكم فيما إذا قال أنت طالق واحدة مع واحدة ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال أنت طالق واحدة مع واحدة أو معها واحدة تقع ثنتان لأن كلمة مع للقرآن وعن أبي يوسف في قوله معها واحدة تقع واحدة لأن الكناية تقتضي سبق الممكنى عنه لامحالة (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو حنيفة ومحمد ولو قال أنت طالق واحدة مع واحدة أو معها واحدة تقع ثنتان وقال أبو يوسف في قوله معها واحدة تقع واحدة دليله لأن الكناية تقتضي سبق الممكنى عنه لامحالة دليل الطرفين لأن كلمة مع للقرآن فتوقف الأولى على الثانية تحقيقاً لمراده فوقعتا معاً (٢) وقال في الحاشية إن الكناية تقتضي سبق الممكنى عنه قلنا نعم لكن في الذكر لا في الجود ١٢ الهداد (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين قال العلامة ابن الهمام قلنا وقد وجدوهي واحدة التي هي مرجع الضمير إذ قد سبق لفظها غير أنه يجب التوقف لاتصال المغير وهو المعية المانعة من انفرد السابق الحكم الذي هو مقتضاه من حيث هو منفرد لفظاً وإن عني سبق وجودة فممنوع (٤) وقال العلامة الحصكفي وفي أنت طالق واحدة بعد واحدة أو قبلها واحدة مع واحدة أو معها واحدة ثنتان وقال العلامة ابن عابدين قوله ثنتان لأنه في واحدة بعد واحدة جعل البعدية صفة للأولى فافتضى إيقاع

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٤٢ (٢) العناية ج ٣ ص ٣٩٢ (٣) حاشية الهداية ج ٢ ص ٣٤٢ (٤) فتح القدير ج ٣ ص ٣٩٢

الثانية قبلها لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال لامتناع الاستناد الى الماضي فيقترنان فتقع ثنتان وكذا في واحدة قبلها واحدة لانه جعل القبليّة صفةً للثانية فاقتضى ايقاعها قبل الاولى فيقترنان (١) وقال في الهندية. يقع ثنتان وكذا اذا قال واحدة مع واحدة او معها واحدة (٢) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. (اذا كان مع الامام واحد من صاحبيه فقول لهما راجح)

﴿ اذا عطف الطلاق على الطلاق ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت وقعت عليها واحدة عند ابي حنيفة وقالوا اي صاحبان تقع ثنتان ولو قال لها انت طالق واحدة وواحدة ان دخلت الدار فدخلت طلقت ثنتين بالاجماع (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ولو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت وقعت عليها واحدة دليله ان الجمع المطلق يحتمل القران والترتيب فعلى اعتبار الاول يقع ثنتان وعلى اعتبار الثاني لا يقع الا واحدة كما اذا انجز بهذه اللفظة فلا يقع الزائد على الواحدة بالشك بخلاف ما اذا اُخِرَ الشرط لانه يغير صدر الكلام فيتوقف الاول عليه فيقع جملة (٤) قال صاحبان تقع ثنتان دليلهما ان حرف الواو بينهما للجمع المطلق فتعلق جملة اذا اُخِرَ الجزاء او قدمه لانه تعليق بحرف الجمع (٥)

﴿ القول الراجح ﴾

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٣٩٦ (٢) الهندية ج ١ ص ٣٤٣ (٣) الهداية ج ٢ ص ٤٢

(٤) الناية شرح الهداية ج ٥ ص ١٠٢ (٥) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ١٣٢

هو قول صاحبين. قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة وقولهما ارجح (١) وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله وتقع واحدة ان قدم الشرط هذا عنده وعندهما اثنتان ايضا ورجحه الكمال واقره في البحر (٢) وقال العلامة بدر الدين العيني بقولهما قال الشافعي وهو اختيار القاضي ابو الطيب وهو قول مالك واحمد وربيعة والليث بن سعد وابن ابي ليلى (٣)

• باب تفويض الطلاق •

• تفويض الاختيار الى الزوجة •

قال العلامة المرغيناني ولو قال لها اختارى اختارى فقالت اخترت الاولى والوسطى والاخيرة طلقت ثلاثا في قول ابي حنيفة ولا يحتاج الى نية الزوج. وقال لا تطلق واحدة وانما لا يحتاج الى نية الزوج لدلالة التكرار عليه اذا الاختيار في حق الطلاق هو الذي يتكرر (٤)

• اختلاف الفقهاء •

قال ابو حنيفة ولو قال لها اختارى اختارى فقالت اخترت الاولى والوسطى والاخيرة طلقت ثلاثا. وقال صاحبان تقع واحدة دليلهما ان ذكر الاولى وما يجرى مجراه ان كان لا يفيد من حيث الترتيب ولكن يفيد من حيث الافراد فيعتبر فيما يفيد. دليل ابي حنيفة ان هذا وصف لغولان المجتمع في الملك لا لترتيب فيه كالمجتمع في المكان والكلام للترتيب والافراد من ضروراته فاذا العافي حق الاصل لعافي حق البناء (٥)

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٢٩٦ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٣٩٦ (٣) البناية ج ٥ ص ١٠٢ (٤) الهداية ج ٢ ص ٣٤٤

(٥) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ١٣٥

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة ابن الهمام. قوله ولا يحتاج الى نية الزوج ولا الى ذكر نفسها ذكره في الدارية لان في لفظه ما يدل على ارادة الطلاق وهو التعدد وهو انما يتعلق بالطلاق لا باختيار الزوج وهذا يفيد عدم الاحتياج اليها في القضاء حتى لو قال لم انولم يلتفت اليه ويفرق بينهما لا عدم الاحتياج اليها في الوقوع فيما بينه وبين الله تعالى حتى يصير كالصریح الى ان قال وما في البدائع لو قال اختارى اختارى فاختارت نفسها فقال نويت بالاولى طلاقا وبالباقيتين التاكيد لم يصدق لانه لما نوى بالاولى الطلاق كان الحال حال مذاكرة الطلاق فكان الباقي طلاقا ظاهرا ومثله في المحيط ظاهر (١) قال العلامة ابن عابدين تحت قوله فقد افاد الخ فيه ان قول الامام مشى عليه اصحاب المتون واخر دليله في الهداية فكان هو المرجح عنده على عادته واطال في الفتح وغيره في توجيهه ودفع ما يرد عليه وتبعه في البحر والنهر فكان هو المعتمد لا اصحاب المتون والشروح فلا يعارضه اعتماد الحاوي القدسي (٢) وهكذا في الهندية (٣) والبحر (٤) ولكن قال العلامة الحصكفي. وفي الحاوي القدسي وبه تأخذ انتهى فقد افاد ان قولهما هو المفتى به لان قولهم وبه تأخذ من الالفاظ المعلم بها على الافتاء وقال في الهندية وعندهما تطلق واحدة هو المختار كما في الدرر وغيره المرجع السابقة. وقال العلامة ابن نجيم المصري. ولذا اختار الطحاوي قولهما. المرجع السابقة. قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. مقتضى الكلام ترجيح قول صاحبين لان المسئلة في غير المدخول بها والزوج ذكر ثلاثة الفاظ منفردة لا جملة

وايضاً ان المرأة اختارت على الترتيب منفردة دون جملة فاذا وقعت الاولى لم يبقى
للسانية والثالثة محل فلغتنا.

﴿ فصل في المشية ﴾

اذا قال لها طلقي نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلاث ، قال العلامة المرغيناني ولو قال
لها طلقي نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلاثا لم يقع شيء عند ابي حنيفة وقال لا يقع
واحدة (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ولو قال واحدة فطلقت ثلاثا لم يقع شيء وقال صاحبان تقع
واحدة لانها ملكة الواحدة وقد اتت بالزيادة عليها فتلغو كما اذا قال لها انت طالق اربعاً فانه
يقع الثلاث ويلغو الزائد (٢) دليل ابي حنيفة ان الواحدة غير الثلاث لفظاً ومعنى فقد اتت
بغير ما ملكها فكان كلاماً مبتدأً فلا يقع بخلاف الزوج لانه يملك الثلاث فيتصرف
فيها بحكم الملك والزائد عليها لغو فبطل.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة ابن الهمام. ولا يبي حنيفة انها اتت بغير ما فوض
اليها مبتدئة فيتوقف على اجازة الزوج وبهذا يخرج الجواب عما بعد الاولى من
الصور لا مثالها بداء ثم المخالفة بما بعده فلا تعتبر (٣) وقال العلامة اكمل الدين
البا برتي ولا يبي حنيفة انها اتت بغير ما فوض اليها ومن فعلت كذلك كانت
مبتدئة كما لو قال لها طلقي نفسك فطلقت ضرته فيتوقف على اجازته وكلامه فيه

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٨١ (٢) الاختيار ج ٢ ص ١٣٨ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٢٣١

ظاهر (١) وقال العلامة الحصكفي قال لها طلقي نفسك ثلاثا وثنتين وطلقت واحدة وقعت لانها بعض ما فوضه وكذا لو كيل ما لم يقل بالف لا يقع شيء في عكسه وقالوا واحدة (٢) وقال في الهندية ولو قال لها طلقي نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع في قول ابي حنيفة (٣)

﴿فروض اليها واحدة واختارت ثلاث﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال لها طلقي نفسك واحدة ان شئت فطلقت ثلاثا فكذلك اي لم يقع شيء عند ابي حنيفة لان مشية الثلاث ليست بمشية للواحدة كايقاعها وقال لا يقع واحدة لان مشية الثلاث مشية للواحدة كما ان ايقاعها ايقاع للواحدة فوجد الشرط (٤)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة قاضي خان. ولو قال طلقي نفسك واحدة ان شئت فقالت قد شئت ثلاثا لا يقع شيء في قول ابي حنيفة (٥) وقال العلامة الحصكفي طلقي نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت واحدة وكذا عكسه لا يقع فيهما لا بشرط الموافقة لفظا لما في تعليق الخانية (٦) وقال العلامة عبد الله داماد افندي وفي طلقي نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت واحدة لا يقع شيء وكذا في عكسه يعني لو قال لها طلقي نفسك واحدة ان شئت وطلقت ثلاثا لا يقع عند الامام لان مشية الثلاث ليست مشية الواحدة كايقاعها فلم يوجد الشرط (٧) وقال في الهندية ولو قال لها طلقي نفسك واحدة ان شئت فطلقت نفسها ثلاثا لم يقع شيء عند ابي حنيفة وعندهما تقع واحدة كذا في الكافي (٨)

(١) العناية ج ٣ ص ٣٣١ (٢) الدر المختار ج ٢ ص ٥٢٩ (٣) الهندية ج ١ ص ٣٠٢ (٤) الهداية ج ٢ ص ٣٨٢

(٥) الخانية ج ٢ ص ٣٣١ (٦) الدر المختار ج ٢ ص ٥٢٩ (٧) مجمع الانهر ج ١ ص ٣١ (٨) الهندية ج ١ ص ٣٠٣

توصيف الطلاق بالكيفية

قال العلامة المرغيناني. وان قال لها انت طالق كيف شئت طلقت تطليقة يملك الرجعة معناه قبل المشية فان قالت قد شئت واحدة بائة او ثلاثا وقال الزوج ذلك نريت فهو كما قال لان عند ذلك تثبت المطابقة بين مشيتها و ارادته اما اذا ارادت ثلاثا والزوج اراد واحدة بائة او على القلب تقع واحدة رجعية لانه لغاتصر فيها لعدم الموافقة فبقى ايقاع الزوج وان لم تحضره النية يعتبر مشيتها فيما قالوا اجرا على موجب التخيير قال قال محمد في الاصل هذا قول ابي حنيفة وعندهما لا يقع ما لم توقع المرأة فتشاء رجعية او بائة او ثلاثا وعلى هذا الخلاف العتاق (١)

اختلاف الفقهاء

قال ابو حنيفة. ولو قال لها انت طالق كيف شئت وقعت واحدة رجعية وان لم تشأ فان شئت بائة او ثلاثا وقدر اذ الزوج ذلك وقع وان اختلف مشيتها و ارادته فواحدة رجعية وقال الصحاح بان لا يقع شيء ما لم توقع المرأة فتشأ ثلاثا او واحدة رجعية او بائة. دليل ابي حنيفة ان كلمة كيف للاستيصال فتقضى ثبوت اصل الطلاق ويكون التفويض اليها في الصفة عملا بحقيقة كلمة كيف (٢)

القول الراجح

هو قول ابي حنيفة قال العلامة جلال الدين الخوارزمي ومقاله اولى لان اثبات الموصوف وان كان فيه تخصيص بعض الاوصاف عن التعليق ليصح الاستيصال اولى من تعليق اصل الطلاق بالمشية وتعميم الاوصاف وفيه ابطال الاستيصال لان

الكلام يحتمل التخصيص دون التعليل (١) وقال العلامة ابن الهمام والنظر في ترجيح الأول لأن تخصيص العام أغلب من اعتبار المنجز معلقاً لأنه لا يكاد يثبت وإماماً رجح به في الكافي من أن بتقدير قولهما يبطل الاستيصال والكلام يحمل على التخصيص دون التعليل فإنما يتم لو كان كيف في التركيب للاستيصال (٢) وقال العلامة الحصكفي وفي كيف شئت يقع في الحال رجعية فإن شئت بانه أو ثلاثاً وقع ماشائه مع نيته والأفرجعية لو موطوءة (٣) وقال العلامة ابن نجيم المصري والحق قوله أي قول الإمام لانتقاض قاعدتهما كما بيناه في شرح المنار (٤) وهكذا في الهندية (٥)

﴿ أن قال لها طلقي نفسك من ثلث ماشئت ﴾

قال العلامة المرغيناني وإن قال لها طلقي نفسك من ثلث ماشئت فلها أن تطلق نفسها واحدة أو اثنتين ولا تطلق ثلاثاً عند أبي حنيفة وقالوا أي الصاحبان تطلق ثلاثان شئت (٦)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو حنيفة ولو قال لها طلقي نفسك من ثلاث ماشئت فليس لها أن تطلق ثلاثاً وتطلق ما دونها وقال لها أن تطلق ثلاثان شئت دليلهما لأن ما للعموم ومن تستعمل للتمييز فيحمل على تميز الجنس كقوله كل من طعامي ماشئت أو طلق من نسائي من شئت دليل أبي حنيفة أن كلمة من حقيقة للتبعيض ومال للتعميم فيعمل بهما فجعلنا المفروض اليها بعض الثلاث لكن بعضه عموم وهو ثنتان وإنما ترك التبعض

(١) الكفاية ج ٣ ص ٣٣٨ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٣٣٨ (٣) الدر المختار ج ٢ ص ٥٣٢

(٤) السحر البراق ج ٣ ص ٥٩١ (٥) الهندية ج ١ ص ٥٩١ (٦) الهداية ج ٢ ص ٣٨٣

فى النظر لدلالة الحال وهو اظهار السماحة والكرم او لعموم الصفة وهى المشية حتى لو قال من شئت كان على الخلاف المذكور بين الامام وصاحبيه (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الامام قال العلامة الحصكفى لو قال لها طلقى نفسك من ثلاث ما شئت تطلق مادون الثلاث لان من تبعية وقالا ببيان فتطلق الثلاث والاول اظهر (٢) وقال العلامة ابن نجيم المصرى وفى طلقى من ثلاث ما شئت تطلق مادون الثلاث يعنى ليس لها ان تطلق الثلاث عند الامام خلافا لهما نظرا الى ان ما للعموم ومن للبيان وله ان من للتبعض ووجهه فى التحرير (٣) وقال فى الهندية ولو قال لها طلقى نفسك من ثلاث ما شئت واختارى من ثلاث ما شئت فلها ان تطلق نفسها واحدة او اثنتين وليس لها ان تطلق نفسها ثلاثا عند ابى حنيفة (٤) وهكذا فى التبيين (٥) قال استاذنا المفتى غلام قادر النعمانى. ولو حملت هذه المسئلة على العرف والعادة لكان انسب لان العوام لا يميزون بين التبعض والبيان بل يتكلمون على عاداتهم ومحاوراتهم

﴿ هو يهدم الزوج الثانى مادون الثلاث ﴾

قال العلامة المرغينانى. وان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فطلقها ثنتين وتزوجت زوجا اخر ودخل بهائم عادت الى الاول فدخلت الدار طلقت ثلاثا عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد بن طالق ما بقى من الطلقات وهو قول زفر واصله اى اصل الاختلاف ان الزوج الثانى يهدم مادون الثلاث عندهما اى عند الشيخين فتعود اليه

.....

(١) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ١٣٨ (٢) الدر المختار ج ٢ ص ٥٢٣

(٣) البحر الرائق ج ٣ ص ٥٩٢ (٤) الهندية ج ١ ص ٢٠٤ (٥) تبيين الحقائق ج ٢ ص ٢٣١

بالثلاث وعند محمد وزفر لا يهدم مادون الثلاث فتعود اليه بمابقي وسنين من بعد ان شاء الله تعالى (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العلامة شيخ الاسلام في باب الرجعة وذكر هذا الاختلاف بقوله واذا طلق الحرة تطليقة او تطليقتين وانقضت عدتها وتزوجت بزواج اخر ثم عادت الى الزوج الاول عادت بثلاث تطليقات ويهدم الزوج الثاني مادون الثلاث كما يهدم الثالث وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يهدم مادون الثلاث لانه غاية للحرمة بالنص فيكون منهيًا ولا انتهاء للحرمة قبل الثبوت ولهما اي للشيخين قوله عليه السلام لعن الله المحلل والمحلل له سماه محلا وهو المثبت للحل (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول محمد قال العلامة ابن الهمام. فظهر ان القول ما قاله محمد وباقي الائمة الثلاثة (٣) وقال العلامة الحصكفي وعند محمد وباقي الائمة بمابقي وهو الحق فتح واقره المصنف كغيره وقال العلامة ابن عابدين. قوله وهو الحق ليس هذا في عبارة الفتح بل ذكره في التحرير الى ان قال وقوله اقره المصنف كغيره اي كصاحب البحر والنهر والمقدس والشرنبلالي والرملي والحموي (٤) وهكذا في العناية (٥)

﴿ حكم المهر فيما اذا علق الطلاق بالجماع ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال لامرأته اذا جامعتك فانت طالق ثلاثا فجامعها فلما التقى

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٨٨ (٢) الهداية ج ٢ ص ٣٠٠ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٣٤ (٤) رد المحتار ج ٢ ص ٥٨٩

(٥) العناية على هامش الفتح ج ٣ ص ٣٦

الختانان طلقت ثلثاوان لبث ساعة لم يجب عليه المهر وان اخرجته ثم ادخله وجب عليه
المهر وكذا اذا قال لامته اذا جامعتك فانت حرة. وعن ابي يوسف انه اوجب المهر في
الفصل الاول ايضا الى ان قال ولو كان الطلاق رجعيا بان قال اذا جامعتك فانت طالق
واحدة وباقي المسئلة بحالها يصير مراجعيا باللبث اى بالمكث عند ابي
يوسف خلافا لمحمد لو جرد المساس ولو نزع ثم اولج صار مراجعيا لا جماع
لو جرد الجماع (١)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول امام محمد. وقال العلامة الحصكفى. علق الثلاث او العتق لامته بالوطء حت
بالتقاء الختانين ولم يجب عليه العقر فى المسئلتين باللبث بعد الايلاج لان اللبث ليس
بوطء ولذلك يصربه مراجعيا فى الطلاق الرجعى الا اذا اخرج ثم اولج
ثانيا حقيقة او حكما بان حرك نفسه فيصير مراجعيا بالحركة الثانية ويجب
لعقر لا الحد لا اتحاد المجلس وقال العلامة ابن عابدين. قوله لم يصربه مراجعيا
عند محمد لانه فعل واحد فليس لاخره حكم فعل على حدة الى ان قال قال فى البحر وحده
المصنف بقول محمد دليل على انه المختار (٢) قال العلامة ابن نجيم. وحده
المصنف بقول محمد دليل على انه المختار (٣) وقال
العلامة داماد افندى. وهذا عند محمد وهو مختار اصحاب المتون (٤) ولكن قال العلامة
عابدين بعد اسطر وينبغى تصحيح قول ابي يوسف لظهور دليله. قال استاذنا المفتى علام
قادر النعمانى. ايضا مناه على الاحتياط فينبغى ان يعزل عليه وفى

.....

قول ابي يوسف اظهار لشرف المحل وقلمايو جد الجماع بالتقاء الختائين فقط.

﴿باب طلاق المريض﴾

﴿الاقرار بالدين والوصية في مرض الموت﴾

قال العلامة المرغيناني وان قال لها في مرض موته كنت طلقتك ثلاثا في صحتي وانقضت عدتك فصدقته ثم اقر لها بدين او اوصى لها بوصية فلها الاقل من ذلك اي الدين او الوصية ومن الميراث عند ابي حنيفة. وقال ابو يوسف ومحمد يجوز اقراره ووصيته وان طلقها ثلاثا في مرضه بامرها ثم اقر لها بدين او اوصى لها بوصية فلها الاقل من ذلك ومن الميراث في قولهم جميعا الا على قول زفر فان لها جميع ما اوصى وما اقربه لان الميراث لما بطل بسواها زال المانع من صحة الاقرار والوصية (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة الحصكفي تصادقا في المريض مرض الموت والزوجة على ثلاث في الصحة وعلى مضي العدة ثم اقر لها بدين او عين او اوصى لها بشيء فلها الاقل منه مما اقر او اوصى ومن الميراث للثمة وتعتمد من وقت اقراره به يفتى الى ان قال كمن طلق ثلاثا بامرها في مرضه ثم اوصى لها او اقر فان لها الاقل (٢) وقال العلامة ابن نجيم المصري. في ترجيح قول الامام هذا حاصل ما في الهداية وقرره الشارحون من غير تعقب وهو ظاهر (٣) وهكذا في الهندية (٤)

﴿اذا كان التعليق في الصحة والشرط في المرض﴾

قال العلامة المرغيناني واما اذا كان التعليق في الصحة والشرط في المرض ان كان الفعل

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٩١ (٢) الدر المختار ج ٢ ص ٥٤٠ (٣) البحر ج ٢ ص ٥ (٤) الهندية ج ١ ص ٦٣

مما لهامنه بدفلا اشكال انه لاميراث لها وان كان ممالا بدلهامنه فكذلك الجواب
عند محمد وهو قول زفر لانه لم يوجد من الزوج صنع بعد ما تعلق حقها بماله وعند ابي
حنيفة وابي يوسف تراث لان الزوج جاءها الى البماشرة فينتقل الفعل اليه كأنها القلة
كما في الاكراه (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة وابي يوسف وان كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لم تراث وان
علقه بفعلها ولها منه بد لم تراث على كل حال وان لم يكن لها منه بد كالصلاة وكلاء
الاقارب واكل الطعام واستيفاء الدين ورثت. وقال محمد اذا كان التعليق في
الصحة لا تراث دليله لانه لا صنع له في ابطال الشرط فلم يقصد ابطال حقها (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول محمد. قال العلامة الحصكفي او علق بفعلها ولا بد لها منه طبعاً او شرعاً كما كل وكلاء
ابوين وهما في المرض او الشرط فيه فقط وقال العلامة ابن عابدين قوله او الشرط فيه فقط
فيه خلاف محمد فعنده اذا كان التعليق في الصحة فلا ميراث لها مطلقاً قال في
البحر وصحوا قول محمد ونقل في النهر تصحيحه عن فخر الاسلام (٣) وقال العلامة
الهمام. وفي مبسوط فخر الاسلام الصحيح ما قاله محمد (٤) وقال العلامة عبد
داماد افندي. قال فخر الاسلام وهو الصحيح لكن مختار اصحاب المتون هو الاول اي قول
الشيخين (٥) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. وحينئذ تعارض

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٩٣ (٢) الاختيار لتعليق المختار ج ٣ ص ١٢٥ (٣) رد المختار ج ٢ ص ٥٦٩

(٤) فتح القدير ج ٣ ص ١١ (٥) مجمع الانهر ج ١ ص ٢٣١

بين ترجيح الصريح والالتزامي واذا تعارض بين الترجيح الصريح والالتزامي يقدم الصريح على الالتزامي كما يعلم من اصول الفتوى (١)

﴿ حكم الميراث فيما اذا قذف امرأته في الصحة ولا عن في المرض ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن قذف امرأته وهو صحيح ولا عن في المرض ورثت وقال محمد لا ترث وان كان القذف في المرض ورثته في قولهم جميعا وهذا ملحق بالتعليق بفعل لا بدلهامنه اذ هي ملجأة الى الخصومة لدفع عار الزناء عن نفسها وقدينا الوجه فيه (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة وابو يوسف ومن قذف امرأته وهو صحيح ولا عن في المرض ورثت وقال محمد لا ترث. دليل الشيخين ان الفرقه وان كانت تقع بلعانها الا انها مضطرة في ذلك لاستدفاع العار عن نفسها وكان ملحقا بفعل لا بدلهامنه وقدينا الوجه فيه اي في الفعل الذي لا بدلهامنه وهو قوله لانها مضطرة في المباشرة (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة الحصكفي. ومن لاعنها في مرضه او آلى منها مريضا كذلك اي ترثه لما مرو وقال العلامة ابن عابدين قوله ومن لاعنها في مرضه اطلقه فشمّل ما اذا كان القذف في الصحة او في المرض (٤) وقال في الهندية وان كان القذف في الصحة واللعان في المرض ورثت في قول ابي حنيفة وابي يوسف كذا في البدائع (٥) وقال العلامة ابن نجيم. واطلقه فشمّل ما اذا كان القذف في الصحة او في

(١) شرح عقود ٢٩٥ (٢) هداية ج ٢ ص ٣٩٣ (٣) عنابة ج ٣ ص ١٢ (٤) الدر المختار ج ٢ ص ٥٦٨ (٥) هندية ج ١ ص ٢٦٢

المرض لان العبرة لكون اللعان في المرض (١)

﴿ باب الرجعة ﴾

﴿ حكم الرجوع فيما اذا قال راجعتك فقالت مجيبة قد انقضت عدتي ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا قال الزوج قد راجعتك فقالت مجيبة له قد انقضت عدتي لم يصح الرجعة عند ابي حنيفة وقال لا اي صاحبان تصح الرجعة (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة وان قال لهاراجعتك فقالت مجيبة له انقضت عدتي فلا رجعة. وقال لا اي صاحبان تصح الرجعة لان الرجعة لا تتوقف على قبولها فلا مقال راجعتك صحت الرجعة لان الظاهر بقاء العدة ولهذا لو قال طلقك فقالت قد انقضت عدتي وقع الطلاق فصار كما اذا سكنت ساعة ثم قالت (٣) دليل الامام انها صادفت حالة الانقضاء لانها امينة في الاخبار عن الانقضاء فاذا اخبرت دل ذلك على سبق الانقضاء واقرب احواله حال قول الزوج ومسئلة الطلاق على الخلاف ولو كانت على الاتفاق فالطلاق يقع باقراره بعد الانقضاء والمراجعة لا يثبت به .

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة. قال في الهنديه ذكر في شرح الطحاوي لو قال لهاراجعتك فقالت المرأة موصولا بكلام الزوج انقضت عدتي لم تصح الرجعة في قول ابي حنيفة الى ان قال والصحيح قول ابي حنيفة كذا في المصمرات (٤) وفاق العلامة الهمام. و ابو حنيفة يمنع قيامها حال كلامه لانها امينة في الاخبار شرعا فوجب قبول

(١) البحر الرائق ج ٢ ص ٣٩ (٢) الهداية ج ٢ ص ٣٩٦ (٣) الاختيار ج ٣ ص ١٢٨ (٤) الهنديه ج ١ ص ٢٤٠

اخبارها واقرب زمان يحال عليه خبرها زمان تكلمه فتكون الرجعة مقارنة لانقضاء
العدة فلا تصح (١) وقال العلامة الحصكفي قوله لها راجعتك يريد الانشاء فقالت على
الفور مجيبة له قدمضت عدتي فانها لا تصح عند الامام لمقارنتها لانقضاء العدة (٢)

﴿ اذاتعارض كلام المولى مع الامة في العدة ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا قال زوج الامة بعد انقضاء عدتها قد كنت راجعتها وصدقته
المولى وكذبت الامة فالقول قولها عند ابي حنيفة وقال لا اى صاحبان القول قول المولى (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة واذا قال زوج الامة راجعتها في العدة وصدقته المولى وكذبت الامة او بالعكس
فلا رجعة. وقال صاحبان اذا صدقه المولى صحت الرجعة لانه اقر له بما هو خالص حقه
فصار كما اذا اقر عليها بالنكاح (٤) دليل الامام هو يقول حكم الرجعة بيتنى على
العدة والقول في العدة قولها فكذا فيما بيتنى عليها (٥) وقال في الهندية. والقول قول الامين
مع اليمين وهنا ايضا الامة امينة فيقبل قولها مع اليمين (٦)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة. قال في الهندية اذا قال الزوج الامة بعد انقضاء عدتها قد كنت راجعتك
وصدقته المولى وكذبت الامة فالقول قولها عند ابي حنيفة الى ان قال والصحيح قول ابي
حنيفة كذا في المضمرات ولو كان على القلب بان كذبه المولى وصدقته الامة فالقول

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٢٠ (٢) الدر المختار ج ٢ ص ٥٤٤ (٣) الهداية ج ٢ ص ٣٩٦ (٤) الاختيار ج ٣ ص ١٢٨

(٥) فتح القدير ج ٣ ص ٢٠ (٦) الهداية ج ٢ ص ٣٩٦

قول المولى ولان ثبت الرجعة اجماعا في الصحيح كذا في التبيين (١) وقال العلامة الحصبكفي قال زوج الامة بعدها اي العدة راجعتها فيها فصدق السيد وكذبت الامة ولا بينة او قالت مضت عدتي وانكر الزوج والمولى قال قول لها عند الامام لانها امينة (٢)

﴿ مدت انتهاء العدة من الحيضة الثالثة ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة لعشرة ايام انقطعت الرجعة وان لم تغتسل وان انقطع لاقبل من عشرة ايام لم ينقطع الرجعة حتى تغتسل او يمضي عليها وقت صلوة كامل الى ان قال وتنقطع الرجعة اذا تيممت وصلت عند ابي حنيفة وابي يوسف وهذا استحسن. وقال محمدا اذا تيممت انقطعت وهذا قياس (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة وابي يوسف وتنقطع الرجعة اذا تيممت وصلت دليلهما انه ملوث غير مطهر وانما اعتبر طهارة ضرورة ان لا تتضاعف الواجبات وهذه الضرورة تتحقق حال اداء الصلاة لا فيما قبلها من الاوقات والاحكام الشابتة ايضا ضرورة اقتضائية. قال محمدا تنقطع الرجعة اذا تيممت وان لم تصل لان التيمم حال عدم الماء طهارة مطلقة حتى يثبت به من الاحكام ما يثبت بالاغتسال فكان بمنزلة.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول محمدا قال العلامة ابن الهمام وقول محمدا في الرجعة احسن من قولهما لان الضعف الكائن في طهارة التيمم لم يظهر قط له اثر في شيء من الاحكام عندنا فعلمنا انه

.....

شيء له في نفسه فيجوز اقتداء المتوضى به وتنقطع به الرجعة خصوصاً واحتياط في ذلك واجب (١) وهكذا في الكفاية (٢) وقال العلامة الحصكفي: وعند محمد تنقطع بالتيمم وإن لم تصل ورجحه في الفتح ولا يحل لها التزوج بالاتفاق احتياطاً (٣) وقال العلامة ابن عابدين: وقال محمد تنقطع بمجرد التيمم وهو القياس لأنه طهارة مطلقة ورجحه في الفتح وأقره في البحر والنهر (٤) وقال قبله هكذا أفاده في فتح القدير بحثاً وهو وإن خالف ظاهر المتون لكن المعنى يساعده والقواعد لا تأباه وقال العلامة ابن نجيم المصري لكن محمد أعمل بالاحتياط فيهما وقد رجح في فتح القدير قولهما في الإمامة وقوله في الرجعة (٥)

﴿ فصل فيما تحل به المطلقة ﴾

﴿ حكم النكاح بشرط التحليل ﴾

قال العلامة المرغيناني وإذا تزوجها بشرط التحليل فالنكاح مكروه فإن طلقها بعد وطئها حلت للأول لوجود الدخول في نكاح صحيح إذا النكاح لا يبطل بالشرط وعن أبي يوسف أنه يفسد النكاح لأنه في معنى الموقت فيه ولا يحلها على الأول لفساده وعن محمد أنه يصح النكاح لما بيناهما وإن النكاح لا يبطل بالشرط ولا يحلها على الأول لأنه استعجل ما أخره الشرع فيجازى بمنع مقصوده كما في قتل المورث (٦)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٢٣ (٢) الكفاية ج ٣ ص ٢٣ (٣) الدر المنقبي ج ١ ص ٢٣٥

(٤) رد المحتار ج ٢ ص ٥٤٩ (٥) البحر الرائق ج ٣ ص ٥٣ (٦) الهداية ج ٢ ص ٣٠٠

قال ابو يوسف النكاح فاسد لانه كالموقت ولا تحل للاول لفساده وقال محمد بن ابي
 بشرط الجواز ولا تحل للاول لانه عجل ما اخره الشرع فيعاقب بالمنع كقتل المورث
 قال ابو حنيفة قوله عليه السلام لعن الله المحلل والمحلل له ومراده النكاح بشرط
 التحليل فيكره للحديث وتحل للثاني لانه عليه السلام سماه محلا وهو الميثب للحل
 او نقول وجد الدخول في نكاح صحيح لان النكاح لا يفسد بالشرط فتحل للاول
 ولو تزوجها بقصد التحليل ولم يشترطه حلت للاول بالاجماع (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام قوله بشرط التحليل الى ان قال قال الزيلعي في
 التخريج المصنف استدل بهذا الحديث على كراهة النكاح المشروط به التحليل وظاهره
 التحريم كما هو مذهب احمد لكن يقال لما سماه محلا دل على صحة النكاح لان
 المحلل هو الميثب للحل فلو كان فاسدا لما سماه محلا انتهى (٢) وقال
 العلامة الحصكفي وكره التزوج للثاني تحريما لحديث لعن المحلل والمحلل له بشرط
 التحليل كتزوجتك على ان احملك وان حلت للاول لصحة النكاح وبطلان الشرط
 فلا يجبر على الطلاق كما حققه الكمال (٣) وقال في الهندية رجل تزوج امرأة ومن نية
 التحليل ولم يشترط ذلك تحل للاول بهذا ولا يكره وليست النية بشيء ولو شرط اكره
 وتحل عند ابي حنيفة وزفر كذا في الخلاصة وهو الصحيح هكذا في المصنوعات (٤)

﴿باب الايلاء﴾

﴿يصح الحلف بحج وصوم في الايلاء﴾

(١) الاختيار ج ٣ ص ١٥١ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٢٣ (٣) الدر المختار ج ٢ ص ٥٨٦ (٤) الهندية ج ١ ص ٢٤٥

قال العلامة المرغيناني ولو حلف بحج او بصوم او بصدقة او عتق او طلاق فهو مولى لتحقق المنع عن القربان باليمين وهو ذكر الشرط والجزاء وهذه الاجزية مانعة لما فيها من المشقة وصورة الحلف بالعتق ان يعلق بقربانها عتق عبده وفيه خلاف ابي يوسف فانه يقول يمكنه البيع ثم القربان فلا يلزمه شيء من الكفارة وهما يقولان اي الطرفان لان البيع موهوم فلا يمنع المانعية من القربان في الايلاء (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة واذا كان موهوما فلا يمنع المانعية الكائنة في الجزاء وهو عتق العبد بالقربان (٢) وقال العلامة اكمل الدين البابر تبيي البيع الموهوم يعني لان الاصل عدم ما يحدث فلا يمنع المانعية فيه اي في الايلاء ولكن ان باع العبد سقط الايلاء عنه لانه صار بحال يملك قربانها من غير ان يلزمه شيء فان اشتراه لزمه الايلاء من وقت الشراء لانه صار بحال لا يملك قربانها الا بالعتق (٣) وقال العلامة الحصكفي والمولى هو الذي لا يمكنه قربان امرأته الابشيء مشق يلزمه الا لمانع (٤)

﴿المعتبر في الفاظ الطهارة الزوجية﴾

قال العلامة المرغيناني واذا قال لامرأته انت على حرام سئل عن نيته فان قال اردت الكذب فهو كما قال لانه نوى حقيقة كلامه وقيل لا يصدق في القضاء لانه يمين ظاهر وان قال اردت الطلاق فهي تطليقة بائنة الا ان ينوى الثلاث وقد ذكرناه في الكنايات وان قال اردت الظهار فهو ظهار وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد

.....

ليس بظهار لانعدام التشبيه بالمحرمة وهو الركن فيه (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة وابو يوسف واذا قال لامرأته انت على حرام سئل عن نيته وان اراد الظهار فهو ظهار. وقال محمد لا يكون ظهار لعدم التشبيه بالمحرمة. دليل الشيخين لان في الظهار نوع حرمة وقد نواه بالمطلق فيصدق لانه من باب المجاز (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن الهمام وان قال اردت الظهار فهو ظهار وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف كذا ذكره القدوري وليس مذكور في ظاهر الرواية ولذا لم يذكر الحاكم الشهيد ولا الطحاوي وانما نقله شمس الائمة عنهما من النوادر خلافا لمحمد الى ان قال وفي جوامع الفقه نقل عن محمد انه ظهار اذا نوى به الظهار على ما عرف النقل به عنه (٣) وقال العلامة الحصكفي وان نوى بذلك ظهارا فظهارا كذا في الجوامع الفقه (٤) وقال العلامة ابن عابدين قوله وظهارا ان نواه لان في الظهار حرمة فاذا نواه صح لانه محتملة درر (٥) وقال العلامة ابن نجيم قوله وظهارا ان نواه اي الظهار وهذا عندهما الى ان قال وفي الظهار نوع حرمة والمطلق يحتمل المقيد كذا في الهداية تبعاً للقدوري وشمس الائمة وليس الخلاف مذكور في ظاهر الرواية ولذا لم يذكره الحاكم الشهيد في مختصره ولا الطحاوي (٦) وهكذا في الهندية (٧)

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٠٣ (٢) الاختيار ج ٣ ص ٥٦ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٥٦

(٤) الدر المنقى ج ١ ص ٣٣٦ (٥) رد المحتار ج ٢ ص ٦٠٠ (٦) البحر الرائق ج ٣ ص ٦٨ (٧) الهندية ج ١ ص ٨٤

﴿ باب الخلع ﴾

﴿ قالت طلقني ثلاث على الف فطلقها واحدة ﴾

قال العلامة الميرغيناني وان قالت طلقني ثلاثا على الف فطلقها واحدة فلا شيء عليها عند أبي حنيفة ويملك الرجعة وقالوا اي صاحبان هي واحدة بائة بثلاث الالف (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ولو قالت طلقني ثلاثا على الف فطلقها واحدة فلا شيء عليها وهي رجعية. وقالوا هي واحدة بائة بثلاث الالف لان كلمة على بمنزلة الباء في المعاوضات حتى ان قولهم احمل هذا الطعام بدرهم او على درهم سواء دليل الامام ان كلمة على للشرط قال الله تعالى يبايعنك على ان لا يشركن بالله شيئا ومن قال لامرأته انت طالق على ان تدخل الى الدار كان شرطاً وهذا لانه للملزم حقيقة واستعير للشرط لانه يلزم الجزاء واذا كان للشرط فالمشروط لا يتوزع على اجزاء الشرط بخلاف الباء لانه للعوض على ما امر واذا لم يجب المال كان مبتدأ افوق الطلاق ويملك الرجعة.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة ثم نقل ما في المبسوط انها للشرط حقيقة وهو ممكن هنا اذا الطلاق مما يتعلق به فيجب اعتباره فيه اذ لا يعدل الى المجاز مع امكان الحقيقة الى آخر المسئلة (٢) وهكذا في الكفاية (٣) وقال العلامة الحصكفي قالت طلقني ثلاثا بالف او على الف فطلقها واحدة وقع في الاول بائة بثلاثه اي بثلاث الالف ان طلقها في مجلسه والا فمجانا الى ان قال وفي الثانية رجعية

(١) الهداية ج ٢ ص ٦٠٣ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٤١ (٣) الكفاية ج ٣ ص ٤٠

مجانا لان على للشرط الخ وقال العلامة ابن عابدين قوله لان على للشرط والمشروط لا يتوزع على اجزاء الشرط (١) وهكذا في الهندية (٢) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. لكن عرف زماننا يؤيد قول صاحبين لان العوام لا يميزون بين على وبافي محاوراتهم وخصوصا الافغانيون.

﴿حكم الالف فيما اذا قال انت طالق و عليك الف﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال لامرأته انت طالق و عليك الف فقبلت او قال لعبدته انت حر و عليك الف فقبل عتق العبد و طلقت المرأة ولا شيء عليهما عند ابي حنيفة وكذا اذا لم يقبل او قال اي صاحبان على كل واحد منهما الالف اذا قبل المال واذا لم يقبل لا يقع الطلاق والعتاق (٣)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة ولو قال لها انت طالق و عليك الف فقبلت او قال لعبدته انت حر و عليك الف فقبل عتق العبد و طلقت المرأة ولا شيء عليهما وكذا اذا لم يقبل او قال صاحبان على كل واحد منهما الالف اذا قبل المال واذا لم يقبل لا يقع الطلاق والعتاق دليلهما ان هذا الكلام يستعمل للمعاوضة فان قولهم احمل هذا المتاع ولك درهم بمنزلة قولهم بدرهم. دليل الامام قال العلامة اكمل الدين البابر تبي ولا يبي حنيفة ان قوله و عليك الف جملة تامة من مبتداء وخبر وكل ما هو كذلك لا يرتبط بما قبله الا بدليل اذا اصل في الجملة التامة الاستقلال ولا دليل ههنا لان الطلاق والعتاق ينفكان عن المال بخلاف البيع والاجارة لانهما لا يوجدان دونه (٤)

(١) رد المحتار ج ٢ ص ١١١ (٢) الهندية ج ١ ص ٩٦ (٣) الهداية ج ٢ ص ٤٠٤ (٤) العناية ج ٢ ص ٤٣

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة ابن الهمام والاصل في الجملة التامة ان تستقل بنفسها فلا يعتبر فيها ما اعتبر فيما قبلها من القيود (١) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي قوله اذا اصل فيها الاستقلال الا ترى انه اذا قال ان دخل فلان هذه الدار فانت طالق وضررتك طالق تطلق ضررتها في الحال لا افرادها بالخبر فصارت مستقلة بنفسها (٢) وهكذا في العناية (٣) وقال العلامة الحصكفي انت طالق وعليك الف او انت حر وعليك الف طلقت وعتق مجانا وان لم يقبل لان قوله وعليك الف جملة تامة وقال العلامة ابن عابدين قوله وان لم يقبل مبالغة على قوله طلقت وعتق لانه عند القبول تطلق ويعتق بالاولى لانه متفق عليه فالمبالغة اشارة الى رد قولهما الى ان قال قوله جملة تامة اي فلا ترتبط بما قبلها لادالة الحال اذا اصل في الجملة الاستقلال ولا دلالة هنا لان الطلاق والعتاق ينفكان عن المال بخلاف البيع والاجارة فانهما لا يوجدان بدونه درر (٤) ولكن قال العلامة الحصكفي وقالوا ان قبلاصح ولزم المال عملا بان الواو للحال وفي الحاوي وبقولهما يفتى (٥)

﴿ حكم خيار الشرط في الطلاق ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال انت طالق على الف على اني بالخيار او على انك بالخيار ثلثة ايام فقبلت فالخيار باطل اذا كان للزوج وهو جائز اذا كان للمرأة فان ردت الخيار في الثلث بطل اي الطلاق وان لم ترد طلقت ولزمها الالف وهذا عند أبي حنيفة

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٤٢ (٢) الكفاية ج ٣ ص ٤٣ (٣) العناية ج ٣ ص ٤٣

(٤) رد المحتار ص ٢١٢ (٥) الدر المختار ج ٢ ص ٢١٢

وقال الخيار باطل في الوجهين والطلاق واقع وعليها ألف درهم (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال صاحبان الخيار باطل في الوجهين والطلاق واقع وعليها ألف درهم لا الخيار للفسخ بعد الانعقاد لا للمنع من الانعقاد والتصرفان لا احتمالان الفسخ من الجور لأنه في جانبه يمين ومن جانبها شرطها. ودليل الامام ان الخلع في جانبها بمنزلة البيع حتى يصح رجوعها ولا يتوقف على ما وراء المجلس فيصح اشتراط الخيار فيه اما في جانب يمين حتى لا يصح رجوعه ويتوقف على ما وراء المجلس ولا خيار في الايمان وجانب العبد في العتاق مثل جانبها في الطلاق.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام ولا خيار في الايمان فبطل خياره ويصح في غيره فيصح خيارها (٢) وقال العلامة ابن نجيم والحق ما قاله الامام اطلقه فشمّل الخلع والعتاق على مال (٣) وقال في الهندية قال لامرأته انت طالق على ألف على اني بالخيار ثلاثة ايام فقبلت بطل الخيار ووقع الطلاق ولو قال لامرأته انت طالق على ألف على اني بالخيار ثلاثة ايام فقالت قبلت ان ردت الطلاق في الايام الثلاثة بطل الطلاق وان اجمعت الطلاق في الايام الثلاثة وقع الطلاق ويجب الالف للزوج كذا في الكافي (٤) وهكذا العناية (٥)

﴿ المبارأة كالخلع ﴾

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٨٠٨ (٢) فتح القدير ج ٢ ص ٤٣ (٣) البحر الرائق ج ٢ ص ٨٥

(٤) الهندية ج ١ ص ٩٩ (٥) العناية ج ٢ ص ٤٣

قال العلامة الميرغيناني والمباراة كالخلع كلاهما يسقطان كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح عند أبي حنيفة وقال محمد لا يسقط فيهما إلا ما سمي به وأبو يوسف معه في الخلع ومع أبي حنيفة في المباراة (١)

﴿ معنى المباراة ﴾

والمباراة بفتح الهمزة جعل كل منهما بريئاً للآخر من الدعوى وبعبارة أخرى المباراة من بارأ شريكه أي أبرأ كل واحد منهما صاحبه (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو حنيفة والمباراة كالخلع يسقطان كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح وقال محمد لا يسقط فيهما إلا ما سمي به وأبو يوسف معه في الخلع ومع شيخه في المباراة دليل محمد أنه تعذر العمل بحقيقة اللفظين على ما يأتي فجعل كناية عن الطلاق على مال فلا يجب إلا ما سمي به دليل الإمام أن الخلع ينبنى عن الفصل ومنه خلع النعل وخلع العمل وهو مطلق كالْمباراة فيعمل باطلاقهما في النكاح واحكامه وحقوقه (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الإمام قال العلامة ابن الهمام يسقطان كل حق إلى آخره مقيد بالمهر والنفقة الماضية إذا كانت مفروضة إلى أن قال وإطلاق جواب المسئلة يقتضي سقوط المهر في جميع الصور سواء سمي شيئاً في الخلع أو لا إلى أن قال فإن لم يسم شيئاً ففيه ثلاث روايات أحدها لا يبرأ الزوج عن المهر حتى تأخذه إن لم يكن

مقبوضا والثانية يبرأ كل منهما عنه وعن دين آخر سواء والثالثة يبرأ كل منهما عن
المهر لا غير فلا يطالب به احدهما الاخر وهو الصحيح على قول ابي حنيفة سواء كان قبل
الدخول او بعده مقبوضا كان او لا (١) وقال العلامة ابن عابد بن وفي متن الملتقى
والمباراة كالخلع يسقط كل منهما كل حق لكل واحد من الزوجين على الاخر مما يتعلق
بالنكاح فلا تطالب بمهر ولا نفقة ماضية مفروضة الى ان قال اقول وبه علم ان المذكور في
الفتاوى رواية رابعة والصحيح ما نقلناه عن هذه الشروح والمتون من براءة كل
منهما مطلقا بالارجوع لاحد على الاخر بشيء من المهر (٢) وهكذا في
البحر (٣) ورد المختار (٤)

﴿ باب الظهار ﴾

﴿ حكم لفظ مثل وغيره في الظهار ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال انت على مثل امي او كامي يرجع الى نيته لينكشف حكم
وان قال اردت الطلاق فهو طلاق بائن لانه تبشيه بالام في الحرمة فكانه قال انت على
حرام ونوى الطلاق وان لم يكن له نية فليس بشيء عند ابي حنيفة وابي يوسف لا حتم
الحمل على الكرامة وقال محمد يكون ظهار الان التشبيه بعضو منها لما كان ظهارا فالتشبيه
بجميعها أولى (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة وابي يوسف وان لم يكن له نية فليس بشيء وقال محمد هو ظهار لانه تشبيه

.....

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٤٦ (٢) منحة الخالق ج ٣ ص ٨٨ (٣) البحر الرائق ج ٣ ص ٨٨

(٤) رد المختار ج ٢ ص ٦١٣ (٥) الهداية ج ٢ ص ٣١٠

حقيقة والتشبيه بالعضو ظهار فالتشبيه بالكل اولى دليل الشيخين. لانه كناية يحتمل وجوها فلا يتعين احدها الا بمرجح (١)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن الهمام وان لم يكن له نية فليس بشيء عندهما الى ان قال والحمل على الظهار حمل على المعصية ولا يجوز الزام المسلم المعصية من غير قصد اليها ولا لفظ صريح فيها (٢) وقال العلامة قاضي خان وان لم ينو شيئا لا يلزمه شيء في قول ابي حنيفة الى ان قال وعن ابي يوسف في رواية لا يلزمه شيء كما قال ابو حنيفة (٣) وقال العلامة الحصكفي وان نوى بانت على مثل امي او كامي وكذا لو حذف على خانية برا او ظهار او طلاق صحت نيته ووقع مانواه لانه كناية ولا ينو شيئا او حذف الكاف لغاوتعين الادنى اى البريعنى الكرامة (٤) وقال في الهندية. ولو قال لها انت على مثل امي او كامي ينوى فان نوى الطلاق وقع باننا وان نوى الكرامة او الظهار فكما نوى هكذا في فتح القدير وان لم تكن له نية فعلى قول ابي حنيفة لا يلزمه شيء حملا للفظ على معنى الكرامة كذا في الجامع الصغير والصحيح قوله هكذا في غاية البيان (٥) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. وما شاع في زماننا على السنة العوام ام واخت ان فعل كذا فهي كذا فان نوى فيها فهو على مانوى وان لم يكن له نية يحمل على الطلاق البائن وذلك لدلالة العرف لان العوام يقولون مثل هذه الالفاظ في مواضع الايمان تاكيدا للايمان ويظنون ان مثل هذه الالفاظ تحرم المرأة.

(١) الاختيار ج ٣ ص ٦٣ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٩١ (٣) الخانية ج ٢ ص ٢٦٣

(٤) الدر المختار ج ٢ ص ٦٣٦ (٥) الهندية ج ١ ص ٥٠٤

﴿الحكم فيما اذا جمع بين لفظ الحرام والتشبيه﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال انت على حرام كامى ونوى ظهارة او طلاقا فهو على مانوى لانه يحتمل الوجهين الظهار لمكان التشبيه والطلاق لمكان التحريم والتشبيه تاكيد له وان لم تكن له نية فعلى قول ابى يوسف ايلاء وعلى قول محمد ظهارة والوجهان بينهما (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال محمد وان لم تكن له نية يكون ظهارة او قال ابو يوسف هو ايلاء ليكون الثابت به ادنى الحرمتين ودليل امام محمد لان كاف التشبيه يختص به (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول امام محمد قال العلامة قاضى خان اذا قال لها انت على حرام كامى ونوى به الطلاق او الظهارة او الايلاء فهو على مانوى وان لم ينو شيئا يكون ظهارة فى قول محمد وهو رواية عن ابى حنيفة الى ان قال وذكر الخصاص الصحيح من مذهب ابى حنيفة ما قال محمد (٣) وقال العلامة الحصكفى وبانت على حرام كامى صح مانواه من ظهارة او طلاق وتمنع ارادة الكرامة لزيادة لفظ التحريم وان لم ينو ثبت الادنى وهو الظهارة فى الاصح وقال العلامة ابن عابدين قوله فى الاصح لانه تحريم موكد بالتشبيه كما مر قال فى الخانية وفى رواية عن ابى حنيفة يكون ايلاء والصحيح الاول (٤) وقال العلامة ابن نجيم المصرى قوله وبانت على حرام كامى ظهارة او طلاقا فكما نوى لانه لما زاد على المثال الاول لفظة التحريم امتنع ارادة الكرامة

وصحت نية الظهار والطلاق ولم يبين ما اذا لم ينوشينا للاختلاف فمحمد حمله
ظهار او ابو يوسف ايلاء والاول اوجه (١)

﴿الحكم فيما اذا جمع بين لفظ الحرام والظهار﴾

قال العلامة الميرغيناني وان قال انت على حرام كظهر امي ونوى به طلاقا وايلاء لم يكن
الظهار عند ابي حنيفة وقال اي صاحبان هو على مانوى لان التحريم يحتمل كل ذلك
على ما بينا غير ان عند محمد اذا نوى الطلاق لا يكون ظهارا وعند ابي يوسف يكونان
جميعا وقد عرف في موضعه ولا يبي حنيفة انه صريح في الظهار فلا يحتمل غيره ثم
هو محكم فيرد التحريم اليه (٢)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة رجل قال لامرأته انت على حرام كظهر امي ولم ينوشينا ونوى به الطلاق
او التحريم او الظهار يكون ظهارا وقال هو على مانوى دليل الامام ان قوله انت على حرام
كظهر امي صريح في الظهار ولهذا لا يحتاج في الدلالة عليه الى النية فلا يحتمل غيره من
الطلاق والايلاء ثم هو محكم لعدم احتمال الغير (٣)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام ولا يبي حنيفة انه اي لفظ كظهر امي صريح في
الظهار محكم فيه ولفظ حرام متحمل فيرد اليه اذا قرن معه (٤) وقال العلامة قاضي
خان. والرابعة اذا قال لها انت على حرام كظهر امي فانه يكون ظهارا (٥) وقال العلامة

١ البحر الرائق ج ٣ ص ٩٩ (٢) الهداية ج ٢ ص ١١١ (٣) العناية ج ٢ ص ٩٢

(٤) فتح القدير ج ٣ ص ٩٢ (٥) الخانية ج ٢ ص ٢٦٣

جلال الدين الخوارزمي قوله ولا بى حنيفة أنه صريح فى الظهار فلا يحتمل غيره لان معنى قوله انت على كظهر امى انت على حرام كظهر امى فيكون الحرام تفسير للظهار والشيء لا يتغير بتفسيره كذا فى مبسوط الاسلام (١) وهكذا فى العناية (٢) وقال العلامة الحصكفى وبانت على حرام كظهر امى ثبت الظهار لا غير لانه صريح (٣) وهكذا فى الهندية (٤) قال استاذنا المفتى غلام قادر النعمانى والحاصل ان لفظة الظهار مختص بالظهار لا يحتمل غيره وان نوى.

﴿ فصل فى الكفارة ﴾

﴿ اعتاق العبد المشترك فى الكفارة ﴾

قال العلامة المرغينانى فان اعتق نصف عبد مشترك وهو موسر وضمن قيمة باقية له يجز عند ابى حنيفة ويجوز عندهما اى عند الصاحبين (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال فى الهندية قال ابو حنيفة ولو كان عبد بين اثنين اعتق احدهما نصيبه عن كفارة لا يجوز عنها عند ابى حنيفة سواء كان موسرا او معسرا (٦) قال صاحبان ان كل موسر اجزاه لانه يملك نصيب شريكه بالضمنان و كان معتقا كل العبد عن الكفارة وهو ملكه بخلاف ما اذا كان المعتق معسرا لا يجزيه لان السعاية وجبت للشريك فى نصيبه فلم يوجد منه عتق الجميع (٧) دليل الامام ان نصيب صاحبه ينتقض على ملكه ثم يتحول اليه بالضمنان ومثله يمنع الكفارة.

(١) الكفاية ج ٣ ص ٩٢ (٢) العناية ج ٣ ص ٩٢ (٣) الدر المختار ج ٢ ص ٢٢٤ (٤) الهندية ج ١ ص ٥٠٤

(٥) الهداية ج ٢ ص ١٣١ (٦) الهندية ج ١ ص ٥١٠ (٧) الاختيار ج ٣ ص ١٢٥

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام وعنده يتجزأ فانما اعتق نصيبه في الابتداء ونصف الرقبة ليس رقبة وقد تمكن النقصان في الرق في النصف الاخر لتعذر استدامة الرق فيه فصار كام الولد بل اشد لان عتقها متعلق بالموت بخلاف هذا وهذا النقصان وقع في ملك شريكه ثم بالضمان ملكه ناقصا ومثله يمنع التكفير كالتدبير كانه اعتق عبدا لاشياء منه (١) ومثله في الكفاية (٢) وقال العلامة الحصكفي ولايجزى الى ان قال واعتاق نصف عبد مشترك ثم باقيه بعد ضمانه لتمكن النقصان (٣) وقال العلامة ابن نجيم المصري قوله ان حر ونصف عبد مشترك وضمن باقيه الى ان قال لايجزى عن الكفارة اما الاول فلان نصيب صاحبه قد انتقص على ملكه لتعذر باقيه لاستدامة الرق فيه ثم يتحول اليه بالضمان ومثله يمنع الكفارة كالتدبير الخ (٤)

﴿ اعتاق العبد بكلامين ﴾

قال العلامة المرغيناني وان اعتق نصف عبده عن كفارته ثم اعتق باقيه عنها جاز لانه اعتقه بكلامين والنقصان متمكن على ملكه بسبب الاعتاق بجهة الكفارة ومثله غير مانع كمن اضع شاة للافاحية فاصاب السكين عنها بخلاف ما تقدم لان النقصان متمكن على ملك الشريك وهذا على اصل ابي حنيفة في تجزى الاعتاق عناية اما عندهما الاعتاق لايجزئ فاعتاق النصف اعتاق الكل فلا يكون اعتاقا بكلامين (٥)

(١) فتح القدير ج ٣ ص ١٠٠ (٢) الكفاية ج ٣ ص ١٠١ (٣) الدر المختار ج ٢ ص ٢٣٠

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ١٠٣ (٥) الهداية ج ٢ ص ١٣

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة داماد افندى وكذا صاح لو حرر نصف عبده عنهاى الكفارة ثم باقيه قبل الوطىء من ظاهر منها استحسانا عند الامام (١) وقال العلامة الحصكفى واعتاق نصف عبده ثم باقيه عنها استحسانا وقال العلامة ابن عابدين قوله استحسانا الى ان قال وجه الاستحسان ان هذا النقصان من آثار العتق الاول بسبب الكفارة فى ملكه ومثله غير مانع (٢) وقال العلامة ابن الهمام بخلاف المسئلة التى بعده هذه فانه اعتق نصفه ثم نصفه بعد كون الكل على ملكه فتمكن النقصان على ملكه بسبب الاعتاق بجهة الكفارة فيجوز (٣) وقال فى الهندية اذا اعتق نصف الرقبة ثم اعتق نصفها الاخر قبل اى يجامعها جاز عن الكفارة (٤)

﴿ اذا وقع الجماع فى خلال الاعتاق ﴾

قال العلامة المرغينانى وان اعتق نصف عبده عن كفارته ثم جامع التى ظاهر منها ثم اعتق باقيه لم يجز عند ابي حنيفة لان الاعتاق يتجزى عنده وشرط الاعتاق ان يكون قبل المسيس بالنص واعتاق النصف حصل بعده وعندهما اعتاق النصف اعتاق الكل فحصل الكل قبل المسيس (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة وان اعتق نصف عبده ثم جامعها ثم اعتق باقيه لم يجزه . وقال صاحبان يجزيه لانه لما اعتق نصفه كان اعتاق الجميع فحصل الكل قبل المسيس دليل

(١) مجمع الانهرج ١ ص ٣٥٩ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٦٢٩ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ١٠٠

(٤) الهندية ج ١ ص ٥٠٩ (٥) الهداية ج ٢ ص ٣١٣

الامام لان عتق باقى العبد وقع بعد الميسيس والمأمور به هو العتق قبل الميسيس فالعتق
يجتزى عنده (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام قلنا انما يجوز لانه اعتاق رقبة كاملة قبل الميسيس
الثانى وبطل اعتاق ذلك النصف لان الشرط للحل مطلقا اعتاق كل الرقبة قبل الميسيس
ولم يوجد فتقرر الاثم بذلك الميسيس ثم لم يكن اعتبار ذلك النصف من الشرط حتى
يكفى معه عتق النصف لان المجموع حينئذ ليس قبل الميسيس فليس هو الشرط فتبقى
الحرمة بعد المجموع كما كانت الى ان يوجد الشرط وهو عتق مجموع بجميع
رقبة (٢) وقال العلامة الحصكفى ونصف عبده عن تكفيره ثم باقيه بعد وطاء من
ظاهر منها للامربه قبل التماس وقال العلامة ابن عابدين قوله للامربه قبل التماس فالشرط
للحل مطلقا اعتاق كل الرقبة قبل التماس ولم يوجد فتقرر الاثم بذلك الوطاء ثم لم يمكن
اعتبار ذلك النصف من الشرط حتى يكفى معه عتق النصف الباقي لان المجموع
حينئذ ليس قبل التماس بل بعضه قبله وبعضه بعده فليس هو الشرط فتبقى
الحرمة بعد المجموع كما كانت (٣) وهكذا فى البحر (٤)

﴿ الجماع فى خلال الشهرين ﴾

قال العلامة المرغينانى فان جامع التى ظاهر منها فى خلال الشهرين
لبلا عامدا او نهارا ناسيا استأنف الصوم عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يستأنف لانه
لا يمنع التتابع اذ لا يفسد به الصوم وهو الشرط وان كان تقديمه على الميسيس

(١) مجمع الانهر ج ١ ص ٥٩ (٢) فتح القدير ج ٢ ص ١٠١ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٦٣٠ (٤) البحر الرائق ج ٢ ص ١٠٣

شرطاً في ما ذهبنا إليه تقديم البعض وفيما قلتم تأخير الكل عنه. ولهما إى للطرفين أن الشرط فى الصوم أن يكون قبل المسيس وأن يكون حالياً عنه ضرورة بالنص وهذا الشرط يعدم به فيستأنف (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو يوسف أن جامع ليلاً عامداً أو نهاراً ناسياً لم يستأنف لأن ذلك لا يمنع التتابع حتى لا يفسد به الصوم (٢) قال أبو حنيفة ومحمد لو جامع امرأته التى ظاهر منها بالنهار ناسياً وبالليل عامداً أو ناسياً فإنه يستقبل الصوم (٣) دليل الطرفين أن النص شرط كونه قبل المسيس وأنه يعدم المسيس فيستأنف.

﴿ القول الراجع ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة داماد أفندى. والصحيح قولهما إى الطرفين لأن المأمورية صيام شهرين متتابعين لا مسيس فيهما (٤) وقال العلامة ابن نجيم قوله فان وطئ فيهما ليلاً أو يوماً ناسياً أو أفطر استأنف الصوم إى وطئ المظاهر منها عند أبى حنيفة ومحمد إى أن قال والصحيح قولهما (٥) وقال العلامة الحصكفى أو بغيره أو وطئها إى والمظاهر منها أو مالاً أو وطئ غيرهما أو طأ غير مفطر إى أن قال فيهما إى الشهرين مطلقاً ليلاً أو نهاراً عامداً أو ناسياً كما فى المختار وغيره وقال العلامة ابن عابد بن قوله وغيره كالبدائع والتحفة وغاية البيان (٦) وقال فى الهندية لو جامع امرأته التى ظاهر منها بالنهار ناسياً وبالليل عامداً أو ناسياً فإنه يستقبل الصوم عند أبى حنيفة ومحمد إى

(١) الهداية ج ٢ ص ٣١٣ (٢) الاختيار ج ٣ ص ١٦٥ (٣) الهندية ج ١ ص ٥١٢

(٤) مجمع الأنهر ج ١ ص ٣٦٠ (٥) البحر الرائق ج ٣ ص ١٠٦ (٦) المختار ج ٢ ص ٢٣١

ان قال كذا في شرح الطحاوى (١)

﴿ اذا اطعم عن ظهارين ستين مسكينا ﴾

قال العلامة الميرغينانى واذا اطعم عن ظهارين ستين مسكينا لكل مسكين صاعا من بر لم يجره الا عن واحد منهما عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد بن جزيه عنهما وان اطعم ذلك عن افطار وظهار اجزاه عنهما بالا جماع (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة وابو يوسف وان اطعم ستين مسكينا كل مسكين صاعا من بر عن كفارتين لم يجره الا عن واحد وقال محمد بن جزيه عنهما وهذا لان بالمودى وفاء بهما والمصروف اليه محل لهما فيقع عنهما كما لو اختلف السبب او فرق في الدفع. دليل الشيخين ان النية في الجنس الواحد لغو وفي الجنسين معتبرة واذا لغت النية والمودى يصلح كفارة واحدة لان نصف الصاع ادنى المقادير فيمنع النقصان دون الزيادة فيقع عنها كما اذا نوى اصل الكفارة بخلاف ما اذا فرق في الدفع لانه في الدفعة الثانية في حكم مسكين اخر هذا جواب او فرق في الدفع حاصله ان قياسه على هذا غير صحيح ووجه يظهر عن المتن (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين قال العلامة الحصكفى اطعم ستين مسكينا كلا صاعا بدفعة واحدة عن ظهارين كما مر صرح عن واحد كذا في نسخ الشرح ونسخ المتن لم يصح عنهما وقال العلامة ابن عابدين قوله صح عن واحد لان النقصان عن العدد لا يجوز قال الواجب في

(١) الهندية ج ١ ص ٥١٢ (٢) الهداية ج ٢ ص ٣١٦ (٣) البناية ج ٥ ص ٣٦٠

الظهارين اطعام مائة وعشرين فلا يجوز صرف الواجب الى الاقل كما لو اطعم ثلاثين مسكيناً كل واحد صاعاً فإنه لا يكفي عن ظهار واحد (١) وقال العلامة اكمل الدين البابر تى ولهما ان النية في الجنس الواحد لغو لان النية للتمييز بين الاجناس المختلفة والفرض عدمها فلغت النية واذا لغت والمودى يصلح كفارة واحدة لان نصف الصاع ادنى المقادير والمقادير تمنع النقصان دون الزيادة فيقع عنها كما اذا نوى اصل الكفارة فإنه يقع عن واحداهما بالاتفاق (٢) وقال في الهندية لو اطعم ستين مسكيناً كل مسكين صاعاً من بر عن ظهارين في امرأة او امرأتين لم يجز الا عن احدهما عند ابى حنيفة وابى يوسف كذا في الكافي (٣) وهكذا في البحر (٤)

﴿ باب اللعان ﴾

﴿ حكم الفرقة في اللعان ﴾

قال العلامة المرغيناني وتكون الفرقة تطليقة بائنة عند ابى حنيفة ومحمد لان فعل القاضي انتسب اليه كما في العنين وهو خاطب اذا كذب نفسه عندهما اي الطرفين وقال ابو يوسف هو تحريم مؤبد لقوله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان ابدانص على التايد ولهما اي دليل الطرفين ان الاكذاب رجوع والشهادة بعد الرجوع لاحكم لها ولا يجتمعان مادام متلاعنين ولم يبق التلاعن ولا حكمه بعد الاكذاب فيجتمعان (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال الامام ابو حنيفة ومحمد فاذا التعانق الحاكم بينهما فاذا فرق بينهما كانت تطليقة

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٦٣٣ (٢) العناية ج ٣ ص ١٠٨ (٣) الهندي ج ١ ص ٥١٣

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ١١٠ (٥) الهندي ج ٢ ص ١٨

بأنه لأنه كفل الزوج كما في الجب والعنة وقال أبو يوسف هو تحريم مؤبد وثمرته إذا كذب نفسه حده القاضي وعاد خا طبا وعنده لا لقوله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان أبدا. دليل الطرفين أنه إذا كذب نفسه لم يصر متلاعنين ولا يبقى حكمه ولما أوجب عليه الحد بالكذب ولأن اللعان شهادة وهي تبطل بتكذيب الشاهد نفسه فلم يبق امتلاعنين لا حقيقة ولا حكما فلم يتناولهما النص (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام ولا يجتمعان مادام متلاعنين ولم يبق التلاعن ولا حكمه يعني أن الحكم في هذه القضية بعدم الاجتماع بشرط وصفية الموضوع فهي القضية المسماة بالمشروطة ولم يبقيا بمجرد الفراغ من اللعان متلاعنين فلم يبق اللعان حقيقة ولا حكما بالكذب لنفسه لثبوت النسب أن كان القذف بنفى الولد ولزوم الحد وحكمه عدمه فقد انتفت اللوازم الشرعية وذلك يستلزم انتفاء ملزومها شرعا فينتفى الحكم المذكور وهو عدم حل الاجتماع فثبت نقيضه (٢) وقال العلامة قاضي خان ومادام المتلاعنان على اللعان ليس له أن يتزوجها فإن كذب المتلاعن نفسه بعد اللعان كان له أن يتزوجها في قول أبي حنيفة ومحمد (٣) وقال في الهندية قال أبو حنيفة ومحمد الفرقة الواقعة في اللعان فرقة بتطبيقه بانه فيزول ملك النكاح وتثبت حرمة الاجتماع والتزوج مادام على حالة اللعان كذا في البدائع (٤) وقال العلامة محمد إبراهيم الحلبي وهو إمام التفريق طلبة بانه على الصحيح فيجب العدة مع

(١) الاختيار ج ٢ ص ١٦٩ (٢) فتح القدير ج ٢ ص ١٢١ (٣) الخانية ج ٢ ص ٢٦٩ (٤) الهندية ج ١ ص ٥١٦

النفقة والسكنى وهذا عند الطرفين (١) وهكذا في البحر (٢)

﴿ تذكرة نفى الولد في اللعان ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قد فها بالزنى ونفى الولد ذكر في اللعان الامرين ثم ينفي القاضي نسب الولد ويلحقه بامه لما روى ان النبي ﷺ نفى ولداً امرأة هلال بن امية عن هلال والحقه بها ولان المقصود من هذا اللعان نفى الولد فيوفر عليه مقصوده فيتضمنه القضاء بالتفريق وعن ابي يوسف ان القاضي يفرق ويقول قد الزمته امه واخرجته من نسب الاب لانه ينفك عنه فلا بد من ذكره (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي يوسف قال العلامة ابن الهمام قوله لا بد من ذكره حتى لو لم يقله لا ينتفى النسب عنه قال شمس الائمة هذا صحيح (٤) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي قوله وعن ابي يوسف ان القاضي يفرق ويقول قد الزمته امه واخرجته من نسب الاب حتى لو لم يقل ذلك لا ينتفى النسب عنه وهذا صحيح (٥) وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله نفى نسبه اي لا بد ان يقول قطعت نسب هذا الولد عنه بعدما قال فرقت بينكما كما روى عن ابي يوسف وفي المبسوط هذا هو الصحيح (٦) وهكذا في البحر (٧)

﴿ اللعان بنفى الحمل ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا قال الزوج ليس حملك مني فلا لعان وهذا قول ابي حنيفة وزفر لانه لا يتيقن بقيام الحمل فلم يصرقا ذفا وقال ابو يوسف ومحمد اللعان يجب

(١) ملتقى الابحرج ١ ص ٣٦٦ (٢) البحر الرائق ج ٣ ص ١١٤ (٣) الهداية ج ٢ ص ١١٩

(٤) فتح القدير ج ٣ ص ١٢٣ (٥) الكفاية ج ٣ ص ١٢٣ (٦) رد المحتار ج ٢ ص ٦٣٠ (٧) البحر الرائق ج ٣ ص ١١٩

ينفي الحمل اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر وهو معنى ما ذكر في الاصل لانا يتقن بقيام الحمل عنده فيتحقق القذف قلنا اذا لم يكن قذافي الحال يصير كالمعلق بالشرط فيصير كانه قال ان كان بك حمل فليس مني والقذف لا يصح تعليقه بالشرط (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة وزفر واذا قال ليس حملك مني فللعان وقال صاحبان ان ولدت لاقل من ستة اشهر من يوم القذف يجب العان لانا يتقن بقيام الحمل يومئذ (٢) دليل الامام انه يومئذ لم يتقن بقيام الحمل فلم يصرف قذفا واذا لم يكن قاذفا في الحال يصير كانه قال ان كان بك حمل فليس مني ولا يثبت حكم القذف اذا كان معلقا بالشرط.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة وزفر. قال العلامة ابن الهمام قوله وهذا قول ابي حنيفة وزفر وبه قال احمد والثوري والحسن البصري والشعبي وابن ابي ليلى وابو ثور (٣) وقال العلامة قاضي خان وان جاءت به لاقل من ستة اشهر فكذلك في قول ابي حنيفة (٤) وقال العلامة ابن نجيم قوله لا ينفي الحمل لانه لا يتقن بقيامه عند القذف لاحتمال انه انتفاخ ولو يتقن بقيامه وقته بان ولدت لاقل من ستة اشهر صار كانه قال ان كنت حاملا فحملك ليس مني والقذف لا يصح تعليقه بالشرط وهذا قول الامام (٥) وقال في الهنديه اذا قال الزوج ليس حملك مني فللعان وهذا قول ابي حنيفة وزفر الى ان قال وان جاءت لاكثر فللعان وهو الصحيح هكذا في المصنوعات وهكذا في المتن (٦)

(١) الهداية ج ٢ ص ٩٨ (٢) الاختيار ج ٣ ص ١٤٠ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٦٢٢

(٤) الحانية ج ٢ ص ٢٦٨ (٥) البحر الرائق ج ٣ ص ٢١ (٦) الهنديه ج ١ ص ٥١٨

﴿ اللعان بنفى الولد بعد الولادة ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا نفى الرجل ولدا امرأته عقيب الولادة وفي الحالة التي تقبل التهنية وتبتاع آلة الولادة صح نفية ولا عن به وان نفاه بعد ذلك لا عن ويشب النسب هذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يصح نفية في مدة النفاس (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال في الهندية قال أبو حنيفة واذا نفى الرجل ولدا امرأته عقيب الولادة وفي الحال التي يقبل التهنية ويبتاع آلة الولادة صح نفية ولا عن به وان نفاه بعد ذلك لا عن ويشب النسب ولو كان غائبا عن امرأته ولم يعلم بالولادة حتى قدم له النفي (٢) وقال صاحبان يصح نفية في مدة النفاس لان النفي يصح في مدة قصيرة ولا يصح في مدة طويلة ففصلنا بينهما بمدة النفاس لانه اثر الولادة دليل الامام انه لا معنى للتقدير لان الزمان للتأمل واحوال الناس فيه مختلفة فاعتبرنا ما يدل عليه وهو قبوله التهنية او سكوتة على التهنية او ابتياعه متاع الولادة او مضى ذلك الوقت وهو ممتنع عن النفي ولو كان غائبا ولم يعلم بالولادة ثم قدم تعتبر المدة التي ذكرناها على الاصلين (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة علاء الدين الحصكفي والصحيح قول الامام (٢) وقول العلامة ابن الهمام والمختلف فيه ان يقع اعنى النفي في زمان التهنية عادة وابتياح آلة الولادة عند ابي حنيفة ولو وقع بعده ان كان لم يقبل تهنية لا ينتفى الى ان قال وقول لا معنى لتعيين مدة اصلا لانها للتأمل والناس مختلفون فيه والاحوال ايضا تختلف في

افادته فاعتبرنا ما يدل عليه وهو قبول التهئة وهو ذكر ما يدل على القبول مثل احسن الله (١) وقال العلامة الحصكفي نفي الولد الحي عند التهئة ومدتها سبعة ايام عادة وعند الاتباع الة الولادة صح وبعده لا لاقراره به دلالة (٢) وهكذا في البحر (٣) والهندية (٤)

﴿ باب العنين وغيره ﴾

﴿ يعتبر التاجيل بالسنة الشمسية ﴾

قال العلامة المرغيناني والخصي يوجل كما يوجل العنين لان وطيه مرجو واذا اجل العنين سنة الى ان قال وفي التاجيل تعتبر السنة القمرية هو الصحيح ويحتسب بايام الحيض وشهر رمضان لوجود ذلك في السنة ولا يحتسب بمرضه ومرضها لان السنة قد تخلو عنه (٥)

﴿ القول الراجح ﴾

هو غير ظاهر الرواية يعني انه يوجل سنة شمسية قال العلامة ابن الهمام قوله هو الصحيح صححه ايضا صاحب الوقعات احتراز اعمما اختاره شمس الائمة السرخسي وقاضيخان وظهر الدين من اعتبارها شمسية وهي رواية الحسن عن ابي حنيفة وما ضربت السنة الا للتوصل الى صلاح الطبع ورفع المانع فيجوز ان يوافق طبعه زيادة السنة الشمسية على القمرية فوجب اعتبارها (٦) وقال العلامة قاضيخان وتكلموا انه يوجل سنة قمرية او شمسية قال العلامة المعروف

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٢٦ (٢) الدر المختار ج ٢ ص ٢٣١ (٣) البحر الرائق ج ٣ ص ١٢١

(٤) الهندية ج ١ ص ٥١٩ (٥) الهداية ج ٢ ص ٣٢٢ (٦) فتح القدير ج ٣ ص ١٣٢

بخوارزمي ذكر محمد هذا في الكتاب وروى ابن سماعه عن محمد في النوادر انه
يوجله سنة شمسية بالايام وهكذا قال الامام شمس الائمة السرخسي والناطقي رجاء ان
يوافقه العلاج في الايام التي يقع التفاوت فيها بين الشمسية والقمرية (١) وقال
العلامة جلال الدين الخوارزمي واختيار شمس الائمة السرخسي في المبسوط
واختيار الامام قاضي خان والامام ظهير الدين في التاجيل انه
يقدر بسنة شمسية اخذ بالاحتياط (٢) وقال العلامة الحصكفي وقيل شمسية بالايام وهي
ازيد باحد عشر يوما قيل وبه يفتي وقال العلامة ابن عابدين قوله شمسية اختاره شمس
الائمة السرخسي وقاضي خان وظهير الدين وهي رواية الحسن عن ابي حنيفة (٣) وقال في
الهندية روى الحسن عن ابي حنيفة انه تعتبر سنة شمسية وهي تزيد على القمرية بآباد
وذهب شمس الائمة السرخسي في شرح الكافي الى رواية الحسن اخذ بالاحتياط
وكذلك صاحب التحفة وهذا هو المختار عندي كذا في غاية البيان وهو اختيار شمس
الائمة في المبسوط واختيار الامام قاضي خان والامام ظهير الدين في التاجيل انه
يقدر بسنة شمسية اخذ بالاحتياط كذا في الكفاية وعليه الفتوى كذا في الخلاصة قال في
المحيط وعليه اكثر المشائخ (٤)

﴿ حكم الخيار فيما اذا كان بالزوج جنون او مرض ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا كان بالزوج جنون او برص او جذام فلا خيار لها عند ابي
حنيفة وابي يوسف وقال محمد لها الخيار دفعا للضرر عنها كما في الجب والعنة بخلاف
جانبه لانه متمكن من دفع الضرر بالطلاق (٥)

(١) جامع ج ١ ص ٨٨ (٢) كفاية ج ٣ ص ١٣٢ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٦٢٦ (٤) هندية ج ١ ص ٥٢٣ (٥) هندية ج ٢ ص ٢٢٢

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة و ابو يوسف ولا خيار لها ان وجدت المرأة به اى بالزوج جنونا او جذاما او برصا. قال محمد لها الخيار دفع الضرر عنها كما فى الحب والعنة بخلاف جانبه لانه متمكن من دفع الضرر بالطلاق. دليل الشيخين ان الاصل عدم الخيار لما فيه من ابطال حق الزوج وانما ثبت فى الحب والعنة لانهما يخلان بالمقصود المشروع له النكاح وهذه العيوب غير مخللة به فافترقا.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة قاضى خان وان وجدت المرأة بزوجهما جنونا او جذاما او برصا قال ابو حنيفة و ابو يوسف ليس لها حق الفرقة (١) وقال العلامة ابن الهمام الحاصل انه ليس لواحد من الزوجين خيار فسخ النكاح بعيب فى الآخر كائنا من كان عند ابي حنيفة و ابي يوسف وهو قول عطاء والنخعي وعمر بن عبد العزيز الى ان قال وفى المبسوط انه مذهب على وابن مسعود وقال بعد صفحة قوله لانهما يخلان بالمقصود الى ان قال اجيب بان الوطء له جهتان جهة كونه مقصودا باعتبار القصور الذى شرع له النكاح وهو التوالد فانه لا يحصل الابن وجهة كونه ثمرة حيث يصح نكاحه الرضيع او الايسة فلو كان مقصودا لم يجز نكاح هؤلاء كما لم يجز استئجار الجحش للحمل والركوب فاعتبرنا جهة لثمرة فيما اذا كانت هذه العيوب بها ولم يثبت له خيار الفسخ جريا على الاصل (٢) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي بعد تفصيل المسئلة وانما تقل رغبتهافيه وتتأذى بالصحة والعشرة معه وذلك

غير مثبت لها الخيار كما لو وجدته سىء الخلق او مقطوع اليدين (١) وقال العلامة الحصكفي ولا يتخير احدهما اى الزوجين بعيب الاخر فاحشا كجنون و جذام وبرص ورتق وقرن وخالف الائمة الثلاثة فى الخمسة وقال العلامة ابن عابدين قوله ولا يتخير اى ليس لواحد من الزوجين خيار فسخ النكاح بعيب فى الاخر عند ابي حنيفة و ابي يوسف وهو قول عطاء والنخعي وعمر بن عبد العزيز و ابي زياد و ابي قلاب و ابي ابى لى و الاوزاعي و الثوري و الخطابي و داود الظاهري و اتباعه و فى المبسوط انه مذهب على و ابن مسعود (٢) لكن فى الهندية قال محمدان كان الجنون حادثا يؤجله سنة كالعنة ثم يخير المرأة بعد الحول اذالم يبرء وان كان مطبقا فهو كالجب وبه نأخذ كذا فى الحاوى القدسي (٣)

﴿ باب العدة ﴾

﴿ عدة المطلقة التى ورثت فى المرض ابعدا الاجلين ﴾

قال العلامة المرغيناني و اذا ورثت المطلقة فى المرض فعدتها ابعدا الاجلين وهذا عند ابي حنيفة و محمد و قال ابو يوسف ثلاث حيض ومعناه اذا كان الطلاق بائنا او ثلثا اما اذا كان رجعا فعليها عدة الوفاة بالا جماع (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة و محمد و اذا ورثت المطلقة فى المرض فعدتها ابعدا الاجلين وهذا عند الطرفين و قال ابو يوسف ثلث حيض ومعناه اذا كان الطلاق بائنا او ثلثا دليله النكاح قد انقطع قبل الموت بالطلاق ولزمها ثلث حيض وانما تجب عدة الوفاة اذا زال

.....

النكاح في الوفاة الا انه بقى في حق الارث لافى حق تغير العدة بخلاف الرجعى لان النكاح باق من كل وجه. دليل الطرفين. انه لما بقى في حق الارث يجعل باقيا في حق العدة احتياطاً فيجمع بينهما لان العدة مما يحتاط فيها فيجب ابعدا الاجلين (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة قاضي خان والمتوفى عنها زوجها قد طلقها زوجها ان كانت تراث زوجها المطلق تعتد بابعدا الاجلين. وقال العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخاري وان كان بائنا او ثلاثان كانت لا تصير عدة الوفاة فان ورثت بالفرار جمعت بين الحيض والاشهر (٢) وقال العلامة الحصكفي وفي حق امرأة الفار من الطلاق البائن ان مات وهي في العدة ابعدا الاجلين من عدة الوفاة وعدة الطلاق احتياطاً بان تتربص اربعة اشهر وعشر من وقت الموت فيها ثلاث حيض من وقت الطلاق شمنى وفيه قصور لانها لو لم ترفيها حيضات اعتد بعدها بثلاث حيض حتى لو امتد طهرها تبقى عدتها حتى تبلغ سن الایاس (٣) وهكذا في الهندية (٤)

﴿حكم العدة فيما اذا مات الصبي عن امرأة حامل﴾

قال العلامة المرغيناني واذا مات الصغير عن امرأته وبها حبل فعدتها ان تضع حملها وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف عدتها اربعة اشهر وعشر وهو قول الشافعي لان الحمل ليس بثابت النسب منه فصار كالحدث بعد الموت (٥)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

١ الخانية ج ٢ ص ٢٤٠ (٢) خلاصة الفتاوى ج ٢ ص ١١٤ (٣) الدر المختار ج ٢ ص ١٥٤

(٤) الهندية ج ١ ص ٥٣٠ (٥) الهداية ج ٢ ص ٢٢٥

قال ابو حنيفة ومحمد اذا مات الصغير عن امرأته وبها حمل فعدتها ان تضع حملها. وقال ابو يوسف عدتها اربعة اشهر وعشر. دليل الطرفين. اطلاق قوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن الآية (١) ولانها مقدرة بمدة وضع الحمل في اولات الاحمال قصرت المدة او طالت لا للتعرف عن فراغ الرحم لشرعها بالا شهر مع وجود الاقراء لكن لقضاء حق النكاح وهذا المعنى يتحقق في الصبي وان لم يكن الحمل منه بخلاف الحمل الحادث لانه وجبت العدة بالشهور فلا تتغير بحدوث الحمل وفيما فيه كما وجبت مقدرة بمدة الحمل فافترقا ولا يلزم امرأة الكبير اذا حدث لها الحمل بعد الموت لان النسب يثبت منه فكان كالقائم عند الموت حكما.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة قاضي خان صبي مات عن امرأة حامل ظهر حملها كانت عدتها بوضع الحمل استحسانا (٢) وقال العلامة ابن الهمام قوله وقال ابو يوسف عدتها اربعة اشهر وعشر وهذه رواية عن ابي يوسف اذ لم يحكم في الظاهر خلاف ولم يذكر محمد ولا جامع كلامه الحاكم وقول فخر الاسلام وهذا يعنى الاعتداد بوضع الحمل استحسانا من علمائنا يدل عليه فانما هي رواية عنه وكذا قل شمس الانمة (٣) وقال في الهندية لو مات الصبي عن امرأته فظهر بها حمل بعد موته اغتدت بالاشهر ولو مات وهي حامل تعتد بوضعها استحسانا كذا في محي السر خسي (٤) وهكذا في البحر (٥)

(١) سورة الطلاق جز ٢٨ الآية ٣ (٢) الخانية ج ٢ ص ٢٤٠ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ١٣٩

(٤) الهندية ج ١ ص ٥٣٠ (٥) البحر الرائق ج ٣ ص ١٢١

﴿حكم المهر والعدة فيما اذا تزوجها في عدتها﴾

قال العلامة المرغيناني واذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً ثم تزوجها في عدتها وطلقها قبل الدخول بها فعليه مهر كامل وعليها عدة مستقلة وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد عليه نصف المهر وعليها تمام العدة الأولى (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال أبو حنيفة وأبو يوسف وان نكح معتدته من طلاق بائن ثم طلقها قبل الدخول لزم مهر كامل وعدة مستأنفة (٢) وقال محمد عليه نصف المهر وعليها تمام العدة الأولى دليله لان هذا طلاق قبل الميسر فلا يوجب كمال المهر ولا استئناف العدة واكمال العدة الأولى انما يجب بالطلاق الأول الا انه لم يظهر حالة الزوج الثاني فاذا ارتفع بالطلاق الثاني ظهر حكمه كمال المهر واشترى ام ولده ثم اعتقها (٣) دليل الشيخين لانها مقبوضة في يده حقيقة بالوطية الأولى وقد بقي اثره وهو العدة فاذا جدد النكاح وهي مقبوضة ناب ذلك القبض عن القبض المستحق في هذا النكاح كالغاصب يشتري المغصوب الذي في يده يصير قابضاً بمجرد العقد فوضح بهذا انه طلاق بعد الدخول.

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة الحصكفي نكح نكاحاً صحيحاً معتدته ولو من فاسد وطلقها قبل الوطء ولو حكماً وجب عليه مهر تام وعليها عدة مبتدأة لانها مقبوضة في يده بالوطء الأول لبقاء اثره وهو العدة. وقال العلامة ابن عابدين قوله لانها مقبوضة في

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٢٦ (٢) مجمع الانهر ج ١ ص ٣٤٨ (٣) البنائة ج ٥ ص ٣٣٠

يده اى فينوب عن القبض المستحق بالعقد الثانى كالفاسب اذا اشترى المغصوب الذى
 فى يده يصير قابضاً بمجرد العقد فكان طلاقاً بعد الدخول لا يقال الطلاق بعد الدخول
 يملك به الرجعة ولا رجعة له هنا لانه لا يلزم من اقامته مقام الوطء فى العقد الثانى فى حق
 المهر والعدة ان يقوم مقامه فى حق الرجعة كالخلوة اقيمت مقام الوطء فى حقهما ولم تقم
 مقام ملك الرجعة وتماهه فى المنح قلت وايضاً فان الطلاق الاول بائن كما صرح حوايه
 فكيف يملك الرجعة فى عدته وان كان الثانى رجعياً (١) وقال العلامة ابن نجيم قوله
 ولو نكح معتدته وطلقها قبل الوطء وجب مهر تام وعدة مبتدأة وهذا عندهما (٢) وقال
 العلامة اكمل الدين البابر تى واذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً قال فى النهاية هذه من
 المسائل المعروفة التى ذكرها فى التتمة والذخيرة وغيرهما وهى كلها مبنية على اصل
 واحد وهو ان الدخول فى النكاح الاول هل يكون دخولاً فى النكاح الثانى
 اولا فعند محمد لا يكون وعندهما يكون وصورة المسئلة المذكورة فى الكتاب ظاهرة (٣)

﴿ فصل فى الحداد ﴾

﴿ حكم العدة فيما اذا طلقها فى الحيض ﴾

قال العلامة المرغينانى وان كانت مسيرة ثلاثة ايام ان شئت رجعت وان شئت مضت
 سواء كان معها ولي او لم يكن الى ان قال الا ان يكون طلقها او مات عنها زوجها فى
 مصر فانه لا تخرج حتى تعتد ثم تخرج ان كان لها محرم وهذا عند ابى حنيفة. وقال
 ابو يوسف ومحمد ان كان معها محرم فلا بأس بان تخرج من المصر قبل ان تعتد (٤)

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٢٢٦ (٢) البحر الرائق ج ٣ ص ١٣٨ (٣) العناية ج ٤ ص ١٥٦ (٤) الهداية ج ٢ ص ٣٣٠

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة وان كان ذلك اى الطلاق او الموت فى مصر لا تخرج منه مالم تعتدتم تخرج ان كان لها محرم. وقال صاحبان ان كان معها محرم فلا بأس به بان تخرج من المصر قبل ان تعتد. دليل صاحبين ان نفس الخروج مباح دفعا لاذى الغربية ووحشة الوحدة وهذا عذر وانما الحرمة للسفر وقد ارتفعت بالمحرم. دليل ابى حنيفة ان العدة تمنع من الخروج من عدم المحرم فان للمرأة ان تخرج الى مادون السفر بغير محرم وليس للمعتدة ذلك فلما حرم عليها الخروج الى السفر بغير المحرم ففى العدة اولى.

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابى حنيفة. قال العلامة ابن الهمام فان كان معها محرم لم تخرج عند ابى حنيفة فى العدة وقال تخرج وهو قول ابى حنيفة اولا وقوله الاخر اظهر (١) وقال العلامة الحصكفى او كانت فى مصر او قرية تصلح للاقامة تعتد ثمة ان لم تجد محرما اتفقا وكذا ان وجدت عند الامام (٢) وقال فى الهندية وان كان معها محرم لم تخرج عند ابى حنيفة وقال تخرج وهو قول ابى حنيفة اولا وقوله الاخر اظهر (٣) وهكذا فى البحر (٤) قال استاذنا المفتى غلام قادر النعمانى. والانسب ان يفتى بقول صاحبين وذلك لفساد الزمان لان العدة فى السفر بغير محرم لا تخلو عن مفسدة لان الفساق اليوم اذا اطلعوا على امرأة ليس معها محرم لا يتركوها الا وهم يزنون معها.

﴿باب ثبوت النسب﴾

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٢٩٩ (٢) الدر المختار ج ٢ ص ٢٤٦ (٣) الهندية ج ١ ص ٥٣٦ (٤) البحر الرائق ج ٣ ص ١٥٥

﴿ حكم النسب فيما اذا جاءت الصغيرة بولد ﴾

قال العلامة المرغيناني فان كانت المبتوتة صغيرة يجمع مثلها فجاءت بولد تسعة اشهر لم يلزمه حتى تاتي به لاقل من تسعة اشهر عند ابي حنيفة ومحمد. وقال ابو يوسف يثبت النسب منه الى سنتين (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ومحمد وان كانت المبانة مراهقة فان اتت بالولد لاقل من تسعة اشهر يثبت نسبه والا فلا. قال ابو يوسف يثبت النسب منه الى سنتين دليله لانها معتدة يحتمل ان تكون حاملا ولم تقرب بالنقضاء العدة فاشبهت الكبيرة. دليل الطرفين ان لانقضاء عدتها جهة معينة وهو الاشهر فبمضيها يحكم الشرع بالانقضاء وهو في الدلالة فوق اقرارها لانه لا يحتمل الخلاف والاقرار يحتمله وان كانت مطلقة طلاقا رجعياف كذلك الجواب عندهما.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام وجه قولهما وهو الفرق ان لانقضاء عدة الصغيرة جهة واحدة في الشرع فبمضيها يحكم الشرع بالانقضاء وهو في الدلالة فوق اقرارها بالانقضاء لانه لا يحتمل الخلاف وعدم المطابقة بخلاف اقرارها فغاية الامر ان يجعل انقضائها بمنزلة اقرارها الى ان قال فلزم ان لا يثبت حتى تاتي به لاقل من تسعة اشهر (٢) وقال العلامة الحصكفي ويثبت النسب ولد المطلقة ولو رجعا المراهقة والمدخول بها وكذا غير المدخولة ان ولدت لاقل من

الاقل غير المقررة بانقضاء عدتها وكذا المقررة ان ولدت لذلك من وقت الاقرار اذا لم تدع
 حبالا فلو ادعتة فكبالغة لاقل من تسعة اشهر مذ طلقها لكون العلوق في العدة والا لا لكونه
 بعدها الخ وقال العلامة ابن عابدين قوله الا لا اي وان لم يكن لاقل بل ولدت
 لتسعة اشهر فاكثر فانه لا يثبت نسبه لانه حمل حادث بعد العدة (١) وهكذا في
 الهندية (٢) والبحر (٣)

﴿ثبوت نسب ولد المعتدة﴾

قال العلامة المرغيناني واذا ولدت المعتدة ولد الم يثبت نسبه عندها بي حنيفة الا ان
 يشهد بولادتها رجلا ن او رجلا او امرأتان الا ان يكون هناك حبل ظاهر او اعتراف من قبل
 الزوج فثبت النسب من غير شهادة وقال ابو يوسف ومحمد يثبت في الجميع
 بشهادة امرأة واحدة (٤)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة ولا يثبت نسب ولد المعتدة الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او حبل
 ظاهر او اعتراف الزوج او تصديق الورثة (٥) وقال صاحبان يثبت
 بشهادة امرأة واحدة دليلهما لان الفراش قائم بقيام العدة وهو ملزم للنسب والحاجة الى
 تعيين الولد انه منها فيتعين بشهادتها كما في حال قيام النكاح دليل ابي حنيفة ان
 العدة تنقضي باقرارها بوضع الحمل والمنقضي ليس بحجة فمست الحاجة الى اثبات
 النسب ابتداء فيشترط كمال الحجة بخلاف ما اذا كان ظهر الحبل او صدر الاعتراف من

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٦٤٩ (٢) الهندية ج ١ ص ٥٣٤ (٣) البحر الرائق ج ٣ ص ١٥٩

(٤) الهندية ج ٢ ص ٣٣٢ (٥) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ١٨٠

الزوج لان النسب ثابت قبل الولادة والتعين يثبت بشهادتها.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة قاضي خان وان جحدت الورثة الولادة لا يثبت الولادة ولا النسب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين في قول ابي حنيفة (١) وقال العلامة الحصكفي ويثبت نسب ولد المعتدة بموت او طلاق ان جحدت ولادتها بحجة تامة واكتفيا بالقابلة قيل وبرجل او حبل ظاهر الى ان قال او اقرار الزوج به بالحبل وقال العلامة ابن عابدين قوله بحجة تامة متعلق يثبت اي بشهادة رجلين او رجل وامرأتين الى ان قال قوله قيل وبرجل اي على قولهما وعبر عنه بقيل تبعاً للفتح وغيره اشارة الى ضعفه (٢) وقال في الهندية وان كانت معتدة من طلاق بائن او من وفاة فجاءت بولد الى سنتين فانكر الزوج الولادة والورثة بعد وفاته الى ان قال لا يثبت النسب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين في قول ابي حنيفة (٣) وهكذا في البحر (٤)

﴿ حكم الطلاق فيما اذا علق طلاقها بالولادة ﴾

قال العلامة المرغيناني وان قال لامرأته اذا ولدت ولدا فانت طالق فشهدت امرأة على الولادة لم تطلق عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد تطلق (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ولو قال لها ان ولدت فانت طالق فشهدت امرأة على الولادة لم تطلق. وقال صاحبان تطلق لقوله عليه السلام شهادة النساء جائزة فيما لا يطلع عليه الرجال فكانت

(١) الخانية ج ٢ ص ٢٤٣ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٢٨٠ (٣) الهندية ج ١ ص ٥٣٨

(٤) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٠١ (٥) الهداية ج ٢ ص ٣٣٣، ٣٣٢

شهادتها حجة في الولادة فتكون حجة فيما يتنى عليه وهو الطلاق. دليل ابي حنيفة انها ادعت على زوجها الحنث فلا يثبت الا ببينة كاملة وشهادتها ضرورية في الولادة فلا تعدى الى الطلاق لانه ينفك عنها (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة ابن الهمام ولا يبي حنيفة انها ادعت الحنث وزوال ملكه الثابت فلا بد من حجة تامة وشهادة المرأة الواحدة ليست حجة كذلك الا في موضع الضرورة (٢) وقال العلامة اكمل الدين البابر تى. وانما دعواها حنثه في يمينه والحنث ليس من ضرورات الولادة فلا يثبت الا بحجة كاملة (٣) وقال في الهندية ولو قال لامرأته اذا ولدت فانت طالق فقالت ولدت وكذبها الزوج ولم يكن الزوج اقربا بالحبل وكان الحبل ظاهرا وشهدت القابلة على الولادة عند ابي حنيفة لا يقضى بشهادة القابلة الى ان قال كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان في باب ما يثبت به النسب وما لا يثبت (٤) وقال العلامة حسن بن عمار الشرنبلالية منها اذا قال ان ولدت ولدا فانت طالق وكذبها الزوج في القياس ان لا تصدق ولا يقع الطلاق واخذوا فيها بالقياس (٥)

﴿ حكم الطلاق فيما اذا علق بولادتها وقد اقربا بالحبل ﴾

قال العلامة المرغيناني وان كان الزوج قد اقربا بالحبل طلقت من غير شهادة عند ابي حنيفة. وعندهما تشترط شهادة القابلة لانه لا بد من حجة لدعواها الحنث وشهادتها حجة فيه على ما بينا وله اى لا يبي حنيفة ان الاقرار بالحبل اقرار بما يقضى اليه

(١) الاختيار ج ٣ ص ١٨٠ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ١٨٠ (٣) العناية ج ٣ ص ١٤٩

(٤) الهندية ج ١ ص ٣٢٣ (٥) مراقى الفلاح ص ٢٦٤

وهو الولادة ولأنه أقرب كونها موثمة فيقبل قولها في رد الأمانة (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو حنيفة وإن اعترف بالحبل تطلق بمجرد قولها وقال صاحبان لأبدمن شهادة امرأة تشهد بالولادة لأنها ادعت فلا بد من حجة (٢) دليل أبي حنيفة أنه أقرب بالحبل فيكون إقرارها بالولادة لأنه يفضي إليه ولأنه أقرب كونها مينة فيقبل قولها في رد الأمانة.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبي حنيفة. قال العلامة ابن الهمام وله أن الإقرار بالحبل إقرار بما يفضي إليه وهو الولادة للعلم بأن الحبل يلد بعده ولأنه أقرب بانها مؤتمنة في أخبارها بالولادة حيث أقرب بانها حامل فيقبل قولها في رد الأمانة (٣) وهكذا في الكفاية (٤) وقال العلامة الحصكفي ولو أقر المعلق مع ذلك بالحبل أو كان ظاهر اطلقت بالولادة بلا شهادة لإقراره بذلك وقال العلامة ابن عابدين قوله بلا شهادة أي أصلاً وعندهما تشترط شهادة القابلة بحر قوله لإقراره بذلك أي حكماً لأن إقراره بالحبل إقرار بما يفضي إليه وهو الولادة (٥) وقال العلامة ابن نجيم قوله وإن كان أقرب بالحبل طلقت بلا شهادة أي بلا شهادة أحداً أصلاً عند أبي حنيفة (٦)

﴿ باب حضانة الولد ومن أحق به ﴾

﴿ مدة حق حضانة الأم والجدة ﴾

قال العلامة المرغيناني والأم والجدة أحق بالجارية حتى تحيض لأن بعد الاستغناء تحتاج

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٣٣ (٢) الاختيار ج ٣ ص ١٨١ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ١٨٠

(٤) الكفاية ج ٣ ص ١٨٠ (٥) رد المحتار ج ٢ ص ٢٨٣ (٦) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٢٣

الى معرفة اداب النساء والمرأة على ذلك اقدر وبعد البلوغ تحتاج الى التحصين والحفظ والاب فيه اقوى واهدى وعن محمد انها تدفع الى الاب اذا بلغت حد الشهوة لتحقق الحاجة الى الصيانة ومن سوى الام والجدة احق بالجارية حتى تبلغ حد اشتهاى وفي الجامع الصغير حتى تستغنى لانها لا تقدر على استخدامهما ولهذا لا تواجرها للخدمة فلا يحصل المقصود بخلاف الام والجدة لقدرتهما عليه شرعا (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول محمد قال العلامة ابن الهمام قوله وعن محمد انها تدفع الى الاب اذا بلغت حد الشهوة وهى رواية هشام عنه وفي غياث المغتنى الاعتماد على رواية هشام عن محمد لفساد الزمان (٢) وهكذا فى الكفاية. وقال العلامة ابن نجيم وعن محمد انها تدفع الى الاب اذا بلغت حد الشهوة لتحقق الحاجة الى الصيانة قال فى النقاية وهو المعتبر لفساد الزمان وفي نفقات الخصاف وعن ابى يوسف مثله وفي التبيين وبه يفتى فى زماننا لكثرة الفساد الى ان قال واختلف فى حد الشهوة فقدره ابو الليث بتسع سنين وعليه الفتوى (٣) وقال العلامة الحصكفى عن محمد ان الحكم فى الام والجدة كذلك وبه يفتى لكثرة الفساد ذيلعى وقال العلامة ابن عابدين قوله وبه يفتى قال فى البحر بعد نقل تصحيحه والحاصل ان الفتوى على خلاف ظاهر الرواية (٤) وقال العلامة عثمان بن على الزيلعى وفي نوادر هشام عن محمد اذا بلغت حد الشهوة فالاب احق بها وهذا صحيح لما ذكرنا من الحاجة الى الصيانة وبه يفتى فى زماننا لكثرة الفساد

(١) الهنديه ج ٢ ص ٢٣٥ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ١٨٨ (٣) البحر الرائق ج ٢ ص ١٤٠ (٤) رد المحتار ج ٢ ص ٢٩٢

الى ان قال وقدره ابو الليث بتسع سنين وعليه الفتوى (١) وهكذا في المجموع
الانهر (٢) والهندية (٣)

﴿ باب النفقة ﴾

﴿ نفقة الزوجة على الزوج وقت المرض ﴾

قال العلامة المرغيناني وان مرضت في منزل الزوج فلها النفقة والقياس ان
لانفقة لها اذا كان مرضا يمنع من الجماع لفوات الاحتباس للاستمتاع وجه الاستحسان
ان الاحتباس قائم فانه يستأنس بها ويمسها وتحفظ البيت والمانع بعارض فانه
الحيض (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وعن ابي يوسف انها اذا سلمت نفسها ثم مرضت تجب النفقة لتحقق التسليم ولو مرضت
ثم سلمت لا تجب لان التسليم لم يصح قالوا هذا حسن وفي لفظ الكتاب ما يشير اليه.

﴿ القول الراجح ﴾

هو ظاهر الرواية. قال العلامة ابن الهمام ورواية عن ابي يوسف وليس الفتوى عليه
ظاهر الرواية وهو الاصح تعليقها بالعقد الصحيح الى ان قال والمختار وجوب النفقة لتحقق
الاحتباس لاستيفاء ما هو من مقاصد النكاح من الاستئناس والاستمتاع بالدواعي
وهو ظاهر الرواية قال في الاصل نفقة المرأة واجبة على الزوج وان مرضت او جنت
او اصابها بلاء يمنع عن الجماع او كبر حتى لا يستطيع جماعها (٥) وقال

(١) تبين الحقائق ج ٣ ص ٢٩ (٢) مجمع الانهر ج ١ ص ٩٠ (٣) الهندية ج ١ ص ٥٢٣

(٤) الهداية ج ٢ ص ٣٣٩ (٥) فتح القدير ج ٢ ص ١٩٩

العلامة الحصكفي أو مرضت في بيت الزوج فان لها النفقة استحقاقا لقيام الاحتباس وكذا لو مرضت ثم اليه نقلت او في منزلها بقيت ولنفسها ما منعت وعليه الفتوى كما حرره في الفتح وقال العلامة ابن عابدين قوله وكذا لو مرضت النخ الى ان قال لكن حقق في الفتح ان هذا مبني على قول البعض من اشتراط التسليم لوجوب النفقة وقد علمت انه خلاف المفتي به من تعلقها بالعقد الصحيح لا بالتسليم فالمختار وجوب النفقة لقيام الاحتباس (١) وقال العلامة ابن نجيم وحاصله ان المنقول في ظاهر الرواية وجوب النفقة للمريضة سواء كان قبل النقلة او بعدها وسواء كان يمكنه جماعها او لا كان معها زوجها او لا حيث لم تمنع نفسها كما صرح به في البدائع والخلاصة والذخيرة وغاية البيان معزيا الى كافي الحاكم والمبسوط والشامل وشرح الطحاوي فكان هو المذهب وصححه في فتح القدير وقال ان الفتوى عليه وذكر ان القائلين بعدمه عرعره على اشتراط التسليم حقيقة وهو مروي عن ابي يوسف وليس هو المختار (٢) وقال العلامة داماد افندي ذكر ان ما استحسنه في الهداية مختار بعضهم وليس الفتوى عليه بل ظاهر الرواية وهي الاصح (٣) وهكذا في الهندية (٤)

﴿ من حقوق الزوجية نفقة خادم او خادمين لها ﴾

قال العلامة المرغيناني وتفرض على الزوج اذا كان مؤسرا نفقة خادمها الى ان قال ووجهه ان كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها اذ لا بد لها منه ولا تفرض لاكثر من نفقة خادم واحد وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف تفرض نفقة الخادمين (٥)

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٤٠١ (٢) البحر الرائق ج ٢ ص ١٨٣ (٣) مجمع الانهر ج ١ ص ٢٩٨

(٤) الهندية ج ١ ص ٥٢٦ (٥) الهداية ج ٢ ص ٣٣٩

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ومحمد وي فرض لهانفقة خادم واحد وقال ابو يوسف يفرض لخادمين لانها تحتاج الى احدهما لمصالح البيت والى الاخر لمصالح الخارج دليل الطرفين ان الواحد يقوم بالامرين فلا ضرورة الى اثنين ولانه لو تولى كفايتها بنفسه كان كافيا فكذا اذا اقام الواحد مقام نفسه.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي يوسف. قال العلامة ابن الهمام قوله وقال ابو يوسف تفرض لخادمين وهكذا ذكر في فتاوى اهل سمرقند ووجه الدفع ظاهر من الكتاب الى ان قال وعن ابي يوسف في رواية اخرى اذا كانت فائقة في الغنى زفت اليه مع خدم كثير استحققت نفقة الكرم عليه وهي رواية هشام عن محمد واختارها الطحاوي (١) وقال العلامة الحصكفي وفي السراجية وي فرض عليه نفقة خادمها وان كانت من الاشراف فرض نفقة خادمين وعن الفتوى وقال العلامة ابن عابدين وفي الظهيرية والولو اجية المرأة اذا كانت من بنات الاشراف ولها خدم يجبر الزوج على نفقة الخادمين اهـ فالحاصل ان المتكلم لا يقتصر على واحد مطلقا والمأخوذ به عند المشائخ قول ابي يوسف (٢) وقال العلامة نجيم وفي الظهيرية والولو اجية المرأة اذا كانت من بنات الاشراف ولها خدم يجبر الزوج على نفقة خادمين اهـ فالحاصل ان المذهب لا يقتصر على واحد مطلقا والمأخوذ به عند المشائخ قول ابي يوسف (٣)

.....

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٢٠١ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ١٢٤ (٣) البحر الرائق ج ٣ ص ١٨٣

﴿ حكم نفقة المعجل بعد الموت والطلاق ﴾

قال العلامة المرغيناني وان اسلفها نفقة السنة اى عجلها ثم مات لم يسترجع منها بشيء وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد يحتسب لها نفقة ماضى ومابقى للزوج وهو قول الشافعى وعلى هذا الخلاف الكسوة (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة وابو يوسف ولو عجل الزوج او ابوه لها النفقة او الكسوة لمدة ثم مات احدهما قبل تمامها فلا رجوع عليها اى لا يسترد شىء منها. وقال محمد يحتسب لها نفقة ماضى ومابقى للزوج. دليله لانها استعجلت عوضا عما تستحقه عليه بالاحتباس وقد بطل الاستحقاق بالموت فيبطل العوض بقدره كرزق القاضى وعطاء المقاتلة. دليل الشيخين انه صلة وقد اتصل به القبض ولا رجوع فى الصلات بعد الموت لانتهاء حكمها كما فى الهبة ولهذا لو هلكت من غير استهلاك لا يسترد شىء منها بالاجماع.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن الهمام والفتوى على قولهما الخ (٢) وقال العلامة الحصكفى ولا ترد النفقة والكسوة المعجلة بموت او طلاق عجلها الزوج او ابوه ولو قائمة به يفتى وقال العلامة ابن عابدين قوله عجلها الزوج او ابوه لمافى الولوالجية وغيرها ابو الزوج اذا دفع نفقة امرأة ابنه مائة ثم طلقها الزوج ليس للاب ان يسترد ما دفع لانه لو اعطاءها الزوج والمسئلة بحالها لم يكن له ذلك عند ابى يوسف

وعليه الفتوى (١) وقال العلامة قاضي خان رجل خاصته المرأة الى القاضي في النفقة فقال
 اب الزوج اذا اعطيك النفقة فاعطاها مائة درهم ثم طلقها الزوج لم يكن لاب ان
 يسترد منها ما اعطاها الى ان قال ولو عجل الابن النفقة ثم طلقها لم يكن له ان
 يسترد منها ما عجل (٢) وقال العلامة ابن نجيم قوله لا ترد المعجلة اي
 لا ترد النفقة المعجلة بموت احدهما ونحوه بان عجل لها نفقة شهر الى ان قال والفتوى على
 قولهما وجعله الولو الجي واصحاب الفتاوى قول ابي يوسف قالوا والفتوى عليه (٣) وقال
 العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخاري ولو عجل نفقة ست اشهر ثم ماتت لم يسترد الزوج
 شيئا من ذلك كما في الرجوع في الهبة ينقطع بالموت وهذا عند ابي حنيفة وابي
 يوسف الى ان قال وكذلك لو اعطاها اب الزوج مائة درهم للنفقة ولو هلك في
 يدها لا يسترد بالاجماع والفتوى على قول ابي يوسف (٤) قال استاذنا المفتي غلام
 قادر النعماني لا يستبرء الزوج شيئا من ذلك لان النفقة صلة ولا رجوع في الصلاة
 بعد الموت كما في الهبة وليست باجرة التي تحتسب بالايام والشهور.

﴿ نفقة زوجة الغائب في ماله ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا غاب الرجل وله مال في يد رجل يعترف به وبالنزوجة فترض
 القاضي في ذلك المال نفقة زوجة الغائب وولده الصغار والديه وكذا اذا علم القاضي
 ذلك ولم يعترف به الى ان قال وكذا اذا كان المال في يده مضاربة وكذا الجواب في
 الدين وهذا كله اذا كان المال من جنس حقها دراهم او دينار او طعاما او كسوة من جنس
 حقها اما اذا كان من خلاف جنسه لا تترض النفقة فيه لانه يحتاج الى البيع ولا يباع مال

.....

(١) رد المحتار ج ٢ ص ١٤١ (٢) الخانية ج ١ ص ٩٨ (٣) البحر الرائق ج ٢ ص ١٩١

(٤) خلاصة الفتاوى ج ٢ ص ٥٤

الغائب بالاتفاق (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

اما عند ابي حنيفة فلانه لا يباع على الحاضر وكذا على الغائب واما عندهما فلانه ان كان يقضى على الحاضر لانه يعرف امتناعه لا يقضى على الغائب لانه لا يعرف امتناعه.

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة قاضي خان ولا يبيع القاضي عروضه وفي النفقة والدين في قول ابي حنيفة وقال في موضع اخر ولا يباع على الزوج الحاضر عروضه في الدين والنفقة في قول ابي حنيفة لان ذلك حجر وهو لا يرى الحجر (٢) وقال العلامة ابن الهمام لا يبيع عليه القاضي بل يأمره ان يبيع هو ويقضى فان لم يفعل حبسه ابد حتى يبيع لان البيع عليه حجر عليه ولا يحجر على العاقل البالغ (٣) وقال العلامة اكمل الدين البابر تى اما عند ابي حنيفة فلانه لا يباع على الحاضر لان البيع عليه انما يكون بطريق الحجر والحجر على الحر العاقل البالغ عنده غير صحيح فكذا على الغائب بل بطريق الاولى (٤) وقال العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخاري اما في العروض فالقاضي لا يأمر ببيعها عند الكل (٥) وهكذا في الهندية (٦)

﴿اخذ كفيل النفقة من الزوج الغائب﴾

قال العلامة المرغيناني وياخذ اي القاضي منها اي المرأة كفيل بالنفقة نظر للغائب لانها ربما استوفت النفقة او طلقها الزوج وانقضت عدتها فرق بين هذا وبين الميراث اذا

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٣٢ (٢) الخانية ج ١ ص ١٩٩، ٢٠٠ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٢١٠

(٤) العناية ج ٣ ص ٢١٠ (٥) خلاصة الفتاوى ج ٢ ص ٢١ (٦) الهندية ج ١ ص ٥٥٢

قسم بين ورثة حضور بالبينة ولم يقولوا لانعلم له وارثا اخر حيث لا يؤخذ منهم الكفيل (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

عند ابي حنيفة لان هناك اى فى مسئلة الميراث المكفول له مجهول وههنا معلوم وهو الزوج ويحلفه بالله ما اعطاها النفقة نظر الغائب.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي يوسف. قال العلامة ابن الهمام امرأة قالت ان زوجى يطيل الغيبة عنى فطلبت كفيلا بالنفقة قال ابو حنيفة ليس لها ذلك وقال ابو يوسف اخذ كفيلا بنفقة شهر واحد استحسننا وعليه الفتوى (٢) وقال العلامة الحصكفى ولها اخذ كفيل بنفقة شهر فاكثر خوفا من غيبته عند الثانى وبه يفتى وقال العلامة ابن عابدين قوله ولها اخذ كفيل الى ان قال ابو يوسف اخذ كفيلا بنفقة شهر واحد استحسننا وعليه الفتوى (٣) وقال العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخارى وفى الفتاوى امرأة قالت ان زوجى يريد ان يغيب عنى وطلبت كفيلا بالنفقة قال ابو حنيفة ليس لها ذلك وقال ابو يوسف اخذ كفيلا بنفقة شهر واحد استحسننا وعليه الفتوى (٤) وهكذا فى البحر (٥) والهندية (٦)

﴿ نفقة العبيد والدواب على المالك ﴾

قال العلامة المرغينانى (فصل) وعلى المولى ان ينفق على امته وعبيده فان امتنع وكان

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٢٢ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٢١٢ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٤٠٦

(٤) خلاصة الفتاوى ج ٢ ص ٦٢ (٥) البحر الرائق ج ٣ ص ١٩٤ (٦) الهندية ج ١ ص ٥٥٣

لهما كسب اكتسابا وانفقالان فيه نظر اللجانين حتى يبقى المملوك حيا ويبقى فيه ملك
المالك وان لم يكن لهما كسب بان كان عبدا زمتا او جارية لا يواجر مثلها اجبر المولى
على بيعهما بخلاف سائر الحيوانات حيث لا يجبر على الانفاق عليها لانها ليست من اهل
الاستحقاق فلا يجبر على نفقتها الا انه يؤمر به فيما بينه وبين الله تعالى لانه عليه السلام
نهى عن تعذيب الحيوان وفيه ذلك ونهى عن اضاعه المال وفيه اضاعته وعن ابي
يوسف انه يجبر والاصح ما قلنا (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي يوسف قال العلامة ابن الهمام وعن ابي يوسف انه يجبر في الحيوان وهو قول
الشافعي ومالك واحمد الى ان قال والحق ما عليه الجماعة (٢) يعنى على
اجبار النفقة وقال العلامة ابن عابد بن قوله والكمال قال والحق ما عليه الجماعة لان
غاية ما فيه ان يتصور فيه دعوى حسة فيجبره القاضي على ترك الواجب ولا بدع فيه
واقره في البحر والنهر والمنح (٣) وقال العلامة ابن نجيم ورجح الطحاوي رواية ابي
يوسف قال وبه نأخذ (٤) وقال العلامة الحصكفي دابة مشتركة بين اثنين امتنع احدهما من
الانفاق اجبره القاضي لتلايتضرر شريكه جوهره وفيها اثر مراما بالبيع واما بالانفاق على
بهائمه ديانة لا قضاء على ظاهر المذهب للنهي عن تعذيب الحيوان واضاعه المال وعن
الثاني يجبر ورجحه الطحاوي والكمال وبه قالت الائمة الثلاثة (٥)

﴿ كتاب العتاق ﴾

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٣٩ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٢٣١ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٤٣٨

(٣) البحر الرائق ج ٣ ص ٢١٨ (٥) الدر المختار ج ٢ ص ٤٣٨

﴿ عتق الغلام فيما اذا قال هذا ابني ﴾

قال العلامة المهرهيناني وان قال لغلام لا يولد مثله لمثله هذا ابني عتق عند ابي حنيفة وقال لا ابي
الصاحبان لا يعتق وهو قول الشافعي وقال بعد اسطر ولو قال هذا ابني او امي ومثله
لا يولد لمثله فهو على هذا الخلاف بين الامام وصاحبيه لما بينا (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ولو قال لغلام لا يولد مثله لمثله هذا ابني او ابي او امي عتق وقال
الصاحبان والشافعي لا يعتق. دليلهم انه كلام محال بحقيقته فيرد ويلغو كقوله اعتقتك
قبل ان اخلق او قبل ان تخلق. دليل ابي حنيفة انه كلام محال بحقيقته لكنه صحيح
بمجازة لانه اخبار عن حرите من حين ملكه وهذا لان البنوة في المملوك سبب لحرية
اما جماعا او صلة للقرابة واطلاق السبب واردة المسبب مستجاز في اللغة تجوز اولان
الحرية لازمة للبنوة في المملوك والمشابهة في وصف لازم من طرق المجاز على ما عرف
فيحمل عليه تحرز اعن الالغاء بخلاف ما استشهد به لانه لا وجه له في المجاز فتعين
الالغاء.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة اكمل الدين البابر تقي وقوله هذا ابني كلام صحيح في محله
من مبتدأ وخبر وهو ملزوم لقوله هذا حر من حين ملكت لان البنوة اذا ثبتت في المملوك
كان حراما من حين العلوق وذكر الملزوم واردة اللازم هو المجاز فصار كانه قال هذا حر من
حين ملكته وذلك يوجب العتق لامحالة (٢) ومثله في الكفاية (٣) وقال

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٢ (٢) العناية ج ٢ ص ٢٢١ (٣) الكفاية في صدر الفتح ج ٢ ص ٢٢٢

العلامة الحصكفي ويصح ايضا بهذا البنى او بنتى للاصغر سنامن المالك
والاكبر وكذا هذا البنى او جدى او هذه امى وان لم يصلحوا لذلك ولم ينو العتق
لانها صرائح لا كناية ولذا جاء بالباء (١) وقال العلامة قاضي خان وان كان العبد لا يصلح
ولداله لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول ابى حنيفة وقال صاحباه لا يعتق (٢) وهكذا في
البحر (٣) وقال في الهنديه وهو الصحيح كذا في الزاد (٤)

﴿ باب العبد يعتق بعضه ﴾

﴿ اعتاق حصه من العبد ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا اعتق المولى بعض عبده عتق ذلك القدر ويسعى في
بقية قيمته لمولاه عند ابى حنيفة وقالوا لاى الصاحبان يعتق كله واصله ان الاعتاق يتجزى
عنده فيقتصر على ما اعتق وعندهما لا يتجزى وهو قول الشافعي فاضافته الى البعض
كإضافة الى الكل فلهذا يعتق كله (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ومن اعتق بعض عبده عتق وسعى في بقية قيمته لمولاه وقال الصاحبان يعتق
كله لان الاعتاق لا يتجزى عندهما فإضافة العتق الى بعضه كإضافته الى كله كما في
الطلاق (٦)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابى حنيفة قال العلامة الحصكفي وقال امن اعتق بعضه عتق كله والصحيح قول

(١) الدر المختار ج ٣ ص ٤ (٢) الخانية ج ٢ ص ٢٨٥ (٣) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٢٣

(٤) الهنديه ج ٢ ص ٦ (٥) الهداية ج ٢ ص ٣٥٦ (٦) الاختيار ج ٣ ص ٢٣

الامام قهستاني عن المضممرات والخلاف مبني على ان الاعتاق يوجب زوال الملك عنده وهو منجز وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله والصحيح قول الامام وكذا نقل العلامة قاسم تصحيحه عن ائمة التصحيح وايداه في فتح القدير بالمعنى وبالسمع ومنه حديث الصحيحين من اعتق شرك كاله في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل فاعطى شركاء حصصهم وعتق العبد عليه والافقد عتق منه ما عتق افاد تصور عتق البعض فقط (١) وقال العلامة ابن الهمام والوجه منتهض لابي حنيفة اما المعنى فلان تصرف الانسان يقتصر على حقه وحقه الملك اما الرق فحق الله او حق العامة على ما تقدم فيلزم ان الثابت بالاعتاق زوال الملك الى ان قال واما السمع فمافى الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر (٢) ومثله في الكفاية (٣) وقال العلامة ابن نجيم والحاصل ان من اعتق بعض عبده عتق منه ذلك القدر اى زال ملكه عن ذلك القدر وبقي الرق فيه بتمامه واذا لزم شرعا ان لا يبقى في الرق لزم ان يسعى العبد في باقى قيمته لاحتباس مالية الباقي عنده (٤) وقال في الهندية لم يعتق كله عند الامام وقال لا يعتق ويسعى فيما بقي من قيمته لمولاه عنده كذا في النهر الفائق والصحيح قول ابي حنيفة هكذا في المضممرات (٥)

• اعتاق العبد المشترك •

قال العلامة المرغيناني واذا كان العبد بين شريكين فاعتق احدهما نصيبه عتق فان كان مؤسرا فشريكه بالخيار ان شاء اعتق وان شاء ضمن شريكه قيمة نصيبه وان شاء استسعى

(١) رد المحتار ج ٣ ص ١٦ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٢٥٤ (٣) الكفاية ج ٣ ص ٢٥٦

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٣٣ (٥) الهندية ج ٢ ص ٩

العبد فان ضمن رجوع المعتق على العبد والولاء للمعتق وان اعتق واستسعى فالولاء بينهما وان كان المعتق معسرا فالشريك بالخيار ان شاء اعتق وان شاء استسعى العبد والولاء بينهما في الوجهين اى صورة الاعتاق وصورة الاستسعاء وهذا عند ابي حنيفة. وقال اى الصاحبان ليس له الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد والولاء للمعتق وهذه المسئلة تبتنى على حرفين احدهما تجزى الاعتاق وعدمه على ما بيناه والثانى ان يسار المعتق لا يمنع سعاية العبد عنده وعندهما يمنع (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة الحصكفى ولو اعتق شريك نصيبه فلشريكه ست خيارات بل سبع امان يحرر الى ان قال او يستسعى العبد كما مرو والولاء لهما لانهما المعتقان او يضمن المعتق لو موسرا وقد اعتق بلا اذنه فلو به استسعاء على المذهب ويرجع بما ضمن على العبد والولاء كله له لصدور العتق كله من جهته حيث ملكه بالضمان (٢) وقال العلامة ابن نجيم ان اعتق نصيبه فلشريكه ان يحرر او يستسعى والولاء لهما او يضمن لو موسرا ويرجع به على العبد والولاء له وهذا عند ابي حنيفة (٣) وهكذا فى الهندية (٤) حكم العتق اذا شهد كل واحد من الشريكين على صاحبه بالعتق قال العلامة المرغينانى ولو شهد كل واحد من الشريكين على صاحبه بالعتق سعى العبد لكل واحد منهما فى نصيبه موسرين كانا او معسرين عند ابي حنيفة وكذا اذا كانا احدهما موسرا والاخر معسرا. وقال ابو يوسف ومحمد ان كانا

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٤ (٢) الدر المختار ج ٣ ص ٤ (٣) البحر ج ٢ ص ٢٢٣ (٤) الهندية ج ٢ ص ٩

موسرين فلاسعاية عليه لان كل واحد منهما يبرأ عن سعايته بدعوى الضمان على صاحبه
لان يسار المعتقد يمنع السعاية عندهما (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام وقال شارح هذا كله اى تعين
استسعايهمما العبد الخ بعد ان يحلف كل منهما على دعوى صاحبه لان كلا يدعى على
الاخر الضمان والضمان مما يصح بذله فيستحلف عليه وهو اوجه فيجب فى الجواب
المذكور وهو لزوم استسعاء كل منهما للعبد (٢) وقال فى الهندية وان شهد كل
واحد منهما على صاحبه وانكر الاخر يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه
واذا تحالفا سعى العبد لكل واحد منهما فى نصف قيمته فى قول ابي حنيفة ولا فرق عند ابي
حنيفة بين حال الاعسار واليسار كذا فى البدائع وهو الصحيح كذا فى المصمرات والولاء
لهما كذا فى الهداية (٣) وقال العلامة الحصكفى ولو شهد كل من الشريكين بعق
الاخر حظه وانكر كل سعى لهما ما لم يحلفهما القاضى فحينئذ يسترق او يسعى فى
حظهما الى ان قال والولاء لهما وقال العلامة ابن عابدين والحاصل انهما ان حلفا لا يسترق
بل يسعى لهما (٤) وهكذا فى البحر (٥)

﴿ اذا علق الشريكان العتق بالشرطين المتناقضين ﴾

قال العلامة المرغينانى ولو قال احد الشريكين ان لم يدخل فلان هذه الدار غدا فهو حر وقال
الاخر ان دخل فهو حر فمضى الغد ولا يدري دخل ام لا عتق النصف

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٥٩ (٢) فتح القدير ج ٢ ص ٢٦٤ (٣) الهندية ج ٢ ص ١٦

(٤) رد المحتار ج ٣ ص ١٨، ١٩ (٥) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٣٦

وسعى لهما في النصف وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يسعى في جميع قيمته (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو حنيفة وأبو يوسف ولو علق أحدهما من الشريكين عتقه بفعل غدا ولاخر بعدمه فيه فمضى الغد ولم يدر أنه دخل أم لا عتق نصفه أي العبد مجانا للتيقن بحنث أحدهما وسعى في نصفه لهما. وقال محمد يسعى في جميع قيمته لأن المقضى عليه بسقوط السعاية مجهول ولا يمكن القضاء على المجهول فصار كما إذا قال لغيره لك على أحدنا ألف درهم فإنه لا يقضى بشيء للجهالة كذا هذا. دليل الشيخين. أنا تيقنا بسقوط نصف السعاية لأن أحدهما حانث بيقين ومع التيقن بسقوط النصف كيف يقضى بوجوب الكل والجهالة ترتفع بالشيوع والتوزيع كما إذا عتق أحد عبديه لا بعينه أو بعينه ونسيه ومات قبل التذكر أو البيان.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة الحصكفي ولو علق أحدهما عتقه بفعل غدا مثلاً كان دخل فلان الدار غدا فانت حرو عكس الشريك الاخر فقال ان لم يدخل فمضى الغد وجهل شرطه ادخل أم لا عتق نصفه لحنث أحدهما بيقين وسعى في نصفه لهما مطلقاً والولاء لهما وقال العلامة ابن عابدين قوله وسعى في نصفه هذا عندهما إلى ان قال قوله مطلقاً أي موسرين أو معسرين أو مختلفين (٢) وقال في الهندية ولو علق أحد الشريكين عتق العبد المشترك بينهما بفعل فلان غدا إلى ان قال ويسعى العبد في نصف قيمته للشريكين

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٦٠ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ١٩٠

وهذا عند أبي حنيفة سواء كانا موسرين او معسرين او احدهما موسرا والآخر معسرا وكذا عند أبي يوسف ان كانا معسرين كذا في العيني شرح الكنز (١) وقال العلامة ابن نجيم ولو علق احدهما عتقه بفعل فلان غدا وعكس الاخر ومضى الى ان قال ويسعى العبد في نصف قيمته للشريكين وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف (٢)

﴿حكم شراء نصف الابن﴾

قال العلامة المروغيناني اذا اشترى الرجلان ابن احدهما عتق نصيب الاب لانه ملك شقص قريبه وشراؤه اعتاق على مامرو ولا ضمان عليه علم الاخر انه ابن شريكه ولم يعلم وكذلك اذا ورثاه والشريك بالخيار ان شاء عتق نصيبه وان شاء استسعى العبد وهذا عند أبي حنيفة. وقال اي صاحبان في الشراء يضمن الاب نصف قيمته ان كان موسرا وان كان معسرا يسعى الابن في نصف قيمته لشريك ابيه وعلى هذا الخلاف اذا ملكاه بهبة او صدقة او وصية (٣)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال ابو حنيفة ومن ملك ابنه مع شخص اخر بشراء او هبة او صدقة او وصية عتق حظه ولا يضمن الاب لشريكه ولو موسرا. وقال صاحبان في الشراء يضمن الاب نصف قيمته ان كان موسرا وان كان معسرا يسعى الابن في نصف قيمته لشريك ابيه دليلهما انه ابطال نصيب صاحبه بالاعتاق لان شراء القريب اعتاق. دليله وله انه رضى بافساد نصيبه فلا يضمنه كما اذا اذن له باعتاق نصيبه صريحا ودلالة ذلك انه شاركه فيما

(١) الهندية ج ٢ ص ١٣ (٢) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٣٤ (٣) الهداية ج ٢ ص ٢٠

هو علة العتق وهو الشراء لان شراء القريب اعتاق حتى يخرج به عن عهدة الكفارة عندنا.

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة الحصكفي ومن ملك قريبه بسبب مامع رجل اخر عتق حظه بلا ضمان علم الشريك بقرايته او لا على الظاهر لان الحكم يدار على السبب ولشريكه ان يعتق او يستسعى وقال العلامة ابن عابدين قوله بلا ضمان اى لقيمة نصيب شريكه لو موثر انهر الى ان قال قوله على الظاهر اى ظاهر الرواية وهو مرتبط بقوله بسبب ما سبق قوله علم الشريك بقرايته او لا وهذا قول الامام (١) وقال العلامة قاضي خان ولكن ملك الولد بهبة او شراء او نحو ذلك عتق الولد ويسعى للاخر فى نصيبه ولا ضمان عليه فى قول ابي حنيفة (٢) وقال العلامة ابن الهمام قوله واذا اشترى الرجلان ابن احدهما يعقدوا احديهما خاتم البائع الاب والآخر معا بان قال بعثكما هذا العبد بكذا فقبلا الى ان قال وهذا عند ابي حنيفة واجمعوا انهما لو ورثاه لا يضمن الاب وكذا فى كل قريب يعتق وهو قول الشافعي ومالك واحمد لعدم الصنع منه (٣) وهكذا فى الهندية (٤)

﴿اذا اشترى الاجنبى نصف العبد ثم اشترى الاب نصف الباقي﴾

قال العلامة المرغيناني وان بداء الاجنبى فاشترى نصفه ثم اشترى الاب نصفه الاخر وهو موثر فالاجنبى بالخيار ان شاء ضمن الاب لانه مارضى بافساد نصيبه وان شاء استسعى الابن فى نصف قيمته لاحتباس ماليته عنده اى الابن وهذا عند ابي حنيفة لان يسار المعتق لا يمنع السعاية عنده وقالوا اى الصاحبان لا خيار له ويضمن الاب نصف قيمته

(١) رد المحتار ج ٣ ص ٢٠ (٢) الخانية ج ٢ ص ٢٨٢ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٢٦٩ (٤) الهندية ج ٢ ص ١٢

لان يسار المعتك يمنع السعاية عندهما (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام قوله وان بدأ الاجنبى فاشترى نصفه ثم اشترى
الاب النصف الاخر وهو موسر فالاجنبى بالخيار ان شاء ضمن الاب قيمة نصيبه لانه
مارضى فافساد نصيبه لان دلالة ذلك ما كان الا قبوله البيع معه وهو منتف هنا فلذا وقع
اتفاقهم هنا انه يضمه وان شاء استسعى الابن فى نصف قيمته لاحتباس ماليته عنده
وهذا عند ابي حنيفة وحده بناء على ما تقدم من ان يسار المعتك لا يمنع
السعاية عنده (٢) وقال العلامة الحصكفى وان اشترى نصفه اجنبى ثم القريب باقيه فله ان
يضمن المشتري موسرا ويستسعى العبد وقال العلامة ابن عابدين قوله او يستسعى
العبد لان يسار المعتك لا يمنع السعاية عنده (٣) وقال فى الهندية وان بدأ الاجنبى فاشترى
نصفه ثم اشترى الاب نصفه الاخر وهو موسر فالاجنبى بالخيار ان شاء ضمن الاب وان
شاء استسعى الابن فى نصف قيمته وهذا عند ابي حنيفة كذا فى الهداية (٤) وهكذا فى
البحر (٥)

﴿تدبير العبد المشترك﴾

قال العلامة المرغينانى واذا كان العبد بين ثلاثة نفر فدبر احدهم وهو موسر ثم اعتقه
الاخر وهو موسر فارادوا الضمان فللساكت ان يضمن المدبر ثلث قيمته قناولا يضمن
المعتق وللمدبر ان يضمن المعتق ثلث قيمته مدبرا ولا يضمه الثلث الذى ضمن وهذا

(١) الهداية ج ٢ ص ٢٦١ (٢) فتح القدير ج ٢ ص ٢٤١ (٣) رد المحتار ج ٢ ص ٢١

(٤) الهندية ج ٢ ص ١٢ (٥) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٣٨، ٢٣٩

عند أبي حنيفة. وقال أي صاحب العبد كله للذي دبره أول مرة ويضمن ثلثي قيمته لشريكه موسرا كان أو معسرا وأصل هذا أن التدبير يتجزئ عند أبي حنيفة خلافا لهما كالأعتاق (١)

﴿القول الرابع﴾

هو قول أبي حنيفة. قال العلامة الحنفية عبد بن ثلاثة دبره واحد وبعد اعتقه آخر وهما موسران ضمن الساكت الذي لم يدبر ولم يحرر مدبره أن شاء ثلث قيمته قناور جمع بها على العبد لا معتقه لأن التدبير ضمان معاوضة وهو الأصل. وقال العلامة ابن عابدين قوله لأن التدبير الخ على حذف مضاف أي ضمان التدبير والحاصل أن التدبير لما كان متجزأ عنده اقتصر على نصيب المدبر وفسد به نصيب الآخرين حيث امتنع بيعه وهبته فلكل منهما الخيارات المارة فإذا اختار أحدهما التعتق تعين حقه فيه فتوجه للساكت سببا ضمان تدبير المدبر واعتاق المعتق غير أن له تضمين المدبر ليكون ضمان معاوضة وهو الأصل في المضمونات عندنا إلى أن قال ولهذا يضمن المدبر وهذا عنده (٢) وقال العلامة ابن الهمام قوله وإذا كان العبد بن ثلاثة نفر فدبره أحدهم وهو موسر ثم اعتقه الآخر وهو موسر فأراد كل من الساكت وهو الذي لم يعتق ولم يدبر والمدبر الضمان إلى أن قال وللمدبر أن يضمن المعتق ثلث قيمته مدبر أو لا يضمنه الثلث الذي ضمن أعني ثلثه قنا وهذا كله عند أبي حنيفة (٣) وقال العلامة ابن نجيم وفي الهداية وقيمة المدبر ثلثا قيمته قنا على ما قالوا فلو كانت قيمته قنا سبعة وعشرين دينارا ضمن له ستة دنائير لأن ثلثها وهو قيمة المدبر ثمانية عشر وثلثها وهو

(١) الهداية ج ٢ ص ٢٦١ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٢١ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٢٤٢

المضمون ستة والمدبر يضمن للساكت تسعة وانما كان كذلك لان الانتفاع بالوطء
والسعاية والبدل وانما زال الاخير فقط واليه مال الصدر الشهيد وعليه الفتوى (١) وقال في
الهندية وان كان العبد بين ثلاثة نفر فدبره احدهم ثم اعتقه الثاني وهما موسران عند ابي
حنيفة تدبير المدبر يقتصر على نصيبه والاعتاق من الثاني صحيح ثم للساكت ان يضمن
المدبر ثلث قيمته وليس له ان يضمن المعتق وان شاء استسعى العبد في ثلث قيمته وان
شاء اعتقه واذا ضمن المدبر فللمدبر ان يرجع بذلك البعد فيسعى له فيه كذا في
المبسوط لشمس الائمة السرخسي (٢)

﴿ جارية بين رجلين زعم احدهما انها ام ولد لصاحبه ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا كانت جارية بين رجلين زعم احدهما انها ام ولد لصاحبه
وانكر ذلك الاخر فهي موقوفة يوما ويوما تخدم للمنكر عند ابي حنيفة. وقالان شاء
المنكر استسعى الجارية في نصف قيمتها ثم تكون حرة لاسبيل عليها
للمقر بالاستسعاء (٣)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ولو قال لشريكه هي ام ولدك وانكرت خدمه يوما وتوقف يوما اي لا تخدم
احدا يوما ولا سعاية عليها للمنكر ولا سبيل عليها للمقر (٤) وقال صاحبان ان شاء
المنكر استسعى الجارية في نصف قيمتها ثم تكون حرة لاسبيل عليها. وقال العلامة
نجيم ونص الحاكم في الكافي على ان ابا يوسف رجع الى قول ابي حنيفة فالمخالف
فيها محمد فقط (٥)

(١) بخرج ٢ ص ٢٣٠ (٢) هندية ج ٢ ص ٢ (٣) هندية ج ٢ ص ٢٦٢ (ملفتي ج ١ ص ٥٢٩) (٤) البحر ج ٢ ص ٢٢١

﴿القول الرابع﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام واذا كانت جارية بين رجلين فزعم احدهما انها ام ولد لصاحبه وانكر الاخر فعند ابي حنيفة واى يوسف هي موقوفة يوم اى لا تخدم فيه احدا ويوما تخدم المنكر (١) وقال العلامة الحصكفى ولو قال هي ام ولد شريكى وانكر شريكه ولا بينة تخدمه يوما وتوقف بلا خدمة يوما عملا باقراره وقال العلامة ابن عابدين قوله بلا خدمة اى لا تخدم احدا ولا سعاية عليها للمنكر ولا للمقر لانه يتبرأ منها ويدعى الضمان على شريكه وهذا عند ابي حنيفة وهو قول الثانى اخرا كما فى الاصل (٢) وقال فى الهندية امة بين اثنين زعم احدهما انها ام ولد لصاحبه وانكر ذلك صاحبه فهي موقوفة يوما وتخدم للمنكر يوما ولا سعاية عليها للمنكر ولا سبيل للمقر عليها كذا فى الكافى (٣) وقال العلامة ابراهيم ولو قال لشريكه هي ام ولدك وانكر تخدمه يوما وتوقف يوما اى لا تخدم احدا يوما ولا سعاية عليها للمنكر ولا سبيل عليها للمقر وهذا عند الامام لان المقر اقران لاحق له عليها فيؤخذ باقراره والمنكر يزعم انها كما كانت فلاحق له الا فى نصفها ولومات المنكر وتسعى فى نصف قيمتها الورثة المنكر (٤)

﴿ام ولد بين الشريكين فاعتقها احدهما وهو موسر﴾

قال العلامة المرغينانى وان كانت ام ولد بينهما فاعتقها احدهما وهو موسر فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة. وقال اى صاحبان يضمن نصف قيمتها لان ماليتها ام الولد غير متقومة عنده ومتقومة عندهما وعلى هذا الاصل تبتنى عدة من المسائل اوردها فى كفاية المنتهى (٥)

(١) فتح ج ٢ ص ٢٤٤ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٢٢ (٣) هندية ج ٢ ص ١٦ (٤) ملقى ج ٥٢٩ (٥) هداية ج ٢ ص ٢٦٣

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة اذا كانت امة بين رجلين فولدت ولد افادعيها فصارت ام ولد لهما فاعتقها احدهما وهو موسر لا يضمن حصة شريكه بناء على عدم تقومها (١) وقال صاحبان يضمن نصف قيمتها لان ماليتها ام الولد متقومة عندهما.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة قاضي خان الجارية المشتركة اذا ولدت ولد افادعيها معاتصيرام ولد لهما فان اعتقها احدهما او مات عتق كلها في قوله ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق في قول ابي حنيفة (٢) وقال العلامة الحصكفي وبقول الامام قال الجمهور (٣) وقال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة والادمي وان صار مالا متقوما بعد ان لم يكن في الاصل مالا لانه خلق لان يكون مالا كاللحم ولكن ذلك اذا احزر للتمول وام الولد اذا احرزها واستولدها كان احرازها لها بالنسب لا للتمول وان كان اول تملكها كان للتمول لكن عندما استولدها تحول صفتها عن المالية الى ملك مجرد عنها فصارت محرزة لما ذكرناه وهذه المقدمة تقبل المنع (٤) وهكذا في الكفاية (٥)

﴿ حكم من له ثلاثة اعبد دخل عليه اثنان فقال احد كما حر ﴾

قال العلامة ومن كان له ثلاثة اعبد دخل عليه اثنان فقال احد كما حر ثم خرج واحد ودخل اخر فقال احد كما حر ثم مات ولم يبين عتق من الذي اعيد عليه القول ثلاثة ارباعه ونصف كل واحد من الاخرين اى الداخل والخارج عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد

.....

(١) مجمع ج ١ ص ٥٢٩ (٢) خالية ج ١ ص ٢٨٢ (٣) الدر المنقذ ج ١ ص ٥٢٩ (٤) فتح ج ٢ ص ٢٨٠ (٥) كفاية ج ٢ ص ٢٥٩

كذلك الا في العبد الاخر اى الداخل فانه يعتق ربعه (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الشيخين قال العلامة ابن الهمام وان مات المولى قبل البيان فهي مسئلة الكتاب واتفقوا فيها على عتق الخارج وثلاثة ارباع الثابت واختلف في الداخل ومذهب ابي حنيفة وابي يوسف انه يعتق نصفه ايضا (٢) وقال العلامة الحصكفي ولو قال لعبد من ثلاثة اعبد له احد كما حرق فخرج واحد ودخل اخر فاعاد قوله احد كما حرق فما دام حيا يؤمر بالبيان وان مات بالبيان عتق ممن ثبت ثلاثة ارباعه نصفه بالاول ونصف نصفه بالثاني وعتق من كل من غيره نصفه لثبوته بطريق التوزيع والضرورة فلم يتعد وقال العلامة ابن عابدين قوله عتق ممن ثبت ثلاثة ارباعه ومن كل من غيره نصفه الخارج فلان الايجاب الاول دائر بينه وبين الثابت فاوجب عتق رقبة بينهما فيصيب كلا منهما النصف اذ لا مرجح وكذا الايجاب الثاني بينه وبين الداخل غير ان نصف الثابت شاع في نصفه فما اصاب منه المستحق بالاول لغا (٣) وقال العلامة ابراهيم الحلبي رجل له ثلاثة اعبد قال في صحته لاثنين عنده احد كما حرق فخرج احدهما ودخل الاخر اى الثالث فاعاد القول ثم مات المولى من غير بيان عتق ثلاثة ارباع الثابت عند المولى وسعى في ربعه ونصف الخارج بالاجماع وكذا يعتق نصف الداخل عند الشيخين (٤)

﴿ قال لامتيه احدا كما حرق ثم جامع واحدا همالم يعتق الاخرى ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال لامتيه احدا كما حرق ثم جامع احدا همالم يعتق الاخرى عند ابي حنيفة وقال لا يعتق لان الوطى لا يحل الا في الملك واحداهما حرق فكان بالوطى

.....

مستبقيا الملك في الموطوءة فتعينت الاخرى لزواله بالعتق كما في في الطلاق وله ان
الملك قائم في الموطوءة قلان الايقاع في المنكرة وهى معينة فكان وطيهما حلالا فلا يجعل
بيانا ولهذا حل وطيهما على مذهبه الا انه لا يفتى به ثم يقال العتق غير نازل قبل البيان لتعلقه
به او يقال نازل في المنكرة فيظهر في حق حكم تقبله والوطى يصادف المعينة بخلاف
الطلاق (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول صاحبين قال العلامة الحصكفى في حق عتق مبهم كقوله احد كما حرر فمعه
ما ذكر تعين الاخر الى ان قال لا يكون الوطء ودواعيه بيانا فيه وقال هو بيان حلت
اولا وعليه الفتوى لعدم حله الا في الملك وقال العلامة ابن عابدين قوله وعليه الفتوى
قال في البحر والحاصل ان الرابع قولهما وانه لا يفتى بقول الامام كما في
الهداية وغيرهما فيه من ترك الاحتياط مع ان الامام ناظر الى الاحتياط في
اكثر المسائل وفي الفتح الحق انه لا يحل وطؤهما كما لا يحل بيعهما (٢) وقال العلامة
الهمام بعد تفصيل المسئلة لا يفتى به لترك الاحتياط فالحق انه لا يحل
وطؤهما كما لا يصح بيعهما وقد وضع في الاصول مسئلة (٣) وقال العلامة
نجيم والحاصل ان الرابع قولهما وانه لا يفتى بقول الامام كما في الهداية لمافيه من ترك
الاحتياط مع ان الامام ناظر الى الاحتياط في اكثر المسائل (٤)

﴿ حكم الشهادة على اعتاق احد عبديه ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا شهد رجلان على رجل انه اعتق احد عبديه فالشهادة باطلة

(١) الهداية ج ٢ ص ٢٦٢ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٤٥ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٢٩١ (٤) البحر الرائق ج ٢ ص ٢٢٨

عند ابى حنيفة الا ان يكون فى وصية استحسانا ذكره محمد فى العتاق وان شهدا انه طلق
احدى نسائه جازت الشهادة ويوجب الزوج على ان يطلق احدهن وهذا بالاجماع وقال
ابو يوسف ومحمد الشهادة فى العتق مثلاً ذلك اى الطلاق واصل ههنا ان الشهادة على
عتق العبد لا تقبل من غير دعوى العبد عند ابى حنيفة وعندهما تقبل والشهادة على عتق
الامة وطلاق المنكوحه مقبولة من غير دعوى بالاتفاق (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ولو شهدا انه اعتق احد عبديه او احدى امتيه فهي باطلة وقال صاحبان تقبل
ويجب على ايقاعه على احدهما (٢) وقال العلامة ابن نجيم وفرق الامام بينهما اى بين
الاعتاق والطلاق اما فى عتق العبد فالفرق ان الشهادة على عتق العبد لم تقبل من
غير دعوى العبد ولم يتحقق ههنا لان الدعوى من المجهول لا يتحقق فلا تقبل الشهادة (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابى حنيفة قال العلامة ابن الهمام قوله واصل هذا اى اصل هذا الخلاف ان
الشهادة على عتق العبد لا تقبل عند ابى حنيفة من غير دعوى العبد مطلقا لا فى حرية الاصل
ولا فى الحرية العارضة على ما هو الصحيح (٤) وقال العلامة الحصى شهدا بعتق
احد مملوكيه ولو امتيه لغت عند ابى حنيفة لكونها على عتق مبهم الا ان تكون شهادتهما فى
وصية ومنها التدبير فى الصحة والعتق فى المرض وقال العلامة ابن عابدين قوله ولو امتيه
اتى بالمبالغة لان عتق الامة لا يتوقف على الدعوى اجماعا لما فيه

(١) الهداية ج ٢ ص ٢٦٦ (٢) الاختيار ج ٣ ص ٢٤ (٣) البحر ج ٣ ص ٢٥١ (٤) فتح القدير ج ٣ ص ٢٩٢

من تحرير فرجها على المولى وهو خالص حقه تعالى فاشبه الطلاق لكن لم تقبل
الشهادة هنا لانها على عتق مبهم وهو لا يحرم الفرج عنده لكونها على عتق مبهم اى قلم
تصح الدعوى لجهالة من له الحق (١) وقال فى الهندية واذ شهد رجلان على رجل انه اعتق
احد عبديه فالشهادة باطلة عند ابى حنيفة ولو شهدا انه اعتق احدى امتيه لا تقبل عند ابى
حنيفة (٢) وقال العلامة ابراهيم الحلبي فلو شهدا على زيد بعتق احد عبديه بغير عين او امتيه
لا تقبل شهادتهما عند الامام الا ان يكون فى وصية فتقبل استحسانا (٣)

﴿حكم من اعتق عبده على خدمته اربع سنين ثم مات من ساعته﴾

قال العلامة المرغيناني ومن اعتق عبده على خدمته اربع سنين فقبل العبد عتق ثم مات من
ساعته فعليه قيمة نفسه فى ماله عند ابى حنيفة و ابى يوسف وقال محمد قيمة خدمته اربع
سنين اما العتق فلانه جعل الخدمة فى مدة معلومة عوضا ف يتعلق العتق بالقبول
وقد وجدوا لزومه خدمة اربع سنين لانه يصلح عوضا فصار كما اذا اعتقه على الف درهم ثم
مات العبد الى بعد القبول فالخلافة فيه بناء على خلافة اخرى وهى ان من باع نفسه
العبد منه بجارية بعينها ثم استحققت الجارية او هلكت يرجع المولى على العبد بقيمة نفسه
عندهما و بقيمة الجارية عنده اى محمدا وهى معروفة ووجه البناء انه كما يتعذر سلب
الجارية بالهلاك والاستحقاق يتعذر الوصول الى الخدمة بموت العبد وكذا بموت
المولى فصار نظيرها (٤)

﴿القول الراجح﴾

هو قول محمد قال العلامة الحصكفى وعند محمد تجب قيمة خدمته وبه تأخذ حاوى

(١) رد المحتار ج ٣ ص ٢٥ (٢) الهندية ج ٢ ص ٢٥ (٣) ملتقى الابحراج ص ٥٣٣ (٤) الهداية ج ٢ ص ٢٤١

وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله حاوى المراد به الحاوى القدسى نقله عنه فى البحر والنهر واقراه (١) وايضا اقراه العلامة ابن عابدين الشامى. وقال العلامة ابن نجيم. وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته ثلاث سنين كذا فى شرح الطحاوى وفى الحاوى القدسى وبقول محمدناخذ (٢)

﴿ وان زوجها فجاءت بولد فهو فى حكم امه ﴾

قال العلامة المرغينانى. وان زوجها فجاءت بولد فهو فى حكم امه الى ان قال والنسب يثبت من الزوج الى ان قال واذا مات المولى عتقت من جميع المال الى ان قال ولا سعاية عليها فى دين المولى للغرماء لمارويناولا نهالست بمال متقوم حتى لا تضمن بالغصب عند ابى حنيفة فلا يتعلق بها حق الغرماء كالقصاص بخلاف المدبر لانه ملك متقوم (٣)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابى حنيفة قال العلامة ابن الهمام فان زوجها المولى فجاءت بولد يعنى من الزوج فهو فى حكم امه حتى لا يجوز للسيد بيعه ولا هبته ولا رهنه ويعتق بموته من كل المال ولا يسعى لاحد وقال بعد صفحة قوله اذا مات المولى عتقت يعنى ام الولد من جميع المال لحديث سعيد بن المسيب ان النبى ﷺ امر بعتق امهات الاولاد وان لا يبعن فى دين ولا يجعلن من الثلث الى ان قال وان لا يبعن على عدم وجوب السعاية لان عدم جواز البيع يدل على عدم المالية (٤) وهكذا فى العناية (٥) وقال العلامة الحصكفى. انها تعتق بموته من كل ماله والمدبرة من ثلثه من غير سعاية وقال

.....

العلامة ابن عابدين. اعلم ان ام الولد تخالف المدبر في ثلاثة عشر حكماً لا تضمن بالغصب وبالاقتاق والبيع ولا تسعى لغريم وتعق من جميع المال الى اخره (١) وقال العلامة ابن نجيم. قوله وعتقت بموته من كل ماله ولم تسع لغريمه لحديث سعيد بن المسيب ان النبي ﷺ امر بعتق امهات الاولاد الى ان قال ولانها ليست بمال متقوم حتى لا تضمن بالغصب عند ابي حنيفة فلا يتعلق بها حق الغرماء كالقصاص (٢) وقال العلامة ابراهيم الحلبي وتعق بعدموته اي موت السيد من جميع ماله ولا تسعى اي ام الولد لدينه للغريم شينا (٣)

﴿نسب ولد الجارية المشتركة﴾

قال العلامة المرغيناني واذا كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادعاه احدهما ثبت نسبه منه لانه لما ثبت النسب في نصفه لمصادفته ملكه ثبت في الباقي ضرورة انه لا يتجزى لهما ان سببه لا يتجزى وهو العلوق اذ الولد الواحد لا يتعلق من مائتين وصارت ام ولد له لان الاستيلاء لا يتجزى عندهما وعند ابي حنيفة يصير نصيبه ام ولد له ثم يملك نصيب صاحبه اذ هو قابل للملك ويضمن نصف عقرها لانه وطى جارية مشتركة اذ الملك يثبت حكماً للاستيلاء فيتعقبه الملك في نصيب صاحبه (٤)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة والحاصل ان الاتفاق على انه لا يستقر تجزئها في حق الامومة بل التجزى في الابتداء ثم يتم لكل عنده وعندهما صارت ام ولد من اول الامر ثم لا يخفى ان تعليل تملك نصيب شريكه بانه قابل

.....

(١) رد المحتار ج ٣ ص ٣١ (٢) البحار الرائق ج ٣ ص ٢٤١ (٣) ملتنقى ج ١ ص ٥٣٣ (٤) هداية ج ٢ ص ٢٤٤، ٢٤٦

للملك تعليل بعدم المانع وهو لا يصلح للتعليل (١)

وقال العلامة اكمل الدين البابر تى قوله فيتعقبه الملك فى نصيب صاحبه الى ان قال
واقول يجوز ان يكون مراده بالتعقب التعقب الذاتى دون الزمانى وحينئذ يكون واردا على
الاصح من المذهب (٢) وقال العلامة الحصكفى فان ادعى ولدامة مشتركة ولو مع ابنه ثبت
نسبه منه ولو كافر او مريضا او مكاتبا لكانه ان عجز فله بيعها وهى ام ولده وضمن يوم
العلوق نصف قيمتها ونصف عقرها ولو معسرا. وقال العلامة ابن عابدين قوله ثبت نسبه منه
لان النسب اذا ثبت منه فى نصفه لمصادفته ملكه ثبت فى الباقي ضرورة انه لا يتجزأ المان
سببه وهو العلوق لا يتجزأ اذا ولد الواحد لا يعلق من مائين درر (٣) وهكذا فى
البحر (٤) والهندية (٥)

﴿ كتاب الايمان ﴾

﴿ باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا ﴾

﴿ حكم اليمين بلفظ الحق ﴾

قال العلامة المرغينانى وقال ابو حنيفة اذا قال وحق الله فليس بحالف وهو قول
محمد. واحدى الروايتين عن ابى يوسف وعنه اى عن ابى يوسف رواية اخرى انه يكون
يمينا (٦)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ومحمد ولو قال وحق الله ليس بيمين وروى عن ابى يوسف انه يمين دليله

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٣٢٠ (٢) العناية ج ٣ ص ٣٣٩ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٣٣

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٢٤٣ (٥) الهندية ج ٢ ص ٣٨ (٦) الهداية ج ٢ ص ٣٨٠

لان الحق من صفات الله تعالى وهو حقيقته كانه قال والله الحق ولان الحلف به معتاد وهو المختار اعتبار اللعرف كذا في الاختيار (١) دليل الطرفين انه يراد به طاعة الله تعالى اذ الطاعات حقوقه فيكون حلفا بغير الله.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين. وقال العلامة ابن الهمام قوله ولهما انه اى حق الله يراد به طاعة الله اذ الطاعات حقوقه وصار ذلك متبادرا شرعا وعرفا حتى كانه حقيقة حيث لا يتبادر سواء اذ يعلم انه لا خطر من ذكر وجوده وثبوت ذاته والحلف بالطاعات حلف بغيره وغير صفته فلا يكون يمينا والمعدود من الاسماء الحسنى هو الحق المقرون باللام وبهذا الوجه من التقرير اندفع ترجيح بعضهم القول بانه يمين (٢) وقال في الهندية. ولو قال وحق الله لا يكون يمينا عند ابي حنيفة ومحمد وهو احدى الروايتين عن ابي يوسف وهو الصحيح (٣) وقال العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخاري. وفي التجريد وحق الله لا يكون يمينا عند ابي حنيفة ومحمد وهو احدى الروايتين عن ابي يوسف وهو الصحيح (٤) وقال العلامة ابن عابدين. وقد اعترض في الفتح على ما في الاختيار بان التعارف يعتبر بعد كون الصفة مشتركة في الاستعمال بين صفة الله وصفة غيره ولفظ حق لا يتبادر منه ما هو صفة الله تعالى بل ما هو من حقوقه ثم قال ومن الاقوال الضعيفة ما قال البلخي ان قوله بحق الله يمين لان الناس يحلفون به وضعفه لما علمت انه مثل وحق الله (٥) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. وحاصل اختلاف الايمان انه اذا اختلف الفقهاء فالعبرة لما وافق العرف لان مبنى الايمان على

(١) الاختيار ج ٣ ص ٥٢٠ (٢) فتح ج ٣ ص ٣٥٨ (٣) هندية ج ٢ ص ٥٢ (٤) خلاصة ج ٢ ص ٢٢٦ (٥) رد المحتار ج ٣ ص ٢٢

العرف وان ما اختلف فيه الفقهاء فلاختلاف العرف واختلاف احوال الزمان واختلاف اصطلاحات البلدان وليس اختلاف الادلة والاصول.

﴿ حكم الاضافة في الايمان ﴾

قال العلامة البصرغيناني ومن حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبدا ماذون له مديون او غير مديون لم يحنث هذا عند ابي حنيفة الا انه اذا كان عليه دين مستغرق لا يحنث وان نوى لانه لا ملك للمولى فيه عنده وان كان الدين غير مستغرق او لم يكن عليه دين لا يحنث ما لم ينو لان الملك فيه للمولى لكنه يضاف الى العبد عرفا وكذا شرعا قال عليه السلام من باع عبدا وله مال فهو للبائع الحديث فتختل الاضافة الى المولى فلا بد من النية وقال ابو يوسف في الوجوه كلها يحنث اذا نواه لاختلال الاضافة وقال محمد بن حنث وان لم ينو لا اعتبار حقيقة الملك اذا الدين لا يمنع وقوعه للسيد عندهما (١)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة والظاهر ان ابا حنيفة اسعد بالعرف هنا فانه يقال هذه دابة عبد فلان وتلك دابة سيده فينصرف اليمين الى ما يضيفه العرف اليه لا الى ما يضيفه الملك اليه مع اضافة العرف اياه الى غيره واقل ما يجب اذا صارت هذه الدابة تضاف الى كل منهما ان لا ينعقد عليها الا بقصد ها لانه ان نظر الى اضافتها اليه انعقدت عليها وان نظر الى اضافتها الى غيره لم تنعقد عليه فلا ينعقد عليها (٢) وقال العلامة ابن عابد بن قوله مركب العبد الماذون يعني لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده فانه يحنث بشرطين الاول ان ينويها الثاني ان

.....

لا يكون عليه دين مستغرق! ما إذا كان عليه دين مستغرق لا يحنت وان نوى لانه لا ملك للمولى فيه عند ابي حنيفة وان كان الدين غير مستغرق او لم يكن عليه دين لا يحنت ما لم ينولان الملك فيه للمولى لكنه يضاف للعبد عرفا وكذا شرعا (١) وهكذا في الهندية (٢) والبحر (٣) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني: قد يكون المقصود باليمين المضاف وقد يكون المضاف اليه فالعبرة لما هو المقصود باليمين.

﴿ حكم الثمرة المذنبية ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن حلف لا يأكل رطبا وبسرا او حلف لا يأكل رطبا ولا بسرا فاكل مذنباً حنت عند ابي حنيفة وقالوا اي الصاحبان لا يحنت في الرطب يعني بالبسر المذنب ولا في البسر بالرطب المذنب (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ولو اكل مذنباً بعد ما حلف لا يأكل بسرا حنت وكذا لو اكله اي المذنب بعد ما حلف لا يأكل رطبا. وقال الصاحبان لا يحنت في الرطب يعني بالبسر المذنب ولا في البسر بالرطب المذنب يسمى بسرا فصار كما اذا كان اليمين على الشراء. دليل ابي حنيفة ان الرطب المذنب ما يكون في ذنبه قليل بسرو البسر المذنب على عكسه فيكون اكله اكل البسر والرطب وكل واحد مقصود في الاكل بخلاف الشراء لانه يصادف الجملة فيتبع القليل فيه الكثير (٥) وقال العلامة ابن الهمام واكثر كتب الفقه المعتمدة مثل المبسوط وشروحه وكافي الحاكم وشرح الطحاوي للاسيجاني وشروح

(١) رد المحتار ج ٣ ص ٩٣ (٢) الهندية ج ٢ ص ٨١ (٣) البحر الرائق ج ٢ ص ٣١٢

(٤) الهداية ج ٢ ص ٣٨٨ (٥) البناية ج ٦ ص ٤٤

الجامعين والايضاح والاسرار والمنظومة وغيرهما مما يغلب ظن خطأ خلافه ذكر فيها قول
محمد بن مع أبي حنيفة.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة ابن الهمام. حنث عند أبي حنيفة وقال لا يحنث
هكذا ذكر المصنف الخلاف وأكثر كتب الفقه المعتمدة مثل المبسوط وشروحه وكافي
الحاكم وشرح الطحاوي للاستيعاب إلى أن قال ذكر فيها محمد بن مع أبي حنيفة (١) وقال
العلامة الحصكفي ولو حلف لا يأكل رطبا أو يسرا أو حلف لا يأكل رطبا ولا يسرا حنث باكل
المذنب بكسر النون لا كله المحلوف عليه وقال العلامة ابن عابدين وفي بعضها مع الإمام
وهو الموافق لما في أكثر الكتب (٢) وقال العلامة ابن نجيم. وفي أكثر الكتب المعتمدة أن
محمد بن مع أبي حنيفة (٣) وهكذا في الهندية (٤) قال استاذنا المفتي غلام
قادر النعماني. لا يعرف الناس الثمرة المذنبية في بلادنا بل يقال في البشتو (داغ منه) وتعد من
الثمرة الردية.

﴿ يتقيد الشحم بشحم البطن ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو حلف لا يأكل أو لا يشتري شحما لم يحنث إلا في شحم البطن
عند أبي حنيفة وقال لا إى صاحبان يحنث في شحم الظهر أيضا (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو حنيفة وفي حلفه لا يأكل شحما يتقيد بشحم البطن فلا يحنث وهو قول مالك

.....

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٣٩٨ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٩٨ (٣) البحر الرائق ج ٣ ص ٣٢٠

(٤) الهندية ج ٢ ص ٨٢ (٥) الهداية ج ٢ ص ٢٨٩

والشافعي في الاصح بشحم الظهر وهو الذي خالطه لحم (١) وقال صاحبان يحنث في شحم الظهر ايضا وهو لحم السمين لو جرد خاصية الشحم فيه وهو الذوب بالنار. دليل ابي حنيفة انه لحم حقيقة الا ترى انه ينشأ من الدم ويستعمل استعماله ويحصل به قوته ولهذا يحنث باكله في اليمين على اكل اللحم ولا يحنث ببيعه في اليمين على بيع الشحم. هذا اذا حلف بالعربية وان حلف بالفارسية فاكل شحم الظهر قالوا لا يحنث لان اسم به لا يتناول شحم الظهر كذا في الكافي (٢)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة. قال العلامة ابن الهمام. ولذا اصحح غير واحد قول ابي حنيفة وذكر الطحاوي قول محمد مع ابي حنيفة وهو قول مالك والشافعي في الاصح (٣) وقال في الهندية. ولو حلف لا يأكل شحما فاكل شحم البطن حنث وان اكل شحم الظهر وهو الذي خالطه لحم لم يحنث عند ابي حنيفة وهو الصحيح كذا في الكافي (٤) وقال العلامة الحصكفي. ولا يحنث بشحم الظهر وهو اللحم السمين في حلف لا يأكل شحما خلا فالهما (٥)

﴿ الفاكهة يشمل جميع الفواكه بحكم العرف ﴾

قال العلامة المرعيني وان حلف لا يأكل فاكهة فاكل عنب او رمانا او رطباً او قثار او خباراً يحنث وان اكل تفاحاً او بطيخاً او مشمشاً حنث وهذا عند ابي حنيفة وقيل ابو يوسف ومحمد حنث في العنب والرطب والرمان ايضا والاصل ان الفاكهة اسم لما

(١) ملتقى الابحرج ١ ص ٥٦٤ (٢) البناية ج ٥ ص ٨٣ (٣) فتح القدير ج ٤ ص ٢٠٠

(٤) الهندية ج ٢ ص ٨٣ (٥) الدر المختار ج ٣ ص ١٠٠

يتفكه به قبل الطعام وبعده اى يتنعم به زيادة على المعتاد والرطب واليابس فيه سواء بعد ان يكون التفكه به معتادا حتى لا يحنث بيابس البطيخ وهذا المعنى موجود فى التفاح واخواته فيحنث بها وغير موجود فى القثاء والخيار لانهما من البقول بيعاوا كالا فلا يحنث بهما (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة وتقع الفاكهة على التفاح والبطيخ والمشمش (٢) وقال صاحبان وهو قول الائمة الثلاثة تقع الفاكهة على العنب والرطب والرمان ايضا كما تقع على الثلاثة المذكورة ولا تقع على القثاء والخيار اتفاقا. دليلهما ان معنى التفكه موجود فيها فانها اعز الفواكه والتنعم بها يفوق التنعم بغيرها.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول صاحبين. قال العلامة ابن عابدين واما عندهما فهي فاكهة نظر الاصل وعليه الفتوى (٣) وقال فى الهندية قال الفقيه ابو الليث بقولهما نأخذ للفتوى لانه اظهر (٤) وقال العلامة داماد افندى. ان العبرة فى جميع ذلك العرف فما يؤكل على سبيل التفكه عادة ويعد فاكهة فى العرف يدخل تحت اليمين وما لا فلا (٥) وقال استاذنا المفتى غلام قادر النعمانى. والعرف فى زماننا موافق لقولهما فالفتوى على قولهما فى زماننا. قال العلامة ابن نجيم وتغير العرف فى زمانهما وفى عرفنا ينبغى ان يحنث بالاتفاق (٦)

﴿ الادام ما يؤكل مع الخبز غالبا ﴾

١ (الهداية ج ٢ ص ٩٠) (٢) ملتنقى ج ١ ص ٥٤٠ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ١٠٣ (٤) الهندية ج ٢ ص ٨٨

٢ (مجمع الانهر ج ١ ص ٥٤٠) (٦) البحر الرائق ج ٣ ص ٣٢٣

قال العلامة المير غينائي ولو حلف لا يأتدم فكل شيء اصطبغ به ادم والشواء ليس بادم والملح ادم وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف. وقال محمد كل ما يؤكل مع الخبز غالباً فهو ادم وهو رواية عن ابي يوسف لان ادم من المواردمة وهي الموافقة وكل ما يؤكل مع الخبز موافق له كاللحم والبيض ونحوه (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول محمد. قال العلامة ابن الهمام وقال محمد ما يؤكل مع الخبز غالباً فهو ادم وهو رواية عن ابي يوسف الى ان قال ويقول محمد اخذ الفقيه ابو الليث (٢) وقال العلامة الحصكفي. وقال محمد هو ما يؤكل مع الخبز غالباً به يفتى الخ. وقال العلامة عابدين قوله به يفتى وبه اخذ الفقيه ابو الليث قال في الاختيار وهو المختار عملاً بالعرف وفي المحيط وهو الاظهر (٣) وقال في الهندية وقال محمد ما يؤكل مع الخبز غالباً فهو ادم وهو رواية عن ابي يوسف كذا في فتح القدير ويقول محمد اخذ الفقيه ابو الليث قال في الاختيار وهو المختار عملاً بالعرف وفي المحيط وهو الاظهر قال القلانسي في تهذيب وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق (٤) وقال العلامة فخر الدين قاضي خان وقال محمد وهو رواية عن ابي يوسف في الامالي هي ادم وبه اخذ الفقيه ابو الليث (٥) وهكذا في البحر (٦)

﴿ حكم من حلف ان لا يشرب من دجلة فشرب بالكراة ﴾

قال العلامة المير غينائي ومن حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها باناء لم يحنث حتى

(١) الهداية ج ٢ ص ٩١ (٢) فتح القدير ج ٢ ص ٢٠٢ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ١٠٣

(٤) الهندية ج ٢ ص ٨٨ (٥) الخاتبة ج ٢ ص ٣١٢ (٦) بحر ج ٢ ص ٢٢٥

يكرع منها كرعاً عند أبي حنيفة وقالوا أي صاحبان إذا شرب منها بآناء يحنث لأنه المتعارف
المفهوم (١)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال أبو حنيفة فلو حلف لا يشرب من دجلة أو من الفرات لا يحنث حتى يكرع
منها كرعاً يباشر الماء بفيه وقال صاحبان إذا شرب منها بآناء يحنث أصله أنه متى كان
لليمين حقيقة مستعملة ومجاز مستعمل فعند أبي حنيفة العبرة للحقيقة خاصة لأنه
لا يجوز إهدار الحقيقة إلا عند الضرورة وعندهما العبرة للمجاز والحقيقة جميعاً المكان
الاستعمال والعرف (٢) دليل أبي حنيفة أن كلمة من للتبعض وحقيقته في الكرع وهي أي
الحقيقة مستعملة ولهذا يحنث بالكرع أجمعاً عاف منعت الحقيقة المصير إلى المجاز وإن
كان متعارفاً.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة قاضي خان ولو حلف أن لا يشرب من الفرات فشرّب منه
كرعاً كان حائثاً في قولهم وإن أخذ الماء بأنية أو اغترف أو سقاه غيره لا يحنث في قول
أبي حنيفة (٣) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي قوله وله أن كلمة من للتبعض
وحقيقة في الكرع أي حقيقة في أن يضع فاه على بعض الدجلة وفي الكرع ذلك
أو لا ابتداء الغاية وذلك في أن يكون ابتداء شربه من دجلة والحقيقة مستعملة عرفاً
وشرعاً ما عرف فافظاً هروا ما شرعاً فلا نه جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال لقوم نزل
عندهم هل عندكم ماء باق في الشن والأكرع عناً في الوادي

الحقيقة مراده هنا ولهذا يحنث بالكرع اجماعا فمنعت المصير الى المجاز وان كان متعارفا فان قيل لانسلم ان الحنث في الكرع باعتبار الحقيقة بل باعتبار العمل بعموم المجاز الى ان قال قلنا الكرع من الفرات مستعمل والحكم يترتب على الحقيقة دون المجاز اذا كانت مستعملة بخلاف قوله لا يضع قدمه في دار فلان (١) وهكذا في العناية (٢) وقال العلامة الحصكفي حلف لا يشرب من شيء يمكن فيه الكرع نحو دجلة فيمينه على الكرع منه حتى لو شرب من نهر اخذ منه لم يحنث (٣) وهكذا في البحر (٤) والهندية (٥) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. وحاصله ان الحلف قد يكون على النهر وقد يكون على مائها فلو كان على النهر يحنث بالكرع ولا يحنث بشرب الماء بالاناء ولو كان على مائها فيحنث بشرب ماء النهر بأي طريق كان وفي أي موضع والله اعلم.

الحلف على شرب ماء الكوز

قال العلامة المرغيناني ومن قال ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامرأته طالق وليس في الكوز ماء لم يحنث فان كان فيه ماء فاهريق قبل الليل لم يحنث وهذا عند أبي حنيفة ومحمد. وقال أبو يوسف يحنث في ذلك كله أي فيما كان فيه الماء وفيما ما لم يكن يعني اذا مضى اليوم وعلى هذا الخلاف اذا كان اليمين بالله تعالى واصله ان من شرع انعقاد اليمين وبقائه التصور أي تصور البشر عندهما خلافا لابي يوسف لان اليمين انما تعقد للبشر فلا بد من تصور البشر ليتمكن ايجابه. دليل ابي يوسف انه امكن القول بانعقاد

(١) الكفاية ج ٣ ص ٣١١ (٢) العناية ج ٣ ص ٣١١ (٣) الدر المختار ج ٣ ص ١٠٨

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٣٢٨ (٥) الهندية ج ٢ ص ٩٥

موجب البر على وجه يظهر في حق الخلف أي خلف البر وهو الكفارة. قلنا لا بد من تصور الأصل أي البر لينعقد في حق الخلف ولهذا لا ينعقد الغموس موجباً للكفارة (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة الحصكفي في حلفه لا شرب ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه أو كان فيه ماء وصب ولو بفعلة أو بنفسه في يومه قبل الليل أو أطلق يمينه عن الوقت ولا ماء فيه لا يحنث سواء علم وقت الحلف أن فيه ماء أو لا في الأصح لعدم إمكان البر (٢) وقال في الهندية. من قال أن لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامرأته طالق وليس في الكوز ماء لم يحنث فإن كان فيه ماء فاهريق قبل الليل لم يحنث وهذا عند أبي حنيفة ومحمد سواء علم وقت الحلف أن فيه ماء أو لم يعلم (٣) وهكذا في البحر (٤). قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. اعلم أن تصور وجود المحلوف عليه شرط براءة اليمين وقت الحلف عند الطرفين وقالوا الحنث خلف عن البراءة ولا بد للخلف من وجود الأصل وإذا لم يتصور الأصل فكيف يتصور الخلف وأما عند أبي يوسف فالحلف لا يخلو عن أحد الشينين أما البرائة أو الحنث ولا يشترط لصحة اليمين تصور المحلوف عليه. والله اعلم.

﴿ الاذن لا يتحقق الا بالسماع ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو حلف لا يكلمه الا باذنه فاذن له ولم يعلم بالاذن حتى كلمه حنث لان الاذن مشتق من الاذن الذي هو الاعلام أو من الوقوع في الاذن وكل ذلك لا يتحقق الا بالسماع (٥)

(١) هداية ج ٢ ص ٢٩٣ (٢) الدر ج ٣ ص ١٠٩ (٣) هندية ج ٢ ص ٩٥ (٤) بحر ج ٢ ص ٣٢٩ (٥) هداية ج ٢ ص ٢٩٣

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو يوسف لا يحنت لان الاذن هو الاطلاق وانه يتم بالاذن كالرضاء قلنا الرضاء من اعمال القلب فيتم بالراضى ولا كذلك الاذن على ما مر.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة اكمل الدين الباهرتى واما فى اليمين فلما حرم كلامه باليمين الا عند الاذن صار الاذن مشتملا باحة الكلام للحالف فلا بد من الاعلام بدلا وهو مبنى على تخصيص العلة وامره واضح عند الاصولى (١) وقال العلامة الحصكفى. او حلف لا يكلم الا باذنه فاذن له ولم يعلم بالاذن فكلمه حنت لاشتقاق الاذن من الاذان فيشترط العلم بخلاف لا يكلمه الا برضاه فرضى ولم يعلم لان الرضاء من اعمال القلب فيتم به الكلام وقال العلامة ابن عابدين. قوله لاشتقاق الاذن اى اشتقاقا كبيرا كما فى النهر من الاذن وهو الاعلام قلت وفيه نظري علم مما قدمناه فى الوضوء قوله فيشترط العلم ظاهره انه لا يكتفى بمجرد السماع بل لابد معه من العلم بمعناه احتراز اعمال الخاطى بلغة لا يفهما كما قدمنا نظيره فى حلفه لا تخرجى الا باذنى (٢) وقال فى الهندية ولو حلف لا يكلم الا باذنه فاذن له ولم يعلم بالاذن حتى كلمه حنت كذا فى الكافى (٣)

﴿ اليوم اذا قرن بفعل لا يمتد اذ به مطلق الوقت ﴾

قال العلامة المرغينانى ولو قال يوم اكلم فلانا فامرأته طالق فهو على الليل والنهار لان اليوم اذا قرن بفعل لا يمتد اذ به مطلق الوقت قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ... والكلام لا يمتد وان عنى النهار خاصة دين فى القضاء لانه مستعمل فيه ايضا وعن ابى

.....

يوسف أنه لا يدين في القضاء لأنه خلاف المتعارف (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام وإن عني النهار خاصة أي بلفظ اليوم دين أي صدق في القضاء لأنه مستعمل فيه أي لأنه حقيقة مستعملة كثيرًا فيقبله القاضي وإن كان فيه تحفيف على نفسه أو هو مشترك بين النهار ومطلق الوقت إلى أن قال والمتعارف في مثل هذا الكلام أنه إنما يقصد به الوقت لا الجمع بين الأيام والليالي وليس هذا بشيء لأن الواقع قد يكون أن الحرب دامت بينهم أيامًا ولياليها وهذا كثير الوقوع فأراد أن يخبر بالواقع فعبر عنه بما يفيد ولا دخل لذلك في خصوص العرف (٢) وقال العلامة الحصكفي. حلف لا يكلم فلانًا اليوم فعلى الجديدين لقراءته اليوم بفعل لا يمتدفعم فإن نوى النهار صدق لأنه الحقيقة وقال العلامة ابن عابد بن قوله صدق أي ديانة وقضاء (٣) وقال العلامة ابن نجيم. قوله فإن النوى النهار صدق لأنه نوى حقيقة كلامه وهو مستعمل فيه أيضًا أطلق في تصديقه فشمّل الديانة والقضاء (٤) وقال العلامة أداما دافندي. وفي حلفه يوم اكلمه لمطلق الوقت لأن اليوم إذا قرن بفعل لا يمتد به مطلق الوقت والكلام لا يمتد وقد مر في الطلاق وتصح نية النهار فقط بالاجتماع ديانة وقضاء لأرادة الحقيقة (٥) وهكذا في الهندية (٦)

﴿ اليمين باقية قبل الغاية ومنتبهة بعدها ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال إن كلمت فلانًا إلا أن يقدم فلان أو قال حتى يقدم فلان أو

.....

(١) الهندية ج ٢ ص ٣٩٣ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٣٢٣ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ١١٣

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٣٣٥ (٥) مجمع الأنهر ج ١ ص ٥٤٠ (٦) الهندية ج ٢ ص ١٠٦

قال الا ان يأذن فلان او حتى يأذن فلان فامرأته طالق فكلمه قبل القدوم والاذن حنت ولو كلمه بعد القدوم والاذن لم يحنت لانه غاية اليمين باقية قبل الغاية ومنتهية بعدها فلا يحنت بالكلام بعد انتهاء اليمين وان مات فلان سقطت اليمين خلافا لابي يوسف لان الممنوع عنه اى عن الحالف كلام ينتهى بالاذن والقدوم ولم يبق بعد الموت متصور الوجود فسقطت اليمين وعنده اى عند ابي يوسف التصور ليس بشرط فعند سقوط الغاية يتأبد اليمين (١)

• القول الرابع •

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام قوله ان مات فلان سقطت اليمين خلافا لابي يوسف لان الممنوع منه كلام ينتهى المنع منه بالاذن والقدوم ولم يبق الاذن ولا القدوم بعد موت من اليه الاذن والقدوم متصور الوجود فلم يبق البر متصور الوجود بقاء تصوره شرط لبقاء اليمين المؤقتة عند ابي حنيفة ومحمد على ما مر وهذه اليمين مؤقتة بوقت الاذن والقدوم اذ بهما يتمكن من البر اذ يتمكن من الكلام بلا حنت فيسقط تصور البر (٢) وقال العلامة الحصكفى ان كلمته اى عمر الا ان يقدم زيدا وان يأذن او حتى يأذن فكذا فكلمه قبل قدومه او قبل اذنه حنت ولو بعدهما لا يحنت لجعله القدوم والاذن غاية لعدو الكلام (٣) وقال فى الهندية. ولو قال ان كلمت فلانا فانت طالق الا ان يقدم فلان او حتى يقدم فلان او قال الا ان يأذن فلان فكلمه قبل القدوم او قبل الاذن حنت ولو كلمه بعد القدوم او الاذن لا يحنت الى ان قال وان مات فلان سقطت اليمين عند ابي حنيفة ومحمد كذا فى الكافى (٤)

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٩٣ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٢٢٣ (٣) الدر المختار ج ٣ ص ١١٥ (٤) الهندية ج ٢ ص ١٠٦

﴿اليمين على عبد منكروا امرأه منكرة﴾

قال العلامة المرغيناني ومن حلف لا يكلم عبدا فلان ولم ينو عبدا بعينه او امرأه فلان او صديق فلان فباع فلان عبده او بانيت منه امرأته او عادي صديقه فكلهم لم يحنث لانه عقد يمينه على فعل واقع في محل مضاف الى فلان اما اضافة ملك كما في عبدا فلان او اضافة نسبة كما في امرأه فلان او صديق فلان ولم يوجدا فلا يحنث قال المصنف هذا في اضافة الملك بالاتفاق (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

وفي اضافة النسبة عند محمد يحنث كالمرأة والصديق قال في الزيادات لان هذه الاضافة اي اضافة النسبة للتعريف لان المرأة والصديق مقصودان بالهجران فلا يشترط دوامها فيتعلق الحكم بعينه كما في الاشارة ووجه ما ذكره هنا يعني عدم الحنث وهو رواية الجامع الصغير انه يحتمل ان يكون غرضه هجرانه لاجل المضاف اليه ولهذا لم يعينه فلا يحنث بعد زوال الاضافة بالشك.

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين قال العلامة ابن الهمام. وروى ان هشاما اخبر ان محمدا رجع الى قول ابي حنيفة وقال لا يحنث هذا اذا لم يعينه فلم يذكر الاشارة (٢) وقال العلامة داماد افندي. وفي غيره اي غير المعين بان قال لا اكلم امرأه فلان او صديق فلان بغير اشارة لا يحنث الا في رواية عن محمد والمعتد الاول فلا يفتي على قول محمد (٣) وقال العلامة الحصكفي. وفي حلفه لا يكلم عبده اي عبدا فلان او عرسه او

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٩٥ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٣٢٥ (٣) مجمع الانهر ج ١ ص ٥٤٦

صديقه او لا يدخل داره الى ان قال ان زالت اضافته ببيع او طلاق او عدا او قو كلمه لم
يحنت في العبد ونحوه مما يملك كالدار اشار اليه بهذا ولا على المذهب الى ان قال وان
لم يشرو ولم يعين لا يحنت وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله وان لم يشرو ولم يعين
لا يحنت الا في رواية عن محمد والمعتد الاول شرح الملتقى (١) وقال العلامة قاضي
خان رجل حلف ان لا يكلم صديق فلان او زوجة فلان او ابن فلان او نحوهم ممن يضاف
لابحكم الملك فتزوج فلان امرأة بعد اليمين او ولد له ولو بعد اليمين فكلمه الحالف
لا يحنت وان كلم امرأته بانها فلان بعد يمينه او كلم رجلا عاذاه فلان بعد يمينه لا يحنت
الحالف في قول ابي حنيفة وابي يوسف (٢) وهكذا في الهندية (٣) قال استاذنا المفتي
غلام قادر النعماني. فالحاصل ان المقصود في الحلف المضاف فقط ويذكر المضاف اليه
للتعريف وقد يكون المقصود في الحلف المضاف اليه ويذكر المضاف لاجل المضاف
اليه فان كان الاول فالمسئلة كما قال محمد وان كان الثاني فالمسئلة كما قال الشيخان.

❦ ان كان الحلف على عبد بعينه او امرأة بعينها ❦

❦ قال العلامة المرغيناني وان كانت يمينه على عبد بعينه بان قال عبد فلان هذا او امرأة فلان
بعينها او صديق فلان بعينه لم يحنت في العبد وحنت في المرأة والصديق.

❦ اختلاف الفقهاء ❦

هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يحنت في العبد ايضا وهو قول زفر وان حلف
لا يدخل دار فلان هذه فباعها ثم دخلها فهو على هذا الاختلاف وجه قول محمد وزفر ان

الاضافة للتعريف والاشارة ابلغ منها لكونها قاطعة للشركة بخلاف الاضافة فاعتبرت
الاشارة ولغت الاضافة وصار كالصديق والمرأة. دليل الشيخين. ان الداعى الى اليمين
مضى فى المضاف اليه لان هذه الاعيان لا تهجر ولا تعادى لذواتها وكذا العبد لسقوط
منزله بل لمعنى فى ملاكها فتقيد اليمين بحال قيام الملك بخلاف ما اذا كانت
الاضافة اضافة نسبة كالصديق والمرأة لانه يعادى لذاته فكانت الاضافة للتعريف والداعى
لمعنى فى المضاف اليه غير ظاهر لعدم التعيين بخلاف ما تقدم (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة الحصكفى وفى حلفه لا يكلم عبده اى عبد فلان او عرسه
او صديقه او لا يدخل داره الى ان قال وكلمه لم يحث فى العبد ونحوه مما يملك
كالدار اشار اليه بهذا ولا على المذهب لان العبد ساقط الاعتبار عند الاحرار كالثوب
والدار (٢) وقال العلامة ابن نجيم ولم يذكر المصنف العبد للاختلاف فالمذهب انه
كالدار لانه لا يقصد بالمعاداة (٣) وقال فى الهندية قال لا اكلم عبد فلان هذا باع عبده
فكلم الحالف لا يحث فى قول ابى حنيفة وابى يوسف هكذا فى شرح الجامع
الصغير لقاضي خان (٤) والتفصيل فى فتح القدير (٥)

﴿ حكم الحلف على الحين والزمان ﴾

قال العلامة المرغينانى ومن حلف لا يكلم حينا او زمانا او الحين او الزمان فهو ستة اشهر الى
ان قال وكذلك الدهر عندهما اى عند الصاحبين وقال ابو حنيفة الدهر لا ادرى ما هو وهذا

(١) الهداية ج ٢ ص ٩٥ (٢) الدر المختار ج ٣ ص ١١٤ (٣) البحر الرائق ج ٢ ص ٣٤٤

(٤) الهندية ج ٢ ص ٩٨ (٥) فتح القدير ج ٢ ص ٢٢٥

الاختلاف في المنكر هو الصحيح اما المعروف بالالف واللام يراد به الابد عرفا. دليل
الصاحبين ان دهر استعمل استعمال الحين والزمان يقال ما رأيتك منذ حين
ومنذ دهر بمعنى. و ابو حنيفة توقف في تقديره لان اللغات لا تدرك قياسا والعرف لم
يعرف استمراره لاختلاف في الاستعمال (١)

§ القول الرابع

هو قول الصاحبين. قال العلامة الحصكفي وفي حلفه لا يكلمه الدهر او الابد هو العمر اي
مدة حياة الحالف عند عدم النية و دهر منكر لم يدروا قالوا هو كالحين وغير خاف انه اذا لم
يرد عن الامام شيء في مسألة وجب الافتاء بقوله ما نهرو في السراج توقف الامام في اربع
عشرة مسألة (٢) وقال العلامة ابن عابدين وحيث لم يوجد له اختيار. فقول يعقوب
هو المختار ثم محمد فقوله الحسن (٣) وقال العلامة ابن نجيم. واما الدهر منكر فقد قال
ابو حنيفة لا ادري ما هو وقالوا هو كالحين وهذا هو الصحيح (٤) وقال العلامة ابن عابدين. قوله
توقف الامام في اربع عشرة مسألة منها لفظ دهر (٥) وهكذا في الهدية (٦)

§ اذا ذكر الجمع في حمل على ثلاثة ايام

قال العلامة المرغيناني ولو حلف لا يكلم اياما فهو على ثلاثة ايام لانه اسم جمع
ذكر منكر ايتناول اقل الجمع وهو الثلث ولو حلف لا يكلمه الايام فهو على عشرة ايام.

§ اختلاف الفقهاء

هذا عند ابي حنيفة وقالوا اي الصاحبان على الاسبوع ولو حلف لا يكلمه الشهور فهو على

(١) الهدية ج ٢ ص ٣٩٦ (٢) الدر المختار ج ٣ ص ١١٨ (٣) شرح عقود ص ٢٩

(٤) البحر الرائق ج ٣ ص ٣٣٩ (٥) رد المختار ج ٣ ص ١١٨ (٦) الهدية ج ٢ ص ١٠٥

عشرة أشهر عنده وعندهما على اثني عشر شهراً لأنه يدور عليها دليل أبي حنيفة أنه جمع معرف فيصرف إلى أقصى ما يذكر بلفظ الجمع وذلك عشرة (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة أكمل الدين الباهلي بعد تفصيل المسئلة والأصل أن حرف التعريف إذا دخل على اسم الجمع ينصرف إلى أقصى ما ينطلق عليه اسم الجمع عند أبي حنيفة وهو العشرة (٢) وقال العلامة ابن عابدين قوله عشرة من كل صنف هذا عنده إلى أن قال وهو يقول أن أكثر ما يطلق عليه اسم الجمع عشرة وأقله ثلاثة فإذا دخلت عليه الـ استغرق الجمع وهو العشرة لأن الكل من الأقل بمنزلة العام من الخاص والأصل في العام العموم فحملناه عليه (٣) وقال العلامة داماد أفندي وإن عرف أي قال لا أكلمه الأيام أو الشهور أو السنين فعلى عشرة أيام كثيرة لأنه جمع معرف فيصرف إلى أقصى ما يذكر من الجمع وهو العشرة عند الإمام هو الصحيح (٤) وهكذا في الهندية (٥) والبحر (٦)

﴿ إذا وصف الأيام بالكثرة فيحمل على عشرة أيام ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن قال لعبدته أن خدمتني أياماً كثيرة فانت حرفاً لأيام الكثيرة عند أبي حنيفة عشرة أيام لأنه أكثر ما يتناول به اسم الأيام وقال أي صاحباً سبعة أيام لأن ما زاد عليها تكرار وقيل لو كان اليمين بالفارسية ينصرف إلى سبعة أيام لأنه يذكر فيها بلفظ الفرد دون الجمع (٧)

(١) الهداية ج ٢ ص ٣٩٦ (٢) العناية ج ٢ ص ٣٢٩ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ١١٩

(٤) مجمع الأنهر ج ١ ص ٥٤٤ (٥) الهندية ج ٢ ص ١٠٢ (٦) البحر الرائق ج ٢ ص ٣٣١، ٣٣٠

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن نجيم المصري واما الجمع المنكر فذكر المصنف انه ان وصفه بالكثرة فهو كالمعرف كقوله لا اكلمه اياما كثيرة لانه لما وصفه بالكثرة علم انه لم يرد به الاقل وهو الثلث فيصرف الى المعهود كالمعروف باللام فعنده للعشرة (١) وقال العلامة الحصكفي وايام كثيرة والشهور والسنون والجمع والازمنة والاحايين والدهور عشرة من كل صنف لانه اكثر ما يذكر بلفظ الجمع (٢) وقال العلامة ابن الهمام في الفتح قال ابو اليسر اما بلساننا فلا يجيء هذا الاختلاف بل يصرف الى ايام الجمعة بالاتفاق الى ان قال وهذا حسن (٣)

﴿ باب اليمين في العتق والطلاق ﴾

﴿ ولو قال اذا ولدت ولداه فهو حر فهذا يختص بالحي ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قال اذا ولدت ولداه فهو حر فولدت ولدا ميتا ثم اخر حيا عتق الحي وحده عند ابي حنيفة وقال اي صاحبان لا يعتق واحده منهما (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو حنيفة ولو قال اذا ولدت ولداه فهو حر فولدت ميتا ثم حيا عتق الحي. وقال صاحبان لا يعتق لان اليمين انحلت لوجود الشرط وهو ولادة الولد الميت لا الى جزاء لان الميت ليس بمحل للحرية (٥) دليل ابي حنيفة ان مطلق اسم الولد مقيد بوصف الحيوة لانه قصد اثبات الحرية جزاء وهي قوة حكمية تظهر في دفع تسلط الغير ولا تثبت في الميت فيتقيد بوصف الحيوة فصار كما اذا قال اذا ولدت ولدا حيا.

(١) بحرج ٤ ص ٣٢٠ (٢) الدر المختار ج ٣ ص ١١٩ (٣) فتح ج ٢ ص ٣٢٢ (٤) هداية ج ٢ ص ٣٩٤ (٥) الاختيار ج ٣ ص ٤٣

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام ولا يبي حنيفة ان الشرط ليس الا الولد الحي
 ما بخلاف ما قبله وهذا لانه جعل الجزاء وصف للموصوف بالشرط
 وهو الولد وهذا الوصف الخاص وهو الحرية لا يكون الا في الحي فتقيد الموصوف بالشرط
 بالحياة والاعلى الكلام (١) وهكذا في الكفاية (٢) وقال العلامة الحصكفي بخلاف
 فهو حرف ولدت ميتا ثم اخر حيا عتق الحي وحده لبطان الرق بالموت وقال العلامة ابن
 عابدين قوله عتق الحي وحده اى عند الامام الى ان قال وله ان مطلق الاسم تقيد بوصف
 الحياة لانه قصد اثبات الحرية له (٣) وقال العلامة ابن نجيم ولا يبي حنيفة ان مطلق الاسم
 قد تقيد بوصف الحياة لانه قصد اثبات الحرية جزاء وهي قوة حكمية تظهر في دفع تسليط
 الغير فلا يثبت في الميت فيتقيد بوصف الحياة (٤) وقال العلامة ابراهيم ولو قال لامته
 اذا ولدت ولدا فهو حرف ولدت ميتا ثم اخر حيا عتق الحي عند الامام خلافا لهما والراجح
 الاول لان الحرية قوة حكمية فتختص بوصف الحياة (٥)

﴿حكم ما اذا قال اخر عبدا اشتريه فهو حر﴾

قال العلامة المرغيناني وان قال اخر عبدا اشتريه فهو حر فاشترى عبدا ومات لم يعتق لان
 الاخر لفرد لاحق ولا سابق له فلا يكون لاحقا ولو اشترى عبدا ثم مات عتق
 الاخر لانه فرد لاحق فاتصف بالاخيرية ويعتق يوم اشتراه لا من بعد الموت (٦)

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٣٣٣ (٢) الكفاية ج ٢ ص ٣٣٣ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٢٣ (٤) البحر الرائق

ج ٢ ص ٣٣٢ (٥) ملتقى الابحار ج ١ ص ٥٤٨ (٦) الهداية ج ٢ ص ٢٩٤

﴿القول الراجح﴾

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٣٣٦ (٢) الكفاية ج ٢ ص ٣٣٦ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٢٢٢ (٤) البحر الرائق ج ٢ ص ٣٣٣

﴿باب اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك﴾

﴿حكم ما اذا قالت المرأة لزوجها تزوجت علي فقال كل امرأة لي طالق﴾

قال العلامة الميرغيناني واذا قالت المرأة لزوجها تزوجت علي فقال كل امرأة لي طالق
ثلاثا طلقت هذه التي خلفته في القضاء.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

وعن ابي يوسف انها اي ان التي خلفته لا تطلق لانه اخرج جوابا فينطبق عليه ولان غرضه
ارضائها وهو بطلاق غيرها فيتقيد به اي بطلاق الغير. ووجه الظاهر عموم الكلام
وقد زاد على حرف الجواب فيجعل مبتدئا وقد يكون غرضه ايحاشها حين اعترضت عليه
فيما احله الشرع ومع التردد لا يصلح مقيدا وان نوى غيرها يصدق ديانة لا قضاء لانه
تخصيص العام (١)

﴿القول الراجح﴾

هو رواية ابي يوسف. قال العلامة ابن الهمام وذكره عن ابي يوسف في شروح الجامع
صغير انها لا تطلق واختاره شمس الائمة وكثير من المشائخ لان الكلام خرج
جوابا فينطبق على السؤال فكانه قال كل امرأة لي غيرك طالق دلالة (٢) وقال
العلامة الحصكفي. قالت له امرأته تزوجت علي فقال كل امرأة لي طالق طلقت
محلفة بكسر اللام وعن الثاني لا اي ابي يوسف وصححه السرخسي وفي جامع
الشيخان وبه اخذ عامة مشائخنا. وقال العلامة ابن عابدين قوله صححه السرخسي وفي
شرح التلخيص قال البزدوي في شرحه ان الفتوى عليه (٣) وهكذا في البحر (٤)

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٠١ (٢) فتح القدير ج ٢ ص ٣٢٩ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ١٣٥ (٤) البحر الرائق ج ٢ ص ٣٥٥

قال العلامة ابن الهمام واختلفوا فيما اذا قال لله على المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام قال ابو حنيفة لا يلزمه شيء وقال صاحبه يلزمه احد النسكين والوجه في ذلك ان يحمل على انه تعورف بعدابي حنيفة ايجاب النسك بهما فقلا به كما تعورف بالمشي الى الكعبة ويرتفع الخلاف (١) وهكذا قال العلامة ابن عابدين (٢)

﴿حكم ما اذا شهد الشاهدان على وجود الشرط وقد انكر الحالف﴾

قال العلامة المرغيناني ومن قال عبدى حران لم احج العام فقال حججت وشهد شاهدان على انه ضحى العام بالكوفة لم يعتق عبده.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يعتق لان هذه شهادة قامت على امر معلوم وهو التضحية ومن ضرورته انتفاء الحج فيتحقق الشرط دليل الشيخين انهاى شهادة قامت على النفى لان المقصود منها نفى الحج لا اثبات التضحية لانه لا مطالب لها فصار كما اذا شهدوا انه لم يحج غاية الامر ان هذا النفى مما يحيط علم الشاهد به ولكنه لا يميز بين نفى ونفى تيسيرا (٣)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة اكمل الدين البارتني ومن قال عبدى حران لم احج العام ظاهر وقوله لكن لا يميز بين نفى ونفى تيسيرا الى ان قال ولكنه ليس مختار المصنف لافضائه الى الحرج (٤) ومثله في الكفاية (٥) وقال العلامة ابن عابدين بعد تفصيل

فتح القدير ج ٤ ص ٣٥٣ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ١٣٤ (٣) الهداية ج ٢ ص ٥٠٢

الغناية ج ٣ ص ٣٥٣ (٥) الكفاية ج ٢ ص ٣٥٣

المسئلة بخلاف التضحية بالكوفة ليست ضد الحج على انه يمكن ان يكون ذلك كرامة له وهي جائزة كما قالوا في المشرق والمغرب فتأمل (١) وقال العلامة ابن عابدين (في منحة الخالق) قوله وتعقبه في فتح القدير الخ قال المقدسي في شرح الرمز اقول الشهادة بعدم الدخول اولت بالخروج الذي هو وجودي الى ان قال بخلاف التضحية بالكوفة ليست ضد الحج على انه يمكن ان يكون ذلك كرامة له وهي جائزة (٢) لكن رجح المحقق ابن الهمام قول محمد وقال محمد يعنى لان هذه شهادة قامت على امر مشاهد وهو التضحية وكيف لا يقبل ومن ضرورته انتفاء الحج ذلك العام فيتحقق الشرط فيعتق (٣) وقال العلامة الحصكفي لا يعتق عبد قيل له ان لم احج العام فانت حر ثم قال حججت وانكر العبدواني بشاهدين فشهادة ابن حرة لاضحيته بكوفة لم تقبل لقيامها على نفى الحج اذ التضحية لا تدخل تحت القضاء وقال محمد يعنى ورجحه الكمال (٤) وهكذا قال العلامة ابن نجيم بعد تفصيل المسئلة وان كان غير مدعى به لتصل المدعى به كذلك يجب قبول شهادة التضحية المتضمنة لنفى المدعى به فقول محمد اوجه (٥) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني ويمكن التوفيق بين الترجيحين بان يحمل قول الشيخين على عدم الدعوى للشهادة وقول محمد على وجود الدعوى من العبد للشهادة.

﴿ باب اليمين في لبس الثياب والحلى وغير ذلك ﴾

﴿ اذا قال الزوج ان لبست من غزلك ﴾

(١) رد المحتار ج ٣ ص ١٣٤ (٢) منحة الخالق ج ٣ ص ٣٥٦ (٣) فتح القدير ج ٣ ص ٥٣

(٤) الدر المختار ج ٣ ص ١٣٤ (٥) البحر الرائق ج ٣ ص ٣٥٦

قال العلامة المير غينائي ومن قال لامرأته ان لبست من غزلك فهو هدى فاشترى قطناً فغزلته فنسجته فلبسه فهو هدى.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وهذا عند أبي حنيفة وقالوا أي صاحبان ليس عليه ان يهدي حتى تغزل من قطن ملكه يوم حلف ومعنى الهدى التصديق به بمكة لأنه اسم لما يهدي اليها. لهما أي دليل صاحبين ان النذر انما يصح في الملك او مضافا الي سبب الملك ولم يوجد لان اللبس وغزل المرأة ليسا من اسباب ملكه. دليل أبي حنيفة ان غزل المرأة عادة يكون من قطن الزوج والمعتاد هو المراد وذلك سبب لملكه ولهذا بحث اذا غزلت من قطن مملوك له وقت النذر لان القطن لم يصرم ذكره (١)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول صاحبين. قال العلامة ابن الهمام والواجب في ديارنا ان يفتى بقول لهما لان المرأة لا تغزل الا من كتان نفسها او قطنها فليس الغزل سببا لملكه للمغزول عادة فلا يستقيم جواب أبي حنيفة (٢) وقال العلامة ابن عابدين وبحث في كل منهما نوح الفندي بانه في حيز المنع فان بعض نساء مصر تغزل من كتان الزوج وبعض نساء الروم بالعكس لاسيما نساء الجنود الذين يغيبون عنهن سنين فالاولى اعتبار الغالب (٣) وقال العلامة الحصكفي ان لبست من مغزولك فهو هدى أي صدقة تصدق به بمكة فملك الزوج قطناً بعد الحلف فغزلته ونسج ولبس فهو هدى عند الامام وله التصديق بقيمته بمكة لا غير وشرطا لملكه يوم حلف ويفتى بقول لهما في ديارنا (٤) وقال العلامة ابن نجيم

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٠٣ (٢) فتح القدير ج ٣ ص ٥٥٤ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ١٣١ (٤) الدر المختار ج ٣ ص ١٣١

والواجب في ديارنا ان يفتى بقولهما (١) قال استاذنا المفتى غلام قادر النعماني. والاولى العمل بما قاله ابن عابدين حيث قال فالاولى اعتبار الغالب.

﴿ كتاب الحدود ﴾

﴿ لا يضرب الرأس في الحدود ﴾

قال العلامة المرغيناني وان لم يكن محصنا وكان حرافحه مائة جلدة الى ان قال الاراسه ووجه فرجه لقوله عليه السلام للذي امره بضرب الحدائق الوجه والمذاكير والفرج مقتل والرأس مجمع الحواس وكذا الوجه وهو مجمع المحاسن ايضا فلا يؤمن قوات شيء منها بالضرب وذلك اهلاك معنى فلا يشرع حدا (٢)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وقال ابو يوسف يضرب الرأس ايضا رجع اليه وانما يضرب سوط القول ابي بكر اضربوا الرأس فان فيه شيطانا قلنا في جواب استدلال ابي يوسف تأويله انه قال ذلك فيمن اباح قتله ويقال انه ورد في حربي كان من دعاة الكفرة والاهلاك فيه مستحق.

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة قاضي خان ويفرق الضرب على الاعضاء في الحد ما خلا الوجه والرأس وقال بعد صفحتين ويفرق الضرب على الاعضاء الا الرأس والفرج والوجه في قول ابي حنيفة ومحمد (٣) وقال العلامة ابن الهمام وقال ابو يوسف يضرب الرأس ضربة واحدة رجع اليه بعد ان كان اولا يقول لا يضرب كما هو

(١) البحر الرائق ج ٣ ص ٣٦٠ (٢) الهداية ج ٢ ص ٥١٥ (٣) الخانية ج ٣ ص ٢١٢

المذهب (١) وقال العلامة الحصكفي. وفرق جلده على بدنه خلا رأسه ووجهه وفرجه
(٢) وقال في الهندية ويضرب متفرقا على جميع أعضائه أما خلا الفرج والوجه والرأس
كذافي العتابة (٣)

﴿ من شرائط الاحصان الاسلام ﴾

قال العلامة المرغيناني واحصان الرجم ان يكون حرا عقلا بالغامس لما قد تزوج
امراة. فكاحا صحيحا ودخل بها وهما على صفة الاحصان الى ان قال والشافعي يخالفنا في
اشتراط الاسلام وكذا ابو يوسف في رواية لهما اي دليلهما) ماروى ان النبي ﷺ رجم
يهوديين قد زنيا. قلنا كان ذلك بحكم التوراة ثم نسخ يؤيده قوله عليه السلام من اشرك
بالله فليس بمحصن الى ان قال وابيوسف يخالفنا في الكافرة والحجة عليه ما ذكرناه
يعني قوله ولا ايتلاف مع الاختلاف في الدين. وقوله عليه السلام لا تحصن المسلم
اليهودية ولا النصرانية ولا الحر الامة ولا الحر العبد (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة جلال الدين الخوارزمي فالمتقدمون يقولون شرائطه سبع
العقل والبلوغ والحرية والنكاح الصحيح والدخول بالنكاح وان يكون كل واحد من
الزوجين مثل الآخر في صفة الاحصان والاسلام والاصح ان يقول شرط الاحصان على
الخصوص اثنان الاسلام والدخول بالنكاح الصحيح بامراة هي مثله (٥) وقال
العلامة قاضي خان. وشرائط الاحصان ستة اسلام الزوجين وبلوغهما وعقلهما وحريةهما

(١) فتح القدير ج ٥ ص ١٩ (٢) الدر المختار ج ٣ ص ١٦١ (٣) الهندية ج ٢ ص ١٣٩ (٤) الهداية ج ٢ ص ٥١٢

(٥) الكفاية ج ٥ ص ٢٣

والدخول بالمنكوحه بالنكاح الصحيح في القبل انزل اولم ينزل الى ان قال واحصان كل واحد من الزوجين شرط عندنا لصير الاحربه محصنا في قول ابي حنيفة ومحمد وظاهر قول ابي يوسف (١) وقال العلامة الحصكفي وشرائط احصان الرجم سبعة الحرية والتكليف عقل وبلوغ والاسلام والوطء وكونه بنكاح صحيح حال الدخول وكونهما بصفة الاحصان المذكورة وقت الوطء فاحصان كل واحد منهما شرط لصيرورة الاخر محصنا وتفصيل الشرائط في رد المحتار (٢) وهكذا في البحر (٣)

• يؤخر الحد عن الام الى ان يستغنى ولدها •

قال العلامة المير غينائي واذا زنت الحامل لم تحد حتى تضع حملها كيلا يؤدى الى هلاك الولد وهو نفس محترمة وان كان حدها الجلد لم يجلد حتى تتعالى من نفاسها اي ترتفع يريد به تخرج منه لان النفاس نوع مرض فيؤخر الى زمان البشر بخلاف الرجم لان التأخير لاجل الولد وقد انفصل.

• اختلاف الفقهاء •

وعن ابي حنيفة انه يؤخر الى ان يستغنى ولدها عنها اذالم يكن احديهما بتربيته لان في التأخير صيانة الولد عن الضياع وقد روى انه عليه السلام قال للغامدية بعدما وضعت ارجعي حتى يستغنى ولدك (٤)

• القول الراجح •

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن عابدين هذه رواية عن الامام اقتصر عليها صاحب

(١) الخاتبة ج ٢ ص ١٠٤ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ١٦٣ (٣) البحر الرائق ج ٥ ص ١٠ (٤) الهداية ج ٢ ص ٥١٣

المختار قال في البحر وظاهره انها هي المذهب وفي النهر ولعمري انها من الحسن
بمكان (١) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي قوله وقد روى انه عليه السلام قال
للغامدية ارجعي حتى يستغني ولدك فقالت اني اخاف ان اموت قبل ان احدث فقال رجل
انا اقوم بتربية ولدها فامر رسول الله ﷺ برجمها فدل ان الحكم هو التأخير عن هذا الزمان
اذالم يكن لولدها مرب كذا في المبسوط فخر الاسلام (٢) وقال العلامة اكمل الدين
البايرتي ان الحكم هو التأخير عن هذا الزمان اذالم يكن لولدها مرب (٣) وقال
العلامة قاضي خان ويقام الرجم في احوال كلها الا الرجم على الحامل (٤) وقال
العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخاري امرأته ثبت عليها الزنا وهي حامل لا يحد في الحال
حتى تضع الحمل الى ان قال ابو حنيفة يترك الولد معها ولا ترجم حتى يستغني الصبي
عنها. وهكذا في الهندية (٥)

﴿ باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب ﴾

﴿ لا حد على من زفت اليه غير امرأته ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن زفت اليه غير امرأته وقالت النساء انها زوجتك
فوطئها لا حد عليه وعليه المهر قضى بذلك على وبالعدة ولانه اعتمد دليله وهو الاخبار في
موضع الاشتباه اذا الانسان لا يميز بين امرأته وبين غيرها في اول
الوهلة فصار كالمغرور ولا يحد قاذفه الا في رواية عن ابي يوسف لان الملك منعهم
حقيقة (٦)

(١) رد المحتار ج ٣ ص ٦٣ (٢) الكفاية ج ٥ ص ٣٠ (٣) العناية ج ٥ ص ٣٠

(٤) الحانية ج ٣ ص ١١١ (٥) خلاصة الفتاوى ج ٣ ص ٢٢٢ (٦) الهداية ج ٢ ص ٥١

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام قوله ومن زفت اى بعثت اليه غير امرأته وقال النساء هي زوجتك فوطئها لاحد عليه وعليه المهر وهذه اجمتاعية الى ان قال واجيب بانه لماتين خلاف الظاهر بقى الظاهر معتبرا فى ايراث الشبهة (١) وقال العلامة قاضي خان رجل زفت اليه غير امرأته ولم يكن رها قبل ذلك فوطئها كان عليه المهر ولا حد عليه (٢) وقال العلامة ابن عابدين بعد تفصيل المسئلة ورأيت فى الخانية رجل زفت اليه غير امرأته ولم يكن رها قبل ذلك فوطئها كان عليه المهر ولا حد عليه اه الى ان قال واظهر منه ما فى الكافى الحاكم الشهيد رجل تزوج فزفت اليه اخرى فوطئها لاحد عليه ولا على قاذفه (٣) وهكذا فى الهندية (٤)

تنبيه. قد ذكر فى جميع كتب الفقه من المتون والفتاوى والشروح هذه المسئلة مطلقة من غير خلاف صاحب الهداية.

﴿ حكم من تزوج امرأة من محارمها ﴾

قال العلامة المرغينانى. ومن تزوج امرأة لا يحل له نكاحها فوطئها لا يجب عليه الحد.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

هذا عند ابى حنيفة لكنه يوجع عقوبة اذا كان علم بذلك وقال ابو يوسف ومحمد والشافعى عليه الحد اذا كان عالما بذلك لانه عقد لم يصادف محله فيلغى كما اذا اضيف الى الذكور وهذا لان محل التصرف ما يكون محالا لحكمه وحكمه الحل وهى من المحرمات (٥)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول صاحبين. قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة لكن في خلاصه قال الفتوى على قولهما (١) وقال العلامة الحصكفي ولا حد ايضاً بشبهة العقد اي عقد النكاح عنده اي الامام كوطء محرم نكحها وقال ان علم الحرمة حدو عليه الفتوى خلاصة الى ان قال لكن في القهستاني عن المضمرات على قولهما الفتوى وحرر في الفتح انها من شبهة المحل (٢) وقال العلامة ابن عابدين قوله لكن في القهستاني الى ان قال اذا تزوج بمحرمة يحد عندهما وعليه الفتوى (٣) وقال في الهندية وعندهما يحدان علم بالحرمة وان لم يعلم فلا حد عليه كذا في الكافي وبه اخذ الفقيه ابو الليث وعليه الفتوى كذا في المضمرات (٤)

﴿ حكم من عمل عمل قوم لوط ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن اتى امرأته في الموضع المكروه او عمل عمل قوم لوط فلا حد عليه.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

هذا عند ابي حنيفة ويعزرو وقال في الجامع الصغير ويودع في السجن. وقال اي صاحبان. هو كالزنا في حدوه هو احد قول الشافعي وقال في قول يقتلان بكل حال لقوله عليه السلام اقتلوا الفاعل والمفعول ويروى فارجموا الاعلى والاسفل. دليل ابي حنيفة انه ليس بزنا لاختلاف الصحابة في موجه من الاحراق بالنار وهدم الجدار والتكيس من مكان مرتفع باتباع الاحجار وغير ذلك ولا هو في المعنى الزنا لانه

(١) فتح القدير ج ٥ ص ٣٢ (٢) الدر المختار ج ٣ ص ١٦٩ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ١٦٩ (٤) الهندية ج ٢ ص ١٣٨

ليس فيه اضاءة الولد واشباه الانساب و كذا هو اندرو و قوعا لانعدام الداعى فى
احد الجانبين والداعى الى الزناء من الجانبين ومارواه محمول على السياسة او على
المستحيل الا انه يعزروه عنده لما بينا (١)

القول الراجح

هو قول الامام ابى حنيفة قال العلامة داماد افندى. وفى المنح والصحيح قول الامام وفى
الفتح انه يودع فى السجن حتى يتوب او يموت ولو اعتاد اللواط قتلته الامام محصنا كان
او غير محصن سياسة (٢) وقال العلامة ابن الهمام ومن اتى امرأته اجنبية فى الموضع
المكروه اى دبرها او عمل عمل قوم لوط فلا حد عليه عند ابى حنيفة ولكنه يعزروه ويسجن
حتى يموت او يتوب ولو اعتاد اللواط قتلته الامام محصنا كان او غير محصن سياسة وقال
بعد صفحة ولا بى حنيفة انه ليس بزناء ولا معناه فلا يثبت فيه حد وذلك لان
الصحابة اختلفوا فى موجهة فمنهم من اوجب فيه التحريق بالنار ومن قال يهدم عليه
الجدار ومنهم من يلقيه من مكان مرتفع مع اتباع الاحجار الى ان قال وهم اهل اللسان
ادل دليل على انه ليس من مسمى لفظ الزناء لغة ولا معناه (٣) وقال
العلامة قاضي خان ولو جامع اجنبية فى دبرها او غلاما فى دبره قال
ابو حنيفة يعزروه اشد التعزير ولا حد عليه (٤) وقال العلامة ابن عابدين قوله بنحو الاحراق الخ
متعلق بقوله يعزروه عبارة الدرر فعند ابى حنيفة يعزروه بامثال هذه الامور الى ان قال
ولا يحد عند الامام الا اذا تكرر فيقتل على المفتى به (٥) وهكذا فى الهندية (٦)

(١) الهندية ج ٢ ص ١٦٥ (٢) مجمع الانهر ج ١ ص ٦٠٣ (٣) فتح القدير ج ٥ ص ٢٢

(٤) حانية ج ٢ ص ٨٠ (٥) رد المحتار ج ٣ ص ١٤١ (٦) الهندية ج ٢ ص ١٥٠

• حكم المستأمن الزاني •

قال العلامة المرغيناني وإذا دخل حربى دارنا بأمان فزنى بدمية أو زنى ذمى بحرية يحد الذمى والدمية.

• اختلاف الفقهاء •

عند أبى حنيفة ولا يحد الحربى والحربية وهو قول محمد فى ذمى يعنى إذا زنى بحرية فاما إذا زنى الحربى بدمية لا يحدان عند محمد وهو قول أبى يوسف أو لا وقال أبو يوسف يحدون كلهم وهو قوله الآخر لأبى يوسف (١)

• القول الراجح •

هو قول أبى حنيفة قال العلامة قاضي خان والحربى المستأمن إذا زنى فى دارنا بمسلمة أو ذمية قال أبو حنيفة لا يحد الرجل وتحد المرأة ولو كانت المرأة حربية مستأمنة فزنى بهامسلم قال أبو حنيفة يحد الرجل ولا تحد المرأة (٢) وقال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة والأصل أن عند أبى حنيفة ومحمد لا يجب على الحربى حدمن الحدود سوى حد القذف فلا يجب عليه حد زنا ولا سرقة ولا شرب خمر (٣) وقال العلامة ابن عابدين والحاصل أن الزانيين أمامسلمان أو ذميان أو مستأمنان أو الرجل مسلم والمرأة ذمية أو مستأمنة أو بالعكس إلى أن والحد واجب عند الإمام فى الكل الألفى ثلاث إذا كانا مستأمنين أو أحدهما (٤)

• لا حد على المكره •

قال العلامة المرغيناني وإن أكرهه غير السلطان حد عند أبى حنيفة وقال لا إى صاحبان

لا يحد لان الاكراه عندهما قد يتحقق من غير السلطان لان المؤثر خوف الهلاك وانه يتحقق من غيره دليل ابي حنيفة ان الاكراه من غيره لا يدوم الا نادر التمكث من الاستعانة بالسلطان او بجماعة المسلمين وتمكنه دفعه بنفسه بالسلاح والنادر لاحكم له فلا يسقط به الحد بخلاف السلطان لانه لا يمكنه الاستعانة بغيره ولا الخروج بالسلاح عليه فافترقا (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول صاحبين قال العلامة ابن الهمام فيفتى بقولهما وعليه مشى صاحب الهداية في الاكراه حيث قال والسلطان وغيره بيان عند تحقق القدرة على ايقاع ما توعد به (٢) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي وفي زماننا ظهرت القوة ايضا لكل متغلب فيفتى بقولهما (٣) وقال العلامة ابن عابدين واطلق فشمّل الاكراه من غير السلطان على قولهما المفتى به (٤) وقال العلامة قاضي خان والرجل اذا اكره على الزنا قال ابو حنيفة اخر او هو قول صاحبيه لاحد عليه (٥) وهكذا في الهندية (٦)

﴿ حكم من زنى بجارية فقتلها ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن زنى بجارية فقتلها فانه يحدو عليه القيمة معناه قتلها بفعل الزنا لانه جنى جنايتين فيؤخر على كل واحد منهما حكمه.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وعن ابي يوسف انه لا يحد لان تقرر ضمان القيمة سبب لملك الامة فصار كما اذا اشتراها

(١) الهداية ج ٢ ص ١٩٥ (٢) فتح القدير ج ٥ ص ٥٢ (٣) الكفاية ج ٥ ص ٥٢

(٤) رد المحتار ج ٣ ص ١٤٢ (٥) الخانية ج ٤ ص ٢٠٤ (٦) هندية ج ٢ ص ١٥٠

بعد ما زنى بها وهو على هذا الاختلاف واعتراض سبب الملك قبل اقامة الحديد وجب سقوطه كما اذا ملك المسروق قبل القطع. دليل الطرفين. انه ضمان قتل فلا يوجب الملك لانه ضمان دم ولو كان يوجبها فانهما يوجبها في العين كما في هبة المسروق لا في منافع البضع لانها استوفيت والملك يثبت مستند فلا يظهر في المستوفى لكونها معدومة وهذا بخلاف ما اذا زنى بها فاذهب عينها يجب عليه قيمتها ويسقط الحد لان الملك هنالك يثبت في الجثة العمياء وهي عين فاورثت شبهة (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام وعن ابي يوسف انه لا يحد ذكره بلفظ عن ليفيد انه ليس ظاهر المذهب عنه فان محمدا لم يذكر فيها خلافا في الجامع الصغير وعادته اذا كان خلافا ثابتا ذكره وكذا الحاكم الشهيد لم يذكر في الكافي خلافا الى ان قال وبالوجه الذي قررناه يتضح حسن اتصال (٢) وقال العلامة قاضي خان وقال ابو يوسف عليه القيمة ولا حد عليه وهو الصحيح (٣) لكن قال العلامة ابن عابدين قلت وصح في الخانية قول ابي يوسف لكن المتون والشروح على الاول بل ما ذكر عن ابي يوسف هو رواية عنه لا قوله وهي خلاف ظاهر الرواية عنه كما اوضحه في الفتح (٤) وقال العلامة الحصكفي وفي قتل امة بزناها الحد بالزنا والقيمة بالقتل (٥)

﴿ باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها ﴾

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٢٠ (٢) فتح القدير ج ٥ ص ٥٢ (٣) الخانية ج ٢ ص ٢٠٨

(٤) رد المحتار ج ٣ ص ١٤٣ (٥) الدر المختار ج ٣ ص ١٤٣

اختلف الشهود هل كانت الزنا بالاكراه او بالمطوعة قال العلامة المير غينائي وان
شهادتان انه زنى بفلانة فاستكرهها واخران انها طوعته درنى الحد عنهما جميعا.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

هذا عند ابي حنيفة وهو قول زفر و قال اى الصاحبان يحد الرجل خاصة لا تفافهما على
الموجب وتفردا حدهما بزيادة جنابة وهو الاكراه بخلاف جانبها لان طواعيتها شرط تحقق
الموجب فى حقها ولم يثبت لاختلافهما اى فريقين. دليل ابي حنيفة انه اختلف
المشهود عليه لان الزنا فعل واحد يقوم بهما اى بالرجل والمرأة ولا شاهدى
الطواعية صار اقا ذفين لهما وانما يسقط الحد عنهما بشهادة شاهدى الاكراه لان زنا
هما مكرهة يسقط احصانها فصارا خصمين فى ذلك (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة عليه اقتصر فى الكافى فقال
وله ان المشهود به اختلف وليس على احدهما اى على احد الوجهين اللذين
بهما الاختلاف نصاب الشهادة فلا يجب شيء وهذا لان الزنا فعل واحد يقوم
بهما وقد اختلف فى جانبها فيكون مختلفا فى جانبيه ضرورة يعنى ان الزنا
بطائعة غير الزنا بمكرهة وشهادتهم بزنا دخل فى الوجود والشاهدان بزناه بطائعة ينفيان
زناه بمكرهة والاخران ينفيان زناه بطائعة فلم يتحقق على خصوص الزنا المتحقق فى
الخارج شهادة اربعة (٢) وقال العلامة قاضى خان ولو شهد اربعة على رجل انه زنى به
المرأة وشهد اثنان منهم انه استكرهها وشهد اخران انها طوعته لا حد على الرجل ولا على

المرأة في قول أبي حنيفة (١) وقال العلامة ابن عابدين قوله كاختلافهم في طوعها بان
شهادتين انه اكرهها واخران انها طأوعته لم يحد اعنده (٢) وقال في الهندية وقال
محمد في الاصل اربعة شهدوا على رجل بالزنا فشهادتان انه استكرهها وشهادتان
انها طأوعته قال ابو حنيفة ادرا عنهم الحد جميعا يعني الرجل والمرأة والشهود (٣)

﴿حكم ما اذا حد الرجل ثم وجد الشهود عبيدا او محدودين﴾

قال العلامة المرغيناني وان شهد اربعة على رجل بالزنا فضرب بشهادتهم ثم وجد احدهم
عبدا او محدودا في قذف فانهم يحدون لانهم قذفه اذ الشهود ثلاثة وليس عليهم ولا على
بيت المال ارش الضرب وان رجم قديته على بيت المال.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

هذا عند أبي حنيفة. وقال اي صاحب ارش الضرب ايضا على بيت المال قال
العبد الضعيف معناه اذا كان جرحه وعلى هذا الخلاف اذا مات من الضرب وعلى
هذا اذا رجع الشهود لا يضمنون عنده وعندهما يضمنون. دليل أبي حنيفة ان الواجب
هو الجلد وهو ضرب مولم غير جارح ولا مهلك فلا يقع جارح اظاهر الا لمعنى في
الضارب وهو قلة هدايته فاقتصر عليه الا انه لا يجب عليه الضمان في الصحيح كيلا يمتنع
الناس عن الاقامة مخافة الغرامة (٤)

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبي حنيفة. قال العلامة ابن الهمام ولا يقع جارح الا لخرق الضارب وقلة هدايته

(١) الخانية ج ٣ ص ٩٠ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٤٠ (٣) الهندية ج ٢ ص ١٥٣

(٤) الهداية ج ٢ ص ٥٢٣

وترك احتياطه فاقصر عليه فلم يتعد الى الشهود ولا القاضى بخلاف الرجم فانه مضاف الى قضاء القاضى لانه قضى به ابتداء ثم ظهر خطؤه ومصلحة عمله للعامة فيكون موجب ضرر خطئه عليهم فى مالهم لان الغرم بالغنم اما الجلد الجارح فلم يقض به فلا يلزمه فيكون فى بيت المال بل يقتصر على الجلد (١) وقال العلامة اكمل الدين البابر تى فصار كالرجم والقصاص يعنى اذا شهد الشهود فرجم المشهود عليه او قتل ثم رجعوا يضمنون الدية ووجه قول ابى حنيفة ظاهر (٢) وقال العلامة قاضى خان ولو شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن فضربه الامام فجرحتة السياط او مات ثم رجع الشهود او ظهر واعيد الاشياء على احد فى قول ابى حنيفة (٣) وقال العلامة الحصى كفى. ولو شهدوا بالزنا ولكن هم عريان او محدودون فى قذف او ثلاثة او احدهم محدوف او عبدا او وجدا احدهم كذلك بعد اقامة الحد حدو اللقذف ان طلبه المقدوف وارش جلده وان مات منه هدر (٤)

﴿ حكم حد القذف فيما اذا رجع احد الشهود عن الشهادة ﴾

قال العلامة المرغينانى فان لم يحد المشهود عليه حتى رجع واحد منهم **حدوا جميعا** وسقط الحد عن المشهود عليه وقال محمد حد الراجع خاصة لان الشهادة تأكدت بالقضاء فلا يفسخ الا فى حق الراجع كما اذا رجع بعد الامضاء. دليل الشيخين ان الامضاء من القضاء فصار كما اذا رجع واحد منهم قبل القضاء ولهذا سقط الحد عن المشهود عليه ولو رجع واحد منهم قبل القضاء حدوا جميعا وقال زفر يحد الراجع خاصة لانه لا يصدق على غيره ولنا ان كامهم قذف فى الاصل وانما يصير

.....

(١) فتح القدير ج ٥ ص ٦٤ (٢) العناية ج ٥ ص ٦٤ (٣) الخانية ج ٢ ص ١٠ (٤) الدر المختار ج ٣ ص ١٤٥

شهادة باتصال القضاء به فاذا لم يتصل بقي قد فافى حدون (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابراهيم الحلبي ولورجع واحد بعده اى القضاء قبل الحد فكذلك اى حدوا كلهم عند الشيخين ولا رجم اتفاقا لان الامضاء من القضاء فى باب الحدود (٢) وقال العلامة قاضي خان ولو شهد اربعة بالزنا والاحصان ثم رجع واحد ان رجع قبل القضاء حد الرجوع فى قولهم حد القذف ويحد الباقيون عندنا (٣) وقال العلامة الحصكفى وان رجع قبله اى الرجم حدو اللقذف وقال العلامة ابن عابدين. قوله وان رجع قبله اى الرجم سواء كان قبل القضاء او بعده قوله حدو اللقذف اى حد الشهود كلهم اما اذا كان قبل القضاء فهو قول علمائنا الثلاثة لانهم صاروا قذفة واما بعده فهو قولهما (٤) وهكذا فى الهندية (٥) والبحر (٦)

﴿ حكم ما اذا رجع شهود التزكية ﴾

قال العلامة المرغينانى وان شهد اربعة على رجل بالزنا فزكو افرجم فاذا الشهود دمجوس او عبيد فالدية على المزكين .

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

هذا عند ابى حنيفة معناه اذا رجعوا عن التزكية وقال ابو يوسف ومحمد هو على بيت المال وقيل هذا اذا قالوا تعمدنا التزكية مع علمنا بحالهم. دليل الصاحبين. انهم اثنوا على شهود خير افسار كما اذا اثنوا على المشهود عليه خير ابا ان شهدوا على احصانه

الهندية ج ٢ ص ٥٢٥ (٢) ملتقى الابحار ج ١ ص ١٠٨ (٣) الخانية ج ٢ ص ١٠٠

ود المحتار ج ٣ ص ١٤٦ (٥) الهندية ج ٢ ص ١٥٥ (٦) البحر الرائق ج ٥ ص ٢٣

فلا يضمنون شيئاً دليل ابي حنيفة ان الشهادة انما تصير حجة عاملة بالتركية فكانت
التركية في معنى علة العلة فيضاف الحكم اليها بخلاف شهود الاحصان لانه محض الشرط
ولا فرق بينهما اذا شهدوا بلفظة الشهادة او اخبروا او هذا اذا اخبروا بالحرية والاسلام
اما اذا قالوا هم عدول وظهروا عبيدا لا يضمنون لان العبد قد يكون عدلا (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة قاضي خان ولو لم يرجع المزكرون عن التركية ولكن ظهروا
الشهود كانوا عبيدا او كفارا قال ابو حنيفة تجب الدية على المزكين في اموالهم (٢) وقال
العلامة ابن الهمام ولا يبي حنيفة ان الشهادة بالنزاهة انما تصير حجة موجهة للحكم بالرحم
على الحاكم بالتركية فكانت التركية في معنى علة العلة للاطلاق
لانها موجهة موجهة للشهادة للحكم به وعلة العلة كالعلة في اضافة الحكم اليها على ما عرفت
بخلاف الاحصان الى ان قال واعلم انه وقع في المنظومة قوله على المزكين ضمان من
رحم ان ظهر الشاهد عبدا او علم (٣) وهكذا في العناية (٤) وقال العلامة الحصكفي وضمن
المزكي دية المرجوم ان ظهروا غير اهل الشهادة عبيدا او كفارا (٥)

﴿ باب حد الشرب ﴾

﴿ لا عبرة لذهاب الرائحة في حد الخمر ﴾

قال العلامة المرغيناني فان اقر بعد ذهاب رائحتها لم يحد عند ابي حنيفة و ابي يوسف

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٢٥ (٢) الخاتبة ج ٣ ص ١٠٣ (٣) فتح القدير ج ٥ ص ١٤١

(٤) العناية ج ٥ ص ٤٢ (٥) الدر المختار ج ٣ ص ١٤٦

وقال محمد بن حديد كذلك اذا شهدوا عليه بعد ما ذهب ريحها عند ابي حنيفة و ابي يوسف وقال محمد بن حديد فالتقادم يمنع قبول الشهادة بالاتفاق غير انه مقدر بالزمان عنده اعتبار الحد الزناء وهذا لان التأخير يتحقق بمضى الزمان والرائحة قد تكون من غيره كما قيل شعري يقولون لي انك شربت مدامة فقلت لهم لا بل اكلت السفرحلا. وعند الشيخين يقدر بزوال الرائحة لقول ابن مسعود فيه فان وجدتم رائحة الخمر فاجلدوه ولان قيام الاثر من اقوى دلالة على الشرب وانما يصار الى التقدير بالزمان عند تعذر اعتباره والتميز بين الروائح ممكن للمستدل وانما يشته على الجهال واما الاقرار فالتقادم لا يبطله عند محمد كما في حد الزناء على ما مر تقريره وعندهما لا يقام الحد الا عند قيام الرائحة (١)

القول الرابع

هو قول محمد قال العلامة ابن الهمام فقول محمد هو الصحيح (٢) وقال العلامة عبد الله داماد افندي ورجح في الغاية قول محمد قال فالمذهب عندي في الاقرار ما قاله محمد (٣) وقال العلامة ابن عابدين قوله لاحتمال التقادم هذا مبنى على قول محمد بان التقادم مقدر بالزمان وهو شهران قال ورجح في غاية البيان قوله وفي الفتح انه صحيح قال في البحر والحاصل ان المذهب قولهما الا ان قول محمد ارجح من جهة المعنى (٤) وقال العلامة قاضي خان ويثبت الشرب باقراره او بالنية الا ان يتقادم والتقادم مقدر بشهر من يوم شرب الخمر في ظاهر الرواية فلا يشترط وجود الرائحة عند التقادم (٥) وقال في الهندية اختلفوا في حد التقادم عن محمد انه قدره

١ اهداية ج ٢ ص ٥٢٤ (٢) فتح ج ٥ ص ٨ (٣) مجمع ج ١ ص ٢١١ (٤) رد المحتار ج ٣ ص ١٨٠ (٥) حاشية ج ٢ ص ٣١٥

بشهر وهو رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف وهو الاصح كذا في الهداية (١)

﴿ يثبت الشرب بالاقرار مرة واحدة ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن اقر بشرب الخمر او السكر ثم رجع لم يحدلانه خالص حق الله تعالى ويثبت الشرب بشهادة شاهدين ويثبت بالاقرار مرة واحدة

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وعن ابي يوسف انه يشترط الاقرار مرتين وهو نظير الاختلاف في السرقة وسببها هناك ان شاء الله (٢) وقال العلامة الشيخ الاسلام في كتاب السرقة ويجب القطع باقرار مرة واحدة هذا عند ابي حنيفة ومحمد. وقال ابو يوسف لا يقطع الا بالاقرار مرتين ويروى عن انهما في مجلسين مختلفين لانه احدى الحجتين فتعتبر بالاخري. دليل الطرفين في السرقة قد ظهرت بالاقرار مرة فيكتفى به كما في القصاص وحد القذف ولا اعتبار بالشهادة لان الزيادة تفيد فيها تقليل تهمة الكذب ولا تفيد في الاقرار شيئا لانه لا تهمة وباب الرجوع في حق الحد لا يفسد بالتكرار والرجوع في حق المال لا يصح اصلا لان صاحب المال يكذبه واشترط الزيادة في الزناء بخلاف القياس فيقتصر على مورد الشرع (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة قاضي خان ولو اقر بشرب الخمر مرة واحدة يحد في قول ابي حنيفة ومحمد (٤) وقال العلامة الحصكفي او يثبت باقراره مرة صاحب اثمانين سوطا. وقال العلامة ابن عابدين قوله مرة رد لقول ابي يوسف انه لا بد من اقراره مرتين (٥) وهكذا قال في

(١) هندية ج ٢ ص ١٥٨ (٢) هداية ج ٢ ص ٢٨٤ (٣) ايضا ص ٥٣٨ (٤) خالية ج ٢ ص ١٥٨ (٥) رد المحتار ج ٣ ص ٨٠

الهندية ثبت الشرب بشهادة شاهدين وبالأقرار مرة واحدة (١)

﴿ لا يحد السكران بأقراره ولا تبين منه زوجته ﴾

قال العلامة المرغيناني ولا يحد السكران بأقراره على نفسه لزيادة احتمال الكذب في اقراره فيحتال لدرئه لانه خالص حق الله تعالى بخلاف حد القذف لان فيه حق العبد والسكران فيه كالصاحي عقوبة عليه كما في سائر تصرفاته ولو ارتد السكران لا تبين منه امراته لان الكفر من باب الاعتقاد فلا يتحقق مع السكر وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وفي ظاهر الرواية تكون ردة (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام قوله ولو ارتد السكران لا تبين منه امراته لان الكفر من باب الاعتقاد والاستخفاف وباعتبار الاستخفاف حكم بكفر الهازل مع عدم اعتقاده لما يقول ولا اعتقاد للسكران ولا استخفاف لانهما فرع قيام الادراك وهذا يقتضي ان السكران الذي لا تبين امراته هو الذي لا يعقل منطقاً كقول ابي حنيفة في حده والظاهر انه كقولهما ولذا لم ينقل خلاف في انه لا يحكم بكفر السكران بتكلمه مع انهما لم يفسر السكران بغير ما تقدم عنهما فوجهه ان ابا حنيفة انما اعتبر عدم الادراك في السكران احتياطاً لدرء الحدود لا شك انه يجب ان يحتاط في عدم تكفير المسلم حتى قالوا اذا كان في المسئلة وجوه كثيرة توجب التكفير ووجه واحد يمنعه على المفتي ان يميل اليه ويبنى عليه فلو اعتبر في اعتبار عدم رده بالتكلم بما هو كفر اقصى السكر كان احتياطاً للتكفير لانه يكفر في جميع ما قبل تلك الحالة هذا في حق الحكم (٣) وقال

العلامة قاضي خان ولا يصح طلاقه ولا اعتاقه ولا بيعه ولا نكاحه ولا اقراره ولا رده وقال
العلامة الحصكفي ولو ارتد السكران لم يصح فلا تحرم عرسه وقال العلامة ابن
عابدين قوله وهذه يعني ان حكم السكران من محرم كالصاحي الا في سبع لا تصح رده
ولا اقراره (١) وهكذا في البحر (٢) وقال العلامة ابراهيم الحلبي ولو ارتد السكران لا تبين
امراته منه اى لا يعتبر ارتداده لعدم القصد والاعتقاد قضاء اما ديانة فان كان في الواقع
قصد التكلم به ذاكر المعناه كفر والا فلا كما في المنح (٣)

﴿ باب حد القذف ﴾

﴿ يطالب حد القذف من يقع القذف في نسبه ﴾

قال العلامة المرغيناني ولا يطالب بحد القذف للميت الا من يقع القذف في نسبه بقذف
وهو الوالد والولد لان العار يلحق به لمكان الجزئية فيكون القذف متناو لاله معنى
وعند الشافعي يثبت حق المطالبة لكل وارث لان حد القذف يورث عنده على
ما بين. وعندنا ولاية المطالبة ليس بطريق الارث بل لما ذكرناه ولهذا يثبت عندنا للمحرور
عن الميراث بالقتل ويثبت لولد البنت كما يثبت لولد الابن.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

خلاف محمد ويثبت لولد الوالد حال قيام الولد خلاف الزفر (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة قاضي خان رجل قذف ميتا فلولده ولولد ولده ووالده
ياخذ القاذف بحده وولد الابن وولد البنت فيه سواء في ظاهر الرواية الى ان قال ويجوز

(١) الخانية ج ٣ ص ١٥٣ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ١٨١ (٣) البحر الرائق ج ٥ ص ٢٨ (٤) الهداية ج ٢ ص ٥٣٠

للابعدان يطالبه بالخدم مع بقاء الاقرب فيكون لابن الابن ان يطالبه بالحدوان كان الابن حيا عندنا (١) وقال العلامة ابن الهمام ولا يطالب بحد القذف للميت الا من يقع القذف في نسبه بقذفه وهو والدوان علا والدوان سفل لان العار يلتحق بهما للجزئية الى ان قال وفي فتاوى قاضي خان رجل قذف ميتا فلو لده وولد لده ووالده ان يأخذ القاذف ويحده وولد الابن وولد البنت سواء في ظاهر الرواية (٢) وقال العلامة الحصكفي (قذفه) اي الميت وهم الاصول والفروع وان علوا وسفلوا ولو كان الطالب محجوبا او محروما من الميراث بقتل اوراق او كفر او ولد بنت ولومع وجود الاقرب. وقال العلامة ابن عابدين قوله او ولد بنت فله المطالبة بقذف جده وعن محمد خلافة والمذهب الاول لان الشين يلحقه اذ النسب ثابت من الطرفين بحراى طرف الاب وطرف الام (٣) وقال في الهندية وولد الابن وولد البنت سواء في ظاهر الرواية (٤) وهكذا في البحر (٥)

﴿ ان قال القاذف اردت غير معنى الزنا ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن قال لغيره زناة في الجبل وقال عنيت صعود الجبل حد.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف. وقال محمد لا يحد دليله لان المهموز منه للصعود حقيقة قالت امرأة من العرب وارق الى الخيرات زناء في الجبل وذكر الجبل يقرره مرادا. دليل الشيخين انه يستعمل في الفاحشة مهموز ايضا لان من العرب من يهمز الملين كما يلين المهموز وحالة الغضب والسباب تعين الفاحشة مرادا بمنزلة ما اذا قال

(١) الخانية ج ٣ ص ٢١٣ (٢) فتح القدير ج ٥ ص ٩٢ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ١٨٨

(٤) الهندية ج ٢ ص ٦٥ (٥) البحر الرائق ج ٥ ص ٣٥

يا زاني اوقال زناة وذكر الجبل انما يعين الصعود مراد اذا كان مقرونا بكلمة على
اذ هو المستعمل فيه. ولو قال زناة على الجبل قيل لا يحد لما قلنا وقيل يحد للمعنى الذي
ذكرناه (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة وقيل يحد للمعنى الذي
ذكرناه وهو حالة الغضب والسباب وهو الاوجه (٢) وقال العلامة قاضي خان. ولو قال زناة
في الجبل وقال عنيت به الصعود حذف في قول ابي حنيفة وابي يوسف (٣) وقال
العلامة داماد افندي. ولو قال زناة على الجبل قيل لا يحد وقيل يحد وفي الغاية والمذهب
عندي اذا كان هذا الكلام خرج على وجه الغضب والسباب يحدوا الا فلا وفي فتح
القدير وهو الاوجه (٤) وقال العلامة ابن عابدين قوله بالهمزة فلواتي بالياء
المثناة حد اتفاقا الى ان قال وجزم في المبسوط بانه يحد قال في الفتح وهو الاوجه الى ان
قال وفي البحر عن غاية البيان وهو المذهب عندى (٥) وقال العلامة ابن نجيم وبهذا ترجح
قولهما فمافي المغرب من ان زناة في الجبل بمعنى صعد فقول محمد اظهر ليس
بظاهر وقيد بقوله وعننى الصعود لانه لو لم يعن الصعود يحد اتفاقا. (٦) وهكذا في
الهندية (٧)

﴿ الوطى الحرام مع قيام الملك لا يكون زنا ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو قذف رجلا ووطى امته وهي مجوسية او امرأته وهي حائض او

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٣٢ (٢) فتح القدير ج ٥ ص ١٠١ (٣) الخاتبة ج ٢ ص ١٢٢

(٤) مجمع الانهر ج ١ ص ٢١٥ (٥) رد المحتار ج ٣ ص ١٨٥ (٦) البحر الرائق ج ٥ ص ٣٤ (٧) الهندية ج ٢ ص ١٢٢

مكاتبته له فعليه الحد لان الحرمة مع قيام الملك وهي مؤقتة فكانت الحرمة لغيره فلم يكن زنا.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وعن ابي يوسف ان وطى المكاتبه يسقط الاحصان وهو قول زفر لان الملك زائل في حق الوطى ولهذا يلزمه العقرب بالوطى ونحن نقول ملك الذات باق والحرمة لغيره اذ هي مؤقتة اى الى فسخ الكتابة (١)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة قاضي خان رجل قال لمن وطى امرأته الحائض او امته المجوسية يا زانى كان عليه الحد (٢) وقال العلامة ابن الهمام لان الحرمة في كل من هذه التقادير مؤقتة مع قيام الملك فكانت فيها لغيره فلم يكن زنا لان الزنا ما كان بلاملك قال تعالى الاعلى ازواجهم او ما ملكت ايما نهم فانهم غير ملومين الى ان قال ونحن نقول ان قلتم ان ملك الذات انتفى من وجه كالمشتركة فممنوع وان عنيتم ان ملك الوطء انتفى سلمناه ولا يستلزم ثبوت الحد كالامة المجوسية فثبت ان الحرمة لغيره اذ هي مؤقتة وجوب العقرب لا يدل على سقوط الاحصان كالا رهن اذا وطى امته المرهونة وهي بكر يلزمه العقرب ولا يسقط الاحصان ذكره في المبسوط (٣) وهكذا في العناية (٤) وقال العلامة الحصكفي وحدقا ذف واطى عرسه حائضا وامة مجوسية ومكاتبته وقال العلامة ابن عابدين فان الحرمة في هذه المذكورات مؤقتة ومثل الحائض المظاهر منها والصائمة صوم فرض ومثل الامة المجوسية الامة المزوجة (٥)

﴿ التعزير اكثره تسعة وثلثون سوطا ﴾

قال العلامة المرغيناني والتعزير اكثره تسعة وثلثون سوطا واقله ثلث جلدات.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وقال ابو يوسف يبلغ التعزير خمسا وسبعين سوطا والاصل فيه قوله عليه السلام من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتمدين واذا تعذر تبليغه حدا فابو حنيفة ومحمد نظر الى ادنى الحد وهو حد العبد في القذف فصرفاه اليه وذلك اربعون فنقصا منه سوطا. وابي يوسف اعتبر اقل الحد في الاحرار اذا لاصل هو الحرية ثم نقص سوطا في رواية عنه وهو قول زفر وهو القياس وفي هذه الرواية نقص خمسة وهو مأثور عن علي فقلده ثم قدر الادنى في الكتاب بثلث جلدات لان مادونه لا يقع به الزجر وذكر مشائخنا ان ادناه على ما يراه الامام يقدر بقدر ما يعلم انه ينزجر لانه يختلف باختلاف الناس وعن ابي يوسف انه على قدر عظم الجرم وصغره وعنه انه يقرب كل نوع من بابيه فيقرب اللمس والقبلة من حد الزناء والقذف بغير الزناء من حد القذف (١)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام قوله اكثره تسعة وثلثون سوطا عند ابي حنيفة ومحمد الى ان والاصل في نقصه عن الحدود الى ان قال واذا لزم ان لا يبلغ به حدا فابو حنيفة ومحمد نظر الى صرافة عموم النكرة في النفي فصرفاه اليه فنقصاه عن الحد الارقاء لان الاربعين يصدق عليها حد فلا يبلغ اليهما بالنص المذكور خصوصا والمحل محل احتياط في الدرء (٢) وهكذا في العناية (٣) وقال

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٣٦ (٢) فتح القدير ج ٥ ص ١١٥ (٣) العناية ج ٥ ص ١١٥

العلامة الحصكفي مع ضربه اذا احتيج لزيادة تأديب و ضربه اشد لانه خفف عدد افلا يحفف
وصفا وقال العلامة ابن عابد بن قوله و ضربه اشد من ضرب حد الزنا و يؤخذ من
التعليل ان هذا فيما اذا عزر بمادون اكثره و الافتسعة و ثلاثون من اشد الضرب فوق
ثمانين (١) وقال العلامة ابن نجيم قوله فعلم ان الاصح قول ابي يوسف يمكن ان يقال ان
قوله وبه نأخذ ترجيح لرواية خمسة وسبعين المرويتين عن ابي يوسف لان الاولى
منهما هي ظاهر الرواية عنه و لا يلزم من ذلك ان يكون هذا ترجيحاً لقوله على قول الامام
الذي عليه متون المذهب (٢) و هكذا في الهندية (٣)

﴿ كتاب السرقة ﴾

﴿ لاحد في سرقة صليب الذهب ﴾

قال العلامة المرغيناني و لا الصليب من الذهب و لا الشطرنج و لا الترد لانه يتأول من
اخذها الكسر نهياً عن المنكر بخلاف الدراهم الذي عليه التمثال لانه
ما عدل للعبادة فلا يثبت شبهة اباحة الكسر.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وعن ابي يوسف انه ان كان الصليب في المصلى لا يقطع لعدم الحرز و ان كان في بيت
اخر يقطع لكمال المالية و الحرز (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام قوله و لا صليب من الذهب او الفضة و لا الشطرنج
ولو كان من ذهب الى ان قال نهياً عن المنكر فلا يجب الاضمان ما فيه من المالية

.....

(١) رد المحتار ج ٣ ص ١٩٩ (٢) البحر ج ٥ ص ٣٤ (٣) الهندية ج ٢ ص ١٦٤ (٤) الهداية ج ٢ ص ٥٣٠

والصليب ماهو بهيئة خطين متقاطعين الى ان قال وجوابه ما ذكرنا من تأويل
 الاباحة وهو عام لا يخص غير الحرز وهو المسقط (١) وهكذا في العناية (٢) وقال في
 الهندية لا قطع في صليب الذهب والفضة وكذا الصنم من الذهب والفضة واما الدراهم التي
 عليها التماثيل فانه يقطع فيها لانها ليست معدة للعبادة كذا في الجوهرة النيرة (٣) وقال
 العلامة الحصكفي وصليب ذهب او فضة وشطرنج ونرد لتأويل الكسر نهيا عن
 المنكر (٤) وهكذا في البحر (٥).

﴿ ولا قطع على سارق الصبي الحروان كان عليه حلي ﴾

قال العلامة المرغيناني ولا قطع على سارق الصبي الحروان كان عليه حلي لان الحر ليس
 بمال وما عليه من الحلي تبع له ولانه يتأول في اخذه الصبي اسكاته او حمله الى مرضعته.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وقال ابو يوسف يقطع اذا كان عليه حلي هو نصاب لانه يجب القطع بسرقة وحده فكذا مع
 غيره وعلى هذا اي الخلاف المذكور اذا سرق اثناء فضة فيه نبيذ او ثريد والخلاف في صبي
 لا يمشي ولا يتكلم كيلا يكون في يد نفسه (٦).

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة اكمل الدين البائرتي وما عليه من الحلي تابع لا يقال يجوز ان
 يكون مقصوده من الاخذ هو الحلي فلا يكون تابعا لانه لو كان ذلك مقصوده لاخذ

(١) فتح القدير ج ٥ ص ١٣٣ (٢) العناية ج ٥ ص ١٣٣ (٣) الهندية ج ٢ ص ١٤٤ (٤) الدر المختار ج ٣ ص ٢١٤

(٥) البحر الرائق ج ٥ ص ٥٣ (٦) الهداية ج ٢ ص ٥٢٠

الحلى وترك الصبي (١) وقال العلامة محمد إبراهيم الحلبي كتب علم ومصحف وصبي حرو لو كان عليهما حلية من الذهب والفضة قدر النصاب اى لا يقطع عند الطرفين (٢) وقال فى الهندية ولو سرق اناء فضة قيمته مائة وفيه نبيذ او طعام لا يبقى اولين لا يقطع وانما ينظر الى اما فى الاناء ولا قطع على سارق الصبي الحرو ان كان عليه حلية وهذا قولهما (٣)

﴿ تقطع فى سرقة العبد الصغير ﴾

قال العلامة المرغيناني ولا قطع فى سرقة العبد الكبير لانه غصب او خداع ويقطع فى سرقة العبد الصغير لتحققها بحدها الا اذا كان يعبر عن نفسه لانه هو و البالغ سواء فى اعتبار يده وقال ابو يوسف لا يقطع وان كان صغيرا لا يعقل ولا يتكلم استحسانا لانه ادمى من وجه مال من وجه (٤)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال ابو يوسف ولا قطع فى سرقة العبد صغيرا كان او كبيرا لانه ادمى من وجه مال من وجه (٥) وقال الطرفان يقطع فى العبد الصغير لانه مال لكونه منتفعابه او بعرضية الانتفاع لانه خداع او غصب وليس سرقة.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام ويقطع فى سرقة العبد الصغير الذى ليس كذلك بالاجماع لانه مال متقوم هكذا حكى الاجماع ابن المنذر (٦) وقال العلامة

١ / العناية ج ٥ ص ٢٣ (٢) ملتقى الابحرج ١ ص ٢٢٥ (٣) الهندية ج ٢ ص ١٤٤ (٤) الهندية ج ٢ ص ١٥١

(٥) الاختيار ج ٣ ص ١٠٨ (٦) فتح القدير ج ٥ ص ١٣٣

الحصكفى. وعبد كبير يعبر عن نفسه الى ان قال بخلاف العبد الصغير ودفاتر الحساب
وقال العلامة ابن عابدين قوله بخلاف العبد الصغير لانه مال منتفع به ان كان يمشى ويعقل
او بعرضية ان يصير كذلك ان كان بخلافه وتمامه فى النهر (١) وقال فى الهندية ويقطع
فى سرقة العبد الصغير الذى ليس بمميز ولا معبر عن نفسه بالاجماع كذافى فتح
القدير (٢) وهكذافى البحر (٣)

﴿ لا قطع ولا ضمان على متلف الات لهو ﴾

قال العلامة المرغينانى ولا قطع فى دف ولا طبل ولا بربط ولا مزمار لان عندهما اى
عند الصاحبين لا قيمة لها ولهذا لا يجب الضمان على من استهلكها وعند ابى
حنيفة اخذها يتأول الكسر فيها (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الصاحبين. قال العلامة الحصكفى والات لهو ولو طبل الغزاة فى الاصح وقال
العلامة ابن عابدين. قوله والات لهو بلا خلاف لعدم تقومها عندهما حتى لا يضمن
متلفها الى ان قال اخذها للنهى عن المنكر (٥) وقال العلامة ابن نجيم المصرى. قوله ودف
طبل وبربط ومزمار لانها عندهما لا قيمة لها وعليه الفتوى فلا ضمان من كسرها (٦) وقال
فى الهندية ولا قطع فى الطنبور والدف والمزمار وكل شىء للملاهى كذافى السراج
الوهاج لا قطع فى الطبل والبربط هذا اذا كان طبل لهو واما اذا كان طبل الغزاة فقد اختلف
المشائخ الى ان قال واختار الصدر الشهيد انه لا يجب القطع كذافى

.....

(١) رد المحتار ج ٣ ص ٢١٨ (٢) الهندية ج ٢ ص ١٤٤ (٣) البحر الرائق ج ٥ ص ٥٣

(٤) الهداية ج ٢ ص ٥٣١ (٥) رد المحتار ج ٣ ص ٢١٤ (٦) البحر الرائق ج ٥ ص ٥٥

المحيط وهو الاصح وفي الوالوجية وهو المختار كذا في النهر الفائق (١)

﴿ لا قطع على النباش ﴾

قال العلامة المرغيناني ولا قطع على النباش وهذا عند أبي حنيفة ومحمد.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وقال ابو يوسف والشافعي عليه القطع لقوله عليه السلام من نبش قطعناه ولانه مال متقوم محرز بحرزمثله فيقطع فيه دليل الطرفين لقوله عليه السلام لا قطع على المختفي وهو النباش بلغة اهل المدينة ولان الشبهة تمكنت في الملك لانه لا ملك للميت حقيقة ولا للوارث لتقدم حاجة الميت وقد تمكن الخلل في المقصود وهو الانزجار لان النجاية في نفسها نادرة الوجود ومارواه غير مرفوع او هو محمول على السياسة وان كان القبر في بيت مقفل فهو على الخلاف في الصحيح لما قلنا وكذا اذا سرق من التابوت في القافلة وفيه الميت لما بينا (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين قال العلامة الحصكفي ونبش لقبور ولو كان القبر في بيت مقفل في الاصح او كان الثوب غير الكفن وكذا لو سرقه من بيت فيه قبر او ميت لتأوله الخ وقال العلامة ابن عابدين قوله نبش اي لا قطع على النباش الى ان قال فمافي القنية من انه لو سرق المدفون بالمفازة قطع ضعيف مقدسي (٣) وقال في الهندية ولا قطع على النباش هذا عند أبي حنيفة ومحمد الى ان قال اختلف مشائخنا فيما اذا كان القبر في بيت مقفل والاصح انه لا يقطع سواء نبش الكفن او سرق ما لاخر من ذلك البيت وكذا اذا سرق

الكفن من تابوت في القابلة لا يقطع في الاصح كذا في الكافي (١) وقال العلامة ابن
 الهمام لا قطع على المختفى قال وهو النباش بلغة اهل المدينة اى يعرفهم الى ان قال
 وحينئذ لا شك في ترجيح مذهبنامن جهة الاثار الى ان قال والجواب اولاً منع الحرز لانه
 حفرة في الصحراء ماذون للعموم في المرور به ليلاً او نهاراً ولا غلق عليه ولا حارس
 متصل لحفظه فلم يبق الى مجرد الدعوى انه حرز تسمية ادعائية بلا معنى الى ان قال
 واما الثانى فلان شرع الحد للانزجار والحاجة اليه لما يكثر وجوده فاما ما يندر فلا يشرع فيه
 لوقوعه في غير محل الحاجة لان الانزجار حاصل طبعاً كما قلنا في عدم الحد بوطء
 البهيمة الى ان قال وهذا في القبر الكائن في الصحراء بخلاف عندنا اما لو كان القبر في
 بيت مفقل فقيل يقطع به لوجود الحرز والصحيح انه على الخلاف فلا يقطع عندنا الى ان
 قال وكذا اذا سرق من تابوت في القافلة وفيه الميت لما بينا من تحقق الخلل في
 المالية وما بعدها هذا (٢) وهكذا في الكفاية (٣) والبحر (٤)

﴿ لا قطع في سرقة مال لاستيفاء حقه ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن له على اخر دراهم فسرق منه مثلها لم يقطع لانه استيفاء لحقه
 وان سرق منه عروضا قطع لانه ليس له ولاية الاستيفاء منه الا بيعاً بالتراضي (٥)

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وعن ابي يوسف انه لا يقطع لان له ان يأخذه عند بعض العلماء قضاء من حقه اورهنام
 حقه قلنا هذا قول لا يستند الى دليل ظاهر فلا يعتبر بدون اتصال الدعوى به حتى لو ادعى

(١) الهداية ج ٢ ص ١٤٨ (٢) فتح القدير ج ٥ ص ١٣٨ (٣) الكفاية ج ٥ ص ١٣٨

(٤) البحر الرائق ج ٥ ص ٥٥ (٥) الهداية ج ٢ ص ٥٣٢

ذلك درى عنه الحد لانه ظن فى موضع الخلاف ولو كان حقه دراهم فسرق منه
دنانير قليل يقطع لانه ليس له حق الاخذ و قيل لا يقطع لان النقود جنس واحد.

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي يوسف قال العلامة ابن نجيم المصرى. وفى المجتبى ان ابن ابي
ليلى والشافعى يطلقان اخذ خلاف جنس حقه للمجانسة فى المالية وما قالاه هو الاوسع
ويجوز الاخذ به وان لم يكن مذهبنا فان الانسان يعذر فى العمل به
عند الضرورة انتهى (١) وقال العلامة ابن عابدين والفتوى اليوم على
جواز الاخذ عند القدرة من اى مال كان لاسيما فى ديارنا المداومتهم للعقوق شعر. عفاء
على هذا الزمان فانه. زمان عقوق لازمان حقوق. وكل رفيق فيه غير مرافق. وكل صديق
فيه غير صدوق (٢). وقال العلامة الحصى ومثل دينه ولو دينه مؤجلا او زائدا عليه
او اجود لصيرورته شريكا اذا كان من جنسه ولو حكما الى ان قال واطلق
الشافعى واخذ خلاف الجنس للمجانسة فى المالية قال فى المجتبى وهو اوسع فى عمل به
عند الضرورة (٣) وقال العلامة عثمان بن على الزيلعى. ومثل دينه اى لا يجب عليه القطع
اذا سرق من مدينه قدر دينه من جنسه الى ان قال وان كان الدين مؤجلا يقطع قياسا لانه
لا يباح له اخذه فصار كاخذه من غيره ولا يقطع استحسانا لان دينه ثابت فى ذمته
وكذا اذا سرق زيادة على حقه لانه بمقدار حقه يصير شريكا فيه فيصير شبهة وان سرق من
خلاف جنس حقه فان كان نقدا لا يقطع فى الصحيح (٤)

﴿ فصل فى الحرز والاخذ منه ﴾

(١) البحر الرائق ج ٥ ص ٥٦ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٢٢٠ (٣) الدر المختار ج ٣ ص ٢٢٠ (٤) تبیین ج ٣ ص ٢١٨

﴿من سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده قطع﴾

قال العلامة المرغيناني ومن سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده قطع لانه
محرز بالحافظ لان المسجد ما بنى لاحراز الاموال فلم يكن المال محرزاً بالمكان بخلاف
الحمام والبيت الذي اذن للناس في دخوله حيث لا يقطع لانه بنى لاحراز فكان المكان
حرازاً فلا يعتبر الاحراز بالحافظ (١)

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قال في الهنديّة وعن ابي حنيفة ان سرق ثوباً من تحت رجل في الحمام يقطع كما لو سرق
من المسجد متاعاً وصاحبه عنده (٢) قال ابن الهمام قوله وفي المحرز بالمكان
لا يعتبر الاحراز بالحافظ هو الصحيح احترازاً عما في العيون ان على قول ابي حنيفة يقطع
السارق من الحمام في وقت الاذان اي في وقت دخولها اذا كان ثمة حافظ (٣)

﴿القول الراجح﴾

هو قول صاحبين. قال العلامة ابن الهمام وقال ابو يوسف ومحمد لا يقطع وبه اخذ ابو الليث
والصدر الشهيد وفي الكافي وعليه الفتوى وهو ظاهر المذهب وجه الصحيح (٤) وقال
العلامة الخوارزمي وعن ابي حنيفة ان سرق ثوباً من تحت رجل في الحمام يقطع
كما لو سرق من المسجد متاعاً وصاحبه عنده وعنهما انه لا يقطع وهو ظاهر المتن
وعليه الفتوى (٥) وقال في الهنديّة وعندهما لا يقطع وهو ظاهر

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٣٥ (٢) الهنديّة ج ٢ ص ١٤٩ (٣) فتح القدير ج ٥ ص ١٣٥ (٤) ايضاً (٥) الكفاية ج ٥ ص ١٤٤

المذهب وعليه الفتوى كذا في الكافي (١)

﴿حكم نقب اللص البيت﴾

قال العلامة المرغيناني وإذا نقب اللص البيت فدخل وأخذ المال وناوله أخر خارج البيت فلا قطع عليهما لأن الأول لم يوجد منه إلاخراج لا اعتراض يدمعبرة على المال قبل خروجه والثاني لم يوجد منه هتك الحرز فلم يتم السرقة من كل واحد.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

وعن أبي يوسف أن أخرج الداخل يده وناولها الخارج فاقطع على الداخل وإن أدخل الخارج يده فتناولها من يد الداخل فعليهما القطع وهي بناء على مسألة تأتي بعدهما إن شاء الله تعالى قال في الكفاية هي مسألة نقب البيت وقال المصنف بعد أسطرو من نقب البيت وأدخل يده فيه وأخذ شيئاً لم يقطع وعن أبي يوسف في الأملاء أنه يقطع (حاشية الهداية) دليل الطرفين أن هتك الحرز يشترط فيه الكمال تحرزاً عن شبهة العدم والكمال في الدخول وقد أمكن اعتباره والدخول هو المعتاد بخلاف الصندوق لأن الممكن فيه ادخال اليد دون الدخول وبخلاف ما تقدم من حمل البعض المتاع لأن ذلك هو المعتاد (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة داماد أفندي. وكذا لا يقطع لو نقب بيتاً وأدخل يده فيه. وأخذ شيئاً لأنه لم يهتك الحرز وهو الصحيح (٣) وقال العلامة ابن الهمام. وعلل الإطلاق الذي هو ظاهر المذهب بقوله لا اعتراض يدمعبرة على المال المسروق وقال بعد صفحة

.....

(١) الهندية ج ٢ ص ١٤٩ (٢) الهداية ج ٢ ص ٥٣٦ (٣) مجمع الأنهر ج ١ ص ٢٣٠

قوله ومن نقب البيت وادخل يده فاخذ شيئاً لم يقطع وهذا ظاهر الرواية عن الكل ولذلك
يذكر الحاكم خلافاً (١) وقال العلامة الحصري أو سرق شيئاً ولم يخرج منه من
الدار لشبهة عدم الأخذ وقال العلامة ابن عابدين قوله لشبهة عدم الأخذ لأن الدار وما فيها في
يد صاحبها فتح وفيه أيضاً أن المحرز بالمكان لا يجب القطع فيه إلا بالأخراج لقيام
يد المالك قبل الإخراج من داره فلا يتحقق الأخذ إلا بازائه يده وذلك بالإخراج من
رزه (٢) وهكذا في الكفاية (٣) والبحر (٤)

﴿ حكم سرقة الصرة من الكم ﴾

قال العلامة المرغيناني وإن طر صرة خارجة من الكم لم يقطع وإن ادخل يده في الكم يقطع
لأن في الوجه الأول الرباط بين خارج فبالطريق يتحقق الأخذ من الظاهر فلا يوجد متك
الحرز وفي الثاني الرباط من داخل فبالطريق يتحقق الأخذ من الحرز وهو الكم ولو كان مكان
الطرح للرباط ثم الأخذ في الوجهين ينعكس الجواب لانعكاس العلة.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وعن أبي يوسف أنه يقطع على كل حال لأنه محرز أماً بالكم أو بصاحبه قلنا الحرز هو الكم
لأنه يعتمد عليه وإنما قصده قطع المسافة أو الاستراحة فاشبه الجوالق (٥)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الطرفين قال العلامة ابن الهمام قلنا بل الحرز هنا ليس إلا الكم لأن صاحب الدار
يعتمد الكم أو الجيب لإقيام نفسه فصار الكم كالصندوق وهذا لأن المطرور كنهه أماً في

(١) فتح ج ٥ ص ١٥٠ (٢) رد المحتار ج ٢ ص ٣٢٣ (٣) كفاية ج ٥ ص ١٥٠ (٤) بحر ج ٥ ص ١٠ (٥) هداية ج ٢ ص ٥٣٦

حال المشي أو في غيره فمقصوده في الأول ليس الا قطع المسافة لا حفظ المال وإن كان الثاني فمقصوده الاستراحة عن حفظ المال وهو شغل قلبه بسر اقننه فإنه متعب للنفس في ربطه ليريح نفسه من ذلك فأنما اعتماد الربط والمقصود هو المعترف في هذا الباب الاتري ان من شق الجوالق على جمل يسير فاحذ ما فيه قطع لان صاحب المال اعتماد الجوالق فكان السارق منه هاتك كاللحم فيقطع ولو اخذ الجوالق بما فيه لا يقطع (١) وقال العلامة الحصكفي او طراى شق صرة خارجة من نفس الكم فلو داخلته قطع وفي الحل بعكسه وتفصيل المسئلة في رد المحتار على نهج الفتح كما قال في اخره وتماه تحقيقه في الفتح (٢) وقال في الهندية اذا طر صرة خارجة من الكم واخذ الدراهم لم يقطع وان ادخل يده في الكم فطرها قطع ولو حل الرباط يقطع في الوجه الاول وفي الوجه الثاني لا يقطع كذا في الكافي (٣) وهكذا في العناية (٤)

فصل في كيفية القطع والاثبات

حكم الخطأ في القطع

قال العلامة المرعشي اذا قال الحاكم للحداد قطع يمين هذا في سرقة سرقتها قطع يساره عمدا او خطأ فلا شيء عليه.

اختلاف الفقهاء

هذا عند ابي حنيفة وقال لا اى صاحبان لا شيء عليه في الخطأ ويضمن في العمد وقال زفر يضمن في الخطأ ايضا وهو القياس والمراد بالخطأ هو الخطأ في الاجتهاد اما الخطأ في معرفته اليمين والسيار لا يجعل عفو او قيل يجعل عذر ايضا له انه قطع يدا معصومة والخطأ

فى حق العباد غير موضوع فيضمنها. قلنا انه خطأ فى اجتهاده اذ ليس فى النص تعيين اليمين والخطأ فى الاجتهاد موضوع اى شرعا. دليل ابى حنيفة انه اتلف واخلف من جنسه ما هو خير منه فلا يعد اتلافا كمن شهد على غيره ببيع ماله بمثل قيمته ثم رجع وعلى هذا لو قطعه غير الحداد لا يضمن ايضا هو الصحيح (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الامام. وقال العلامة الحصكفى والصحيح قول الامام ولكنه يؤدب وكذا لو قطع غير الحداد فى الاصح (٢) وقال العلامة ابن الهمام قطع يمين هذا فى سرقة سرقها فقطع يساره عمدا او خطأ فلا شيء عليه عند ابى حنيفة ولكن يؤدب وبه قال احمد الى ان قال ولا بى حنيفة انه وان اتلف بلا حق ظلمال لكنه اخلف من جنسه ما هو خير له وهى اليمين فانها لا تقطع بعد قطع اليسرى وهى خير لان قوة البطش بها اتم فلا يضمن شيئا (٣) وقال العلامة الحصكفى ولا يضمن قاطع اليد اليسرى ولو عمدا فى الصحيح نهرا اذا امر بخلافه لانه اتلف واخلف من جنسه ما هو خير منه وكذا لو قطعه غير الحداد فى الاصح. وقال العلامة ابن عابدين قوله فى الصحيح ظاهره انه تصحيح لقول الامام فى شموله العمدا والخطأ الى ان قال نعم ظاهر الرواية وغيرها اعتماد قول الامام وهو ظاهر اطلاق المتون الى ان قال والحاصل ان القاضى اذا امر الحداد بقطعه فقطع اليسرى الحداد او غيره لا يضمن قوله فى الاصح قال فى الفتح احتراز عما ذكره الاسيبى جابى فى شرحه لمختصر الطحاوى حيث قال هذا كله اذا قطع الحداد بامر السلطان ولو قطع يساره غيره ففي العمدة القصاص وفى الخطأ الدية (٤) وقال فى الهندية اذا قال الحاكم

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٣٨ (٢) الدر المنقى ج ١ ص ٦٣٣ (٣) فتح القدير ج ٥ ص ٥٤ (٤) رد المحتار ج ٣ ص ٢٢٤

للحداد اقطع يمين هذا السارق في سرقة سرقتها فقطع يساره عمدا فلا شيء عليه عند ابي حنيفة ولكن يؤدب الى ان قال ولو قطع غير الحداد يساره لا يضمن ايضا هو الصحيح (١) وهكذا في البحر (٢)

﴿ اذا اقر العبد على سرقة يقطع وترد السرقة الى المالك ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا اقر العبد المحجور عليه بسرقة عشرة دراهم بعينها فانه يقطع وترد السرقة الى المسروق منه.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يقطع والعشرة للمولى وقال محمد لا يقطع والعشرة للمولى وهو قول زفر ومعنى هذا اذا كذبه المولى ولو اقر بسرقة مال مستهلك قطعت يده ولو كان العبد ماذونا له يقطع في الوجهين اي فيما اذا كان المال بعينه وفيما اذا كان مستهلكا وقال زفر لا يقطع في الوجوه كلها (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام وقال الطحاوي سمعت استاذي ابن ابي عمران يقول الاقوال الثلاثة كلها عن ابي حنيفة فقل له الاول اخذ به محمد ثم رجع وقال كما قال ابو يوسف ثم رجع الى القول الثالث واستقر عليه (٤) وقال العلامة الحصكفي ولو اقر العبد الماذون بسرقة قطع وردت الى المسروق منه وكذا المحجور عند الامام (٥) وقال العلامة اكمال الدين البابر تبي ان القطع اصل او المال

(١) التبتية ج ٢ ص ١٨٣ (٢) البحر الرائق ج ٥ ص ٢٢ (٣) الهداية ج ٢ ص ٥٥١

(٤) فتح القدير ج ٥ ص ٢٨ (٥) الدر المنثور ج ١ ص ٢٣٣

قال أبو حنيفة القطع أصل والمال تابع بدليل أنه يبطل بالتقادم وبدليل أنه لو قال أبيع المال ولا أبيع القطع لم يسقط القطع (١) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني فثبت من التخصيص ترجيح قول أبي حنيفة كما في أصول الفتوى كما قال العلامة ابن عابدين إذا كان في المسئلة خلاف بين الأسماء فإن كان صاحبه متفقين على جهة واحدة والامام على جهة أخرى فالمفتي بالخيار وإذا كان بين صاحبين أيضا خلاف فالمختار للفتوى قول أبي حنيفة وقال العلامة الحصكفي ولو أقر عبد مكلف بسرقة قطع وترد السرقة إلى المسروق منه لو قام له وقال العلامة ابن عابدين قوله ولو أقر عبد مكلف الخ أمالو كان صغيرا لم يقطع ويرد المال لو قام له أو كان مأذونا أو هالكاً يضمن وإن كان محجوراً أو صدقه المولى يرد المال إلى المسروق منه لو قام له إلى أن قال قوله قطع لأن إقرار العبد على نفسه وبالحدود والقصاص صحيح من حيث أنه ادعى لأنه لا تهمة فيه (٢) وهكذا في الهندية (٣)

• يكفي القطع الواحد لسرقات •

قال العلامة المرغيناني ومن سرق سرقات فقطع في أحدها فهو لجميعها ولا يضمن شيئاً

• اختلاف الفقهاء •

هذا عند أبي حنيفة وقال لا إى الصاحبان يضمن كلها إلا التي قطع لها ومعنى المسئلة إذا حضر أحدهم فإن حضروا جميعاً وقطعت يده لخصومتهم لا يضمن شيئاً بالاتفاق في السرقات كلها. لهما إى دليل الصاحبين أن الحاضر ليس بنائب عن

(١) العناية ج ٥ ص ١٢٦ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٢٣٠ (٣) الهندية ج ٢ ص ١٨٢

الغائب ولا بد من الخصومة لتظهر السرقة فلم تظهر السرقة من الغائب فلم يقع القطع
لها فثبتت اموالهم معصومة له اى دليل اى حيلة ان الواجب بالكل قطع واحد حق الله
تعالى لان مبنى الحدود على التداخل والخصومة شرط الظهور عند القاضى اما الوجوب
بالجناية فاذا استوفى فالمستوفى كل الواجب الا ترى انه يرجع نفعه الى الكل
وهو الانزجار فيقع عن الكل وعلى هذا الخلاف اذا كانت النصب كلها لواحد فخاصم في
البعض (١)

• القول الراجح •

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن الهمام وله ان الواجب بالكل قطع حق الله تعالى لان
مبنى الحدود على التداخل والخصومة شرط للظهور عند الحاكم فاذا كان الحكم
الشرعى الثابت فى نفس الامر هو التداخل ومعناه وقوع الحد الواحد عن كل الاسباب
السابقة وقد وجد لزوم وقوعه عنها وهو ملزوم سقوط ضمانها كلها فى نفس الامر علم
القاضى بها ولم يعلم ولا اثر لعدم علمه بها فى نفي الحكم الثابت شرعا عند القطع
وهو وقوعه عن كل الاسباب وهو يستلزم سقوط ضمانها فكان سقوط الضمان
ثابتا وهو المطلوب (٢) وقال العلامة الحصكفى ولو قطع لبعض السرقات لم يضمن
شيئا وقال العلامة ابن عابد بن قوله ولو قطع الخ اى لو سرق سرقات فقطع فى
احدها بخصومة صاحبها وحده فهو اى ذلك القطع بجميعها ولا يضمن شيئا لارباب تلك
السرقات عنده (٣) وهكذا فى الهندية (٤)

• باب ما يحدث السارق فى السرقة •

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٥٣ (٢) فتح القدير ج ٥ ص ١٤٢ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٢٣١ (٤) الهندية ج ٢ ص ١٨٥

﴿التغيير في المسروق لا يمنع القطع﴾

قال العلامة المرغيناني ومن سرق ثوبا فشقه في الدار بنصفين ثم أخرجه وهو يساوي عشرة دراهم قطع.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

وعن أبي يوسف أنه لا يقطع لأن له فيه سبب الملك وهو الخرق الفاحش فإنه يوجب القيمة وتملك المضمون وصار كالمشتري إذا سرق مبيعاً فيه خيار للبائع، ولهما أي دليل الطرفين أن الأخذ وضع سبب للضمان لا للملك وإنما الملك يثبت ضرورة أداء الضمان كيلا يجتمع البدلان في ملك واحد ومثله لا يورث الشبهة كنفس الأخذ كما إذا سرق البائع مبيعاً باعته بخلاف ما ذكر جواب عن قياس أبي يوسف لأن البيع موضوع لإفادة الملك وهذا الخلاف أي بين الطرفين وأبي يوسف فيما إذا اختار تضمين النقصان وأخذ الثوب فإن اختار تضمين القيمة وترك الثوب عليه لا يقطع بالاتفاق لأنه ملكه مستند إلى وقت الأخذ فصار كما إذا ملكه بالهبة فأورث شبهة وهذا كله إذا كان النقصان فاحشاً فإن كان يسيراً يقطع بالاتفاق لانعدام سبب الملك إذ ليس له اختيار تضمين كل القيمة (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة ابن الهمام واختلفت العبارات في إفادة قول أبي يوسف في بعضهما ما يفيد أنه رواية عنه وإن الظاهر من قوله كقولهما وهي كلام الهداية وفخر الإسلام البزدوي والصدر الشهيد والعتابي حيث قالوا وعن أبي يوسف وكذا قول الأسبيجاني

ذكر الطحاوي قول أبي يوسف مع محمد وقول محمد مع أبي حنيفة في الظاهر (١) وقال العلامة ابن عابدين قوله قطع الخ أي عندهما خلافاً لأبي يوسف ومحل الخلاف ما إذا شقه فاحشا وهو ما يفوت به بعض العين وبعض المنفعة على الأصح واختار المالک تضمين النقصان واخذ الثوب قطع عندهما (٢) وهكذا في الهندية (٣) والبحر (٤)

﴿التغيير في الذهب والفضة لا يمنع القطع﴾

قال العلامة المرغيناني ومن سرق ذهباً أو فضة يجب فيه القطع فصنعه دراهم أو دنانير قطع فيه ويرد الدراهم والدنانير إلى المسروق منه .

﴿اختلاف الفقهاء﴾

هذا عند أبي حنيفة وقال لا سبيل للمسروق منه عليهما وأصله في الغصب فهذه صنعة متقومة عندهما خلافاً له ثم وجوب الحد لا يشكل على قوله لأنه لا يملكه وقيل على قولهما لا يجب لأنه ملكه قبل القطع وقيل يجب لأنه صار بالصنعة شيئاً آخر فلم يملك عينه (٥)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الإمام قال العلامة ابن الهمام ومن سرق ذهباً أو فضة يجب فيه القطع بان كانت نصاباً فصنعه دراهم أو دنانير قطع فيه عند أبي حنيفة وهو قول الأئمة الثلاثة ويرد الدراهم والدنانير على المسروق منه إلى أن قال وله أن هذه الصنعة في الذهب والفضة ولو تقومت وبدلت الاسم لم تعتبر موجوداً بشرعاً بدليل أنه لم يتغير بها حكم الرباء

.....

(١) فتح القدير ج ٥ ص ١٤٣ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٢٣١ (٣) الهندية ج ١ ص ١٨٥

(٤) البحر الرائق ج ٥ ص ٦٦ (٥) الهداية ج ٢ ص ٥٥٣

حتى لا يجوز بيع انية وزنها عشرة فضة باحد عشر فضة وقلبه فكانت العين كما كانت
حكما فيقطع وتؤخذ للمالك على ان الاسم باق وهو اسم الذهب والفضة وانما حدث
اسم احرم مع ذلك الاسم (١) وقال العلامة عبد الله النسفي ولو صنع المسروق دراهم
ودنانير قطع وردها (٢) وقال العلامة عبد الله بن مسعود بن تاج الشريعة ومن جعل ما سرق
دراهم او دنانير قطع وردها وهذا عند ابي حنيفة (٣) (وقول الامام قول المتون)

• حكم ما اذا سرق ثوبا فصبغه •

قال العلامة المرعيني فان سرق ثوبا فصبغه احمر قطع ولم يؤخذ منه الثوب ولم يضمن
قيسة الثوب.

• اختلاف الفقهاء •

وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف. وقال محمد بن حنبل يؤخذ منه الثوب ويعطى ما زاد الصبغ فيه
اعتبارا بالغصب والجامع بينهما كون الثوب اصلا قائما وكون الصبغ تابعا. دليل
الشيخين ان الصبغ قائم بصورة ومعنى حتى لو اراد اخذه مصبوغا يضمن ما زاد الصبغ فيه
وحق المالك في الثوب قائم بصورة لا معنى الا ترى انه غير مضمون على السارق بالهلاك
فرجحنا جانب السارق بخلاف الغصب لان حق كل واحد منهما قائم بصورة ومعنى
فاستويامن هذا الوجه فرجحنا جانب المالك لماذا كرنا اي من كون الثوب اصلا (٤)

• القول الراجح •

هو قول الشيخين. قال العلامة ابن الهمام ومن سرق ثوبا فصبغه احمر يقطع به باجماع
العلماء ثم لا يؤخذ منه الثوب عند ابي حنيفة وابي يوسف الى ان قال ولهما ان الصبغ قائم

صورة وهو ظاهر وقوله ومعنى اى من حيث القيمة حتى لو اراد المسروق منه ان يأخذ الثوب
يضمن له قيمة الصبغ وحق المالك قائم بصورة لا معنى فانه لو هلك او استهلك
عند السارق لا يضمن فكان حق السارق احق بالترجيح (١) وقال
العلامة الحصكفى ولو صبغه احمر او طحن النخطة اولت السويق فقطع لارد ولا ضمان
وقال العلامة ابن عابدين قوله لارد اى حال قيامه ولا ضمان اى حال استهلاكه الى ان قال
ولهما ان الصبغ قائم بصورة ومعنى بدليل ان المسروق منه لو اخذ الثوب يضمن الصبغ
وحق المالك قائم بصورة لا معنى بدليل انه غير مضمون على السارق (٢) وهكذا فى
البحر (٣)

﴿ان صبغ السارق الثوب اسود﴾

قال العلامة المرغينانى وان صبغه اى السارق اسود اخذ منه فى المذهبين يعنى عند ابى
حنيفة ومحمد وعند ابى يوسف هذا اى الحكم فى الصبغ بالسواد والاول سواء اى
والحمرة سواء وهوانه لا يؤخذ من السارق لان السواد زيادة عنده
كالحمرة وعند محمد زيادة ايضا كالحمرة ولكنه لا يقطع حق المالك وعند ابى
حنيفة السواد نقصان فلا يوجب انقطاع حق المالك (٤)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الطرفين قال العلامة ابن الهمام وان صبغه اى السارق اسود ثم قطع او قطع فصبغه
اسود يؤخذ منه عند ابى حنيفة ومحمد (٥) وقال العلامة الحصكفى ولو صبغه اسود

(١) فتح القدير ج ٥ ص ٤٦ (٢) رد المختار ج ٣ ص ٢٣٢ (٣) البحر الرائق ج ٥ ص ٦٦

(٤) الهداية ج ٢ ص ٥٥٥ (٥) فتح القدير ج ٥ ص ٤٦

رده لان السواد نقصان خلافاً للثاني وهو اختلاف زمان لا برهان (١) وهكذا في
الهندية نقلاً عن الفتح (٢)

﴿ تطبيق بين الروايات ﴾

قال العلامة ابن الهمام وهذا يختلف عصر وزمان لاهجة وبرهان فان الناس كانوا لا يلبسون
السواد في زمنه ويلبسونه في زمنهما وهكذا في رد المحتار قال استاذنا المفتي غلام
قادر النعماني. قول ابي يوسف اوفق بهذا الزمان لان الناس يلبسون
السواد فالسواد والحمرة سواء يعني لا يرد الى المالک.

﴿ حكم القطاع اذا قتلوا واخذوا المال ﴾

قال العلامة المرغيناني والربعة اذا قتلوا واخذوا المال فالامام بالخيار ان شاء قطع ايديهم
وارجلهم من خلاف وقتلهم او صلبهم وان شاء قتلهم وان شاء صلبهم.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

هذا عند الشيخين. وقال محمد يقتل او يصلب ولا يقطع لانه جناية واحدة فلا تجب حدين
ولان مادون النفس يدخل في النفس في باب الحد كحد السرقة والرجم. دليل
الشيخين ان هذه عقوبة واحدة تغلظ لتغلظ سبها وهو تفويت الامن على التناهي بالقتل
واخذ المال ولهذا كان قطع اليد والرجل معافي الكبرى اى قطع الطريق حداً واحداً وان
كان في الصغرى حدين والتداخل في الحدود لا في حد واحد (٣) (تنبيه) قال في فتح
القدير وفي عامة الروايات من المبسوط وشروح الجامع الصغير ذكر ابي يوسف مع
محمد (٤)

(١) رد المحتار ج ٣ ص ٢٣٢ (٢) الهندية ج ٢ ص ١٨٦ (٣) الهداية ج ٢ ص ٥٥٦ (٤) فتح القدير ج ٥ ص ١٤٩

﴿القول الراجح﴾

هو قول الشيخين قال العلامة البابر تى ولهما اى لابي حنيفة و ابي يوسف وهو ظاهر الرواية (١) وقال العلامة قاضي خان ان اخذ المال وقتل قال ابو حنيفة تقطع يده ورجله من خلاف ثم يصلب حيا ويطعن تحت يده اليسرى حتى يموت (٢) وهكذا في البحر (٣) والهندية (٤)

﴿ان كان من القطاع صبي او مجنون سقط الحد عن الباقيين﴾

قال العلامة المرغيناني وان كان من القطاع صبي او مجنون او ذورحم محرم من المقطوع عليه سقط الحد عن الباقيين فالمدكور في الصبي والمجنون الخ.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

قول ابي حنيفة وزفر. وعن ابي يوسف انه لو باشر العقلاء يحد الباقيون وعلى هذا السرقة الصغرى دليل ابي يوسف ان المباشراصل والردء تابع ولاخلل في مباشرة العاقل ولا اعتبار بالخلل في التبع وفي عكسه ينعكس المعنى والحكم. دليل ابي حنيفة وزفر. ولهما انه جناية واحدة قامت بالكل فاذا لم يقع فعل بعضهم موجبا كان فعل الباقيين بعض العلة وبه لا يثبت الحكم فصار كالحايطي مع العامد واما ذورحم المحرم فقد قيل تاويله اذا كان المال مشتركين المقطوع عليهم والاصح انه مطلق لان لجناية واحدة على ما ذكرناه فالامتناع في حق البعض يوجب الامتناع في حق الباقيين (٥)

الغاية ج ٥ ص ١٨٠ (٢) الخاتبة ج ٣ ص ١٥٣ (٣) البحر الرائق ج ٥ ص ٦٦

الهندية ج ٢ ص ١٨٦ (٥) الهداية ج ٢ ص ٥٥٤

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي حنيفة وزفر. قال العلامة ابن الهمام قيل كان الوجه ان يقول وقال ابو يوسف بعد ان قال المذكور في الصبي والمجنون قول ابي حنيفة وزفر او يقول المذكور ظاهر الرواية عن اصحابنا وعن ابي يوسف كما قال القدوري الى ان قال والاصح انه مجرى على الاطلاق وانهم لا يحدون بكل حال لان مال جميع القافلة في حق قطاع الطريق كشيء واحد لانه محرز بحرزه واحد وهو القافلة (١) وهكذا في العناية (٢) وقال العلامة الحصكفي او كان منهم غير مكلف او احرس او كان ذورحم محرم من احد المارة او شريك مفاوض وقال العلامة ابن عابدين قوله او كان منهم غير مكلف اي صبي او مجنون الى ان قال قوله او كان ذورحم محرم كان تامة وذو فاعل والمراتب احد القطاع وقوله من احد المارة متعلق بمحرم المحرم وما اذا آخذوا منه او من غيره فلا يحدون في الاصح كما في النهر وغيره (٣) وهكذا في البحر (٤)

﴿حكم القطاع في المصر﴾

قال العلامة المرغيناني ومن قطع الطريق ليلا او نهارا في المصر او بين الكوفة والحيرة قلبي بقطاع الطريق استحسانا وفي القياس يكون قاطع الطريق وهو قول الشافعي لوجوه حقيقة.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

وعن ابي يوسف انه يجب الحد اذا كان خارج المصر وان كان بقربه لانه لا يلحقه العتق وعنه اي عن ابي يوسف ان قاتلوا نهارا بالسلح او ليلا به اي بالسلح او بالخشب

(١) فتح القدير ج ٥ ص ٨٣ (٢) العناية ج ٥ ص ٨٣ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٢٣٥ (٤) البحر الرائق ج ٥ ص ٢٩

فهم قطاع الطريق لان السلاح لا يلبث والغوث يبطى بالليالى (١)

القول الرابع

هو قول ابي يوسف قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة فى شرح الطحاوى الفتوى على قول ابي يوسف (٢) وقال العلامة الحصكفى او قطع شخص الطريق ليلا او نهارا فى مصر او بين مصرين وعن الثانى ان قصده ليلا مطلقا او نهارا بسلاح فهو قاطع وعليه الفتوى بحر ودرره المصنف وقال العلامة ابن عابدين قوله اقر المصنف وكذا فى الزيلعى والقهستانى عن الاختيار والفتح عن شرح الطحاوى (٣) وقال العلامة الزيلعى وعن ابي يوسف انهم ان قصدوا فى المصر بالسلاح تجرى عليهم احكام قطاع الطريق الى ان قال واستحسن المشايخ هذه الرواية وبه يفتى (٤) وقال العلامة ابن نجيم وعن ابي يوسف اعتبار الشرط الاول فقط فيتحقق فى المصر ليلا وعليه الفتوى لمصلحة الناس (٥)

باب المواعدة ومن يجوز امانه

فصل فى بيان احكام الامان

لا يصح امان العبد المحجور

قال العلامة المرغينانى ولا يجوز امان العبد المحجور عند ابي حنيفة الا ان يأذن له مولاه فى القتال وقال محمد يصح وهو قول الشافعى وابو يوسف معه فى رواية ومع ابي حنيفة فى رواية دليل ابي حنيفة انه محجور عن القتال فلا يصح امانه لانهم لا يخافونه فلم يلاق

العداية ج ٢ ص ٥٥٨ (٢) فتح القدير ج ٥ ص ١٨٥ (٣) د المحتار ج ٣ ص ٢٣٥

سنن الحفائى ج ٥ ص ٢٢٠ (٥) البحر الرائق ج ٥ ص ٦٤

الامان محله بخلاف الماذون له في القتال لان الخوف منه متحقق ولانه انما لا يملك
 المسابقة لمانه تصرف في حق المولى على وجه لا يعرى عن احتمال الضرر في حق
 والامان نوع قتال وفيه ما ذكرناه لانه قد يخطيء بل هو الظاهر وفيه سد باب الاستغناء
 بخلاف الماذون لانه رضى به والخطأ نادر لمباشرته القتال وبخلاف المؤبد لانه خلف عن
 الاسلام فهو بمنزلة الدعوة اليه ولانه مقابل بالجزية ولانه مفروض عند مسئلتهم ذلك
 واسقاط الفرض نفع فافترقا (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الامام قال العلامة ابن الهمام وفي خطته سد باب الاستغناء على مولاه وعلى
 المسلمين فلم يعر عن احتمال الضرر احتمالا راجحا (٢) وقال العلامة اكمل الدين
 البابر تى وفيه سد باب الاستغناء اى على المسلمين وذلك ضرر في حقهم فاذا كان
 ممنوعا عن الضرر للمولى فكيف يصح منه ما يضر المولى والمسلمين (٣) وقال
 القاضى خان ولا امان العبد الذى يكون مع المولى للخدمة (٤) وقال
 العلامة الحصكفى وبطل امان ذمى الا اذا امره به مسلم شمنى واسروا جروصى
 وعبد محجورين عن القتال (٥)

﴿ باب الغنائم وقسمتها ﴾

﴿ حكم الفداء بالاسارى ﴾

قال العلامة المرغينانى ولا يفادى بالاسارى عند ابي حنيفة وقال اى صاحبان يفادى

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٦٥ (٢) فتح القدير ج ٥ ص ٢١٣ (٣) العناية ج ٥ ص ٢١٣

(٤) الخانية ج ٣ ص ٢٦١ (٥) رد المحتار ج ٣ ص ٢٥٠

بهم اسارى المسلمين وهو قول الشافعى لان فيه تخلص المسلم وهو اولى من قتل الكافر والانتفاع به دليل ابي حنيفة. وله ان فيه معونة الكفرة لانه يعود حربا علينا ودفع شر حرا به خير من استنقاذ الاسير المسلم لانه اذا بقى فى ايديهم كان ابتلاء فى حقه غير مضاف اليه والاعانة بدفع اسيرهم اليهم مضاف اليه (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الامام قال العلامة الحصكفى والصحيح قول ابي حنيفة كما فى الزاد ونقله الباقرى عن الاسيى جابى قال واعتمده النسفى وغيره (٢) وقال العلامة ابن عابدين قوله حرم فداؤهم الخ اى اطلاق اسيرهم باخذ بدل منهم اماما او اسير مسلم فالاول لا يجوز الى ان قال والثانى فلا يجوز عنده ويجوز عندهما والاول صحيح كما فى الزاد (٣) وقال فى الهندية ولا تجوز مفاداة اسراهم باسار انا عند ابي حنيفة كذا فى الكافى وهكذا فى المتون والصحيح قول ابي حنيفة كذا فى الزاد (٤)

﴿ ترجيح قول صاحبين ﴾

وقال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة وروى انه عليه السلام فعل ذلك وهذه رواية السير الكبير قيل وهو اظهر الروايتين عن ابي حنيفة (٥) وقال العلامة ابن عابدين لكن فى المحيط انه يجوز فى ظاهر الرواية وتماه فى القهستانى وذكر الزيلعى ايضا عن سير الكبير ان الجواز اظهر الروايتين عن ابي حنيفة وذكر فى الفتح انه قولهما وقول ثمة الثلاثة الى اخره (٦)

الهداية ج ٢ ص ٥٦٤ (٢) الدر المنقى ج ١ ص ٢٣٩ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٢٥١
 الهندية ج ٢ ص ٢٠٦ (٥) فتح القدير ج ٥ ص ٢٢٠ (٦) رد المحتار ج ٣ ص ٢٥١

﴿ الخلاصة ﴾

قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. ما نقل العلامة ابن الهمام من تصحيح قول
الصاحبين. اليق بهذا الزمان لان اسارى الكفار عند المسلمين تكون بعزة واطمينان وعدل
واما اسارى المسلمين عند الكفار فهم فى ظلم وعدوان وزلة مع ان اكثر الكفار لا يبالون
باسارهم كما شاهدنا اليوم فى معركة افغانستان من الظلم والعدوان مع المجاهدين حتى
اخرجوا من زمرة الانسانية وادخلوا فى زمرة الحيوانية والله اعلم.

﴿ اذا اسلم حربى و كان ماله معصوبا فى يدمسلم ﴾

قال العلامة برهان الدين المرغيناني وما كان غصبا فى يدمسلم او ذمى فهو فى ٤.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

هذا عند ابى حنيفة. وقال محمد لا يكون فينا قال العبد الضعيف كذا ذكر محمد الاختلاف
فى السير الكبير و ذكر و افى شرح الجامع الصغير قول ابى يوسف مع قول محمد دليل
الصاحبين لهما ان المال تابع للنفس وقد صارت معصومة بالاسلام فيتبعها ماله فيها
العصمة. دليل ابى حنيفة وله انه مال مباح فيملك بالاستيلاء والنفس له
تصر معصومة بالاسلام الا ترى انها ليست بمتقومة الا انه محرم التعرض فى الاصل لكونه
مكلفا و اباحة التعرض بعرض شره اى بسب الكفر وقد اندفع بالاسلام بخلاف المال لا
خلق عرضة للامتهان اى للابتذال فكان محالا للملك وليست فى يده حكما فلم تثبت
العصمة (١)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول أبي حنيفة قال العلامة ابن الهمام بعد تفصيل المسئلة وإباحة التعرض كان يعارض شره فلما اندفع بالإسلام عاد الأصل بخلاف المال فإنه خلق عرضة للامتهان في يده أحد إلى أن قال فلم تثبت العصمة فكان مباحا (١) وقال العلامة ابن عابدين قوله أو أو دعه معصوما قيد بالوديع لأن ما كان غصبا في يد مسلم أو ذمى فهو فيء عند أبي حنيفة إلى أن قال ومن ثم قال الزيلعي هناك أن حكم المسنلتين واحد وبه ظهر أن تقييد البحر بقوله ولم يخرج التناغير صحيح (٢) وهكذا في الهندية (٣)

﴿ فصل في كيفية القسمة ﴾

﴿ للفارس سهمان وللراجل سهم ﴾

قال العلامة المرغيناني ثم للفارس سهمان وللراجل سهم

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

هذا عند أبي حنيفة وقال أي الصاحبان للفارس ثلاثة أسهم وهو قول الشافعي لما روى ابن عمر أن النبي ﷺ أسهم للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهمان لأن الاستحقاق بالغناء وغناؤه على ثلاثة أمثال الراجل لأنه للكر والفرو الثبات والراجل للثبات لا غير دليل أبي حنيفة ما روى ابن عباس أن النبي ﷺ أعطى الفارس سهمين والراجل سهما فتعارض فعلاه فيرجع إلى قوله وقد قال عليه السلام للفارس سهمان وللراجل سهم كيف وقد روى عن ابن عمر أن النبي ﷺ قسم للفارس سهمين وللراجل سهما وإذا تعارضت روايتاه ترجح رواية غيره ولأن الكر والفرو من جنس واحد فيكون غناؤه مثلي غناء الراجل فيفضل عليه بسهم ولأنه تعذر اعتبار مقدار الزيادة لتعذر معرفته فيدار الحكم على سبب

(١) فتح القدير ج ٥ ص ٢٣٣ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٢٥٥ (٣) الهندية ج ٢ ص ٢١٢

ظاهر وللفرس سببان النفس والفرس وللراجل سبب واحد فكان استحقاقه على ضعفه (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة قاضي خان واذا اراد الامام قسمة الغنائم بين الغانمين يضرب للفرس سهمين سهم له وسهم لفرسه العربيات والبراذين فيه سواء وهو قول ابي حنيفة وزفر (٢) وقال العلامة ابن عابدين قوله استحق سهمين سهم لنفسه وسهم لفرسه وهذا عنده الى ان قال وحمله ابو حنيفة على التنفيل توفيقا بين الروايات ملتقى وشرحه الى ان قال والقول بان الاول اصح تحكم لانقول به مع ان الجمع وان كان احدهما اقوى اولى من ابطال الاخر (٣) وهكذا في البحر (٤)

﴿ ولا يسهم الالفرس واحد ﴾

قال العلامة المرغيناني ولا يسهم الالفرس واحد وقال ابو يوسف يسهم لفرسين لما روى ان النبي ﷺ اسهم لفرسين ولان الواحد قد يعي فيحتاج الى الاخر، دليل الطرفين لهما ان البراء بن اوس قاذ فرسين ولم يسهم رسول الله ﷺ الالفرس واحد لان القتال لا يتحقق بفرسين دفعة واحدة فلا يكون السبب الظاهر مفضيا الى القتال عليهما فيسهم لواحد ولهذا لا يسهم لثلاثة فراس. وما رواه محمود على التنفيل كما اعطى سلمة بن الاكوع سهمين وهو راجل (٥)

﴿ القول الخامس ﴾

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٤٣ (٢) الخانية ج ٣ ص ٢٦٣ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٢٥٦

(٤) البحر الرائق ج ٥ ص ٨٨ (٥) الهداية ج ٢ ص ٥٤٣

هو قول الطرفين قال العلامة ابن الهمام ولم يذكر الخلاف في ظاهر الرواية عن ابي يوسف وانما هو في رواية الاملاء عنه (١) وقال العلامة قاضي خان في قول ابي حنيفة وزفر لا يسهم لاكثر من فرس واحد (٢) وقال في الهندية. قال الاسيحي جابى في شرح الطحاوى ولا يسهم الا لفرس واحد في ظاهر الرواية ويستوى الفرس العربى والنجيب والبرذون (٣) قال استاذنا المفتى غلام قادر النعمانى. فرواية يسهم لفرسين غير ظاهر الرواية والراجح هو ظاهر الرواية.

﴿ فصل فى التنقيـل ﴾

﴿ السلب لا يصح فى الجارية ﴾

قال العلامة المرغينانى حتى لو قال الامام من اصاب جارية فهى له فاصابها مسلم واستبرأها لم يحل له وطئها وكذا لا يبيعها.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وهذا عند ابي حنيفة و ابي يوسف. وقال محمد له ان يطأها ويبيعها لان التنقيـل يثبت به الملك عنده كما يثبت بالقسمة فى دار الحرب وبالشراء من الحربى ووجوب الضمان بالاتلاف قد قيل على هذا الاختلاف اى فيضمن عند محمد لا عندهما (٤)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الشيخين. قال العلامة قاضي خان ولو قال من اصاب جارية فهى له فاصاب رجل منهم جارية واستبرأها بحبسة فى دار الحرب لا يحل له وطئها فى قول ابي حنيفة (٥) وقال العلامة ابن الهمام ولهما ان السبب الملك فى النقل ليس الا القهر كما فى

(١) فتح ج ٥ ص ٢٣٨ (٢) الخانية ج ٣ ص ١٦٣ (٣) هندية ج ٢ ص ٢١٢ (٤) هداية ج ٢ ص ٥٨٠ (٥) خانية ج ٢ ص ٢٢٣

الغنيمة ولا يتم الا بعد الاحراز بالدار الاسلام لانه مادام في دار الحرب
مقهور دار او قاهر يدافى يكون السب ثابتاً في حقه من وجه دون وجه ولا اثر للتفيل في اثبات
القهر الى ان قال واعلم ان كون الملك يتم بالقسمة في دار الحرب عند ابي حنيفة فيه
خلاف الى ان قال وجعل الاظهر في الميسر عدم الحل فلا يتم القياس عليه
لمحمد (١) وقال العلامة الحصكفي فلو قال الامام من اصاب جارية فهي له فاصابها مسلم
فاستبرأهالم يحل له وطوها ولا بيعها كمالواخذها المتلصص ثمة واستبرأهالم يحل له
اجماعاً (٢)

باب استيلاء الكفار

اذا بق عبد مسلم الى دار الحرب لم يملكوه

قال العلامة المرغيناني واذا بق عبد مسلم لمسلم قد دخل اليهم فاخذوه لم يملكوه.

اختلاف الفقهاء

هذا عند ابي حنيفة وقالوا اي صاحبان يملكونه لان العصمة لحق المالك لقيام يده
وقد زالت ولهذا لو اخذوه من دار الاسلام ملكوه. دليل ابي حنيفة انه ظهرت يده على نفسه
بالخروج من دارنا لان سقوط اعتبارها لتحقيق يد المولى عليه تمكينه من الانتفاع
وقد زالت يد المولى فظهرت يده على نفسه وصار معصوماً بنفسه فلم يبق محلاً للملك
بخلاف المتردد لان يد المولى باقية لقيام يدها اهل الدار فمنع ظهور يده واذا لم يثبت
الملك لهم عند ابي حنيفة يأخذ المالك القديم بغير شيء موهاباً كان او مشترى
او مغنوماً قبل القسمة وبعد القسمة يؤدي عرضه من بيت المال لانه لا يمكن اعادة القسمة

(١) فتح القدير ج ٥ ص ٢٥٣ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٢٦٣

لتفرق الغانمين وتعذر اجتماعهم وليس له على المالك جعل الابق لانه عامل لنفسه
اذفى زعمه انه ملكه (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة الحصكفي وهو الصحيح اي قول الامام كفاي القهستاني
عن المضمرات (٢) وقال العلامة قاضي خان ولو ابق مملوك المسلم الى دار الحرب ثم
ظهر المسلمون عليهم فان المالك القديم يأخذه قبل القسمة وبعدها بغير شيء في قول
ابي حنيفة (٣) وقال العلامة ابن الهمام ولا يبي حنيفة ان العبد ظهرت يده على نفسه
وهذا لانه ادمى مكلف فله يد على نفسه ولهذا لو اشترى نفسه لغيره من مولاه لم يكن
لمولاه حبسه بالثمن لانه صار مقبوضا بمجرده وعقده وانما سقط اعتبار يده لتحقق يد المولى
عليه تمكينا للمولى من الانتفاع وقد زالت يد المولى بمجرد دخوله دار الحرب (٤)

﴿ لا يملك الحربى العبد الابق ويملك الاموال ﴾

قال العلامة المرغيناني فان ابق عبد اليهم وذهب معه بفرس ومتاع فاخذه المشركون
ذلك كله واشترى رجل ذلك كله واخرجه الى دار الاسلام فان المولى
يأخذ العبد بغير شيء والفرس والمتاع بالثمن.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يأخذ العبد وما معه بالثمن ان شاء اعتبار الحالة الاجتماع
بحالة الانفراد وقد بينا الحكم في كل فرداى عند قوله واذا غلبوا على اموالنا (٥) فائدة قال

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٨٣ (٢) الدر المنقى ج ١ ص ٢٢٢ (٣) خاتمة ج ٣ ص ٢٢٢ (٤) فتح ج ٥ ص ٢٢٢ (٥) الهداية ج ٢ ص ٥٨٣

في الهندية اعلم ان دار الحرب تصير دار الاسلام بشرط واحد وهو اظهار حكم الاسلام فيها. قال محمد في الزيادات انما تصير دار الاسلام دار الحرب عند ابي حنيفة بشروط ثلاثة. احدها اجراء احكام الكفار على سبيل الاشتهار وان لا يحكم فيها بحكم الاسلام. والثاني ان تكون متصلة بدار الحرب لا يتخلل بينهما بلد من بلاد الاسلام والثالث ان لا يبقى فيها مؤمن ولا ذمي امنابامانه الاول الذي كان ثابتا قبل الاستيلاء الكفار للمسلم باسلامه وللذمي بعقد الذمة (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة الحصكفي ولوا بق ومعه فرس او متاع فاشترى رجل ذلك كله منهم اخذ المالك العبد مجانا لما مر انهم لا يملكونه واخذ غيره بالثمن لانهم ملكوه وقال العلامة ابن عابدين قوله واخذ غيره بالثمن مجانا اي عند الامام الى ان قال ولا تكون يده على نفسه مانعة من استيلاء الكفار على مامعه لقيام الرق المانع للملك بالاستيلاء (٢) وهكذا في البحر (٣)

﴿ اذا اشترى الحربى عبدا مسلما عتق ﴾

قال العلامة المرغيناني واذا دخل الحربى دارنا بامان واشترى عبدا مسلما وادخله دار الحرب عتق.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

هذا عند ابي حنيفة وقال لا يعتق لان الازالة كانت مستحقة بطريق معين وهو البيع وقد انقطعت ولاية الجبر عليه فبقى في يده عبدا. دليل ابي حنيفة ان تخلص المسلم عن

(١) الهندية ج ٢ ص ٢٣٢ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٢٦٩ (٣) البحر الرائق ج ٥ ص ٩٨

ذل الكافر واجب في مقام الشرط وهو تبائن الدارين مقام العلة وهو الاعتاق تخليصه
كما يقام معنى ثلث حيض مقام التفريق فيما اذا اسلم احد الزوجين في دار الحرب (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الامام قال العلامة ابراهيم الحلبي حيث قال وان اشترى حربى مستأمن في
دارنا عبدا مسلما وادخله دارهم عتق عند الامام (٢) وقال العلامة ابن الهمام ولا يبي حنيفة ان
الجبر على البيع في دار الاسلام ما كان الا لوجوب تخليص المسلم عن اذلال
الكافر فهو الواجب بالذات اجماعا ووجوبا الجبر على البيع ليتوصل اليه غيره انه تعين
اخرجه بعرض بيعا طريقا حال قيام امانه تحرزا عن الغدر باخذ ماله ولو لاه لا اعتقناه عليه
فاذا زال امانه وسقطت عصمة ماله لوجوده في دار الحرب يجب التخليص بالاعتاق عليه
غير ان اعتاق القاضى قد تعذر بحلوله في دار الحرب اذ لا ينفذ قضاؤه على من هناك
فاقيم شرط زوال عصمة ماله وهو دخوله في دار الحرب مقام علة عتقه وهو اعتاق
القاضى (٣) وقال العلامة الحصكفى وعتق عبد مسلم او ذمى لانه يجبر على بيعه ايضا يلغى
شراؤه مستأمن ههنا وادخله دارهم اقامة لتبائن الدارين مقام الاعتاق. وقال العلامة ابن
عابدين قوله اقامة لتبائن الدارين الخ هذا وجه الامام الى ان قال وله ان تخليص المسلم
عن ذل الكافر واجب في مقام الشرط وهو تبائن الدارين مقام العلة وهو الاعتاق تخليصه
كما يقام معنى الثلاث حيض مقام التفريق (٤) وهكذا في البحر (٥) والهندية (٦)

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٨٣ (٢) ملتقى الابحار ج ١ ص ٢٢٣ (٣) فتح القدير ج ٥ ص ٢٢٣

(٤) رد المحتار ج ٣ ص ٢٦٩ (٥) البحر الرائق ج ٥ ص ٩٨ (٦) الهندية ج ٢ ص ٢٣١

﴿باب المستأمن﴾

﴿حكم ما إذا قتل أحد الأسيرين المسلمين الآخر﴾

قال العلامة المرغيناني وإذا دخل مسلمان دار الحرب بامان فقتل احدهما صاحبه عمدا او خطأ فعلى القاتل الدية في ماله اى القاتل دون العاقلة وعليه الكفارة في الخطأ الى ان قال وان كانا اسيرين اى المسلمين الداخلان دارهم اسرهما الكفار من دارنا فقتل احدهما صاحبه او قتل مسلم تاجر اسير افلا شيء على القاتل الا الكفارة في الخطأ.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

هذا عند ابى حنيفة وقال اى الصاحبين في الاسيرين الدية في الخطأ والعمد دليل الصاحبان لان العصمة لا تبطل بعرض الاسر كما لا تبطل بعرض الاستيمان على ما بيناه وامتناع القصاص لعدم المنعة ويجب الدية في ماله لما قلنا. دليل ابى حنيفة ان بالاسر صار تبعاً لهم بصيرورته مقهوراً في ايديهم ولهذا يصير مقيماً باقامتهم ومسافراً يسفرهم فيبطل به الاحراز اصلاً وصار كالمسلم الذي لم يهاجر اليه وخص الخطأ بالكفارة لانه لا كفارة في العمد عندنا (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابى حنيفة. قال العلامة ابن الهمام ولا بى حنيفة وهو الفرق بين الاسيرين والمستأمنين ان بالاسر صار تبعاً لهم لصيرورته مقهوراً في ايديهم حتى يصير مقيماً باقامتهم ومسافراً يسفرهم فيبطل به الاحراز اصلاً لان الاصل غير معصوم فكذا تبعه (٢) وقال العلامة الحصكفي وفي قتل أحد الأسيرين الآخر كفر فقط لما مر بلا دية

فى الخطأ ولا شىء فى العمد أصلاً لأنه بالأسر صار تبعاً لهم فسقطت عصمته
المقومة لا المؤثمة فلذا يكفر فى الخطأ (١) والتفصيل فى رد المحتار. وقال فى الهندية. وإن
كانا أسيرين فقتل أحدهما صاحبه أو قتل مسلم تاجر الأسير فلا شىء على القاتل
إلا الكفارة فى الخطأ عند أبى حنيفة كذا فى الكافى (٢)

﴿باب العشر والخراج﴾

﴿العشر والخراج فى الأرض يعتبر بقربها﴾

قال العلامة المرغينانى ومن أحيار ضاموا تافهى عند أبى يوسف معتبره يحرزها فإن كانت من
حيز أرض الخراج ومعناه بقربه فهى خراجية وإن كانت من حيز أرض العشر فهى
عشرية والبصرة عنده كلها عشرية باجماع الصحابة لأن حيز الشىء يعطى له حكمه كفناء
الدار يعطى له حكم الدار حتى يجوز لصاحبها الانتفاع به وكذا لا يجوز أخذ ما قرب من
العامر وكان القياس أى عند أبى يوسف فى البصرة أن تكون خراجية لأنها من حيز أرض
الخراج إلا أن الصحابة وظفوا عليها العشر فترك القياس لأجماعهم وقال محمدان
أحياء بئر حفرها أو بعين استخرجها أو ماء دجلة والفرات والأنهار العظام التى
لا يملكها أحد فهى عشرية وكذا أن أحياء بماء السماء. وإن أحياء بماء الأنهار التى
احتفرها إلا عاظم مثل نهر الملك ونهر يزدرج فهى خراجية لما ذكرنا من اعتبار الماء
أذهب سبب للنماء (٣)

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبى يوسف. قال العلامة الحصكفى وإن أحيى موات يعتبر بقربه عند أبى يوسف

لان ما قارب الشيء يعطى له حكمه ويعتبر ماؤه عند محمد وبالاول يفتى وهذا في حق المسلم اما الكافر فالخراج مطلقا اتفاقا (١) وقال العلامة ابن الهمام فان كانت من حيز ارض الخراج اى بقربه فخراجية وارض العشر فعشرية لان القرب من اسباب الترجيح فتروح كونها خراجية بالقرب من ارض الخراج وعشرية كذلك (٢) وقال العلامة ابن عابدين قوله اعتبر قربه اى قرب ما احياه ان كان الى ارض الخراج اقرب كانت خراجية وان كان الى العشر اقرب فعشرية نهروان كانت بينهما فعشرية مراعاة لجانب المسلم عند ابي يوسف واعتبر محمد الماء فان احياها بماء الخراج فخراجية والافعشرية بحرو وبالاول يفتى درمنتي (٣) وقال في الهندية من احيا ارضا مواتا فان كانت من حيز ارض الخراج فهي خراجية وان كانت من حيز ارض العشر فهي عشرية وهذا اذا كان المحيى لها مسلما (٤)

﴿ باب الجزية ﴾

﴿ تؤخذ الجزية من الراهبين والقسيسين ﴾

قال العلامة المرغيناني ولا توضع على عبدة الاوثان من العرب ولا المرتدين الى ان قال قال ولا زمن ولا اعمى وكذا المفلوج والشيخ الكبير لما بينا اى قوله لا يقتلان ولا يقاتلان عناية وعن ابي يوسف انه تجب اذا كان له مال لانه يقتل في الجملة اذا كان له رأى الى ان قال ولا توضع على الرهبان الذين لا يخالطون الناس كذا ذكره هنا اى القدوري وذكر محمد عن ابي حنيفة انه توضع عليهم اذا كانوا يقدررون العمل وهو قول ابي يوسف (٥)

(١) الدر المنقى ج ١ ص ٦٤٣ (٢) فتح ج ٥ ص ٢٨١ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٢٨٣ (٤) الهندية ج ٢ ص ٢٣٤ هداية ج ٢ ص ٥٩٦

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي يوسف قال العلامة قاضي خان وتؤخذ الجزية من الراهبين والقسيسين في ظاهر الرواية (١) وقال العلامة الحصكفي ولا على راهب لا يخالط لانه لا يقتل والجزية لا سقاطه وجزم الحدادي بوجوبها وقال العلامة ابن عابدين تحت قوله وجزم الحدادي وجوبها اي اذا قدر على العمل حيث قال قوله ولا على الرهبان الذين لا يخالطون الناس هذا محمول على انهم اذا كانوا لا يقدرون على العمل اما اذا كانوا يقدرون فعليهم الجزية لان القدرة فيهم موجودة وهم الذين ضيعوها فصار كتعطيل ارض الخراج اه وبه جزم في الاختيار ايضا كما في الشرنبلالية قال في النهر وجعله في الخانية ظاهرا (٢) وقال العلامة ابراهيم الحلبي ولا جزية على صبي وامرأة ومملوك ومكاتب وشيخ كبير ووزن وعمى ومقعّد وفقير لا يكتسب ولا راهب لا يخالط ولو كان قادرا على العمل لانه لا يقتل وعن الامام انه توضع الجزية اذا قدر على العمل وهو قول ابي حنيفة (٣)

﴿يصح التداخل في الجزيتين﴾

قال العلامة المرغيناني وان اجتمعت عليه الحولان تداخلت الجزيتان وفي الجامع الصغير ومن لم يؤخذ منه خراج رأسه حتى مضت السنة وجاءت سنة اخرى لم يؤخذ.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يؤخذ منه وهو قول الشافعي وان مات عند تمام السنة لم يؤخذ منه في قولهم جميعا وكذلك ان مات في بعض السنة. اما مسألة

.....

الموت فقد ذكرناها وقيل خراج الارض على هذا الخلاف وقيل لا تدخل فيه بالاتفاق (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة ابن نجيم المصري. والاصح انه اذا دخلت السنة الثانية سقطت جزية السنة الاولى لان الوجوب بابتداء الحول بخلاف خراج الارض فانه باخره لسلامة الانتفاع (٢) وقال العلامة الحصكفي واذا اجتمع عليه حولان تدخلت والاصح سقوط جزية السنة الاولى بدخول السنة الثانية زيلعي لان الوجوب باول الحول بعكس خراج الارض ويسقط الخراج بالموت في الاصح حاوي وبالتدخل كالجزية وقيل لا يسقط كالعشر وينبغي ترجيح الاول (٣) وقال العلامة قاضي خان قال ابو حنيفة لا يطالب بجزية السنين الماضية وجزية السنة التي فيها ايضا حتى تمضي هذه السنة (٤) وهكذا في الهندية (٥) وقال العلامة ابن عابد بن ولدا ذكر في الخانية هذه في المسئلة في باب العشر بدونه ولم يذكر ايضا القول الثاني فاقتضى كلامه اعتماد قول الامام انه لا يؤخذ بخراج السنة الاولى لكن في الهندية عن المحيط ذكر صدر الاسلام عن ابي حنيفة روايتين والصحيح انه يؤخذ به وجزم به في الملتقى كما قدمناه وبه ظهر ان كلام القولين مروى عن صاحب المذهب والمصرح بتصحيحه عدم السقوط فكان هو المعتمد ولذا جزم به في متن الملتقى (٦)

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٩٦ (٢) البحر الرائق ج ٥ ص ١١٢ (٣) الدر المختار ج ٣ ص ٢٩٥ (٤) الخانية ج ٣ ص ٣٤٦

(٥) الهندية ج ٢ ص ٢٣٦ (٦) رد المحتار ج ٣ ص ٢٩٦

﴿يؤخذ الجزية من نساء بنى تغلب﴾

قال العلامة المرعيني ونصاري بنى تغلب يؤخذ من أموالهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين من الزكاة لأن عمر صالحهم على ذلك بمحض من الصحابة ويؤخذ من نسائهم ولا يؤخذ من صبيانهم لأن الصلح وقع على الصدقة المضاعفة والصدقة تجب عليهن دون الصبيان فكذلك المضاعف.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

وقال زفر لا يؤخذ من نسائهم أيضاً وهو قول الشافعي لأنه جزية في الحقيقة على ما قال عمر هذه جزية فسموها ما شئتم ولهذا تصرف مصارف الجزية ولا جزية على النسوان. ولأنه مال وجب بالصلح والمرأة من أهل وجوب مثله عليها والمصرف مصالح المسلمين لأنه مال بيت المال وذلك لا يختص بالجزية الا ترى أنه لا يراعى فيه شرائطها (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الجمهور. قال العلامة ابن الهمام وقال أصحابنا هو وإن كان جزية في المعنى فهو واجب بشرائط الزكاة وأسبابها إذا صلح وقع على ذلك ولهذا لا يراعى فيه شرائط الجزية من وصف الصغار فيقبل من النائب ويعطى جالساً إن شاء ولا يؤخذ بتلبسه إلى أن قال والمرأة من أهله ومن أهل ما يجب من المال بالصلح ويؤخذ منها بخلاف الصبي والمجنون (٢) وقال العلامة الحصكفي ويؤخذ من مال بالغ تغلبى وتغلبية لا من طفلهم

الاخراج ضعف زكاتها بحكامها مما تجب فيه الزكاة المعهودة بيننا لان الصلح وقع
كذلك (١)

﴿يوضع على مولى التغلبي الخراج﴾

قال العلامة المرغيناني ويوضع على مولى التغلبي الخراج اي الجزية وخراج الارض
بمنزلة القرشي وقال زفر يضاعف لقوله عليه السلام ان مولى القوم منهم الا ترى ان مولى
الهاشمي يلحق به في حق حرمة الصدقة ولنا ان هذا تخفيف والمولى لا يلحق بالاصل فيه
ولهذا توضع الجزية على مولى المسلم اذا كان نصرانيا بخلاف حرمة الصدقة لان
الحرمان تثبت بالشبهات فالحق مولى بالهاشمي في حقه (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول الجمهور قال العلامة ابن الهمام ولنا ان هذا اي وضع الصدقة المضاعفة تخفيف
اذ لم يكن فيه وصف الصغار والذلة برغبتهم في ذلك واستشقا قههم ما سواه والمولى
لا يلحق بالاصل فيه اي في التخفيف ولا ترى ان الاسلام اعلى اسباب التخفيف ولو كان
لمسلم مولى نصراني وضعت عليه الجزية ولم يتعد اليه التخفيف الثابت بالاسلام فلا
لا يتعدى التخفيف الثابت بوصف التغلبي اولى (٣) وقال العلامة الحصكفي ويؤخذ من
مولاه اي معتق التغلبي في الجزية والخراج كمولى القرشي (٤)

﴿باب احكام المرتد﴾

﴿يزول ملك المرتد عن امواله﴾

(١) الدر المختار ج ٣ ص ٢٠٦ (٢) الهداية ج ٢ ص ٥٩٩ (٣) فتح القدير ج ٥ ص ٣٠٥ (٤) الدر المختار ج ٣ ص ٣٠٦

قال العلامة المرغيناني ويؤول ملك المرتد عن امواله برده زوالا مراعى فان اسلم عادت الى حالها.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قالوا اي المشايخ هذا عند ابي حنيفة وعندهما اي صاحبين لا يؤول ملكه لانه مكلف محتاج فالى ان يقتل بقى ملكه كالمحكوم عليه بالرجم والقصاص دليل ابي حنيفة انه حربى مقهور تحت ايدينا حتى يقتل ولا يقتل الا بالحراب فهذا يوجب زوال ملكه ومالكه غير انه مدعو الى الاسلام بالايجاب عليه ويرجى عوده اليه فتوقفنا فى امره اي قلنا ملكه موقوف فان اسلم جعل هذا العارض كان لم يكن فى حق هذا الحكم وصار كان لم يزل مسلما ولم يعمل السبب وان مات او قتل على رده او لحق بدار الحرب وحكم بلحاظه استقر كفره فيعمل السبب عمله وزوال ملكه (١)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي حنيفة قال العلامة داماد افندى ويؤول ملكه اي المرتد بالردة عن ماله زوالا موقوفا الى ان يتبين حاله لانه ميت حكما والموت يزول الملك عن الحي وهذا عند الامام وهو الصحيح فان اسلم عاد ملكه اليه كما كان (٢) وقال العلامة ابن الهمام ولا بى حنيفة انه كافر حربى مقهور تحت ايدينا الى ان قال والملك عبارة عن القدرة والاستيلاء على التصرف فى المال ولا يكون ذلك الا بالعصمة وكونه حربيا الى ان قال وان ثبت منه احد ما قلنا عمل عمله من وقت وجوده ولا يخفى ان الحرابة لا توجب انتفاء الملك بل زوال العصمة فان الحربى يملك غير ان مملوكه

لا عصمة له فاذا استولى عليه زال ملكه فيكون المرتد حربيا قصارى ما يقتضى زوال
عصمة ماله ونفسه تبعاً وهو لا ينفى قيام الملك فى الحال فلا يوجب الحكم بالزوال
مستنداً ولهذا زاد قوله مقهوراً تحت ايندينا فيكون ماله مستولى عليه (١) وقال
العلامة الحصكفى ويزول ملك المرتد عن ماله زوالاً موقوفاً فان اسلم عاد ملكه وقال
العلامة ابن عابدين قوله ويزول ملك المرتد الخ اى خلافاً لهما وفى البدائع لا خلاف انه
اذا اسلم فامواله باقية على ملكه (٢)

﴿ ما اكتسبه المرتد فى حال رده فى ٤ ﴾

قال العلامة المرغينانى وان مات او قتل على رده انتقل ما اكتسبه فى اسلامه الى ورثته
المسلمين و كان ما اكتسبه فى حال رده فينا.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وهذا عند ابي حنيفة وبه قال زفر والحسن وقال ابو يوسف ومحمد كلاهما لورثته وقال
الشافعى كلاهما فى ٤ لانه مات كافراً والمسلم لا يرث الكافر ثم هو مال حربى لا امان له
فيكون فينا دليل الصاحبين ان ملكه فى الكسبين بعد الرد باق على ما بيناه فينتقل بموته
الى ورثته ويستند الى ما قيل رده اذ الرد سبب الموت فيكون تورث المسلم من
المسلم دليل ابي حنيفة انه يمكن الاستناد فى كسب الاسلام لوجوده قبل الرد ولا يمكن
الاستناد فى الكسب الرد لعدمه قبلها ومن شرطه اى شرط اسناد التورث وجوده اى
وجود الكسب قبل الرد (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

(١) فتح القدير ج ٥ ص ٣١٣ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٣٢٨ (٣) الهداية ج ٢ ص ١٠١

هو قول ابي حنيفة قال العلامة قاضي خان ويرث المسلم من المرتد ما اكتسبه في حالة الاسلام عندنا الى ان قال وما اكتسب في حالة الردة عند ابي حنيفة هو بمنزلة الفیء يوضع ذلك في بيت المال (١) وقال العلامة الحصكفي وان مات او قتل على رده او حكم بلحاظه ورث كسب اسلامه وارثه المسلم ولو زوجته بشرط العدة الى ان قال وكسب رده فيء بعد قضاء دين رده . وقال العلامة ابن عابدين قوله ورث كسب اسلامه وارثه المسلم اشارة الى ان المعتبر وجود الوارث عند الموت او القتل او الحكم باللحاق وهو رواية محمد عن الامام وهو الاصح الى ان قال وكسب رده فيء اي للمسلمين فيوضع في بيت المال قهستاني والمراد ما اكتسبه قبل اللحاق (٢) وقال في الهندية وان مات او قتل على رده ورث اسلامه وارثه المسلم بعد قضاء دين اسلامه وكسب رده فيء بعد قضاء دين رده وهذا عند ابي حنيفة (٣)

﴿ تنفيذ الاحكامات على المرتدان لحق بدار الحرب او حكم الحاكم ﴾

قال العلامة المرغيناني وان لحق بدار الحرب مرتد او حكم بلحاظه عتق مدبره وامهات اولاده وحلت الديون التي عليه ونقل ما اكتسبه في حال الاسلام الى ورثته من المسلمين وقال الشافعي يبقى ماله موقوفاً كما كان لانه نوع غيبة فاشبه الغيبة في دار الاسلام ولنا انه صار مرتداً باللحاق من اهل الحرب وهم اموات في حق احكام الاسلام لانقطاع ولاية الالزام كما هي منقطعة عن الموتى فصار كالموت الا انه لا يستقر لحاقه الا بقضاء القاضي لاحتمال العود اليه فلا بد من القضاء واذا تقرر موته ثبت الاحكام المتعلقة وهي ما ذكرناها كما في الموت الحقيقي .

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

ثم يعتبر كونه وارثاً عند لحاقه في قول محمد لأن اللحاق هو السبب والقضاء لتقرره لقطع الاحتمال. وقال أبو يوسف وقت القضاء لأنه يصير موتاً بالقضاء والمرتدة إذا لحقت بدار الحرب فهي على هذا الخلاف (١)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول محمد. قال العلامة ابن عابدين وفي شرح السير الكبير في ظاهر الرواية يعتبر من كان وارثاً له يوم لحاقه ثم قال وفي رواية أخرى عن أبي حنيفة يعتبر من كان وارثاً له يوم قضاء القاضي بلحاظه والأصح ما ذكر في ظاهر الرواية (٢) وقال العلامة الحصكفي وإن حكم القاضي بلحاظه عتق مدبره من ثلث ماله وأم ولده من كل ماله وحل دينه وقسم ماله وقال العلامة ابن عابدين قوله وإن حكم بلحاظه كان الأولى للمصنف أن يذكر الحكم باللاحق أولاً كما عبر الشارح ويقول وعتق مدبره عتقاً على ورث لنأيهم اختصاص العتق بالحكم باللاحق إلى أن قال قوله من ثلث ماله الظاهر أن المراد به كسب الإسلام وبه جزم بناء على ما مر من الصحيح (٣) وهكذا في الهندية (٤) والبحر (٥)

﴿ تقضى الديون من مال المرتد أولاً ﴾

وقال العلامة المرغيناني وتقضى الديون التي لزمته في حال الإسلام مما اكتسبه في حال الإسلام وما لزمته في حال رده من الديون تقضى مما اكتسبه في حال رده.

(١) الهداية ج ٢ ص ٦٠٢ (٢) حاشية منحة ج ٥ ص ١٣١ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٣٢٩

(٤) الهندية ج ٢ ص ٢٥٣ (٥) البحر الرائق ج ٥ ص ١٣٣

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

قال العبد الضعيف عصمه الله هذه رواية عن ابي حنيفة رواها زفر عنه كما في العناية. وعنه اي عن الامام انه يبدأ بكسب الاسلام وان لم يف بذلك يقضى من كسب الردة هي رواية الحسن بن زياد عنه وعنه اي عن الامام على عكسه وهو ان يبدأ في قضاء الدين بكسب الردة هي رواية ابي يوسف عنه (حاشية الهداية) وقال ابو يوسف ومحمد تقضى ديونه من الكسبين لانهما جميعا ملكه حتى يجرى الارث فيهما والله اعلم (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو رواية الحسن بن زياد قال العلامة الكاساني والصحيح رواية الحسن لان دين الانسان يقضى من ماله لا من مال غيره (٢) وقال العلامة قاضي حان وفي بعض الروايات يجب ذلك في كسب الاسلام فان لم يف ذلك يؤخذ الباقي من كسب رده (٣) وقال العلامة ابن عابدين وروى الحسن عنه انه من كسب الاسلام الا ان لا يفى فيقضى الباقي من كسب الردة قال في البدائع والولو الجية وهو الصحيح (٤) وهكذا في الهندية (٥)

﴿ حكم تصرفات المرتد ﴾

قال العلامة المرغيناني وما باعه اي المرتد او اشتراه او اعتقه او وهبه او رهنه او تصرف فيه من امواله في حال رده فهو موقوف فان اسلم صحت عقوده وان مات او قتل او لحق بدار الحرب بطلت.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

(١) الهداية ج ٢ ص ٢٠٣ (٢) بدائع الصنائع ج ٤ ص ٣٩ (٣) الحاشية ج ٣ ص ٢٠٢

(٤) رد المحتار ج ٣ ص ٣٢٩ (٥) الهندية ج ٢ ص ٢٥٥

وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يجوز ما صنع في الوجهين أي يريد باحدهما لا
سلام وبالثاني الموت والقتل والذبح. اعلم أن تصرفات المرتد على أقسام نافذة بالاتفاق
كالاستيلاء والطلاق لأنه لا يفتقر إلى حقيقة الملك وتتمام الولاية. وباطل
بالاتفاق. كالنكاح والديحة لأنه يعتمد الملة ولا ملة له وموقوف بالاتفاق
كالمفارقة لأنها تعتمد المساواة ولا مساواة بين المسلم والمرتد مالهم يسلم ومختلف في
توقفه. وهو ما عده دنا من بيعه وشراؤه وعقده وغيره (١)

القول الرابع

هو قول أبي حنيفة قال العلامة ابن الهمام ولا يبي حنيفة أنه حربي مقهور تحت أيدينا على
مناقر رناؤه في توقف الملك إلى عودده لما حررناه من أن المراد أنه يزول ملكه برذته ثم
يعود بعوده إلى الإسلام من أنه حربي مقهور نفسه وماله تحت أيدينا وتوقف التصرفات
بناء عليه فإن التصرفات الشرعية المذكورة توجب أملا كالمس قامت به وزوال أملاك
مثلا البيع يوجب أن يملك المبيع وأن يخرج من ملكه الثمن والجاراة كذلك والفرع
أن ليس من الردة ملك فامتنع إفادة هذه التصرفات أحكامها في الحال فإن أسلم إفادته
حين وقعت وهذا معنى التوقف (٢) وقال العلامة قاضي خان ومنها ما اختلفوا فيه في توقفه
كالبيع والشراء والجاراة والاعتاق والتدبير والكتابة والوصية وقضاء الدين عند أبي
حنيفة أن هذه التصرفات موقوفة فإن أسلم نفذت وإن مات أو قتل أو قضى يلحقه
بدار الحرب تبطل (٣) وقال العلامة القسطلاني ويتوقف منه عند الإمام وينفذ عندهما كل
ما كان مبادلة مال بمال أو عقد تبرع كالمبايعات والصرف والسلم

(١) البدايات ج ٢ ص ١٠٣ (٢) فتح القدير ج ٥ ص ٢٠٣ (٣) الخاتمة ج ٣ ص ١٠٣

والعتق والتدبير الى ان قال ان اسلم نفذوا ان هلك بموت او بقتل او لحق بدار الحرب او حكم بلحاظه بطل ذلك كله وقال العلامة ابن عابدين قوله ويتوقف منه عند الامام بناء على زوال الملك كما سلف نهر الى ان قال قوله بطل ذلك كله الاشارة ترجع الى المتوقف اتفاقا والمتوقف عند الامام (١) وهكذا في الهدية (٢)

❦ اذا قتل المرتد رجلا خطأ ثم لحق بدار الحرب ❦

قال العلامة المرغيناني واذا قتل المرتد رجلا خطأ ثم لحق بدار الحرب او قتل على رده فالدية في مال اكتسبه في حال الاسلام خاصة.

❦ اختلاف الفقهاء ❦

هذا عند ابى حنيفة وقالوا اي صاحب الدية فيما اكتسبه في الاسلام والردة جميعا لان العواقب لا تعقل المرتد لانعدام النصرة فيكون في ماله وعندهما الكسبان جميعا ماله لنفوذ تصرفاته في الحالين ولهذا يجري الارث فيهما عندهما وعنده اي عند الامام ماله المكتسب في الاسلام لنفاذ تصرفه فيه دون المكسب في الردة لتوقف تصرفه ولهذا كان الاول اي كسب الاسلام ميراثا عنه والثاني اي كسب الثاني فيئا عنه (٣)

❦ القول الرابع ❦

هو قول الامام قال العلامة الحصكفي وقوله ارجح اي قول الامام ارجح (٤) وقال العلامة قاضي خان واذا جنى المرتد جناية خطأ كان ارش الجناية في ماله لا على العاقلة وفي بعض الروايات يجب ذلك في كسب الاسلام فان لم يف ذلك يؤخذ الباقي من كسب

(١) رد المحتار ج ٣ ص ٣٣٠ (٢) الهدية ج ٢ ص ٢٢٢ (٣) الهدية ج ٢ ص ٢٠٥ (٤) الدر المنقى ج ١ ص ٢٩٣

ردته (١) وقال العلامة الحصكفي مرتد قتل رجلاً خطأ فله حق أو قتل فديته في كسب الإسلام
 ان كان والاف في كسب الردة بحر عن الخانية وقال العلامة ابن عابدين قوله فديته في
 كسب الإسلام هذا بناء على رواية الحسن المصححة كما قدمناه من ان دين المرتد يقضى
 من كسب اسلامه (٢) وقال العلامة ابن نجيم قوله فان قتل مرتد رجلاً خطأ وله حق أو قتل
 فالدية في كسب الإسلام خاصة الى ان قال والصواب ان الدية في كسب
 الردة لانها كالدين وقدمنا عن ابي حنيفة في الدين ثلاث روايات الى ان قال وفي
 رواية يقضى من كسب الردة الا ان لا يقضى فمن كسب الإسلام وفي رواية عكسه وهي
 الصحيحة الى ان وقال الامام تستوفي من كسب الإسلام اولاً فان فضل شيء استوفى
 الفضل من كسب الردة (٣) وهكذا في الهندية (٤)

الخلاصة

قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. فالحاصل ان الدية يجب في كسب الإسلام فان لم
 يف ذلك يؤخذ الباقي من كسب رده.

إذا قطعت يد المسلم عمداً فارتد

قال العلامة المرغيناني وإذا قطعت يد المسلم عمداً فارتد العياذ بالله ثم مات على رده من
 ذلك أو لحق بدار الحرب ثم جاء مسلماً فمات من ذلك فعلى القاطع نصف الدية في
 ماله للورثة الى ان قال فان لم يلحق واسلم ثم مات فعليه الدية كاملة.

اختلاف الفقهاء

وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف. وقال محمد وزفر في جميع ذلك نصف الدية لان

(١) الخانية ج ٤ ص ٣٤٢ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٣٣٣ (٣) البحر الرائق ج ٥ ص ١٣٦ (٤) الهندية ج ٢ ص ٢٥٥

اعتراض الردة اهدر السراية فلا ينقلب بالاسلام الى الضمان كما اذا قطع يدمرت فاسلم دليل الشيخين ان الجناية وردت على محل معصوم وتمت فيه فيجب ضمان النفس كما اذا لم يتخلل الردة وهذا لانه لا معتبر بقيام العصمة في حال بقاء الجناية وانما المعتبر قيامها في حال انعقاد السبب وفي حال ثبوت الحكم وحالة البقاء بمعزل من ذلك كله وصار كقيام الملك في حال بقاء اليمين (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الشيخين قال العلامة ابن الهمام فعند ابي حنيفة و ابي يوسف على القاطع دية كاملة استحسننا (٢) وقال العلامة افندي. وقولهما اي قول الشيخين ارجح لعصمته وقت سراية القطع (٣) وقال العلامة قاضي خان مسلم قطع يدم مسلم ثم ارتد المقطوعة يده ثم مات من ذلك القطع قال ابو حنيفة و ابو يوسف عليه جميع دية النفس (٤) هكذا في البحر (٥)

﴿ يعتبر ارتداد الصبي العاقل و اسلامه ﴾

قال العلامة المرغيناني و ارتداد الصبي الذي يعقل ارتداد يعنى اذا ارتد يصير مرتدا.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

هذا عند ابي حنيفة و محمد و يجبر على الاسلام و لا يقتل و اسلامه اسلام لا يرث ابويه ان كانا كافرين وقال ابو يوسف ارتداده ليس بارتداد و اسلامه اسلام. وقال زفر و الشافعي اسلامه ليس باسلام و ارتداده ليس بارتداد (٦)

(١) الهداية ج ٢ ص ٢٠٦ (٢) فتح القدير ج ٥ ص ٣٢٥ (٣) مجمع الانهر ج ١ ص ٢٩٢

(٤) الخانية ج ٣ ص ٣٤٢ (٥) البحر الرائق ج ٥ ص ١٣٤ (٦) الهداية ج ٢ ص ٢٠٤

• القول الرابع •

هو قول الطرفين. لأن قولهما قول المتون. قال العلامة عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي وارتداد الصبي العاقل صحيح كإسلامه ويجبر عليه ولا يقتل (١) وقال العلامة محمود بن صدر الشريعة وضح ارتداد صبي يعقل وإسلامه ويجبر عليه ولا يقتل إن أبي (٢) وقال العلامة إبراهيم الحلبي وإسلام الصبي العاقل صحيح اتفاقاً لا يرث أبوه الكافرين لأن المسلم لا يرث الكافرين كذا ارتداد عند الطرفين (٣) وقال العلامة ابن الهمام قوله وارتداد الصبي الذي يعقل ارتداد عند أبي حنيفة ومحمد أي يصح فلو مات له قريب مسلم بعد دونه لا يرث منه وبه كان يقول أبو يوسف ثم رجع وقال ليس بارتداد وإسلامه إسلام باتفاق الثلاثة (٤)

• باب البغاة •

• توريث العادل من الباغي •

قال العلامة المرغيناني وإذا قتل رجل من أهل العدل باغياً فإنه يرثه فإن قتله الباغي وقال قد كنت على حق وأنا الآن على حق ورثته وإن قال قتله وأنا أعلم أنني على الباطل لم يرثه

• اختلاف الفقهاء •

وهذا عند أبي حنيفة ومحمد. وقال أبو يوسف لا يرث الباغي في الوجهين وهو قول الشافعي. وأصله أي أصل هذا الخلاف أن العادل إذا اتلف نفس الباغي أو ماله لا يضمن ولا يأنثم لأنه مأمور بقتالهم دفعاً لشرهم والباغي إذا قتل العادل لا يجب الضمان عندنا ويأنثم وقال الشافعي في القديم أنه يجب وعلى هذا الخلاف إذا تاب المرتد وقد

(١) كنز ص ١٩٢ (٢) شرح الوقاية ج ٢ ص ٣٣٠ (٣) ملحق ج ١ ص ٢٩٥ (٤) فتح القدير ج ٥ ص ٣٢٨

اتلف نفسا او مالا (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين. قال العلامة الحصكفي وان قتل عادل باغيا ورثه مطلقا وبالعكس اذا قال الباغي وقت قتله انا على باطل لا يرثه اتفاقا لعدم الشبهة وان قال انا على حق في الخروج على الامام واصر على دعواه ورثه اما الورجع تبطل ديانته فلا يرث ابن كمال (٢) وتفصيل المسئلة في الفتح (٣) ورد المختار (٤)

﴿ كتاب اللقطة ﴾

﴿ القول في اللقطة للملتقط ﴾

قال العلامة المرغيناني ولو اقرانه اخذه لنفسه يضمن بالاجماع لانه اخذ مال غيره بغير اذنه وبغير اذن الشرع وان لم يشهد الشهود عليه اى عند الالتقاط وقال الاخذ اخذته للمالك وكذبه المالك يضمن.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

هذا عند ابى حنيفة ومحمد. وقال ابو يوسف لا يضمن والقول قوله لان الظاهر شاهد له لاختياره الحسبة دون المعصية (٥) وقال العلامة العيني. وقال ابو يوسف لا يضمن وبه قال الشافعي ومالك واحمد لان الاشهاد غير واجب بل مستحب (٦)

﴿ القول الخامس ﴾

هو قول ابى يوسف. قال العلامة الحصكفي فيضمن عندهما وعند ابى يوسف القول

(١) الهداية ج ٢ ص ٦١٠ (٢) رد المختار ج ٣ ص ٣٣٢ (٣) فتح القدير ج ٥ ص ٣٥٠

(٤) ايضا (٥) الهداية ج ٢ ص ٦١٣ (٦) النباية ج ٢ ص ٦٨

للملتقط بيمينه فلا يضمن والاّول الصحيح كما في القهستاني عن المضمّرات قلت لكن في المنع عن الحاوي القدسي انه رجع قول ابي يوسف حيث قال وبه نأخذ انتهى فليحفظ (١) وقال العلامة ابن نجيم ورجح الحاوي القدسي قول ابي يوسف قال وبه نأخذ (٢) وقال العلامة الحصكفي فلولم يشهد مع التمكن منه او لم يعرفها ضمن ان انكر ربها اخذه للرد وقيل الثاني قوله بيمينه وبه نأخذ حاوي واقره المصنف وغيره وقال العلامة ابن عابدين قوله وبه نأخذ وكذا ذكر الطحاوي كما في النهر عن الاتقاني (٣)

﴿ دفع التعارض بين التصحيحين ﴾

قد جاء التعارض في تصحيح المسئلة في الظاهر. ذكر تصحيح قول الطرفين قهستاني عن المضمّرات ونقله في الدر المنقي فقط دون سائر الكتب ولكن نقل تصحيح قول ابي يوسف عن الحاوي في اكثر الكتب كما ذكرنا انفاً وايضاً قال العلامة ابن عابدين في شرح عقود رسم المفتي ان لفظ وبه نأخذ اقوى من اللفظ هو الصحيح فلهذا يرجح قول ابي يوسف (٤)

﴿ كتاب الاباق ﴾

﴿ من رد ابقا فجعله على مولاة ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن رد ابقا على مولاة من مسيرة ثلاثة ايام فصاعداً فله عليه جعله اربعون درهماً وان رده لاقل من ذلك اى من مدة السفر بحسابه الى ان قال وان كانت قيمته اقل من اربعين يقضى له بقيمته الا درهماً.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

(١) الدر المنقي ج ١ ص ١٣ (٢) بحر ج ٥ ص ١٥١ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٥٠ (٤) شرح عقود رسم المفتي ص ٣١

قال المصنف وهذا قول محمد وقال أبو يوسف له أربعون درهما لأن التقدير بها ثبت بالنص فلا ينقص عنها ولهذا أي لكون الأربعين منصوفا لا يجوز الصلح على الزيادة بخلاف الصلح على الأقل لأنه حط منه (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول أبي يوسف قال العلامة ابن عابدين والذي عليه المتون مذهب أبي يوسف كما لا يخفى فينبغي أن يعول عليه لموافقة للنص والله تعالى أعلم منح (٢) وقال العلامة الحصكفي وإن لم يعد لها عند الثاني لثبوته بالنص فلذا عول عليه أرباب المتون (٣) وقال في الهندية فله أربعون درهما وإن كانت قيمته أقل من أربعين وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف (٤) وهكذا في التبيين (٥)

﴿ حكم الأشهاد على اللقطة ﴾

قال العلامة المرغيناني وينبغي إذا أخذه أن يشهد أنه يأخذه ليرده فالأشهاد حتم فيه عليه أي على الأخذ.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

يعني الأشهاد حتم فيه على قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف والأئمة الثلاثة الأشهاد ليس بواجب (حاشية الهداية) حتى لو رده من لم يشهد وقت الأخذ لا جعل له عندهما لأن الأشهاد أماراة أخذه لنفسه وصار كما إذا اشتراه من الأخذ واتهبه أو ورثه فردّه على مولاه لا جعل له لأنه رده لنفسه

(١) الهداية ج ٢ ص ٦١٩ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٣٥٨ (٣) الدر المنقح ج ١ ص ٤١٨

(٤) الهندية ج ٢ ص ٢٩٦ (٥) تبيين الحقائق ج ٣ ص ٣٠٨

الا اذا شهدانه اشتراه ليرده فيكون له الجعل وهو متبرع في اداء الثمن (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الطرفين كما يعلم من قواعد الفتوى و كما قال العلامة قاضي خان في اول فتواه فان كان مع ابي حنيفة احد صاحبيه يؤخذ بقوله لهما فور الشرائط واستجماع ادلة الصواب فيهما (٢) وقال العلامة ابن الهمام فالاشهاد حتم فيه اى فى اخذ الا بى عليه اى على الاخذ على قول ابي حنيفة ومحمد وتفسير بعضهم حتم بانه واجب تساهل والا يلزم بتركه استحقاق العقاب والقطع بانه اذا اخذه بقصد الرد الى المالك واتفق انه لم يشهد لا اتم عليه وانما الاشهاد شرط عندهما خلافا لابي يوسف لاستحقاق الجعل ولسقوط الضمان ان مات عنده او ابق لان ترك الاشهاد اماراة انه اخذه لنفسه فصار كمالوا اشتراه الراد من الاخذ واتهبه منه فرده على مولاه لا جعل له لانه رده لنفسه لانه بالشراء او الاتهاب قاصد لتملكه ظاهر افيكون غاصبا في حق سيده فرده لاسقاط الضمان عن نفسه وهذا معنى قوله رده لنفسه (٣) وهكذا في البحر (٤)

﴿ كتاب المفقود ﴾

﴿ الفتوى على قول مالك في تبين امرأة المفقود ﴾

قال العلامة المرغيناني ولا يفرق بينه وبين امرأته وقال مالك اذا مضى اربع سنين يفرق القاضى بينه وبين امرأته وتعتد عدة الوفاة ثم تزوج من شأت الى ان قال واذا تم له مائة وعشرون سنة من يوم ولد حكمنا بموته قال وهذه رواية الحسن عن ابي حنيفة وفي ظاهر المذهب يقدر بموت الاقران وفي المروى عن ابي يوسف بمائة سنة وقدره بعضهم

.....

بتسعين والاقيس ان لا يقدر بشيء والارفق ان يقدر بتسعين واذا حكم بموته اعتدت امرأته عدة الوفاة من ذلك الوقت وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت (١)

القول الراجح

الفتوى على مذهب الامام مالك بن انس. قال العلامة الحصكفي نعم مذهب مالك والقديم من مذهب الشافعي تقديره باربع سنين لكن في حق عرسه لا غير فتكح بعدها كما في النظم فلو افتى به في موضع الضرورة ينبغي ان لا بأس به على ما ظن كذا في القهستاني شعر. عن مالك والشافعي قديمه. باربعة في العروس لا غير يزبد (٢) وقال العلامة ابن عابدين عن القهستاني لو افتى به في موضع الضرورة اى على مذهب مالك في المفقود لا بأس به على ما ظن (٣) وقال العلامة شمس الحق افغانى ماده ٥٠٢ قال القهستاني لو افتى بقول مالك في موضع الضرورة لا بأس به على ما ظن (من المحل المزبور) (٤) وهكذا في البشرى لارباب الفتوى (٥) والمصباح في رسم المفتى (٦)

كتاب الشريعة

حكم الشرقة بين المسلم والكافر

قال العلامة المرغيناني فاما الشرقة المتفاوضة فهي ان يشترك الرجلان في تساوي في مالهما وتصر فهما ودينهما الى ان قال ولا تنعقد الا بالغة المتفاوضة الى ان قال فيجوز بين الحرين الكبيرين مسلمين او ذميين لتحقيق التساوي وان كان احدهما كتابيا والاخر

(١) البداية ج ٢ ص ٢٢٢ (٢) الدر المنقى ج ١ ص ٢٢٢ (٣) المختار ج ٣ ص ٢١٢

(٤) معين القضاة ص ٨٩ (٥) البشرى لارباب الفتوى ص ١٥ (٦) المصباح في رسم المفتى ج ٢ ص ٢٠١

مجوسيا يجوز ايضا لما قلنا اي لتحقيق التساوى اذ الكفر ملة واحدة ولا يجوز بين
الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ قال ولا بين المسلم والكافر.

❦ اختلاف الفقهاء ❦

وهذا قول ابي حنيفة ومحمد. وقال ابو يوسف يجوز للتساوى بينهما اي بين المسلم
والكافر في الوكالة والكفالة ولا معتبر بزيادة تصرف يملكه احدهما كالمفاوضة بين
الشفعوى والحنفى فانها جائزة ويتفاوتان في التصرف في متروك التسمية الا انه يكره
لان الذمى لا يهتدى الى الجائز من العقود. دليل الطرفين انه لا تساوى في التصرف فان
الذمى لو اشترى برأس المال خمورا او خنازير صح ولو اشترى اهما مسلم لا يصح (١)

❦ القول الراجح ❦

هو قول الطرفين. يعنى لا يجوز الشراكة بين المسلم والكافر. قال العلامة قاضي خان وان
فاوض المسلم الحر مرتدا او ذميا لا تصح المفاوضة (٢) وقال العلامة الحصكفى لا يخفى
ان التساوى في التصرف يستلزم التساوى في الدين واجازها ابو يوسف مع اختلاف
الملة مع الكراهة فلا تصح المفاوضة. وقال العلامة ابن عابدين. قوله يستلزم التساوى في
الدين لان الكافر اذا اشترى خمرا او خنزيرا لا يقدر المسلم ان يبيعه وكالة من جهته فيفوت
شرط التساوى في التصرف ابن كمال (قوله مع الكراهة) لان الكافر لا يهتدى الى
الجائز من العقود (٣) وقال في الهندية. الباب الثانى في المفاوضة الى ان قال
اما تفسيرها فهي ان يشترك الرجلان فيساويان في مالهما وتصرفهما ودينهما الى ان قال
وان فاوض المسلم الحر مرتدا او مرتدا او ذميا لا تصح المفاوضة (٤)

(١) الهداية ج ٢ ص ٢٢٦ (٢) الخانية ج ٣ ص ٩٢ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٤٠ (٤) الهندية ج ٢ ص ٢٠٤

﴿حكم كفالة أحد المتفاوضين عن اجنبى﴾

قال العلامة المرغينانى ولو كفل احدهما اى احد المتفاوضين بمال عن اجنبى لزم صاحبه

﴿اختلاف الفقهاء﴾

هذا عند ابى حنيفة. وقال لا يلزمه لانه تبرع ولهذا لا يصح من الصبى والعبد المأذون والمكاتب ولو صدر من المريض اى فى مرض الموت يصح من الثلث وصار كالاقرض والكفالة بالنفس. دليل ابى حنيفة انه تبرع ابتداء ومعاوضة بقاء لانه يستوجب الضمان بما يؤدى على المكفول عنه اذا كانت الكفالة بامره فبالنظر الى البقاء يتضمنه المتفاوضة وبالنظر الى الابتداء لم تصح ممن ذكره وهو الصبى والعبد المأذون الخ ويصح من الثلث من المريض بخلاف الكفالة بالنفس لانه تبرع ابتداء وانتهاء واما الاقرض فعن ابى حنيفة انه يلزم صاحبه ولو سلم فهو اعارة فيكون لمثلها حكم عينها لا حكم البدل حتى لا يصح فيه الاجل فلا يتحقق معاوضة ولو كانت بغير امره لم تلزم صاحبه فى الصحيح لانعدام معنى المعاوضة (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابى حنيفة. قال العلامة ابن الهمام ولا بى حنيفة انه اى عقد الكفالة عقد تبرع ابتداء ومعاوضة بقاء كالهبة بشرط العوض لانه اى الكفيل المدلول عليه بالكفالة يستوجب الضمان على المكفول عنه بما يؤديه عنه اذا كفل بامره فيلزم شريكه بعدم الزم عليه (٢) وقال العلامة قاضى خان وان اقر احدهما بدين الى ان قال او كفل لرجل بمال من ثمن بيع او مهر او نفقة فرفضها الحاكم او متعة او جناية فللذى وجب له الحق ان يطالبه

ويطالب شريكه وقال ابو يوسف ومحمد ما كفل به احدهما لا يلزم الاخر (١) وقال العلامة ابن عابدين قوله وكفالة بمال بامرره هذا قول الامام الى ان قال وله انها تبرع ابتداء ومعاوضة انتهاء لان للكفيل تضمين المكفول عنه لو كانت بامرره بخلاف كفالة النفس لانها تبرع ابتداء وانتهاء (٢) وقال في الهندية ان اقرا احدا المتفاوضين بمال لمن تقبل شهادته له يؤاخذ به صاحبه وصاحب الحق مخير في مطالبة كل واحد منهما على حدة وعلى سبيل الاجتماع كذا في المصنعات (٣)

تصح الشركة بالفلوس النافقة

قال العلامة المرعشي واما الفلوس النافقة تروج رواج الاثمان فالحقت بها قالوا هذا قول محمد لانها ملحققة بالنقد عنده الى ان قال اما عند ابي حنيفة وابي يوسف لا يجوز الشركة والمضاربة بها لان ثمنيتها تبدل ساعة فساعة وتصير سلعا ويروى عن ابي يوسف مثل قول محمد والاول اقيس واظهر وعن ابي حنيفة صحة المضاربة بها (٤)

القول الراجح

هو قول محمد قال العلامة ابن الهمام ولذا قال الاسيحي جابي الصحيح ان عقد الشركة على الفلوس يجوز على قول الكل لانها صارت ثمنا باصطلاح الناس الى ان قال وعلى ما ذكر من مبسوط الاسيحي جابي يجب ان يكون قول الكل الان على جواز الشركة والمضاربة بالفلوس النافقة (٥) وقال العلامة الحصكفي ولا تصح معاوضة

(١) الخانية ج ٣ ص ٣٩٥ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٣٤١ (٣) الهندية ج ٢ ص ٣٠٩

(٤) الهداية ج ٢ ص ٢٢٨ (٥) فتح القدير ج ٥ ص ٣٩١

وعنان ذكر فيهما المال والافهمات قبل ووجوه بغير النقيدين والفلوس
النافقة والتبر والنقرة. وقال العلامة ابن عابدين قوله والفلوس النافقة اي الرائجة وكان يغني
عنه ما بعده من التقييد بحربان التعامل والجواز بها هو الصحيح لانها اثمان باصطلاح الكل
فلا تبطل ما لم يصطلح على ضده نهر (١)

﴿حكم ما اذا هلك مال الشركة قبل ان يشترى شيئا﴾

قال العلامة المرغيناني واذا هلك مال الشركة او احد المالكين قبل ان يشترى شيئا بطلت
الشركة. وان اشترى احدهما بماله وهلك مال الآخر قبل الشراء فالمشترى بينهما على
ما شرط لان الملك حين وقع وقع مشترك كايتهما لقيام الشركة وقت الشراء
فلا يتغير الحكم بهلاك مال الآخر بعد ذلك.

﴿اختلاف الفقهاء﴾

ثم الشركة شركة عقد عند محمد خلافا لحسن بن زياد حتى ان ايهما باع جاز بيعه
عند محمد لان الشركة قد تمت في المشتري فلا ينقض بهلاك المال بعد تمامها (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول محمد. قال العلامة ابن عابدين وظاهر كلام كثير ترجيح قول محمد كما في
النهر (٣) وقال في الهندية وان اشترى احدهما بماله وهلك مال الآخر فالمشترى
بينهما على ما شرط الى ان قال ثم هذه الشركة في المشتري شركة عقد عند محمد فلكل
منهما ان يتصرف فيه كذا في النهر الفائق وهو الصحيح اي قول محمد كذا في محيط
السر خسي (٤) وقال العلامة الحصكفي وان اشترى احدهما بماله وهلك بعده مال الآخر

(١) رد المحتار ج ٣ ص ٣٤٢ (٢) الهداية ج ٢ ص ٢٣١ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٣٤٢ (٤) الهندية ج ٢ ص ٣٢٠

قبل ان يشتري به شيئاً فالمشتري بالفتح بينهما شركة عقد على ما شرطاً (١)

﴿ حكم الشركة في الاحتطاب والاصطياد ﴾

قال العلامة المرغيناني فصل في الشركة الفاسدة. ولا يجوز الشركة في الاحتطاب والاصطياد وما اصطاده كل واحد منهما واحتطبه فهو له دون صاحبه وعلى هذا الاشتراك في اخذ كل شيء مباح لان الشركة متضمنة معنى الوكالة والتوكيل في اخذ المال المباح باطل لان امر الموكل به غير صحيح والوكيل يملكه بدون امره فلا يصلح نائب عنه وانما ثبت الملك لهما بالاخذ واحراز المباح فان اخذه معافيهو بينهما نصفان لاستوائيهما في سبب الاستحقاق وان اخذه احدهما ولم يعمل الاخر شيئاً فهو للعامل وان عمل احدهما واعانه الاخر في عمله بان قلعه احدهما وجمعه الاخر او قلعه وجمعه وحمله الاخر فللمعين اجر المثل بالغامابلغ.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

هذا عند محمد. وعند ابي يوسف لا يجاوز به نصف ثمن ذلك وقد عرف في موضعه اى في باب الاجارة الفاسدة وقال الانزاري اى في كتاب الشركة من المبسوط (٢)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول محمد. قال العلامة اكمل الدين البابر تى وكذا تقديم دليل ابي يوسف على دليل محمد في المبسوط دليل على انهم اختاروا قول محمد (٣) وقال العلامة ابن عابدين. قال في العناية وكذا تقديم دليل ابي يوسف على دليل محمد في المبسوط دليل على انهم اختاروا قول محمد اى لان الدليل المتأخر يتضمن الجواب عن الدليل المتقدم

.....

(١) الدر المختار ج ٣ ص ٣٤٢ (٢) الهداية ج ٢ ص ٢٣٥ (٣) العناية ج ٥ ص ١٠١

وهذه عادة صاحب الهداية ايضاً انه يؤخر دليل القول المختار الى ان قال ونقل عن الحموي عن المفتاح ان قول محمد هو المختار للفتوى (١) وقال العلامة الحصكفي. وما حصله احدهما باعانة صاحبه فله ولصاحبه اجر مثله بالغامابغ عند محمد وعند ابى يوسف لا يجاوز به نصف ثمن ذلك قيل تقديم قول محمد يؤذن باختياره نهر وعناية (٢)

﴿ ليس لاحد الشريكين ان يؤدي زكاة مال الاخر الا باذنه ﴾

قال العلامة المرغيناني. وليس لاحد الشريكين ان يؤدي زكاة مال الاخر الا باذنه لانه ليس من جنس التجارة فان اذن كل واحد منهما لصاحبه ان يؤدي زكوة فادى كل واحد منهما فالثاني ضامن ان علم باداء الاول ولم يعلم.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

وهذا عند ابى حنيفة. وقال اى صاحبان لا يضمن اذا لم يعلم وهذا اذا ادى على التعاقب اما اذا ادى معا ضمن كل واحد منهما نصيب صاحبه وعلى هذا الاختلاف المأمور باداء الزكاة اذا تصدق على الفقير بعد ما ادى الامر بنفسه (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول الامام لان قول الامام قول المتون. قال العلامة التمر تاشي ولم يترك احدهما مال الاخر بغير اذنه فان اذن كل واحد منهما ضمن كل نصيب صاحبه وان ادى متعاقبا كان الضمان على الثاني علم باداء صاحبه او لا كالمأمور باداء الزكاة اذا دفع للفقير بعد اداء الامر بنفسه (٤) وقال العلامة محمود بن صدر الشريعة ولم يترك احدهما مال الاخر بلا اذنه

.....

فان اذن كل واحد صاحبه فاديا ولاء اى على التعاقب ضمن الثانى وان جهل باداء الاول وان اديا معاضمن كل قسط الاخر (١) وقال العلامة ابو البركات النسفى ولم يرك مال الاخر بلا اذنه فان اذن كل واديا معاضمن لو متعاقبا ضمن الثانى (٢) وقال العلامة ابن عابدين قلت حاصله ان اصحاب المتون التزموا وضع القول الصحيح فيكون ما فى غيرهما مقابل الصحيح ما لم يصرح بتصحيحه فيقدم عليها لانه تصحيح صريح فيقدم على التسحيح الالتزامى وفى شهادات الخيرية فى جواب سوال المذهب الصحيح المفتى به الذى مشى عليه اصحاب المتون الموضوع لانتقال الصحيح من المذهب الذى هو ظاهر الرواية (٣)

﴿ اذا اشترى احد المتفاوضين الجارية باذن الاخر ﴾

قال العلامة المرغينانى واذا اذن احد المتفاوضين لصاحبه ان يشتري جارية فيطأها ففعل فهي له بغير شيء.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

هذا عند ابي حنيفة وقالوا اى الصاحبان يرجع عليه اى الامر على المأمور بنصف الثمن لانه ادى دينا عليه خاصة من مال مشترك فيرجع عليه صاحبه بنصيبه كما فى شراء الطعام والكسوة وهذا لان الملك واقع له خاصة والثمن بمقابلة الملك. وله ان الجارية دخلت فى الشركة على البتات جريا على مقتضى الشركة اذ هما لا يملكان تغييره فاشبه حال عدم الاذن غير ان الاذن يتضمن هبة نصيبه منه لان الرضى لا يحل الا بالملك ولا وجه الى اثباته بالبيع لما بيناه انه يخالف مقتضى الشركة فاثبتناه بالهبة الشابتة فى ضمن الاذن

(١) شرح الوقاية ج ٢ ص ٣٣٩ (٢) كنز ص ٢٠٣ (٣) شرح عقود ص ٨٣

بخلاف الطعام والكسوة حيث يقع للمشتري خاصة لان ذلك مستثنى
 عنها للضرورة فيقع الملك له خاصة بنفس العقد وكان مؤديا ديناً عليه من مال
 الشركة وفي مسألتنا قضى ديناً عليهما لما بينا من انها دخلت في الشركة (١)

• القول الرابع •

هو قول الامام قال العلامة ابن الهمام وله ان الجارية دخلت في الشراء على
 الشركة جرياً على موجب المفاوضة اذ لا يملك ان يغيره فكان كحال عدم الاذن ثم الاذن
 له بالوطء يتضمن هبة نصيبه منه اذ لا يحل الا في ملك ولا يمكن اثباته بالبيع الصادر من
 البائع لاحد الشريكين لما بينا من عدم ملكهما تغيير مقتضى العقد ولا من الشريك لعدم
 تعيين الثمن فكان هبة وان كان شائعاً (٢) وقال العلامة الحاصكفي: اشترى
 احد المتفاوضين امة باذن الآخر صريحاً فلا يكفي سكوته ليطأها فهي له لا للشركة بلا شيء
 لتضمن الاذن بالشراء لبطء الهبة اذ لا طريق لحله الا بهما لحرمة وطء
 المشتركة وهبة المشاع فيما لا يقسم جائزة وقال العلامة ابن عابد بن قوله وقال لا يلزمه نصف
 الثمن لانه ادى ديناً عليه خاصة من مال مشترك فيرجع عليه صاحبه بنصيبه بحرو المتون
 على قول الامام (٣) وقال العلامة ابو البركات النسفي وان اذن احد المتفاوضين بشراء
 امة ليطأ ففعل فهي له بلا شيء (٤)

• كتاب الوقف •

• معنى الوقف شرعاً •

قال العلامة المرعيني والوقف لغة هو الحبس بقول وقف الدابة واوقفها بمعنى وهو في

(١) الهداية ج ٢ ص ٦٣٦ (٢) فتح القدير ج ٥ ص ١٢١ (٣) المحنار ج ٣ ص ٦٥ (٤) كنز ص ٢٠٣

الشرع عند أبي حنيفة حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة بمنزلة العارية ثم قيل المنفعة معدومة فالتصدق بالمعدوم لا يصح فلا يجوز الوقف أصلاً عنده أي عند أبي حنيفة وهو المملووظ في الأصل والأصح أنه جائز عنده إلا أنه غير لازم بمنزلة العارية وعندهما أي الصاحبين حبس العين على حكم ملك الله تعالى فيزول ملك الواقف عنه إلى الله تعالى على وجه تعود منفعته إلى العباد فيلزم ولا يباع ولا يوهب ولا يورث واللفظ ينتظمهما والترجيح بالدليل (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول الصاحبين قال العلامة ابن الهمام والحق ترجيح قول عامة العلماء بلزومه لأن الأحاديث والآثار متظاهرة على ذلك إلى قال فلذا ترجح خلافه وذكر بعض المشائخ أن الفتوى على قولهما (٢) وقال العلامة الخوارزمي بعد تفصيل المسئلة وقيل الفتوى على قولهما (٣) وقال العلامة الحصكفي وعندهما هو حبسها على حكم ملك الله تعالى وصرف منفعتها على من أحب ولو غنيا فيلزم فلا يجوز له إبطاله ولا يورث عنه وعليه الفتوى ابن الكمال وابن الشحنة (٤) وقال في الهندية وعندهما حبس العين على حكم ملك الله تعالى على وجه تعود منفعته إلى العباد فيلزم ولا يباع ولا يوهب ولا يورث وفي العيون واليتمة أن الفتوى على قولهما (٥) وقال العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخاري وعندهما الوقف لازم إلى أن قال والناس لم يأخذوا بقول أبي حنيفة في هذه الآثار المشهورة وتعامل الناس (٦)

.....

(١) الهداية ج ٢ ص ٢٣٤ (٢) فتح القدير ج ٥ ص ٢٢٣ (٣) الكفاية ج ٥ ص ٢٢١ (٤) رد المحتار ج ٣ ص ٢٩٢

(٥) الهندية ج ٢ ص ٣٥٠ (٦) خلاصة الفتاوى ج ٢ ص ٢٠٨

﴿الوقف يتم بالقول ولا يحتاج الى حكم الحاكم﴾

قال العلامة المرغيناني في الكتاب لا يزول ملك الواقف الا ان يحكم به الحاكم او يعلقه بموته وهذا في حكم الحاكم صحيح لانه قضاء في مجتهديه اما في تعليقه بالموت فالصحيح انه لا يزول ملكه الا انه تصدق بمنافعه مؤبدا فيصير بمنزلة الوصية بالمنافع مؤبدا فيلزم والمراد بالحاكم المولى فاما المحكم ففيه اختلاف المشائخ ولو وقف في مرض موته قال الطحاوي هو بمنزلة الوصية بعد الموت والصحيح انه لا يلزمه عند ابي حنيفة وعندهما اي صاحبين يلزمه الا انه يعتبر من الثلث والوقف في الصحة من جميع المال واذا كان الملك يزول عندهما يزول بالقول عند ابي يوسف وهو قول الشافعي بمنزلة الاعتاق لانه اسقاط الملك وعند محمد لا بد من التسليم الى المتولى (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي يوسف. قال العلامة ابن الهمام ان قول ابي يوسف اوجه عند المحققين وفيمنية الفتوى على قول ابي يوسف (٢) وقال العلامة الحصكفي واكتفى ابو يوسف بلفظ موقوفة فقط قال الشهيد ونحن نفتي به للعرف وقال العلامة ابن عابدين. قال الصدر الشهيد ومشائخ بلخ يفتون بقول ابي يوسف ونحن نفتي به ايضا لكان العرف لان العرف اذا كان يصرفه الى الفقراء كالتنصيص عليهم (٣) وقال في الهدية واذا كان الملك يزول عندهما يزول بالقول عند ابي يوسف وهو قول الائمة الثلاثة وهو قول اكثر اهل العلم وعلى هذا مشائخ بلخ وفيمنية وعليه الفتوى كذا في... الفتح وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج وقال محمد لا يزول حتى يجعل للوقف وليا ويسلم اليه

(١) الهداية ج ٢ ص ٦٣٨ (٢) فتح القدير ج ٥ ص ٢٢٣ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٢٩٢

وعليه الفتوى كذا في السراجية (١) وقال العلامة ابن نجيم فالحاصل ان الترجيح قد اختلف والاخذ بقول ابي يوسف احوط واسهل ولذا قال في المحيط ومثائننا اخذوا بقول ابي يوسف ترغيبا للناس في الوقف (٢)

• وقف المشاع جائز •

قال العلامة المرغيناني ووقف المشاع جائز عند ابي يوسف لان القسمة من تمام القبض والقبض عنده ليس بشرط فكذا تمته وقال محمد لا يجوز لان اصل القبض عنده شرط فكذا ما يتم به وهذا في الخلاف المذكور فيما يحتمل القسمة فاما فيما لا يحتمل القسمة فيجوز مع الشيوع عند محمد ايضا (٣)

• القول الراجح •

هو قول ابي يوسف قال العلامة امداد افندي وفي الدرر وبعض مشايخ زماننا افتوا بقول ابي يوسف وبه يفتي (٤) وقال العلامة قاضي خان اما فصل المشاع ارض بين الشريكين وقف احدهما نصيبه مشاعا جاز في قول ابي يوسف وبه اخذ مشايخ بلخ ولا يجوز في قول محمد (٥) وقال في الهندية وقف المشاع المحتمل للقسمة لا يجوز عند محمد وبه اخذ مشايخ بخاري وعليه الفتوى كذا في السراجية والمتأخرون افتوا بقول ابي يوسف انه يجوز وهو المختار كذا في خزانة المفتين (٦) وقال العلامة ابن عابدين قال به او كان استحسانا. او زاد للاقاف نفعا باننا الى ان قال الثامن ما اذا كان احدهما نفع للوقف لمباصر حوايه في الحاوي القدسي وغيره من انه يفتي بما هو نفع للوقف فيما

.....

(١) البهية ج ٢ ص ١٣٥ (٢) البحر الرائق ج ٥ ص ٩٤ (٣) البهية ج ٢ ص ٢٣٨

(٤) مجمع الانهر ج ١ ص ٢٣٣ (٥) الخانية ج ٣ ص ٣٠٣ (٦) البهية ج ٢ ص ٢٦٥

اختلف العلماء فيه (١) قال استاذنا المفتي غلام قادر النعماني. قدم العلامة قاضي خان قول
ابي يوسف على قول محمد فلهذا هو دليل الترجيح ايضا.

﴿ جاز الوقف وان سمي فيه جهة تنقطع ﴾

قال العلامة المرغيناني ولا يتم الوقف عند ابي حنيفة ومحمد حتى يجعل اخره
بجهة لا تنقطع ابدأ وقال ابو يوسف اذا سمي فيه جهة تنقطع جاز وصار بعدها للفقراء وان لم
يسمهم. دليل الطرفين ان موجب الوقف زوال الملك بدون التمليك وانه يتأبد كالعتق
فاذا كانت الجهة يتوهم انقطاعها لا يتوفر عليه مقتضاه فلهذا كان التوقيت مبطلاله
كالتوقيت في البيع دليل ابي يوسف ان المقصود هو التقرب الى الله تعالى وهو موفر عليه
لان التقرب تارة يكون في الصرف الى جهة تنقطع ومرة بالصرف الى جهة تتأبد فيصح في
الوجهين (٢)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي يوسف. قال العلامة ابن الهمام قول ابي يوسف اوجهه عند المحققين (٣) وقال
العلامة الحاصكفي. واختلف الترجيح والافتاء والاخذ بقول ابي يوسف احوط واسهل
كما في المنع عن البحر وبه يفتي كما في الدرر و صدر الشريعة وفي الفتح القدير انه
اوجه (٤) وقال العلامة ابن نجيم. فالحاصل ان الترجيح قد اختلف والاخذ بقول ابي
يوسف احوط واسهل (٥) وقال العلامة طاهر بن عبد الرشيد البخاري وقال
الصدر الشهيد ومشايع بلخ يفتون بقول ابي يوسف ونحن نفتي

.....

(١) شرح عقود ص ٨٩ (٢) الهداية ج ٢ ص ٦٣٩ (٣) فتح القدير ج ٥ ص ٢٢٢

(٤) الدر المنقي ج ١ ص ٤٢٢ (٥) البحر الرائق ج ٥ ص ١٩٤

بقوله (١) وقال العلامة ابن عابدين^٢ قوله واختلف الترجيح مع التصريح في كل منهما بان الفتوى عليه لكن في الفتح ان قول ابي يوسف^٣ اوجه عند المحققين (٢)

﴿ يصح وقف المنقولات ﴾

قال علامة المرغيناني ويجوز وقف العقار لان جماعة من الصحابة وقفوه ولا يجوز وقف ما ينقل ويحول قال وهذا على الارسال قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف اذا وقف ضيعة ببقرها واكرتها وهم عبيده جاز وكذا سائر الات الحرائث لانه تبع للارض في تحصيل ما هو المقصود وهو الغلة وقد ثبت من الحكم تبعاما لا يثبت مقصودا كالشرب في البيع والبناء في الوقف ومحمد^٤ معه اى مع ابي يوسف فيه لانه لما جاز افراد بعض المنقول بالوقف عنده فلان يجوز الوقف فيه تبعاً لولى (٣)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي يوسف قال العلامة الحصكفى ولو وقف العقار ببقرة واكرته صح استحسانا (٤) وقال العلامة ابن الهمام ومحمد^٥ مع ابي يوسف فيه يعنى فلامعنى لافراد ابي يوسف لانه لما جاز افراد بعض المنقولات بالوقف عنده اى عند محمد فتجوز تبعاً للعقار اولى (٥) وقال العلامة قاضي خان رجل وقف بستانا بما فيه من البقر والغنم والرقيق فانه يجوز (٦) وقال العلامة ابن عابدين^٦ قوله صح استحسانا فانه قد ثبت من الحكم تبعاما لا يثبت مقصودا كالشرب في البيع والبناء في الوقف وهذا قول ابي يوسف ومحمد^٧ معه لانه اجازه افراد بعض المنقول بالوقف فالتبع اولى (٧) وهكذا فى

(١) خلاصة ج ٢ ص ٣٢١ (٢) رد المحتار ج ٣ ص ٣٠١ (٣) الهداية ج ٢ ص ٦٣٠ (٤) الدر المختار ج ٣ ص ٣٠٨

(٥) فتح القدير ج ٥ ص ٣٣٠ (٦) الخانية ج ٣ ص ٣٠٩ (٧) رد المحتار ج ٣ ص ٣٠٨

الخلاصة (١)

﴿جاز جعل غلة الوقف لنفسه﴾

قال العلامة المرغيناني وإذا جعل الواقف غلة الوقف لنفسه أو جعل الولاية إليه جاز

﴿اختلاف الفقهاء﴾

هذا عند أبي يوسف قال المصنف ذكر فصلين شرط الغلة لنفسه وجعل الولاية إليه أما الأول
أي جعل الغلة لنفسه فهو جائز عند أبي يوسف ولا يجوز على قياس قول محمد وهو قول
هلال الرازي وبه قال الشافعي وقيل إن الاختلاف بينهما بناء على الاختلاف في اشتراط
القبض والإفراز وقيل هي مسألة مبتدأة (٢)

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبي يوسف قال العلامة ابن الهمام فقد ترجح قول أبي يوسف قال
الصدر الشهيد والفتوى على قول أبي يوسف ونحن أيضا نفتي بقوله ترغيبا للناس في
الوقف واختاره مشائخ بلخ وكذا ظاهر الهداية (٣) وقال العلامة داماد أفندي. وصح جعل
غلة الوقف أو بعضها أو الولاية لنفسه أي صح للواقف أن يشترط انتفاعه من وقفه وتوليته
لنفسه عند أبي يوسف لأن شرط الواقف معتبر في راعى كالتص وعليه الفتوى ترغيبا للناس
في الوقف كما في أكثر المعبرات (٤) وقال العلامة ابن نجيم المصري. وفي فتح
القدير فقد ترجح قول أبي يوسف إلى أن قال وفي الحاوي القدسي المختار للفتوى قول
أبي يوسف (٥) وقال العلامة جلال الدين الخوارزمي. أما الأول وهو جعل الغلة لنفسه

(١) خلاصة ج ٣ ص ٤١ (٢) الهداية ج ٢ ص ٦٣٢ (٣) فتح القدير ج ٥ ص ٣٣٩

(٤) مجمع الأنهر ج ١ ص ٢٣٣ (٥) البحر الرائق ج ٥ ص ٢٢٠

جائز عند أبي يوسف وعليه مشايخ بلخ وذكر الصدر الشهيدان الفتوى على قول أبي يوسف ترغيب الناس في الوقف (١) وقال العلامة الحصكفي وجاز جعل غلة الوقف أو الولاية لنفسه عند الثاني وعليه الفتوى. وقال العلامة ابن عابدين قوله وعليه الفتوى كذا قاله الصدر الشهيد وهو مختار أصحاب المتون ورجحه في الفتح واختار مشايخ بلخ وفي البحر عن الحاوي أنه المختار للفتوى ترغيب الناس في الوقف وتكثير الخير (٢)

﴿ولو شرط استبدال أرض الوقف جاز﴾

قال العلامة المرغيناني ولو شرط الواقف أن يستبدل به أي بوقفه أرضاً أخرى إذا شاء ذلك فهو جائز

﴿اختلاف الفقهاء﴾

هذا عند أبي يوسف وعند محمد الوقف جائز والشرط باطل ولو شرط الخيار لنفسه في الوقف ثلاثة أيام جاز الوقف والشرط عند أبي يوسف. وعند محمد الوقف باطل وهذا بناء على ما ذكرنا أي إشارة إلى أن جعل غلة الوقف لنفسه جائز عند أبي يوسف فإنه لما جاز أن يستثنى الواقف غلة الوقف لنفسه ما دام الواقف حياً فكذلك يجوز اشتراط الخيار خلاف محمد. وأما فصل الولاية فقد نص فيه أي القدوري على قول أبي يوسف وهو قول هلال أيضاً وهو ظاهر المذهب وذكر هلال في وقفه وقال أقوام إن شرط الواقف الولاية لنفسه كانت له وإن لم يشترط لم تكن له ولاية قال مشايخنا إلا شبه أن يكون هذا قول محمد (٣)

﴿القول الراجح﴾

هو قول ابي يوسف قال العلامة ابن الهمام ولو شرط ان يستبدل بها ارضا اخرى تكون وقفا مكانه فهو جائز عند ابي يوسف وهلال والخصاف وهو استحسان الى ان قال وفي فتاوى قاضيخان قول هلال وابي يوسف هو الصحيح (١) وقال العلامة قاضيخان رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابد اعني ان يبيعها واشترى بثمانها ارضا اخرى فيكون وقفا على شروط الاولى قال هلال وهو قول ابي يوسف الوقف والشرط جائزان الى ان قال وقال بعضهم هما فاسدان والصحيح قول هلال وابي يوسف (٢) وقال العلامة ابن عابدين قوله حينئذ كان الفتوى على قول ابي يوسف الى ان قال وفرع في الهداية على الاختلاف بين الشيخين شرط والاستبدال لنفسه فجوزه ابو يوسف وابطله محمد وفي الخاتمة الصحيح قول ابي يوسف (٣) وقال في الهندية اذا شرط في اصل الوقف ان يستبدل به ارضا اخرى اذا شاء ذلك فتكون وقفا مكانها فالوقف والشرط جائزان عند ابي يوسف وكذا لو شرط ان يبيعها ويستبدل بثمانها مكانها وفي واقعات القاضي الامام فخر الدين قول هلال مع ابي يوسف وعليه الفتوى (٤) وهكذا في البحر (٥)

﴿ متى يزول ملك الواقف اذا بنى مسجدا ﴾

قال العلامة المرعيني واذا بنى مسجدا لم يزول ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه وياذن للناس بالصلوة فيه فاذا صلى فيه واحد زال عند ابي حنيفة عن ملكه اما الاقرار فلا نه لا يخلص لله تعالى الابنه وما للصلوة فيه فلا نه لا بد من التسليم عند ابي حنيفة ومحمد

(١) فتح القدير ج ٥ ص ٣٣٩ (٢) الخاتمة ج ٣ ص ٣٠٥ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٢٢٢

(٤) الهندية ج ٢ ص ٣٩٩ (٥) البحر ج ٥ ص ٢٢٥

ويشترط تسليم نوعه وذلك في المسجد بالصلوة فيه اولاً لأنه لماتعذر القبض يقام تحقق المقصود مقامه ثم يكتفى بصلوة الواحد فيه في رواية عن ابي حنيفة وكذا عن محمد بن لان فعل الجنس متعذر فيشترط ادناؤه وعن محمد بن انه يشترط الصلوة بالجماعة لان المسجد بني لذلك في الغالب وقال ابو يوسف يزول ملكه بقوله جعلته مسجداً لان التسليم الى المتولي عنده ليس بشرط لانه اسقاط لملك العبد فيصير خالصاً لله تعالى بسقوط حق العبد وصار كالاعتاق وقد بيناه من قبل (١)

﴿ القول الرابع ﴾

هو قول ابي يوسف قال العلامة الحصكفي وعند ابي يوسف كالاعتاق ويزول ملكه بمجرد القول ايضاً مطلقاً وقدم في التنوير والدرر والوقاية وغيرهما قول ابي يوسف وعلمت ارجحيته في الوقف والقضاء ولم يرد انه لا يزول بدونه لما عرفت انه يزول بالفصل ايضاً بخلاف (٢) وقال العلامة ابن عابدين اما لو تمت المسجدية اي بالقول على المفتي به او بالصلوة فيه على قولهما (٣) وقال العلامة ابن الهمام وابي يوسف مر على اصله من زوال الملك بمجرد القول اذن في الصلاة اولم يأذن ويصير مسجداً بلا حكم لانه اسقاط كالاعتاق وبه قالت الائمة الثلاثة وينبغي ان يكون قول ابي يوسف ان كلام من مجرد القول والاذن كما قالوا موجب لزوال الملك وصيرورته مسجداً لما ذكرنا من العرف (٤) وقال العلامة قاضي خان وعلى قول ابي يوسف التسليم ليس بشرط لافي المسجد ولا في غيره من الاوقاف فاذا قال جعلت هذا مسجداً او اذن الناس بالصلوة فيه يتم ذلك (٥) وهكذا في البحر (٦)

(١) بداية ج ٢ ص ٦٤٣ (٢) الفرائض ج ١ ص ٤٥٦ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٣٠٦ (٤) فتح ج ٥ ص ٢٤٣ (٥) خاتمة ج ٢ ص ٢٩٦ (٦) بحر ج ٥ ص ٢٣٨

﴿المسجد يبقى مسجدًا أبدًا﴾

قال العلامة المرغيناني ولو خرب ما حول المسجد واستغنى عنه يبقى مسجدًا عند أبي يوسف لأنه اسقاط منه فلا يعود إلى ملكه وعند محمد عاد إلى ملك الباني وأولى وارثه بعد موته لأنه عينه لنوع قرية وقد انقطع فصار كحصير المسجد وحشيشه إذا استغنى عنه إلا أن أبي يوسف يقول في الحصار والحشيش أنه ينقل إلى مسجد آخر (١)

﴿القول الراجح﴾

هو قول أبي يوسف. قال العلامة ابن الهمام فالأوجه أنه بعد تحقق سقوط الملك فيه لا يعود كالمعتق كما لا يعود إذا زال إلى مالك من أهل الدنيا لا بسبب يوجب تجديد الملك فماله يتحقق لم يعد (٢) وقال العلامة ابن عابدين قوله عند الإمام والثاني فلا يعود ميراثًا ولا يجوز نقله ونقل ماله إلى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه أو لا وهو الفتوى حاوي القدسي وأكثر المشائخ عليه مجتبي وهو الأوجه (٣) وقال العلامة الحصكفي ولو خرب ما حوله واستغنى عنه يبقى مسجدًا عند الإمام والثاني أبدًا إلى قيام الساعة وبه يفتى حاوي القدسي (٤) وقال العلامة ابن عابدين وعلى هذا حصير المسجد وحشيشه إذا استغنى عنهما يرجع إلى مالكه عند محمد وعند أبي يوسف ينقل إلى مسجد آخر وصرح في الخانية بأن الفتوى على قول محمد قال في البحر وبه علم أن الفتوى على قول محمد في آلات المسجد وعلى قول أبي يوسف في تأييد المسجده والمراد بالآلات المسجد نحو القنديل والحصير (٥) وقال العلامة ابن رزيم

(١) الهداية ج ٢ ص ٢٤٥ (٢) فتح ج ٥ ص ٣٣٦ (٣) رد المحتار ج ٣ ص ٣٠٦

(٤) الدر المختار ج ٣ ص ٣٠٦ (٥) رد المحتار ج ٣ ص ٣٠٤

المصري. وقال ابو يوسف هو مسجد ابد الى قيام الساعة لا يعود ميراثا ولا يجوز نقله ونقل ماله الى مسجد اخر الى ان قال وهو الفتوى الى ان قال واكثر المشائخ على قول ابي يوسف ورجح في فتح القدير قول ابي يوسف بانه الاوجه (١) وهكذا في الخلاصة (٢)

﴿ يزول ملكه بالقول في الوقف ﴾

قال العلامة المرغيناني ومن بنى سقاية للمسلمين او خاناء يسكنه بنو السبيل او رباطا او جعل ارضه مقبرة لم يزول ملكه عن ذلك حتى يحكم به الحاكم.

﴿ اختلاف الفقهاء ﴾

هذا عند ابي حنيفة لانه لم ينقطع عن حق العبد الا ترى ان له ان ينتفع به فيسكن في الخان وينزل في الرباط ويشرب من السقاية ويدفن في المقبرة فيشترط حكم الحاكم او الاضافة الى ما بعد الموت كما في الوقف على الفقراء بخلاف المسجد لانه لم يبق له حق الانتفاع به فخلص لله تعالى من غير حكم الحاكم وعند ابي يوسف يزول ملكه بالقول كما هو اصله اذا التسليم عنده ليس بشرط والوقف لازم وعند محمد اذا استقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك لان التسليم عنده شرط والشرط تسليم نوعه وذلك بما ذكرناه ويكتفى بالواحد لتعذر فعل الجنس كله (٣)

﴿ القول الراجح ﴾

هو قول ابي يوسف. قال العلامة قاضي خان ناخذ في ذلك بقول ابي يوسف (٤) وقال العلامة ابن نجيم. وعند ابي يوسف يزول ملكه بالقول كما هو اصله اذا التسليم عنده ليس

.....

(١) البحر الرائق ج ٥ ص ٢٥١ (٢) خلاصة الفتاوى ج ٣ ص ٣٢٣ (٣) الهداية ج ٢ ص ٦٣٦ (٤) الخانية ج ٣ ص ٢٩٦

بشرط والوقف لازم وفي فتاوى قاضيخان وناخدي ذلك بقول ابي يوسف (١) وقال في
 الهندية ذكر في المبسوط ان الفتوى على قولهما في هذه المسائل وعليه اجماع
 الامة كذا في المصمرات (٢) تم المجلد الثاني بحمد الله سبحانه وتعالى يوم
 الجمعة ثمانية عشر خلون من ذي القعدة سنة ١٢٢٢ من الهجرة

صورت انضمام الذهب والفضة باعتبار الاجزاء

نصاب الذهب عشرون مثقالاً ومقداره باعتبار الوزن الباكستاني سبعة ونصف تولجة "١ ١/٢"

ونصاب الفضة مائتي درهم ومقداره باعتبار الوزن الباكستاني اثنان وخمسون ونصف تولجة

نصاب الذهب	نصاب الفضة
١ ١/٢ تولجة	٥٢ ١/٢ تولجة
٢ تولجة اذا كان معه	٣ ١/٢ تولجة تساوي نصاباً
٢ ١/٢ تولجة اذا كان معه	٤ تولجة تساوي نصاباً
٣ تولجة اذا كان معه	١٠ ١/٢ تولجة تساوي نصاباً
٣ ١/٢ تولجة اذا كان معه	١٣ تولجة تساوي نصاباً
٤ تولجة اذا كان معه	١٤ ١/٢ تولجة تساوي نصاباً
٤ ١/٢ تولجة اذا كان معه	٢١ تولجة تساوي نصاباً
٥ تولجة اذا كان معه	٢٣ ١/٢ تولجة تساوي نصاباً
٥ ١/٢ تولجة اذا كان معه	٢٨ تولجة تساوي نصاباً
٦ تولجة اذا كان معه	٣١ ١/٢ تولجة تساوي نصاباً
٦ ١/٢ تولجة اذا كان معه	٣٥ تولجة تساوي نصاباً
٧ تولجة اذا كان معه	٣٨ ١/٢ تولجة تساوي نصاباً
٧ ١/٢ تولجة اذا كان معه	٣٢ تولجة تساوي نصاباً
٨ تولجة اذا كان معه	٣٥ ١/٢ تولجة تساوي نصاباً
٨ ١/٢ تولجة اذا كان معه	٣٩ تولجة تساوي نصاباً

بسم الله الرحمن الرحيم

محتوى الجزء الأول

كتاب الطهارة

١	فرائض الوضوء دخول المرفقين والكعبين في الغسل
١	سنن الوضوء
١	تخليل اللحية
٣	نواقض الوضوء
٣	حكم القيء
٤	ما لا يكون حدثاً لا يكون نجساً
٥	حكم قيء البلغم
٦	حكم قيء الدم
٨	حكم ماء النفطة
٨	حكم خروج المنى من غير شهوة
باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به	
١٠	الغدير العظيم
١١	موضع الوضوء من الغدير
١٢	حكم ماء المستعمل
١٣	حقيقة الماء المستعمل
١٥	الجنب إذا انغمس في البئر
١٦	نجاسة البير

- ١٧ التداوى بالحرام
- ١٨ نجاسة البئر وطريق طهارته
- ١٩ وقوع الفارة في البئر

فصل في الأسار

- ٢١ سؤر الهرة طاهر مكروه
- ٢٢ حكم سؤر الهرة وقت اكل الفارة
- ٢٣ سؤر الحمار والبغل
- ٢٤ الوضوء بنبيذ التمر

باب التيمم

- ٢٥ التيمم عند خوف القتل وزيادة المرض
- ٢٦ التيمم بالصعيد
- ٢٧ التيمم على الحجر
- ٢٨ التيمم على الغبار
- ٣٠ حكم نية التيمم
- ٣٠ تيمم غير المسلم
- ٣١ نواقض التيمم
- ٣٢ اذا حدث الامام في صلوة العيد
- ٣٤ المسافر اذا نسي الماء في رحله
- ٣٥ طلب الماء للوضوء من الغير

باب المسح على الخفين

جواز المسح على الجوربين ٣٦

باب الحيض

مدة اقل الحيض ثلاثة ايام ٣٧

الوان دم الحيض ٣٧

حكم الطهر المتخلل ٣٨

حكم وضوء المعذرين ٣٩

مقدار وضوء المعذور ٤١

فصل فى النفاس

النفاس بعد خروج اكثر الولد ٤٢

النفاس من الولد الاول ٤٣

باب الانجاس وتطهيرها

حكم تطهير الانجاس بالمائعات ٤٤

حكم تطهير البدن من النجاسة بما سوى الماء ٤٥

تطهير الخف بالدلك ٤٦

تطهير الخف من النجاسة الرطبة ٤٧

حكم تطهير المنى بالفرك ٤٨

حكم جواز الصلوة مع النجاسة الخفيفة ٤٩

حكم الصلوة فى الثوب الذى اصابه الروث والخثاء ٥١

حكم نجاسة بول الفرس ٥٢

- ٥٢ حكم بول ما يؤكل لحمه
- ٥٤ حكم خبز الطيور
- ٥٥ حكم دم السمك ولعاب البغل والحمار
- ٥٦ حكم اعتبار موضع الاستنجاء في النجاسة

كتاب الصلوة

- ٥٧ اوقات الصلوة
- ٥٧ وقت الظهر
- ٥٩ وقت المغرب
- ٦١ وقت الوتر

باب الاذان

- ٦٢ حكم النداء للامير بعد الاذان
- ٦٤ مقدار الفصل بين الاذان والاقامة
- ٦٥ حكم الاذان قبل دخول الوقت

باب شروط الصلوة

- ٦٦ ستر العورة
- ٦٧ حكم الصلوة مع النجاسة حين عدم المزيل
- ٦٨ وقت رفع اليدين عند التحريمة
- ٦٩ حكم تبديل لفظ التكبير
- ٧١ حكم القراءة بالفارسية
- ٧٢ كل قيام فيه ذكر مسنون يعتمد فيه

- ٧٣..... مقدار الثناء عند التكبير
- ٧٤..... محل الاستعاذة
- ٧٥..... محل التسمية
- ٧٧..... التسمية عند كل سورة
- ٧٧..... حكم التسميع والتحميد للامام والمقتدى والمنفرد
- ٧٨..... حكم القومة والجلسة والطمأنينة
- ٨٠..... حكم الاقتصار على الأنف في السجود
- ٨١..... نية الامام وقت السلام

فصل في القراءة

- ٨٣..... اذا ترك القراءة في الاولين هل يقضى في الاخرين
- ٨٤..... مقدار القراءة المفروضة في الصلوة
- ٨٥..... حكم تطويل ركعة الاولى
- ٨٦..... قراءة المقتدى خلف الامام

باب الامامة

- ٨٧..... الاحق بالامامة
- ٨٨..... مقام المقتدى الواحد عند الامام
- ٨٩..... تقدم الامام على الاثنين
- ٩٠..... اقتداء الرجل بالصبي والمرأة
- ٩١..... حكم حضور النساء للجماعة
- ٩٢..... امامة المتيمم المتوضئين

٩٢..... تجوز صلوة القائم خلف القاعد

٩٣..... اقتداء القارى بالامى

باب الحدث فى الصلوة

٩٤..... العجز عن القراءة

٩٦..... وجود العوارض بعد التشهد

٩٧..... حكم المسبوق حين قهقهة الامام بعد التشهد

٩٨..... حكم نسيان الترتيب فى اركان الصلوة

باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها

١٠٠..... حكم البكاء وغيره فى الصلوة

١٠١..... الجواب فى الصلوة بذكر الله

١٠٢..... حكم القراءة من المصحف فى الصلوة

١٠٣..... عد الايات فى الصلوة

باب صلوة الوتر

١٠٤..... الوتر واجب ام سنة

١٠٥..... القنوت فى صلوة الفجر

باب النوافل

١٠٦..... عدد ركعات النفل بتسليمة واحدة

١٠٧..... الافضل فى النوافل الاربع

فصل فى القراءة

١٠٨..... لزوم النفل بالشروع

- ١٠٩ حكم من ترك القراءة في جميع ركعات النفل
- ١١٠ حكم ترك القراءة في إحدى الركعتين
- ١١١ حكم ترك القراءة في النفل
- ١١٢ حكم القعود في النفل بعد الافتتاح قائما
- ١١٣ حكم النفل على الدابة
- ١١٤ حكم الصلوة النافلة راكبا ونازلا

باب ادراك الفريضة

- ١١٥ ترتيب سنن الظهر
- ١١٦ قضاء سنة الفجر

باب قضاء الفوائت

- ١١٨ الترتيب بين الفائتة
- ١١٩ عود الترتيب في مادون الخمسة
- ١٢٠ حكم صلوة الوقت قبل الفائتة
- ١٢١ فساد الصلوة قسمان
- ١٢٣ الترتيب بين الوتر والفجر
- ١٢٤ حكم الوتر قبل صلوة العشاء

باب السهو

- ١٢٥ حكم الصلوة بترك القعدة الأخيرة
- ١٢٦ وقت بطلان الفرض بترك القعدة الأخيرة
- ١٢٧ حكم الاقتداء بعد قيام الامام الى الخامسة

١٢٨.....حكم صلوة المقتدى بعد فسادها حين الاقتداء فى الخامسة

١٢٩.....حكم الاقتداء عند سجدة السهو

باب صلوة المريض

١٣٠.....الايماء بالعين والقلب والحاجبين فى الصلوة

١٣١.....حكم الصلوة التى صح المريض فيه

١٣٢.....حكم القعود فى وسط التطوع

١٣٣.....الصلوة فى السفينة

١٣٥.....حكم صلوة المغمى عليه

باب فى سجدة التلاوة

١٣٦.....قراءة المأموم اية السجدة خلف الامام

١٣٧.....نية الاقامة فى بلاد اهل البغى

١٣٨.....حكم اقامة اهل الاخبية

باب صلوة الجمعة

١٣٩.....تعريف المصر

١٤٠.....صلوة الجمعة بمنى

١٤١.....مقدار خطبة الجمعة

١٤٢.....تعداد افراد الجمعة

١٤٣.....ان نفر الناس فى الجمعة قبل سجود الامام

١٤٥.....السعى الى الجمعة بعد اداء الظهر

١٤٦.....متى يدرك المسبوق صلوة الجمعة

١٤٧..... الانصات عند خروج الامام

باب العيدين

١٤٨..... التكبيرات في طريق المصلى

١٤٩..... رفع اليدين في تكبيرات العيدين

١٥٠..... فصل في تكبيرات التشريق

١٥٠..... ايام التكبيرات

١٥١..... حكم تكبيرات العيد بعد الصلوة

باب صلوة الكسوف

١٥٢..... القراءة في صلوة الكسوف

باب الاستسقاء

١٥٣..... الجماعة في الاستسقاء

١٥٤..... الخطبة في الاستسقاء

١٥٥..... قلب الرداء في الاستسقاء

باب صلوة الخوف

١٥٥..... مشروعية صلوة الخوف

باب الجنائز

١٥٧..... حكم تكبيرة الافتتاح للمسبوق

١٥٧..... موضع اقامة الامام عند الجنائز

باب الشهيد

١٥٨..... غسل الجنب

١٥٩ حكم الارتثاث

كتاب الزكاة

١٦٠ الزكاة على الصبي والمجنون

١٦١ دين الزكاة مانع حال بقاء النصاب

١٦٢ حكم الزكاة في الدين

١٦٣ متى يصير الاموال للتجارة

١٦٤ هل يسقط الزكاة بهبة بعض النصاب

فصل في البقر

١٦٥ نصاب البقر

فصل في الغنم

١٦٦ زكاة الغنم

فصل في الخيل

١٦٧ حكم الزكاة في الخيل

١٦٨ حكم زكاة العجايل والحملان

١٦٩ الزكاة فيما زاد على النصاب

باب زكاة المال

١٧٠ حكم ما زاد على نصاب الفضة

١٧١ حكم ما زاد على نصاب الذهب

فصل في العروض

١٧٢ يعتبر القيمة بالنصاب الذي هو انفع للفقير

- المعتبر في الانضمام النصابين القيمة ١٧٣
- حكم عشر الخمر والخنزير من الذمي ١٧٤
- حكم خمس معدن الدار ١٧٥
- حكم خمس معدن الارض المملوكة ١٧٦
- الحكم في الزبيق ١٧٧
- الزكوة في اللؤلؤ والعنبر ١٧٨
- الزكوة في الزروع والثمار ١٧٩
- الزكوة في العسل ١٨٠
- اخذ العشر من ارض تغلبى ١٨١
- الخراج على ارض غير ملسم ١٨٢
- الفرق بين الماء العشري والخراجي ١٨٣
- باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز
- الفرق بين الفقير والمسكين ١٨٣
- مصدق قوله تعالى وفي سبيل الله ١٨٥
- اعطاء زكوة احد الزوجين الى الآخر ١٨٦
- زكوة المولى الى المملوك ١٨٦
- الخطأ في مصارف الزكاة ١٨٧
- حكم صدقة الفطر على الصغير ١٨٨
- صدقة فطر العبد المشترك ١٨٩
- مقدار صدقة الفطر ١٩٠

- المعتبر في القدر الوزن ١٩١
- القيمة افضل من البر ١٩٢
- مقدار الصاع ١٩٣

كتاب الصوم

- حكم تعيين النية في رمضان ١٩٤
- اذا ثبت رمضان بشهادة واحد يجوز الفطر به ١٩٥

باب ما يوجب القضاء والكفارة

- اكل ما بين الاسنان ١٩٦
- الدوام في الصوم ١٩٧
- اقطار الدواء في الاحليل والفرج ١٩٨
- حكم النذر بالصوم حالت المرض ١٩٩
- اذا افاق المجنون في شهر رمضان ٢٠٠
- لا فرق بين الجنون الاصلى والعارضى في عدم توجه الخطاب ٢٠١
- حكم من اصاب غيرنا وللصوم ٢٠٢
- حكم من اكل ظانا بفساد الصوم ٢٠٣
- اذا نوى اليمين في النذر يكون نذرا ويميننا ٢٠٤

باب الاعتكاف

- الاعتكاف التطوع ساعة ٢٠٥
- الخروج من المسجد في الاعتكاف ٢٠٥

كتاب الحج

- ٢٠٦..... وجوب الحج على الفور
- ٢٠٧..... وجوب الحج على الاعمى
- ٢٠٨..... الحج على المفلوج والزمن

باب الاحرام

- ٢٠٩..... استلام الركن اليماني
- ٢١٠..... من شرائط الجمع بين الصلوتين في عرفات الجماعة
- ٢١٠..... من شرائط الجمع بين الصلوتين اتحاد الامام
- ٢١٢..... حكم صلوة المغرب في طريق المزدلفة
- ٢١٢..... وقت الرمي في اليوم الرابع
- ٢١٣..... الاحرام عن المفمى عليه

باب التمتع

- ٢١٣..... اشعار البدنة
- ٢١٤..... اذا عاد المتمتع الى بلده بعد العمرة
- ٢١٥..... من اعتمر في اشهر الحج ثم رجع الى بلده
- ٢١٧..... حكم التمتع لاهل مكة

باب الجنائيات

- ٢١٧..... حكم تطيب المحرم اقل من عضو
- ٢١٨..... حكم الخضاب للمحرم
- ٢١٩..... حكم الادهان عند الاحرام

- ٢٢٠ حكم لبس الثوب المخيط
- ٢٢٠ القاء القباء على الكمين
- ٢٢١ تغطية الرأس في الاحرام
- ٢٢٢ حلق الابط
- ٢٢٢ حلق المحاجم
- ٢٢٣ حكم قلم الاظفار
- ٢٢٣ حكم قلم الاظفار المختلفة
- ٢٢٤ حكم لبس وتطيب
- ٢٢٥ حكم الجماع في احد السبيلين
- ٢٢٥ حكم الطواف على غير طهارة
- ٢٢٧ دم ترك الجمار
- ٢٢٧ حكم تأخير الحلق وطواف الزيارة
- ٢٢٨ حكم الحلق في غير الحرم
- ٢٢٩ حكم الحلق قبل الذبح
- ٢٣٠ جزاء الصيد
- ٢٣١ التخير في اجزاء الصيد
- ٢٣٢ حكم صفار النعم في جزاء الصيد
- ٢٣٣ حكم ما اكل المحرم من جزاء الصيد
- ٢٣٤ ضمان الصيد اذا اصابه حلال ثم احرم
- ٢٣٥ اذ ارجع المحرم الى الميقات بعدما جاوزه بغير احرام

- ٢٣٦.....حكم من احرم للعمرة ثم احرم للحجة قبل تمام العمرة
- ٢٣٧.....حكم احرام على احرام الحج
- ٢٣٨.....زمان ذبح دم الاحصار
- ٢٣٩.....حكم من احصر بمكة

باب الحج عن الغير

- ٢٤٠.....دم الاحصار في الحج عن الغير
- ٢٤٠.....دم الاحصار في الحج عن الميت
- ٢٤١.....دم الاحصار حين مات المأمور في الطريق

محتوى الجزء الثانى

كتاب النكاح

- ٢٤٣.....نكاح المسلم بذمية بشهادة ذميين
- ٢٤٤.....تزوج الامة على الحرية فى العدة
- ٢٤٥.....حكم نكاح مع الحبل من الزنا
- ٢٤٦.....نكاح جاريته المطوقة قبل النكاح
- ٢٤٨.....حكم نكاح الموقت
- ٢٤٨.....حكم المهر فيما اذا تزوج امرأتين فى عقدة واحدة واداهما لا يحل له نكاحها
- ٢٤٩.....حكم النكاح بشهادة الزور
- ٢٥١.....حكم نكاح الحرية بغير اذن الولي
- ٢٥٢.....حكم النكاح بالسكوت بخبر الفضولى
- ٢٥٣.....حكم ازالة البكارة بالزنا

- ٢٥٥.....حكم اليمين في النكاح
- ٢٥٦.....حكم خيار البلوغ
- ٢٥٧.....ولاية التزويج لغير العصبات
- ٢٥٨.....ولاية المجنونة في النكاح لابنها
- ٢٦٠.....القريش بعضهم اكفاء بعض بلافضيلة
- ٢٦١.....الكفاءة في اسلام الاءاء
- ٢٦١.....الكفاءة في الديانة
- ٢٦٢.....الكفاءة في المال
- ٢٦٤.....الكفاءة في الصنائع
- ٢٦٥.....ان نقصت المهر فللاولياء حق الاعتراض
- ٢٦٦.....يجوز للاب والجد الزيادة والنقصان في المهور
- ٢٦٧.....يجوز للاب تزويج الاولاد الى العبيد
- ٢٦٨.....الواحد لا يصلح فضوليا من الجانبين
- ٢٦٩.....تزويج الوكيل لامة الى الامير
- ٢٧٠.....حكم المهر بعد طلاق المأبوء
- ٢٧٢.....حكم النكاح على تعليم القران والخدمة
- ٢٧٣.....حكم المهر قبل الدخول فيما لو قبضت خمس مائة ثم وهبت الالف كلها
- ٢٧٤.....يرجع الزوج عليها الى تمام نصف المهر
- ٢٧٥.....حكم المهر في النكاح على احد الشرطين
- ٢٧٧.....حكم المهر على احد الشئئين

- ٢٧٨..... اذا فسدت التسمية يجب مهر المثل
- ٢٧٩..... اذا اجتمعت الاشارة والتسمية في المهر تعتبر الاشارة
- ٢٨٠..... حكم المهر فيما اذا جمع بين حرو عبد
- ٢٨٢..... حكم منع المرأة نفسها اذا كان المهر مؤجلا
- ٢٨٣..... اذا اختلفا في المهر بعد الطلاق فالقول قول الزوج
- ٢٨٤..... اذا كان الاختلاف بعد الموت فالقول لورثة الزوج
- ٢٨٥..... وان وقع الاختلاف بين ورثتهما في اصل التسمية كان القول قول المنكر
- ٢٨٧..... حكم نكاح النصارى على مية
- ٢٨٨..... حكم نكاح اهل الذمة على خمر او خنزير
- ٢٨٩..... حكم مهر نكاح العبد اذا نكح نكاحا فاسدا
- ٢٩١..... حكم مهر الامة اذا قتلها مولها
- ٢٩٢..... الاذن في العزل لمولى الامة
- ٢٩٣..... حكم المهر فيما اذا كانت الامة تحت عبد

باب نكاح اهل الشرك

- ٢٩٤..... حكم النكاح فيما اذا تزوج الكافر بغير شهود
- ٢٩٦..... حكم تزوج المجوسى بامه او ابنته
- ٢٩٧..... حكم النكاح فيما اذا اسلم احد الزوجين
- ٢٩٨..... حكم عدة الحربية بعد الفرقة
- ٣٠٠..... حكم نكاح المهاجرة اذا كانت حاملا
- ٣٠١..... حكم الفرقة اذا رتدت احد الزوجين عن الاسلام

- ٣٠٢.....مدة الرضاع
- ٣٠٣.....لا يعتبر الفطام قبل المدة
- ٣٠٤.....إذا اختلط اللبن بطعام لا يثبت به التحريم
- ٣٠٦.....إذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم بهما
- ٣٠٧.....لا حرمة بالاحتقان

كتاب الطلاق

- ٣٠٨.....تعتبر الشهود بالاهلة في الطلاق والعدة
- ٣٠٩.....طلاق الحامل
- ٣١٠.....حكم دخول الغاية في مسئلة الطلاق
- ٣١٢.....حكم الضرب والحساب في الطلاق
- ٣١٣.....ذكر في وعده في الظرفية
- ٣١٤.....تعليق الطلاق بعدم التطليق
- ٣١٦.....التشكيك في الطلاق
- ٣١٧.....الحكم في ما إذا ملك الزوج امرأته
- ٣١٨.....إذا تعارض طلاق الزوج مع تحرير المولى
- ٣٢٠.....توصيف الطلاق بالشدة والزيادة
- ٣٢١.....تشبيه الطلاق بشيء آخر
- ٣٢٢.....توصيف الطلاق بالعريضة والطويلة

فصل في الطلاق قبل الدخول

- ٣٢٤.....الحكم فيما إذا قال أنت طالق واحد مع واحدة

٣٢٥ اذا عطف الطلاق على الطلاق

باب تفويض الاختيار الى الزوجة

٣٢٦ تفويض الاختيار الى الزوجة

فصل في المشية

٣٢٨ اذا قال لها اطلقى نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلاث

٣٢٩ فوض اليها واحدة واختارت ثلاثا

٣٣٠ توصيف الطلاق بالكيفية

٣٣١ ان قال لها اطلقى نفسك من ثلث ماشئت

٣٣٢ هل يهدم الزوج الثانى مادون الثلاث

٣٣٣ حكم المهر فيما اذا علق الطلاق بالجماع

باب طلاق المريض

٣٣٥ الاقرار بالدين والوصية فى مرض الموت

٣٣٥ اذا كان التعليق فى الصحة والشرط فى المرض

٣٣٧ حكم الميراث فيما اذا قذف امرأته فى الصحة ولا عن فى المرض

باب الرجعة

٣٣٨ حكم الرجوع فيما اذا قال راجعتك فقالت مجيبة قد انقضت عدتى

٣٣٩ اذا تعارض كلام المولى مع الامة فى العدة

٣٤٠ مدت انتهاء العدة من الحيضة الثالثة

فصل فيما تحل به المطلقة

٣٤١ حكم النكاح بشرط التحليل

باب الايلاء

- ٣٤٢..... يصح الحلف بحج وصوم في الايلاء
- ٣٤٣..... المعتبر في الفاظ الظهارنية الزوج

باب الخلع

- ٣٤٥..... قالت طلقني ثلاثا على الف فطلقها واحدة
- ٣٤٦..... حكم الالف فيما اذا قال انت طالق وعليك الف
- ٣٤٧..... حكم خيار الشرط في الطلاق
- ٣٤٨..... المبارأة كالخلع

باب الظهار

- ٣٥٠..... حكم لفظ مثل وغيره في الظهار
- ٣٥٢..... الحكم فيما اذا جمع بين لفظ الحرام والتشبيه
- ٣٥٣..... الحكم فيما اذا جمع بين لفظ الحرام والظهار

فصل في الكفارة

- ٣٥٤..... اعتاق العبد المشترك في الكفارة
- ٣٥٥..... اعتاق العبد بكلامين
- ٣٥٦..... اذا وقع الجماع في خلال الاعتاق
- ٣٥٧..... الجماع في خلال الشهرين
- ٣٥٩..... اذا اطعم عن ظهارين ستين مسكينا

باب اللعان

- ٣٦٠..... حكم الفرقة في اللعان

تذكرة نفى الولد في اللعان ٣٦٢

اللعان بنفى الحمل ٣٦٢

اللعان بنفى الولد بعد الولادة ٣٦٤

باب العنين وغيره

يعتبر التاجيل بالسنة الشمسية ٣٦٥

حكم الخيار فيما إذا كان بالزوج جنون أو مرض ٣٦٦

باب العدة

عدة المطلقة التي ورثت في المرض أبعد الأجلين ٣٦٨

حكم العدة فيما إذا مات الصبي عن امرأة حامل ٣٦٩

حكم المهر والعدة فيما إذا تزوجها في عدتها ٣٧١

فصل الحداد

حكم العدة فيما إذا طلقها في السفر ٣٧٢

باب ثبوت النسب

حكم النسب فيما إذا جاءت الصغيرة بولد ٣٧٤

ثبوت نسب ولد المعتدة ٣٧٥

حكم الطلاق فيما إذا علق طلاقها بالولادة ٣٧٦

حكم الطلاق فيما إذا علق بولادتها وقد أقرب بالحبل ٣٧٧

باب حضانة الولد ومن أحق به

مدة حق حضانة الأم والجده ٣٧٨

نفقة الزوجة على الزوج وقت المرض ٣٨٠

- ٣٨١ من حقوق الزوجة نفقة خادم او خادمين لها
- ٣٨٣ حكم النفقة المعجلة بعد الموت والطلاق
- ٣٨٤ نفقة زوجة الغائب في ماله
- ٣٨٥ اخذ كفيل النفقة من الزوج الغائب
- ٣٨٦ نفقة العبيد والدواب على المالك

كتاب العتاق

- ٣٨٨ عتق الغلام فيما اذا قال هذا ابني
- باب العبد يعتق بعضه
- ٣٨٩ اعتاق حصة من العبد
- ٣٩٠ اعتاق العبد المشترك
- ٣٩١ حكم العتق اذا شهد كل واحد من الشريكين على صاحبه بالعتق
- ٣٩٢ اذا علق الشريكان العتق بالشرطين المتناقضين
- ٣٩٤ حكم شراء نصف الابن
- ٣٩٥ اذا اشترى الاجنبي نصف العبد ثم اشترى الاب نصف الباقي
- ٣٩٦ تدبير العبد المشترك
- ٣٩٨ جارية بين رجلين زعم احدهما انها ام ولد لصاحبه
- ٣٩٩ ام ولد بين الشريكين فاعتقها احدهما وهو موسر
- ٤٠٠ حكم من له ثلاثة عبيد دخل عليه اثنان فقال احدهما حر
- ٤٠١ قال لامتيه احدا كما حرته ثم جامع احدهما لم يعتق الاخرى
- ٤٠٢ حكم الشهادة على اعتاق احد عبيده

- ٤٠٤ حكم من اعتق عبده على خدمته اربع سنين ثم من ساعته
- ٤٠٥ وان زوجها فجاءت بولد فهو في حكم امه
- ٤٠٦ نسب ولد الجارية المشتركة

كتاب الايمان

- ٤٠٧ باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً
- ٤٠٧ حكم اليمين بلفظ الحق
- ٤٠٩ حكم الاضافة في الايمان
- ٤١٠ حكم الثمرة المذنبه
- ٤١١ يتقيد الشحم بشحم البطن
- ٤١٢ الفاكهة يشمل جميع الفواكه بحكم العرف
- ٤١٣ الادام ما يوكل مع الخبز غالباً
- ٤١٤ حكم من حلف ان لا يشرب من دجلة فشرب بالكراع
- ٤١٦ الحلف على شرب ماء الكوز
- ٤١٧ الاذن لا يتحقق الا بالسمع
- ٤١٨ اليوم اذا قرن بفعل لا يمتد يراد به مطلق الوقت
- ٤١٩ اليمين باقية قبل الغاية ومتهية بعدها
- ٤٢١ اليمين على عبد منكر وامرأة منكرة
- ٤٢٢ ان كان الحلف على عبد بعينه او امرأة بعينها
- ٤٢٣ حكم الحلف على الحين والزمان
- ٤٢٤ اذا ذكر الجمع فيحمل على ثلاثة ايام

٤٢٥ اذا وصف الايام بالكثرة فيحمل على عشرة ايام

باب اليمين في العتق والطلاق

٤٢٦ لو قال اذا ولدت ولد افهو حر فهذا يختص بالحي

٤٢٧ حكم ما اذا قال اخر عبدا شتره فهو حر

٤٢٩ باب اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك

٣٢٩ حكم ما اذا قالت المرأة لزوجها تزوجت على فقال كل امرأة لي طالق

باب اليمين في الحج والصلوة والصوم

٤٢٩ حكم ما اذا قال على المشي الى الحرم

٤٣٠ حكم ما اذا شهد الشاهدان على وجود الشرط وقد انكر الحالف

باب اليمين في لبس الثياب والحلى وغير ذلك

٤٣٢ اذا قال الزوج ان لبست من غزلك

كتاب الحدود

٤٣٤ لا يضرب الرأس في الحدود

٤٣٥ من شرائط الاحصان الاسلام

٤٣٦ يؤخر الحد عن الام الى ان يستغنى ولدها

باب الوطى الذي يوجب الحدود الذي لا يوجبه

٤٣٧ لا حد على من زفت اليه غير امرأته

٤٣٨ حكم من تزوج امرأة من محارمها

٤٣٩ حكم من عمل عمل قوم لوط

٤٤١ حكم المستأمن الزانى

٤٤١ لا حد على المكره

٤٤٢ حكم من زنى بجارية فقتلها

باب الشهادة على الزناء والرجوع عنها

٤٤٤ اختلف الشهود هل كانت الزناء بالاكراه او بالمطاوعة

٤٤٥ حكم ما اذا حد الرجل ثم وجد الشهود عبيدا او جحد ودين

٤٤٦ حكم حد القذف فيما اذا رجع احد الشهود عن الشهادة

٤٤٧ حكم ما اذا رجع شهود التزكية

باب حد الشرب

٤٤٨ لا عبرة لذهاب الرائحة في حد الخمر

٤٥٠ يثبت الشرب بالاقرار مرة واحدة

٤٥١ لا يحد السكران باقراره ولا تبين منه زوجته

باب حد القذف

٤٥٢ يطالب حد القذف من يقع القذف في نسبه

٤٥٣ ان قال القاذف اردت غير معنى الزناء

٤٥٤ الوطى الحرام مع قيام الملك لا يكون زناء

٤٥٦ التعزير اكثره تسعة وثلاثون سوطا

كتاب السرقة

٤٥٧ لا حد في سرقة صليب الذهب

٤٥٨ ولا قطع على سارق الصبي الحر وان كان عليه حلى

٤٥٩ تقطع في سرقة العبد الصغير

٤٦٠ لا قطع ولا ضمان على متلق الات لهو

٤٦١ لا قطع على النباش

٤٦٢ لا قطع فى سرقة مال لا يستيفاء حقه

فصل فى الحزر والاخذ منه

٤٦٤ من سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده قطع

٤٦٥ حكم نقب اللص البيت

٤٦٦ حكم سرقة الصرة من الكم

فصل فى كيفية القطع والاثبات

٤٦٧ حكم الخطأ فى القطع

٤٦٩ اذا اقر العبد على سرقة يقطع وترد السرقة الى المالك

٤٧٠ يكفى القطع الواحد لسرقات

باب ما يحدث السارق فى السرقة

٤٧٢ التغيير فى المسروق لا يمنع القطع

٤٧٣ التغيير فى الذهب والفضة لا يمنع القطع

٤٧٤ حكم ما اذا سرق ثوبا فصبغه

٤٧٥ ان صبغ السارق الثوب اسود

٤٧٦ حكم القطار اذا قتلوا واخذوا المال

٤٧٧ ان كان من القطار صبي او مجنون سقط الحد عن الباقيين

٤٧٨ حكم القطار فى المصر

باب الموادة ومن يجوز امانه

فصل فى بى امان احك اام الامان

لا يصح امان العبد المحجور ٤٧٩

باب الغنائم وقسمتها

حكم الفداء بالاسارى ٤٨٠

اذا اسلم حربى وكان ماله مغبوبافى يدمسلم ٤٨٢

فصل فى كيفية القسمة

للفارس سهمان وللراجل سهم ٤٨٣

ولا يسهم الالفارس واحد ٤٨٤

فصل فى التنفيل

السلب لا يصح فى الجارية ٤٨٥

باب استيلاء الكفار

اذا ابق عبد مسلم الى دار الحرب لم يملكوه ٤٨٦

لا يملك الحربى العبد الا بق ويمك الاموال ٤٨٧

اذا اشترى الحربى عبدا مسلما عتق ٤٨٨

باب المستأمن

حكم ما اذا قتل احدا لاسيرين المسلمين الاخر ٤٩٠

باب العشرو الخراج

العشرو الخراج فى الارض يعتبر بقربها ٤٩١

باب الجزية

- ٤٩٢..... تؤخذ الجزية من الراهبين والقسيسين
- ٤٩٣..... يصح التداخل في الجزيتين
- ٤٩٥..... يؤخذ الجزية من نساء بني تغلب
- ٤٩٦..... يوضع على مولى التغلبى الخراج

باب احكام المرتد

- ٤٩٦..... يزول ملك المرتد عن امواله
- ٤٩٨..... ما اكتسبه المرتد في حال رده في
- ٤٩٩..... تنفيذ الاحكامات على المرتدان لحق بدار الحرب او حكم الحاكم
- ٥٠٠..... تقضى الديون من مال المرتدا ولا
- ٥٠١..... حكم تصرفات المرتد
- ٥٠٣..... اذاقت المرتد رجلا خطأ ثم لحق بدار الحرب
- ٥٠٤..... اذا قطعت يد المسلم عمدا فارتد
- ٥٠٥..... يعتبر ارتداد الصبي العاقل واسلامه

باب البغاة

- ٥٠٦..... توريث العادل من الباغي

كتاب اللقطة

- ٥٠٧..... القول في اللقطة للملتقط

كتاب الاباق

- ٥٠٨..... من رد ابقاف جعله على مولا

٥٠٩ حكم الاشهاد على اللقطة

كتاب المفقود

٥١٠ الفتوى على قول مالك في تبين امرأة المفقود

كتاب الشركة

٥١١ حكم الشركة بين المسلم والكافر

٥١٣ حكم كفالة احد المتفاوضين عن اجنبى

٥١٤ تصح الشركة بالفلوس النافقة

٥١٥ حكم ما اذاهلك مال الشركة قبل ان يشتري شيئاً

٥١٦ حكم الشركة فى الاحتطاب والاصطياد

٥١٧ ليس لاحد الشريكين ان يودى زكاة مال لآخر الا باذنه

٥١٨ اذا اشترى احد المتفاوضين الجارية باذن الآخر

كتاب الوقف

٥١٩ معنى الوقف شرعاً

٥٢١ الوقف يتم بالقول ولا يحتاج الى حكم الحاكم

٥٢٢ وقف المشاع جائز

٥٢٣ جاز الوقف وان سمي فيه جهة تنقطع

٢٤ يصح وقف المنقولات

٥٢٥ جاز جعل غلة الوقف لنفسه

٥٢٦ ولو شرط استبدال ارض الوقف جاز

٥٢٧ متى يزول ملك الواقف اذابنى مسجداً

المسجد يبقى مسجدا ابدا ٥٢٩

يزول ملكه بالقول فى الوقف ٥٣٠

